

دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكمة



إشبيلية
للدراسات والنشر والتوزيع
دمشق ـ سورية

دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكّمة

تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب

تصدرها وتشرف على تحريرها

لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق

السنة الحادية عشرة ، العددان ٣٧ و ٣٨ ، أيلول ـ كانون الاول ١٩٩٠ .

المدير المسؤول : د. شاكر الفحام   رئيس التحرير : ناظم كلاس

الاشتراكات	للأفراد	للمؤسسات	للطلاب
في القطر السوري	(١٠٠) ل.س	(٢٠٠) ل.س	(٥٠) ل.س
في الأقطار العربية	(١٠) دولارات امريكية	(٢٠) دولارا	
في البلاد الأجنبية	(١٥) دولارا	(٣٠) دولارا	

يمكن الاشتراك بمجموعات الاعداد الصادرة منذ عام ١٩٨١ بالبدل نفسه لكل عام ، ويتم تسديد بدل الاشتراك بشيك الى لجنة كتابة تاريخ العرب ، او بتحويل المبلغ الى حساب جامعة دمشق في مصرف سورية المركزي رقم ٢٣/٣٣٢٣ .

* * *

المراسلات : لجنة كتابة تاريخ العرب ، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق

المكاتب : جامعة دمشق ، مبنى كلية طب الاسنان ، ط٣ ، هاتف /٢٢٢٤٦١/

شـروط النشـر في المجلـة

ان مجلـة دراســات تاريخيــة هي جزء مــن **مشروع كتابــة تاريخ العــرب** ، وخطوة من خطــوات تخدم كلها وبمجموعهــا الغرض الاساســي ، وهو كتابــة تاريخ العرب من منطلق وحدوي ، وضمن منظوري الفهم الحضاري للتاريخ والتقيد بأسلوب البحث العلمي ، تحاول طرح الجديد في ميدان البحث في التاريخ العربي ، وتسـليط الضوء على التيارات العامة التي حركت تاريــخ الامة العربية واعطتــه خط مساره الخاص ، وايضاح ما لفه الغموض ، وتصحيح ما شوه وكشف الزيف ان وقع ، وكل ما يمكن ان يثير جدلا علميا واعيا ينتهي عند الحقيقة الموضوعية .

والمجلة ترحب بكل قلم يشارك في أغناء فكرتهــا وبكل مقترح ورأي يســاعد في مسيرتها ، وتنشر البحوث والدراسات في تاريخ العرب وما يتصل بــه ، على أن يراعى فيها ما يلي :

آ ــ أن تتوافر في البحث الجدة والاصالة والمنهج العلمي .

ب ــ أن لا يكون البحث منشورا من قبل .

ج ــ ان يكون مطبوعا على الآلة الكاتبة ، خاليــا من الاخطاء الطباعية .

د ــ تعرض البحوث ، في حال قبولها مبدئيا ، على محكمين متخصصين لبيان مـدى صلاحيتها للنشر ، وفــق المعايير المذكورة اعلاه ، والتعديــلات اللازم ادخالهــا عليها عند الاقتضاء . وتبقى عملية التحكيم سرية .

وتحتفظ المجلة بحقها في الحذف أو الاختزال ، بما يتوافق مع أغراض الصياغة .

ولا تنشر المجلة قوائم المصادر والمراجــع ، ولذلك يحسن أن يتقيد الســادة الباحثون بشكليات التوثيق المتعارف عليها ، على النحو التالي :

آ ــ **في ذكر المصادر والمراجع** (للمرة الاولى) :

ذكر اسم المؤلف كاملا وتاريخ وفاته بين قوسين (   ) ان كان متوفى ، اســم المصدر أو المرجع وتحته خط ، عدد المجلدات أو الاجزاء ، اســم المحقق ان وجــد ، الناشر ، المطبعة ورقم الطبعة ان وجدت ، مكان النشر وتاريخه ، الصفحة .

ب ـ في محاضر المؤتمرات :

ذكر اسم الباحث كاملا ، عنوان الدراسة كاملا بين قوسين مزدوجين « » ، عنوان الكتاب كاملا ، اسم المحرر أو المحررين ، الناشر ، المطبعة ورقم الطبعة ان وجدت ، مكان النشر وتاريخه ، الصفحة .

ج ـ في المجلات :

اسم الباحث كاملا ، عنوان البحث بين قوسين مزدوجين « » اسم المجلة كاملا وتحته خط ، رقم المجلد أو السنة ، رقم العدد وتاريخه ، الصفحة .

ثم ذكر الرمز الذي يشار به الى المجلة في المرات التالية :

د ـ في المخطوطات (للمرة الاولى) :

اسم المؤلف كاملا ،عنوان المخطوط كاملا ،الجهة التي تحتفظ به ، تاريخ النسخة وعدد أوراقها ، رقم الورقة مع الاشارة الى وجهها (آ) وظهرها (ب) . ثم ذكر ما يشار به الى المخطوط في المرات التالية .

وتكتب الاسماء الاجنبية بالعربية واللاتينية بين قوسين ( ) ، ويشار الى الملاحظات الهامشية بنجمة * . **وترقم الحواشي بأرقام تتسلسل من أول البحث الى آخره ، دون التوقف عند نهاية الصفحات .**

يمنح الباحث نسخة من العدد الذي نشر فيه بحثه ، مع عشرين (مستلة) من البحث .

دراسات تاريخية

السنة الحادية عشرة ، العددان ٣٧ و ٣٨ ، أيلول ــ كانون الاول ١٩٩٠

تنويــه

- **الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر صاحبها**
- **ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنيــة**

دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكّمة

هيئة الإشراف

لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق

دراسات تاريخية ٣٧ — ٣٨
١٩٩٠ / ٣ — ٤

عـن تاريخ اللغـة العربيـة (٢)

د. مسعود بوبو
جامعة دمشق

٣ ـ العربية والعصر الجاهلي★ :

المقصود بالعصر الجاهلي عند العرب ، الفترة الممتدة الى قرن ونصف أو قرنين من الزمن قبل مجيء الإسلام ، وما سبق ذلك يكتنفه الغموض ، وغالباً ما يُعرف بالجاهلية الأولى عند علمائنا . . وأما المقصود بلفظة « الجاهلية » دلالةً فمختلف عما هو شائع عنها اليوم في أذهان الناس من انطباع عام ، لغوياً واجتماعياً . وعند البحث المدقق في كتب اللغة والنصوص يقف الباحث على معانٍ متعددة للجاهلية ، كالطيش ، والغضب ، والنزق ، او السَّفه والحُمق والحميَّة . . ونستخلص دلالتها المتطورة من النصوص ، أو نلتمس معناها من خلال الاستخدام اللغوي ، وبالتدرج الزمني . يقول صاحب « لسان العرب » في ذلك : « أرض مجهولة : لا أعلام بها ولا جبال ، وإذا كان بها معارف أ علام فليست بمجهولة ، يقال : علونا أرضا مجهولة ومَجْهلاً . . وأنشد :

قلتُ لصحراءَ خلاءٍ مَجْهلٍ　　　تغوّلي ما شئت أن تغوّلي (١)

اي : ضللي واهلكي . وقال ايضا : « وارض مجهل : لا يُهتدى فيها . . . وأنشد سيبويـه :

فلم يَبْقَ إلا كلُّ صفواء صفوةٍ　　　بصحراء تيهٍ بين أرضين مَجْهلِ

الصفواء : حجر عريض املس ، والمجهل : المَضَلّة . . وقيّد ايضاً : « وناقة مجهولة : لم تُحلب قط . أو غُفْلة لاسِمَة عليها »(١) .

ونجد مثل هذه الصورة في قول سُوَيد بن ابي كاهل :

فركبناها على مَجْهولها　　　بصلاب الأرض فيهنّ شَجَع(٢)

اي : سرنا فيها على جهل بمسالكها وأعلامها . وقوله : بصلاب الأرض : اي بخيل صلاب الحوافر ، وأرض الفرس : حوافرها ، والشَّجَع : جنون من النشاط .

★ ـ كنا قد نشرنا في العدد (٣٣ و ٣٤ ، أيلول ـ كانون الاول ١٩٨٩) القسم الاول من هذا البحث وهذه تتمته . (المجلة) .

وغير خفي هنا ، أن هذا المفهوم المبكر للجهل ، الذي اشتقت منه الجاهلية ، يدل على الجهل بمسالك الأرض ، وتعذّر الاهتداء أو المعرفة بالمفاوز بغير دليل يُطَمأن اليه؛ وهكذا يكون المرء في متاهة أو مَضَلّة . ولكن هل مفهوم الضلال والضياع هنا يتجه الى المعنى الحسي وحده ؟ أعني الى فكرة الاهتداء بالنظر ؟! لا ، بل يشمل الجهل ذهنياً ، وهذا ما ذهب اليه ابن فارس الرازي حين نصّ على أن (جهل) تنصرف أصلاً الى معنيين : « أحدهما خلاف العلم ، والآخر : الخفة وخلاف الطمأنينة »(٣) .

ويمكن أن نلتمس مصداق ذلك في قول الشاعر ابن أحمر :

ودهم تُصاديها الوَلائدُ جِلّةً ... إذا جَهِلَت أجوافُها لم تَحَلَّمِ(٤)

تُصاديها هنا : تداريها . وجهلت أجوافها : اشتد غليانها . وكذلك يقال : جهلت القدر : اشتدّ غليانها(٤) . وشبيه بهذا قول خُراشة بن عمرو العَبسي :

فلا قوم إلاّ نحن خيرُ سياسةً ... وخيرُ بَقِيّاتٍ بَقِينَ وأوّلا

وأطولُ في دار الحِفاظِ إقامةً ... وأربَطُ احلاماً إذا البَقلُ أجهلا (٥)

أربط أحلاماً : لا يجهلون . وأجهل البقل : حمل الناس على أن يجهلوا ، كأنّ نموّه ذكّرهم بالثأر فاهتاجوا . ومن مثل ذلك قول النابغة الذبياني :

دعاكَ الهوى واستجهلتك المنازلُ ... وكيف تَصابي المرء والشيب شاملُ(٦)

استجهلتك المنازل : استخفّتك فتصابيت ، وذلك لا يلائم شيبك . وقال عمرو ابن كلثوم التغلبي :

الا لا يَجهَلَنْ أحدٌ علينا ... فنجهلَ فوق جهل الجاهلينا

فنجهل فوق جهل الجاهلينا ، معناه فنهلكه ونعاقبه بما هو اعظم .. وقال بعضهم : أراد بقوله « فنجهل » فنجازيه ، فسمّى المجازاة على الجهل جهلاً »(٧) .

والمتأمل هذه الشواهد وأمثالها يستخلص أن مدار الجهل فيها على الخفة وشدة الغضب ، وسرعة الحركة ، والهياج والغليان . أو ردّة الفعل التي تبدو للفاحص المدقق كالمنعكس الشرطي ، أو كالاستجابة الغريزية لمحرض خارجي . فهذه جهالة التسرّع والطيش والنزق ، حتى ليقترب (جاهلها) من الجنون . وقد امتدّ مثل هذا التصوّر في نفوس بعضهم الى المرحلة الإسلامية ، كما يبدو في قول الفرزدق :

أحلامنا تزن الجبال رزانةً ... وتخالنا جِنّاً إذا ما نجهلُ

ولكنه بدا جهلاً أقل حدة حين مازجه الحِلْم . وارتباط فكرة الحلم – لفظاً أو معنى – بالجهل قضية تستوقف من يتتبّع نشأة هذا المفهوم العام للجاهلية ، وحين تلتمس شواهد هذا التصوّر في النصوص يبدو لك الحلم كالكابح الذي يحاول تهذيب النفوس والعقول وتقييد رعونة الأهواء والبَدَوات ، وكأننا امام جاهلية تحاول أن تكون أخف انفعالا ، وأقل تطرّفاً . وهذا أشبه بأن يكون اتجاهاً أعان عليه تحكيم العقل ، أو صقلته الخبرة المتحصلة من توالي الأيام والتجارب بتقدم السن ، فالجهل غالباًما لازم الشباب ، قال النابغة الذبياني :

فإنْ يكُ عامرٌ قد قال جهلاً فإنّ مَظِنّةَ الجهل الشباب(٨)

وعامر هذا هو عامر بن الطفيل العامري . ومظنة الجهل الشباب : يريد أن الشباب مقرون به الجهل ، ملازم له ، فمظنة الشيء : الأمر الذي لا يكاد يطلب فيه إلاّ وجد به ، وما جهل الشباب إلاّ بسبب من قلة المعرفة والخبرة ، وهذا – مع حميّةالشباب – يدفع الى الطيش والتهوّر ، في حين يكون العالم الحليم أكثر اناة وتحسباً للعواقب .

ويقول عوف بن عطية التّيمي (من تيم الرّباب) :

وقالت كُبَيْشةُ مِنْ جهلها : اشيباً قديماً وحِلْماً مُعارا(٩)

اي : « تقدّم شيب راسك ولا حِلْم لك ، كأنّ حِلْمك ليس معك »(٩) ، بل هو معار . وتتكرّر الأمثلة النصيّة التي يستعين فيها العقل العربي على الجهل بالحلم ، أو يستحضر فيها الحِلْمُ الجهلَ فيبدوان مقترنين لأمر ما . من ذلك قول كعب بن سعد الغَنَوي :

ولن يلبَثَ الجُهّال أن يَتَهضَّموا أخا الحلم ما لم يستعن بجهول(١٠)

يتهضموا : يظلموا ويغصبوا . يقصد الحليم الذي لا يستعين بالجهول . ومن مظاهر هذا الحِلْم القرين للجهل فضيلة الصفح ، ولا يكون الصفح إلا من جهة الأقوى، أو القادر ، فكأنّ الحِلْم صار عندهم أرجح كفّة ، وأدعى الى قبول التوم من الجهل ، نلمس ذلك في قول مُضَرِّس الفقعسيّ :

إنّا لنصفحُ عن مَجاهِلِ قومنا ونقيمُ سالفةَ العدو الأصْيَدِ(١١)

وقول عَلْباء بن أرقم :

وصفحتُ عن ذي جهلها ورفدتُه نُصحي ولم تُصِبِ العشيرةُ زَلّتي(١٢)

يعني إن زلّ كفى نفسه ولم يحمّل عشيرته زلته . وربما دعا الى مثل هذا

الصفح الإدراك الواقعي لضرر الجهل ، ونلمح شيئاً من ذلك في قول النابغة الذبياني :

بنو عامرٍ خالوا بني أَسَدٍ يا بؤسَ للجهل ضرّاراً لأقوامِ(١٣)

أي تركوهم ، فيا بؤساً لهم بجهلهم ، وشدّ ما كان الجهل ضرّاراً للناس ، كأنه شأفة يجب استئصالها ، أو مرض ينبغي للقوم أن يشفوا منه ولقد أدرك ذلك الشاعر الحكيم زهير بن أبي سلمى حين قال في مدح هرم بن سنان وقومه :

وفيهم مقاماتٌ حِسانٌ وجوهُهم وأنديةٌ ينتابها القولُ والفعلُ
وإن جئتهم ألفيتَ حول بيوتهم مجالسَ قد يَشفى بأحلامها الجهل(١٤)

ومن أبرز صور التلازم بين الجهل والحلم قول مهلهل بن ربيعة يخاطب الحارث ابن عباد :

يا حارِ لا تجهلْ على أشياخنا إنّا ذوو السَّوْرات والأحلامِ(١٥)

والسّورات : جمع سَوْرة ، وهي الرفعة والمنزلة ، والحِدّة أو السطوة . .

وللجاهلية وجه آخر طرَفاه الجهل والعلم بمفهومهما العام ، وخير ما يصور هذا الوجه الآية الكريمة : (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)(١٦) . وقد حفظ لنا الشعر شيئاً من ذلك كما في قول عنترة :

هلاّ سألتِ الخيلَ يابنةَ مالكٍ إن كنتِ جاهلةً بما لم تعلَمي(١٧)

وقول السموأل بن عادياء (ويقال إن البيت منحول قاله عَبْدُ الملك بن عبد الرحمن الحارثي) :

سَلِي إن جهلتِ الناسَ عنّا وعنهمُ فليس سواءً عالِمٌ وجهولُ(١٨)

مفهوم الجاهلية يمثل طورا متقدما ــ إن جاز التعبير ــ بالقياس الى ما وقفنا عليه من شواهد ؛ فهنا لا تطالعنا صورة النزق والحدة والانفعال التلقائي . أجل نتذكر قول صاحب « اللسان » : « أرض مجهولة : لا أعلام بها ولا جبال . . » ولكن للجهل والعلم هنا أفقاً أوسع ، ومدلولا أعمّ يتعدى الاهتداء بالنظر الى الاهتداء بالنظر والعقل، كأنها جاهلية بلغت سن الرشد فصارت تحتكم الى الفكر والتفكير ، أو تختبر بهما . ويتضح هذا المفهوم في الآية الكريمة : « يَحسَبهُم الجاهل أغنياء من التعفف »(١٩) فالقصد هنا الى الجاهل بحالهم ، لا الجاهل الذي هو ضد العاقل ، بل هذا الجهل يبدو نقيضا للخبرة والعلم . . وأخيرا طبع مفهوم الجاهلية بطابع اسلامي، وصارت تعرف من وجهة نظر اسلامية ، أو برؤية اسلامية . وقد قيدّ هذا ابن منظور حين عرض لقول النبي لأبي هريرة وقد عيرّ رجلا بأمه : « إنك امرؤ فيك جاهلية »(٢٠) فَفسر مدلول الجاهلية

بأنه : « الحال التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله سبحانه ورسوله، وشرائع الدين والمفاخرة بالانساب والكبر والتجبر وغير ذلك »(٢١) .

ولقد بدا المعيار الاسلامي لتقويم الجاهلية معتمدا خاصة على عدم المعرفة والعلم، وعلى رفض ما للجاهليين من مظاهر لا يرضى عنها الاسلام ، ولا يقر الناس عليها ، ومن هنا جاء التعبير الاسلامي « الجاهلية الجهلاء » مؤكداً بالكلمة الثانية ــ الجهلاء ــ كلَّ ما في الاولى من جهل ، كقولهم « ليلة ليلاء » . وترتب على هذا نمو فكرة ذم الجاهلية مرحلة وسلوكاً ووعياً ، كما يستنتج ذلك من حديث ابن عباس : « من استجهل مؤمناً فعليه إثمــه »(٢٢) .

يستخلص من هذا أن مفهوم الجاهلية والجهل قد تطور من الدلالة اللغوية التي لا تخلو من عموم ، الى الدلالة الاسلامية التي اوشكت أن تضفي عليه سمة المصطلح. والذي يعنينا من الجاهلية بصورة خاصة فكرة الربط بين اللغة العربيــة والتاريخ العربي، أو تلمس الاصول الاولى التي كونت الشخصية العربية المستقلة ، او الهوية الجماعية للعرب ، بلاداً وقوماً ، حتى نقف بالتالي على الخطوط العريضة لوضع اللغة سواء اكانت موزعة في لهجات ، أم موحدة يتخاطب بها العرب ويتفاهمون . ولكــن، ما يتصل بهذا الموضوع في ما يسبق العصر الجاهلي يكتنفه الغموض كما سبق القول ، الا أن بعض المصادر التاريخية ، بل ربما الكثير منها يؤكد ان أقسام شــبه الجزيرة العربية كانت في حالة اتصال دائم فيما بينها أدى الى التقارب ، بل التجانس بين سكان هذه الاقسام في أكثر من جانب من جوانب حياتهم ، على الرغم من توزعهم في تجمعات قبلية ، أو إمارات ، أو دويلات . ولعل اقدم الإشارات الصريحة الى العرب كمجموعة لها شخصيتها الجماعية ما عثر عليه من ذكر لهم في النقوش البابلية التي يرجع تاريخها الى القرن التاسع قبل الميلاد ، من ذلك نقش عثر عليه بين السجلات الخاصة بملــوك الدولة الآشورية والدولة البابلية الحديثة في عهد الملك الآشــوري شلمنصر الثالث (٨٥٨ ــ ٨٢٤ ق.م) . وفي هذا النقش حديث عن حملة قام بها الآشوريون ضــد « يواتع ملك العربيــة » وذلك بقيادة آشور بانيبال(٢٣) . ومن ذلك ايضــاً نص حول علاقة الآشوريين بالعرب يذكر أن الملك تجلات بيليسر الثالث (٧٤٤ـ٧٢٧ ق.م) قد اجتاح ١٥ مدينة للملك « ايديبعلي » العربي ، وأنه قتل (غنم) من الملكة سمسي ، ملكة بلاد العرب ٣٠ ألف جمل(٢٤) . ويرد ذكر العرب كقوم تحت تسميات عديدة متقاربــة في النصوص الآشورية من بينها: Arabas , Aribi او Arubu , Arybas التي ترد في نص آشوري (٧٠٣ ق.م) من عهد سنحريب كصفة أو كنسبة بمعنى عربي(٢٥) .

أما بالنسبة للبلاد أو السكان فان صفة العربية تظهر « بشكل محدد ومتواتر في كتابات المؤرخ اليوناني هيرودوتس Herodotos في أواسط القرن الخامس قبل

الميلاد وتستمر من بعده سواء عند الكتاب اليونان أو الرومان أو البيزنطيين حتى ظهور الاسلام(٢٦) . وتسمية بلاد العرب Arabia عند هيرودوتس تعني ــ الى جانب شبه الجزيرة ــ كل القسم الداخلي من سورية (بادية الشام) وشبه جزيرة سيناء وصحراء مصر الشرقية التي تعرف أحيانا باسم صحراء العرب »(٢٧) . وفي فترات تاريخية لاحقة تتعزز هذه التسمية أو الصفة العربية حتى تصبح هوية جماعية أو علما على البشر الذين يسكنون شبه الجزيرة العربية وما جاورها ، ثم تصبح بديلا من الهوية العشائرية أو القبلية الضيقة أو الخاصة ، والمهم في هذا المجال أن الشعور العام والعلاقات الخارجية والنظم الاجتماعية ولغة التفاهم ، كل ذلك أضفى عليهم التسمية العربية ، وميزهم من غيرهم حتى جعلهم يعتزون بهذه التسمية في بعض المناسبات كيوم ذي قار ويوم الفيل .. مما يشير الى أنهم كانوا يتكلمون لغة تكاد أن تكون معروفة عند الجميع وان اختلفت بعض لهجاتها قليلا عن بعض . ولعل هذا التصور هو الذي جعل علماءنا القدامى يقولون على الجزيرة العربية وأهلها انها: « تسمى جزيرة العرب لأن اللسان العربي فيها شائع وان تفاضل »(٢٨).. وهذا أمر متقبل ، لان العلاقات التجارية والاسواق الادبية ، واتخاذ مكة رمزاً دينيا ، ونقطة التقاء موسمية ــ كل ذلك يحملنا على الاقتناع بوجود لغة عامة موحدة ، أو تكاد أن تكون كذلك ، تتكلمها طبقة واسعة في المناسبات العامة ، وعند استخدام لغة الشعر والامثال والخطب استخداماً فنيا ينحي جانبا اللهجة المحلية الخاصة المستعملة في الحديث اليومي والمخاطبات .. تلك اللغة الفنية العالية كانت اذن وليدة الاختلاط والانتقال والتعامل والأخذ والعطاء وتحكيم الذوق في انتقائها كخلاصة مزيج من خصائص معظم اللهجات العربية . وربما لأن المكيين كانوا أكثر تعاملا مع غيرهم، تجاريا ودينياً وأدبيا ــ كانت بيئتهم ، حكما مهيأة ومناسبة لاحتضان اللغة الموحدة التي نزل بها القرآن الكريم فيما بعد ، مما دفع بعض المؤرخين الى التعجيل بالقول إن القرآن نزل بلغة قريش حصرا ، وما ذلك بدقيق تحقيقا ، انما نزل بلغة مصطفاة من تلك اللهجات كلها ، متأثرة بها كلها ، متضمنة مظاهر من خصائصها ، وبها خوطب أصحاب تلك اللهجات جميعا ، وبها قرؤوا القرآن وفهموه ، وانصتوا اليه فيخشوع وإيمان عميقين. وفي هذا الصدد يقول الدكتور ابراهيم أنيس على تلك اللغة أنها : « أقدم ما نستطيع تصوره في شأن شبه الجزيرة العربية ، هو أن نتخيلها وقد انتظمتها لهجات محلية كثيرة ، انعزل بعضها عن بعض ، واستقل كل منها بصفات خاصة ، ثم كانت تلك الظروف التي هيأت لبيئة معينة ، في شبه الجزيرة ، فرصة ظهور لهجتهاثم ازدهارها، والتغلب على اللهجات الاخرى »(٢٩) .

وربما كان للعامل التاريخي كبير الاثر في تمركز العربية حول مكة وما جاورها ، ونعني بهذا العامل أن العرب في الجنوب كانوا قد غزوا من قبل الاحباش في أواسط

القرن الرابع الميلادي ما يقرب من عشرين عاما . ثم عاد هؤلاء فاستولوا سنة (٥٢٥ م) على اليمن نحو خمسين سنة ، أي أن العرب صاروا أمام خطر في الجنوب . وكان عرب الشمال مهددين بالروم والفرس من الشمال والشرق . وأمام هذين الخطرين الخارجيين تنامت فكرة التمركز والتجمع العربي في وسط الجزيرة العربية، وبدأت شخصية العرب اللغوية تنمو وتتكامل بالتجاور والاستقرار والاستقلال في شبه وحدة متجانسة أو متحالفة لدرء خطر أعداء الجنوب والشمال . ويبدو أن لهجات القبائل تقاربت وتمازجت في ظل هذا الاستقرار النسبي مما ساعد على قيام حركة شعرية متنامية بلغة أدبية عامة هي اللغة العربية الفصحى التي وصلتنا بعد صقل وتطور ، وسعة اختلاط وتفاعل . ولا يعني هذا أن العرب كانوا قبل ذلك منتشرين وموزعين في جماعات منعزلة تفصل بعضهم عن بعض حدود منيعة يصعب تخطيها ، او كان بينهم تفاوت لغوي كبير يحول دون التفاهم بلغة واحدة ، أو يحتاج الى مترجمين ، فان المصادر المعنية بهذا الامر لم تقرر ذلك صراحة ، وان المصادر العربية العليا التي تصور طبيعة الحياة اللغوية القديمة (كالشعر والقرآن والحديث) قلما تشير الى ذلك التفاوت اللغوي الحاد بين عرب الشمال والجنوب مثلا ، بل ان ذلك التقسيم الى عدنانيين وقحطانيين كان تقسم أنساب واخوة يرجعون الى أصل واحد ، ولم يكن تقسيما يستند الى حقائق الاختلافات اللغوية اذا أردنا تحري الحقيقة في هذا الجانب خاصة . صحيح انه في أقاصي جنوب شبه الجزيرة العربية (داخل اليمن وظفار وحضرموت) .. كانت « الحِميرية » هي الغالبة في التخاطب اليومي ، ولعل هذا ما جعل أبا عمرو بن العلاء يقول :

« ما لسان حِمير وأقاصي اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا » (٣٠)

ولكن مثل هذا الحكم لا يخلو من مبالغة اذا ما فهمناه بهذا القطع التام وبمعزل عن قصته أو مناسبته التي يسوقها السيوطي عن ابن دريد فيقول :

« خرج رجل من بني كلاب أو من سائر بني عامر بن صَعْصعة الى ذي جَدَن (من أقيال حِمْير) فأطلع الى سطح ، والملك عليه ، فلما رآه الملك اختبره ، فقال له : ثِبْ ، (أي : اقعد) فقال : ليعلم الملك اني سامع مطيع ، ثم وثب من السطح . قال الملك : ما شأنه ؟ فقالوا له : أبيت اللعن ! إن الوثب في كلام نزار : الطَّفَر (القفز) ، فقال الملك : ليست عربيتنا كعربيتهم »(٣١) .

ومتأمل هذه القصة ـ كما سيقت ـ يلحظ أنها لا تخلو من صبغة الوضع ، أو التعمّل والتكلّف ، من ذلك: فلما رآه الملك اختبره . ففيم كان هذا الاختبار ؟! أفي اللغة ليعرف مدى إلمامه بكل مفرداتها أو الفروق بين لغتيهما ؟ أم في الشجاعة ليرى إن كان الرجل يجرؤ على الوثوب ؟ ثم : إن كان يختبره فلم استغرب فعلته قائلا : ما شأنه ؟

وبعد ، فمجمل الخبر يدلّل على التفاهم اللغوي ، لا التفاوت اللغوي ، يستخلص هذا من قول الرجل : ليعلم الملك أني سامع مطيع ، وفي قول الملك : ما شأنه ؟ وفي قول القوم : إن الوثب في كلام نزار : الطفر .. ثم في قول الملك : ليست عربيتنا كعربيتهم (إلاّ إذا كان هذا الخبر مترجما عن الحميرية ! . وما أحد قال ذلك) .

وفي قول القَيْل هناك رواية أخرى هي : (ليست عندنا عربية كعربيتهم) ويرجح ابن سيده تلك الرواية بقوله : « وهو الصواب عندي ، لأن الملك لم يكن ليُخرج نفسه من العرب »(٣٢) .

وإن أخذنا بصحة هذا الخبر بما فيه ، فان ذلك ليس دليلا على اختلاف لغوي حاسم ، لأن الحوار كان مفهوما كما هو واضح من السياق ، ولكن الرجل لم يفهم مدلول لفظة « ثِب » التي لا يمكن أن تكون ـ وحدها ـ معياراً للحكم بوجود لغتين مختلفتين ، وإلاّ قلنا بمثل هذا الاختلاف عندما لم يعرف عمر بن الخطاب معنى « التخوّف » في قوله تعالى : (أويأخذهم على تخوّف)(٣٣) ، أو عندما لم يعرف معنى « الأبّ » في قوله تعالى : « وفاكهة وأبا »(٣٤) .. بل كل ذلك عربي ، وعبارة : « ولا عربيتهم كعربيتنا » التي تتناقلها كتب اللغة عن القيل اليمني وعن أبي عمرو بن العلاء هي عربية أيضاً لأن أحداً منهما لم يقل « ولا عربيتهم كحِميَرّيتنا » ، والأمر لا يعدو أن يكون لوناً من اختلاف اللهجات في الجماعة الواحدة « ذلك لأن العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين ، وخلقاً عظيماً في أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين ، فانهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ ويراعي أمر لغته ، كما يراعي ذلك من مُهِمّ أمره »(٣٥) . على ما يقول ابن جني . ولعل هذا من أفضل ما قيل في الموضوع .

وربما كان من المفيد هنا أن نقف على وجهات نظر المستشرقين وآرائهم في تصورهم لظروف تكوين العربية الفصحى في إطار العصر الجاهلي وبيئاته ولهجاته اللغوية حتى نقرّب ذلك التصور السام إلينا بتضافر الآراء والاجتهادات . وملخص هذه الاجتهادات هو أن العربية الفصحى لهجة مركبة من لهجات القبائل التي كانت منتشرة في الحجاز ونجد وإقليم الفرات وغيرها من المناطق المشهورة في الجزيرة العربية ، وهي لهجات كانت وجوه الاختلاف بينها قليلة مما ساعد على تركيب نواة اللغة العامة منها ، كما يرى المستشرق «نولدكه» . على حين يذهب «جويدي» الى أنها ليست لهجة قبيلة بعينها ، ولكنها مزيج من لهجات قبائل نجد ومن جاررهم ، ويقول : « ويعتقد المرء أن لغة الشعر في عهود ما قبل الاسلام هي لغة موحّدة في جميع الأمكنة التي سكنها الجاهليون »(٣٦) . ويذهب « نالينو » الى أنها تولدت من إحدى اللهجات النجدية ، وتمّ تهذيبها أيام حكم كنده في منتصف القرن الخامس ، ثم صارت اللغة الأدبية

السائدة بين العرب . ويذهب « هارتمان » و « ڤولرز » الى أنها لهجة أعراب نجد واليمامة بعد أن أدخل الشعراء عليها تغييرات كثيرة . في حين يرى « بروكلمان » أنها لغة فنية قائمة فوق اللهجات وإن غَذَّتها جميع اللهجات ، وانها استوعبت كل خصائص الأصل اللغوي السامي أكمل استيعاب وإن لم تحتفظ في جميع نواحيها بأقدم الصيغ والقوالب . وأخيراً يرى « بلاشير » أنها لغة وسطى لها خصائص اللهجات في وسط الجزيرة وشرقيها ، وهي لهجات القبائل التي كانت تنزل في منطقة محصورة بين مكة والبحرين وضواحي المدينة حتى شمال الحِيرَة ، وهي قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض طيّىء ، وأيضاً قريش(٣٧) .

وعلى الرغم مما تنطوي عليه هذه الآراء من اعتدال ، وتركيز حول دائرة بشرية وجغرافية معلومة ، فان بعضها يبدو متأثراً بتقسيمات اللغويين العرب المتأخرة التي صنّفت مراتب الفصاحة في اللغة تبعاً لمعايير تتصل باللحن وبالاحتجاج ، وبالمكانة الدينية لمكّة وقطانها ، وتلك التصنيفات كانت تتخذ من قضية الاختلاط بالأعاجم مقياساً للأصالة أو السلامة اللغوية . وتأثراً بهذه الاعتبارات المتأخرة تتردد في آراء المستشرقين تحديدات جغرافية يدخل فيها عَزْوُ نشأة العربية الفصحى الى قبائل بأعيانها ، على جهة الحصر ، من بينها (بعض كنانة) و (بعض طيىء) ؛ وكأن بقية أبناء القبيلتين كانوا يتكلمون لغة أخرى حين ابتعدوا قليلاً عن مركز استيطان القبيلة الأصلي .

وثمة مسألة مهمة أخرى تلحَظ في آراء اولئك المستشرقين هي مصطلح «اللهجة» أو اللهجات ، فالعربية عندهم « تركبت » من لهجات ، او هي « مزيج » من اللهجات أو « تولدت » من إحدى اللهجات النجدية ، أو « غذّتها » جميع اللهجات ، أو لها « خصائص » اللهجات . . إلا ما كان من « بروكلمان » الذي رأى أنها « لغة فنية » فوق اللهجات ، وإن غذتها اللهجات كلها . ولعل هذا هو الأقرب الى القبول في ما يتصل « بفنية » العربية ، تلك الفنية التي جعلت منها على أيام الجاهلية « لغة مقدسة » ، أي غير شعبية بل خاصة بالصفوة من المتحدّثين بألسنة قبائلهم ، وبالكهنة والعرافين والمنجمين والاطباء والخطباء والشعراء ، في المناسبات «الرسمية»، وان هؤلاء ــ ما عدا قريشا وبعض القبائل التي حافظت على هذه اللغة المقدسة ــ كانت لهم لكنات ورطانات وعاميات في أقوامهم(٣٨) .

وإننا لنقف على إشارات وشواهد من أقوال القدماء تؤيد ذلك ، كقول الفرّاء : « كانت العرب تحضر الموسم في كل عام ، وتحج البيت في الجاهلية ، وقريش يسمعون لغات جميع العرب ، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به ، فصاروا افصح العرب ، وخَلَتْ لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ »(٣٩) .

فالعرب تلتقي كل عام ، وقريش يسمعون (لغات جميع العرب) ، ويستحسنون لغة مصطفاة ، منقاة من شوائب اللهجات المحلية .. كما يسوق لنا السيوطي قولا مشابها ، يقول : « كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها . ومن هنا كثرت الروايات في بعض الابيات»(٤٠) .

وينبغي أن يستوقفنا قوله : ان العرب كانت (ينشد بعضهم شعر بعض) أي أن لغة مشتركة فوق « مستوى » العامة من العرب كانت محل تداول في الانشاء الادبي ، لغة فوق لهجات التخاطب ، وفوق لغة الحياة اليومية لدى القبائل الكثيرة(٤١) ، ولكنها مع ذلك كانت مفهومة عند عامة تلك القبائل ، قاصيها عن قريش ، ودانيها منها ولهجات تلك القبائل على اختلافها لم تكن مستغلقة متأبية على الفهم ، بل كانت كلها ـ كما يقول ابن جني ـ حجة ، والناطق بها ـ على قياس لغة من لغات العرب ـ مصيب غير مخطىء(٤٢) ، مع الاقرار بوجود لهجة أفضل . وفي ضوء هذا كله يمكننا أن نتفهم قول السيوطي السابق « ومن هنا كثرت الروايات في بعض الابيات » على أنها روايات تأخذ بأعلى مراتب الفصاحة ، وتراعي السلامة اللغوية التي كانت محل اجماع وقبول، والا استنكرت ، أو صنفت مع « اللغات » أو اللهجات .

وعلى ذاك ، فما تلك اللهجات التي الح على ذكرها المستشرقون والمحدثون والقدماء ، وأطالوا الحديث عنها بصفتها تنطوي على ظواهر لغوية تختلف عن تلك اللغة المثالية المشتركة ؟!

الحواشي

(١) اللسان / جهل .
(٢) المفضليات : ١٩٣ (تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، ط ٥ (دار المعارف بمصر) ، واللسان / جهل .
(٣) معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس / جهل تحقيق عبد السلام هارون ط البابي الحلبي (القاهرة ١٩٦٩) .
(٤) معجم أساس البلاغة / جهل ، تأليف الامام جار الله الزمخشري ، تحقيق عبد الرحيم محمود (دار المعرفة ، لبنان ١٩٧٩) .
(٥) المفضليات : ٤٠٥ .
(٦) ديوان النابغة الذبياني : ١١٥ ، (تح: محمد أبو الفضل ابراهيم (دار المعارف بمصر ١٩٧٧) .
(٧) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٤٢٦ ، (لأبي بكر محمد بن القاسم الانباري، تحقيق عبد السلام هارون ، (دار المعارف ١٩٨٠) .
(٨) ديوانه : ١٠٩ ، واللسان / ظنن .
(٩) المفضليات : ٤١٣ ، المتن والحاشية .
(١٠) الاصمعيات : ٧٦ لعبد الملك بن قريب الاصمعي ، تحقيق وشرح احمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، ط ٤ ، (دار المعارف بمصر ١٩٧٦) .
(١١) اللسان / جهل .
(١٢) الاصمعيات : ١٦٢ .
(١٣) ديوانه : ٨٢ .

(١٤) شرح ديوان زهير : ١١٢ ، صنعة أبي العباس ثعلب ، (ط القاهرة ١٩٤٤) .

(١٥) الاصمعيات : ١٥٦ .

(١٦) الزمر / ٣٩ .

(١٧) شرح المعلقات السبع للزوزني : ٥٩ ، ط٢ (القاهرة ١٩٥٩) .

(١٨) حماسة أبي تمام : ١١٠/١ ، تح أحمد أمين وعبد السلام هارون ، ط٢ ، (مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٦٧) .

(١٩) البقرة / ٢٧٣ .

(٢٠) صحيح البخاري : ٤/١ ــ ١٩/٨ (طبعة دار الشعب بالقاهرة) .

(٢١) اللسان / جهل .

(٢٢) جاءت عبارة : (قوم يجهلون) في خمس آيات، و (الجاهلون) في ست آيات ، و (يعملون السوء بجهالة) في ثلاث آيات . وغالبا ما يتجه المدلول في هذه الآيات الى العقول التي لم تنعم بنور العلم والمعرفة . وذكرت كلمة (الجاهلية) في أربع آيات ، بدت مذمومة في ثلاث ، ودلت على فترة زمنية في الآية : (وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) ولا يخفى ما فيها من ذم .

(٢٣) العرب في العصور القديمة : ١٥٢ للدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى (دار النهضة العربية ــ بيروت ١٩٧٩) وانظر الصفحات ٣٦ ــ ٣٧ ، ٢٢٩ ، ٢٨٠ ، ٤٠٣ .

(٢٤) نفسه : ١٥٦ ، وص ٣٦١ . وانظر : (الحضارات السامية القديمة : ٢٠٢ تأليف سبتينو موسكاتي، ترجمة الدكتور يعقوب بكر (دار الرقي ، بيروت ١٩٨٦) .

(٢٥) نفسه : ١٩٦ .

(٢٦) العرب في العصور القديمة : ٣٦ ــ ٣٧ .

(٢٧) نفسه : ١٩٨ ، وانظر الحاشية ٢ في الصفحة نفسها . ولعل أول اشارة أو ذكر لشبه الجزيرة العربية ورد في الاوديسة لهوميروس (القرن التاسع ق.م) وكذا في بعض مسرحيات (ايسخولوس) في القرن الخامس قبل الميلاد.

(٢٨) معجم البلدان لياقوت الحموي ، مادة : جزيرة العرب (مطبعة السعادة بالقاهرة ١٠٦) . وانظر صفة جزيرة العرب للهمداني: ١ ، تح محمد بن عبد الله بن بليهد النجدي (مطبعة السعادة ١٩٥٣) وتح محمد بن علي الاكوع ، (دار اليمامة ، الرياض ١٩٧٤).

(٢٩) مستقبل اللغة العربية المشتركة : ٧ (ط القاهرة ١٩٦٠) للدكتور ابراهيم أنيس .

(٣٠) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي: ١١ (دار المعارف بمصر) .

(٣١) المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها للسيوطي : ٣٩٦/١ ، وانظر الخبر بشيء من الاختلاف اللفظي في « الصاحبي في فقه اللغة » لابن فارس : ٥١ ، تح الدكتور مصطفى الشويمي (بيروت ١٩٦٣) .

(٣٢) انظر لسان العرب /٢٩١/٢ (ط بولاق) .

(٣٣) سورة النحل / ٤٧ .

(٣٤) سورة عبس / ٣١ ، وانظر : « مقدمتان في علوم القرآن » : ٢٧١ (لابن عطية ومجهول) نشر وتصحيح آرثر جفري (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٥٤) .

(٣٥) الخصائص : ٤١٥/١ (ط . دار الهلال بمصر ١٣٣١ هـ) .

(٣٦) محاضرات في تاريخ اليمن والجزيرة العربية قبل الاسلام : ٥٥ ، اغناطيوس فويدي ، ترجمة ابراهيم السامرائي (دار الحداثة ، بيروت ١٩٨٦) .

(٣٧) انظر : دراسات في الشعر الجاهلي : ٥٩ ــ ٦٠ للدكتور يوسف خليف (القاهرة ١٩٨١)، تاريخ الادب العربي لكارل بروكلمان : ٤٢/١ (ط دار المعارف) ، تاريخ الادب العربي ــ العصر الجاهلي : ١٣١ ــ ١٣٢ للدكتور شوقي ضيف (ط ٣ دار المعارف).

(٣٨) وانظر : كلام العرب : ١٥٨ ــ ١٥٩ للدكتور حسن ظاظا (اسكندرية ١٩٧١) .

(٣٩) المزهر : ٢٢١/١ ، وانظر : فقه اللغات السامية لبروكلمان : ٢٩ حيث يقول :

« ويستخدم كل شعراء هذه البلاد لغة مشتركة ، هي لغة الشعر بالطبع ، مع أنهم ينتمون الى قبائل مختلفة » .

(٤٠) المزهر : ٢٦١/١ .

(٤١) انظر أيضا : دراسات في فقه اللغة : ٥١ للدكتور صبحي الصالح (بيروت ١٩٦٢) و « في اللهجات العربية » : ٤١ للدكتور ابراهيم أنيس (القاهرة ١٩٥٢) و « فصول في فقه العربية » : ٧٤ ، ٦٩ للدكتور رمضان عبد التواب (القاهرة ١٩٧٣) .

(٤٢) الخصائص : ٤٧٧/١ (ط دار الهلال) . ويقول اغناطيوس غويدي :

« ... ان امرأ القيس ينتسب الى قبيلة (كنده) وهي في الاصل من العربية الجنوبية من قبائل (قتبان) ، وأن النابغة من قبيلة (ذبيان) وهذه القبيلة من غطفان ، أي انها من مضر ، وان عمرو بن كلثوم من تغلب المتحدر من ربيعة ، غير أن شعر هؤلاء جميعهم يفهم منه لغة واحدة » محاضرات في تاريخ اليمن : ٥٥ (مرجع سابق) .

استدراك

احيلت الي رسالة القارىء السيد مهند الحسيني التي يقول فيها انني في البحث الذي نشر في العددين ٢٣ ـ ٢٤ لعام ١٩٨٩ ـ قد (صنفت اللهجة العربية مع الفرع الجنوبي الغربي) ثم يقول : « الا أن د. مسعود بوبو عاد في الصفحة ١٧١ ليقول : بأن أشهر لهجات اللغة العربية الشمالية هي العربية البائدة » . ثم يضيف : « وهنا نلاحظ أنه بينما صنف اللهجة العربية ضمن الفرع الجنوبي الغربي يعود ليتناقض مع نفسه ليصنفها مع الخط الآرامي الذي هو بدوره من الفرع الشمالي الغربي .. » .

ولا تناقض البتة ، انما القارىء الكريم لم يدقق في قراءة البحث ، فالامر غاية في الوضوح والجلاء . اذ جاء في الصفحة (١٧٠) من البحث العنوان :

٣ ـ **الفرع الجنوبي الغربي** . ويقسم الى قسمين اساسيين هما :

الحبشية ، **والعربية** . والعربية [هذه] تقسم الى : جنوبية وشمالية .

فهذه العربية الشمالية قسم من انشعاب الفرع الجنوبي الغربي الى ↖ جنوبية ↙ شمالية

وهذه ـ عندما عرف أصحابها الكتابة ـ كتبت آثارها المبكرة على أيدي جنوبيين يمنيين عرفوا الخط المسند ، وآراميين وانباط شماليين هم الذين أخذت عنهم أخيرا الخط . ولا يخفى أن الكتابة أو الخط شيء ، واللهجة شيء آخر .

د. مسعود بوبو

الأبناء ، منذ دخولهم اليمن حتى نهاية القرن الثالث الهجري

دراسة لأوضاعهم السياسية والاقتصادية

د. عبد المحسن مدعج المدعج

جامعة الكويت

المقدمة :

إن كثيراً من الظواهر التاريخية الهامة في بلاد اليمن لم تحظ بعد باهتمام كاف من الباحثين ، فالبحوث التي كتبت حول بعض الفترات او الأحداث اليمنية انصبت غالبيتها على مواضيع واسعة شملت تواريخ ممالك ودويلات كاملة وقدمت دراسات غلب عليها طابع الشمولية . وقد انعكس هذا المسار سلباً على بعض الظواهر المهمة في التاريخ اليمني إذ مر عليها الدارسون مرور الكرام ولم يلموا إلا ببعض جوانبها ، مما جعل بعض المواضيع المهمة تظهر على شكل نتف في الدراسات الشمولية وتفقد اهميتها وقيمتها التاريخية . ومن هذه الظواهر التي لم تعط حقها ظاهرة وجود الجالية الفارسية في بلاد اليمن والتي اتفق على تسمية افرادها بالأبناء .

ولا يخفى على الباحثين الذين تعاملوا مع تاريخ اليمن ، في الفترة الواقعة بين دخول الجنود الفرس البلاد عام ٥٧٥م الى نهاية القرن الثالث الهجري ، ان افراد هذه الجالية لعبوا دوراً أساسياً في كثير من الأحداث التي مرت بها اليمن ، السياسية منها والاقتصادية ، الأمر الذي جعلهم يبرزون كجالية فعالة في المجتمع اليمني بعامة ومجتمع صنعاء بخاصة طوال هذه الفترة . وفي علمنا لا توجد حتى هذا التاريخ دراسة مخصصة لتتبع النشاط السياسي والاقتصادي لهذه الجالية . اما الدراسات الحديثة التي تطرقت لتاريخ اليمن في هذه الفترة فقد عرضت للابناء بشكل عابر وتحدثت في بعض الأحيان عن دورهم في حدث محدد(١) اما المؤرخون الأوائل الذين تطرقوا لتاريخ اليمن في تلك الفترة فمقصرون ايضاً في هذا الأمر ، شحوا علينا بالإشارات التاريخية الكافية لهذه الجالية ، وما أوردوه من معلومات جاء معظمها مشوشا وغير واضح . ولا نعلم السبب في عدم حرص أولئك المؤرخين على تدوين احوال هذه الجالية بشكل واف ، وفي حين يكثرون من الإشارات لدور هذه الجالية في بعض الأحداث ، نجدهم أحيانا أخرى يغفلون ذكرها لفترات طويلة من الزمن .

ولذلك جاءت معلوماتنا عن هذه الجالية متناثرة في المصادر اليمنية والاسلامية الأخرى ، ومعظمها وارد بشكل عابر عند الحديث عن ظاهرة معينة أو حدث محدد. ومن المؤكد أن المؤرخين لم يكونوا يقصدون كتابة تاريخ مستقل لهذه الجالية عندما يذكرونها وإنما كان ذكرها يجيء في سياق أخبار تاريخية أخرى .

ما دفعنا لدراسة أحوال هذه الجالية هو ما لمسناه من دورها في صنع القرار السياسي في بعض الأحداث التاريخيةفي بلاد اليمن، وهيمنتها السياسية والاقتصادية على بعض المدن المهمة فيها . وليس من الصدف أن يبقى الأبناء طوال هذه الفترة محافظين على مصالحهم ومدافعين عنها في منطقة تعج بالنعرات القبلية والصراع على السلطة . وفي هذه الدراسة سوف نحاول تسليط الضوء على الأوضاع السياسية والاقتصادية للأبناء في بلاد اليمن منذ دخولهم البلاد عام ٥٧٥م الى نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ، وسيكون القسم السياسي مقسماً الى جزئين : الأول مخصص لدراسة اوضاعهم السياسية في الفترة السابقة لدخول الاسلام الى اليمن (٥٧٥ — ٦٣٢ م) ، والثاني أحوالهم السياسية في العصر الاسلامي حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، كما آثرنا أن نفرد جزءاً لتغطية أوضاعهم الاقتصادية .

تسميتهم بالأبناء :

أطلق المؤرخون الأوائل مصطلح الأبناء على أفراد الجالية الفارسية في بلاد اليمن ، والذين كانوا بالأساس يمثلون بقايا الجنود الفرس الذين ارسلوا على دفعتين الى هذه البلاد من أجل محاربة الأحباش وطردهم منها وتثبيت السلطة الفارسية فيها . ولم يتفق الباحثون على سبب اطلاق هذا المصطلح عليهم فذهبوا مذاهب شتى في تفسيراتهم ومنها أن هذه التسمية أطلقها عليهم سيف بن ذي يزن حين خطب قومه بعد انتصاره على الأحباش ، وأوصى في آخر خطبته خيراً بالجنود الفرس الذين كانوا معه واصفاً إياهم بأبنائه(٢) ، وذهب آخرون الى أن هذه التسمية تعنى فقط أبناء الجنود الفرس المنحدرين من أمهات يمنيات(٣) . ويورد بيوثروفسكي(٤) عددا من الافتراضات حول هذه التسمية دون)ن يعطي رأيا واضحا حولها ، فيذكر أنها ربما تكون على أبناء الفرس أو أبناء الاحرار ، أو أبناء الدهاقين ، ثم يقول : « وعليه فان المصطلحين أبناء وأبناء الاحرار غالبا ما كان يقصد بهما (حتما في الاوساط اليمنية) الفرس أنفسهم الذين استوطنوا في اليمن ، وفيما بعد ربما كان يقصد كذلك الجيل الثاني من أبنائهم المتزوجين باليمنيات » .

ولا شك أنه ليس من السهل الجزم في سبب هذه التسمية وكيف أتت ، وربما يكون هذا عائدا الى غموض المصادر الاولية حولها وندرة الاشارات الاخرى المتعلقة

بهؤلاء الفرس وحياتهم في بلاد اليمن . ولكن من خلال الاشارات القليلة ربما نستطيع أن نضع تصورا مبنيا على تصور من سبقنا من الباحثين حول ظهور هذا المصطلح .

ان مصطلح الابناء ليس غريبا على سكان الجزيرة العربية كما لم يكن خاصا بالجالية الفارسية في اليمن ، بل كان مستخدما عند بعض القبائل العربية وبعض الاقوام الاخرى . فبعض من ولد سعد بن زيد مناة بن تميم كانوا يعرفون بالابناء(٥)، كذلك سمي أحيانا المماليك المولودين في مصر وسورية بالابناء(٦) . ولا يختلف اثنان على أن هذا الاسم قد أطلق أيضا على أبناء الفرس في بلاد اليمن ، الا ان السؤال هنا : متى أطلق عليهم هذا المصطلح ؟ ولماذا ؟ .

من الملاحظ أن الفرس في اليمن كانوا يسمون بني الاحرار في السنوات الاولى من وجودهم هناك ، وهذا ما ورد في شعر ابن ابي الصلت الثقفي عند مدحه لسيف بن ذي يزن والفرس الذين معه(٧) . بل ان الفرس الاوائل انفسهم كانوا لا يذكرون مصطلح الابناء في اتفاقياتهم وعهودهم ، فعندما كتبوا حلفهم مع همدان قبل الاسلام نصوا على « الفرس في اليمن »(٨) . واذا كان مصطلح « الاحرار » يطلق على طبقة النبلاء من الفرس(٩) ، « فان الجنود الفرس في اليمن ، وان لم يكونوا من النبلاء ، قد اصبحوا بعد تغلبهم على الاحباش يمثلون عمليا الطبقة الحاكمة في هذه البلاد »(١٠) . ولكن هذا المصطلح لم يستمر طويلا ، فبعد انتشار الاسلام في بلاد اليمن بدات المصادر تستبدل مصطلح « بني الاحرار » ، بمصطلح « الابناء » ، بل ان هذا المصطلح اصبح في تلك الفترة هو الغالب على افواه الناس . كان الرسول (ص) وخلفاؤه لا يدعونهم في مراسلاتهم معهم الا بالابناء(١١) ، كما أن أهل اليمن أيضا بداوا باطلاق هذا المصطلح عليهم منذ أواخر حياة الرسول (ص)(١٢) . كل هذا يؤكد لنا انه في الفترة السابقة للاسلام كان الفرس يدعون بني الاحرار او يشار اليهم بكلمة « الفرس » مطلقة ، اما في الفترة التي بدأ الاسلام خلالها في الانتشار فقد عرفوا بالابناء .

مما تقدم ، يتضح أن ما ذكره الباحثون من أن تسميتهم بهذا المصطلح قد أتت من قبل سيف بن ذي يزن ، امر لا يتفق والواقع التاريخي . اما ما ذكره بعضهم من احتمال اطلاق هذا المصطلح على الفئة التي انحدرت من اب فارسي وام يمنية فهو أيضا محل اختلاف . صحيح أن بعض الابناء قد انحدروا من آباء فرس وامهات يمنيات ، الا أن هذا لا يعني أن بعضهم لم يكن من أبوين فارسيين ، فهذا طاووس بن كيسان ، الابناوي ، كانت أمه من بنات فارس(١٣) . كما لا يعقل أن تجمع العرب في اليمن وخارجها على تسميتهم بالابناء بسبب أن بعضهم قد انحدر من أمهات يمنيات ، فنحن نعلم أن هذا المصطلح قد أطلق على المجموعتين سواء الذين انحدروا من أمهات يمينيات أو فارسيات . فالمعروف أن باذان عندما عقد حلفه مع همدان نص في اتفاقيته على ان

الحلف يشمل كل الفرس في اليمن ، وبعد مائتي عام نجد هذه الشمولية والاتصال بين أفراد هذه الجالية في الاقاليم اليمنية كافة ،وذلك عندما ثار النزاع بينهم وبعض العناصر المنافسة لهم في أواخر القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي(١٤). وبناء على ما تقدم فان مصطلح الأبناء ربما يكون قد جاء تمييزا لهذه الجالية في بلاد اليمن بسبب ارتباطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع أهل اليمن حيث عدوا واقعا لا يمكن تكرانه خاصة بعد ان ارتبطوا ارتباطا عضويا مع بعض القبائل اليمنية ذات النفوذ سواء عن طريق المصاهرة أو عقد الأحلاف . اما اشتقاق هذا المصطلح فاما أن يكون اختصارا لأبناء الأحرار ، وهي التسمية الأولى لهذه الجالية ، أو أن يكون المقصود به أبناء الجنود الفرس ، أي الجيل الثاني ممن استقروا في بلاد اليمن من أفراد الجيش الفارسي(١٥) ، وربما يكون هذا هو الأقرب الى الصواب ، إذ أن كثيرا من المصادر حين تذكر مصطلح الأبناء تتبع ذلك بتوضيح أنهم أبناء الجنود الفرس الذين أتوا مع سيف ابن ذي يزن الى اليمن(١٦) .

احوالهم السياسية قبل دخول الاسلام الى اليمن :

كان دخول الفرس الى بلاد اليمن بناء على طلب الزعيم الحميري الثائر على الاحباش ، سيف بن النعمان بن عفير بن ذي يزن ، من كسرى انو شروان ، المساعدة ضد الحكم الحبشي(١٧) ، فكانت موافقة كسرى على طلب سيف الخطوة الأولى في ادخال النفوذ الفارسي الى اليمن . وتجدر الاشارة الى أن موافقة كسرى على التدخل العسكري في بلاد اليمن انما جاءت بمحض الصدفة ولم تكن مخططا لها من قبل ، والدليل على ذلك تردد كسرى في أول الامر في تلبية طلب سيف ، ولما نصحه مستشاروه بالتدخل اكتفى بارسال سجنائه الى هناك ، إذ أدرك أن استجابته لطلب سيف لن تفقده شيئا بل انه في كلا الحالين ، نجاح سيف أو فشله ، سيكون رابحا ، وقد عبر عن ذلك أحد مستشاريه حين قال : « أيها الملك ان في سجونك رجالا قد حبستهم للقتل فلو أنك بعثتهم معه فان هلكوا كان الذي اردت بهم وان ظهروا على بلاده كان ملكا ازددته الى ملكك »(١٨) .

ابحرت القوة الفارسية من المدائن عبر دجلة ثم الخليج العربي حتى رست في ميناء مثوب في حضرموت(١٩) ، حيث نزل الجنود يتقدمهم قائدهم وهرز مع سيف بن ذي يزن . ولم تتفق المصادر حول عدد الجنود ، فقد أورد بعضها انه كان عند نزولهم ساحل حضرموت ستمائة جندي(٢٠) ، وذهبت مصادر أخرى الى أنهم كانوا ثلاثة آلاف وستمائة(٢١) . في حين ذكر ابن قتيبة(٢٢) سبعة آلاف وخمسمائة جندي . والفرق بين هذه الأرقام يجعلنا نقف قليلا لندقق في أصحها او بالأحرى اقربها الى الواقع .

والحقيقة أن الرقمين الأولين لا يتناسبان مع عدد الجنود الأحباش الذي كان ، حسب بعض الروايات يزيد على مائة الف جندي(٢٣) . كذلك فان هذين الرقمين لا يتناسبان مع بروز القائد الفارسي وجنوده خلال سير المعارك أو خلال الدخول الى صنعاء وتتويج سيف(٢٤) ملكا . واذا صحت الرواية بأن سيف بن ذي يزن استطاع ان يجمع من حوله بشرا كثيرا من قومه عند نزوله الى ساحل حضرموت(٢٥) ، فهذا يعني أن العددين الأولين (٦٠٠ ــ ٣٦٠٠) للجنود الفرس يوحيان بأنه لم يكن لهم اثر في انتصار سيف وبالتالي لم يكن لهم اثر ملموس في السلطة أو اتخاذ القرار في بلاد اليمن . لذا ، فاذا قبلنا بما ورد في المصادر عن أعداد الجنود الأحباش ، وعن قلة انصار سيف بن ذي يزن من قومه ، واذا سلمنا ببروز القوة الفارسية ، في المعارك ثم تحكم قائدها ، وهرز ، في القرار السياسي ، فان المنطق السليم يحتم علينا ان نقبل ونحن مطمئنين بان القوة الفارسية التي اتت مع سيف (لا بد وأن تكون قوة ضخمة مكونة من عدة آلاف) من الجنود ، وبالتالي تكون الرواية التي جعلتهم سبعة آلاف وخمسمائة جندي هي الأقرب الى الواقع .

لقد صورت لنا الروايات كيفية انتصار القوات الفارسية والحميرية على جنود الحبشة ، وقتل ملكهم مسروق ابن ابرهة الأشرم ، ثم زحف هذه القوات على صنعاء، عاصمة اليمن ، والسيطرة عليها(٢٦) . وبالرغم من ان هذه الروايات كانت شحيحة في عرضها لسير المعارك إلا انها اكدت في اكثر من مناسبة على هيمنة القيادة الفارسية ، ليس على سير المعارك فحسب بل تجاوزتها الى التحكم في تعيين من تراه مناسبا لحكم اليمن . فقد سجل لنا النويري(٢٧) ، رواية قال فيها : « وكتب وهرز الى كسرى بالفتح ، فرد عليه قائلا : اسأل عن سيف بن ذي يزن ، فان كان من ابناء الملوك اقره على ملكه وانصرف عنه ، وان لم يكن من أبنائهم فاضرب عنقه واقم في الأرض متوليا لها » ، اما ابن اسحاق(٢٨) ، فيؤكد على أن وهرز لم يسلم اليمن لسيف إلا بعد جاءه جواب كسرى بالموافقة على تنصيب سيف ملكا والزامه بدفع الجزية والخراج . وقد تم ذلك ، حسب رأي بعض الباحثين ، في عام ٥٧٥م(٢٩) .

وحسب القول أن موافقة كسرى انو شروان على تنصيب سيف ملكا على اليمن لم تكن تعني رفع يد الفرس عن هذا الاقليم ، بل تعني تأكيد نفوذهم فيه . ولا غرو في ذلك فالشروط التي اشترطها كسرى على سيف عند تلبيته لطلبه ، من اقامة جنوده هناك والسماح لهم بالزواج من اليمنيات(٣٠) ، ثم الزامه بدفع الخراج ، الى جانب تتويجه من قبل ممثل كسرى ، تبرهن على قوة النفوذ الفارسي هناك . وقد كان سيف ابن ذي يزن يدرك هذا الامر ويدرك هيمنة الفرس على الوضع منذ الوهلة الأولى لدخولهم اليمن ، لذا عندما تمت هزيمة الأحباش وتقدمت القوة الفارسية الى صنعاء

أظهر سيف ما في نفسه قائلا : « ذهب ملك حمير الى آخر الدهر ، لن يرجع اليهم أبدا »(٣١) . وبالرغم من أن سيف أصبح ملكا على بلاد اليمن ، الا أنه في نظر الادارة الفارسية لم يكن أكثر من والٍ على هذه البلاد(٣٢) وكان وضعه مشابها لوضع المناذرة في العراق(٣٣) . وحرصا منه على بقاء سلطته في بلاد اليمن ، ترك كسرى جنوده هناك تحت إمرة قائد عينه وهرز قبل رجوعه الى فارس ، وظلت تلك القوة ، بالرغم من عدم ظهور أي نشاط لها أثناء حكم سيف ، تراقب الموقف وتضمن المصالح الفارسية في هذه البلاد . لذا لم يتجاهل الشعراء العرب الذين وفدوا على سيف بن ذي يزن لتهنئته بالانتصار على الحبشة ، الدور الفارسي والاشادة بالفرس(٣٤) . ويبدو أن القوة الفارسية التي ظلت في صنعاء ، بعد تتويج سيف ملكا ، كانت قوة مستقلة لها قائدها مرتبطا مع الادارة الفارسية مباشرة ، أما سيف بن ذي يزن فقد أضحى ملكا على اليمن في نظر القبائل العربية ، وواليا عليها في نظر الادارة الكسروية ، ولم يكن كسرى آنذاك يريد من سيف أكثر من أن يكون راعيا وحافظا لمصالح الفرس في هذا الاقليم . لذا عندما قتل سيف بيد غلمانه الأحباش عام ٥٧٨م ، تدخلت القوات الفارسية الموجودة في صنعاء على الفور لاحتواء الموقف ، وفي الوقت نفسه أرسل قائدها رسالة الى رؤسائه في فارس يخبرهم عن هذا الحدث ، ولشدة حرص الادارة الفارسية على مصالحها هناك ، أعطى كسرى أوامره على الفور لقائده وهرز بالتحرك الى اليمن وامده بأربعة آلاف فارس ، شقوا طريقهم برا بسرعة فائقة للحاق باليمن وضبط امورها (٣٥) . وكان هذا العام ٥٧٨م ، هو العام الذي نستطيع أن نعتبره بداية السيطرة الفارسية المطلقة على بعض المناطق اليمنية ، وقد استمرت هذه السيطرة الفارسية حتى جاء الاسلام وسيطرت القوة الاسلامية على صنعاء في بداية خلافة أبي بكر الصديق . وخلال هذه الفترة التي تجاوزت الخمسين عاما (٥٧٨-٦٣٢ م) هيمن الأبناء على بعض المناطق اليمنية ، وتسلسل ولاة كسرى تباعا على هذه البلاد ، وأضحى الأبناء من أهم القوى السياسية ، إن لم نقل أهمها ، في بلاد اليمن آنذاك .

ويبدو أن السنوات الاربع (٥٧٥ - ٥٧٨ م) التي تواجد خلالها الفرس في بلاد اليمن ابان فترة سيف بن ذي يزن جعلتهم يحرصون على بقائهم فيها ، ولذا ما أن جاءتهم الاخبار بمقتل سيف حتى دفعوا بقواتهم الى هناك . وفي هذه المرة قرر كسرى جعل هذه البلاد تابعة له مباشرة وعين واليا عليها من أبناء فارس ، وكان وهرز - قائد الحملتين الأولى والثانية - هو أول الولاة الفرس في بلاد اليمن(٣٦) . ولسوء الحظ فان المصادر التاريخية قد قصرت ، كعادتها ، في تسليط الضوء على الحياة السياسية لبلاد اليمن خلال فترة الحكم الفارسي ، ولم تحفظ لنا إلا نتفاً من أخبار الأحداث التي كانت تقع في هذه البلاد بين الحين والآخر . وأمام هذه الندرة من الاشارة التاريخية،

يقف الباحث متسائلا ، هل كان الفرس يحكمون الاقاليم والقبائل اليمنية كلها ؟ أم أنهم حصروا نفوذهم في بعض المناطق اليمنية فحسب ؟

من خلال قراءة تاريخ اليمن إبان هذه الفترة (٥٧٨ ـ ٦٣٢م) ، يتضح بأن اليمن آنذاك شهدت ظهور زعامات محلية ذات سيادة مستقلة على مناطقها ، برز منها ثمانية زعماء عرفوا في التاريخ اليمني ، بالمثامنة(٣٧) ، وكان هؤلاء أشبه ما يكونوا بحكام الطوائف(٣٨) .والى جانب هؤلاء كانت هناك زعامات أخرى مستقلة مثل زعماء نجران ، وهمدان ، ومذحج ، وكنده وبعض القبائل ذات المنعة ، إذ لم نجد في مصادرنا ما يؤكد سيطرة الفرس عليها مع التزام بعض العناصر اليمنية بدفع الخراج الى الوالي الفارسي(٣٩) ، وربما تكون هذه العناصر من سكان الاقاليم التي كانت تحت سيطرة هذا الوالي . وعليه فان الفرس لم يكن لديهم سيطرة كاملة على كافة الاقاليم والقبائل اليمنية آنذاك . وجوابنا بالنفي على السؤال الاول يعني بالضرورة تأكيدنا على أن سلطة الفرس قد حصرت في أماكن محددة من هذه البلاد . ولا يختلف اثنان على أن مدينتي صنعاء وعدن كانتا تداران من قبل الادارة الفارسية ، لا يشاركها في ادارتها أي من الزعامات اليمنية ، ولذا كان العرب يعتبرون هاتين المدينتين ارض مملكة لا يحتاجون الى أي خفارة عند دخولهم اليها أثناء اقامة الاسواق هناك ، إذ كان الأبناء يقومون بحماية من فيها ومقابل هذه الحماية يأخذون العشر من التجار(٤٠) . وحسبنا أن نقول أن سيطرة الأبناء على هاتين المدينتين لا يعني عدم وجودهم في باقي المدن والاقاليم اليمنية ، بل على العكس من ذلك فان أعدادا منهم قد تركزوا في مدن وقرى يمنية اخرى . فمن المعروف أن كثيرا منهم كان نازلا مدينة ذمار(٤١) ، ومنهم مجموعات اخرى سكنت في بعض القرى الواقعة في المناطق الزراعية ، كما حرصوا على أن يتواجدوا في المناطق ذات الثروات الطبيعية(٤٢) .

ومن الملاحظ أن المصادر قد اختلفت في عدد الولاة الفرس على بلاد اليمن . ففي حين يذهب الطبري مستندا على رواية ابن اسحاق على أنهم خمسة من الولاة ، يرى المسعودي بأنهم ثمانية(٤٣) ، ومع ان هذين المصدرين قد اختلفا في الأعداد ، إلا انهما اتفقا على أن أول الولاة كان وهرز وأن آخرهم كان باذان بن ساسان . ونحن نقف حائرين أمام هذا الاختلاف ، ولا تسعفنا المصادر باشارات مؤكدة تستند اليها لترجيح احدى هاتين الروايتين . ان فترة الأربعة والخمسين عاما (٥٧٨ ـ ٦٣٢) ، التي شهدت ولاية هؤلاء فترة ليست بالقصيرة ، وخاصة اذا وضعنا في الاعتبار ان اولهم وهرز ، قد مات بعد عام من توليه على اليمن (٥٧٩)(٤٤) . واذا صحت رواية ابن اسحق أن منصب الولاية على اليمن قد احتكر لوهرز وأبنائه من بعده(٤٥) ، باستثناء باذان ، فان ذلك يبرر القول بأن كسرى قد أقطع وهرز بعض أقاليم هذه البلاد مقابل حفظ مصالحه هناك ودفع خراجها اليه ، خاصة وأن وهرز هذا كان احد افراد

الأسرة الحاكمة في فارس(٤٦) . لذا عندما غضب كسرى على آخر من تولى اليمن من احفاد وهرز ، المدعو خرخسره واستدعاه الى المدائن ، تدخل عظماء فارس لحمايته ، فلم يستطع كسرى غير خلعه عن اليمن وتولية باذان بن ساسان ، وهو رجل لا يمت بصلة الى آل وهرز(٤٧) .

كانت الفترة التي تولى بها وهرز وابناؤه اليمن فترة غير واضحة المعالم ، فلم نر في مصادرنا اشارة الى نشاط الأبناء وأوضاعهم هناك ، وقد لا نجد تفسيرا لهذا الغموض غير القول ان فترة تولي هذه الأسرة قد شهدت هدوءا ، الامر الذي جعلها مستقرة في اقطاعها طوال هذه الفترة . وخلع كسرى لآخر ولاة الاسرة المدعو «خرخسرة» ومحاولته قتله كان حتما بسبب خروج هذا الوالي عن خط آبائه وأجداده في علاقتهم مع امبراطور فارس ، وربما يكون كسرى قد أزعجه تعرب « خرخسره » وميله الى العرب وثقافتهم(٤٨) فخشي أن يستقطب القبائل اليمنية ويستقل بالبلاد . لقد كان خلع خرخسره وتولية باذان على اليمن بداية مرحلة جديدة لتاريخ الأبناء في بلاد اليمن وعلاقتهم مع القبائل اليمنية .

لم تفصح المصادر عن العام الذي تولى فيه باذان اليمن ، وكل ما ذكرته حوله هو أن توليته جاءت في عهد كسرى ابرويز(٤٩) . وربما كان بازان من اقليم اصطخر ، أحد الاقاليم المعروفة في فارس ، اذ ذكرت بعض المصادر بأن داذوية الأصطخري كان ابن اخيه(٥٠) ، إلا انه من المؤكد انه قد حصل على لقب المرزبان ، وهو لقب يعني بالفارسية القائم على الثغر(٥١) .

إن الفترة الواقعة بين ولاية هرز ٥٧٨م حتى موت باذان عام ٦٣١م ، كانت بلا شك العصر الذهبي للقوة الفارسية في بلاد اليمن ، خلالها غدا الأبناء من أهم ، ان لم نقل اهم ، القوى المحلية في هذه البلاد . ولم تكن قوة الأبناء طوال هذه الفترة ثابتة ، بل نعتقد أن بدايتها لم تكن كنهايتها ، فالأبناء الذين اتوا مباشرة بعد مقتل سيف وهيمنوا على الاوضاع هناك كانوا مؤسسي هذه القوة التي يبدو انها استمرت الى شطر من ولاية باذان . أما الشطر الثاني من ولاية باذان فقد تدنت قوة الأبناء خلالها ، لكن ليس للدرجة التي تجعلهم غير قادرين على حماية مصالحهم . ان المتتبع للتاريخ الساساني ابان هذه الفترة يدرك تماماً ان حالة التدهور التي كانت تمر بها الدولة في مطلع القرن السابع الميلادي ، نتيجة الصراع على السلطة(٥٢) من ناحية ، وحروبهم مع بيزنطة من ناحية أخرى(٥٣) ، قد ظهرت آثارها على سلطة الأبناء وهيبتهم في بلاد اليمن . فبدانا نسمع لأول مرة عن تكتل القبائل المجاورة لاقليم صنعاء ضد سلطتهم . ففي منطقة مذاب ، احد أودية الجوف المعروفة ، اجتمع بعض زعماء قبائل مذحج واتفقوا على غزو مركز القيادة الفارسية في صنعاء(٥٤) . ويذهب

بيوتروفسكي(٥٥) الى أن هذا الاجتماع قد تم في بداية القرن السابع الميلادي ، لكنه لا يعطي مصدرا لهذا التحديد ،كما أنه لا يوجد في مصادرنا ـ حسب علمنا ـ ما يناقض ما ذهب اليه بيوتروفسكي .

لقد كانت ردة الفعل على هذا التجمع قوية عند باذان وقومه الأبناء الذين ما أن جاءتهم الأخبار حتى تجهزوا للقاء القوة المذحجية وشاركتهم هذا الحماس جارتهم قبيلة همدان ، فقادهما الى عقد اتفاقية حلف بينهما ، عرفت في التاريخ بحلف همدان والأبناء . ولحسن الحظ ان هذه الاتفاقية قد حفظت لنا في بعض المصادر اليمنية(٥٦)، فهي الى جانب أنها تؤكد طبيعة العلاقة بين الأبناء وهمدان ، فانها تعكس لنا أوضاع الأبناء السياسية وعلاقاتهم مع القبائل اليمنية خلال فترة ولاية باذان .

ولا شك ان تجرأ القبائل المذحجية على غزو مركز السلطة الفارسية في صنعاء لأكبر دليل على أن القوة الفارسية لم تعد على سابق عهدها من القوة والهيبة ، لذا اصبحت هدفاً للغزوات المحلية .

ويبدو أن الأبناء في اليمن بدأوا يفكرون في هذه المرحلة في تأمين مصالحهم وتدعيم نفوذهم في البلاد دون الاعتماد على الدعم الفارسي . ولا شك أن الظروف كانت مواتية كي يعملوا على تعزيز قوتهم في البلاد ، فالصراع القبلي هناك كان قد وصل الى ذروته خلال السنوات السابقة للاسلام ، كما كان التنافس بين قبائل الجوف والاقاليم القريبة من صنعاء على اشده ، فدخلت قبائل المنطقة مثل قبائل همدان وخولان ومذحج في صراع مرير(٥٧) ، نتج عنه بروز بعض التحالفات في المنطقة ، كان أهمها حلف همدان والابناء الذي أشرنا اليه . ولا شك أن ارتباط الأبناء مع همدان في هذا الحلف كان نابعاً من ادراكهم بأن بقائهم في اليمن في هذه المرحلة أمر مرهون باستفادتهم من التناقضات السياسية بين القبائل . لذا عندما عرض عليهم الهمدانيون الدخول معهم في خلف لم يترددوا في القبول بل تباشروا فيه واجتمع زعماؤهم مع زعماء همدان ـ من حاشد وبكيل ـ وكتبوا الاتفاقية بينهم(٥٨) . ولعل هذه النقطة بالذات تبرهن على احساس الأبناء بالوحدة في مجتمع قائم على العصبية القبلية لذا كانت علاقتهم مع همدان علاقة حميمة على مر العصور .

وبالرغم من قناعتنا بأن الأبنـاء كانوا في أمس الحاجة الى مثل هذا الحلف ، إلا انهم كانوا شديدي الافتخار بقوتهم ، لذا عاملوا حلفاءهم الجدد معاملة الند للند ، فالاتفاقية بينهم استهلت بالبسملة العربية والفارسية معاً ، فدمجوا قول العرب « باسمك اللهم » مع قول الفرس « باسم ولي الرحمة والهدي » جملة واحدة لتثبت في مستهل الاتفاقية بهذه الصيغة « باسمك اللهم ولي الرحمة والهدى »(٥٩). وحسبنا أن نقول بأن الابناء بحلفهم مع همدان وعلاقتهم الحميمة مع خولان العالية قد كسبوا

حليفاً لهم على الشدائد واستطاعوا أن يتجاوزوا أزمتهم بتوقف الدعم الفارسي لهم نتيجة الأزمات السياسية التي كانت تمر بها بلدهم الام آنذاك . ولقد استطاع الأبناء بقيادة زعيمهم باذان أن يحافظوا على سلطتهم في صنعاء وعدن حتى بدأ الاسلام يتغلغل بقوة في بلاد اليمن فوجدوا في اعتناقهم له مخرجا من محنتهم في صراعهم مع قبائل مذحج في مطلع العام الحادي عشر للهجرة ، ٦٣٢م ، كما سوف نبين في الصفحات التالية .

ـ أحوالهم السياسية بعد دخول الاسلام الى اليمن :

لقد سبق وان ناقشنا موقف الابناء من الاسلام ، وعلاقتهم مع الدولة الاسلامية، ثم اسلامهم ، ووصلنا الى أن الابناء باليمن قد دخلوا الاسلام رسميا في الفترة التي كان عبهلة عن كعب ، المتنبيء ، مسيطرا خلالها على صنعاء ، من محرم الى ربيع الاول من العام الحادي عشر للهجرة الموافق ابريل ـ يونيو ٦٣٢م(٦٠) . لقد اثبت الأبناء خلال الاحداث التي شهدتها صنعاء في مطلع هذا العام انهم ليسوا القوة الرئيسية في هذه المدينة فحسب بل انهم أيضاً أصحاب السلطة فيها ، لذا عندما غزاها عبهلة بن كعب وقبائل مذحج كانوا هم الذين تصدوا له وحين أراد قيس بن عبد يغوث السيطرة على المدينة بعد مقتل عبهلة كانوا الذين حملوا لواء المعارضة ضده وأطاحوا به(٦١) .

ان اختيار الخلافة لصنعاء مقرا لولاتها في بداية عهد أبي بكر ألغى رسميا السلطة الفارسية في هذه المدينة ، فأضحى الابناء ضمن سكانها ، الا أنهم ظلوا يتمتعون بنفوذهم السياسي فيها طوال فترة ناهزت الخمسين عاما . ولم يكن بقاء نفوذهم السياسي في هذه المدينة في القرن الاول الهجري ، الا امتدادا طبيعيا لقوتهم في هذه المدينة طوال الخمسين عاما السابقة للاسلام .

وتجدر الاشارة الى انه طوال فترة الخلفاء الراشدين (١١ ـ ٤٠ هـ) لم تسند ولاية صنعاء لاي من الابناء الذين ابعدوا عن ادارة شؤون المدينة ، بل أسندت الى ولاة كلهم من قريش وحلفائها(٦٢) . ويبدو أن الخلفاء كانوا يدركون أن تعيين أي من الابناء على الولاية في صنعاء ربما يثير العناصر الأخرى في المدينة ، خاصة مذحج وانصارها ، فالصراع بين الجانبين لم تمح آثاره في هذه الفترة . كما أن الابناء انفسهم لم يبدوا أي تحفظ على ابعادهم من ادارة المدينة ، فقد كفاهم أن ادارتها قد آلت الى جهة محايدة تحفظ لهم على الأقل حقوقهم(٦٣) . ولكن الابناء رغم خروج السلطة من أيديهم ظلوا مؤثرين في القرار السياسي في صنعاء خلال عهد الخلفاء الراشدين . فعندما امتد الصراع الهاشمي الأموي الى اليمن في مطلع العام الاربعين من الهجرة، باتت قوة الابناء في صنعاء ، حين طلبه والي علي بن أبي طالب هناك ، عبيد الله بن

العباس ، مساعدتهم لصد الجيش الأموي بقيادة بسر بن ابي أرطأة العامري الزاحف الى المدينة ، فلما رفضوا طلبه لم يكن أمامه من خيار غير الهروب من المدينة وتركها للقوة الأموية(٦٤) . ولا شك أن عبيد الله بن العباس لم يطلب المساعدة من الأبناء إلا لإيمانه بأنهم فقط من سكان صنعاء المؤهلين لنصرته والدفاع عن المدينة(٦٥) ، لذلك كان رفضهم لطلبه نهاية الأمر بالنسبة اليه .

ولم تعط المصادر تبريراً واضحاً لتخلي الأبناء عن نصرة عبيد الله بن العباس ، بالرغم من أن بعضهم كان يتشيع لعلي بن أبي طالب(٦٦) ، كما أن هذه المصادر لم تفصح عن طبيعة العلاقة بين الأبناء وبني أمية في هذه الفترة . ولكن الروابط المتينة التي برزت بعد ذلك بين معاوية بن أبي سفيان وزعماء الأبناء في صنعاء ، خاصة فيروز الديلمي ، تجعلنا نعتقد أن زعماء الأبناء في هذه المدينة قد بدأوا يراقبون الموقف وما يدور من صراع بين القوتين الهاشمية والأموية ، ولما رأوا أن كفة بني أمية هي الراجحة، خاصة بعد التحكيم عام ٣٨هـ ، وبعد امتداد نفوذ الأمويين الى مصر وبعض أجزاء العراق والحجاز ، وجدوا أن تعاطفهم مع بني أمية سيعطيهم أملاً في الحصول على ولاية صنعاء واستعادة شيء من نفوذهم السياسي السابق في هذه المدينة . ولشدة تعاطفهم مع القوى الأموية فقد تخلى زعماؤهم عن نصرة وحماية أبناء جلدتهم الذين قتلهم بسر بن ابي أرطأة نتيجة تشيعهم لعلي بن أبي طالب(٦٧) . وكنتيجة لهذا التعاطف كافأهم معاوية بأن خصهم بولاية صنعاء والجند معاً طوال فترة خلافته، وبهذا استعاد الأبناء ، لبعض الوقت ، سلطتهم على المدينة التي فقدوها أكثر من ثلاثين عاماً (١١-٤٢ هـ)كولاة للخلافة الأموية(٦٨) .

وكان موت معاوية بن ابي سفيان عام ٦٠ هـ بداية انحدار سلطة الأبناء في صنعاء فأبعدوا من الولاية في عهد خليفته يزيد الذي اقطع اليمن كله الى بحر بن ريسان الحميري مقابل مبلغ من المال وبعض العبيد(٦٩) . وفي خلافة عبد الله بن الزبير (٦٤-٧٣ هـ) تعاقب على ولاية اليمن تسعة من الولاة اثنان منهم فقط من الأبناء(٧٠). وبعد هذا التاريخ أسقط الأبناء نهائياً من قوائم ولاة اليمن ، ولم تشر المصادر -التي بين أيدينا - الى تولي أي منهم بعد ذلك .

ولم يكن هناك مجال للأبناء أو لغيرهم من أهل صنعاء لتولي الولاية إبان خلافة بني مروان وسيطرتهم على اليمن (٧٣-١٣٢ هـ) ، فقد كان خلفاؤهم يرسلون الولاة من دمشق ، ومعظمهم من آل أبي عقيل الثقفيين أقرباء الحجاج بن يوسف(٧١) . إلا أن هذا لم يمنع بأن يولى بعض الأبناء وظائف أخرى في صنعاء والجند ، إذ تولى وهب بن منبه بيت مال اليمن والقضاء معاً أيام عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ)(٧٢) كما تولى طاووس بن كيسان ثم ولده عبد الله من بعده القضاء لبني مروان(٧٣) . أما من

الناحية السياسية فقد انطفأت نارهم في هذه الفترة ولم يذكر لهم أي دور في الاحداث السياسية التي طرأت على صنعاء ، كمحاولة محمد بن يوسف الثقفي ، والي صنعاء ، حرق المجذومين ، او اقتحام الأباضية صنعاء وسيطرتهم عليها عام ١٣٠هـ(٧٥) .

وبتولي العباسيين الخلافة عام ١٣٢هـ ، برزت في صنعاء بعض الأسر القحطانية تزعمتها أسرة آل شهاب ، وترجع بنسبها الى حمير(٧٦) ، تصدت للأبناء ونجح زعماؤها في تصدر الزعامة الصنعانية قرابة قرن من الزمان(٧٧) . ويبدو أن الأبناء قد حاولوا الظهور سياسيا خلال هذه الفترة الا أنهم لم يفلحوا ، فقد بدأ الخلاف يظهر بينهم وبين منافسيهم في صنعاء من الأسر الحميرية ، وأدى هذا الخلاف الى الصراع على ملكية الرحبة ، وهي المنطقة الواقعة شمال صنعاء ، مما اضطر والي الخلافة ، علي بن الربيع ابن عبد المدان عام ١٣٣هـ ، الى التدخل وحل الخلاف(٧٨) .

ويبدو أن تولي عناصر كثيرة من قحطان ولاية صنعاء في العصر العباسي الأول(٧٩) كان وراء بروز آل شهاب في هذه المدينة وتغلبهم سياسيا على الأبناء ، وبالتالي كان سببا مباشرا في اثارة العصبية بين الطرفين في أكثر من مناسبة . وقد كان لتحيز القحطانية ضد الأبناء نتائج وخيمة على الوضع الاجتماعي والسياسي في صنعاء ، ومن اهمها اظهار الأبناء عصبيتهم الفارسية ومجاهرتهم بها خلال ولاية محمد بن خالد بن برمك (١٨٣ــ١٨٤هـ) ، الفارسي الأصل ، لأول مرة في تاريخ اليمن الاسلامي . ويبدو انهم رأوا في تعيين ابن برمك متنفسا لهم فجاهروا بفارسيتهم ونظم شعراؤهم القصائد في مدح البرامكة واظهار مآثرهم(٨٠)وهذا الاندفاع من الأبناء يعكس ردة فعلهم الشديدة في صراعهم مع العناصر القحطانية ، التي جعلت أحد فقهائهم الكبار وقاضي صنعاء في ولاية حماد البربري هشام بن يوسف الأبناوي (١٨٤ــ١٩٤هـ) يستغل القضاء للنيل من القحطانية(٨١) .

وعلى الرغم من أن المصادر لم توضح ممارسات الأبناء واستغلالهم لفترة ولاية محمد بن برمك في تدعيم موقفهم في صنعاء ، الا ان ما اعقب هذه الفترة من سخط العناصر القحطانية عليهم دليل واضح على مضايقة الأبناء لهم خلال تلك الفترة . ويبدو أن ردة الفعل القحطانية اختمرت في أذهان سكان صنعاء منهم طول ولاية حماد البربري والواليين الحجازيين بعده ، حتى اذا ما عُيِّن يزيد بن جرير البجلي عام ١٩٦هـ ، من احفاد خالد القسري المعروف بتعصبه لقحطانيته ، شن القحطانية هجوما منظما على الأبناء يقوده والي الخلافة نفسه . فقد أذل هذا الوالي الأبناء اذلالا كبيراً لفت نظر المؤرخين لدرجة انه أجبر كل من تزوج منهم من نساء قحطان على طلاق زوجته(٨٢) . ولضعف هـؤلاء لم يستطيعوا عمل شيء تجاه هـذا الوالي إلا تسريب خبر للخليفة المأمون(٨٣) الذي كان في تلك الفترة أقرب قلبـا الى الفرس(٨٤) . فكان قرار الخليفة في

هذه القضية صارما وعين في الحال عمر بن ابراهيم العمري ، وهو عدناني من آل عمر بن الخطاب ، وأمره بالقبض على يزيد ومعاقبته على أعماله(٨٥) . وقد اتضح بجلاء ضعف الأبناء في صنعاء من خلال بعض الحوادث اللاحقة التي طرأت على هذه المدينة، وصل بهم الى درجة انهم لم يجرؤوا على دفن أحد علمائهم ، عبد الملك بن عبد الرحمن الذي قتله عيسى بن ماهان والي صنعاء عام ٢٠٠ هـ بسبب قبوله منصب القضاء لابراهيم بن موسى الكاظم عند سيطرة الأخير على صنعاء في مطلع العام نفسه(٨٦) . وكعادة المصادر اليمنية في عدم اعطاء تبرير لتغير المظاهر العامة لأوضاع اليمن واليمنيين ، لم تبين أسباب ظاهرة تدني النفوذ السياسي للأبناء في مدينة صنعاء بعد عهد معاوية وازاحتهم نهائيا من منصب الولاية بعد خلافة ابن الزبير ، ثم عدم قدرتهم حتى عن الدفاع عن أنفسهم في هذه المدينة . وامام هذا الغموض لن يكون امامنا إلا تصيد الاشارات المتناثرة هنا وهناك مع الوضع العام لبلاد اليمن آنذاك لعلنا نجد ما يبرر هذه الظاهرة وتحولهم الى فئة ضعيفة .

كانت الأوضاع السياسية للجزيرة العربية والأقاليم المحيطة بها في مقدمة هذه الأسباب ، فانتشار الاسلام خارج دائرة الحجاز في الجزيرة العربية وخارجها اثر على وضع الأبناء السياسي في بلاد اليمن . فعاصمتهم ومركز قوتهم صنعاء اصبحت مدينة اسلامية حتى ولو في حالة تولي ادارتها احدهم ، والامبراطورية الفارسية التي بسببها تواجد الأبناء في اليمن قد سقطت وولى عهدها ، وسقوطها في يد الدولة الاسلامية يعني بالضرورة عدم تفكير الأبناء في بلاد اليمن نهائيا باعادة سلطتهم القديمة على صنعاء وغيرها من الأماكن هناك ، ولكنهم في المقابل اطمأنوا على انفسهم واموالهم من اي عدوان داخلي بعد أن اصبحوا من رعايا الدولة الاسلامية واخذوا يمارسون حقوقهم في البلاد كباقي اليمنيين . هذا الى جانب اسباب اخرى اثرت مباشرة او غير مباشرة على تدني النفوذ السياسي للأبناء في بلاد اليمن عامة ، وصنعاء خاصة . من هذه الأسباب :

اولا : رحيل بعض العناصر منهم عن بلاد اليمن واستقرارهم في البلاد المفتوحة، وكان خروجهم إما بدافع المشاركة في الفتوح الاسلامية(٨٧) او بدافع طلب العلم(٨٨) . ولكونهم جالية محدودة لا عصبية لها فان رحيل بعض العناصر منهم اثر على وضعهم ، حتى ولو قلّ عدد المرتحلين .

ثانيا : ان وفاة زعماء الأبناء السياسيين والمخضرمين منهم من امثال فيروز الديلمي(٨٩) ، والنعمان بن بزرج(٩٠) كان لها أكبر الأثر على تدني وضعهم السياسي ، خاصة أن زعماءهم من الجيل التالي كانوا أقرب الى الفقه والعلم منهم الى السياسة والادارة(٩١) .

ثالثا : ان استقرار الأوضاع السياسية في صنعاء واختيارها مركز الولاة المسلمين شجع الكثيرين من أبناء القبائل المجاورة على النزوح اليها والاستقرار فيها ، فتجمعت فيها الجاليات الأخرى من الموالي وغيرهم لتشكل كتلا سياسية واجتماعية جديدة . وقد أدى هذا الى اختلاف التركيبة السكانية في صنعاء والى تدني مكانة الأبناء مع مرور الزمن ليصبحوا ، بعد أن كانوا متصدرين القيادة السياسية في هذه المدينة ، مجرد مجموعة من أربع مجموعات رئيسية تقدم كل منها عريفا من عرفاء المدينة الأربعة(٩٢) .

وحسبنا أن نقول أن العوامل السالفة الذكر والتي أدت الى انكماش نفوذ الأبناء في صنعاء ، قد أدت في الوقت نفسه الى بروز زعامات أخرى في المدينة فظهر آل شهاب من الحميريين وهم أعداء الأبناء التقليديون ليتصدروا مجتمع صنعاء سياسيا طوال العصر العباسي الأول . لذا لم نعد نرى في مصادرنا اشارات الى دور سياسي بارز لهم في أحداث صنعاء بعد سقوط خلافة ابن الزبير عام ٧٣هـ . وابتداء من غزو الأباضية لصنعاء عام ١٣٠ هـ وسيطرتهم عليها ، مرورا بدخول العلويين اليها في نهاية القرن الثاني الهجري ، ومحاولات اليعفريين السيطرة عليها حتى هجمات الزيدية والاسماعلية على المدينة في أواخر القرن الثالث الهجري لم يكن للأبناء أي دور يذكر خلال هذه الأحداث ولا نفوذ سياسي ملموس ، ومن أورد ذكرهم من المؤرخين فانما كان يشير اليهم على انهم كانوا في هذه الفترة من دهماء صنعاء وليس من زعمائها . ولا غرو ، فحلقات الصراع المتصلة بينهم وبين القحطانية في صنعاء أدت بالنهاية الى تفتيت قوتهم وازالة هيمنتهم ، وفي النصف الثاني من القرن الثالث الهجري لم يبق لهم قوة يستندون اليها ، فالامبراطورية الفارسية ولت منذ زمن ، والفرس المسيطرون على البلاط العباسي في عهد الرشيد وابنه المأمون استبدل بهم عناصر تركية ، وحلفاؤهم من القبائل اليمنية انشغلوا في حروب مذهبية وقبلية ، فلم يعد لهم إلا الانطواء والابتعاد عن المسرح السياسي في بلاد اليمن .

أحوالهم الاقتصادية قبل الاسلام وبعده :

لم تكن اليمن موضع اهتمام الادارة الفارسية بالرغم من قناعتها بأهميتها بالنسبة للتجارة الدولية آنذاك ، فبعد اليمن عن فارس وقربها من الحبشة جعل الادارة الفارسية تغض النظر عن غزوها . لكن عندما عرض سيف بن ذي يزن الفكرة وأرسل كسرى سجناءه الى هناك ، لم يكن شديد الاهتمام بنتائج هذه الحملة . إلا أنه بعد نجاحها وسيطرة جنوده على اليمن أدرك سهولة السيطرة عليها كما أدرك أهميتها من الناحية التجارية والاقتصادية . وحماسته لارسال أربعة آلاف جندي بعد مقتل سيف ابن ذي يزن دليل على ذلك .

ادركت الادارة الفارسية بعد وصولها الى اليمن اهميتها ، وان بقاءها فيها يعني سيطرتها على طريق التجارة البيزنطية مع الهند وشرق آسيا ، وطريق تجارة الحرير الذي كان الأباطرة البيزنطيون يحرصون على الحفاظ عليه من سنوات(٩٣) . وكان ذلك من أهم الأوراق التي لعبت بها فارس ضد عدوها اللدود بيزنطة ، ولهذا السبب اعطى الفرس اهمية كبيرة لموانيء اليمن ، وخاصة ميناء عدن الذي أضحى ميناء تابعا من الناحية الادارية والسياسية للقوة الفارسية في اليمن(٩٤) .

والامر الآخر الذي افاد منه الفرس بدخولهم اليمن هو الثروات الطبيعية التي لم يكونوا على ما يبدو ، يتوقعون غزارة انتاجها وكثرتها في هذه البلاد . فقد ذكر ابن اسحاق بأن سيف بن ذي يزن رغّب كسرى في بلاد اليمن وفضتها عندما لم يتحمس الأخير لمساعدته ضد الأحباش(٩٥) . وقد أشار ابن الكلبي الى أن وهرز قد ارسل الى كسرى أموالا وطرفا من اليمن فيها من الجواهر وسبائك الذهب الشيء الكثير(٩٦) . لكن المصادر لا تشير الى انتظام الولاة الفرس في ارسال مثل هذه الاموال كما انها لا تعطينا بيانا بها ، ونتيجة لذلك يقف الباحث حائرا امام اهمية اليمن اقتصاديا بالنسبة للخزينة الفارسية !!

واذا سلّمنا بأن الادارة الفارسية ادركت اهمية الموانيء اليمنية في التجارة الدولية آنذاك فاهتمت باحتفاظها بها ، فانه من الصعب ان نجزم بان هذه النظرة نفسها قد راودت حكام فارس بالنسبة للسيطرة على ثروات اليمن . والحقيقة ان حرص الادارة الفارسية على التمسك بالموانيء اليمنية له ما يبرره لحروبها المستمرة مع بيزنطة ، لأن هذا يساعدها على خنق تجارة بيزنطة مع العالم الشرقي . لكننا لا نلمس في العلاقة الفارسية اليمنية اهتماما مماثلا فيما يتعلق بالهيمنة على بلاد اليمن اقتصاديا . والذي يجعلنا نميل الى هذا الرأي هو ان واقع العلاقات اليمنية الفارسية في بلاد اليمن ، حيث أسلفنا ان الفرس في بلاد اليمن لم يسيطروا على كافة الاقاليم ، بل كانوا يمثلون احدى القوى المهمة هناك ، لكنهم ثبّتوا سلطتهم بقوة في مدينتي عدن وصنعاء ، فالأولى كان تركزهم بها لضبط حركة التجارة البحرية وخطوطها وهذا بحد ذاته كان الهدف الاساسي للادارة الفارسية ، اما صنعاء فكانوا قد استأثروا بالسلطة فيها بعد مقتل سيف واتخذوها مقراً لولاتهم(٩٧) .

وجدير بالذكر أن العلاقات الاقتصادية بين الامبراطورية الفارسية واليمن كانت غير واضحة المعالم ، اما العلاقة الاقتصادية بين من في بلاد اليمن من الفرس من جهة والقبائل اليمنية من جهة أخرى فقد ظهرت بجلاء في تاريخ اليمن . ويبدو أن الجنود الفرس الذين أتوا على دفعتين اولاهما مع وهرز وسيف عام ٥٧٥م وثانيتهما مع وهرز نفسه عام ٥٧٨م ، اندمجوا تدريجيا في المجتمع اليمني وتغلغلوا في شعاب اليمن

وأوديتها ، الأمر الذي جعل بعضهم بعد فترة يصبحون من ذوي الأوضاع الاقتصادية الرفيعة في المجتمع اليمني . وحسبنا أن نقول أن تعدد مصادر ثروة الأبناء وبروزهم في مختلف الميادين الاقتصادية ، الى جانب قوتهم السياسية قبل الاسلام وعقدهم الأحلاف مع القبائل ذات النفوذ ، بالاضافة الى الروابط الاجتماعية بين بعضهم وبعض اليمنيين ، كان وراء انتشارهم اقتصاديا في بلاد اليمن .

وقد عدد الحديثي(٩٨) ، مجموعة من المدن والقرى اليمنية التي تواجد فيها الأبناء ،إلا أنه لم يشر الى سبب اختيارهم لهذه الأماكن وكيفية سيطرتهم عليها . ونعتقد أن اختيارهم لهذه المناطق لم يكن عشوائيا ،بل مدروسا ،هدفه الأساسي وضع أيديهم على مناجم الذهب والفضة وانتقاء أفضل المواقع الزراعية . إلا أن تاريخ انتشار الأبناء في هذه الأماكن وسيطرتهم عليها أمر لا تفصح عنه مصادرنا التاريخية ، كما أنها لا تبين ما اذا كان انتشارهم هذا قد تم بالقوة العسكرية أم انه قد جاء ضمن اتفاقيات مع القبائل النازلة بها آنذاك . وأمام هذه الأسئلة المبهمة وسكوت المصادر ، لا يجد الباحث من حل غير ربط هذه التساؤلات بعلاقة القبائل اليمنية المسيطرة على هذه المواقع ، التي انتشر فيها الأبناء ، مع القوة الفارسية في بلاد اليمن ، ومن خلال ذلك قد يمكن الوصول الى أقرب الاجابات الواقعية والتي قد لا تكون بالضرورة الأكثر صحة .

ليس من المعقول أن يكون انتشار الأبناء في هذه المناطق قد تم منذ دخولهم اليمن وهزيمتهم للاحباش عام ٥٧٥م مباشرة ، كما حصل بالنسبة لانتشارهم وتواجدهم في صنعاء وعدن وربما ذمار ، لأهمية هذه المدن السياسية والاقتصادية . فالسبعة آلاف وخمسمائة جندي فارسي الذين أتوا في الحملة الاولى واستقر معظمهم في صنعاء وعدن ، لا يمكن أن ينتشروا بسرعة وكثافة في هذا العدد الكثير من المدن والقرى اليمنية ، ولم يكن عددهم كافيا لتغطية تواجدهم بهذه الكثرة في تلك الأماكن، كما لا يمكن أن يكونوا قد تداخلوا مع القبائل اليمنية بهذه السرعة . ولهذا نرى بأن انتشارهم الفعلي في الاقاليم اليمنية وبعض مدنها بدأ بعد مقتل سيف بن ذي يزن ووصول الدفعة الثانية المكونة من أربعة آلاف جندي بقيادة وهرز . ومع ذلك نعتقد بأن الانتشار في هذه الاقاليم لابد وأنه قد مر بعدة مراحل . فاذا كانوا قد تركزوا في المنطقة الواقعة بين صنعاء وعدن أي في اقليم حمير ، فهذا طبيعي لعلاقتهم الوطيدة مع قبائل حمير من جهة(٩٩) ، وقرب مراكز تواجد قوتهم من بعض هذه المواقع من جهة أخرى(١٠٠) . أما تواجدهم في المناطق الخارجية عن نطاق سيطرتهم ، مثل وادي البون ، والجوف ، ونجران وصعده فربما كان بعد عقد حلفهم مع قبيلة همدان ذات النفوذ في هذه الأقاليم ، أو ربما جاء نتيجة ارتباط بعضهم بأحلاف جانبية مع قبائل هذه المناطق(١٠١) .

ويبدو أن الأبناء قد حرصوا منذ دخولهم اليمن على أن يكون لهم نصيب في بعض المعادن فكان لهم ذلك . فقد تركزوا بقوة في معدن الرضراض ، أهم معادن الفضة في بلاد اليمن ، الأمر الذي دفع الهمداني للقول بأن أهله كلهم من الفرس(١٠٢) ، ولكثرتهم وهيمنتهم على هذا المعدن ، سموا بفرس المعدن(١٠٣) . ويبدو أن ارتباط الأبناء بهذا المعدن بالذات يعود الى ما قبل الاسلام ، ولا يستبعد أن يكونوا قد ربطوا هذا الموقع ببلادهم فارس مباشرة . فقد أورد لنا ابن المجاور رواية مقتضبة حول الطريق بين الرضراض والبصرة ، يفهم منها بأنه قد ابتدع في عهد سيف بن ذي يزن(١٠٤). وظل الفرس منذ سيطرتهم على الاوضاع بعد مقتل سيف يستثمرون هذا المعدن . ذكر الطبري(١٠٥) ان وهرز ، أول ولاتهم هناك قد أرسل الى كسرى سبائك من الفضة ، عبر الطريق البري المار بديار ربيعة وتميم الى جنوب العراق(١٠٦) . وقد يكون الأبناء قد عدوا هذا المعدن بالذات حكراً لهم ابان قوتهم في الفترة السابقة للاسلام ، لذا كانت آثارهم في هذا المعدن آنذاك أكبر من آثارهم في الفترة اللاحقة لمجيء الاسلام(١٠٧) .

وتجدر الاشارة الى أن هيمنة الأبناء على معدن الرضراض لا يعني عدم تواجدهم في معادن أخرى في بلاد اليمن ، فكثير من المواقع التي ذكروا فيها كانت تعج بمناجم الذهب والأحجار الكريمة والحديد(١٠٨) كزمار ، وهي المعروفة بشهرتها في الذهب منذ القدم(١٠٩) . ووجودهم في صنعاء وعدن جعلهم قريبين من مناجم الحديد التي اشتهرت بها هاتان المدينتان(١١٠) كما أن المنطقة الواقعة بين صنعاء وذمار ، وفيها مراكز تجمع القوات الفارسية ، كانت غنية بالاحجار الكريمة من مختلف الأنواع(١١١) .

حاز الأبناء املاكا واراضي زراعية في أخصب أودية اليمن وسكنوا في قراها . وكان تركيزهم على الأراضي القريبة من صنعاء التي عرفت بخصوبتها . ومن هذه المناطق بنى بهلول(١١٢) وبيت‌بوس(١١٣)والمنطقة الواقعة بين صنعاء ومأرب،وهي بالتالي تعرف اليوم بمنطقة بنى حشيش(١١٤) . وقد عرفت هذه المناطق بانتاجها الزراعي الضخم وتربتها الخصبة التي ليس لها نظير في اليمن حتى قيل عنها بأنها خزانة اليمن(١١٥) . كما ذكر الأبناء في المناطق الخصبة الأخرى من اليمن ، كقرى وادي‌البون الذي يعتبر من أغنى الأودية اليمنية مثل قرية جوب وعقار(١١٦) ، كما كان لبعضهم أراض زراعية في مدينة ذمار(١١٧) .

وطبيعي أن يحوز الأبناء أراضي في مناطق كثيرة في بلاد اليمن بحكم سيطرتهم السياسية قبل الاسلام والعقود الاولى بعد ذلك ، الا أن المصادر لا تسعفنا في تحديدها ومعرفة أسماء ملاكها منهم ، الامر الذي يجعلنا نواجه صعوبة في معرفة حجمها . لكن

هذه المصادر قد حفظت لنا بعض الاشارات التي جعلتنا نقف على هذه الاملاك خاصة في المدن الهامة . ففي مدينة صنعاء كانت أفضل المواقع عائدة لبعض الأسر منهم، وكان بستان باذان ـ وهو الذي يعرف بالدينباذ ـ من أغنى بساتين صنعاء في زمانه(١١٨) ، كما كانت عائلة بنو جُريش تمتلك قطعة أرض كبيرة في وسط المدينة، فأراد فروة بن مُسيك أن يشتريها ليجعل منها جبانة لاهل صنعاء ومصلى العيد، إلا ان بنو جُريش أبوا بيعها ووهبوها له دون مقابل(١١٩) . وكانت صافية صنعاء وصافية ذمار ، من أفضل صوافي اليمن ، تعود ملكيتها الى باذان الذي ظل مستأثرا بهما طوال حياته ، فلما مات عام ١٠هـ ظلتا غير مملوكتين لأحد فأصفاهما عمر بن الخطاب لبيت مال المسلمين بعد ان بلغه أن ليس لباذان ولد مسلم يرثهما من بعده(١٢٠) . كما ظلت بيوت بعض زعمائهم تحتفظ بأسماء أصحابها لمدة طويلة في مدينة صنعاء . ولما وصف الرازي ـ في القرن الخامس الهجري ـ بيوت صنعاء الكبيرة ، ذكر دار فيروز الديلمي ودار وهب بن منبه(١٢١) . وكانت دور آل جُريش حول جبانة صنعاء(١٢٢) ، من أرقى المناطق في صنعاء وأجملها ولا يسكنها الا عليّة القوم(١٢٣) .

إن قوة الأبناء الاقتصادية في بلاد اليمن إنما كانت نابعة من كونهم شركاء القوة اليمنية للقضاء على الحكم الحبشي ، ومن كونهم ممثلي كسرى، ومن تحالفهم مع بعض القبائل اليمنية . ولا شك انهم أفادوا من وضعهم هذا للحصول على الامتيازات الاقتصادية في هذه البلاد . ويبدو أن الأبناء قد أقطعوا بعض الأراضي من قبل سيف ابن ذي يزن اعترافا منه بفضلهم كما كان يفعل مع بعض القبائل اليمنية المناصرة له(١٢٤) . ولعلّ الكتاب الذي استشهدوا به لتأكيد ملكيتهم للرحبة ، شمال صنعاء، عند تنازعهم مع بعض العناصر الحميرية فيها عام ١٣٣هـ ، كان صادرا عن سيف بن ذي يزن نفسه(١٢٥) . لكن بعد اغتيال سيف عام ٥٧٨م وقدوم القوة الفارسية بقيادة وهرز ثبّتَ الابناء انفسهم بقوة في المناطق سياسيا واقتصاديا ، لذا عندما ذكر ابن حبيب أسواق اليمن(١٢٦) قبل الاسلام أشار صراحة الى سيطرة الأبناء على سوقي عدن وصنعاء وفرضهم العشور على تجارتها .

لا توضح مصادرنا النشاط التجاري والاقتصادي للأبناء قبل الاسلام ، اما في الفترة اللاحقة له فقد حفظت لنا بعض الاشارات التي نستطيع أن نستشف منها جانبا من هذا النشاط ، وبالأخص الجانب التجاري . ولقد اتضح بجلاء علاقة الأبناء التجارية مع خراسان ، خاصة في تجارة المعادن . ولحسن الحظ أن الهمداني قد حفظ لنا بعضا من الاشارات التي أفصحت عن مدى العلاقة بين تجار خراسان والأبناء أصحاب معدن الرضراض خاصة . وازدهار طريق الفضة بين الرضراض والبصرة ما هو إلا تأكيد للروابط التجارية بين أهل المعدن والشرق . وعلى الرغم من أن المصادر

لا تحدد فترة ازدهار هذه التجارة ، إلا انه من المحتمل أن يكون ذلك ، كما يقول بيوتروفسكي ، خلال العهد العباسي الأول حين وجد الأبناء في العلاقات القائمة بين الخلفاء العباسيين والعناصر الفارسية في الدولة فرصة طيبة لتنشيط تجارتهم في اليمن وربطها ببلدهم الام فارس(١٢٧) . وبهذا يكون الأبناء قد لعبوا دورا مهما في ربط اليمن تجاريا مع خراسان . وخاصة تجارة المعادن ، وتجارة الفضة بالدرجة الأولى التي يملكون الجزء الأكبر من مناجمها في الرضراض(١٢٨) ، فكان التجار من فارس ومن خراسان خاصة يترددون على اليمن ويشترون فضتها ثم يحملونها الى بلادهم(١٢٩) . ولا شك في أن الأبناء قد جنوا ارباحا طائلة من تجارة المعادن والعمل بها، فقد ذكر ان معدن الفضة في الرضراض فقط كان يدر على أهله (ومعظمهم من الأبناء) ما يعادل مليون درهم في السنة في امارة محمد بن يعفر (٢٥٨ — ٢٦٢هـ)(١٣٠) .

ويبدو أن ملاك المناجم من الأبناء كانوا يستخدمون الفرس القادمين من فارس كعمال في هذه المناجم إذ كانت هجرتهم من بلادهم الى معدن الرضراض غير منقطعة منذ الفترة السابقة للاسلام وحتى عصر بني العباس(١٣١)، فكان الرضراض اقرب الى خراسان من اي اقليم آخر بحكم الروابط القوية بين سكانه وخراسان. لذا عندما اورد الهمداني الرواية التي قارن بها هذا المعدن مع المعادن الأخرى في البلدان الاسلامية ، كان مصدره في هذه المقارنة أحد عمال هذا المعدن من الخراسانيين الذين لم يكونوا يعرفون من هذه الدنيا غير خراسان ، فقال هذا العامل : « ليس بخراسان ولا بغيرها كمعدن الرضراض »(١٣٢) .

ولا شك في أن انتشار الأبناء اقتصاديا وتعدد مهنهم تسبب في تميز بعضهم بالغنى وكثرة المال ، إلا ان هذه الظاهرة لا تكشفها المصادر لنا باستثناء بعض الاشارات القديمة . فقد تحدثت المصادر عن غنى أسرة بني جُريش بن غزوان الابناوية ، ليس على أنها من اغنى أسر الأبناء فحسب بل على انها من أغنى اغنياء صنعاء ، إذ قدرت ثروتهم بأربعمائة الف دينار(١٣٣) ، وكانوا يتظاهرون بالغنى لدرجة أن احدهم اعطى طبيبا ثمانمائة دينار ثمنا لدواء أعده له(١٣٤) . وقد أدى غنى بعض الأبناء الى ارتفاع المهور في أوساط هذه الجالية حتى وصل المهر عندهم في أواخر القرن الثاني الهجري الى الف دينار ، الامر الذي جعل عامتهم غير قادرين على دفع هذه المهور في الوسط الابناوي(١٣٥) .

ونتيجة لقلة الاشارات التاريخية وغموضها واختصارها للأحداث فانه من الصعب تحديد فترات قوة وضعف الأبناء الاقتصادي في بلاد اليمن ، إلا اننا نعتقد بأن اوضاعهم الاقتصادية كانت مرتبطة بنفوذهم في هذه البلاد ، وأن فترات ازدهارهم سياسيا كان يرافقها ازدهارهم اقتصاديا . فعندما كانوا مسيطرين على بعض المناطق

في اليمن قبل الاسلام ، كانوا في الوقت نفسه يديرون حركة التجارة في أهم المدن اليمانية ، ويملكون أفضل المواقع الزراعية وأغنى المناجم . ولا شك أن تمسكهم بشيء من نفوذهم السياسي خلال عهد الراشدين وصدراً من خلافة بني أمية جعلهم يحافظون على ممتلكاتهم ومصالحهم التجارية هنا ، واستمروا كذلك الى نهاية الخلافة الأموية. وخلال الصدر الأول من الخلافة العباسية أفادوا من العلاقة الحميمة بين الخلفاء العباسيين والعناصر الفارسية بشكل عام ، مما عوضهم عن تدني نفوذهم السياسي ، ونشطت تجارتهم ، وعلى الأخص بعد أن ربطوها مع بلدهم الأم فارس .

ويبدو أن الأزمة الاقتصادية الحقيقية التي مر بها الأبناء بدأت مع النشاط السياسي للقوى المحلية القحطانية والممثلة في أسرة اليعفريين في شبام كوكبان ثم في صنعاء ، وذلك في العقد الثاني من القرن الثالث الهجري . وقد تزامن هذا النشاط مع أفول النفوذ الفارسي في البلاط العباسي مع بداية عهد الخليفة المعتصم بالله (٢١٨ ـ ٢٢٨ هـ) الذي استبدل بالعنصر الفارسي العنصر التركي . بعدها شعر الأبناء بالعزلة السياسية والاقتصادية معا مما أدى في النهاية الى تدهور أوضاعهم الاقتصادية في أواخر القرن الثالث الهجري . فقد فقدوا في عام ٢٧٠ هـ أهم مصادر ثروتهم في الرضراض عندما هاجمتهم قبائل المنطقة وانتزعوها منهم الى الأبد ، فلم يبق أمام الأسر الأبناوية المالكة في الرضراض من خيار إلا النزوح الى صنعاء والتقوقع فيها(١٣٦) . ويبدو أن الأبناء قد أدركوا في نهاية القرن الثالث الهجري بأن ليس لهم بقاء في مدينة صنعاء بعد أفول نجمهم السياسي وتضعضع أحوالهم الاقتصادية، خاصة وأن هذه المدينة أصبحت عرضة لهجمات زعماء القبائل وأهل المذاهب ابتداء من ذلك التاريخ(١٣٧) . ونعتقد أن عددا كبيرا منهم قد نزح بعد ذلك الى المناطق الزراعية القريبة من صنعاء وتركز الكثيرون منهم في بعض قراها مكونين أغلبية سكانها حتى نسبت اليهم بعض القرى ، كقريتي الفرس والأبناء الواقعتين في منطقة خشيش(١٣٨). وأغلب الظن أن عملية النزوح والاستقرار بقوة في هذه القرى قد تم بعد عصر الهمداني (ت ٣٣٤هـ) الذي لم يذكر هاتين القريتين في مؤلفاته(١٣٩) . وقد جاء نزوح الأبناء من صنعاء متزامنا مع تدهور أحوال هذه المدينة التي تقلصت مساكنها لتصبح ألفا وأربعين بيتا في عام ٣٨١هـ بعد أن كانت في أيام هارون الرشيد مائة وعشرين ألفا ، وفي مطلع القرن الرابع الهجري ثلاثين ألف منزل(١٤٠) . وبالنزوح من صنعاء الى القرى الزراعية حولها يكون الأبناء قد وصلوا الى أدنى مراحل التدهور الاقتصادي خلال فترة تواجدهم في بلاد اليمن ، فتحولوا من طبقة كبار التجار والملاك الى حرفيين وعمال ثم الى فلاحين بسطاء ، ليصبحوا بعد ذلك في عداد المساكين والضعفاء في المجتمع اليمني(١٤١) .

الخلاصـــة :

لقد أدرك الأكاسرة أهمية اليمن في السيطرة على طريق التجارة البيزنطية مــع الشرق فنتج عن ادراكهم هذا اهتمامهم بهذه البلاد وتثبيت سلطتهم في بعض مدنها ، هذا الاهتمام أتاح للأبناء أن يتمتعوا ابان قوة الامبراطورية الفارسية بدعمها المطلق لهم وبالتالي أن يركزوا أنفسهم بقوة في بلاد اليمن . وخلال هذه الفترة وضع الأبناء أيديهم على بعض المواقع المهمة والغنية في بلاد اليمن كمـا استطاعوا أن يتغلغلوا في الاوساط القبلية عن طريق الأحلاف والمصاهرة حتـى غدوا من أهـم القوى في بلاد اليمن مــن الناحيتين السياسية والاقتصادية . وعند دخول الاسلام الى اليمن كان الأبناء يمثلون السلطة الرئيسة في مدينة صنعاء وعدن ، ولما آلت اليمن الى سلطة الخلافة في بدايــة عهد أبي بكر الصديق أصبح الأبناء من رعايا الدولــة الاسلامية واحتفظوا بحقوقهــم وأملاكهم كاملة كما تميزوا بنفوذهم السياسي في عهد الخلفــاء الراشدين وفي صــدر خلافة بني أمية . ولقد أدى احتكار آل أبي عقيل من ثقيف لمنصب الولايــة في بــلاد اليمن أثناء تولي بني مروان الخلافة الأموية ، الى ابعاد الأبناء وغيرهم من اليمنيين عن هذا المنصب كما ادى بالتالي الى تدني مكانة الأبنــاء . إلا أن الأبناء بدأوا في العصــر العباسي الأول يحاولون اعادة نفوذهم السياسي في هــذه البلاد ولكن دون نجــاح حاسم ، حيث ظهرت على المسرح السياسي في صنعاء واليمن بعض العناصر القحطانية التي بدأت تنافس الأبناء على النفوذ السياسي . وبدأ النزاع بين الفئتين يظهر علــى شكل حلقة من الصراع المتصل في هذه المدينة . ولقد استطاع الأبناء في صدر هــذه الفترة ابراز انفسهم اقتصاديا ونشطوا تجارتهم مع بلدهم الأم فارس كما بداوا لأول مرة يجاهرون بعصبيتهم الفارسية معتمدين على النفوذ الفارسي في البلاط العباسي آنذاك . ولكن بعد ابعاد العنصر الفارسي من بلاط الخلفاء العباسيين واحلال العناصر التركية محلهم ، وبعد هيمنة العناصر القحطانيــة على صنعاء وما حولهــا بدا العــد التنازلي للنفوذ الابناوي في بلاد اليمن حتى وصل الى الصفر في نهاية القــرن الثالث الهجري . وكان سقوطهم سياسيا قد ســاعد على تضعضعهم اقتصاديــا فأصبحت أموالهم عرضة للنهب حتى اضطروا أخيرا الى التكتل في بعض القــرى حول صــنعاء مكتفين بفلاحة الأرض ، وتحولوا من طبقة حكام وتجار وملاك الى فلاحين بسطاء وعامة مساكين يغلب عليهم الفقر والمسكنة .

* * *

الحواشـي

(١) انظر على سبيل المثال : صالح ، تاريخ اليمن في القرون الثلاثة الاولى للهجرة ، (عصر الولاة) ، القاهرة ١٩٧٥ . الشجاع: اليمن في صدر الاسلام ، دمشق ١٩٨٧ . الحديثي : أهل اليمن في صدر الاسلام ، بيروت ١٩٧٨ .

(٢) الاكوع : محمد بن علي ، الوثائق السياسية اليمنية من قبيل الاسلام الى ٣٣٢هـ ، بغداد ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م ، ص ٢٧ .

(٣) الزبيدي : محمد مرتضى ، تاج العروس ، بنغازي ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م ج١٠ ص ٤٨ .

(٤) بيوتروفسكي : م.ب ، اليمن قبل الاسلام والقرون الاولى للهجرة ، (من القرن ٤-١٠م) نقله عن الروسية محمد الشعيبي ، بيروت ١٩٨٧ ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٥) الطبري : محمد بن جرير ، تاريخ الامم والملوك ،تح أبو الفضل ابراهيم،دار سويدان بيروت (د.ت) ، ج٣ ، ص ٣٠٥ ، ابن حزم: علي بن أحمد ، جمهرة انساب العرب ، تح ا ، ليفي بروفنسال ، القاهرة ، ١٩٤٨م ص ٢٠٤ . الزبيدي ، ج١٠ ، ص ٤٨ .

(٦) Encyclopaedia of Islam , 2 nd edition , vol 1 , P 102 (abbr . EL 2) .

(٧) انظر ابن هشام : محمد بن عبد الملك ، السيرة النبوية، تح مصطفى السقا وآخرون، دار احياء التراث العربي ، بيروت د.ت ، ج١ ، ص ٦٩ . اليعقوبي : أحمد بن أبي يعقوب ، تاريخ اليعقوبي ،النجف، ١٣٥٨هـ ج١ ، ص ١٦٢ . الطبري : ج٢ ، ص١٤٧ . المسعودي : علي بن الحسين ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، ١٩٥٢ ، ج٣ ، ص١٧١ الاصفهاني : أبو الفرج علي بن الحسين ، كتاب الاغاني ، تح علي البخاري ، القاهرة، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠م ، ج١٧ ، ص ٣١٣ .

(٨) الرازي : أحمد بن عبد الله ، تاريخ مدينة صنعاء ، تح حسين بن عبد الله العمري ، دمشق (١٤٠١ هـ - ١٩٨١م) ، ص ٣٨ . الجندي : أبو عبد الله بهاء الدين ، السلوك في طبقات العلماء والملوك ، تح محمد بن علي أكوع ، صنعاء (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، ج١، ص ١٨٤ .

(٩) الجاحظ : عمرو بن بحر : كتاب البخلاء ، تح طه الحاجري ، دار المعارف ، مصر ، د.ت ، ص ٤٢٧ .

(١٠) بيوتروفسكي : ص ٣١٠ .

(١١) الطبري : ج٢ ، ص ٦٥٦ ج٣ ، ص٣٢٣ .

(١٢) ، ج٣ ، ص ٣٢٣ .

(١٣) السمعاني : عبد الكريم بن محمد ، كتاب الانساب ، ج١ ، ص ١٢٢ .
E.J.W. Gibb Memorial XX 1912
وقيل من موالي بني هود الحميريين ، انظر: الرازي ، ص ٣١٨ .

(١٤) انظر : ص ٢٨ .

(١٥) بيوتروفسكي : ص ٣١٠ .

(١٦) انظر : ابن هشام : ج١ ، ص ٧٣ . الرازي : ص ٢٩٨ ، السمعاني : ج١ ، ص ١٢٢ . الزبيدي : ج١٠ ، ص ٤٨ . الحميري: نشوان بن سعيد ، الحور العين ، تح ، كمال مصطفى ، القاهرة ، ١٩٤٨م ص ٢١١ . ابن الديبع : عبد الرحمن بن علي ، قرة العيون في اخبار اليمن الميمون ، تح ، محمد بن علي الاكوع ، صنعاء ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ص ١٤٠ .

(١٧) لم يتفق الرواة حول اسم الوافد على كسرى من آل ذي يزن ، فالرواية الاولى المنسوبة الى هشام بن محمد الكلبي ،أوردها لنا ثلة من المؤرخين مثل الطبري : ج٢ ،ص

١٤٢ . المسعودي : مروج ج٣ ، ص ١٦٦ . تنص على أن الوافد على كسرى هو الفياض ذي يزن فمكث في بلاط كسرى حتى مات ، فجاء على اثره ابنه معدي كرب وأعاد طلب أبيه الى كسرى فاستجاب له الاخير وأرسل معه القوة الفارسية . أما رواية وهب بن منبه والتي أخذها عنه ابن اسحاق فقد اكدت لنا أن الوافد على كسرى هو سيف بن ذي يزن ولم يسبقه الى كسرى من آل ذي يزن احد فاستطاع اقناع كسرى بامداده بقوة فارسية . وهذه الرواية هي التي اعتمدها كثير من المؤرخين . انظر ابن منبه : وهب، كتاب التيجان في ملوك حمير ، ط ، الثانية، مركز الدراسات والابحاث اليمنية ، صنعاء، د.ت ، ص ٣١٥ ، ابن هشام : ج١ ، ص٦٥. ابن قتيبة : عبد الله بن مسلم ، كتاب المعارف ، تح ، محمد اسماعيل الصاوي، بيروت ، ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠م ، ص ٢٧٨ . الطبري : ج٢ ، ص ١٣٩، الاصفهاني : ج١٧ ص٣١٠ . السمعاني : ج١ ، ص ١٢٢ . النويري : أحمد بن عبد الوهاب ، نهاية الارب في معرفة فنون العرب ، ج١٥ ، ص ٣١٠ ، القاهرة (١٣٧٤–١٩٥٥م) . المجهول: ورقة مجهول المؤلف ، تاريخ اليمن ، مخطوط رقم ISG عربي ، مكتبة الامبروزيانا ، ايطاليا ، ورقة ٧ أ . أما الاسم الذي اوردناه فقد اخذناه كاملا من الهمداني : حسن بن أحمد ، الاكليل ، الجزء الثاني، تح محمد بن علي الاكوع ، القاهرة (١٣٨٦ — ١٩٦٦ م) ج٢ ، ص ٢٥٨ .

(١٨) ابن منبه : ص ٣١٦ ، ابن هشام : ج١ ، ص ٦٦ ، الطبري : ج٢ ، ص ١٤٠ ، المسعودي: مروج ، ج٣ ، ص ١٦٣ ، المجهول : ورقة، ٧ أ .

(١٩) المسعودي : مروج ، ج٣ ، ص ١٦٤ .

(٢٠) ابن منبه : ص ٣١٦ ، ابن هشام : ج١ ، ص٦٧ ، الطبري : ج٢ ، ص ١٤٤ .

(٢١) النويري : ج١٥ ، ص ٣١٠ .

(٢٢) ابن قتيبة : المعارف ، ص ٢٧٨ .

(٢٣) المسعودي : مروج ، ج٣ ، ص ١٦٥ ، المجهول : ورقة ٧ أ .

(٢٤) الطبري : ج٢ ، ص ١٤١–١٤٧ ، المسعودي: مروج ، ج٣ ، ص ١٦٥–١٦٦ . المجهول : ورقة ٧ أ .

(٢٥) انظر ابن قتيبة : ص ٢٧٨، الطبري ، ج٢، ص ١٤٤ . ويذكر

Playfair , R. L. , LA History of Arabia Felix , or Yemen , Amsterdam, 1970 , P 73 .

أن عدد الحميريين الذين التحقوا بسيف بن ذي يزن عشرون الفا .

(٢٦) الى هذه المعارك : انظر الطبري : ج٢ ، ص ١٤١ — ١٤٦ ، المسعودي : ج٣ ص ١٦٥ . ١٦٦ .

(٢٧) النويري : نهاية الارب ، ج١٥ ، ص ٣١١.

(٢٨) ابن منبه : ص ٣١٧ ، الطبري : ج٢ ، ص ١٤٢ .

(٢٩) انظر :

Smith , S. 1 « Events in Arabia in the 6th Century , A. D. » **Bulletin of the School of oriental and African Studies,** of London, Vol. 16, 1954, P 465

جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، بيروت ١٩٨٧، ج٢ ، ص ٥٢٦–٥٢٧. أما بعض الباحثين فيرون أن ذلك وقع بين عامي ٥٧٥ — ٥٧٧م ، انظر :

Frye , R. N. Iran under the Sasanians, The Cambridge History of Iran, Vol 3 (1) Cambridge, 1975, P. 158 .

وكوبيشسيانوف ، يوري ميخايلوفتش ، الشمال الشرقي الافريقي في العصور الوسيطة المبكرة وعلاقاته بالجزيرة العربية (من القرن

السادس الى منتصف القرن السابع) نقله عن الروسية صلاح الدين عثمان هاشم ، الجامعة الاردنية ، عمان ١٩٨٨ ، ص ١٨٨ .

(٣٠) المسعودي ، مروج الذهب ،ج٣ ،ص١٦٦ .

(٣١) الاصفهاني : ج١٧ ، ص ٣١٠ .

(٣٢) ابن منبه : ص ٣١٧ ، ابن قتيبة : ص ٢٧٨. النويري : ج١٥ ، ص ٣١١ . انظر أيضا ص ١٨٥ و Frey , P. 158

(٣٣) اليعقوبي : ج١ ، ص ١٧٢ . انظر ايضا : Bosworth . C. E. Iran and the Arabs before Islam , The Cambridge History of Iran, Vol. 3 (1) , Cambridge, 1975 . P. 598 ff .

(٣٤) انظر : شعر بن ابي الصلت الثقفي ، ابن منبه : ص ٣١٧ ، الازرقي : محمد بن عبد الله بن احمد ، أخبار قلة ، تح رشدي ملحس ، بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ، ج١ ، ص ١٥٠ . الطبري : ج٢ ، ص ١٤٧ ، المسعودي : مروج ، ج٢، ص ١٧١ ، الاصفهاني : ج١٧ ، ص ٣١٣ .

(٣٥) انظر الطبري : ج٢ ، ص ١٤٨ ، المسعودي: ج٣ ، ص ١٧٦ ، المجهول ، ورقة ٧ أ+ب. لقد اعتمدنا في تحديد سنة مقتل سيف على ما جاء في Smith , P598 ff. ، جواد علي: ج٣ ، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٦ .

(٣٦) انظر الطبري : ج٢ ، ص ١٤٨ ، المسعودي: مروج ، ج٣ ، ص ١٧٦ ، المجهول : ورقة ٨ أ .

(٣٧) ابن رسول : عمر بن يوسف، طرفة الاصحاب في معرفة الانساب ، تح سترستين ، ك ، و ، دمشق ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٤٩م ، ص ٥٥ .

(٣٨) انظر ابن منبه : ص ٣١٧ ، ابن قتيبة : ص ٢٧٨ .

(٣٩) الجندي : ج١ ، ص ١٨٤ ، الاهدل : الحسين بن عبد الرحمن بن محمد ، تحفة الزمن في سادات اليمن ، مخطوط ، مكتبة الجامع الكبير ، الغربية ، صنعاء ، رقم ٥٥ تاريخ ورقة ٣٢ ب .

(٤٠) ابن حبيب ، محمد ، كتاب المحبر ، حيدر آباد ، ١٩٤٢م ، ص٢٦٦ .

(٤١) الهمداني ، صفة الجزيرة العربية ، تح ، محمد الاكوع، الرياض ، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، ص ٧٩ ـ ٢٢٤ . وكانت صافية ذمار ملكا لزعيمهم باذان ، انظر الرازي ، ص ١٣٣.

(٤٢) انظر القسم الاقتصادي .

(٤٣) الطبري : ج٢، ص١٤٨ (رواية ابن اسحاق)، المسعودي ، ج٣ ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ انظر ايضا : جواد علي ، ج٣ ، ص ٥٢٧ـ٥٢٨ .

(٤٤) يذكر ابن الكلبي باسناده ، أن وهرز مات آخر ملك كسرى انو شروان عام (٥٧٩ م) أي بعد توليه اليمن بفترة قصيرة ، انظر الطبري ، ج٢ ص ١٧١ ،

(٤٥) ibid ، ص ١٤٨ .

(٤٦) المسعودي : التنبيه والاشراف ص ٢٢٦ . أما النويري ، ج١٥ ، ص ٣١٠ فيقول عنه «كان من الفرسان ومن البيوتات» انظر ايضا جواد علي ، ج٣ ، ص ٥٢٥ .

(٤٧) الطبري ، ج٢ ، ص ١٤٨ ، ٢١٥ .

(٤٨) ibid ، ص ٢١٥ (رواية ابن الكلبي).

(٤٩) انظر كوبيشانوف : ص ١٩٤ .

(٥٠) الرازي : ص ٨٠ ، الجندي : ج١ ، ص٨٧.

(٥١) المسعودي : التنبيه : ص ٩١ ، وذكر لقبه هذا في وثيقة الحلف بين الابناء وهمدان ، انظر الرازي : ص ٣٨ . الجندي ، ج١ ، ص ١٨٤ ، الاهدل : ورقة ٣٢ ب .

(٥٢) انظر الطبري : ج٢ ، ص ١٧٦ وما بعدها ، ابن قتيبة ، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

(٥٣) Frey , P. 158 ff .

(٥٤) الرازي : ص ٤٨ .

(٥٥) بيوتروفسكي : اليمن قبل الاسلام ، ص٨١.

(٥٦) الرازي : ص٣٧ـ٣٩ ، الجندي : ج١ ،ص ١٨٤ ، الاهدل : ورقة ٣٢ ب .

(٥٧) الشجاع : ص ٣٦ ـ ٣٨ .

(٥٨) الرازي : ص ٣٧ ، الجندي : ج١ ، ص ١٨٤ ، الاهدل : ورقة ٣٢ ب .

(٥٩) ibid

(٦٠) Ai-Madaj A. M. The Yemen in early Islam (9-233/630-847) a **Political History**, Ithaca Press, London , 1988 , PP. 27 - 46 .

(٦١) لهذه الاحداث انظر : ibid , P. 27 - 46 .

(٦٢) باستثناء فيروز الديلمي الذي ولاه ابو بكر على الابناء لقيادتهم ضد قيس بن عبد يغوث

(٦٣) ibid , 105

(٦٤) انظر ابن سمرة : عمر بن علي ، طبقات فقهاء اليمن ، تح ، فؤاد سيد ، القاهرة ١٩٥٧م ، ص ٤٨–٤٩ ، . الخزرجي : علي ابن الحسين ، تاريخ الكفاية والاعلام في من ولي اليمن وسكنها من ملوك الاسلام ، تح ، راضي دغفوس ، نشر :

Ies Cahiers de Tunisis , t. 27 , no 107 - 108, Trim. September, 1979 .

ص٦٢ ، . ابن الديبع: قره ، ج١ ص ٨٧ ، أبو مخرقة ، ج٢ ، ص ٢٦ .

(٦٥) لقد ذكر الجندي ، ج١ ، ص ١٩٦ ، صراحة نفوذ الابناء وقوتهم في هذه المدينة .

(٦٦) الهمداني : الاكليل ، ج١٠ ، تح ، محب الدين الخطيب ، القاهرة ، ١٣٦٨هـ ، ص ٦٧ ، المسعودي : مروج ، ج٥ ، ص٥٨ ، ابن عساكر : علي بن الحسين ، تهذيب التاريخ الكبير ، تح ، احمد بدران ، دمشق ١٣٢٩هـ ، ج٣ ، ص ٢٢٢ ، ابن الديبع : قرة ، ج١ ، ص ٨٧ .

(٦٧) ibid

(٦٨) انظر :

AL Mad , aj , tab . 4 , P. 148

(٦٩) ابن عبد المجيد : تاج الدين عبد الباقي ، تاريخ اليمن ، المسمى بهجة الزمن في تاريخ اليمن ، تح ، مصطفى حجازي ، بيروت ١٣٨٤ – ١٩٦٥م ص ١٦ ، ادريس : عماد الدين ، كنز الاخيار في معرفة السير والانصار مخطوط ، رقم

or 4581 , Britich Library . London .

ورقة ١٧٣ أ ، الخزرجي ص ٦٥ – ٦٦، الاهدل ، ورقة ٢٦ ب .

(٧٠) هما الضحاك بن فيروز الديلمي وحنش بن عبد الله الضغاني ، انظر :

AL - Mad , aj , table 6 , P. 169

(٧١) ibid

(٧٢) الرازي ، ص ٢٧٥ ، ابن سمرة ، ص ٥٧.

(٧٣) ابن سمرة ، ص ٥٦ .

(٧٤) ابن عبد المجيد : ص ١٧ ، الخزرجي : ص ٦٩ .

(٧٥) AL Mad' aj . P. 166

(٧٦) الهمداني ، الاكليل ، ج١ ، تح محمد ابن علي الاكوع ، بغداد (١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م) ج١ ، ص ٤٥٥ . الحميري : منتخبات ، ص ٥٨ .

(٧٧) ظهر نجم هذه الاسرة في صنعاء خلال العصر العباسي الاول فاختير بعضا من زعمائها ولاة للمدينة . انظر صالح : ص ١١٨ .

(٧٨) AL Mad' aj , 183

(٧٩) توالى على صنعاء خلال هذه الفترة خمسة عشر واليا من اصل قحطاني : انظر :

I - Mad' aj , table 8 , P. 190
table 11 P. 220

(٨٠) الهمداني ، الصفة : ص ٨٦ .

(٨١) الهمداني : الاكليل ، ج١ ، ص ٥٣٠ .

(٨٢) ادريس ، ورقة ، ١٧٥ أ + ب . الخزرجي: ص ٩٤ ، ابن الديبع : ج١ ، ص ١٣٩ .

(٨٣) بالرغم من أن المصادر لا تذكر صراحة اتصال الابناء بالمأمون في هذا الشأن الا انها تؤكد على أن المأمون سمع باضطهاد يزيد لهم فأمر بخلعه وسجنه ، انظر الجندي : ج١ ، ص ٢١٥ ، الخزرجي ، ص ٩٤ ، الاهدل ، ورقة ، ٤٠ ب .

(٨٤) من المعروف ان المأمون أثناء نزاعه مع أخيه الامين (١٩٣ – ١٩٨هـ) كان مقيما في خراسان ومعتمدا على العناصر الفارسية بالدرجة الاولى ، انظر :
Lassner , j, The Shaping of Abbasid Rule, Princeton, 1980, P. 107 .
الدورى : عبد العزيز ، العصر العباسي الاول ، دراسة في التاريخ السياسي والاداري والمالي ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ١٤٢ .

(٨٥) ادريس : ورقة ١٧٥ ب ، الجندي : ج١ ، ص ٢١٥ ، الخزرجي : ص ٩٥ الاهدل : ورقة ٤٠ ب .

(٨٦) الهمداني : الاكليل ج٢ ، ص ١٣١–١٣٢ . ادريس : ورقة ١٧٥ ب . الاهدل : ورقة ٢٣ ب .

(٨٧) شارك بعض من الابناء في فتح بلاد الشام ومصر ، واستقروا بعد ذلك في مصر حيث نزلوا في خطط خولان، انظر ابن عبد الحكيم: عبد الرحمن بن عبد الله ، فتوح مصر وأخبارها ، تح ، شارلز توري ، ج٣ ، ص ١٢٩ . ، ابن دقماق : ابراهيم بن محمد ، الانتصار لواسطة عقد الامصار ، القاهرة . ج١ ، ص ٤ ، المقريزي : احمد بن علي ، الخطط المقريزية ، القاهرة ، ١٣٢٤هـ ، ج٢ ، ص ٧٨ .

(٨٨) رحل كثير من الابناء الى العواصم الاسلامية واستقروا فيها ، مثل حنش بن عبد الله ، وعمرو بن دينار ،وشراحبيل بن كليب بن اده، انظر : الرازي : ص ٣٠٠ ، ابن سمرة ، ص ٥٨ – ٦١ .

(٨٩) توفي فيروز الديلمي عام ٥٣هـ، انظر المجهول، ورقة ٢٦ أ ، انظر أيضا :
AL - Mad ' aj , P. 173 , no 18

(٩٠) انظر ابن حجر : شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ، الاصابة في تمييز الصحابة، مصر ، ١٣٢٨هـ ، ج٣ ، ص ١٢٠٦ .

الذي ينقل عن الكشوري « أحد سكان صنعاء وعلمائها » . أن النعمان قد وفد على معاوية وطلب منه تعيين الضحاك بن فيروز الديلمي على ولاية صنعاء فاستجاب له معاوية . وقد توفي النعمان في خلافة عبد الملك بن مروان .

(٩١) مثل وهب منبه ، طاووس بن كيسان ، الضحاك بن فيروز وغيرهم .

(٩٢) يقول الرازي ، ص ٣١٣ ، كان الناس في صنعاء على اربعة عرفاء ، واحد منهم فقط كان يمثل الابناء .

(٩٣) انظر : Frey , P. 157 f
بيوتروفسكي ، ص ١١٤ . فرج : وسام عبد العزيز ، دراسات في تاريخ وحضارة الامبراطورية البيزنطية ، الاسكندرية،١٩٨٢م ص ٨١ .

(٩٤) ابن حبيب ، ص ٢٦٦ .

(٩٥) الطبري : ج٢ ، ص ١٤٠ .

(٩٦) ibid ، ص ١٦٩ .

(٩٧) AL - Mad' aj , P. 6 .

(٩٨) أهل اليمن : ص ٨٥ . الى جانب صنعاء وعدن فقد ذكر رداع وثاث وذمار وقرى البون وصعدة ونجران والرضاض . انظر الخريطة المرفقة .

(٩٩) قدم الفرس الى اليمن بطلب من زعيم حميري، وعندما وصلوا الى سواحلها انضمت اليهم أعداد كبيرة من الحميريين فحاربوا معا الاحباش هناك ، لذا ذكر الجندي ، ج١، ص١٨٤ ، بأن الفرس وحمير تعاضدوا على حكم اليمن .

(١٠٠) تركز الفرس عند قدومهم اليمن في المناطق الممتدة من صنعاء شمالا الى عدن جنوبا ، مثل مدينة ذمار ومنكث ورداع وثاث بالاضافة الى صنعاء وعدن . انظر الخريطة المرفقة .

(١٠١) دخلت بعض الاسر من الابناء في حلف يرسم الذي كان يضم مجموعة من قبائل صعدة ، انظر الهمداني ، الاكليل ، ج١ ، ص ٣٨٨ ، الصفة : ص٢٤٩ .

(١٠٢) الهمداني : الجوهرتين العقيقتين الضائعتين من الصفراء والبيضاء ، تح ، كريستوفرتول ابسالا ١٩٦٨ص١٤٦. يقع الرضراض تحت جبل سامك القريب من مآرب ، انظر الهمداني: الصفة ، ص ١٥١ ، انظر الخريطة المرفقة .

(١٠٣) ibid

(١٠٤) ابن المجاور : يوسف بن يعقوب ، صفة بلاد اليمن (تاريخ المستبصر) ، تح أوسكار لونفرين ، ليدن ١٩٥١م ج٢ ، ص ٢١٤ .

(١٠٥) الطبري ، ج٢ ، ص١٦٩ ، رواية ابن الكلبي.

(١٠٦) الهمداني : الجوهرتين ، ص ١٤٧ ، ابن المجاور :، ج٢ ، ص٢١٤ .

(١٠٧) الهمداني : الجوهرتين، ص١٤٩ ، الحديثي، ص ٤٧ .

(١٠٨) انظر الحديثي : ص ٤١-٤٥ ، ص ٨٥ ، انظر الخريطة المرافقة .

(١٠٩) ibid ، ص ٤١ .

(١١٠) يوجد الحديد بكثرة في جبل نقم المطل على صنعاء ، وفي جبل الحديد بعدن انظر : ibid ، ص ٤١- ٤٢ .

(١١١) الحمداني :، الاكليل، تح ، نبيه أمين فارس، برستن ١٩٤٠ ، ج٨ ، ص ٣٠
انظر الخريطة المرفقة .

(١١٢) نسبة الى بهلول بن بهلوان بن هرمز ، انظر الزبيدي ، ج١٠ ، ص ٤٨ ، وهي الان ناحية من نواحي صنعاء ، انظر الحجري : محمد ابن احمد ، مجموع بلدان اليمن وقبائلها ، تح، اسماعيل بن علي الاكوع، صنعاء ١٤٠٤هـ ١٩٨٤ م ، ج١ ، ص ١٣١ . المقحفي : ابراهيم بن أحمد ، معجم البلدان والقبائل اليمنية ، صنعاء ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م . ص ٩ - ٩٣ .

(١١٣) انظر ادريس : ورقة ١٨٣ آ ، المقحفي ، ص٩٢ . وهي ملاصقة لصنعاء في الجهة الجنوبية الغربية ، انظر المقحفي ص ٩٤ .

(١١٤) ويقع فيها الان قريتي الابناء والفرس ، انظر المقحفي : ص ٩ ، الحجري : ج١ ، ص ٥٤ ، انظر الخريطة المرفقة .

(١١٥) الهمداني ، الصفة ، ص ٢٣٥ .

(١١٦) ibid ، ص ٤٤ . انظر الخريطة المرفقة.

(١١٧) مثل طاووس بن كيسان ، وزعيمهم باذان ، انظر الرازي ، ص ٣٣٢ ، ص ١٢٣ ، .

(١١٨) ibid ، ص ٢٤٤ .

(١١٩) قيل لابي حمال وهو أيضا من الابناء ، انظر الرازي ، ص ٩٠-٩٣ ، العرشاني : نظام الدين سري بن فضيل ، كتاب الاختصاص ، تح ، حسين بن عبد الله العمري . نشر في مجلد واحد مع كتاب الرازي السابق الذكر.

(١٢٠) الرازي : ص ١٣٣ .

(١٢١) الرازي :، ص٢٠٢ - ٤١٣ ، انظر أيضا صالح ، ص ٢٢٢ .

(١٢٢) العرشاني :، ص ٥٠٢ .

(١٢٣) الرازي : ص ٩١ .

(١٢٤) الهمداني ، الاكليل ، ج١ ، ص ٥٢٥ .

(١٢٥) بالرغم من أن بعض المصادر اليمنية مثل ابن الديبع : ج١ ، ص ١٢١ ، الخزرجي ، ص ٧٨ قد أشار الى أن هذا الكتاب صادر من الرسول (ص) ، الا أننا نميل الى أنه كان صادرا من سيف بن ذي يزن . والمصادر التي بين أيدينا ، اليمنية وغيرها ، لم تشر لامن قريب ولا من بعيد - الى أي ذكر لهذا الكتاب ، كما أن الرسول (ص) لم يستقبل أي وفد من الابناء المسلمين ليهب اليهم أو يمنحهم بعض المناطق كما كان يجيز وفود القبائل الوافدة عليه باسلامهم ، وعند ارساله مبعوثه وبر بن يحنس اليهم لم تذكر المصادر أي اشارة لمثل هذا الاقطاع .

(١٢٦) ابن حبيب ، المحبر ، ص ٢٦٦ .

(١٢٧) بيوتروفسكي ص ١١٥-١١٦ .

(١٢٨) الهمداني ، الجوهرتين ، ص ١٢٥ .

(١٢٩) ibid

(١٣٠) ibid ، ص ١٤٧ .

(١٣١) ibid ، ص ١٤٩ .

(١٣٢) ibid ، ص ١٤٥ .

(١٣٣) الرازي ، ص ٩٢ .

(١٣٤) ibid ، ص ٩٣ .

(١٣٥) ادريس ، ورقة ١٧٥ ب .

(١٣٦) الهمداني ، الجوهرتين ، ص ١٤٥ .

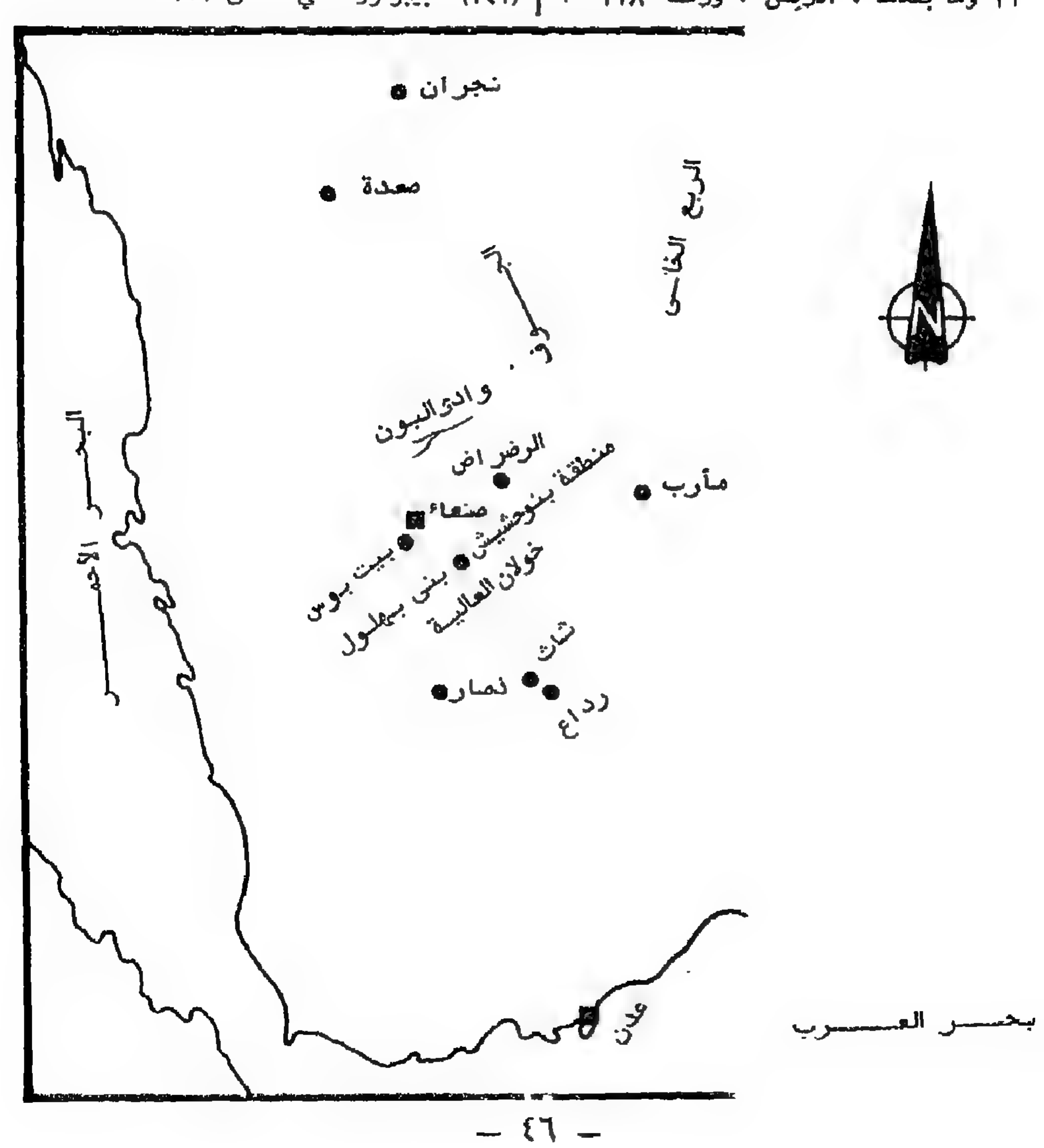
(١٣٧) شهدت اليمن في أواخر القرن الثالث ظهور الزيدية في صعدة ، والاسماعيلية في المعافر وجبل مسور فهاجم أصحاب هذه المذاهب مدينة صنعاء لسنوات عديدة ، انظر العلوي: علي بن محمد العباس ، سيرة الهادي الى الحق ، تح ، سهيل زكار ، بيروت ١٩٧٢م، ص ٣٨٩ وما بعدها ، ابن عبد المجيد : ص ٣١ وما بعدها . ادريس : ورقة ١٧٨ أ وما بعدها ، الخزرجي ، ص١١٢ وما بعدها، ابن الديبع ، ج١ ، ص ١٦٢ وما بعدها .

(١٣٨) انظر الحجري ، ج١ ، ص ٥٤ ، المقحفي : ص ٩ — ٤٩٩ .

(١٣٩) لم يذكر الهمداني هاتين القريتين في أي من مؤلفاته ، الجغرافية والتاريخية ، مما يعني أنهما قامتا بعد وفاته .

(١٤٠) الرازي ، ص ٦٠ أ — ١١٤ ، ادريس ، ورقة ١٧٣ ب .

(١٤١) بيبوفروفسكي ، ص ١١٢ .



مشروع اتحاد الامارات العربية المتحدة ١٩٦٨ ـ ١٩٧١

مساعي النجاح وأسباب الفشل

د. مصطفى عقيل
جامعة قطر

تقديم :

تعود صلة بريطانيا بمنطقة الخليج الى عام ١٦١٦ عندما وصل السيد استيل مندوب شركة الهند الشرقية البريطانية الى ايران ، الى أن ارتبطت رسميا بالامارات العربية في الخليج بتاريخ ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٢٠ ، ووقعت مع شيوخ الامارات العربية في الساحل الجنوبي للخليج المعاهدة الاولى التي سميت باتفاقية السلام البحري . وغدت لبريطانيا اليد العليا دون منافس .

تغيرت الظروف في منطقة الخليج في منتصف القرن التاسع عشر ، ومع ظهور الشخصية العربية واحتدام الصراع بين الامارات العربية وبريطانيا في منتصف القرن العشرين عند نمو الوعي القومي العربي ، فتأثرت مكانتها في المنطقة. ونتيجة لذلك أجبر الشعب البحريني المستشار البريطاني على مغادرة المنامة في عام ١٩٥٧ اثر العدوان الثلاثي على مصر . كما قامت مظاهرات عارمة في مختلف الامارات العربية في ذلك الوقت .

ادركت الحكومة البريطانية أن بقاءها في المنطقة ولمدة طويلة غير مضمون . ولذلك فكرت في الانسحاب قبل فوات الأوان على الرغم من انها سبق أن حولت استراتيجيتها من عدن الى منطقة الخليج العربي .

وفي عام ١٩٦٧ أعلنت الحكومة العمالية في لندن قرار تخفيض النفقات العسكرية في شرق السويس وان الوجود العسكري التقليدي لبريطانيا في المنطقة أصبح لا مبرر له . ولم يمض سوى شهور قليلة حتى أعلن هارولد ويلسن رئيس وزراء بريطانيا بان حكومته سوف تسحب قواتها من الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١م .

وقد أتاح هذا القرار فرصة ممتازة أمام المسؤولين في الخليج لرسم خريطة سياسة جديدة للمنطقة اثر الفراغ الذي تتركه بريطانيا منها :

اقامة اتحاد فدرالي بين الامارات العربية التسع ، أو أن تعلن الامارات الكبرى سكانا ودخلا مثل قطر والبحرين وأبو ظبي استقلالها .

وبعد اعلان بريطانيا قرارها رسميا بالانسحاب من الخليج في ١٦ يناير ١٩٦٨ برزت فكرة الاتحاد بشكل جدي وعقدت عدة اجتماعات منذ عام ١٩٦٨ وبذل المسؤولون محاولات جادة لتحقيق هذا الحلم لكن المساعي لم تكلل بالنجاح .

* * *

وصلت مباحثات اتمام اتحاد الامارات العربية التسع الى طريق مسدود ... وكان واضحا أن الخلافات بين الامارات الكبرى في الخليج ساهمت الى حد كبير في تعطيل المشروع الاتحادي ، وأن محاولات الوساطة لم تؤت ثمارها ، نتيجة تمسك وفد قطر بمواقفه التي رآها مبدئية ، ونتيجة لتراجع وفد البحرين عما كان قد قبله في جلسات سابقة ، ولم يبد أي من الجانبين : القطري والبحريني ، مرونة كافية خاصة وأن د بي - مثلا - قد أبدت تساهلا فيما أثارته من مطالب خلال الوساطة السعودية - الكويتية . فكان على امارات ساحل عمان السبع الاخرى أن تقرر موقفها من الاتحاد، وينبغي أن نلاحظ أن هذه الامارات ، بعد اتفاق دبي وأبو ظبي على التعاون بعد تسوية مشاكل الحدود بينهما نهائيا في ٢٢ فبراير ١٩٦٨ ، لم يكن بينهما ما يدعو للنكوص عن فكرة اقامة اتحاد فيما بينها ، خاصة وأن هذه الفكرة قديمة ترجع الى عام ١٩٥٢ عندما تألف « مجلس الامارات المتصالحة » تحت الاشراف البريطاني ، ثم عندما جرت محاولة تطويره بانشاء ما سمي « بمكتب أو مجلس تطوير الامارات المتصالحة » عام ١٩٦٥ .

وقد ظلت فكرة اتحاد امارات ساحل عمان السبع قائمة ، فبرزت خلال صيغة الاتفاق الثنائي بين أبو ظبي ودبي ، في ١٨ فبراير ١٩٦٨، التي دعت حكام امارات ساحل عمان (الخمس الباقية) الى «الاشتراك» في هذه الاتفاقية ، ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين « للتداول » حول مستقبل المنطقة ، مما يعطي انطباعا واضحا بأن ابو ظبي ودبي كانتا تفكران منذ البداية في اتحاد سباعي .

وقد ذكر أن الحكومة في أبو ظبي قد تغاضت عن توزيع مذكرة موجهة من « الشباب العماني » خلال اجتماعات المجلس الاعلى للاتحاد في دورته الاولى في مايو ١٩٦٨ ، تتحدث عن حتمية قيام الوحدة بين امارات الساحل العماني السبع، بحكم ظروفها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، لتشكل وحدة واحدة ، ثم تنضم اليها وحدتا البحرين وقطر «فمن البديهي أن اتحاد ثلاث وحدات ادعى للنجاح من اتحاد تسعة عناصر غير متكافئة العدد والامكانيات» ويفهم من هذا بطبيعة الحال ضرورة أن يقوم اتحاد سباعي أولا. وزاد من وضوح الفكرة وتبلورها أن صرح الشيخ زايد بن سلطان في مؤتمر صحفي في ٢٨ مايو ١٩٦٨ ، أي في أعقاب الاجتماع الاول للدورة الاولى للمجلس الاعلى للاتحاد وفشلها في اتخاذ قرارات صريحة وحاسمة ، صرح بأنهم كانوا عازمين

على قيام الاتحاد بين الامارات السبع ، ولكن عندما رغبت الشقيقتان قطر والبحرين في قيام اتحاد أشمل يضم الامارات التسع ، ما وجدنا الا الترحيب بهما كأشقاء وجيران(١) .

ومن ناحية أخرى صدرت تصريحات أثناء انعقاد الدورة الاولى عندما استؤنفت في يوليو ١٩٦٨ ، تفيد بأن حاكم أبو ظبي قد عقد اتفاقيات ثنائية ، على غرار اتفاقيته مع حاكم دبي ، مع بقية الامارات السبع ، ليعلن وحدة هذه الامارات في حالة فشل الاتحاد في حل مشكلة الرئاسة ومقر العاصمة ، أو اذا فشلت الوساطة في اقناع قطر بقبول التسوية(٢) .

ويؤيد استمرار بقاء فكرة الاتحاد السباعي كذلك أن الشيخ زايد بن سلطان أدلى بحديث الى صحيفة التيمس البريطانية في ٩ أكتوبر ١٩٦٨ أكد « انه يؤيد قيام اتحاد وثيق في الخليج العربي يضم الامارات التسع ، على الرغم من التقدم الضئيل الذي تم احرازه . على أنه اذا ثبت استحالة تنفيذ ذلك فانه سيؤيد قيام اتحاد بين امارات الساحل السبع وحدها . وحتى اذا تعذر ذلك فانه سيؤيد قيام اتحاد بين أبو ظبي وبين ثلاث أو أربع امارات كنواة لاتحاد أكبر »(٣) . وقد فسر أحد المؤرخين ذلك بأن أبو ظبي كانت لا تزال تفضل اتحادا يكون لها فيه ما يتناسب مع طموحها ، خاصة وأنها بدأت تبذل جهداً لانشاء جيش خاص بها مدرب بأحدث الأسلحة ، بلغ تعداده أكثر من خمسة آلاف رجل ، بالاضافة الى نواة لسلاح للطيران ، بحيث أصبحت هذه القوة تتجاوز حاجات أمنها الداخلي(٤) .

وربما يعد صحيحا أن أبو ظبي كانت ترى أن بامكانها أن تكون متزعمة لاتحاد يضم الامارات السبع ، باعتبارها أكبرها واغناها ، أكثر منها متزعمة لاتحاد موسع يضم الامارات التسع ، تنافس مكانتها فيه قطر والبحرين ، خاصة وقد انتهت مشكلاتها مع جارتها دبي ، بالاضافة الى أن الامارات الخمس الاخرى الصغيرة لم يكن يهمها كثيرا أن يكون الاتحاد سباعيا أم تساعيا ما دامت ستجد نفسها داخل دولة اتحادية في كل الاحوال .

ومن الملفت للنظر حقا ويؤكد فكرة اتجاه أبو ظبي الى تزعم اتحاد سباعي يضم امارات ساحل عمان ، أن «مجلس حكام الامارات المتصالحة» الذي تأسس عام ١٩٥٢، ومكتب تطوير الامارات الذي أنشىء عام ١٩٦٥ ، ظلا قائمين حتى بعد اعلان قيام اتحاد الامارات العربية ، فلقد أصدر مجلس حكام الامارات المتصالحة ما عرف بمشروع القانون الاساسي المؤقت لامارات ساحل عمان ، بعد وقت قصير من توقيع اتفاقية دبي لاقامة الاتحاد التساعي ، وهو يهدف الى تكوين اتحاد من امارات الساحل تشترك فيه أبو ظبي بالزعامة مع دبي ، أن لم يقدر لها الانفراد وحدها بالزعامة فيه . ورغم

النص في ذلك القانون الأساسي على أنه لا يتعارض مع اتفاقية دبي الموقعة في ٢٧ فبراير ١٩٦٨ ، الا أنه كان من الواضح أنه لا يمكن وضعه موضع التنفيذ مع وجود الاتحاد الموسع ، لعدم امكانية وجود الاتحادين معا وفي وقت واحد(٥) .

وعندما فشلت مباحثات الاتحاد السباعي وعجزت جهود الوساطة عن اتمام مشروع الاتحاد تجددت الدعوة من الشيخ زايد بن سلطان في ٢٨ يونيو ١٩٧١ ، الى بقية حكام دبي والشارقة ورأس الخيمة للتداول في شأن عقد « مجلس حكام الامارات المتصالحة » وتحويل مكتب تطوير الامارات الى حكومة اتحادية ، وكان هذا المكتب قد بدأ اجتماعاته بالفعل منذ ٢٥ يونيو ، على اثر التطورات الاخيرة ، لاعداد الدراسات المتعلقة « باتمام » الاتحاد السباعي ، فيما يتعلق بشؤون الامن الداخلي وقوة الدفاع ، ومسائل الجنسية والجوازات ، واقتراح جدول أعمال لاجتماع الحكام الذي اقترح أن يتم في ٥ يوليو ١٩٧١(٦) .

وهذه التطورات تعني بطبيعة الحال ان أبو ظبي وبقية امارات ساحل عمان المتصالح لديها « البديل الاتحادي » في حالة فشل الاتحاد الموسع ، وانها لم تتخل عنه، حتى مع اعلان اتفاقية دبي وسير مباحثات الاتحاد . وتكمن خطورة هذا الامر عند تفسير مواقف هذه الامارات من الاتحاد التساعي وفي تشككها منذ البداية في امكانية نجاحه ، وبالتالي تقاعسها عن القيام بدور فعال كان منتظرا من امارة مثل أبو ظبي بالذات ، بما لها من حجم سياسي واقتصادي بينها . وكانت أبو ظبي بالفعل قد تحولت الى قوة متزعمة بسبب غناها العظيم من ناحية ، وبسبب الدور الفعال الذي قام به الشيخ زايد في تدعيم وتقوية العلاقات بين حكام الامارات الأخرى مما أكد زعامته بينها(٧) ، خاصة وقد اختير حاكمها رئيسا لدولة الاتحاد ، وعقدت فيها معظم اجتماعات الحكام ونوابهم ، كما اتفق على اتخاذها عاصمة مؤقتة للدولة الجديدة . فهل كانت امارات الساحل المتصالح السبع ترى أن الحساسيات التاريخية بين قطر والبحرين لن تسمح لهما بتجاوز الماضي والانخراط معا في الدولة الاتحادية الجديدة ؟ وبالتالي حاولت الحفاظ على مشروعها الاتحادي الخاص ، بل والابقاء على تنظيماته وتطويرها باصدار قانون أساسي . على كل حال في ضوء الاعتبارات السابقة يمكن أن تتحمل أبو ظبي ودبي قسطهما من مسؤولية فشل الاتحاد ، بما يتفق مع حجمهما داخل الامارات ، وما كان مأمولا أن يقوما به لانجاح المشروع .

وقد لا تكون مسؤولية الامارات الخمس الأخرى ، الشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القوين والفجيرة ، كبيرة في افشال المشروع الاتحادي، لكنها بتعطيلها بعض القرارات ساهمت ، بشكل ما في اتاحة الفرصة لبعض الامارات أن تتراجع عما كانت قد أبدت من مرونة في قبوله ، وخير مثال على هذا موقفها من مسألة التمثيل في

المجلس الوطني الاستشاري ، فبالرغم من موافقة أبو ظبي وقطر ، في البداية ، على مطلب البحرين بشأن التمثيل النسبي ، لم يتمكن المجلس الاعلى من التوصل الى اتخاذ قرار بسبب موقف حكام هذه الامارات الخمس ، واصرارهم على مبدأ المساواة في التمثيل ، مما فتح الباب لمناقشات جديدة ، ومن ثم تراجعات جديدة .

والشيء نفسه حدث من جانب تلك الامارات الخمس حينما أصرت على أن يكون التصويت في المجلس الاعلى بالأجماع «تجسيدا لمبدأ المساواة بينها في السيادة »ووسيلة لحماية نفسها من أي قرار يصدر ضارا بمصالحها لحساب الامارات الكبرى ، ولذلك لم تصر فقط على وجوب اشتراط الاجماع في المجلس الأعلى ، وانما طالبت بضرورة جعله أساسا للتصويت في المجلس الاتحادي (الوزاري) كذلك .

والمثل الأخير على موقف تلك الامارات الخمس بدا واضحا عند توزيع الحقائب الوزارية ، إذ عقدت تلك الامارات اجتماعات خاصة فيما بينها ، وحاولت الحصول على حقائب الوزارات الرئيسية لنفسها ، الأمر الذي أثار أزمة فيما بينها كانت من أسباب فشل الدورة الرابعة . وكانت الامارات الصغيرة مدفوعة الى ذلك بالرغبة في تأكيد الذات ، مقابل استحواذ الامارات الكبرى على المراكز العليا في الاتحاد ، وقد أثارها بطبيعة الحال أن الامارات الكبرى منحت حق الاعتراض ، حين اشترط أن تكون موافقتها ضمن الأغلبية اذا ما حدث تصويت بشأن قرار للمجلس الأعلى ، ليصير نافذا . بينما كانت الامارات الأربع الكبرى تنظر اليها نظرة تتفق وحجمها ، ومن منطلق أنها ــ أي الكبرى ــ هي التي تتحمل المسؤوليات الاتحادية المختلفة(٨) .

وقد أسفرت الاتصالات التي تمت بين أبو ظبي ودبي والشارقة وراس الخيمة عن اتمام مفاوضات اقامة الاتحاد الجديد خلال الفترة بين شهري يونيو/حزيران ، ويوليو/تموز ١٩٧١ ، وبالتحديد في ١٠ يوليو حين اجتمع حكام الامارات السبع في دبي باعتبارهم أعضاء « مجلس الامارات المتصالحة » واتفق الجميع على الخطوات المتعلقة باعلان الاتحاد(٩) . وفي ١٨ يوليو تموز ١٩٧١ تم اعلان ميلاد واستقلال « دولة الامارات العربية المتحدة » بدون قطر والبحرين على نحو ما هو معروف ، وكانت بذلك أول دولة في الخليج تعلن استقلالها . بل انها تعجلت القيام دون أن تنتظر الموقف الرسمي من حكومتي قطر والبحرين ، وقد أوضحت وثيقة استقلال الدولة الجديدة ــ التي تأخرت امارة رأس الخيمة قليلا قبل أن تنضم اليها ــ أوضحت هذه النقطة ، حين ورد بها « انه بعد انتهاء جولة الوفد السعودي ــ الكويتي المشترك ، وصلت الى حكومة أبو ظبي معلومات مفادها أن بعض الامارات تفكر جديا في الاستقلال منفردة في أوائل شهر مايو / أيار ١٩٧١ . ولما كان وصول هذه المعلومات قد حدث بطريقة غير رسمية فقد أوفد سمو الشيخ زايد بن سلطان كلا من الأستاذ احمد خليفة السويدي والدكتور

عدنان الباجهجي الى قطر والبحرين لاستطلاع الموقف عن كثب ، ورغم أن المسؤولين في الامارتين أكدوا للوفد تمسكهم بالاتحاد ، فقد ظهر واضحا تمسك كل منهم باشتراطاته ، سيما فيما يتعلق بمكان العاصمة الاتحادية ، ونسبة تمثيل كل امارة في المجلس الوطني الاستشاري . وقد حاول وفد أبو ظبي أن يستشف امكانات عقد اجتماع للمجلس الأعلى لحكام الامارات ، ولكن الأشقاء في البحرين وقطر ، بينوا أنه ما لم تذلل الصعاب وتزال الخلافات في وجهات النظر ، قبل عقد هذا الاجتماع ، فالأفضل عدم عقده .. وقد بذل الوفد كل جهد ممكن لتقريب وجهات النظر بين الأشقاء في الامارتين ، ثم عاد الى أبو ظبي وقدم تقريرا الى الشيخ زايد عن نتيجة اتصالاته . ولم تمض على عودة الوفد الى أبو ظبي سوى فترة وجيزة ، حتى أبلغت حكومة البحرين حكومة أبو ظبي بأنها ، أي البحرين ، تفضل اعلان الاستقلال المنفرد . وهكذا لم يبق أمام حكام امارات الساحل العماني مناص من البدء في التفكير في الاتحاد السباعي ... »(١٠)

وعلى أثر اعلان قيام الدولة الجديدة واستقلالها ، بقي أن تحسم كل من البحرين وقطر موقفيهما الذي كان في الواقع قد تقرر منذ مدة ، فلم تلبث البحرين أن أعلنت هي الاخرى استقلالها في ١٤ آب / أغسطس ١٩٧١ ، ويعلق أحد المراقبين على ذلك بأنها لم تؤخر اعلان قيام دولتها ، كدولة مستقلة « إلا تنفيذا لتخطيط أو تكتيك اقليمي ، يقضي بألا يكون قيامها سابقا لقيام الدولة الاتحادية لتتفادى بذلك أي لوم يدينها تاريخيا ، ويسجل عليها أنها كانت السبب في تصديع الدولة الاتحادية »(١١) .

ومن المسلم به ان البحرين ، منذ نشأة فكرة الاتحاد وخلال مراحل تنفيذها الأولى ، كانت ترى أن مصلحتها تقتضي قيام دولة الاتحاد ، ومن ثم سعت لانجاحه ، لأنها بحجمها السكاني والحضاري ، ستكون أكثر أهمية وتأثيرا ، على المدى الطويل ، داخل اطار الوحدة السياسية الأكبر من ناحية ، ولأنها ستكون في مأمن من المطامع الايرانية التي تجددت بقوة عقب اعلان الانسحاب البريطاني(١٢) ، داخل « المحيط العربي » في الخليج من ناحية ثانية . غير أن هذه المسألة الاخيرة قد جرت عليها الكثير من المتاعب ، لأن وجودها داخل الاتحاد ، وهو ما لم ترحب به طهران ، بل هاجمته ، قد أثر بطبيعة الحال على موقف الامارات الأخرى منها ، خاصة من كانت لها علاقات طيبة بطهران ولا ترغب في معاداة الجارة القوية . أما حجم البحرين السكاني والحضاري ، فقد نفسته عليها امارات اخرى ، كانت ترى أنها أكبر منها مساحة أو أكثر مالا ، وقد انعكس ذلك على الصراع حول المناصب والمراكز الاتحادية العليا في الدولة الجديدة ، على نحو ما رأينا . وعلى ذلك كان موقف البحرين ، طوال شهور المباحثات العسيرة ، شائكا ومعقدا .

وقد تكررت تصريحات المسؤولين البحرينيين ، بتأكيد رغبة امارتهم في قيام دولة الاتحاد ، رغم احساسهم بمواقف الامارات الأخرى ، ولكن على أثر عودة الوفد البحريني من اجتماعات الدورة الثالثة للمجلس الأعلى للحكام ، التي انعقدت بالدوحة في مايو ـ أيار ١٩٦٩ ، أذاعت شركة الأنباء في البحرين اعلانا في ٢٠ مايو ـ أيار ١٩٦٩ عبر خلاله المسؤولون عن خيبة أملهم في أعقاب فشل اجتماع المجلس ، وذكر أن عددا كبيرا منهم يعتقدون أن تخوف الامارات لأخرى من تأييد البحرين في وجه المزاعم الايرانية هو أساس الخلافات الحالية بين حكام الامارات ، وأن معظمهم ، لذلك ، يتردد في منح البحرين أي دور أساسي في الاتحاد ، بالاضافة الى عدم عقد أي اجتماع من اجتماعات المجلسين الأعلى والاتحادي ، في البحرين . وأنه عندما سئل مدير المالية البحريني في ١٩ مايو / أيار ١٩٦٩ ، عن احتمال اعلان البحرين استقلالها ، أجاب بأن كل احتمالات المستقبل في حسابنا ، ولكن ليس في خططنا أن نفصل مصيرنا عن مصير أشقائنا في الخليج(١٣) .

وقد انعكست مواقف البحرين بشكل ايجابي خلال الدورة الرابعة للمجلس الأعلى للحكام ، حين عملت على الا تكون سببا في أي مشكلة من المشكلات ، ووافقت على جميع مشروعات القرارات التي توصل اليها المؤتمر ، على نحو ما رأينا وبدرجة أثارت دهشة المراقبين ، حتى كانت النهاية الدرامية المفاجئة التي حدثت اثر تلاوة رسالة المقيم البريطاني ، وانفراط عقد المؤتمر ، ثم عدم التوقيع على قراراته ،حيث لم يعد لها قيمة من الناحية القانونية ، لعدم صدورها رسميا ،وهي الحجة التي تمسكت بها البحرين، فيما بعد ، للتنصل مما كانت قد وافقت عليه .

وربما يبدو صحيحا أن نفسر موقف البحرين « المتساهل » السابق بتوجيهات خارجية جاءت تحذرها من الابتعاد عن الاتحاد ،بل وتضغط عليها للسير فيه ومجاراته، خاصة اذا قدرنا أن بريطانيا باتت تتحاشى مواجهة الاطماع الايرانية في المنطقة بشكل مباشر ، ومن ثم دفعت البحرين للاستمرار في اطار الاتحاد . الى أن استجدت عوامل جديدة جعلت البحرين تغير من موقفها وتتحفظ على القرارات التي تم الاتفاق على مشروعاتها خلال اجتماعات لجنة نواب الحكام في أبو ظبي (أكتوبر / تشرين الاول ١٩٧٠) ، حين أعلنت البحرين أن القرارات لم تصدر رسميا ، وعليه فانها غير ملزمة قانونا بمسودات المشروعات ، وان من حقها اعادة النظر في أحكام مشروع الدستور المؤقت .

وقد دعى ذلك أحد المراقبين الى التعليق بأن البحرين التي كانت ترفع راية الاتحاد ، والتي تنازلت عن كثير من مطالبها ، ليكون الاتحاد ، اذا قام ،مظلة لها تحميها من المطامع الايرانية ، بدأت تضع العقبات في طريق قيام الاتحاد ، تتشبث باعادة النظر

في قرارات سبق وأن وافقت عليهـا ، وتساءل : هل السبب أنها تخلصت من حالـة الخوف التي كانت تعانيها قبل أن تحل مشكلتها مع ايران ؟ . . . ان كل ما أثير في طريق الاتحاد ، مسائل ثانوية ، لا تعادل شيئًا بالنسبة للفوائد التي سيجنيها شعب البحرين من قيـام الاتحاد(١٤) .

ومنذ بداية عام ١٩٧٠ كانت البحرين قد شرعت في بنـاء أوضاعها السياسـية والادارية الداخلية ، استعدادا للمرحلة الجديدة ، وجاء ذلك في أعقاب فشل الدورة الرابعة للمجلس الأعلى للحكام ، فاتخذت خطوات أثارت الاعتقاد بأنها بدأت تعمل بعيدا عن الاتحاد ، حين أصدر حاكمها في ١٩ يناير / كانون الثاني قرارا بانشـاء « مجلس للدولة » يضم اثني عشر عضوا ، يترأسون هذا العدد من الدوائر الحكومية(١٥) ليكون بمثابة مجلس للوزراء برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان ، كما صدرت قرارات تنظيمية داخلية أخرى ، تلتها خطوات على المستوى الدولي ، فأنشئت دائرتان احداهما للدفاع والاخرى للخارجية .

وفسرت تلك الخطوات بأن البحرين قد يئست من قيام الاتحاد ، وأنهـا بذلك تتحسب للمستقبل . وزاد من تأكيد هذا الاتجاه الجديد ما جرى من مباحثات سرية بين الحكومة البريطانية ، نيابة عن البحرين ، من جانب ، وشاه ايران من جانب آخر ، خلال شهر مارس/آذار ، وذلك بهدف تسوية مشكلة الادعاءات الايرانية في البحرين. وقد نتج عن هذه المباحثات أن عهد الجانبان الى الأمم المتحدة بحل المشكلة ، فأرسلت هذه لجنة لتقصي الحقائق أجرت استفتاء بين سكان البحرين حول استقلالهم كشعب عربي مستقل أو انضمامهم الى ايران ، جاءت نتيجته « أن أغلبيـة شعب البحريـن يفضلون أن يعترف بهم كشعب مستقل من قبل المجتمـع الدولي ، وأنهـم احرار في تشكيل علاقاتهم بالدول الأخرى »(١٦) . ومع تأكيد عروبة البحرين أصبحت النزعة الاستقلالية لديها أقوى منها في أي وقت مضى بعد تسوية مشكلتها مع ايران(١٧) .

في ١١ مايو / أيار ١٩٧٠ صدق مجلس الامن على التقرير الذي أعدته لجنـة تقصي الحقائق بالاجماع ، وقبلته بريطانيا وايران ، فانفتـح الطريق امام البحرين للاختيار بين اعلان استقلالها التام ، أو أن تبقى متشبثة باقامة اتحاد لا تلعب فيه دورا يتفق مع حجمها(١٨) . وانعكس التطور الجديد في البحرين بطبيعة الحال على موقفها من مباحثات الاتحاد ، بل وخلال محاولات الوساطة البريطانية خلال ما تبقى من عام ١٩٧٠ ، فتراجعت عما كانت قبلته من تسوية لبعض مسائل الخلاف .

وعندما جرت الوساطة السعودية ــ الكويتية (يناير /كانون الثاني ــ ابريل/ نيسان ١٩٧١) كان واضـحا أن البحرين قد هيأت نفسها لسبيل الاستقلال والابتعاد

الاتحاد . اذا لم تجد نفسها فيه ، وهذا يفسر استمرار تشددها وعدم قبولها محاولات التسوية التي طرحت خلال الوساطة على نحو ما رأينا . وحاولت أن تجد مبررا لانسحابها متذرعة بأن الوساطة السعودية ـ الكويتية أصبحت تسير في حلقة مفرغة، ونسبت بعض الصحف تصريحا أدلى به الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ، مدير خارجية البحرين ، ذكر فيه بأنه يعتقد أن الاتحاد ينبغي أن يكون مبنيا على أسس صحيحة فلا يكون اتحادا بين حكام .. وأنه من الضروري أن يكون للاتحاد مردود سياسي واقتصادي ، وأكد أن البحرين تنازلت بما فيه الكثير ، ولكنها كانت تود أن يراعي الحكام وضع الرأي العام فيها ، كما كان من الضروري أيضا مراعاة السبق الذي سجلته البحرين على بقية الامارات في مختلف المجالات(١٩) .

ولا ينبغي المبالغة في اعتبار ان انشاء مجلس دولة في البحرين في يناير / كانون الثاني ١٩٧٠ ، ثم قرار مجلس الأمن باستقلال البحرين وعروبتها في مايو / أيار ١٩٧٠، كانتا خطوتين على طريق ابتعادها واستقلالها عن مشروع اتحاد الامارات العربية ، فالخطوة الأولى لا تتعارض مع اتفاقية اتحاد الامارات الموقعة في ٢٧ فبراير / شباط ١٩٦٨ ، والبناء الداخلي للامارة لا يتعارض مع بناء دولة الاتحاد ، كما أن الخطوة الثانية تعني زوال الاطماع الايرانية وانهاء العلاقات التعاقدية الخاصة بين البحرين وبريطانيا ، وبالتالي ظهورها كامارة مستقلة أمام العالم ، وطلب الاعتراف بها على هذا النحو . وان الأقرب الى الصواب أن التطورات السابقة ، داخليا وخارجيا ، قد دعمت موقف البحرين الخاص ، وهو ما انعكس بدوره على ذلك الموقف من مشروع الاتحاد السباعي برمته .

وعندما استقلت الامارات السبع وكونت « دولة الامارات العربية المتحدة » في ١٨ يوليو / تموز ١٩٧١ ، أعلنت البحرين استقلالها هي الأخرى منفردة في ١٤ أغسطس / آب من العام نفسه . وأشارت وثيقة استقلالها ـ من وجهة النظر البحرينية ـ الى المبادىء التي آمنت بها . خلال محادثات الاتحاد ، ولخصتها في ضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ، وتوزيع الاختصاصات بين الاجهزة الحكومية .. الخ « مع عدم المساس بحقوق المواطنين الدستورية ، المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس وطني نيابي ينتخب انتخابا صحيحا على أساس الكثافة السكانية للامارات الأعضاء في الاتحاد .. وأن جهودنا في وضع هذه المبادىء في صلب مشروع الدستور لم توفق » . وأضافت الوثيقة ان البحرين أيديت المقترحات التي قدمها وفد الوساطة السعودية ـ الكويتية « بالرغم من أنها تمثل الحد الأدنى للمبادىء الأساسية التي عرضتها البحرين .. ثم لم تبد أية اعتراضات على المقترحات المعدلة بالرغم من أنها كانت تمثل أقل مما كنا نطالب به ، ونتيجة لذلك لم يكن للبحرين أي مناص من التفكير في سبيل يصون لنا كياننا واستقلالنا »(٢٠) .

ومن الملاحظ أن وثيقة الاستقلال السابقة أضافت أن البحرين تفتح ذراعيها لتبني فكرة أي اتحاد جديد للامارات ، حالما يقوم على قدميه ويترعرع ، وعليه فان اعلان حكومة البحرين عن استقلالها التام بموجب هذا البيان « سوف لن يؤثر بأية حال على استعدادها دوما للانضمام الى اتحاد الامارات العربية ، أو الى دولة الامارات العربية الجديدة ، حالما تدعى اليها في المستقبل وحالما تنشأ حكومتها ويقوم بناؤها على الأسس والمبادىء الدستورية السليمة التي يؤمن بها شعب هذه المنطقة»(٢١) . ولكن هذا الاعلان قد يثير التساؤل حول معنى الايمان بمبدأ الاتحاد وتبني فكرته ، ثم الاعلان عن الاستقلال المنفرد ، بينما هناك دولة اتحادية تضم الامارات السبع قد قامت على نفس المبادىء ، خاصة وأن الدولة الجديدة قامت بدون دولة قطر .. !

وقد يكون من الانصاف القول بأن البحرين ، بحجمها السكاني الكبير ، الذي يفوق عدد سكان الامارات الأخرى جميعا ، وبتطورها الحضاري الأسبق ، قد تجوهلت في بعض المسائل التي رأتها هامة ، منها المناصب العليا في الاتحاد ، ومنها أيضا اتخاذ عاصمتها مقرا لبعض اجتماعات الاتحاد ،ورأت أنها عوملت معاملة أي‌امارة من الامارات الخمس الصغيرة ، وقد يبدو أمرا طبيعيا أن تعامل جميع امارات الاتحاد ، داخل دولة ، على قدم وساق ، وبنفس القدر ، لكن الامارات الثلاث الكبيرة ــ أبو ظبي وقطر ودبي ــ لم تطبق هذا المبدأ منذ البداية ، وانما ألقت بثقلها السياسي والاقتصادي ــ النسبي ــ واعتبرت نفسها المسؤولة عن قيام الاتحاد وقيادته ، فخلقت بذلك لدى المسؤولين البحرينيين مرارة وشعورا بالغبن ، نتيجة لشعورهم بعدم المساواة مع الامارات الثلاث الكبيرة .

وبنفس النظرة ينبغي أن تتحمل البحرين مسؤوليتها التاريخية في المصير الذي انتهى اليه الاتحاد ، وبما يتفق وحجمها وما كان مطلوبا منها ، فأخضعت مواقفها خلال مباحثات الاتحاد ، طبقا لما تتعرض له خارجيا من ضغوط وادعاءات ، ولما سوف تستفيده « مؤقتا » من الاتحاد ، وما ينوء به كاهلها من مشكلات تاريخية لم تتجاوزها، ومن هنا ناور ممثلوها ، وتراوحت مواقفهم بين التردد والتأييد في التراجع ، فيما وافقت عليه وما أجمعت عليه الامارات الاخرى ، وافتعال الازمات الشكلية احيانا ، بشكل لا يتفق مع الايمان الحقيقي أو المبدئي بضرورة الاتحاد وأهميته ، أو القدرة على التصور أنها ستجد مستقبلا وضعها ووزنها الحقيقي ، داخل دولة الاتحاد ، قويا ومؤثرا وهاما .

* * *

أما بالنسبة لقطر فلم يعد ثمة خيار أمامها لكي تعلن هي الاخرى استقلالها منفردة ، بعد أن اتحدت امارات ساحل عمان المتصالح السبع وكونت دولة مستقلة ،

وبعد أن استقلت البحرين وكونت دولة خاصة بها ، وكانت قطر قد لعبت دورا هاما في سبيل اقامة الاتحاد ، منذ أن سارعت باعداد مشروعه عشية الاعلان البريطاني ، وحتى اعداد اتفاقيته التي وقعت في دبي في ٢٧ فبراير / شباط ١٩٦٨ ، والتي أعلن بموجبها قيام « اتحاد الامارات العربية » .

وقد تحملت قطر مسؤولياتها خلال مباحثات الاتحاد الشاقة والطويلة (نحو ثلاث سنوات) فقدمت مسودات مشروعات وقرارات وشاركت في كل اللجان ، واستضافت العديد من دورات واجتماعات مجلس الاتحاد (الأعلى والمؤقت) وترأس ولي عهدها ونائب حاكمها ــ آنئذ ــ الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني المجلس الاتحادي المؤقت الذي اعتبر نواة لمجلس وزراء اتحادي . وعندما فشلت الدورة الرابعة للمجلس الأعلى في أن تستكمل دراسة جدول أعمالها أصدرت الحكومة القطرية بيانها المشار اليه في ٣١ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٩ الذي بلورت فيه نقاط الخلاف وحددت موقفها ، ثم قامت باجراء اتصالات ومشاورات جديدة مع الامارات الأخرى لكي تثبت أنها لا تنوي الانسحاب من الاتحاد .

وبالرغم من ذلك فان قطر بدأت تفترض احتمال عدم اتمام مشروع الاتحاد ، مما جعل حكومتها تتحسب للمستقبل،وخاصة فيما يتعلق بمسألة الاستقلال عن بريطانيا، واتخاذ العدة المؤهلة لذلك . ومن المسلم به أن قطر كانت ترى نفسها مؤهلة لكي تلعب دورا قياديا داخل دولة الاتحاد ، كما كانت ترفض قبول هيمنة البحرين على الاتحاد ، شاعرة بأن لها مركزا متميزا بين الامارات المتزعمة للاتحاد فهي الامارة الوحيدة التي ليست لها مشكلة أمنية مسلطة عليها ، كما أنه لم يعد لها مشكلات حدودية مع المملكة العربية السعودية ، بعد أن حلت ودياً مما قوى الروابط بينهما(٢٢) . يضاف الى ما سبق أقدميتها في العمل السياسي والنمو الاقتصادي ، وانها لا مطالب أجنبية فيها، ولا مطالب عربية في أرضها ، ولا مشكلة أقلية(٢٣) .

يضاف الى ما سبق أن قطر خلال عقد الستينيات قد اتخذت خطوات سياسية، داخلياً وخارجياً ، مهدت لها في النهاية سبل الاستقلال ، فألغي منصب المستشار البريطاني لحكومة قطر ، الذي كان يهيمن على دوائر الحكومة مع وجود المديرين المساعدين له ، بعد أن تبنت قطر خطة لتعريب الادارة ، كما أقصي مدير الامن البريطاني أيضا من منصبه ، وحتى أواخر الستينيات ، لم يعد بالادارة القطرية سوى بعض المهندسين والعسكريين(٢٤) . وفيما يتعلق بالخطوات الخارجية فقد انضمت قطر في يناير / كانون الثاني ١٩٦١ الى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) واشتركت في دورات اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية ، تمهيدا للانضمام للجامعة العربية(٢٥) ويضاف الى ما سبق اصدار قانون الجنسية القطرية عام ١٩٦١ ، مما ساعد على بلورة

الشخصية الوطنية لقطر والقطريين ، ثم استكمال بناء الجهاز الاداري عام ١٩٦٢ بانشاء اربع ادارات رئيسة ـ بمثابة وزارات ـ للشؤون المالية ، والشؤون الادارية ، وشؤون النفط ، ثم ادارة للشؤون القانونية ، وعندما أعلنت بريطانيا أنها ستنسحب من الخليج ، بدأ دور المعتمد البريطاني في قطر يتقلص بشكل تدريجي حتى كاد أن ينحصر في المهام القنصلية وحدها(٢٦) .

وقد ترتب على الخطوات السابقة خطوة جديدة تتعلق بممارسة الشؤون الخارجية التي كان المعتمد البريطاني يتولاها ، فأصدرت الحكومة القطرية في ٢٦ يونيو / حزيران ١٩٦٩ مرسوما بقانون يتعلق بانشاء « ادارة للشؤون الخارجية » ، تتبع دار الحكومة ، أصبحت نواة لوزارة الخارجية . وكان من بين اختصاصات هذه الادارة اقتراح أسس السياسة الخارجية العامة للدولة ووضع خطط تنفيذها ودعم وتنمية الروابط الاتحادية في شتى المجالات بين امارة قطر والامارات الأخرى ، وانماء العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الامارة والدول العربية خاصة ، والدول الأخرى بوجه عام .. ويكون لها مكاتب في الخارج تكون تابعة للادارة .. الخ(٢٧) . واعتبرت المذكرة التنفيذية لهذا المرسوم أن انشاء هذه الادارة خطوة طيبة في اطار اتحاد الامارات العربية ، إذ من شأنها أن تتعاون هذه الادارة مع غيرها من الادارات الأخرى لامارات الاتحاد ، على خلق نواة صالحة لوزارة الخارجية الاتحادية ، كما أن هذه الادارة تهدف الى تحقيق غاية مرحلية محدودة ، حتى يتم قيام وزارة خارجية اتحاد الامارات العربية ، فاذا تم ذلك ، زالت أسباب انشاء تلك الادارة(٢٨) .

ومن الواضح أن المذكرة التفسيرية للمرسوم السابق تتحسب مسبقا ، لما يمكن أن يثار من تساؤل أو استنكار من جانب بعض الامارات الأعضاء في اتحاد الامارات العربية ، وهو ما حدث بالفعل ، فرأت بعض الامارات ، أن قطر بانشاء ادارة للشؤون الخارجية تقيم الدليل على أنها تعمل على وأد الاتحاد ، فردت الحكومة القطرية على ذلك بأن امارتي أبو ظبي والبحرين قد أنشأتا مثل تلك الادارة في كل منهما ، قبل شهور ، ولم يوجه اليهما مثل هذا الاتهام ، كما أضافت بأن هذه الادارات من شأنها أن تخلق نواة صالحة لوزارة الخارجية الاتحادية في المستقبل(٢٩) . وبذلك يتضح أن اتجاها جديدا في السياسة القطرية ، لا يرى تناقضا بين انشاء الادارة وانشاء وزارة للخارجية في دولة الاتحاد ، اذا ما قدر لها أن تقوم ، وفي نفس الوقت تكون هذه الادارة نواة لوزارة خارجية قطرية ، اذا لم يتم مشروع الاتحاد ، وهو تفكير يعد ، في نفس الوقت ، استكمالا لمقدمات الاستقلال ، فيما يتعلق ببناء الجهاز الاداري للحكومة ، والذي شرعت فيه قطر منذ عام ١٩٦٢ .

وتتضح صورة الاتجاه السياسي الجديد أكثر ، باتخاذ خطوة هامة في الثاني من

ابريل / نيسان ۱۹۷۰ ، عندما أصدرت الحكومة القطرية دستورا خاصا بقطر يحمل اسم « النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر » وارسلت مبعوثين عنها لتبليغ حكام الامارات الاخرى بهذه الخطوات وتفسيرها ، قبيل أربع وعشرين ساعة من اعلان هذا الدستور ، مما أعطى فرصة ضئيلة لمراجعتها(٣٠) ، ومع ذلك قوبل الاجراء القطري بدهشة من جانب بعض الامارات ، حيث اعتبرته ابتعادا عن الاتحاد ، واختيارا للأستقلال المنفرد ، بدستور خاص ، برغم أن الأمل في اتمام قيام الاتحاد لم يكن قد انتهى تماما .

لذلك أصدرت الحكومة القطرية مذكرة في ١٥ أبريل / نيسان ۱۹۷۰ حاولت أن توضح بها أن نصوص هذا الدستور ، لا تتعارض مع عضوية قطر في الاتحاد ، بل هي تطبيق لها(٣١) ، وأنه ورد بديباجته « أن من أجل وأعز أمانينا أن نهيىء للشعب حياة عزيزة ، في كنف اتحاد الامارات العربية الذي نؤمن بأنه أمثل الطرق لضمان الاستقرار والتقدم والازدهار لأعضائه جميعا » ، كما ورد بمادته الاولى أن « قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، عضو في اتحاد الامارات العربية »(٣٢) ومن مقتضى النص السابق أن استقلال قطر ، لا يتنافى مع عضويتها في الاتحاد ، ومن ثم فان كل خطوة تخطوها نحو استقلالها ، ليست تبعدها بالضرورة عن الاتحاد .

وقد أضافت المذكرة القطرية أن قرار المجلس الأعلى رقم ٣ لعام ١٩٦٩ قد نوه بامكان أن يكون لكل امارة دستور ، حين قضى بانشاء مجلس وزراء يكون من اختصاصاته بحث الدساتير والقوانين التي تسنها الامارات لنفسها ، للتحقق من عدم تعارضها مع أحكام الدستور والقوانين الاتحادية . كما أن اتفاقية الاتحاد تنص على دعم احترام كل امارة لاستقلال الأخرى وسيادتها(٣٣) .

ومن الملاحظ كذلك أن الدستور القطري لم يحتو على نص بانشاء وزارتين احداهما للخارجية وأخرى للدفاع ، كما فعلت البحرين على اعتبار أن هاتين الوزارتين هما من اختصاص الحكومة الاتحادية(٣٤) مما يعزز فكرة أن صدور هذا الدستور لا يعد ابتعادا عن الاتحاد . وقد أوضح الدكتور حسن كامل هذه النقطة في حديث له ذكر فيه « ان شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي من اختصاصات الاتحاد ، بنص صريح في اتفاقية دبي .. وفي عدم وجود هاتين الوزارتين في نظام قطر يؤكد حرصها على تمسكها تمسكا كليا بعضويتها في الاتحاد »(٣٥) .

واذا كانت الخطوات السابقة من جانب قطر ، تجد تبريرا من جانب المسؤولين القطريين، يجعلها تتفق ووثائق الاتحاد أو لا تتعارض معها ، وأنه قد روعي ذلك عند اعدادها لاستكمال بناء الدولة والأخذ بأسباب الاستقلال ومقدماته ، فمن الملاحظ أنها

تعطي « بديلا خاصا » في حال اليأس من نجاح المشروع الاتحادي ، فادارة الشؤون الخارجية تتحول الى وزارة ، والدستور لا يحتاج إلا الى بعض التعديل (حدث فيما بعد) مما يعزز موقف قطر عند استكمال مباحثات الاتحاد ووساطات انقاذها ، والسير فيها الى نهايتها المقدورة ؛ خاصة وقد رأت أن البحرين تتجه ـ قبلها ـ الاتجاه نفسه.

وبينما تتعثر محاولات الوساطة في أوائل عام ١٩٧١ ويقترب موعد الانسحاب البريطاني ،راحت السلطات القطرية تستعد ـ داخليا ـ برسم خطوات سياستها المقبلة في حال اليأس التام من اخراج الاتحاد الى حيز الوجود ،والاتجاه نحو الاستقلال تحقيقا لمصلحتها . وكانت أهم هذه الخطوات الغاء معاهدة الحماية البريطانية على قطر والاعتراف باستقلالها ؛ بعقد اتفاقية مع الحكومة البريطانية في غضون الشهور القليلة التالية ، ثم السعي للحصول على الاعتراف بقطر دولة كاملة الاستقلال تامة السيادة من جانب الدول العربية والحكومة البريطانية وأكبر عدد من الدول ، ثم الانضمام لعضوية الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة ، واخيرا يمكن تحويل ادارة الشؤون الخارجية ـ مع بعض التعديلات اللازمة ـ الى وزارة للخارجية(٣٦) .

وعندما فشلت الوساطة الأخيرة وبدا واضحا أن امارات ساحل عمان السبع تتجه نحو اعلان اتحادها في دولة واحدة مستقلة ، وهو ما حدث في يوليو / تموز ١٩٧١ ، ثم اعلان البحرين استقلالها منفردة بعد ذلك بنحو شهر ، كانت الحكومة القطرية هي الأخرى قد استكملت استعدادها للسير في الاتجاه ذاته . وما أن جاء أول سبتمبر / أيلول ١٩٧١ حتى كانت محادثات ووثائق الاستقلال قد اتفق عليها بين الجانبين القطري والبريطاني ، لتعلن قطر استقلالها استقلالا تاما وتصبح دولة ذات سيادة كاملة ، في الداخل والخارج ، ولتنتهي بذلك ، شأنها شأن البحرين ، صلتها باتحاد الامارات العربية ، الذي تحول بالامارات السبع الى « دولة الامارات العربية المتحدة » .

وعلى كل فان قطر قد تحملت جزءا من المسؤولية كبقية شقيقاتها في المصير الذي انتهى اليه مشروع الاتحاد التساعي، تلك المسؤولية التي تتحدد في اعتبارين أساسيين، أولهما : حجمها بين الامارات الأربع الكبيرة ، اقتصاديا وبشريا . وثانيهما : الدور الأساسي والرائد الذي لعبته منذ البداية لاقامة اتحاد الإمارات ، مذ كان مجرد فكرة نشأت عشية القرار البريطاني بالانسحاب ، وحتى آخر مراحل المباحثات الشاقة والمرهقة . فهذين الاعتبارين جعلاها تلعب دورا نفسته عليها بعض الامارات الأخرى، وتتصرف بأسلوب جعلها موضع اتهام من البعض الآخر بالرغبة في تزعم الاتحاد وقيادته .

* * *

الحواشــي

(١) عادل الطبطبائي : النظام الاتحادي في دولة الامارات العربية ، ودراسة مقارنة ١٩٧٨، ص ٥٧ — ٥٨ .

(٢) محمد أبو الحديد : الحركة الوحدوية في الخليج ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد يناير / كانون الثاني ١٩٦٩ ص ١٦١ .

(٣) وحيد رأفت : دراسات ووثائق حول اتحاد الامارات العربية في الخليج ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، عام ١٩٧٠م . ص ٤٤ ؛ صلاح العقاد : اتحاد امارات الخليج العربي ص ١٣٩ .

(٤) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ — ١٩٧١ ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٧٤م . ص ٣٧٦ .

(٥) راجع عادل الطبطبائي : المرجع السابق ، ص٥٨ .وكذلك وحيد رأفت، المرجع السابق ص ١٣١ .

(٦) Tariam, P. 173 .

(٧) Zahlan, Rosemarie Said , **The origins of the United Arab Emirates- A Political and Social History of the Trucial States ,** Macmillan Press, London 1978, P. 195 .

(٨) وثائق اتحاد الامارات العربية ، راجع رد حكومة قطر في ٢٤ ابريل / نيسان ١٩٧١ على لجنة الوساطة السعودية — الكويتية . « وثائق منشورة » .
— وكذلك وساطة وليم لوس الذي اقتصر في اتصالاته مع حكام ومستشاري الامارات الامارات الاربع الكبرى .

(٩) Heard Bey , Franke, **Fron Trucial State to United Arab Emirates,** - London 1982, P. 362

(١٠) نص وثيقة استقلال دولة الامارات العربية المتحدة ، بكتاب زكريا نبيل : بؤرة الخطر في الخليج العربي ، القاهرة ، مايو / أيار ١٩٧٤م . ص٢٢٢ — ٢٢٣ .

(١١) راجع كتاب زكريا نيل: بؤرة الخطر فيالخليج العربي ،ص ٢٢٨ .

(١٢) Zahlan, R. S. , the Creation of Qatar , P. 105 .

(١٣) نقلا عن وحيد رافت : المرجع السابق ،ص ٢٢٨ .

(١٤) رصاصتان في الخليج ، ط١ ، منشورات الحوادث ، بيروت ١٩٧١م ، مقالات من مايو / أيار ١٩٦٨ — يناير / كانون الثاني ١٩٧١. ص ١١٢ — ١١٤ ويضيف أن المسؤولين في البحرين كانوا يقولون انهم سفهونا واهانونا في مؤتمر أبو ظبي ، فهل يجوز أن يكون للبحرين ممثلون في عدد ممثلي رأس الخيمة أو أم القوين أو عجمان .

(١٥) محمد الرميحي : البحرين ، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي ، ص ٢٤٨ ويضيف أن المجلس كان يضم الى جانب الرئيس ، أربعة من آل خليفة ، وان مجلس الدولة هذا قد تحول اسمه الى المجلس الوزاري بعد الاستقلال دون تغيير في تكوينه أو عضويته ،

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٨ ويضيف هـ (٣٢) أنه ينبغي أن نضع في الاعتبار أن قبول ايران بهذه التسوية هو اعتراف منها بالامر الواقع ولا نعتقد أنه التخلي عن مطامعها .

(١٧) Zahlan , R. S. , OP. cit. , P. 106

(١٨) راجع ، وحيد رأفت : المرجع السابق ، ص١٣١ وما بعدها ، وكذلك محمد الرميحي، المرجع السابق ، ص ٢٤٧—٢٤٨ .

(١٩) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق، ص٣٩٧ والحديث ادلى به الشيخالىجريدة السياسة الكويتية في ١٠ ابريل / نيسان ١٩٧١ .

(٢٠) بيان استقلال البحرين ، قصر الرفاع ، ١٤ أغسطس / آب ١٩٧١ ، بتوقيع الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة « زكريا نيل ، المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٤ » .

(٢١) نفس البيان السابق .

(٢٢) Zahlan , R. S. , OP. cit. , P. 105

(٢٣) رياض الريس : صراع الواحات والنفط ، ص٧١-٧٢ .

(٢٤) راجع كتاب العهد : قطر وثروتها النفطية ، ص ٢٤٤ ، وما بعدها .

(٢٥) مصطفى مراد الدباغ : قطر ، ماضيها وحاضرها ، ص ٢٦٩ « تقرير وفد قطر الى اللجنة ».

(٢٦) مجموعة قوانين قطر ، ١٩٦١ - ١٩٨٥ ،ادارة الشؤون القانونية بوزارة العدل - الدوحة ١٩٦٨م . المجلد الرابع ، ص ١٨٤٩ « قانون الجنسية ثم التعديلات التي ادخلت عليه ،» ويوسف عبيدان : المؤسسات السياسية في دولة قطر ، ص ١٤٤ .

(٢٧) مجموعة قوانين قطر ، المجلد الرابع ، ص٢٠٨٧ ، المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ .

(٢٨) المصدر السابق ، المذكرة التفسيرية للمرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ .

(٢٩) وثائق اتحاد الامارات العربية : بعض الحقائق المستمدة من الوثائق التاريخية ، بقلم مؤرخ منصف « بدون تاريخ أو توقيع، ٢٣ صفحة » .

(٣٠) Zahlan , R. S. , OP. cit. P. 107

(٣١) وثائق اتحاد الامارات العربية : مذكرة عن عضوية قطر في اتحاد الامارات العربية تطبيقا لاحكام النظام الاساسي الموقت للحكم في قطر، الدوحة في ١٩٧٠/٤/١٥ ، بتوقيع د. حسن كامل .

(٣٢) راجع نص وثيقة النظام الاساسي المؤقت للحكم في قطر ، الدوحة في ١٩٧٠/٤/٢ بتوقيع الشيخ احمد بن علي آل ثاني،مجموعة قوانين قطر ، المجلد الثالث ، ص ٣ وما بعدها .

(٣٣) وثائق الامارات العربية ، مذكرة قطر السابقة في ١٩٧٠/٤/١٥

(٣٤) Sadik, M. and Sanvely W. **Bahrain Qatar and United Arab Emirates - in Social and Economic Development in the Arab Gulf** . edited by Tim Niblock, Croom Helm, London, **1980 , P. 196 .**

(٣٥) وثائق اتحاد الامارات العربية : نص الاسئلة التي وجهها مندوب دار الصياد للدكتور حسن كامل بمناسبة صدور النظام الاساسي المؤقت ونص الاجوبة عليها .

(٣٦) وثائق اتحاد الامارات العربية : مذكرة سريعة عن اهم الخطوات الواجب اتباعها في مجال الشؤون الخارجية في حال اتجاه قطر - اضطرارا - الى الاستقلال « سري جدا » ، بتوقيع د. حسن كامل ، مستشار حكومة قطر ، الدوحة في ١٩٧١/٢/٢٥ .

* * *

تمـرد قبيلتي البوعلي والجنبة في صـور

على سـلطة حكومة مسـقط ١٩٢٣ - ١٩٣٢

د. ابراهيم شـهداد

جامعـة قطـر

تمثل الصراعات الداخلية بتوجهاتها المختلفة أبرز سمات التاريخ العماني ، وغالبا ما كانت تتخذ أشكالا مختلفة ، منها الصراع التقليدي بين السلطة الدينية الممثلة في الامامة وانصارها ، والسلطة المدنية الممثلة في سلطان مسقط الذي كان يلقى الدعم من قوة اجنبية وهي بريطانيا (*) ، ومنها الصراعات بين القبائل العمانية نفسها التي كانت تتكون من نحو مائة وست عشرة قبيلة(١) ، أو بينها وبين السلطة المركزية في مسقط ، بمحاولاتها المتعددة الى الجنوح عن سلطة الحكومة بمجرد احساسها بأن مصالحها مست ، كتنصل الحكومة مثلا من العطايا التي تمنحها لتلك القبائل ، أو فرضها قوانين تضر بالقبائل ، كما فعلت في عام ١٩١٢ ، عند فرضها قانون منع تجارة الأسلحة ، مما أدى الى ردود فعل عنيفة في أوساط القبائل ، التي كانت تعد تلك التجارة مصدرا هاما لتسلحها ، بالاضافة الى كونها احدى مصادر دخلها الرئيسة . وكانت ردود الفعل في العادة تتمثل بقيام القبائل بأعمال مضادة للحكومة ، كمهاجمة مصالحها أو مهاجمة الافراد الذين تربطهم مصالح معها ، بل كانت الامور تصل بها في بعض الاحيان الى اتخاذها مواقف لها طابع التمرد والانفصال عن سلطة الحكومة . ومن أبرز تلك المحاولات ما قامت به قبيلتا البوعلي والجنبة في منطقة صور في الفترة من عام ١٩٢٣ الى ١٩٣٢ .

كانت الامور قد أخذت بالاستقرار في عمان لمصلحة سعيد بن تيمور سلطان مسقط ، في أعقاب الاتفاقية التي عقدها مع امام عمان في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ في قرية السيب ، وعرفت باتفاقية السيب ، وتمت بتوسط المقيم السياسي البريطاني في مسقط ، فاعترف كل فريق بالاخر ، ووضعت ضوابط لتنقل البضائع والافراد بين المنطقتين ، واقامة الامن ومعاقبة المخلين به ، وتعهد فيها أهل عمان بمسالمة السلطان

(*) لمعرفة تفاصيل هذا الصراع يمكن الرجوع الى : ابراهيم شهداد « الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين » أطروحة دكتوراه « قيد الطباعة » .

وطرد كل مسيىء لحكومة مسقط (*) .

ما كادت هذه الاتفاقية ترسي قواعد التعامل بين السلطنة والامامة حتى جوبه سلطان مسقط قام ١٩٢٣ بحركة تمرد قامت بها قبيلتا الجنبة والبوعلي في أهم منطقة من مناطق نفوذه في صور على الساحل ، والتي كانت عوائدها تشكل جزءا كبيرا من دخل الحكومة لكونها الميناء الثاني لحكومة مسقط والميناء الرئيسي لتصدير التمور في المقاطعة الشرقية ، الى جانب اشتهارها بتجارة العبيد والسلاح وتواجد أعداد كبيرة من الرعايا الانكليز والتجار الهنود فيها(٢) .

بدأت أحداث ذلك التمرد عندما بدأ البوعلي الذين كانوا من أقوى مؤيدي سلطان مسقط ، بقيادة شيخهم محمد بن ناصر مع عمه الشيخ علي بن عبد الله ، بتبني أسلوب جديد في علاقتهم مع السلطان والتفكير جديا بالاستقلال عن الحكومة ، مستغلين ضعف السلطان،وامتناعه عن دفع رواتبهم الدورية من أجل دوام ولائهم . فقام الشيخ محمد بن ناصر بتوجيه رسالة الى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط يطالبه فيها بالدخول في علاقات مباشرة مع حكومته ، وان تعترف به حكومة الهند حاكما مستقلا . غير ان طلبه بقي بلا رد ، الا ان ذلك لم يثنه عن اعلان استقلاله واتخاذ لقب أمير جعلان(**) مدركا أن الوقت ملائم لتأكيد استقلاله الفعلي عن السلطة أسوة بالامام الاباضي الذي كان قد استقل في عمان بعد اتفاقية السيب . فأعلن عام ١٩٢٤ بأنه لا يحق لسلطان مسقط تحصيل الضرائب من صور والموانىء المجاورة وفرض ضريبة قدرها دولارا(***) واحدا على كل جمل محمل ذاهب أو عائد من صور وشرع في عمل عدة استحكامات في الميناء المذكور . وحاول في الوقت نفسه الحصول على تأييد سعودي فأوفد الى ابن سعود في عام ١٩٢٧ بعثة على رأسها بعض اخوته الذين كانوا يحكمون عددا من الموانىء والجزر المجاورة لصور(٢) .

وكان موقف والي صور حمود بن حمد ازاء ما قام به البوعلي موقف العاجز وكثيرا ما كان يقضي معظم وقته في السيب هربا من تلك المشاكل ، ويبدو أن سبب عجزه راجع الى عدم اهتمام السلطات المسقطية في بداية الامر فيما يبدو بالاحداث الدائرة هناك ، ورفضها طلبه بتزويده ببعض الجنود العرب لمعاونته في فرض سلطته ،

(*) لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية السيب يمكن الرجوع الى أطروحة الدكتوراة السابقة الذكر . وحول النص الكامل لها بالانكليزية انظر : جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي (دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ — ١٩٤٥) القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٧٣ ص ٥٤٧ — ٥٤٨ .

(**) جعلان موطن قبيلة البوعلي وتقع على بعد ٤٠ ميلا الى الجنوب الغربي من صور .

(***) يقصد بالدولار : دولار ماريا تريزا ، وكان في ذلك الوقت يساوي ٢٦ر١ روبية هندية تقريبا .

وتوجيهها له بضرورة الاعتماد على قدراته الذاتية(٤) ،وهذا التهاون وعدم تقدير حكومة مسقط للاحداث الدائرة في صور دفع أكبر القبائل في المنطقة وهي قبيلة الجنبة الى الاقتداء بما قام به البوعلي فأنشأت مراكز جمركية في الموانىء التابعة لها على مقربة من صور ، وقامت بتحصيل الضرائب لصالحها ، كما رفض شيخ القبيلة مطالب حكومة مسقط بتسجيل السفن وتحصيل الضرائب باسم السلطان على الرغم من الوعود التي تلقاها بضمان اعفائه من الضرائب(٥). وزاد في تعقيد الامور تدخل أنصار الامامة في الاحداث الدائرة في صور لعدم رضاهم عن انفراد قبيلة البوعلي الغافرية الوهابية المذهب بالسيطرة على ميناء صور ومن ثم تحديها لنفوذ القبائل الهناوية الاباضية المذهب في المنطقة ، وبخاصة منها قبيلة بني بوحسن المتحالفة مع الشيخ عيسى بن صالح المساعد الاول للامام الخليلي ، وتخوفوا كذلك من تعرض وارداتهم من البضائع الأجنبية التي كانت تأتي أغلبها من موانىء صور الى مخاطر الاستيلاء عليها من قبل قبيلة البوعلي . لذلك بات الامر خطيرا اذا ما تساهل سلطان مسقط سعيد بن تيمور في القبض على زمام الموقف في صور ، وبخاصة في حالة تدخل قوات الامامة ، مما يترتب على ذلك نشوب حرب قبلية لا هوادة فيها وقد يستغلها ابن سعود ، الذي كانت علاقاته مع الطرف السلطاني والامامي في توتر مستمر لصالحه . والغريب في الامر انه على الرغم من تفاعل تلك الاحداث في صور وسيرها بشكل يهدد سلطة سلطان مسقط ، فقد ظلت حكومة الهند الانجليزية صاحبة النفوذ الفعلي في مسقط تنظر اليها وكأنها مشكلات داخلية حتى عام ١٩٢٨ ، عندما ساءت الامور بشكل غير متوقع ، مبدية وجهة نظرها بأنه في حالة اعلان ابن سعود حمايته على البوعلي ، فلا بد من تذكيره بنص المادة السادسة من اتفاقية جدة(٦) التي وقعها مع بريطانيا في عام ١٩٢٧ ، وفي حال عدم استجابته لذلك يفضل عندئذ ارسال قوة عسكرية من الهند للاستيلاء على الميناء المذكور على أن يكون ذلك احتلالا مؤقتا حتى يعاد الموقف لصالح السلطنة ، بينما كان اقتراح المجلس النيابي في مسقط القبض على أمير جعلان واخضاع ميناء صور بالقوة لأن السلطنة مهددة بأن تفقد نصف دخلها فيما لو خضعت صور للسيطرة السعودية أو الاباضية(٧) .

وفي يناير / كانون الثاني ١٩٣٠ ناشد المقيم السياسي في الخليج ، حكومة الهند بضرورة ايجاد تسوية للأوضاع المتردية في صور مقترحا عليها الآتي :

أولا ــ تسوية الصراعات الداخلية بين قبائل الجنبة ، وتعيين احد الشيوخ الموالين لمسقط واليا على صور .

ثانيا ــ استمالة الشيخ علي بن ناصر حاكم البوعلي الذي خلف محمد بن ناصر

عام ١٩٢٨ للاعتراف بسلطنة مسقط ، وأن يقوم بانزال العلم السعودي من موانئه ويرفع علم مسقط بدلا منه .

ثالثا ـ أن تسجل السفن وتجبى الضرائب لصالح السلطنة نظير امتيازات شخصية لشيوخ الجنبة والبوعلي الموالين لها ، توافق عليها حكومة مسقط .

بعد فترة من طرح تلك اقتراحات قام المعتمد السياسي في أغسطس / آب من العام نفسه بزيارة الى صور بحث خلالها مع شيوخ الجنبة والبوعلي موضوع صور ، محققا بعض النجاح مع شيخ البوعلي ، وحصل على وعد من الأخير بأن لا يعمل على الانفصال عن السلطنة ، وان يقوم بتحصيل الضرائب لصالح السلطات ، وانزال العلم السعودي ورفع علم السلطان مكانه ، ونتيجة لذلك عم السلام والهدوء المدينة ، الا أنه بعد مضي فترة قصيرة عادت الاضطرابات اليها من جديد بسبب تنصل شيخ البوعلي من جميع وعوده السابقة وزاد على ذلك انه خلال زيارته للمقيم السياسي في عدن طالبه بالآتي :

اولا ـ ابلاغ سلطان مسقط بعدم التدخل في شؤون قبائله .

ثانيا ـ أن يتم التراسل بينه وبين الوكيل السياسي مباشرة باعتباره حاكما مستقلا وليس تابعا لمسقط .

ثالثا ـ التصريح له بحق استيراد الاسلحة اللازمة له واصدار جوازات سفر خاصة لرعاياه باسم حكومة جعلان وتوابعها(٨) .

على اثر ذلك عقد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة الوكيل السياسي ، نيابة عن رئيس الوزراء السيد سعيد بن تيمور الوريث الشرعي لسلطان مسقط بسبب مرضه، الذي عرض على المجلس راي المقيم السياسي بشأن الاحداث في صور ، والتي كانت تدعو الى ضرورة الاتصال بأمير جعلان ، الى جانب اتخاذ الخطوات الضرورية لأحكام سيطرة حكومة مسقط الكاملة على جمارك صور ، بينما كان رأي أعضاء المجلس انه من الصعوبة بأن يتنازل البوعلي عن نطالبهم بعايقا (*) التي هي سبب المشكلة ، وأنه من دون عرض للقوة على الاقل ، فان الحالة ستكون أسوأ من قبل .

غير أن الوكيل السياسي رد عليهم بقوله بأنه لا يستطيع أن يعد بالدعم الفعلي لحكومة مسقط بشأن الاحداث في صور ، اللهم الا في وقت ما في المستقبل حيث تكون

---

* عايقا : أحد الحيين اللذين يتكون منهما ميناء صور ويقع في الجانب الشرقي من الميناء وهو مقر لقبيلة البوعلي (انظر لوريمر . دليل الخليج . القسم الجغرافي ج٧ ، ترجمة مكتب أمير دولة قطر) .

حكومته قد قدرت أي نوع من الدعم سوف تحتاجه الحكومة المسقطية . طارحا في الوقت نفسه سؤالا على أعضاء المجلس عن خططهم في حل القضية ، وقد أجابوه : بأنهم يحبذون عقد مؤتمر في صور مع آل جنبة والبوعلي ، في الاول من اغسطس ١٩٣١ ،وهو الوقت الذي يكون فيه الزورق الحربي راسيا في صور ، بينما يستمر المؤتمر في الانعقاد كعلامة بأن الحكومة الهندية تدعمهم ، عندئذ فهم سوف يبلغون العناصر الموجودة من آل جنبة والبوعلي في عايقا بأنه سوف لا يسمح لأية قوارب شراعية أن تغادر الا بعد الموافقة على دفع المستحقات الجمركية بالكامل في المستقبل ، وأن أي مركب يمتنع عن ذلك فسوف يمنع من قبل الزورق الحربي ، وهم أيضا سوف يبلغون البوعلي بأن مطالبتهم بعايقا سوف لا يسمح بها بعد ذلك ، وأن سارية العلم التي لا تزال باقية مع انها لا تحمل علما يرفرف حاليا ينبغي ازالتها ، واذا لم يتم ازالها ، عندئذ سوف يتم ازالتها بالقوة ، متنبئين بأن تلك الاعمال سوف لا تلقى معارضة من قبل آل جنبة بسبب علاقتهم السيئة مع البوعلي(٩) .

قبيل الاجتماع المنوي عقده في اغسطس / آب قام السيد سعيد رئيس الوزراء برفقة الوكيل السياسي بزيارة صور مرتين في شهر يوليو / تموز ، على ظهر سفينة حربية ، كانت لها نتائج مرضية الى ابعد حد فسويت خلالها الاختلافات بين قبيلة الجنبة ، وتم تعيين شيخ جديد لهم الى جانب بناء مقر جديد للجمارك يشرف على خليج كريك ، بالاضافة الى أنه تم فرض تسجيل المراكب الشراعية كما تم تثبيت سلطة الدولة بشكل فعال . أما مسألة البوعلي في عايقا فقد بقيت كما هي رغم مقابلة السيد سعيد لشيخ البوعلي في الزيارة الثانية التي لم تثمر عن أي شيء بسبب المطالب المفرطة التي طلبها الاخير . غير أن رئيس الوزراء ، عاود السفر الى صور في ٢٥ اكتوبر / تشرين الاول عام ١٩٣١ . بصحبة الوكيل السياسي في محاولة منه لحل مشكلة عايقا . وقبل المغادرة سأل رئيس الوزراء الوكيل السياسي عن مدى امكانية دعمه ، فكان جواب الوكيل بأن ليس بالامكان تقديم أي دعم فعال تحت أية ظروف(١٠)

وباءت محاولة السيد سعيد مع البوعلي بالفشل ، لدرجة أنهم رفضوا مقابلته رغم ارساله واليه سيف بن بدر اليهم ، عندما قام بتوجيه رسالة الى جميع زعماء عايقا ذاكرا فيها :

(لقد وجهت لكم تعليماتي للقيام بزيارتي في حلة أم القريمتين(*) هذا الصباح ولكنكم لم تحضروا ، ومن هذا يبدو أنكم ترفضون اطاعة أوامر الحكومة ، وبالتالي

---

* حلة أم القريمتين أكبر أحياء صور ، تسكنه قبيلة الجنبة .

تجبرونها ، ومن دون رغبة منها ، على التعامل معكم بطريقة غير سارة . وأن صديقنا قنصل صاحب الجلالة ملك بريطانيا موجود معي ، وقد رأى ما تصرفتم به نحوي)(١١).

في أعقاب عودة السيد سعيد الى مسقط قام بتوجيه رسالة الى الوكيل السياسي الكابتن (ر . ج ألبان) موضحا له فيها ، بأنه كان قد طلب المساعدة من حكومة جلالة ملك بريطانيا في قضية رعاياه في عايقا ، وانه حتى الآن لم يتشرف بالحصول على الرد ، واضاف بأنه واثق باقتناعه الآن ، بعدما شاهد الامور بنفسه ، بأن هؤلاء الرعايا لا يطيعون أبدا أوامر حكومته ، اذا لم تستعمل القوة ضدهم ، واذا لم يعاقبوا ، فان الحالة ستكون أسوأ ومن شأن هذا أن يشجع الرعايا في المناطق الاخرى على التمرد ، والناس في صور جميعا ينتظرون نتيجة ما فعله أهالي عايقا . ولذلك وبناء على تعليمات المقيم السياسي وعلى نصيحته فانه سوف يرسل قاربه المسمى (السعيدي) لأسر المراكب الشراعية التابعة للبوعلي في عايقا ، مطالبا الحكومة البريطانية بأن يوسعوا دائرة مساعدتهم له ، كما كانت في الماضي ، حتى تكون النتيجة مرضية ، مؤكدا بأنه لن ينسى أفضالكم أبد(١٢) .

على اثر ذلك قام الوكيل السياسي بابداء رأيه في موضوع صور والبوعلي في مذكرة ، رفعها للمقيم السياسي في ٩ ديسمبر / كانون الاول ١٩٣١ ، ذكر فيها بأنه ينبغي أن تكون مستعدين لدعم مطالب الدولة ، بمعنى أن تكون مستعدين لاستعمال القوة مؤكدا بأن مشكلة البوعلي قد أصبحت الآن قضية ذات أهمية قصوى فيما يتعلق بالدولة من كلا الناحيتين السياسية والمالية ، وان استمرار البوعلي في تحدي الدولة ومنعها جمع العائدات الجمركية في عايقا يعني — وبصورة منطقية — ان يحذو حذوهم آل الجنبة ، وانه في حالة رفض الآخرين ، فان قبائل الباطنة وقبائل آل سعد وغيرهم سيقومون بالعمل نفسه ، واكثر من ذلك فان هذه الحالة تراقب في المناطق الداخلية وان النتيجة سوف تكون من دون شك لها مضاعفات هناك أيضا . فالمسألة إذاً ليست مجرد الحصول على آلاف الدولارات من صور ، وانما تتعلق بمستقبل البلاد السياسي والمالي ، وانه اذا لم تحل المشكلة بنجاح فان الدولة سوف تعاني انتكاسا ويكون لدينا (رجل مريض) على عاتقنا لعدة أعوام قادمة(١٣) .

ويبدو أن المقيم السياسي قدر الموقف هذا ، لذلك نراه يعطي أوامر للوكيل لابلاغ الشيخ علي بأن حكومة جلالة الملك سوف تدعم مطالب السلطنة فيما يتعلق بعايقا ،والاكثر من ذلك أنه قام في١٣ ديسمبر/كانون الاول بزيارة صور بصحبة السيد سعيد والوكيل السياسي ، حيث جرت مقابلة طويلة مع الشيخ علي شيخ البوعلي امتدت عدة ساعات ،عرضت خلالها على الشيخ مطالب الدولة وكانت على النحو الآتي:

أولا ــ يجب دفع المستحقات الجمركية في عايقا .

ثانيا ــ تأسيس واقامة مقر جمركي هناك .

ثالثا ــ أن يتم تسجيل مراكب عايقا الشراعية كما هي الحال بالنسبة للمراكب التي تخص الرعايا الآخرين في الدولة .

غير أن الشيخ،مدعوما من مستشاريه الشيخ خميس بن سعيد والشيخ عبد الله الرواف ، اظهر فظاظة وعنادا رغم كل الجهود والعروض المختلفة التي عرضت عليه بقصد تمكينه من انقاذ ماء وجهه والانسحاب بلباقة ، فقد عرض عليه ، من ضمن ما عرض ، من قبل السيد سعيد استئجار بيت منه في عايقا ليكون مركزا للجمرك ، وأن يقوم الشيخ بنفسه بتزويد المركز بالحرس ، الى جانب استمرار الاعانة المالية البالغة ١٢٠٠ دولار سنويا والتي كان يحصل عليها بصفته الشيخ ، اضافة الى موافقة السيد سعيد على منحه ضعف ما كان يحصل عليه من الجمارك ، نظرا لادعائه انه اذا ما تخلى عن القيام بنفسه بجمع المستحقات الجمركية ، فانه سوف يتعرض لخسارة تبلغ ٦٠٠ دولار سنويا . مع ذلك رفض الشيخ ، بكل ثقة ، العروض ومطالب الدولة معا ، رغم التأكيد له بقوة بأن تلك المطالب مدعومة من حكومة جلالة الملك ، الامر الذي دفع المقيم السياسي الى رفع توصية لحكومة الهند بضرورة تنفيذ مطالب الدولة بالقوة عن طريق القيام بأعمال بحرية في بداية الامر واستخدام اكثر من مركب شراعي واحد لهذا الغرض . منوها بأن العرب انفسهم لديهم المثل الذي يقول : (ان ادراك العربي في عينية) فكلما ازدادت عظمة القوة المعروضة التي يراها الشيخ ورجال قبيلته بالفعل كلما كان الاحتمال بأن هذه القوة سوف تستعمل فعلا . ومن ناحية أخرى يمكن الضغط على سكان عايقا بوقف عمليات الدخول أو الخروج ، واذا ما برهنوا على استمرارهم في العناد فان أحسن طريقة للتعامل معهم ، بالاضافة الى العمل البحري ، القيام بتفجير قيادة الشيخ الكائنة في داخل أراضي جعلان بالطائرات . وقد قبلت هذه التوصية من قبل حكومة جلالة الملك ، وعلى اثر ذلك بدأت الاستعدادات لتأمين قوة متمركزة في منطقة صور في شهر فبراير/شباط(١٥) .

بناء على ذلك قام السيد سعيد (*) بتوجيه رسالة تحذيرية لمختلف شيوخ عايقا في ١٣ فبراير / شباط شرح فيها ما آلت اليه الامور بينه وبين الشيخ علي شيخ البوعلي من تأزم ، بسبب رفض الاخير وقف تدخله في شؤون عايقا ، ومنع السكان من

---

* تولى حكم السلطنة في أوائل شهر فبراير / شباط ١٩٣٢ بعد تنازل والده له عن الحكم معللا سبب التنازل بظروف صحية .

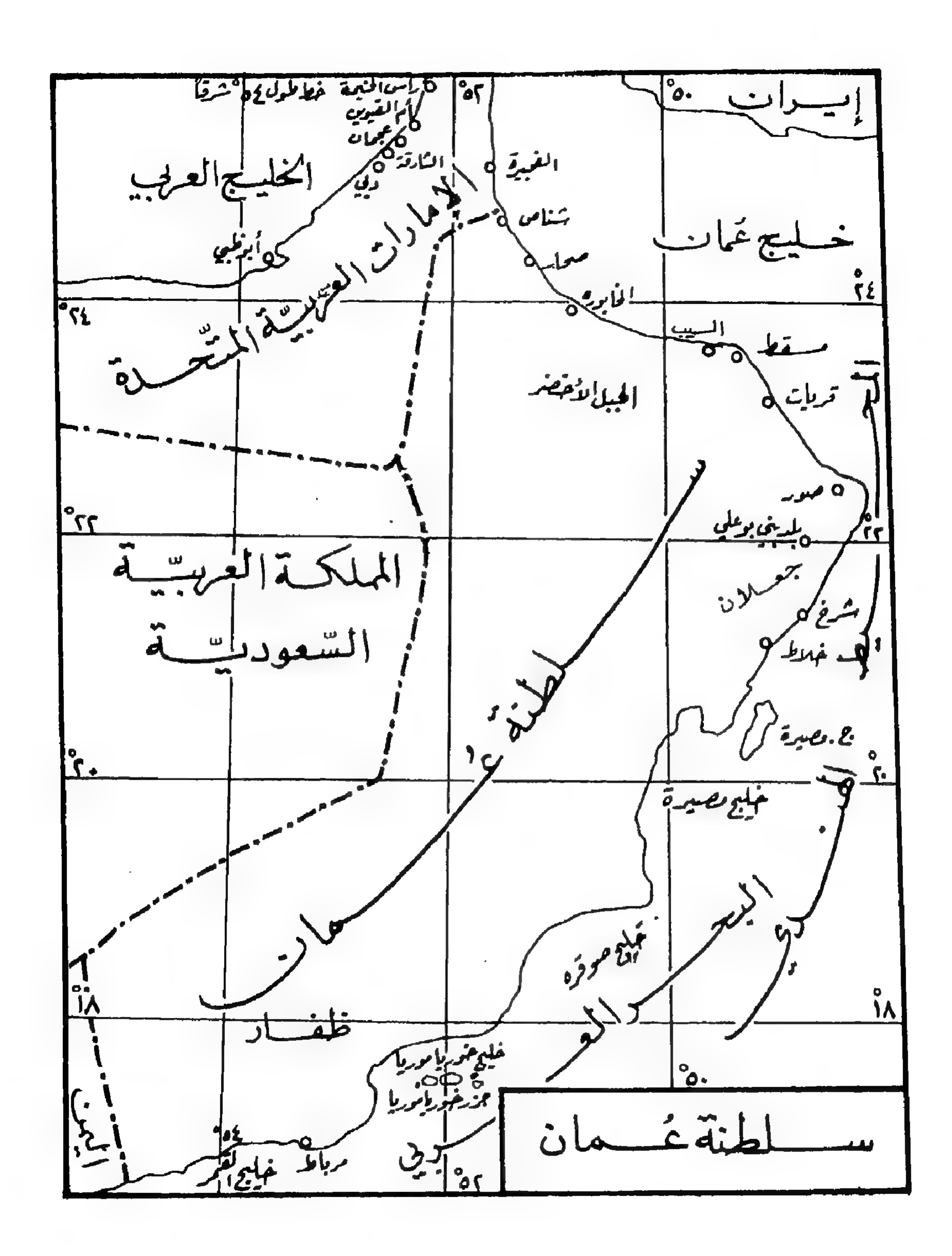
دفع المستحقات الجمركية ، اضافة الى منعه اقامة مكتب جمرك للدولة في ميناء صور، ذاكراً لهم بأنه ما زال يمارس الصبر معه ، مع ما قدمه اليه من شروط سخية حتى لا يكون بأي شكل من الأشكال خاسرا في حالة انشاء مركز جمركي في عايقا ، مؤكدا لهم في ختام رسالته ، بأنه قد أعطى الشيخ مهلة شهر رمضان ، وبانقضائها سوف يتخذ اجراءات صارمة لفرض مطالبه بالقوة ، مع ما يؤديه ذلك الى الحاق الضرر بنفسه وبشعبه وانه غير مسؤول ــ أي السيد سعيد ــ عن ذلك الضرر(١٦) .

وبمجرد انتهاء المهلة المحددة ، تم اصدار التحذيرات والتهديدات الى البوعلي ، بأنهم في حالة رفضهم اقامة مركز جمركي في عايقا حتى ظهر ٧ مارس / آذار ١٩٣٢ ، فان القرية سوف تقصف بالمدفعية وستقصف قلعة الشيخ علي في جعلان ، بالقنابل من الجو ، وتم توزيع هذه الانذارات بالقائها من الطائرة .

ولدى انتهاء فترة الانذار دون قبول الشروط المعلنة ، انذر البوعلي باخلاء نسائهم وأطفالهم من المناطق المهددة ، إذ أن عمليات قصف عايقا والاعمال الجوية ضد جعلان سوف تبدأ عند بزوغ فجر ٩ مارس / آذار في الحال . بيد انه وفي خلال اليوم الثامن ، وكنتيجة لهذا التهديد أعلن الشيخ علي قبول اقامة وتأسيس مكتب جمركي في عايقا . وفي الوقت المحدد ، كان علم دولة مسقط مرفوعا ، وتم احتلال مبنى على الساحل لهذه الغاية . ولكن وعلى الرغم من قبول الشيخ علي في النهاية شروط الدولة، الا أنه أبلغ صراحة ، انه نظرا لعصيانه التمردي ، فقد خسر بل فقد كل حقوق المطالبة بالشروط السخية السابقة التي قدمها له جلالة السلطان ، مؤكدين له في الوقت نفسه بأن تأسيس مركز جمركي في عايقا لم يكن المسألة الوحيدة التي ستؤخذ بعين الاعتبار، ولكن أية شروط قدمت له سوف تعتمد بالكامل على مدى اخلاصه واخلاص قبيلته في المستقبل وعلى حسن سلوكهم .

هذا وقد عادت الحملة الى مسقط يوم مارس / آذار ١٩٣٢ بعدما تم تحقيق الهدف الرئيسي من عملياتها(١٧) .

مما سبق يمكن القول ان سلطان مسقط استطاع من خلال الدعم المقدم له من السلطات البريطانية أن يبعد شبح انفصال جزء مهم من الاراضي التي كانت تحت سيطرته .



سلطنة عُمان
إيران
الخليج العربي
خليج عُمان
الإمارات العربيّة المتّحدة
المملكة العربيّة السّعوديّة
سلطنة عُمان
البحر العربي
ظفار
مسقط
صور
جعلان
الجبل الأخضر
أبوظبي
دبي
الشارقة
عجمان
أم القيوين
رأس الخيمة
الفجيرة
شناص
صحار
الخابورة
السيب
قريات
ج. مصيرة
خليج مصيرة
خليج صوقره
مرباط
خليج القمر
اليمن

الحواشي

(١) س.ب مايلز ،الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة أمين عبد الله ، مسقط ، وزارة التراث القومي والثقافة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٥٤ .

(٢)

(٣) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص ٣٦٦ – ٣٦٧ وانظر كذلك

(٤)

(٥) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .

(٦) لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية جدة يمكن الرجوع : امين سعيد . تاريخ الدولة السعودية ، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز.

(٧) جمال زكريا . المرجع السابق ص ٣٨٥ . ٣٧٠ . مايلز . المرجع السابق ص ٣٨٥ .

(٨) جمال زكريا . المرجع السابق ، ص‌ص ٣٧٠ – ٣٧١ ، انظر كذلك
Administration report of the P. A. , Muscat , 1930 , P. 39 .

(٩)

(١٠) I. O. R. , R15 /6/ 205 , thl , from P.R. , busher to gov, of India foreign & . P. Dep. , New Delhi , 290 ct. 1931 .

(١١) I. O. R. , R15 /6/ 205 , letter from Saiyid Said Bin Taimur , President of conucil ministers to all chiefs of Aiqa , 27 oct. 1931 .

(١٢) I. O. R. , R15 /6/ 205 , letter from Saiyid Said to captain Alban, P.A. in Muscat. 30 Oct., 1931 .

(١٣) Administration Report of the P. A. , Muscat , 1931 , P. 39 .
I. O. R. , R15 /6/ 205 , Letter from Saiyid Said to Captain Alban .

(١٤) P. A. in Muscat, 30 Oct. , 1931.
Administration Report of the P. A., Muscat, 1931 , P. 39

(١٥) I. O. R. , R15 /6/ 205 , memo. About subject sur and the Banibuali , Dec . , 1931 .

(١٦) I. O. R. , R15 /6/ 205 , circular letter issued byh. H. the Sultan to the address of various shaikhs . 13 Feb , 1932 .

(١٧) Administrion report of the P.A., Muscat , 1932 , PP 34 - 35 .

* * *

العلاقـات الحضـارية
بين بلاد الخليـج العربي وشـبه القارة الهنديـة
حتى الألف الأول ق٠م٠

د٠ محمد حرب فرزات
جامعـة دمشـق

نحاول أن نتناول في هذا البحث بعض العلاقات الحضارية بين بلاد الخليج العربي وشبه القارة الهندية ، فنقدم أهم المعطيات التاريخية حتى الالف الاول ق٠م ، ونلمح الى عدد من المشكلات المطروحة حول بعض الأسماء الجغرافية القديمة . وهدفنا من ذلك ابراز عمق التفاعل الثقافي بين الثقافتين القديمتين الهندية والعربية عبر طـرق المواصلات المارة في الخليج العربي .

أولا ـ تمهيد عام :

قامت بلاد الخليج العربي منذ عصور مبكرة بدور الوسيط في العلاقات التجارية بين بلاد الشرق العربي (أرض الرافدين والجزيرة والشام) من جهة وبين السـاحل الغربي لشبه القارة الهندية . ففي الوقت الذي ازدهرت فيـه مراكز العمران المدني في بلاد الشرق العربي القديم بين بـلاد البحر الأعلى (المتوسط) وبـلاد البحر الأدنى (الخليج) منذ الالف الرابع ق٠م ، كانت قد بدأت تظهر تباشـير حضارة أخرى في حوض السـند (الهندوس) ، في الشـمال الغربي من شبه القارة الهندية . وقد عرفت هذه الحضارة في الالف الثالث باسـم حضارة هراپـا(١) ، التي كانت معاصرة لسـومر وأكاد وديلمون .

وقد صدرت مؤخرا كتب عديدة حول نتائج الكشوف الأثرية في المنطقة منها كتاب صدر حديثا ، يبرز فيه اثنان من الباحثين (أ٠ عناني و ك٠ ويتنغهام) خلاصة النتائج التي توصلت اليها البحوث الاثرية والتاريخية وهي تؤكد وجود دلائل واضحة على قيام عمران مدني وحضارة مزدهرة في سلسلة من المواقع على طول الساحل الغربي مـن

---

* ألقي هذا البحث في الندوة التاريخية الثالثة في راس الخيمة (دولة الامارات العربية المتحدة) ،حول العلاقات التاريخية القديمة بين بلاد الخليج العربي وشبه القارة الهندية (آذار ١٩٩٠)

الخليج في **فيلكة** (الكويت) وفي الاحساء ، موقع **جرها** ، الجرعاء (العقير) في (العربية السعودية) وفي **ديلمون** (البحرين وقطر) وفي **أم النار والعين وجلفار** (رأس الخيمة) في دولة الامارات العربية المتحدة ، وفي عمان / ماجان / مغان(٢) . ولا شك أن هذه الخلاصة المكثفة هي محصلة نتائج بحوث كثيرة لعلماء عرب وأجانب ، نشرت بحوثهم عن هذه المواقع الاثرية والتاريخية القديمة التي أضحى من الواضح أنها شهدت منذ الالف الثالث ق.م ملامح حضارية مادية وثقافية مشتركة متصلة بالثقافة المبكرة في بلاد الرافدين في عصري العبيد وجمدة نصر .

ومنذ قيام الدول الرافدية المتعاقبة من العصر السومري القديم الى الالف الاول ق.م . ظلت المراكز الحضارية في الخليج العربي تؤدي **دور الوسيط التجاري والعامل الحضاري الفعّال بين عالمي المحيط الهندي والبحر المتوسط عن طريق دول الرافدين والشام ومصر .**

وقد اثبتت الوثائق السومرية والأكادية وجود علاقات مع ديلمون وماجان/ماغان ومع بلاد بعيدة ذكرت باسم **ملوخا** اختلفت وجهات النظر حول **هويتهما** ، ففي حين يرجح ويلر Wheeler انها تقع في الجزء الادنى من **حوض السند** يرى ڤايدنر Weidner انها ربما كانت **ظفار وبعض** سواحل جنوب شبه الجزيرة العربية التي كانت مشهورة باللبّان والبخور والاخشاب الثمينة . والرأي السائد لدى معظم الباحثين هو أن **ديلمون** هي جزر البحرين اما كريمر فيرى مثل جاكوبسن أنها المنطقة الساحلية **من حوض السند / الهندوس**(٣) .

وقد كانت البلاد التي حملت هذه الاسماء مطمعاً لحكام الدول القوية في مصر وبلاد الرافدين في العصور القديمة ، فوجهت اليها الحملات العسكرية والبعثات التجارية . وأضحت هذه العلاقات الحضارية تقليدية ومتواصلة من الالف الثالث ق.م الى العصور الكلاسيكية ، حتى أشار اليها هيرودوت وغيره مثل استرابون الذي ذكر رأس ماكاي Cap Makai الذي يظن بأنه تحريف متأخر لاسم ماجان / ماغان ، ويشير الاسم الكلاسيكي الى رأس مسندم على الساحل الشرقي للجزيرة العربية .

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر فان الدلائل تشير الى أن ديلمون وماغان تقعان على السواحل العربية من الخليج، ولكن **اسم ملوخا ربما ارتبط في بعض العصور المتأخرة بأقصى سواحل شرقي شبه جزيرة العرب** أو بمكان أبعد يمتد الى **سواحل الهند عند حوض السند / (الهندوس)** وهو مركز الحضارة القديمة في شبه القارة الهندية(٤) .

فقد دلت نتائج التنقيبات الاثرية والبحوث التاريخية على أهمية الأسس التقنية والمادية لحضارة وادي السند / الهندوس أو ما يعرف بحضارة هراپا وهو ما يتبين

لنا من نتائج البحوث الاثرية في موقع لوتال Lothal (٥) في اقليم كوجرات على الساحل الغربي لشبه القارة الهندية في عمق خليج كامبي . فقد كان هذا الموقع ميناء بحريا هاما في أواخر الالف الثالث ، وهو الاهم بين ما يقرب من خمسة وثمانين موقعا عثر عليها حتى الآن من بقايا مراكز الحضارة في وادي الهندوس .

وفي هذا الموقع الاثري الهام ، لوتال ، وجدت بقايا آثار حوض لبناء السفن ، وبعض أجهزة الملاحة كالمراسي الحجرية الضخمة للسفن التي هي على الارجح ، سفن ملوخا التي تحدثت عنها الوثائق المسمارية من المحفوظات السومرية ـ الأكادية .

وفي هذه المواقع الاثرية وغيرها عثر على بقايا لمواد مشابهة لما كان يدخل في حركة التبادل التجاري بين ملوخا وبلاد الخليج العربي القديمة بما يجعلها مرشحة أكثر من غيرها لتكون البلاد التي حملت اسم ملوخا . لكن فعالية ميناء لوتال توقفت كما تبيّن الدراسات نحو عام ١٨٦٠ (في أواسط القرن التاسع عشر ق.م في مرحلة متزامنة مع نهاية موقع موهنجودارو في شمال البنجاب وهو أهم مراكز حضارة هرابا . وبعد ذلك بقرن واحد ، أي بعد حمورابي وشمسي ايلونا ملكي بابل ، تقلصت حركة التعامل التجاري المباشر مع هذه المناطق البعيدة مثل ملوخا واتسع دور المراكز الوسطية الاكثر قربا على سواحل الخليج العربي مثل ديلمون وماجان .

ومهما يكن تظل المسألة معلقة الى أن يبت ببعض المشكلات في ضوء كشوف جديدة ودراسات مدققة ، فهناك فرق بين هوية هاتين المنطقتين الجغرافيتين : ماغان وملوخا في الالفين الثاني والاول ق.م. ففي الالف الثاني ق.م كان الاسمان الجغرافيان يعنيان أبعد المناطق المعروفة في العالم اي شرقي بلاد العرب والهند ، ولكن في الالف الاول ق.م صار اصطلاح ملوخا يدل في النصوص الادبية على بلاد الحبشة (إثيوبية) وما بعدها . وهناك من يرى أنه يعني بعض البلاد الافريقية التي كانت على اتصال ببلاد الرافدين عن طريق المحيط الهندي(٦) .

وتظل الآراء نظرا لفقدان الوثائق الجازمة متضاربة وتتباين وجهات النظر بخاصة حول ملوخا . فيضع الاستاذ أ. جلب Gelb ماجان / ماغان عند الساحل الجنوبي من الخليج ، وملوخا عند الساحل الشمالي للخليج مع امتداد متدرج يصل الى مصب نهر السند (الهندوس)(٧) . وقد يتضح لنا بعض ملامح المشكلة بعد الحديث عن العلاقات الحضارية .

ثانيا ـ العلاقات الحضارية :

عدا عن العلاقات التي كانت تتم عن طريق البحر كانت المبادلات التجارية المبكرة بين بلاد الشرق العربي وبلاد شبه القارة الهندية تتم كذلك عبر الطريق البرية التي

كانت تخترق بلاد الساحل الشمالي للخليج : **عيــلام وكرمان و بلوجستان** . وهــي محطات على طــرق المواصلات التاريخية البريــة بين الشرق العربي القديم والعالــم الهنــدي .

وكانت عيلام أقرب هذه الأقاليم الى بلاد الرافدين وأشدها تأثرا بها في مظاهر الحضارة المادية وفي نظام الكتابة المسمارية الذي طبق على اللغة العيلامية المعروفة منذ الألف الثالث . وقــد أشار الى ذلك عدد مــن الباحثين وبخاصــة أ. جلب Gelb الذي أبرز ضمن منظور عام لنشأة الكتابة وتطورها دور عيلام وهي من مناطق الخليج القديمة التي تأثرت بنظام الكتابة المسمارية السومري ثم انتقل هذا التأثير عــن طريقها الى الساحل الهندي في أواخر الالف الثالث كما انتقل عن طريق الاتصالات الاخرى(٨). ولكن باحثين آخرين حاولوا من جهة أخرى إلحاق اللغة **العيلامية باللغات الدرافيدية في جنوب الهند** وبلغة البراهوي ــ وهي لغة ترتبط بهــذه المجموعة اللغويــة المذكورة ومنها اللغة السائدة حاليا في بلوجستان(٩) . وهذا ما يؤكد وجــود تفاعل حضاري الى جانب التعامل التجاري .

ومما ينبغي ملاحظته انه منذ بداية الألف الثالث ، يبدو أنه قامت علاقات وثيقة بين سومر وعيلام من جهة وبين موقع **تبه يحيى** في كرمان **وبامبور** V **في بلوجستان،** وكلاهما معاً معاصران لأكاد (أواخر الالف الثالث) ، من جهة أخرى . وهما موقعان يحتمل أنهما كانا على طريق للمواصلات بين الشرق العربي ووادي الهندوس . وتدل المؤشرات على أن بامبور IV **وكولي** كانا معاصرين لموقع **أم النار ، قرب أبو ظبي** . وينبغي تعقب هذه المؤشرات في نتائج التنقيب الأثري في هــذه المواقع للتعرف علــى الدور المتميز لموقع **أم النار** في شبكة هذا النشاط التجاري . وتوضح لنا المؤشرات الأثرية المعروفة من دراسة الفخار على اتصال الفعالية الحضارية في هذا الموقع مــن نحو ٢٩٠٠ ــ ٢٠٠ ق.م وعلى مدى ما يقرب من ثلاثة آلاف عام . ويرجح ان يكون هذا الموقــع محطــة على طريــق ماغان كما يمكن أن يتبــين مــن الآثــار النحاســية والفخارية(١٠) .

واذا ما تتبعنا الآن تطور العلاقات التجاريــة بين الدول القديمــة الواقعة على على الخليج العربي وبين الساحل الهندي الغربي لوجدنا المؤشرات والمعطيات التالية :

ففي العصر الأكادي ، ومنذ أيام شروكين (النصف الثاني من الألف الثالث)كانت **سفن ومراكب ديلمون وماغان وملوخا** تأتي لترسو في أكاد محملة بالبضائع وقد ذكرت هذه البلاد بهــذا التسلسل مما يدل على وقوعهــا على طريق واحــد وعلى مسافات متباعدة ومتتابعة(١١) . والى هذا العصر وكذلك الى عصر لاحق تعود **الاختام الهندية** المنشأ المكتشفة في فيلكة الواقعة في شــمال الخليج وبعض الاوزان الواردة مــن حوض

السند (الهندوس) في البحرين (٢٢٠٠ ـ ١٧٠٠) كما يؤكد جاد Gadd في دراسته عن هذه الاختام :

C. J. Gadd , Seals of Ancient Indian Style found at Or , PBA XVIII, pp. 191 - 210 .

العلاقات في عصر أور الثالثة :

كانت مدينة أور عاصمة لدولة كبرى في سومر وبلاد الرافدين ومنطقة الخليج طوال حكم أسرة أور الثالثة التي امتد حكمها منذ سقوط مملكة أكاد الى أواخر الالف الثالث وكان لهذه المدينة دور كبير بعد ذلك في أيام أسرتي إيسن ولارسا بعدئذ . ان وثائق الاسرة الثالثة في أور والتي نشرت في مجموعات النصوص : UR Excavation Texts = U ET وبخاصة في الجزء الثالث من المجموعة تذكر **المواد المستوردة الداخلة في الحركة التجارية عبر بلاد الخليج العربي وهي مواد هامة مثل النحاس والحجارة الكريمة والعاج والخشب الثمين والعطور والاقمشة وغيرها من المواد .**

وتوضح النصوص الكثيرة التي درسها الباحثون مثل ل. اوبنهايم في بحثه الهام حول التجارة البحرية في أور كثيرا من المسائل حول مواد التجارة والتجار الذين يقومون بها(١٢) .

فقد تعرّف الباحثون على مصدر اكثر هذه المواد التي كانت ديلمون التي كانت تدعى في **أور باسم مشرق الشمس** هي مركز العبور الاساسي لتجارتها في منطقة الخليج . وكان يجلب النحاس من ماغان، أما ملوخا فكانت مصدرا لانواع من الأخشاب والحجارة الكريمة .

ويعود أكثر الوثائق عن هذه الفعالية التجارية بين أور وهذه المناطق الى أيام آخر ملوك أسرة أور الثالثة إبي سين ٢٠٢٧ ـ ٢٠٠٣ . ففي هذا العصر كانت اور التي كانت تعيش في مرحلة من مراحل ازدهارها ، تستورد النحاس من ماغان مباشرة وكذلك الحجارة الكريمة والثمينة والعاج والخشب النفيس وأشكال الطيور الملونة وكان يستورد بعض هذه المواد من أماكن بعيدة ثم يعاد تصديره الى دول الرافدين وغيرها . وكان يصدر الى ماغان الصوف والجلود .

ولكن يظهر أن التجارة بين **أور** ومراكز الخليج الوسيطة اقتصرت في تلك الفترة من أواخر الالف الثالث على التعامل مع ديلمون وماغان نظرا للاوضاع الداخلية في دول أرض الرافدين ، فنظر لتعدد مراكز الفعاليات الاقتصادية ـ السياسية في البلاد يبدو أن التعامل مع البلاد الواقعة وراء ماغان ، أي ملوخا أضحى من مجالات اهتمام مدينة رافدية أخرى هي **لاجاش** . فقد ذكرت ملوخا في نصوص جوديا (نحو ٢١٠٠) .

ويستنتج من أنواع البضائع أن مصدرها من ملوخا ، ومن هـذه البضائع : الذهب والنحاس والمرجان والاجات واللازورد ، وهو Lapis - Lazuli (١٣) والمهم أنـه على الرغم من تعثر ظروف تجارة أور في آخر حكم أسرة أور الثالثة فان بضائع هذه البلاد البعيدة ملوخا استمرت في الوصول الى أسواق الخليج والى أسواق المدن الرافدية .

العلاقـات في عصر لارسـا ـ دور البيوتات التجارية :

وفي نصوص لارسا التي يمكن ان توثق العلاقات بين بـلاد الخليج ومناطق الساحل الهندي في المرحلة اللاحقة لانهيار أور الثالثة وبخاصة فتـرة القرن الاول مـن الالف الثاني ق.م . يرد ذكر أنواع من البضائع المستوردة من ملوخا وهي الخشب الاسود الذي ينمو في الهند وفي افريقية ، ويمكن أن يكون مصدره أحد هذين البلدين وما يدعى بشجر نخيل ملوخا = Gis Gisimmar Meluhha مما يشهد على مصدر النخيل أو على بعض أصنافه . وهناك مقاعد ومناضد من ملوخا ، وحجر أحمر ربمـا كان مـن بعض أنواع المرجان وهو معروف بأن مصدره من بلاد تقع في أقصى سـواحل الخليج في بلاد العرب وفي بلاد أخرى على سواحل الهنـد أو اثيوبية(١٤) . ومـن الواضح أن التعامل التجاري المتكرر مع هذه المواد أضحى تلقيديا ومألوفا ، ولكـن للاشارة الى **اللازورد** دلالة خاصة فهذا الحجر الكريـم لا يستخرج في بلاد الشـرق الا في المناطق المعروفة باسم أفغانستان وكان يستورد الى سواحل الهند ليصدر منها الى بلاد الخليج ومنها الى بلاد أخرى .

وفي عصر ملوك أسرة لارسا طرات على طرق التعامل التجاري بين البلاد والدول عوامل جديدة . فانه يبدو انه نظرا لضعف سلطة اية حكومة مركزية في بـلاد الرافدين في آخر أيام أور الثالثة ، ولوقوع تغيرات اجتماعية ملموسـة ، انتقلت ادارة التجارة الكبرى الى أيدي رجال بيوتات كبيرة . فكان تاجر يدعى **لو إنليلا** يباشر علاقات تجارية مع ماغان باسم المعبد ، كما حدث أيام حكام لارسا : جوجونوم ١٩٣٢ ــ ١٩٠٦ ، وإبي سـاري ١٩٠٥ ــ ١٨٩٥ ، وسومو إيلـوم ١٨٩٤ ــ ١٨٦٦ ، ثـم في أيام ريم سـين ١٨٢٢ ــ ١٧٦٣ .

ومع تقلص دور الدولة عاد الدور الاقتصادي الى المعابد ، فنجد معبد نين ــ جال يتقبل الأعشار أو نسبة ضريبية ما من تجار ديلمون الذين غدت جزيرتهم مركزا عظيما مـن مراكز التبادل التجاري والحضاري في المنطقة كلها .

وفي أواخر أيام أسرة لارسا كان تاجر من كبار تجار النحاس في أيام ريم ــ سين ويدعى **إيـا ناصر / نصير** يتعامل مـع ديلمون في تجـارة **النحاس** واسـتيراده وإعادة تصديره . فكان هذا التاجر يتعامل بأسلوب مختلف عن أسلوب لو إنليلا ، عندما كان يتاجر لحسـاب القصر والممولين(١٥) . واذا عدنا الآن الى مشكلة ملوخا في ضوء وثائق ونصوص لارسـا ، ربما كان بامكاننا ازالة بعض الغموض عن بعض جوانبها .

ثالثا ـ مشكلة ملوخا : هل كانت منطقة في شبه القارة الهندية ؟

كنا قد المعنا الى هذه المشكلة عند الحديث عن العلاقات الحضارية بين بلاد الخليج وشبه القارة الهندية . وهناك نظرات متعددة ومعروفة حول هوية هذه البلاد التي دعيت في النصوص ملوخا . ان البحث في وثائق لارسا والرجوع الى الدراسات التي نشرت حولها يقدم براهين عديدة على أن ملوخا هي غرب الهند . فاذا كان ذلك صحيحا فالمنطقة المعينة هي على الارجح المنطقة الساحلية من حوض الهندوس كما يؤكد لوبروتون(١٦) الذي تحدث عن العلاقات التجارية بين لارسا وغرب الهند ، ومعنى هذا أن العلاقات التجارية في عصر ملوك لارسا لم تتوقف عند ديلمون كما يؤكد ليمانس(١٧) ولكن يحتمل أن تكون ديلمون قد قامت بدور الوسيط . والمهم أن بضائع ماغان وملوخا استمرت في الوصول الى بلاد الخليج وسومر في القرنين الاولين من الالف الثاني ق.م .

ولئن اختلفت وجهات النظر حول هوية ملوخا ، فالارجح ان هذه البلاد هي الهند وليست إثيوبية أو شرقي افريقية ، فان ما ذكر عن احتمال مطابقة ملوخا مع النوبة الحبشة فهذا يعني أن ذلك قد يكون ممكنا **في وقت متأخر** اي بعد وصول آشور الى مصر لا في العصور التي نتحدث عنها . ومما يعزز الراي القائل **بأن ملوخا هي من مناطق** الساحل الهندي الغربي الملاحظات التالية :

١ ـ كانت منطقة دلتا نهر الهندوس اقرب الى منطقة الخليج من شرقي افريقية ،وهي اقرب الى خليج عمان ، ماغان ، من المسافة الفاصلة بين سومر وماغان .

٢ ـ عثر على حجارة كريمة في أور من عصر جمدة نصر ، في العصر السومري الباكر ، أقرب مصدر محتمل لها هي بلاد الهند .

٣ ـ اثبتت الوثائق وجود علاقات تجارية بين الخليج ومنطقة حوض الهندوس في أواخر العصر السومري وفي العصر الأكادي (انظر : Inscriptions Royales)

وكانت سفن ملوخا تصل الى بلاد اكاد وكانت هذه السفن مماثلة لتلك السفن التي كان يستخدمها الرافديون للوصول الى سواحل الهند(١٨) .

٤ ـ وجدت أختام من النموذج الهندي في البحرين وبعض مدن سومر وأكاد .

٥ ـ وجد الحجر الاحمر (المرجان) في سواحل الهند وكان من مواد التجارة مع ملوخا ، ويؤكد ليمانس على أهمية هذه المادة بين أور وموهنجود أور في وادي السند / الهندوس . وقد تبين أن هذه الحجارة الكريمة صقلت بوسائل كيماوية تدل كل الدلائل على أنها تمت في الهند لا في غيرها(١٩) .

٦ ــ بالاضافة الى ما سبق لفت جاد C. J. Gadd النظر الى كلمة Meleccha وهي كلمة هندو أوربية . وفي السنسكريتية تستخدم هذه الكلمة للاشارة الى شعوب غريبة الاصل واللغة ، بخاصة تلك الشعوب التي لم تحترم تعاليم الفيدا وطقوسها فكلمة Meleccha تقابل كلمة بربري بالمعنى الكلاسيكي . وبناء على هذه الملاحظات يطرح ليمانس سؤالا مفاده : هل تدل ملوخا على منطقة لم يدخل اليها تأثير الآريين(٢٠) ؟ وهل يمكن لنا أن نجد في كلمة ملاّحو (Malahu) السومرية تعبيرا عن الملاّح رجل البحر القادم من بلاد ملوخا ؟ وعلى اية حال ، فان الموضوع تناوله وأشار اليه عدد من الباحثين في بحوثهم ومنهم لاندسبرجر ومايسنر وڤايدنر وكريمر وبيبي وغيرهم(٢١) .

رابعا ــ دور بلاد الخليج في التجارة الخارجية لدول الرافدين الجنوبية في العصر البابلي القديم :

لم تتجاوز حدود التجارة الخارجية لدول الرافدين نحو الجنوب في العصر البابلي القديم جزيرة البحرين تيلمون Tilmun التي كانت مركز تجارة ترانزيت هامة عبو خطوط بحرية(٢٢) . فقد غدت تيلمون محطة للتجارة بين ملوخا وماغان ، ومنطقة جنوبي بلاد الرافدين . وكان هناك خط تجاري آخر بين تيلمون وماري ، لكن هذه الاتصالات لم تكن لتتم بسهولة . ففي رسالة أرسلها يشمخ أدّو حاكم ماري (انظر : ARM V14) يشكو فيها الى حمورابي المصاعب التي واجهها ارسال بعثة الى تيلمون. ومعنى هذا أن مدى اتصال تجارة محطات الخليج العربي كان يرقى شمالا الى ماري المركز التجاري الكبير على الفرات الاوسط .

ففي وثيقة من نصوص ماري ما يشير الى وصول رسل من تيلمون الى ماري ، وتسلم بعضهم في شباط إنليل هدايا بأمر من الملك شمشي أدّو اشتملت على هدايا ومواد مختلفة مثل زيت السمسم والصناديق الخشبية والصنادل (ARM/1 17) وكانت ماري تتعامل مع المدن الأخرى لحماية القوافل كما ذكر في رسالة تضمنت أن يشمخ دجن أرسل قافلة الى تيلمون ولكن ايلي إيبوخ اعترض سبيلها ، ولذا يتوسط يشمخ دجن لدى حمورابي للمساعدة على وصول البعثة الى مقرها(٢٣) .

وتشير نصوص أخرى الى استمرار العلاقات بعد حمورابي والاسرة البابلية بين ماري ومنطقة الجنوب الرافدي التي تتمع بدور متفوق في التجارة الدولية لكونها مركز تجارة **القصدير المستورد** من الشرق عن طريق بلوجستان ومكران وعيلام ، ليعاد توزيعه بعد ذلك من ماري الى مناطق أخرى . ولا يستبعد لاندسبرجر أن يكون الحزام **القصديري** في بورما وسيام وملايو مصدرا للقصدير المستورد من الشرق الى بلاد الرافدين . وكانت هذه المواد الاولية تصل الى ماري عن طريق بلاد الخليج(٢٤) وقد وجدت آثار للتراب الحديديالاحمر في قصر ماري مستخدما في الطلاء ، وهناك احتمال بأن يكون قد استورد من ماغان كما يذكر پارو وليمانس(٢٥) .

وقد اشار نص وحيد من نصوص ماري (ARM II, 47)الى استخدام اخشاب من ماغان ، في صناعات خشبية ، ويحتمل ان خشب ماغان كان نادر الوجود في ماري(٢٦) .

خاتمة :

ان التغير في العلاقات بين بلاد الرافدين وبلاد الخليج من جهة ، وشبه القارة الهندية من جهة أخرى نجم بعد ذلك عن التغيرات في وادي الهندوس وفي مناطق ماغان وملوخا . ويبدو ان العلاقات التجارية انقطعت بعد ضعف الحكم في بابل بعد حمورابي وشمشبي ايلونا وتخلي ملوك بابل عن الجنوب حوالي ١٧٤٠ . ويقدر انه في هذه الفترة كانت نهاية حضارة وادي الهندوس . وتدل المؤشرات التاريخية على احتمال انقطاع العلاقات التجارية بين بابل وملوخا في العصر الكاشي . اذ ان نصوص العمارنة (القرن الرابع عشر ق.م) تبين أن موادا مثل العاج والخشب مما كان يستورد في السابق من الهند صار يستورد من مصر أو عن طريقها ليحمل من هناك الى بابل / كاردونياش وآشور وميتاني . وربما لهذا السبب صار يطلق اسم ملوخا على البلاد المصدّرة لهذه المواد حسبما كان مألوفا في السابق ، اي بالنسبة الى مصر ، على النوبة والحبشة . فملوخا بهذا المعنى هو اسم عام أطلق خلال التاريخ على محيط جغرافي واسع ، حسب الظروف التاريخية ، على أماكن جغرافية تقع في جنوب ماغان ووراءها وتمتد ما بين الهند والحبشة . ومن المحتمل كذلك انه عندما عاد الكتاب الرافديون في العصر الآشوري الحديث (١٠٠٠ ــ ٦٠٠ق.م) ، الى التحدث عن ماغان وملوخا ، أطلقوا على كل البلاد الساحلية بعد الخروج من الخليج العربي ، اسم بلاد ماغان وملوخا اي السواحل المتجهة شرقا الى الهند وكذلك على السواحل الجنوبية من شبه الجزيرة العربية باتجاه النوبة ومصر .

هكذا يتضح لنا من هذا الاستعراض السريع لتطور العلاقات التجارية بين بلاد الخليج العربي وسواحل شبه القارة الهندية مدى عمق العلاقات التاريخية واتساع التبادل الثقافي والتفاعل الحضاري بين العالمين الهندي والعربي خلال العصور القديمة .



الحواشـــي

(١) M.Wheeler , **The Indus Civilization** 1953/1972 ; G. Rachet , «Civilisation de l' indus» , dans **Dict. de l' Archéologie** . Paris 1983 , P. 455-457; Harappa , P. 404 - 405 .

(٢) Ahmad Anani & Ken Wihttingham , **The Early History of Gulf Arabs** , Longman , 1985 , P. 10 .

(٣) S. N. Kramer , « Dilmun .Quest for Paradise , » **Antiquity 37** , 1963 . P. 111ff. Cornwall «On the Location of Dilmun » , **BASOR** , 103 (1946) P. 3 - 11

(٤) Kurt Jaritz , « Tilmun , Magan, Meluhha », in **JNES** , 27 , 1968.

(٥) انظـر : Lothal , « Port de l' Empire de l' Indus » **Archaeologia , 29** (1969) P. 64 - 73 ; G. Rachet, **Dictionnaire de l' Archeologie** P. 555 - 556 .

(٦) L. Oppenheim , **Mésopotamia ,** Gallimard trduct. franc. 1970.

(٧) I. Gelb « Makkan and Meluhha in Early Mesopotamian sources » in **Revue d' Assyriologie et d' Archéologie Orientale = RAAO** . 64 (1970) P. 1-8 .

(٨) I. Gelb, **A study of Writing** , p. 89 - 90.

(٩) D. Mc Alpim « Toword Proto - Elamo -Dravidian» **Language,L** (1974) . p. 89-101 .

(١٠) T. G. Bibby, **Looking for Dilmun,** New York 1970 (trad). Dilmun , Paris 1972 /P. 261 - 278 ; K. Frifelt , « Auf den Spuren von Magan», **Altertum,** 25 (1979) . p. 319.

(١١) Leemans, **Foreign trade** p. 116, 159 ; L. Legrain. **UM XV**, p.13; **ANET,** p. 268.

(١٢) A. L. Oppenheim, « The Seafaring Merchants of UR » . in **JAOS** n.1/1954. P. 6 - 17 .

(١٣) **ANET,** p. 268 - 269.

(١٤) Leemans, **Foreign trade**,p. 160.

(١٥) L. Oppenheim, **JAOS,** 74,p.15.

(١٦) Le Breton, **RA** 52, 1958, P. 116, E. Macquay, **Early Indus Civilization,** 2 nd. ed. (1948) .

(١٧) Leemans, **Foreign trade,** p.164-165.

(١٨) M.Wheeler,**The Indus Civilization** , p.60; Leemans, p. 162. (Mortimor Wheeler,)
D. E. Mc Cown , « The Indus Civilization, » in **JAOS** 3,1954.

(١٩) L. Woolley Excavation at **UR** 112 and UR Excavation IV p. 50; Leemans, **Foreign trade** p. 163.

(٢٠) Leemans, p. 164.

(٢١) J. N. Kramer, **from the Tablets of Sumer**, p. 90; B. Landsberger, **ZA** XXXV (1924) p. 217; B. Meissner , « Babyl ». und **Assyr.** I. p. 345; E. F. Weidner **Afo** XVI (1952) p. 6ff.

(٢٢) Leemans, **Foreign trade,** p. 137.

(٢٣) Leemans **Foreign trade,** p.107.

(٢٤) Landsberger, B. Tin and Lead, « The adventures of two vocables » in **JNES** 24 , 1965, pp. 285 - 296 .

(٢٥) A. Parrot , « Les Peintures du Palais de Mari , » **Syria** , 18 , 1937, pp. 325 - 354 ; Leemans, **Foreign trade,** p. 124 - 125 .

(٢٦) Leemans , p. 126.

* * *

تصحيح خطأ :

تلقينا من السيد الياس ميرو ، مدرس التاريخ في ثانويات دمشق ، كتابا يشير فيه الى خطأ في « أسماء المهن والاشغال التي ذكرت في نصوص الالاخ » ومقابلها باللغة العربية (ص ٢٧٠١ من العدد الماضي من المجلة ، ٣٥/٣٦ ، آذار ــ حزيران ١٩٩٠) .

فقد تكرر ، خطأ ، السطر السادس المقابل لكلمة اسكافي ، في السطر الثالث في مقابل كلمة بستاني . والصواب ان كلمة بستاني يقابلها : ارقاتي شا كونات Arqati sa Kunnate

ويلاحظ ان « ارقاتي » الاكادية من جزر « ورقو » اي الخضار والورق الاخضر ، و « شا » للوصل ، و « كوناتِ » من جزر « كنو » ويعني الساكن المقيم . والمعنى المقرر هو البستاني العارف بالبستنة والتخضير .

د. فيصل عبد الله

نأسف لهذا الخطأ ونشكر الاستاذ الياس ميرو على ملاحظته .

المجلة



تــل ليـــلان

(شـــخنا ـ آبـوم ـ شوبات انليل)

حميــدو حمـــادة

مديريـة آثـار حلب

يقع تل ليلان على بعد ٢٥ كم جنوبي بلـدة القامشلي في المنطقـة المسـماة مثلث الخابور عند مصب وادي القطراني في وادي الجراح . وهو يعد من أكبر التلال الموجودة في الجزيرة السورية اذ تبلغ مساحته ٩٠ هكتارا(١) . وقد بدأت بعثة أثرية من جامعـة ييل عام ١٩٨٧ خطة طويلة الامد لدراسة تاريخ هذا الموقع وشروط المعيشة وتطورات الحضارة فيه ، وبينت الاسبار التي قامت بها البعثة في المواسم الاولى أن هذا التـل يتضمن طبقات حضارية مختلفة تبدأ من الالف الخامس وتنتهي في بدايات الالف الثاني ق.م ، وتحديدا في نهاية القرن الثامن عشر ق.م(٢) .

المرحلة الاولى : وتعود الى القرن الثامن عشر ق.م وتمثل :

ـ عهد شمشي ادد / هدد وابنه ايشمى داجان (الفترة الآشورية القديمة) .

ـ عهد الملوك التابعين لزمري ليم (توروم ناتكي ـ زوزو ـ جيا آبوم) .

ـ عهد سلطة ملوك أندريق على ليلان (أتامروم ـ حمد ينا) .

ـ عهد داري ايبوخ وأولاده (تيل أبنو وياكون آشار) .

ومن أهم الشواهد التي عثر عليها والتي تمثل المرحلة الاولى :

١ ـ المعبد الكبير الذي كشف عنه عام ١٩٨٢ في الطبقة الثانية ، مؤلفا من قاعـة مركزية تحيط بها الغرف من الجانبين الشرقي والغربي ، ويدخل اليهـا عبر بوابـة رئيسية أمامية وبوابتين جانبيتين(٣) . ويلفت النظر في هـذا المبنى اعمدته الملتويـة والمزخرفة التي تشبه جذوع أشجار النخيل والتي تقع في الطرف الشمالي الغربـي منه . وهذا المعبد مشابه للمعبد الذي بناه شمشي ادد / هدد في تل الرماح ، لذا فمن المرجح أن يكون شمشي ادد/هدد او ابنه ايشمي داجان بعض بناة هذا المعبد .

٢ ـ العثور على قصر في المدينة المنخفضة ربما يكون قصر (ياكون أشار) آخر ملوك ليلان ، وقد عثر بداخل القصر على مجموعة هامة من الرقم المسمارية تحدثنا عن الفترة الاخيرة من فترات مملكة آبوم .

المرحلة الثانية : وتمثل النصف الثاني مـــن الالف الثالث ق.م ، أي انهـــا تمثل المرحلة التي ازدهرت فيها أبلا ، وقد عثر في طبقات هذه الفترة على فخاريات محليـــة اطلق عليها المنقب اسم فخار ليلان .

المرحلة الثالثة : وهي تمثل النصف الاول مـــن الالف الثالث ق.م ، وفي هـــذه المرحلة شاع الفخار المحزز الذي يعرف باسم فخار نينوى (٥) ، وقد كشفت التنقيبات عن قطاع هام في المدينة المنخفضة ، مؤلف من شارع وبيوت تعود الى هذه المرحلة . ويبدو أن سور المدينة يعود الى هذه الفترة التي تعد أغنـــى فترات ليـــلان ، وكانت مساحة ليلان حينذاك لا تتجاوز الخمسة عشر هكتارا .

المرحلة الرابعة : وتمثل نهايات الالف الرابع ق.م ، أو ما يعرف باسم حضارة اوروك . وقد تم التأكد منها من خلال الاسبار التي أجريت قرب السور في القســـم الشمالي الغربي من التل ، والتي كشفت عن الاواني الناقوسية التي تمثل فترة اوروك .

المرحلة الخامسة : وهي تمثل بدايات الالف الرابع ق.م ، أو ما يعرف باســـم حضارة العبيد . وتمتاز هذه المرحلة بالعثور على فخاريات ملونة مصنوعة باليد وغير مشوية . والجدير بالذكر أن طبقات هذه المرحلة عثر عليها فوق الارض البكر مباشرة .

المرحلة السادسة : وتمثل الالف الخامس ق.م ، أو ما يعرف باسم حضــــارة حلف ، ويبدو أن ليلان في هذه الفترة كانت قرية صغيرة قرب وادي الجراح ، ولكن البعثة لم تعثر حتى الآن على منشآت معمارية تعود الى فترة حلف على الرغم مـــن وجود فخاريات عديدة تعود الى هذه الحضارة .

ان التنقيبات الاثرية في تل ليلان وحول ضفاف الخابور وروافده بينت ان منطقة الجزيرة السورية كانت مزدهرة بالمستوطنات والقرى ،وخاصة في فترة عصر السلالات الباكرة الثانية ، أي نحو منتصف الالف الثالث ق.م . ويبدو أن بعض هذه القرى قد أصبح في هذه الفترة مدنا ذات شأن مثل موقع ليلان وتل براك وتل موزان وتل خويرة . ولا شك أن هذه المدن قد لعبت دورا حضاريا هاما لا يقل بأي شكل من الاشكال عـــن دور المدن السومرية الجنوبية .

ان وجود مثل هذه المدن القوية في الشمال هو الذي حدا بالملك الاكادي نارام سين الى الاستقرار ولو لفترة من الزمن في تل براك ، وبناء قصر فيها يشبه القلاع العسكرية الحصـــينة .

الرقم المسمارية المكتشفة في تل ليلان عام ١٩٨٧ :

أسفر موسم حفريات عام ١٩٨٧ في تل ليلان عن اكتشاف أكبر مجموعة من النصوص المدونة باللهجة البابلية القديمة في شمالي سورية ، وهذه المجموعة هي الاولى من نوعها منذ الاكتشافات المذهلة التي حققتها أعمال التنقيب الاثري في ماري قبل الحرب العالمية الثانية .

تتألف المحفوظات المكتشفة حديثا من (٦٠٠) رقيم في حالة سليمة نسبيا مع بضع مئات من أجزاء الرقم وعدد من طبعات الاختام الاسطوانية المشفوعة ببعض الكتابات ، وقد عثر عليها في مجمع القصر الكبير المشيد في المدينة المنخفضة في القطاع٣ . وترقى هذه المجموعة بتاريخها الى ١٧٥٠ ق.م على وجه التقريب ، شأنها في ذلك شأن المجموعة الصغيرة من الرقم والطبعات التي عثر عليها عام ١٩٨٥ .

تتضمن الرقم نصوصا ادارية ورسائل سياسية ومعاهدات تلقي أضواء جديدة على التطورات التي حدثت في منطقة الخابور بعد سقوط مدينة ماري ، وتقدم معلومات هامة عن الفترة الاخيرة من تاريخ ليلان .

نحن نعلم من خلال النصوص المكتشفة في ماري أن العاهل الآشوري شمشي ادد/هدد الاول قد أقام في مدينة تقع في أعالي الخابور هي مدينة شوبات انليل ، اي (مقر الاله انليل) ، وكان يدير من هذه المدينة أمور امبراطوريته الواسعة الارجاء . وقد أثبتت النصوص المكتشفة عام ١٩٨٥ ، والدراسات التي اجراها الاستاذان روبيرت وايتنغ ودومينيك شاربان ، بأن ليلان هي مدينة شوبات انليل ، وأن هذه التسمية أطلقت على المدينة في عهد شمشي ادد/هدد الاول . أما اسمها القديم فهو شخنا Sehma ، وكانت عاصمة بلاد (آبوم Apum)(٤). ونحن نعلم من خلال النصوص المكتشفة في تل براك أن اسم المدينة في نهاية الالف الثالث هو شخنا Sehma ، ويبدو أن هذا الاسم قد عاد من جديد بعد وفاة شمشي ادد/هدد لأن النصوص التي اكتشفت في ليلان تذكر شخنا :

Sa — ah — na — a Uru — Ki sag

شخنا عاصمة (شا ـ إخ ـ نا ـ آ ـ أورو ـ تي ـ ساج)

بلاد آبوما

ma — da — bu — um — ma

ومن هنا نستنتج ان شخنا عاصمة بلاد آبوم لم يتغير اسمها الا في عهد شمشي ادد/هدد الاول ، وهذا الاسم الجديد ما هو الا لقب للمدينة العظيمة التي هي مقر

كبير الآلهة انليل ، غير أنه بعد وفاة شمشي ادد/هدد الاول عادت المدينة الى اسـمها القديـم ، شـخنا . ويبـدو أن ميزان القـوى السياسـية بـدأ يتغير بعـد وفـاة شمشي ادد/هدد اذ لم يستطع ابناؤه الوقوف في وجه التحالفات التـي عقـدت بين الممالك الآمورية ، حلب وبابل وماري واشنونـا ، وبدأت مدن شمشي ادد تسـقط الواحدة تلو الاخرى ، وكان أولها ماري التي أعيدت الى حوزة زمري ليـم بمساعدة ملوك حلب ، وآخرها شوبات انليل التي خضعت في البداية الى سلطة أتامروم ملـك مدينة أندريق الذي كان حليفا لزمري ليم(٥) . وقد عين اتامروم ابنه خمديا Hemdiya ملكا على بلاد آبوم وعاصمتها شخنا .

وبفضل الرقم المكتشفة في ماري وليلان أصبح بامكاننا ان نصيغ تاريخ تل ليلان في بدايات الالف الثاني ق.م ، وهي تبدو على الشكل التالي :

شمشي ادد/هدد الاول Samsi Addu

ايشمي داجان بن شمشي ادد/هدد isme Dagan

اما في عهد زمرى ليم ، اي ما بين ١٧٧٥ – ١٧٦١ ق.م ، فقد أصبحت تحت سلطة أتباعه وهم :

– توروم ناتكي Turum - natki

– زوزو Zuzu ذكر في نصوص ماري

– حيا آبوم Haya - abum نعرف من نصوص ماري أنه تعرض لهجوم شـنه عليه لاأولا هدد La'ula Hadad

ثم أصبحت ليلان تحت سلطة أتامروم ملك اندريق ، الذي نجح في تنصيب ابنه خمديـا ملكا على شخنا قبل سقوط ماري بفترة قليلة .

اما في الفترة الواقعة بين عامي ١٧٦٠ – ١٧٢٨ ق.م فقد انتقلت السلطة مـن حمديا الى يد داري ايبوخ Dari Ebuh وقد كان لهذا العاهل أبنـاء ثلاثة هـم :

ياكون اشار Niqmi Adad – آخر ملوك ليلان وقد سقط بيد شمشي ايلو .

نيقمي ادد Yakun Asar (لم يخلف والده في السلطة) .

تيل ابنو Til Abnu – الملك قبل الاخير من ملوك ليلان .

ويبـدو ان السلطة انتقلت بعد داري ايبوخ الى يـد موتو آبيخ بن خالون بيمو

الذي كان يعرف باسم موتيا : Mutiya DUMU Halum bimu ويبدو أنه كان مغتصبا للعرش .

وبعده عادت السلطة الى ابناء داري ايبوخ وهم تيل ابنو ، ثم ياكون اشار الذي سقط امام هجوم شمشي ايلونا ملك بابل، والذي دمر مدينة شخنا واحتل مملكة آبوم.

نلاحظ بشكل عام أن النصوص المكتشفة في ليلان تغطي فترة خمسين عاما ، ما بين ١٧٧٨ ــ ١٧٢٨ق.م أي منذ أواخر عهد شمشي هدد حتى عهد ياكون أشار . ويبدو أن الحفريات في المدينة المنخفضة سوف تمكننا من الحصول على محفوظات الرسائل والنصوص الادارية التي يمكن أن تكون قد حفظت من قبل الملك ياكون اشار، ناهيك عن شواهد عصر شمشي إدد/هدد التي قد تكون أكثر اهمية من محفوظات ماري .

اما انواع النصوص المكتشفة في ليلان فهي كالتالي : قوائم بالملوك السومريين وسنوات حكمهم ، رسائل موجهة الى ملوك ليلان ، معاهدات بين ملوك ليلان وحكام المناطق المجاورة ، ثم النصوص الادارية(٦) .

ــ قوائم الملوك السومريين :

عثر على العديد من هذه القوائم في الحفريات التي جرت في كيش واور واريدو. ويبدو أن هذه القوائم كانت تحفظ أو يعاد نسخها من قبل الكتاب في العصور اللاحقة، لا نملك في ليلان قوائم كاملة وانما أجزاء من رقم لم تدرس الدراسة الكاملة بعد .

ــ الرسائل :

ان عدد الرسائل التي عثر عليها في ليلان يقارب ١٥٠ رسالة كشفت في معظمها في الغرفة ٢٢ وهي موجهة الى ملكين من ملوك ليلان (موتيا ــ وتيل أبنو) وأحيانا (توجه الى : belum وهي تعني الى سيدي ، ولذلك نعتقد أن المقصود اما (موتيا او تيل ابنو) .

آ ــ الرسائل الموجهة الى بيلوم (السيد) يقارب عددها الخمس والعشرين رسالة وهي موجهة من السادة :

ورد عشتار	Warad Istar	شوبرام (ملك سوسا الواقعة في بلاد
تيشون أتال	Tisuen atal	ايدا ماراز) (رسالتان) Supram
تاكي (رسالتان)	Taki	

شـــنيتا	Senita	ياشـــوب ...	Yasub
سانجارا (٤ رسائل)	Sangara	رانكانـــو (٣ رسائل)	Inganu
قراد (أحد ضباط الجيش في ماري)	qarradu	باخدى ليم (أحد موظفي زمرى‌ليم)٠	Bahdi lim
كزوزو (٦ رسائل)	Kuzuzzu	أبوتانـــو	Apputanu
كانيسانو (والي سكارايتم)	Kanisanu		

ب ـــ الرسائل الموجهة الى موتيا (موتو آبيخ ؛ عددها اثنتا عشرة رسالة وهي موجهة من السادة :

حمورابي (ملك حلب)		Hamurabi
أشتمار هدد (٣رسائل)	الأخ (أي تبدأ بعبارة الى اخي)	Astamar Hadad
خالو رابي	الأخ	Halu - rali
شيبالو (رسالتان)	الأخ	Sepallu
ياكون آشار	ابـــن أي (الى ابني)	Yakum - Asar
يسمع هدد.	ابـــن	Yasmah - Addu
نيقمي شمش	ابـــن	Niqni - Samas
كانيسـاني	عبـــد أي (الى عبدي)	kanisani

تجدر الاشارة الى أن عبارة الاخ تدل على المساواة في الرتبة أما الابن فتدل على صلة القرابة أو فارق السن ، أما كلمة عبد فتعني التابع المخلص .

جـ ـــ اما الرسائل الموجهة الى (تيل آتبو) فهي الاكثر عددا ويقارب عددها المئة والعشرين رسالة وهي موجهة من السادة :

* حمورابي	آب	Hamurabi
بن دامـــو		Ben - Dammu
ايا ملك (ملك كريميش ووالد اتارامي (٣ رسائل)		Ea - malik
ابلخندا		Aplahonda
أشتمار هدد (٤ رسائل)		Astamar - Adad
بوريجا (٨ رسائل)		Burija
* خالورابي (٥ رسائل)		Halu-rabi
ياكون آشار (رسالتان)		Yakun-Asar
يمصي خاتنو (١٤ رسالة) ملك مدينة اخات (تل بري)	اخ	Yamsi Hatnu
ماشـــوم (٤ رسائل)	أخ	Masum
نيقمي هدد (٣ رسائل)	أخ	Niqmi - Addu
شيبالو (رسالتان)	أخ	Sepallu

Sukrum-Tessup	أخ (ملك ايلخوت)	شوكروم تيشوب (رسالتان)
Aya - alu	ابن	أيا آبو (٧ رسائل)
Aya - asi	ابن	أيا آسي
Masum Atal	ابن	ماسوم آتال
Mehilum	ابن	ميخيلوم
Ewri	ابـن	اويري (كان واليـا في ظل تيل ابنو)
Hauilya	ابن	خاويليا
Inganu	عبد	انكانو
Sangara	عبد	سنكارا
Take	عبد	تاكي (رسالتان)

وكنموذج عن هذه الرسائل نعرض فيما يلي رسالة حمورابي ملك حلب الى تيليا (تيل ابنو) 472 - 87 L ورسالة خالورابي 87-227 L

١ ــ رسالة حمورابي بن ياريم ليم ملك حلب الى تيل أبنو ملك شخنا (تل ليلان ٨٧ــ٤٧٢)

بلغ تيليـا
هكذا يقول حمورابي والدك
سابقا . أرسلت (لك) بن دامو خادمي (تابعي)
فحققت ما كنت تصبو اليه
بنشر جنوده في أطراف بلادك
لقد كانو أكثر خدمة وتفانيا عن ذي قبل
والآن جهز نفسك مع بن دامو خادمي
لتأتي الي . وعدني أن تطلق سراح خدمي الذين
ارسلوا الى أمور ساكي والنظر في شأنهم

٢ ــ رسالة خالو رابي أحد ملوك منطقة الخابور الى تيل ابنو ملك شخنا (تل ليلان) بخصوص الرحلة الى حلب : (انظر الشكل)
الى تيل آبنو اخي
سمعت الرسالة التي وجهتها الي
حول رحلتك الى حلب التي كتبت لي بشأنها
وبما أنك سوف لن تذهب الى حلب ولن تقابل الملك
دع أحدا ممن تثق بهم (من خدمك) في مكانك
وأذهب معي الى حلب .

المعاهـدات :

لدينا مجموعة من النصوص على جانب كبير من الاهمية ، عثر عليهـا في قصر المدينة المنخفضة في ليـلان وهي تتضمن أجزاء من معاهدات سياسية ترقى بتاريخها

الى عهود جديدة ، ومنها معاهدة بين يمصى خاتنو Yamsi Hatnu ملكمدينة كاحات وتيل آبنو ملك بلاد آبوم .

وثمة معاهدة اخرى بين ملك مجهول وموتيا (موتو آبيخ) ، واخرى بين حيا آبوم وقرني ليم . وأخيرا معاهدة بين تيل ابنو وآشور . وقـد صيغت هـذه المعاهدات بأسلوب واحد ، اذ تبدأ بقائمة بأسماء الآلهة ثم فقرات المعاهـدة وتختتم بسلسـلة اللعنات التي تشكل نصف الوثيقة . ومن نماذج هذه المعاهدات النص L 87 - 150 + والذي يقسم فيه ملك مجهول بالولاء لموتيـا ملك آبـوم وفيما يلي ما تبقى مـن نص المعاهـدة .

٢٢) منذ هذا اليـوم
الذي عقدت فيه المعاهدة
مع موتيا بن خالون بيمـو
ملك بلاد آبيـم وابنائـه
وعبيده وجنوده وتابعيـه
ومملكته أتعهد (أصرح)
بأن لا اقول : تعهدي قـدم
وعهدي أصبح باطلا

٣٠) ـ وكل شيىء انتهى مع
موتيا بن خالون بيمـو
ملك بلاد آبيـم وأبنائه
وعبيده وجنوده وتابعيه
ومملكته ـ سوف لن أنال (منهم)

٣٥) ـ ما دمت حيـا .

النصوص الاداريـة والاقتصادية :

تشكل النصوص الادارية القسم الأعظم من المحفوظات ويزيد عددها على ٣٠٠ نص اكتشف بعضها في المواسم الاولى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٢) وبعضها الآخر عام ١٩٨٥ . أما العدد الكبير فقد اكتشف عام ١٩٨٧ . وهي نصوص صغيرة تتحدث عـن موضوعات استيراد وتصدير البضائع الكمالية (خمور ، فضة ، البسة .. الخ) وهي مشابهة من حيث الشكل والصيغة لتلك النصوص التي اكتشـفت في كل مـن تل الرماح وتل الشمشارة وتل شاعر بازار(٧) . وكانت هذه النصوص مصنفة على شكل أرتال ومحفوظة في قسم الرسائل السياسية ، في حين ان النصوص الاخرى ، التي تعالج موضوعات الامور التموينية الاساسية والموضوعات المتعلقة بولاية (آبـوم) كانت تحفظ بشـكل مسـتقل في مكاتب مختلفة .

ويبدو أن النصوص الادارية المكتشفة عام ١٩٨٥ وما قبله يعود تاريخها الى عصر شمشي أدد الاول أما النصوص الادارية المكتشفة عام ١٩٨٧ فتعود الي الفترة اللاحقة



رسالة حورابي ملك حلب الى تيليا ملك شخنا ، اكتشفت في تل ليلان ١٩٨٧ .
النص ماخوذ عن تقرير عن لوحات ليلان كتبه يسبرايدوم عام ١٩٨٧ (قيد النشر) .

[23] L87-472 (1) *a-na Ti-il-la-a-[ia]* (2) *qí-bí-ma* (3) *um-ma Ha-am-mu-ra-bi* (4) ⌈*a-bu-ka*⌉*-a-ma* (5) [*pa-na-n*]*u-*[*u*]*m Bé-en-dam-mu* ìr-*di* (6) [*aš-pu-r*]*a-ak-ku-nu-ši-im-ma* (7) [*ù ṭe₄-e*]*m-ku-nu te-pu-ša* (8) [erín.meš- *š*]*u i-na m*[*a-ti-ku-nu*] (9) [*tu-wa*]-a[*š-š*]*e-*[*ra-ma*] (10) [*ku-n*]*u-ši-im e-l*[*i-ša pa-na*] (11) [*i-t*]*a-ap-pa-*[*lu*] (12) [*ù*] *a-bi-ka dam-q*[*í-iš a-pu-ul*] (13) [*qa*]-*du Bé-en-dam-mu* ìr-*d*[*i-ia*] (14) [*ṭe₄-em-ka*] *ṣa-ab-tam-m*[*a*] (15) [*a-la-kam a-na ṣi-r*]*i-ia ep-ša-a*[*m*] (16) [*ša-ni-tam*] lú.meš ìr-*di-ia* (17) [*i-n*]*a* uru.k[i *A-mu*] *-ur-za-ak-ki*[ki] (18) [*ṣa*]*-ab-tu šu-pu-ur-ma* (19) [ì]*r-di-ia li-w*[*a-a*]*š-še-ru* (20) [*w*]*a-ar-ka-a*[*s*]*-sú-nu* (21) *pu-ru-ús*

وخاصة فترة موتيا وتيل أبنو . ومن الامور الهامة في هذه النصوص الادارية هو التأريخ المدون حسب الطريقة الآشورية والذي يصاغ على الشكل التالي :

عهد فلان بن فلان (ليمو) . (فترة ولاية فلان)
خادم فلان

وهذا يعني أننا نستطيع التعرف أيضا على أسماء مجموعة من الامراء أو الملوك الذين اداروا أمور السلطة في ظل ملك أكبر كانوا تابعين له ، ومن العقود الوارد ذكرها في النصوص :

عهد هابيل ـ كنو (فترة حكم الملك موتيا وتيل ابنو)
عهد آمر عشتار
ابيق عشتار (غير معروف ويرد ذكره في أربعة عشر رقيما
آمر عشتار (وربما كان حاكما لمقاطعة خاصة)
شوبيلي
هدد باني بن بوزور ايلي ، (في فترة شمشي ادد الاول)
بيلاسين (في بداية فترة زمرى ليم)
هابو (في عهد حمديا)
نيمير كوبي

بعد أن تعرفنا على أنواع النصوص المكتشفة في تل ليلان نعود لوضع بعض الخطوط التاريخية العامة لتاريخ منطقة الخابور وعلاقتها بالممالك المجاورة .

بينت لنا نصوص ماري أن منطقة الخابور الاعلى كانت على الدوام مركز اهتمام زمرى ليم في سياسته الخارجية ، فهو لم يحاول فرض هيمنته على أي منطقة نائية عن بلاده ، واكتفى بالاعتماد على ملوك أتباع كان يدعمهم ، وفي الوقت نفسه يرصد تحركاتهم بوساطة مبعوثيه وقواد جيشه .

وفي الحقيقة ان معظم الرسائل من عصر زمرى ليم هي تقارير تتحدث عن التقلبات والتغييرات السياسية في منطقة الخابور ، وعن الازمات التي تحدث هناك في حال ظهور قوة كبيرة من ذلك الزمن مثل (أشنونا) و (عيلام) تنازع ماري على سيادة هذه المنطقة(٨) .

أما في العصر الذي أعقب عصر ماري مباشرة فقد استجدت جملة من المتغيرات تعرفنا عليها من خلال محفوظات تل الرماح(٩) والتي بينت أن ملكا محليا يدعى (عقبة ـ حمو) وهو بالتأكيد وعلى نحو بيّن ملك تابع للسلطة البابلية ، شأنه في ذلك شأن ملوك (أندريق) وشوبات انليل . ويبدو أن خمديا استمر في حكم ليلان لفترة من الزمن بعد سقوط ماري تحت أمرة العاهل البابلي حمورابي(١٠) ، ومن المحتمل أن داري ايبوخ) و (موتيا) قد اعتصبا السلطة فيما بعد في تل ليلان وأسسا أسرة حاكمة جديدة لا تمت بصلة الى الاسرة التي حكمت مملكة آبوم .

وانطلاقا من الشواهد الجديدة في ليلان ، التي تغطي فجوة الانقطاع في التسلسل بين محفوظات تل الرماح ومحفوظات ألالاخ ، يبدو أن دولـة يمحاض القوية في كرّها وفرّها مع بابل ، قد عادت وأحكمت قبضتها تدريجيا على شمالي بـلاد الرافدين ، وكان حمورابي ملك حلب بن ياريم ليم يرسل رجاله وقواته الى الملك تيل أبنو (تيلتا) ليحفظ حدود مملكته ويضمن الاستقرار .

ومن القوى السياسية التي تشير اليها نصوص ليلان مملكة كاخات التي يـرد ذكرها في نص المعاهدة L 87-1362 ، وتقع بين نوّار ونوّار (مدينتان بالاسم نفسه). ولا شك أن موقع كاخات هو تل بري . ويبدو أن ملك كاخات (يمصي خاتنو) كان يحكم قبضته على مساحات أوسع من تلك الممتدة على طول وادي نهر الجغجغ .

اما المثير في نصوص ليلان الجديدة ، فكونها تردد كثيرا ما يدعى اسم (خباتوم)* وهاو اسم معروف ورد ذكره في نص مكتشف في قلعة الهادي (٤٠ كم جنوب شـرقي ليلان) ، يتحدث النص عن دفع اجور (خوة) بالفضة . كما كتب أو يرى الى سيده في شخنا ربما الى تيل ابنو تقريرا عن المتاعب والاضطرابات التي يسببها الخباتوم . يقول التقرير (L 87-744) :

شن بوريا هجوما مـع جنود الخباتوم وتغلغلوا في بلاد نوماهيـم مثيرين المتاعب والشغب أرجو من سيدي أخذ العلم .

وفي الوقت نفسه كتب أويري رسالة الى تاكه احد كبار الموظفين في شخنا يحدثه فيها عن الخباتوم ، ويقول نص الرسالة :

سمعت اشاعات حـول قوات الخباتوم فأعلمت (أخي ماراص) الذي أجابنـي بأنه يوجد ٦٠٠٠ خباتوم في مدينة شويروم وقد أكلوا الاخضر واليابس في بلاد نوماهيم .

وفي الواقع نحن نعرف هذه المجموعات من خلال نصوص ماري وهم يقيمون في الغرب وحول تل الرمـاح ومنطقة الخابور . غير أن تصنيفهم إجتماعيا لم يـزل أمرا غامضا ، وقد فهم اسم (خباتوم) تقليديا على أنه يعني (لص) أو قاطـع طريق أو صعلوك أو خارج على القانون أو ما شابه . ومما لا شك فيه أن نصوص ليلان الجديدة، في ضوء الدراسات التفصيلية ، ستفيدنا في فهم هذه الظاهرة الاجتماعية ، وعلاقتها ببنية المجتمع في شمال سورية منذ بداية الالف الثاني ق.م .

---

* خباتوم من الجذر الاكادي HBt اي خبط بالعربية والخباطون هم الاشقياء وهو ما يدل عليه محتوى النص أعلاه (المجلة) .

نحن نعرف في عهد زمرى ليم بأن الاوضاع الجغرافية والسياسية كانت مذبذبة بين التشرذم المتطرف ، ونشوء كيانات سياسية كبيرة غير ثابتة . ولا نشك أن السبب في ذلك يعود ولو جزئيا الى التدخلات الخارجية وما ينجم عنها ، ومهما يكن الامـر ، فان انحسار النفوذ الخارجي كان ملازما لمحاولات كانت تبـذل في سبيل تشـكيل حكومات محلية كبيرة نسبيا ومستقرة وهذا ما نستخلصه من دراسة النصوص المعاصرة لهذه الاحداث .

وفي المحصلة نستنتج أن النصوص المكتشفة حديثا في (تل ليلان) لا تزودنـا بمعلومات عن التطورات المحلية التي حدثت في منطقة الخابور فقط ، بل تساعدنا على سد ثغرات الوثائق التاريخية والاجابة على أسئلة ذات دلالات هامة .

وبما أن القسم الاعظم من قصر المدينة السفلية في ليلان لم ينقب بعـد ، فان الامل يحدونا الى الكشف عن مدونات هامة في المواسم القادمة .

الحواشـي

(١) هارتموت كونه « مواقع التنقيب الاثري في سورية » ص ٣٩ ، نسخة معربة عن الالمانية من قبل : قاسم طوير وأسـعد المحمود ، منشورات المديرية العامة للاثار والمتاحف دمشق – ١٩٨٣ .

(٢) Harvey Weiss « Tell Leilan on the Habur Plains of Syria , » Bibl Arch 48/1 PP. 5 - 35 . 1985 .

(٣) Harvey Weiss «Tell Leilan and Shubat Enlil»Ebla to Damascus P. 209 Washington, D.C. 1985.

(٤) D. Charpin « Subat Enlil et le Pays d' Apum » M.A.R.I. 5 PP. 129 . Washington , D. C 1985.

(٥) Birot , Syria 55 . P. 342 1978.

(٦) Jesper Eidem « Tell Leilan Tablets 1987 » Apreliminary Report-1 . تقرير لم ينشر بعد .

(٧) Gadd « Tablets form Chager Bazar and tell Brak , Iraq-7 P. 22 - 27 1940 .

(٨) G. Dossin ARM I , 1-2 . Paris 1946 .

(٩) Durand / Charpin « Le Nom Antique de Tell Rimuh » R A 81 PP. 130 (1987) .

(١٠) Jesper Eidem « Some Remarks on ihe Iltani Archive from Tell Rimah » Iraq. 51 (1989) .

ملاحظــات على الكتابــة الآراميــة (٢٤)

من كتابات الحَضَر(١) في العراق

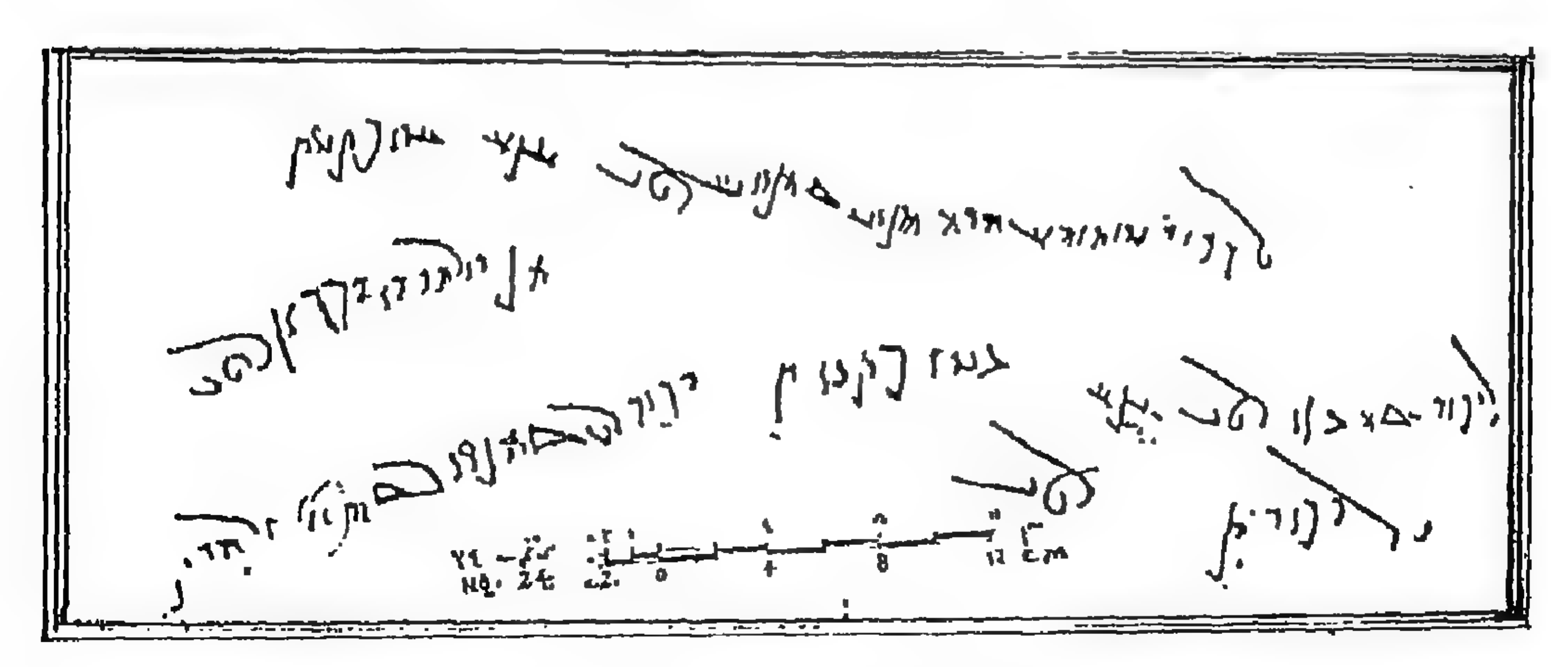
قــراءة جديــدة للكتابــة (٢٤) مــن كتابــات الحَضَر

د. مانويلا جولفــو
جامعة تورينو ــ قسم اللغات الشرقية

تدور ملاحظاتنا حول الرقم (٢٤)(٢) من مجموعة الكتابات الآرامية التي نشرها فؤاد سفر(٣) في مجلة سومر العراقية بدءاً من عام ١٩٥١ .

هذه الكتابة الموجودة في معبد بعل شمين على زاوية الجدار الشرقي منه ، تنتمي الى مجموعة الكتابات المحــدودة المخطوطة بطريقة ســريعة بحبر اســود أو احمر على جدران المعابد الكثيرة التي كانت منتشرة حول مدينة الحَضَر الواقعة على ممر القوافل. وقد حاول كثير من المختصين دراسة هذا الرقم(٤) غير الواضح ، لكنهم لم يوفقوا في التوصل الى نتائج كاملة ومرضية ، تصل الى ملامسة الحقيقة العلمية ؛ وعسانا نوفق هنــا ...

وعبر المحاولات المبذولة لترجمة هذه الكتابــة ، ظُنّ أنها مقســـمة الى اربعــة أقسام هي السطور الاربعة التي تبدو للوهلة الاولى على النظام التالي : (شكل ١) .



الشكل (١) : الرقم (٢٤) كما نشرته مجلة سومر ، ٧ ، ١٩٥١ ومجلة سورية ، ٢٩ ، ١٩٥٢

دراســات تاريخيــة ، ٣٧ و ٣٨ ، ايلول ــ كانون الاول ١٩٩٠.

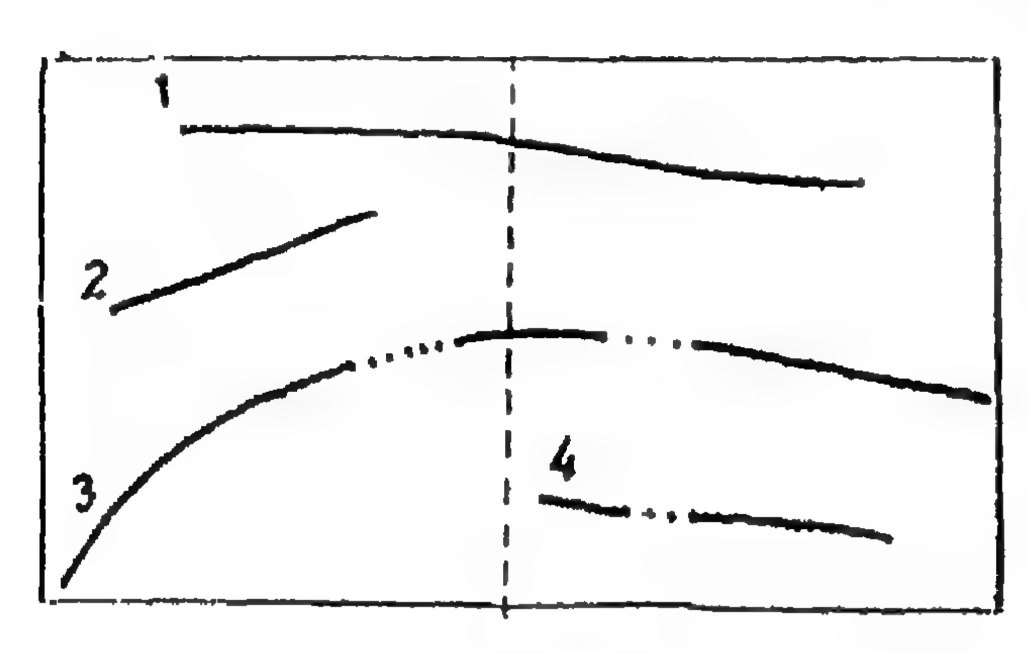
السطر الأول : يقع في أعلى الرقم مائلا الى أعلى باتجاه اليسار .

السطر الثاني : أقصر من الاول ، ويحتل أسفل النصف الثاني للسطر الاول ويميل بعكسه .

السطر الثالث : أطولها ، ويبدأ أفقياً حتى منتصف الرقم ، ثم يستمر موازيا تماما للسطر الثاني .. وتجدر الملاحظة بأن هذا السطر منكسر الى قسمين: الاول أفقي ، والثاني مائل ..

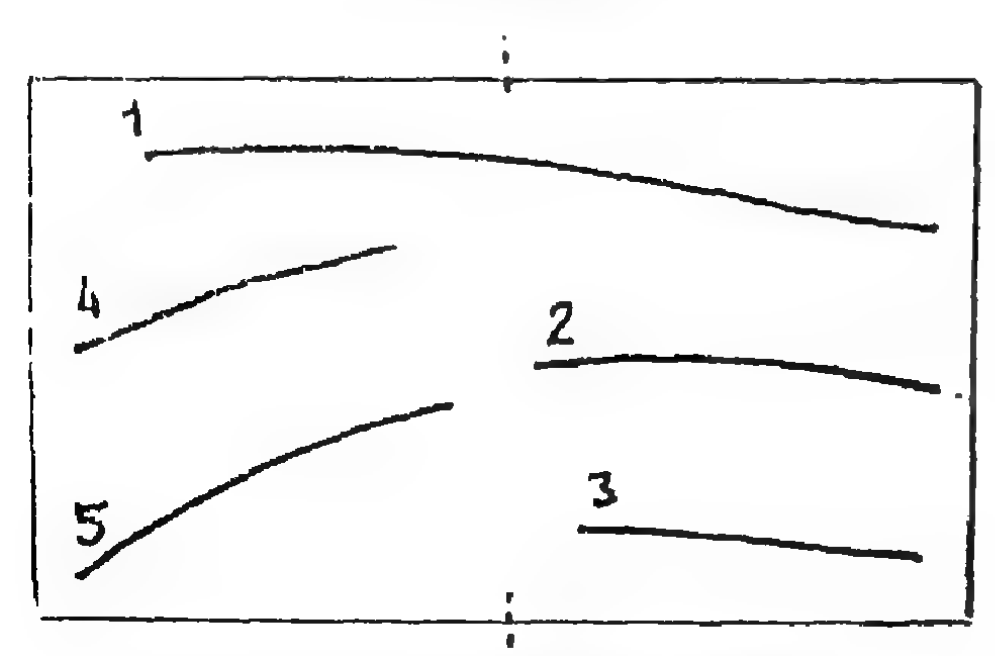
السطر الرابع : وهو أقصرها ، ويمتد أفقيا تحت النصف الاول من السطر الثالث .

ونوضح هذا النظام تخطيطياً في الشكل (٢) :



الشكل (٢) : تخطيط يوضح توضع الاسطر في الرقم (٢٤)

ووفق هذا النظام نشرت أكثر من دراسة ، ولكن غياب التفسير الدقيق والمتكامل أوحى بتخمين وافتراض نظام مغاير نشرحه بايجاز مع التنبه الى أن اختلاف ميول السطور ، والانكسار فيها يشجعان على تبني نظام بديل(٥) موضح تخطيطياً بالشكل (٣) :



الشكل (٣) : تخطيط يوضح توضع الاسطر في الرقم (٢٤) وفق النظام الجديد

في مجلة سومر ١٩٥١ ، الجزء الثاني من القسم العربي ، يقرأ فؤاد سفر الرقم (٢٤) كما يلي :

س١ : بل دكير برزقيقا
قدم من وبعشمن
ركبا لطب أنأ عبدي
لتتبتيت

س٢ : م‍ن دي ل‍م؟دي دك‍ري‍ن ل‍ط‍ب

س٣ : ب‍ل دك‍ي‍ر ش‍م‍ع‍ن‍و؟ ل‍ط‍ب أن‍أ ع‍ب‍دي ك‍ت‍ب‍ي‍ت دك‍ي‍ر ل‍ط‍[ب]
ش‍م‍ن د؟ي
ل‍ش‍ن؟ف؟ي؟ر ر؟ ؟ل‍ق‍د؟؟

س٤ : ب‍ل دك‍ي‍ر ت.......ل‍ط‍ب
ويترجم سفر كما يلي :

س١ : الاله بل مذكور برزقيقا أمام سيدنا وبعلشمون الرب بالخير .
أنا عبدي الكاتبة (؟) .

س٢ : .... مذكور بخير .

س٣ : الاله بل مذكور شمعان بخير . أنا عبدي الكاتبة (؟) .
مذكور بخير .... وبالرضى .

س٤ : الالـه بل مذكور ..... بخير .

اما أندريه كاكو ، فيقرأ في مجلة سورية ، (٢٩ ، ١٩٥٢ ، ص ١٠٣–١٠٤):

س١ : ب‍ل دك‍ي‍ر ب‍رزق‍ي‍ق‍أ ق‍دم م‍رن وب‍ع‍ش‍م‍ون رب‍أ ل‍ط‍ب
أن‍أ ع‍ب‍دي ك‍ت‍ب‍ي‍ت .

س٢ : م‍ن دي ل‍م؟دي دك‍ي‍رن ل‍ط‍ب .

س٣ : ب‍ل دك‍ي‍ر ش‍م‍ع‍ن‍و ل‍ط‍ب أن‍أ ع‍ب‍دي ك‍ت‍ب‍ي‍ت دك‍ي‍ر ل‍ط‍[ب]
ش‍م‍ن دي ل‍ش‍ن‍ف‍ي‍ر .... ر .... ل‍ق‍د

س٤ : ب‍ل دك‍ي‍ر ت....... ل‍ط‍ب .
وتختلف قراءة سفر عن قراءة كاكو في :

سفر ١٩٥١	كاكـو ١٩٥٢
ـ ب ع ش م ن ـ ر ؟ ب ع	ب ع ش م و ن ر ب ع

ويلاحظ ف. أ يناكيتي أن تصحيح كاكو ـ المنشور بعد قراءة سفر ـ لم يصـب الحقيقة بدقة ، وأن الاختلافات بينهما في القراءة لا تقدم جديدا الى الترجمة !!

.. ولنعد الى ترجمة سفر ، والتي يمكن اعتبارها مماثلة لترجمة كاكو في بنيتها وفي معناها : سنجد أن الخلل واقع في ترجمة السطرين الثاني والثالث ؛ خصوصا في القسم المائل من السطر الثالث ، لذلك اقترح سفر في مجلة سومر عام ١٩٥٣ قراءة جديدة للرقم (٢٤) هي :

س١ : ب‌ل دك‌ي‌ر ب‌رزق‌ي‌ق‌أ ق‌دم م‌رن وب‌ع‌ش‌م‌ن ر؟ب‌أ ل‌ط‌ب
أن‌أ ع‌ب‌دي ك‌ت‌ب‌ي‌ت .

س٢ : م‌ن دي ل‌م‌ن؟ دي ودل‌ك‌؟ي‌ر ل‌ط‌ب .

س٣ : ب‌ل دك‌ي‌ر ش‌م‌ع‌ن‌و ل‌ط‌ب أن‌أ ع‌ب‌دي ك‌ت‌ب‌ي‌ت دك‌ي‌ر ل‌ب‌ع‌ش‌م‌ن؟
ول‌ش‌ح ؟ رو ول‌م‌رن .

س٤ : ول .... ل‌ط‌ب

وعلى الرغم من التصحيح ، فما من ايضاح جديد !

وهكذا اقترح يناكيتي نظاما بديلا ،لكن الترجمة(٦) لم تبلغ المستوى المطلوب ،ولم تحل مشكلات الرقم .

لهذا نأينا عن النظام الاول الى النظام التي اقترحه يناكيتي ، وسنكمل بواسطته القراءة والترجمة على الشكل التالي ؛ وبمساعدة كلا الشكلين (٢) و (٣) فنرى : ثلاثة أسطر متوازية شكلا ، ومتكاملة معنى . فالسطر الثاني(٧) اذا عددناه سطرا ثانيا في ترتيب القراءة ، سينقصه شيء يسبقه (غير ظاهر في الرقم) .. ولكنه اذا عُدّ بداية لعبارة جديدة ، سنكتشف انه مستقل في معناه عن السطور الثلاثة المتوازية .. كما أنه يتمم معنى النصف الثاني من السطر الثالث والموازي له . انظر الشكل (٢) .

ولنوضح الفروق بين النظامين :

	النظام السابق		النظام الجديد
س١	الموجود أعلى الرقم وعلى كامل عرضه ..	س١	ذاته في النظام القديم ..
س٢	القصير المائل في أعلى ويسار الرقم تحت س١ ويميل الى أسفل ..	س٢	هو القسم الافقي فقط مما اعتبر في النظام القديم سطرا ثالثا ..
س٣	الاطول ، مؤلف من جزأين: أفقي في النصف الايمن من الرقم ، ومائل الى أسفل موازيا لـ س٢ ..	س٣	هو السطر ٤ في النظام القديم
س٤	الاقصر ، أسفل ويمين الرقم ..	س٤	هو ذاته السطر ٢ في النظام القديم ..
		س٥	هو القسم المائل مما اعتبر في النظام القديم سطرا ثالثا .

وبهدي من نظام يناكيتي الجديد ، استطعنا أن نقرأ ونترجم بالصيغة التالية ، والتي نراها أقرب الى الصحة كالتالي :

س١ : ب‌ل دك‌ي‌ر ب‌ر‌ز‌ق‌ي‌ق‌ا ق‌د‌م م‌ر‌ن ب‌ع‌ش‌م‌ن ر‌و(‌ي‌)ب‌ا ل‌ط‌ب
ان‌ا ع‌ب‌د‌ي ك‌ت‌ب‌ي‌ت ..

ونتوه بأن كلمة /م‌ر‌ن/ وردت في قراءات كل من : سفر ١٩٥١ ، سفر ١٩٥٣ ، كاكو ١٩٥٢، فانيوني١٩٨١ ؛ لكنها لم ترد في قراءة يناكيتي ١٩٧٥ .. ولكن تكفي نظرة عادية الى صورة الرقم لنكتشف أن قراءة يناكيتي (١٩٧٥) قد تجاهلتها !!

كما نجد أن كلمة /ر‌و(‌ي‌)ب‌ا/ قد قرأها كاكو بالشكل /ر‌ب‌ا/ في حين قرأتها عين فؤاد سفر الخبيرة /ر و ب أ / أو / ر‌ي‌ب‌ا / ..

س٢ : ب‌ل دك‌ي‌ر أ‌ش‌م‌ع‌ن‌و؟ ل‌ط‌ب أن‌ا ع‌ب‌د‌ي ك‌ت‌ب‌ي‌ت .

س٣ : ب‌ل دك‌ي‌ر ت .... ل‌ط‌ب .

س٤ : م‌ن د‌ي ل‌م‌ر د‌ي د‌ك‌ر‌ي‌ن ل‌ط‌ب .

نرى أن نترجم كلمتي /م‌ن/ و /د‌ي/ ب : مَنْ الذي . أي أن /د‌ي/ = الذي وهو هنا الاسم الموصول . أما الكلمة /ل‌م‌ر/ ، والتي وردت في الرقم ١٠١ من كتابات الحضر ، السطر الثاني ، فانيوني ١٩٨١ :

و‌ب‌ج‌ن م‌ر‌ن ع‌ل م‌ن د‌ي ل‌ق‌ر‌ه‌ي ل‌ع‌د‌ي‌ن ك‌ت‌ب‌ا
و‌ل‌ا ل‌م‌ر د‌ك‌ي‌ر .

اذ ترجم /ل‌م‌ر/ بفعل مضارع : يقول . وترجمة السطر :

« لعنة سيدنا على الذي لا يقول : ليكن مذكوراً »(٨) .

ونجد كذلك أن كلمة / دي / تتكرر مرتين في السطر الرابع ، فورودها الثاني يختلف عن ورودها الاول . ونؤكد نحن على صحة استبعاد يناكيتي فكرة أن /دي/ في موقعها الثاني ذاك تعني اسماً موصولا . ونقترح أن تشير نحوياً الى المفرد(٩) ، لأنها لو كانت تعني اسماً موصولا — ولو كان مرتبطا معنويا بالكلمة / د‌ك‌ر‌ي‌ن / — لوجب أن يكون جمعاً .

ولنطرح الفرض التالي : لِمَ لا نعدّ /دي/ اسم اشارة للمفرد في لهجة الحضر ، يدل كما ورد في موقعها الثاني من السطر الرابع — على صيغة المفعول به ؟ تشجعنا على هذا الاعتبار الدلائل التي سنسوقها من لغات سامية قريبة مما يُظن انه لهجة الحضر .

[١] ففي اللغة الآرامية يأتي /دي/ كاسم موصول : كما في الحال أعلاه في الكتابة (٢٤)، السطر الرابع ، وفي ڤاتيوني ١٩٨١ ، الكتابة (١٠١) من كتابات الحضر .

[٢] ونجده كذلك كعلامة لواسطة تعبر عن الاضافة في الآرامية : كما نلاحظ فيما جاء في الرقم (٣٤٥) من مجموعة كتابات الحضر لحازم محمد النجفي(١٠) :

السطر الاول : صلما دي سنطرق .
: تمثال سنطرق .

والسطر الثاني : ملكا دي عرب بر.
: ملك العرب .

[٣] وفي العربية : نجد أن الحرفين (دو) و (دي) يدلان معا على معنى الموصول في الذي ← ذي .. ونجدهما يخدمان معنى الاضافة في : ذا ، ذو ، ذي أحد الاسماء الخمسة المعروفة(١١) كقول العرب : شـــهر ذي الحجة ، رأيت ذا الهمة ، قال ذو النورين .. وهم يريدون: شهر الحجة ،رأيت صاحب الهمة ، قال صاحب النورين(١٢) ..

كما يطالعنا الحرفان / د، ي / في رغبة العربية في التعبير عن الاشارة ، اذ يقول العربي : هذي ، هذا ، حيث تعد الهاء للتنبيه واسم الاشارة هو : ذي ، ذا .. هذا من جهة .. ومن جهة أخرى قد يكون مفيدا أن نقول : ان اللهجات المحلية العربية في جنوب العراق وفي الكويت تستعمل اللفظة /دي/ كاسم اشارة شائع الاستعمال ..

وبذا ، وبعـد أن لمحنا /دي/ في الآرامية وفي العربية دالـة على الموصول وعلى الاضافة ، ولمحناها في العربية دالة على الاشارة ، نستطيع أن نقرر أن /دي/ في لهجة الحضر ــ بورودها الثاني في السطر الرابع من الكتابة (٢٤) ــ تـدل على الاشـارة .. وهكذا نترجم السطر الرابع كما يلي :

من يقول هذا مذكور بالخير .

س٥ : دكير لبش من دي لشو(ي)ر دي ولقدد ؟.

نرى هنا أن عين فؤاد سفر الخبيرة أضافت حرفا غير موجود الى كلمة /لبش/ في السطر الخامس !! وذلك ليلبي وجود هذا الحرف حاجة البنية القديمة الى اسم

الاله بعلشمين .. مع أن الرقم لا يظهر هـذا الحرف الضيف بين حرفي /ل/و/ب/.
والحقيقة ، يمكننا القول بثقة أن الحال دون هذا الحرف الضيف هو :
ل ب ش م ن ....←....

وبالعودة الى ما نشره ڤاتيوني عن الرقمين (٧٤) و (٤٨) ، نجد في السطر الثامن من الرقم (٤٨) أنه :

قـرأ : مدعن د : بش .

وترجم : شيء ذو : شـر .

والمعنى : شيء مـن الشر .

وهكذا .. فالقراءة عندنا في السطر الخامس تصبح ل شر ، والمعنى : للشر .
وتكون الكلمتان / لشور / و /لقدد/ من السطر الخامس فعلين مضارعين للمفرد الغائب : فالاول /لشور/ نستطيع ترجمته بعد الاستعانة بالاصل السرياني (شور)(١٣) ومعانيه : عَبَرَ قَطَعَ ، دقَّ ، فقأ عينه . وكذلك بعد الاستعانة بالاصل العربي (سور) ومعانيه : قطع ، شقّ ، فصل بين ..

والثاني /لقدد/ يمكننا ترجمته أيضا بعد الاستعانة بالأصلين السرياني والعربي (قدر)(١٤) ومعانيه : القطع طولياً ، مشـيرا الى التخـريب أو الاتلاف أو الاذى .. وتؤيدنا في ذلك كتابات الحضر التي ترجمها ڤاتيوني ذوات الارقام (٢٩) و (٢٣٢) والتي تظهر فيها معاني القلق والخوف من أن تكون الكتابة طلبا للأذى أودعاءً للشر ؛ وخاصة في الرقم (٧٤) الذي يعني الدعاء باللعنة على من يخرب أو يتلف هذه الكتابة ..

ذ / دي / في سطرنا الخامس دالـة على الاشـارة في ورودها الثاني ، وتـدل /من ، دي/ على من الذي أي على الموصول كما مر معنا في مطلع سطرنا الرابع مـن النظام الجديد .

واستنادا الى كل ما سبق نترجم معنى الرقم (٢٤) كما يلي :

س١ : يا بل .. ليذكر(١٥) برزقيفا أمام سـيدنا بعلشمون العظيم بالخـير ، أنا عبدي كتبتُ .

س٢ : يابل . ليذكر شمعنو بالخير ، أنا عبدي كتبتُ .

س٣ : يابل .. ليذكر ت.......(١٦) بالخير .

س٤ : مَنْ يردد(١٧) هذا ليذكر بالخير .

س٥ : ليذكر بالشر مَن يتلفه [أو يخرب ، أو يمحو هذه الكتابة] .

وهكذا ، فمحاسن هذه الترجمة عديدة منها :

* أنها توضح تسلسل الدعاء بالخير في السطور ١ و ٢ و ٣ نظرا لتماثل الاسماء الثلاثة : برزقيقا وشمعنو والثالث الذي يبدأ بحرف ت ، ثم الدعاء بالرحمة لكل من يدعو بالخير لهم كما دعا (عبدي) وكتبَ ، ثم الدعاء في السطر الرابع بالشر على من يخرّب أو يمحو هذه الكتابة أو التدوين — وهذا شائع عندهم — كما جاء في ارقام (٢٩ ، ٧٤ ، ٢٣٢) في كتاب ڤاتيوني المذكور آنفا .

وكان على سفر ان يستنتج عدم كفاءة النظام القديم ، وأن يستغرب الانقطاع الواضح في الاسطر الثلاثة الاولى منه ..

وعلى أي حال ، فلولا جهود الاول ما أفلح الاخير ، ولعلنا نحن بدورنا نفلح ..

الحواشـــي

(١) الحضر مدينة أسست أيام الفرثيين ، كانت مزدهرة في مطلع الميلاد ، وعاصرت حضارتها انتعاش مدن تدمر والانباط . تقع في بادية جزيرة العراق ، بولاية الموصل على بعد ٧٠ كم غرب القيارة على دجلة .

(٢) * كريكمان ، ١٤٨ . ج.ت ميليك ، ر.ن ، ١٩٦٢ ، ٥٥ . ر. ديغان، ز.د.م.ج ، ١٢١، (١٩٧١) ، ١٢٥ ،مقولة ٩٦، . ف.أ. يناكيتي « حول الكتابة الارامية (٢٤) من الحضر (العراق) » ، فوليا أورينتاليا ، ١٦ ، (١٩٧٥) ، ٥٧ — ٦٤ . ف ڤاتيوني ، كتابات الحضر ، ١٩٨١ .

(٣) المدير العام للمديرية العامة للاثار ببغداد .

(٤) الرقم = الكتابة = المخطوط . رقم = كتب. القاموس المحيط ، وسنراوح بين ذكر الكتابة والرقم في المقال .

(٥) ف.أ. يناكيتي ، انظر الحاشية (٢) .

(٦) انظر الحاشية (٢) : ف.أ. يناكيتي .

(٧) في النظام القديم .

(٨) ورد برقم ٩٧ في مجموعة الكتابات المترجمة بوساطة مقولة .

(٩) المفرد بمعناه النحوي اي لا التثنية ولا الجمع .

(١٠) مجلة سومر رقم ٣٩ ، ١٩٨٣ ، ١٧٥ .

(١١) الاسماء الخمسة في العربية هي : اب ، حم، اخ ، فو ، ذو ، ويأتي تحسب موقعه في الجملة العربية بثلاثة أشكال : ذو ، ذا ، ذي .

(١٢) وفي اللغة السريانية نجد الضمير المنفصل /ديلي/ الذي يعني الملكية للمتكلم : لي = خاصتي . نجده مؤلفا من / دي+لي/ أو /دي+لك/ أو /دي + له / = لي ، لك ، له = خاصته .

(١٣) قاموس حنا ، سرياني — عربي ، بيروت ١٩٧٥ .

(١٤) القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ،مؤسسة الرسالة .

(١٥) ليذكر أو ليكن مذكورا ، والترجمة الحرفية هي : مذكور .. كما أن أداة النداء (يا) ليست من الترجمة الحرفية ، بل هي لأداء المعنى .

(١٦) اسم شخص ثالث يبدأ بحرف التاء وتألف في الرقم .

(١٧) يردد أو يكرر ، والترجمة الحرفية هي : (يقول) .

الآثـــار الســورية : الغنــى والاصــالة

دراســة ميدانيــة

د. عدنان البني
المديرية العامة للآثار والمتاحف

يقول أستاذنا الدكتور سليم عبد الحـق في عنوان مقالة مـن مقالاته البليغة : « سورية أرض عربية تطفح بروائع الآثار » وكم كان موفقا في اختيار كلمة « تطفح ». ولا أراني أوفق لأوفي من هذا التعبير في بحثي هذا . فسورية طافحة فياضة بالآثـار حقـاً ، لا يُعرف عـدد المواقع والاوابد فيها . وليس سـراً أن خمسين عامـا مـن التحريات الاثرية والمسـوح الجوية والارضـية من كـل صنف ولون ، وحمـلات استكشـافية إثر حملات ، لم تعط حتى الآن رقما ولو تقريبيا لعدد المخلفات الاثريـة في أرضنا الطيبة . ويمكن القول أن هذا العدد لا يقل عن عشرة آلاف . وهو احتياطي أثري جبار ، ولكن المسجل منه قد لا يزيد على الثلث . هذا ولا شك في أن المئات من هذه المواقع والاوابد طمس ويطمس في المشاريع الخاصة والعامة ، أو لدوافع أخرى. ومن الواجب قوميا وعلميا أن تنتهي حملات التسجيل الاثري في كل المحافظات لنعرف القائم والمندرس من آثارنا . وان التطور السريع فيالطرائق العلمية التي تهدف للكشف عن المواقع والاوابد المغيَّبة والغارقة ، وبخاصة الاقمار الصناعية الراصدة ، سيعجل في هذه المهمة الصعبة مستقبلا .

* * *

نردد دوما ، ويردد غيرنا أيضا أن سورية جنة الآثار والآثاريين . ونفهم من هذا عادة وفرة الآثار وانتشارها . والحقيقة أن المقصود ، مع الوفرة ، التنوع والتفـرد والاصالة ، والعمق التاريخي والبعد الانساني . فوراء الغنى والتنوع تكمن عوامـل كثيرة ، أولها الموقع الجغرافي الفريد لبلاد الشام ، ثم المناخ المعتدل وتنوع البيئـات والمنتجات . وثمة عامل أساسي ، من قبل ومن بعد ، هو انفتاح بلاد الشام وحركتها أخذاً وعطاءً منذ اقدم العصور وتقبلها الموجات والتيارات ، وانسياح انسانها شرقـا وغربا ، كانت سورية ، منذ فجر التاريخ ، تتلقى موجات الجنس العربي ، هذا الجنس النشيط القوي الحاد الذكاء ، وهو الذي رسخ فيها الكتلةالسكانية الاصليةمنذ الالف الرابع ق.م على الاقل ، وفقا لمعطيات علـم الآثار الحديث . ولما كان هـذا الجنس يتصف بقابلية فائقة على التفاعل مع الآخرين ، واتساع الافق والتسامح ، فقد أخذ وأعطى حضاريا وسياسيا واقتصاديا ، واتصل بالعالم القديم كله ، وكون في بلاد الشام

حضارة لها في كل وقت صفات أصيلة ومبتكرة لم يزل تأثيرها واضحا من الاندلس حتى طشقند . واحتكت هذه البلاد بتيارات بشرية جانبية ، عن طريق التجارة أو الهجرة أو الحرب ، وكان لوجودها ، القصير أو الطويل نسبيا ، أثر في تكوين حضارة متينة أصلا كانت تغزو الغازي ، وفي اكتشاف المدنيات الوافدة اليها ذاتها مرة أخرى في ربوعها . وقد انطلق أبناء سورية الى العالم حكاما وفلاسفة وفنانين وبنائين وعباقرة من كل نوع يسهمون في بناء الفكر الانساني العالمي في مواطنه الاصلية ، وكان لذلك كله انعكاس على آثار سورية ، ونورد في هذا الصدد قولا للاستاذ بول كولار الذي كان رئيسا للاكاديمية السويسرية في روما وأمين السر العام للرابطة الدولية للآثار الكلاسيكية وهي اقوى تجمع للآثاريين في العالم :

« تبدو لنا سورية منذ أقدم العصور أرض تلاق بين الحضارات ، وان غناها بالاوابد الاثرية لهو الدليل الواضح على تاريخها العريق . ولا يوجد مكان آخر فيالعالم تتجلى فيه آثار الماضي يمثل هذا التنوع المرتبط بمثل هذا الاستمرار »(١) .

وأقول ببساطة ان دور سورية يقوم على اسهامها البارز في قصة الحضارة العربية والانسانية ، واننا لنعرف من آثارها القائمة على تربتها أو المنتشرة على رقعة العالم القديم ، انها أبدعت فنا وعمارة وصناعة على جانب كبير م نالاصالة والدقة ، وقامت بالوصل حضاريا وانسانيا بين أجزاء العالم القديم ،فربطت الرافدين والاناضول بوادي النيل وبحر ايجه والبحر المتوسط ، منذ الالف الثالث ق.م ، أو قبل ذلك في رأي بعض الباحثين ، ونقلت نتائج الفكر والابداع عن طريق الابجدية ، أنبل مبتكرات الفكر البشري ، ومنها انتشرت اللغة والكتابة الآرامية الىالهند وأقاصي مصر الجنوبية وسادت عالم التجارة والعلاقات الدولية ما يزيد على ألف عام .

* * *

ان أحداث التاريخ القديم في سورية ترمم حاليا بعشرات الاكتشافات الخارقة للعادة ، من « أوغاريت » الى « ماري » الى « سميرا » الى « إبلا » الى « بئروتي » الى « شوبات إنليل » الى « دور كتليمو » الى « تائيدو » الى « إيكالتي » الى « زلفا » و «توتول» . وسأختار بعضا من معلوم الآثار السورية ومجهولها وأضع بعض الاضواء على جماليات وخصوصيات العمارة والفن الاثريينفي مختارات من المبدعات القائمة على الارض العربية السورية حصرا .. ولن أتطرق الى أقدم وأول إناء فخاري في المريبط على الفرات منذ عشرة آلاف عام ولا الى تخطيط مستوطنة بقرص وصناعتها الحجرية البالغة الروعة منذ تسعة آلاف عام ، وأول المبدعات التشكيلية في هذه المواقع وفي مواقع متعددة أخرى حول دمشق ، ولا الى روائع المنتجات الخزفية والعاجية والخشبية عبر العصور .. سأصطفي .. وأقطف من كل بستان زهرة وأعرض منتخبات من عمائر في مواقع معلومة وأخرى مجهولة أو شبه مجهولة .

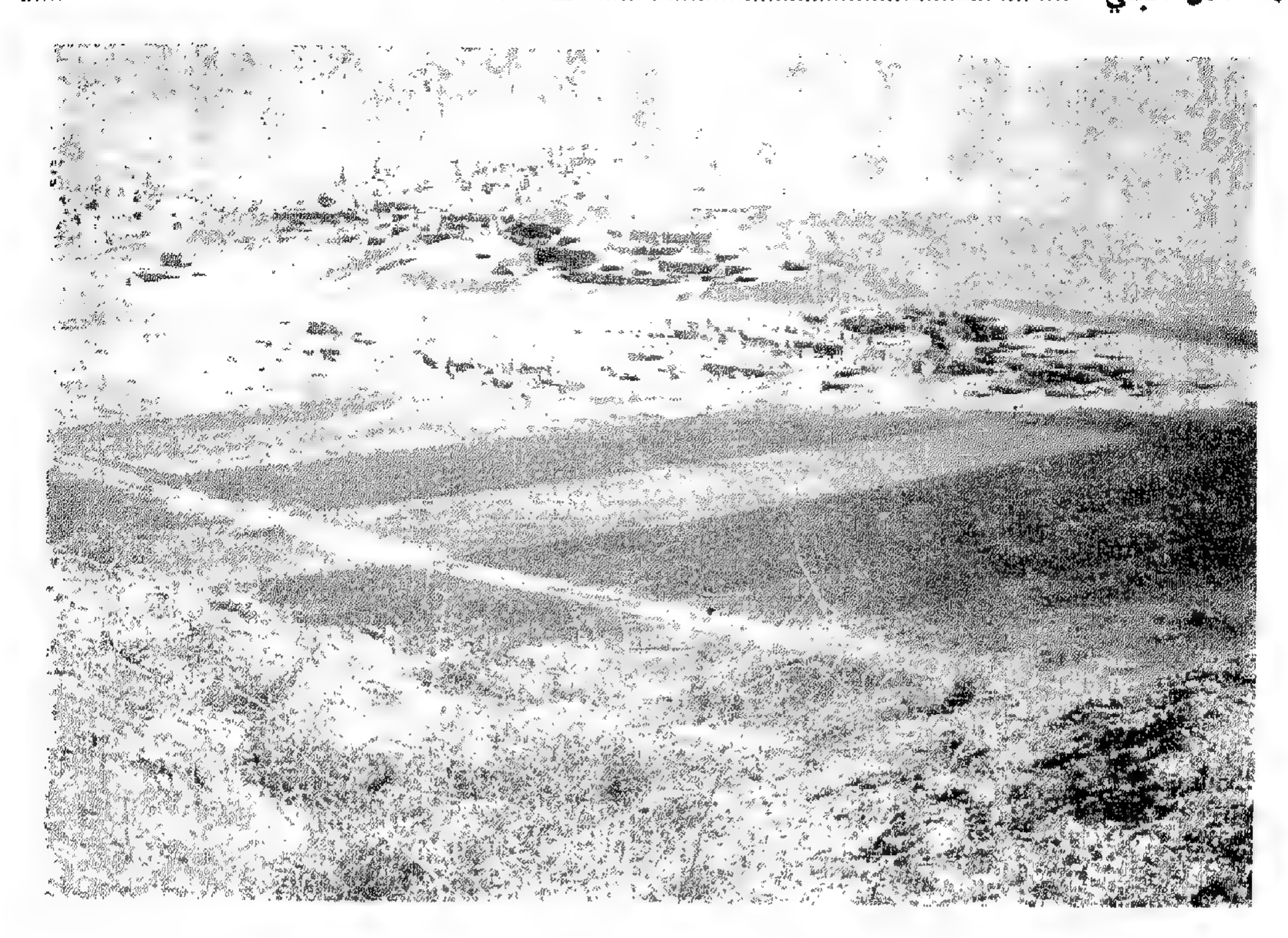
في الالف الثالث يبدأ الزمن المعرف في المصطلح الاثري باسم عصر البرونز القديم، وفيه بداية تشكل البنى الثقافية والدينية والسياسية المتطورة نسبيا في بلاد الشام التي عرفت، في تلك الفترة، انتشار العديد من المستقرات المدنية (المدن). لقد حدث آنذاك ما يسمى بحضارة المدن أو التطور المديني. بدأ هذا التشكل في النصف الاول من الالف الثالث ونضج نضوجا فائقا خلال نصفه الثاني فأفرز ممالك مدن باهرة في مواقع دمشق وحلب وحماة والمشرفة ورأس الشمرة وتل النبي مند وتل مرديخ وتل الكزل وتل عطشانة وتل براك وتل العشارة وتل ليلان الخ .. وذلك، فضلا عن المواقع القائمة الآن في لبنان مثل جبيل وكمودي، وفي الارض المحتلة مثل أريحا ومجدو، وغير ذلك مما يخرج عن نطاق هذا البحث.

هذه المراكز المدينية (أو المدن اختصارا) اتصفت بالاتساع، وبعضها، في مناطق البناء باللبن، بلغت مساحته خمسين هكتارا وبعضها أكثر من ذلك، كما كان من مميزاتها بناء الاسوار المنيعة وتطور أنماط الانتاج الفني والسلعي وازدهار صناعة المعادن وترقي الكتابة وتعاطي التجارة الاقليمية والدولية ... وأهم من ذلك، أو بنتيجة ذلك، امتلاك تلك المدن للادارة السياسية المنظمة والوصول الى مستوى معين من الحكم والحكام يضفي عليها مظاهر دولة لها سلالات وسجلات ومراسلات ويتضح فيها الاختصاص بين القصر والمعبد بشكل كاف.

* * *

ان **إبلا** هي احدى تلك المدائن السورية التي اتسعت وازدهرت في فترة الحضارة المدينية ... وقد دُبّجت حولها مئات، بل ربما الوف وعشرات الالوف من الصفحات هنا وفي الخارج، وأدلى كثيرون دلوهم في بئرها، فلا حاجة لتكرار ما ذُكر عنها، لنقل باختصار ان قوة إبلا كانت مستمدة من حيوية اقتصادها، وكان تجارها يجوبون الآفاق ويعملون في تجارة اللازورد والاخشاب والاصواف، وكان ملوكها يتبادلون الهدايا مع ملوك مصر، وكانت تصنع النسيج الجميل والخشب المنزّل والاثاث وتعالج المعادن المستوردة وتبدع في صناعة الحلي، وتزرع، وتربي القطعان. كانت مزدهرة في كل المقاييس. أما قصرها الملكي فقد تركزت فيه أكثر الميزات التي أتينا على ذكرها وسنحدد مهمتنا فيعمارته التي هي نمط سوريمتقدم من العمائر (٢).

في موقع إبلا رابية طبيعية أقيم عليها في الربع الثالث من الالف الثالث ق.م قصر منيف يعرف باسم القصر G ويختلف في مفهومه المعماري، وفي تصميمه وانشائه وزخرفته، عن المعروف آنئذ في بلاد الرافدين مثلا. وان التنقيب شمل حتى الآن حوالي ثلاثة آلاف متر مربع من القسم المتبقي من هذا القصر الواسع الامتداد. ونقول القسم المتبقي لأن الانتكال في منحدر رابية الاكروبول (الحي الحالي) قد ازال الى الابد الاجزاء الغربية من القصر بما في ذلك الجانب الادنى من الباحة الرئيسية المعروفة



منظر عـام لتل مرديـخ (ابـلا)

باسم باحة الاستقبال الملكية ، كما أن الاقسام الشرقية من القصر كانت مغيبة تحت ركام السويات الاثرية الاحدث عهداً . وقد باشرت البعثة الايطالية في العام الماضي التنقيب في هذا القسم في قمة الاكروبول فوقعت على قسم جديد كان مكرساً لاعداد الولائم الملكية ومعالجة الحبوب والزيتون .

ان أحدث الدراسات التي جرت حول هذا القصر توضح أنه تكون نتيجة تلاحم تم ، خلال مدة من الزمن ، لأجنحة وأجزاء مختلفة المهمات ، انضافت الى نواة أو عدة نويات سابقة ، نظر بعين الاعتبار في تصميمها الى الوضع الطبيعي لمنحدر الرابية الجنوبي الغربي . وعند انتهاء هذا المجمع أصبحت له ثلاثة أدراج تؤمن الاتصال مع أجزاء القصر في السويات الاعلى : في الجنوب درج البوابة الكبرى المؤدي للقطاع الاداري حيث وجدت المحفوظات الملكية ، وفي الوسط درج الشرف الذي كان مجهزاً بالاخشاب المنزلة بالصدف وهو يقوم في صدر باحة الاستقبال ويدور داخل برج حصين مؤدياً الى الشقق الخاصة ، ويبدو أن الملك كان يستخدمه في مناسبات الاستقبال العامة . اضافة الى درج ثالث صغير في الشمال .

ان الدرج الذي سميناه درج الشرف ينطلق من صدر باحة أو ساحة يبلغ سمك جدرانها نحو ٣ أمتار معدة لاستقبالات الملك أو المراسم بشكل عام . طولها نحو خمسين مترا ، وهي مظللة بالاروقة المحمولة على عمد خشبية ضخمة . وتحت الرواق الشمالي تقوم منصة كان فوقها كرسي العرش .

في رأي البعثة المنقبة ، يلاحظ أن القصر اجمالا ، وبخاصة باحة الاستقبال ، تغلب فيه الناحية العمرانية على الناحية المعمارية . ان وضع هذا القصر وبالتالي هذه الباحة على مشارف المدينة التي تحتها . يؤمن الربط بين الحي الرسمي والمباني الادارية والسكن الرسمي واحياء المدينة في السهل . وفي ذلك مفهوم مغاير لما في الرافدين حيث يكون القصر مجمّعا اداريا وسكنيا مستقلا يقوم على تخطيط مسطح يكرر اقسام القصر حول باحة مركزية .

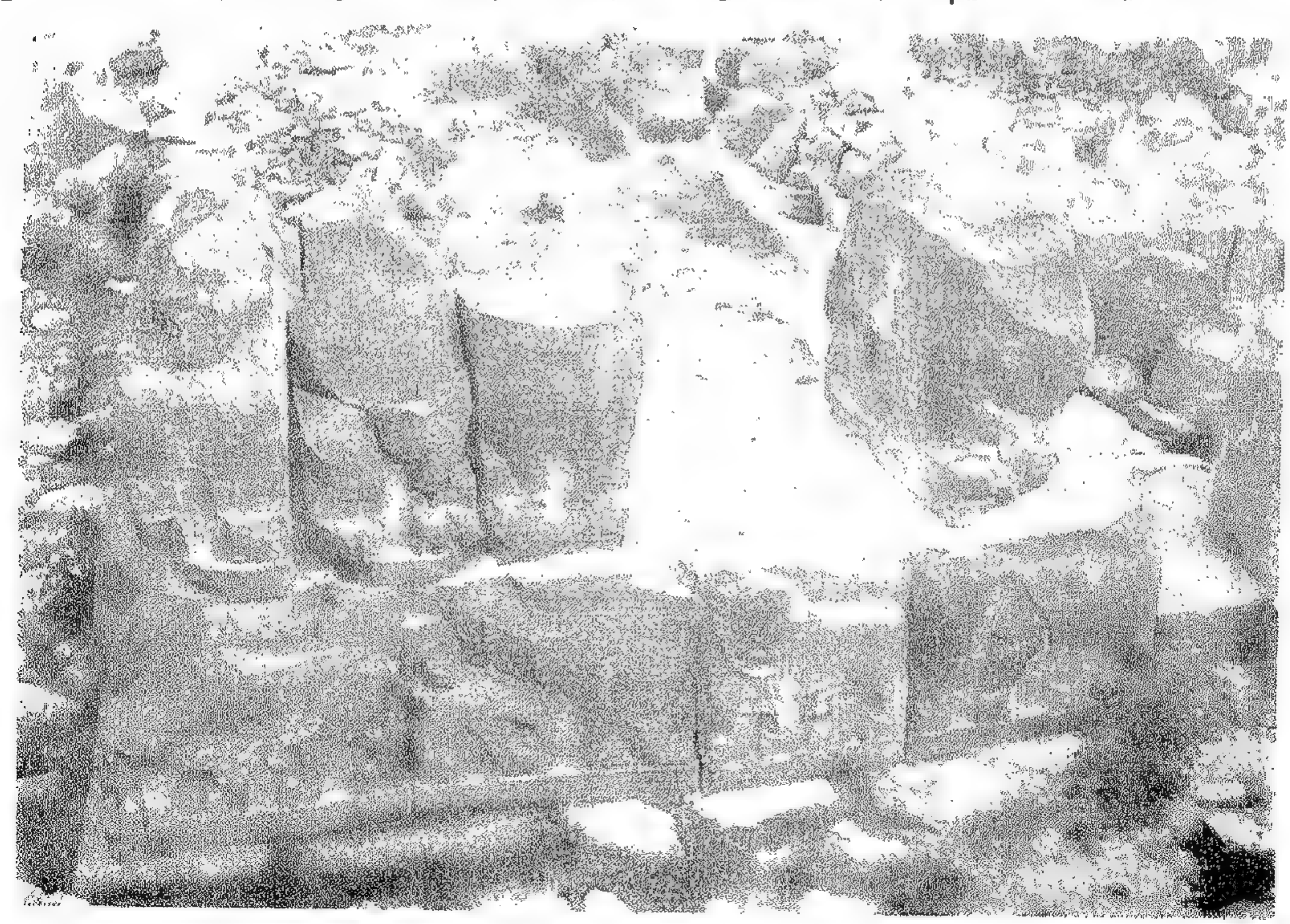
وبعد قضاء الملك الاكادي نرمسين حوالي ٢٢٥٠ ق.م على قوة إبلا العسكرية والسياسية ، سكتت الاخبار عن هذه المدينة حتى وجدناها في مطلع الالف الثاني قبل الميلاد تنبعث على يد سلالة أمورية جديدة تتصرف بفعالية اقتصادية فائقة وتصل علاقاتها حتى مصر ، الامر الذي تدل عليه المكتشفات الهامة العائدة لذلك الزمن ومنها المنشآت الضخمة الجديدة . وفي مقدمتها قصر جديد رحيب يعرف عادة باسم القصر الغربي (قصر Q) أو قصر ولي العهد مؤرخ بين ٢٠٠٠/١٩٠٠ ق.م . وقد تم التنقيب في هذا القصر بشكل كامل واتضح أن مساحته نحو ثمانية آلاف متر مربع ، واقصى طول له ١١٥م وعرضه بين ٦٠ – ٧٥م . ولما كان هذا القصر محفوظا بكامل تفصيلاته ولو على مستوى الاساسات أو المداميك الاولى ، فقد اتضح أن تخطيطه يقوم على تجمع وحدات سكنية أو كتل معمارية منتظمة منفصلة عن بعضها لكنها متصلة وظيفيا ، وهو بذلك يختلف عن القصور الرافدية المعاصرة التي تتألف من وحدات سكنية أصغر تتجمع حول باحة مركزية . ومن الخصائص التي يتصف بها هذا القصر الانتظام الثابت للغرف وتعامدها مع الباحات ومع الجدار الخارجي للمنشأة ، في حين تتوازى الغرف في القصور الرافدية مع ضلع الباحة ومع الجدار الخارجي في وقت واحد . كما أن حركة التنقل داخل القصر مختلفة ، اذ نرى أن المداخل المفتوحة في جانبي كل باحة من باحات الوحدات السكنية تسهل نوعا من الدوران الدائم في كافة أرجاء القصر . وتحت هذا القصر وجدت مدافن ملكية من ١٨٠٠/١٦٠٠ ق.م أوضحت المكانة السامية التي بلغها فن الصياغة الابلية تلك الايام . وثمة قصر شمالي من الفترة الامورية نفسها يعرف باسم القصر الشمالي (أو قصر P) وهو في رأي بعثة التنقيب مركز مكرس للاحتفالات الملكية ، وبقربه معبد للرب حدد يعد الان أكبر وأقدم معبد سوري من النوع الوحيد الحجرة . وقد وُجدت في القصر وفي المعبد منحوتات بازلتية تمثل

أربابا وحكاما وتعد فتحا في تاريخ النحت القديم ، لكننا لا نريد الخوض في أمرها قبل أن تنشرها البعثة النشر العلمي المرتقب .

* * *

ومن معالم الالف الاول قبل الميلاد آبدة سورية فريدة تكوّن حلقة بين المعروف من معابد الالف الثاني قبل الميلاد ، والمعابد ذات الطراز الكلاسيكي اليوناني الروماني التي أخذت تنتشر في بلادنا بدءا من العصر الهيلينستي . وهي معبد آرامي من القرن الثامن قبل الميلاد يتسنم **تل عين دارا ،** (٣) في موقع مهيب في نطاق مملكة أرباد لا نعرف اسمه القديم ، قائم على الضفة اليسرى لنهر عفرين فيبقعة جميلة ومنتزه شهير يقصده الحلبيون .

ان تل عين دارا مشكل من عدد من السويات الاثرية ، يعود المعبد للسوية السادسة منها . وهو مشيد في معظمه بالحجر البازلتي ، ومخططه على شكل مستطيل طوله ٣٨ مترا وعرضه ٣٢ م موجه بزاوياه ، وليس بجدرانه ، الى الجهات الاربع ، يقوم على مصطبة ارتفاعها متران مزينة بنقوش بارزة تمثل سباعاً وأشكال أبي الهول . ويكتنف حرم المعبد رواق يحيط بثلاث جهات ، عرضه أربعة أمتار من



مدخل معبد عين دارا

الجانبين وثلاثة من الخلف . يدخل الى المعبد بممر في الجنوب الغربي تحرسه منحوتات السباع ، له عتبتان على الاولى نُحت شكل قدمين كبيرتين ، وعلى الثانية نُحت شكل قدم أخرى . يفضي المدخل الى ردهة (١٦×٧م) زينت جدرانها بمنحوتات ضخمة بينها أشكال ارباب ، ثم عتبة نحت فيها شكل قدم يمنى وهي حتما القدم الذي يجب أن يتقدم بها الداخل الى هذا المكان ، فاذا دخل للتعبد ولتقديم القربان انفتح أمامه حرم (١٦,٥×٢١م) في صدره ما يعرف عادة بقدس الاقداس (وهو بيت الصنم أو الاصنام) وفي صدره قواعد حجرية مزوقة بأشكال تمثل ارباب الجبال . وكان هناك على الراجح صنمان للربين حدد وعشترة . ان هذا الشكل من المعابد ذات الشكل المستطيل والمدخل المحوري (المعروفة باسم المعابد السورية) تقاليدها قديمة في بلادنا، وشكلها ظل متبعا تقريبا حتى آخر عهود الوثنية على الاقل .

☼ ☼ ☼

عمريت (أو **أمريد** في اللفظ المحلي) اسم كنعاني يرجح انه مشتق من العمار ، يطلق على موقع في حدود نحو خمسة كيلومترات الى الجنوب من مركز مدينة طرطوس تنتشر فيه أبنية أثرية وأوابد عديدة تتوزع على طرفي نهر صغير يعرف باسم نهر



معبد عمريت

عمريت . عرفت عمريت أيام السلوقيين والرومان باسم « ماراتوس » . وهي تعود للألف الثاني ق.م على الاقل . لكن أزهر أيامها كانت في الالف الاول وبخاصة في القرن الخامس ق.م حين كانت في يد الاروادين . سقطت عمريت في يد الاسكندر والسلوقيين ،ومرت أيام حتى عاد اليها الاروادين بعد استقلال أرواد في٢٥٩ق.م(٤).

لن نتحدث عن مدافن عمريت الباذخة الفريدة ولا عن ميدانها الشهير ، بل سنتناول معبدها المكرس لرب الشفاء ، وهو معبد ينفرد عن كل معابد الشرق والغرب ببحيرته المقدسة التي ليس ثمة ما يماثلها الا في معبد منبج .

يعود معبد عمريت في وضعه الراهن تقديرا للقرن الخامس ق.م. وهو محفور في الصخر على شكل حوض طوله ٤٨ مترا وعرضه نحو ٣٨ ، وعمقه ٣ أمتار تتوسطه كتلة صخرية فيها بيت أو هيكل المعبود ، ترتفع عن أرض الحوض نحو خمسة أمتار ونصف المتر . والهيكل كنعاني الطراز مزين بشراريف صماء ، وحول الحوض ممر عريض كالرصيف محفوظ على ثلاثجهات كان فوقه رواقمحمول على دعمات مستطيلة المقطع ، وفي الجهة الشمالية كان المذبح .

اقيم هذا المعبد على نبع يتدفق من الصخر ، وهو حاليا على شكل كهف في الجهة الشرقية ، يمتد منه على الجدار الجنوبي قناة في الجدار مهيئة للتطهير . وأخرى تمتد في أرض الرواق كانت معدة للسقاية . وكان في الحوض على ما نظن ، سمك مقدس على الغالب ، ويغترف طالبو الشفاء من البحيرة ماءها المقدس بأباريق لها مصاف حتى لا يتسرب اليها السمك .

* * *

ولا بد ، ونحن في صدد غنى آثارنا وأصالتها ، من الحج الى واحة تدمر . ولن يكون مستحبا أن نكرر السرد المألوف عنها وعن تاريخها وبهاء مليكتها الذي يخلب الابصار ، لذلك نقتصر على بعض من خصائصها وبديع منجزاتها في الفن والعمارة .

ابتكرت تدمر فنا تشكليا خاصا بها ، له طابعه ، فيه مبدعون ومقلدون ، لا يمكن ان تلتبس هوية منجزاته على أحد . والنحت التدمري يروي قصة كل يوم في حياة تدمر ، صلوات وأحزانا ، وصيدا وقافلة ورجال قوافل ، وكهنة وهجانة ورماة وفتيانا وفتيات وعرائس وأطفالا ، وروائع زينة وزي ومجوهرات يضرب بها المثل .. الخ . أبدعت تدمر عمارة دفنية فريدة في العالم ، في شكل المدفن البرج الذي كان حلا عقلانيا ومعماريا موفقا لمشكلة تشغل بال المدائن القديمة والحديثة . واذا كان علينا أن نقدم شيئا عن تدمر في بحثنا هذا فمن المناسب أن نصل الى قمة ابداعها وهو معبدها الكبير ومجمع أربابها الذي بني هيكله في ٦ نيسان ٣٢ للميلاد من قبل لشمش بن تيبول بن



الهيكل المركزي لمعبد بل في تدمر

شكيبل من بني كمرا(٥) ، واتسعت رقعته مع الزمن حتى قيل ان أربعين (بارتينونا) تضيع فيه فهو واحد من أوسع معابد الشرق والغرب ، ويقوم على ركام أثري تشكل منذ الالف الثالث ق.م على الاقل .

في بواباته وأوأسواره وأروقته وباحته الرحيبة ، وكل تفاصيله الزخرفية ، سما معبد بل عن المألوف كماً وكيفاً وحقق ريازة متفردة واعجازا ، وفي هيكله المركزي تألق وجمع أجمل ما في الشرق والغرب فأخذ الصيغة اليونانية في بناء الهيكل المكتنف بالاعمدة ، ومن العمارة المصرية تخير شكل البوابة الصرحية ، ووفق التقاليد السورية اقام حجرة الصنم والبرجين على جانبيها ، ومن البابلين جاءه المدخل الجانبي ، ومن الهنود والفرثيين أخذ بعض عناصر الزينة ، لكن أكثر أشرطته الزينية ونقوشه البارزة كان تدمريا خالصا اقتبس من البيئة المحلية ومثل مراسم عبادته وايمانه . وهذه المحصلة المتوازية كانت وما زالت تبهر الزائرين .

* * *

في الجبال الجميلة قريبا من صافيتا ودريكيش كان يقوم المعبد المعروف باسم **حصن سليمان** . كان هذا المعبد ، في الاصل ، معبداً كنعانيا من معابد القمم الجبلية

في اقليم ارواد ، وهو يبعد عن الساحل نحو ٣٠ كم . وليس لدينا حاليا ما يشير الى الزمن الذي بدأ فيه الحج اليه ، لكن من البدهي أنه ، بسبب موقعه ، كان مكرسا لعبادة الرب بعل الكنعاني المولج بالصواعق والمطر والخصب . على اننا نعرف من النصوص انه كان قائما زمن السلوقيين (٣١٢-٦٣ق.م) ومنسوبا لزوس وهو الرب اليوناني المقابل لبعل ولبعل شمسين (رب السموات)(٦) . وكان المعبد يتبع آنئذ اتحاد المدن الاروادية السبع ذات الحكم الذاتي ، وله امتيازات وسوق تعقد مرتين في الشهر واحتفالات دينية ومواسم ، ويتمتع بحق إلجاء العائذين به . وقد وقفت عليه قرية بيتوخيخي (بيت الخوخة) المجاورة .



الهيكل المركزي في معبد حصن سليمان

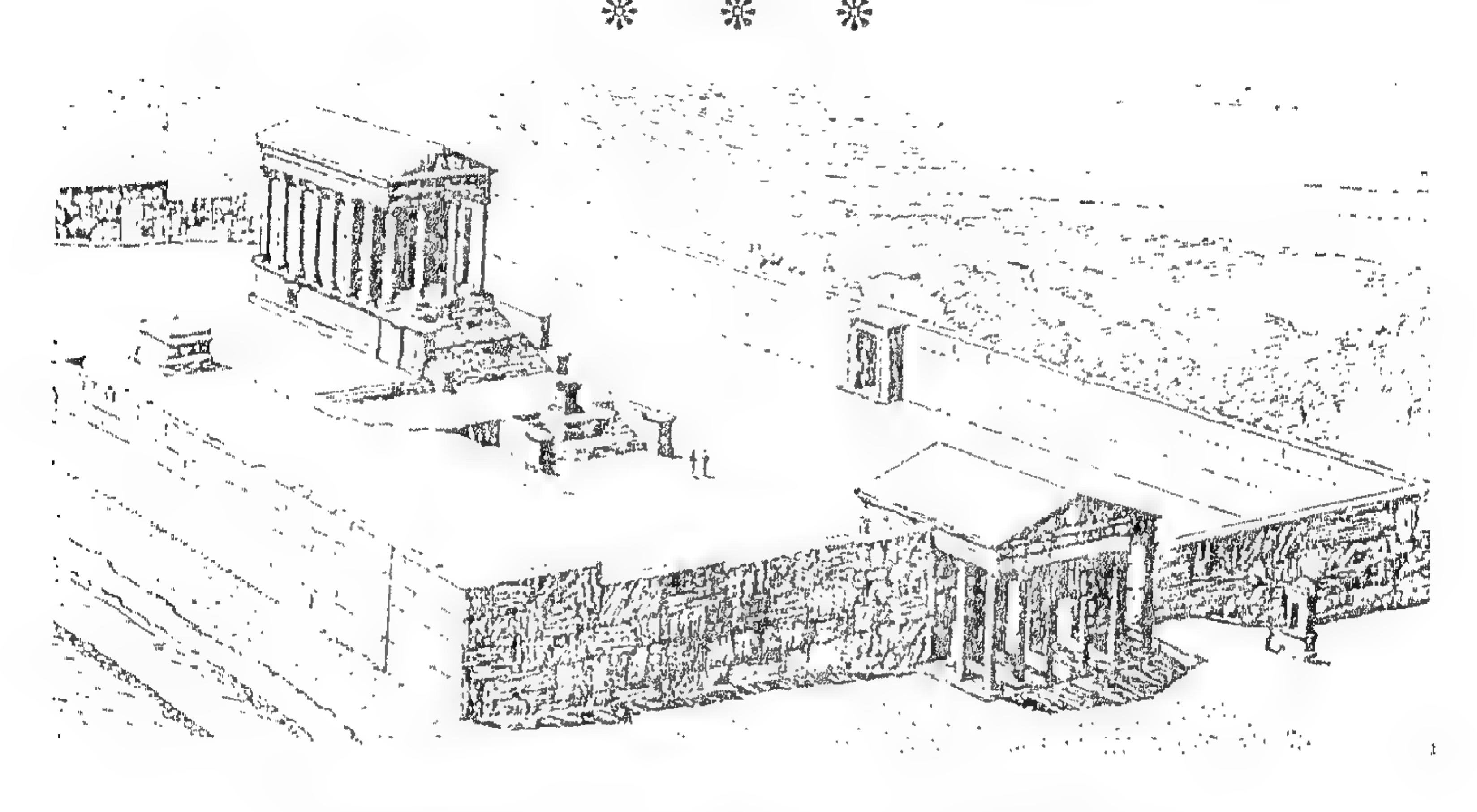
من هذه الفترة لا نرى الا القليل ، فالمعبد الحالي يعود الى نهاية القرن الثاني ، او الثالث الميلادي (زمن السلالة السيفيرية - البرقاوية السورية التي بدات في ١٩٣ وانتهت في ٢٣٩م)(٧) . وقد شيّد هيكله المركزي على منصة عالية وزوّد بدرج عريض يتألف من ٣٩ درجة بينها سطيحتان تحملان المذابح ، وضوعفت جدران حجرته الاصلية بأنصاف أعمدة وفق الاسلوب المشبّة بالممّد ، وذلك شكل روماني شاع في عالم البحر المتوسط ليناسب الذوق الرائج وقت تجديد المعبد . لكن الباحة الرحيبة

المحيطة بالهيكل بطول ١٣٤ مترا وعرض ٨٥، والمعدة لمواكب الطواف ، ظلت أمينة على على التقاليد الكنعانية السورية ، وكذلك الاسوار المشيدة بحجارة ضخمة يصل طول بعضها الى عشرة امتار بسمك مترين ونصف .

ويرجح ان الذين قاموا على اعادة تشييد المعبد كانوا جماعة من سراة المنطقة يقومون على سدانة المعبد وتضمهم جمعية اخوية خاصة بهم(٨) .

ان معبد « حصن سليمان » هو أكثر المعابد السورية القديمة سلامة بعد معبد جوبيتر في بعلبك ومعبد بل في تدمر ، واذا كان معبد بعلبك معبدا أشرف على تحسينه الاباطرة الرومان فان معبد بيتوخيخي هو من صنع المواطنين .

* * *



منظر تخيلي لمعبد حصن سليمان (من وضع المهندس هانش)

في الشمال الغربي من سورية تمتد ، في محافظتي حلب وادلب ، سلسلة جبلية يسميها الغربيون الكتلة الكلسية (ولا نعرف سبب هذه التسمية فمعظم جبال سورية كلسية) وتضم جبال سمعان والاعلى وباريشا والوسطاني والزاوية ، وفيها أكثر من سبعمائة موقع اثري تعود للعصر الروماني والبيزنطي ، ومطالع العصر العربي الاسلامي في سورية (أواخر القرن الاول حتى الثامن للميلاد) كانت هذه المواقع تعرف باسم « المدن الميتة » وفي الحقيقة انها لم تكن مدنا بل بلدان صغيرة وقرى بادت تاركة معالم وأوابد كثيرة . وفي احصاء قام به جورج تات وفريقه بقي من هذه البلدات والقرى نحو ستين محتفظة بمنازلها القديمة ونواديها ومعابدها وكنائسها وأديرتها وحماماتها وقبورها(٩) ، وهي تشكل تراثا رائعا أقامه مواطنون سوريون على أحسن ما يكون من

الاتقان والجمال والزخرفة في بيئة قليلة المطـر كثيرة الحجارة ، وأنشأوا مدرجاتهـا الزراعية ورووها بالصهاريج الممتلئة بماء المطر . . لقد بنوا كل المنازل والمنشآت المدنية والدينية بلا استثناء تقريبا بالحجر النحيت المتين الجميل ، المتماسك بلا ايـة مونة، الذي اكتسب مع الزمن لونا ورديا أو برونزيا مذهبا يروق في العين ويخلب النفس. ويغلب على هذه البني والمنشآت البساطة مع الانسجام والتساوق ، وتنتصب روائع من الفن السوري لا يدانها فن معاصر في الشرق والغرب . وفي مقدمة هذه الروائع مجمع **كنيسة القديس سمعان العمودي** .

تقع كنيسة القديس سمعان العمودي المعروفة حاليا باسم **قلعة سمعان** في الجبل المعروفة بهذا الاسم والمطل على سهل عفرين الى الشمال الغربي من حلب قرب بلدة دارة عزّة على طريق عفرين ، وبقربها القرية المعروفة باسم دير سمعان واسمها القديم تيلانيسوس ، وتربطها بالقلعة طريق مقدسة .

كان القديس سمعان بالاصل راهبا من أسرة رعاة بسطاء يؤمن الناس بكراماته وينسبون له بعض المعجزات ، وقد عاش على عمود كان يزيد في ارتفاعه حتى بلغ أربعين ذراعا (٢١ مترا) وقلده في ذلك عموديون كثيرون . ويقال انه عاش ٣٩ عاما على العمود حتى توفي في٤٥٩ أو ٤٦٠م ، ونقلت رفاتـه الى انطاكيـة بالقـــوة ثم الى جـوار القسطنطينية .

بنيت على ذكرى القديس سمعان أشهر كنائس سورية بل كنائس الشرق في زمن الامبراطورين ليون وزينون على يد معماريين سوريين . وانتهى العمل في هذه الكنيسـة عام ١٤٩٠ أو ١٤٩١ وكان تصميمها على شكل صليب يتوسطه مثمّن ، كانت لـه في الراجح قبة ضخمة من الخشب . والمثمن يحف بالعمود أو بقايـا العمود الذي كـان يعيش فوقه القديس سمعان . وأضلاع الصليب الاربعة هي في الواقع اربع كنائس بازيليكية ، كل منها بثلاثة أجنحة . وفي صدر الكنيسة الشرقية منها ثلاث حنيات . تطور مجمّع الكنيسة مع الزمن وأحيط بسور في القرن السادس وأصبحت مساحة منشآته نحو ١٢ ألف متـر مربع ، منها معمودية أماكن للرهبـان وفنادق للحجـاج المتوافدين من كل بلاد العالم القديم حتى من فرنسا وانكلترا ، ومنهـا فندق أقامـه حجارو تل عقبرين، وتربط بين كل هذه المباني طريق مقدسة. وعند احتلال البيزنطيين للمكان مرة أخرى في القرن العاشر جعلوه بمثابة قلعة دعموها بسبعة وعشرين برجا ، وقد ركز عليها الحمدانيون جهدهم حتى استعادوها(١٠) .

ومن اللافت للنظر في عمارة الكنيسة المصلَّبة أو الكنائس المتصالبة ، وفي كـل هذا المجمع الكنسي ، صفاء الخطوط وتساوق العناصر وتناغمها وأناقتها ولطافـة الزخارف المذهبة التي تدور بالابواب والنوافـذ والاقواس والسواكف كأنهـا حواش



كنيسة القديس سمعان

مطرزة . والتيجان تميل أوراقها كأنها ترتعش في هبوب الريح . ان هذا الاسلوب السوري رومانسي يسبق الطراز الرومانسي في أوربا بستمائة عام .. ويقول هورست كلنفل انها أجمل العمائر المسيحية في بلدان المشرق على الاطلاق(١١) .

واذا كانت كنيسة سمعان هي جوهرة الكنائس الاحتفالية الضخمة فان لؤلؤة الكنائس القروية هي ولا شك **كنيسة قلب اللوزة** ، وقلب اللوزة قرية بسيطة قائمة على ذروة من ذرى الجبل الاعلى . الطريق اليها يتفرع من طريق حلب ــ انطاكية غير بعيد عن نقطة الحدود في باب الهوا . تنفرد كنيسة قلب اللوزة ، التي يرجعها جورج شالنكو لمنتصف القرن الخامس الميلادي(١٢) ، بأصالة تصميمها ، فالجناح الرئيسي ، أي الاوسط ، في هذه الكنيسة ذات الطراز البازيليكي لا يقوم على أعمدة بل على دعائم متينة ضخمة تحمل أقواسا واسعة المدى ، تؤمن اندماج الجناحين الجانبيين بالجناح الاوسط الذي ينتهي بقوس واسعة تؤطر حنية الصدر وذلك كله يضفي الوحدة على جسم الكنيسة من الداخل ، هذا وان هذه الدعائم المتينة من شأنها أن تصون البناء عند الزلازل ، وبقاء كنيسة قلب اللوزة بشكل شبه كامل حتى الان دلالة على سلامة هذا الانشاء .

وفي كنيسة قلب اللوزة تجديد آخر وهو بروز حنية الكنيسة نحو الخارج وتحميل نضدها على أعمدة خارجية تتخللها ثلاث نوافذ ، وقد تم تقليد هذا الطراز في كنيسة براد وكنيسة الويحة وكنيسة الرصافة وهي من القرن السادس الميلادي .



كنيسة قلب اللوزة

وللكنيسة خمسة مداخل ، الرئيسي منها في الجهة الغربية على شكل بوابة ذات رواق بين برجين بثلاثة طوابق ، يصعد منهـا المصلون ، اذا كثروا ، الى سـطح هذه البوابة وشرفاتها ، والى منوري الجناحين الجانبيين . ويطلون على داخل الكنيسة لمتابعة الطقوس .

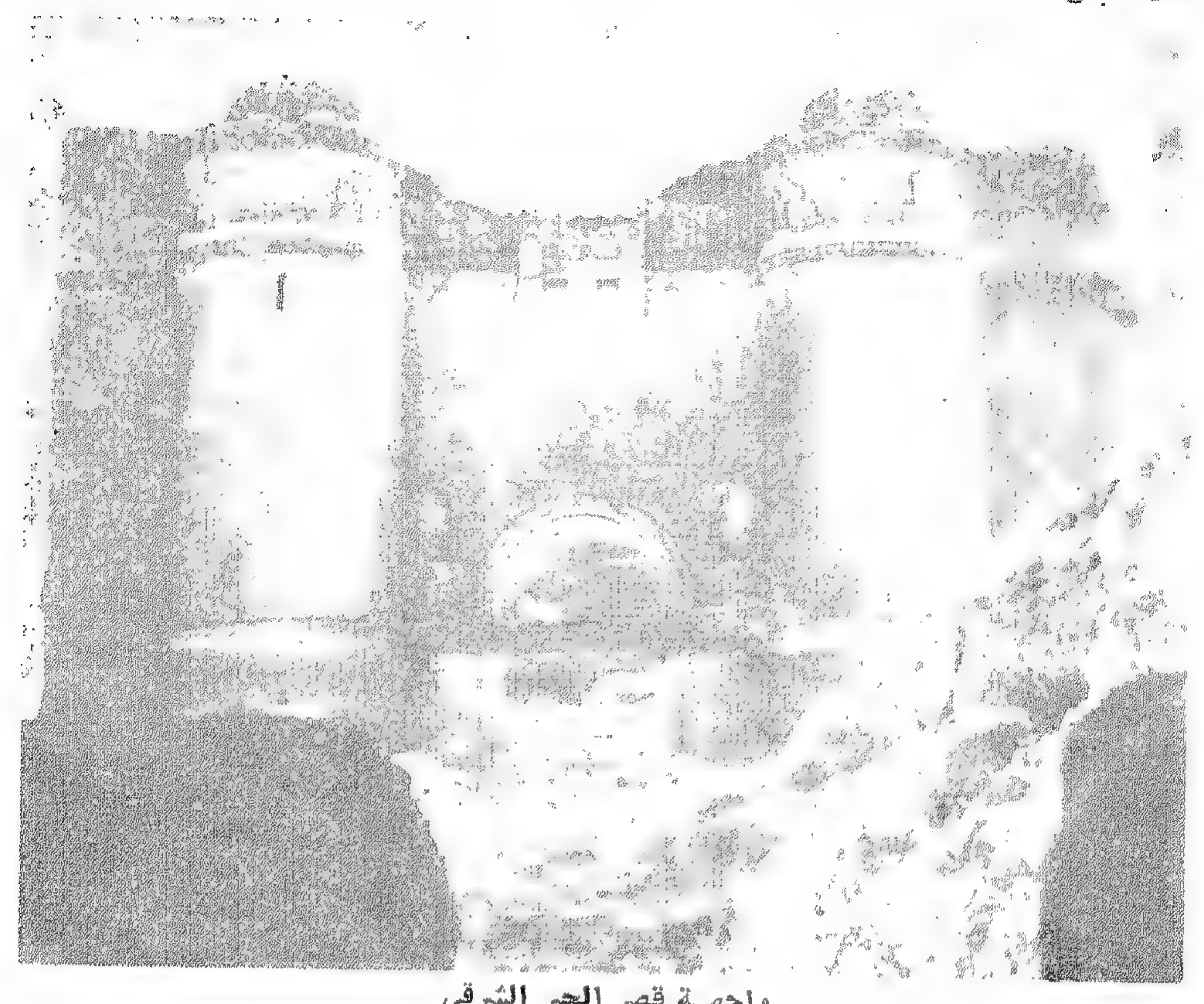
والاضاءة في كنيسة قلب اللوزة موفقة جداً ، ففي كل من الجناحين تسع نوافذ، وللجناح الرئيسي منوران في كل منهما احدى عشرة نافذة حتى لتبدو الكنيسة غارقة في النور . والنور موزع بتوازن وتساوق بفضل اتساع مدى الاقواس لدرجة أن هذا البنيان الحجري الثقيل يبدو وكأنه يتلاشى في الفضاء . ان هذه المزايا ، فضلا عن روعة الواجهات وأناقة الزخارف ورصانتها ، تجعل من كنيسة قلب اللوزة قمة في فن العمارة السوري أيام البيزنطيين . وفي هذا المعنى يقول جورج شالنكو انها قمة العمارة في جبل بيلوس ، وقد بلغت هذه القمة بفضل مهارة فنان كبير ، ويضيف شالنكو : « هذا الفنان ليس أجنبيا اذ أنه استقى عمله من تقليد نعرف أصوله وتطوره من أطلال المنشآت الاخرى التي تنتشر في تلك الارجاء »(١٣) .

* * *

وثمة موقع أموي لا تؤدي اليه الآن طريق ، لكنه يمكن أن يطال ببعض المشـقة من الطريق الممتدة من تدمر الى الرصافة ، وهذا الموقع هو المعروف باسم **قصر الحير الشرقي** تمييزا له عن قصر الحير الغربي (المعاد بناء قسم منه في متحف دمشق) . لكن قصر الحير الشرقي ليس قصرا أو حصنا فحسب ، فهو يضم في الحقيقة قصرا وحماما وبستانا وشبكة ري وبلدة محصنة انشأها الحمصيون لهشام بن عبد الملك . ولا اراني محتاجا لأن أوضح لِمَ أقام الامويون ، وبخاصة هشام بن عبد الملك ، القصور من العقبة حتى الفرات ، فالتعليلات كثيرة ، فمن قائل ان الهدف هو القرب من مراكـز القبائل والتقوي بها والهروب من أجواء البلاط ، ومن قائل ان الغاية كانت استتباب الامن ، وهناك من يرى أن المتوخى كان الترويح عن النفس أو الصيد والقنص .

وكل ذلك محتمل . ولكن الطريق المارة بقصر الحير كانت منذ الالف الثاني على الاقل طريق تجارة وقوافل ، موفورة الينابيع والخيرات ومحمية بالجبال التدمرية ، ولا بد من تأمين حراسة لها بنقاط حصينة هي حصون سميت قصورا Castra . فاذا أمنت الطريق أمكن اقامة مشاريع استصلاح وسدود وقنوات ومزارع يقيم فيها وبقربهـا العاملون والمشرفون والجنود ، وكذلك الراغبون في الترويح عن النفس بمختلف الطرق .

يقع قصر الحير الشرقي على بعد ١٠٥ كم شمال شرق مدينة تدمر ، قريبا مـن قرية الطيبة ، وقد بني عام ١١٠هـ / (٧٢٨) م . وأكبـر منشآت الموقع هـي المدينة



واجهة قصر الحير الشرقي

المحصنة المعروفة باسم القصر الكبير ، وهي مربعة الشكل (١٧٠ × ١٧٠ م) . بنيت بمداميك من الحجر الكلسي المنحوت ، لها أربعة أبواب في منتصف الاضلاع ، تتصل بشوارع متعامدة الى باحة مركزية في وسط المدينة ، يحيط بها رواق معمد ، وفي منتصفها صهريج واسع سعته ثلاثة آلاف متر مكعب مبني بألواح من القرميد ، والسور الخارجي مدعَّم بأبراج نصف اسطوانية في أعلاها غرف للحراسة ، وفي الزاوية الجنوبية الشرقية جامع هشام ــ وهو صورة مصغرة عن جامع بني أمية بدمشق ــ ودار الامارة ومعاصر الزيتون .

أما ما يسمى بالقصر الصغير فهو مربع الشكل (٧٠×٧٠م) ، أيضا أسواره مدعمة بأبراج نصف مستديرة بالحجر الكلسي المنحوت المتناوب مع مداميك الآجر ، وهو مزين بالزخارف الجصية الجميلة التي تزين الاقسام العلوية من البرجين على جانبي الباب في الجدار الغربي ، وفي وسط القصر بركة لحفظ المياه ، ويحيط بالباحة رواق محمول على أعمدة ، وهو يحدد مجموعة الغرف التي تفتح الى الباحة داخل الرواق ، وهناك درج في الزاوية الشمالية من الرواق الغربي كان يؤدي الى الطابق

الثاني في القصر . وهذا البناء الذي يعرف بالقصر لعب أدوارا أخرى خلال تاريخه . وتقوم دائرة آثار تدمر بصيانته وترميمه .

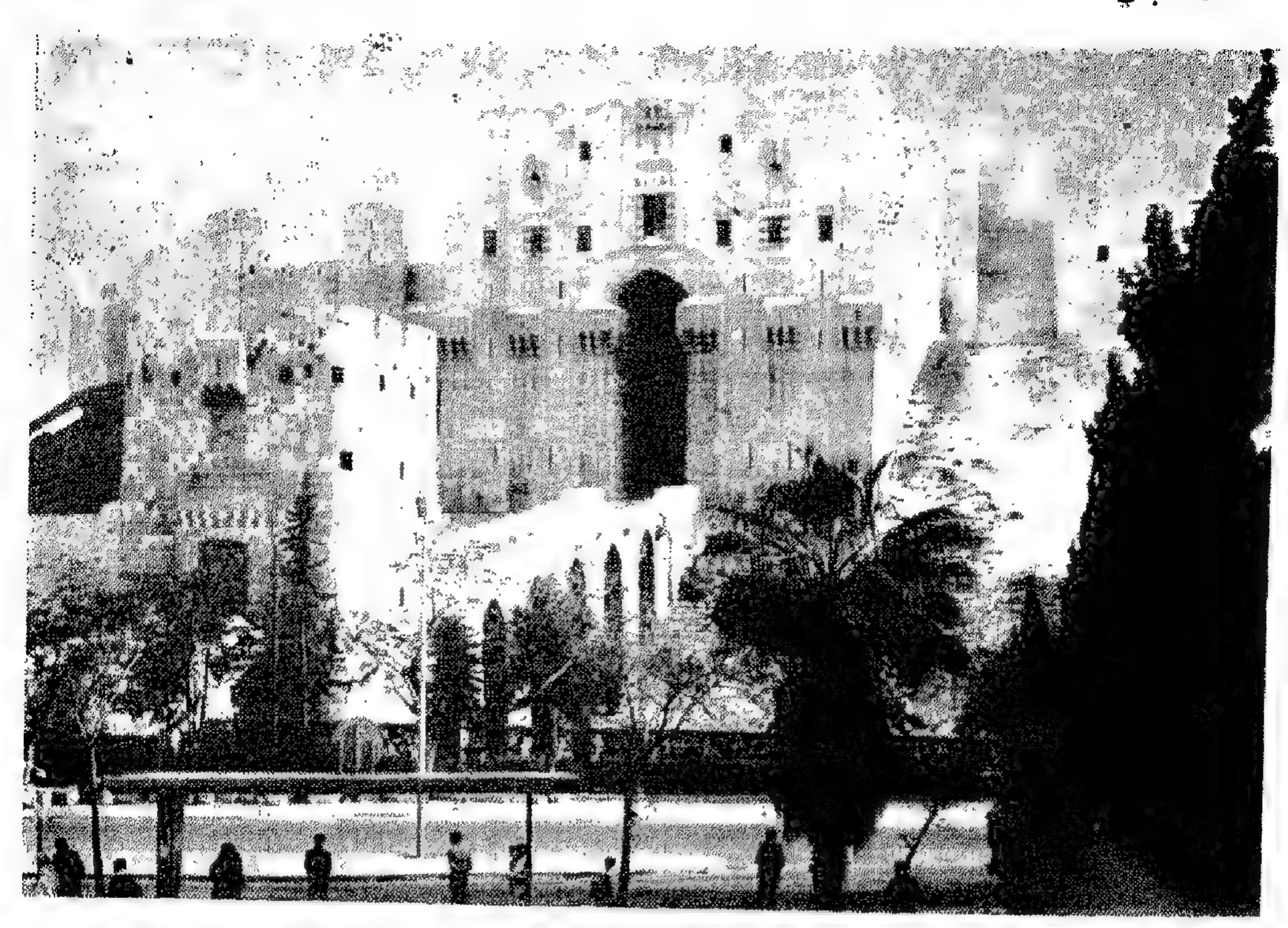
والحمام (٥٠ × ٣٠ م) يقع شمالي القصرين ، ويتألف من ثلاثة أقسام: البارد ، والدافيء والحار الذي يقع فوق القبو الذي يحوي بيت النار (الهيبوكوست) ، وأساساته والاقسام السفلى منه هي من الحجر ، أما الاجزاء العلوية فهي من القرميد المغطى بالجص ، وكانت تغطي الارضية وقسما من الجدران الواح من الرخام .

أما ما يعرف بالبستان فهو مشروع زراعي عظيم يمتد شرقي القصرين ، محيطه ١٦ كم ، طوله ٦ كم وعرضه ٣ كم تقريبا . له سور من الحجر المنحوت المدعم بأبراج نصف اسطوانية من الداخل والخارج ، له باب غربي وبـاب في الجدار الشـرقي ، ولا تزال أساساته وأجزاء من زاويته الجنوبية قائمة . وهناك القناة التي تصل حتى موقع الكوم على امتداد وادي السوق بطول ٣٠ كم وهي مشـيدة بالحجر المنحـوت ولا تزال قائمة مغمورة بالاتربة كانت تجلب المياه الى موقع قصر الحير الشـرقي ، وتسقي البستان والسكان ، كما كان يستفاد منها أيضا في تشغيل طاحونة في نقطـة دخولها الى البستان في الزاوية الشمالية . واكتشفت دائرة آثار تدمر عام ١٩٧٨ قناة للتصريف طولها ٥ كم ، مشيدة بأحجار منحوتـة لسقاية السهل الواسـع غربي القصرين ، وهي تمتد غربي القصر الكبير (٤ كم) وتتفرع جداولها الى الجنوب لتسقي سـهل المنايف .

بقيت هذه الاطلال عامرة حتى نهاية القرن الرابع الميلادي ، مزدهرة بتجارتهـا وصلاتها مع مدن الفرات وحلب ، وظلت محطة على الطريق بين حلب والبصرة حتـى افتتاح قناة السويس . وقد مر بها كثير من الرحالة والمسافرين ومنهم السيد روسو قنصل فرنسا في حلب عام ١٨٠٨ وشاهد لوحة مكتوبة على عضادة الجامع تقول (أمـر ببناء هذه المدينة عبد الله هشام على يد سليمان بن عبيد من حمص .. سنة ١١٠هـ)(١٤) وتدل بعض التيجان والزخارف المعمارية والكتابات التدمرية واليونانية « من القـرن الثاني الميلادي » أن حصنا تدمريا كان فيه قبل أن يقوم هشام ببناء منشآته المذكورة وقد يكون اسم الموقع « ادادا » محطة على الطريق بين تدمر وسورا على الفرات .

* * *

أما قلعة حلب فليس في دنيا العرب والاسلام أروع ولا أمنع منها ، واذا كانت قلعة الحصن النموذج الاكمل لفن التحصين العسكري لدى الفرنجة فان قلعة حلب النموذج الاكمل لفن التحصين العربي الاسلامي . وفي بلاد الشام نظمت سلسلة من القلاع المنيعة لم تتجاوزها جحافل الصليبيين وهي قائمة حتى اليوم شاهدة على أيام مجيدة .



مدخل قلعة حلب

ونتعرف هنا على قلعة منها هي **قلعة جعبر** ، التي كان انقاذها من مكاسب حملة الفرات .

تطل قلعة جعبر على بحيرة الأسد اطلالة شامخة في منظر أخاذ قل نظيره ... وكانت في الاصل تبعد ٤ كم عن الفرات ثم أحاط بها الماء من كل جانب الا من ممر ضيق ترتفع ذروة القلعة ٣٤٧ مترا فوق سطح البحر ، و ٤٧ عن منسوب الماء الحالي، طولها ٣٢٠ مترا وعرضها ١٧٠ ويحيط بها سوران مدعمان بخمسة وثلاثين برجا بعضها مضلع (مخمس أو مسدس أو مثمن) وبعضها مستدير أو شبه مستدير أو مضلع على قاعدة مستديرة أو مستديرة على قاعدة مضلعة . في وسط القلعة مسجد جامع بمئذنة مستديرة ذات قاعدة مربعة من عهد نور الدين محمود بن زنكي ، وآثار مبان مختلفة عفا عليها الزمن .

ربما كان أصل القلعة يعود الى عرب ما قبل الاسلام اذ يذكر ابن خلكان في وفيات الاعيان أن دوسر غلام النعمان بن المنذر ملك الحيرة بنى هذه القلعة فنسبت له وسميت قلعة دوسر أو الدورسرية ، ولعل العثور على نقد بيزنطي وفخار بيزنطي من أيام النعمان أيضاً ، يؤيد ذلك . أما تسميتها بقلعة جعبر فيرجع الى القرن الخامس

الهجري (الحادي عشر الميلادي) حين كانت في حوزة جعبر بن سابق القشيري ، ثم أخذها منه السلطان السلجوقي ملكشاه بن الب ارسلان (٣٧٩هـ ـ ١٠٨٦م) ، ولقي عماد الدين زنكي مصرعه أمام أبوابها (١١٤٦م) لكن ابنه نور الدين محمود بن زنكي ٥٦٤ هـ (١١٦٨ م) استولى عليها . ووقعت بعد ذلك في ملك الدولة الايوبية وتملكها الملك الحافظ أحد أبناء الملك العادل ٤٢ سنة ، ثم آلت لاخته ضيفة خاتون . زرع هولاكو فيها الخراب (٦٥٨ هـ ـ ١٢٦٠ م) وظلت خرابا على تلك الحالة السيئة حتى تم تجديدها في عهد السلطان الناصر بن قلاوون بدءا بعام ٧٣٥ هـ (١٣٣٤م) عن طريق تنكر والي الشام الذي أرسل لها الرجال والصناع بالالاف وكلفت أموالا طائلة أرهقت مملكة حلب ، وكانت آنئذ في وضع حسن بل ممتاز لها جسر على الفرات وخندق ومدخل منيع وباشورة وكل لوازم العيش والدفاع .

أهملت القلعة في العصر العثماني وبقربها غرق سليمان شاه جد بني عثمان وكان قبره بجوارها الى وقت قريب(١٥) .

ان طرافة قلعة جعبر ، فضلا عن شموخها وتحكمها سابقا بواحد من أهم معابر الفرات الى بلاد الشام ، جاءت من كونها مشيدة بالآجر المشكل هندسيا سواء من حيث البنية أو من حيث الزخرفة وان مصمميها رأوا أن تنويع شكل الابراج من المربع الى المخمس الى المسدس الى المثمن الى المستدير من شأنه أن يبعد عنها الرتابة ويضفي جمالا على جمالها .

تلك هي بعض ما تزهو به آثار بلادنا ، موروثات أبدعتها الايدي الماهرة لمواطنينا القدامى ، صنعوها من حجارة هذه الارض ومن تربتها وتركوها أمانة لنا .



أحد ابراج قلعة جعبر

الحواشـــي

(١) وقائع المؤتمر التاسع للآثار الكلاسيكية بدمشق (١٩٦٩) ، الحوليات الاثرية السورية ، العدد ٢١ ، (١٩٧١) القسم الاجنبي ، ص ٣٣ .

(٢) اعتمدنا في موضوع عمارة ابلا ـ فضلا عن معرفتنا المباشرة بالموقع ـ تقارير الاستاذ باولو ماتييه مدير البعثةالايطالية في تل‌مرديخ التي قدمها للاكاديمية الفرنسية وبخاصة عام ١٩٨٣ وعلى تقاريره المقدمة للمديرية العامة للاثار والمتاحف واكثرها غير منشور .

(٣) في الحوليات الاثرية العربية السورية نشرت تقارير التنقيب عن‌عين دارا وقد نشر الدكتور علي ابو عساف الذي يدير التنقيب في التل مؤلفا واسعا بالالمانية عن هذا المعبد ويعمل على نشره بالعربية حاليا .

(٤) ان كون ماراتوس هو الاسم اليوناني ـ الروماني لعمريت أمر متفق عليه بين العلماء بلا خوف منذ أيام أرنست رينان (١٨٦١) الذي اعتمد على مؤلف المؤرخ بلين الاكبر والتحريف ناشيء عن تعذر لفظ العين‌واضافة اللاحقة (أوس) .
وبالنسبة لتاريخ عمريت يرجع الى المؤلف الجديد التالي :
M. DUNAND et N. SALIBY , Le temple d'Amrith , Paris , 1985 .

(٥) نشر هذا النص أول مرة الاستاذ جان كانتينو في :
Inventaire des inscriptions de Palmyre . I (1933) No. 1 .

(٦) راجع :
J. P. REY - COQUAIS, Aradus et sa pérée, Paris , (1974) , P. 235 - 236 .

(٧) المرجع السابق ص ٢١٣ و ٢١٤ .

(٨) ان هذا الامر غير مؤكد بوضوح وقد أستنتج من احد النصوص المنقوشة في المعبد راجع :
J.P. REY - COQUAIS , Inscriptions grecques et latines de la Syrie, T. VII, (1970) No. 4028 et pages 65 - 66 .

(٩) في محاضرة القاها في جامعة اليرموك في ٢١ شباط ١٩٩٠ ولم تنشر بعد .

(١٠) شوقي شعث ـ قلعة سمعان، دمشق (١٩٨٤) ص ١٩ ـ ٢٤ .

(١١) هورست كلنغل ، آثار سورية القديمة (تعريب قاسم طوير) دمشق (١٩٨٥)ص١٣٢

(١٢) جورج شالنكو ، كنيسة قلب لوزة ،(تعريب عدنان البني) الحوليات الاثرية العربية السورية ٢٤ ، (١٩٧٤) ص ٢٢٧ .

(١٣) المرجع السابق ص ٢٢٦ .

(١٤) راجع : د. عدنان البني ، تدمر ، أثريا تاريخيا ، سياحيا ، الفصل الاخير في مختلف الطبعات (ص ١٣٣ من الطبعة الثالثة ١٩٧٧).

(١٥) المعلومات التاريخية عن قلعة جعبر اعتمدنا فيها أساسا على المرجع التالي :
عبد الرزاق زقزوق ، قلعة جعبر ، دمشق (١٩٨٤) ص ١٩ وما بعدها .

* * *

العلاقـات العربيــة العثمانيــة

ثورة الكرك عام ١٩١٠

« الظـروف السياســية »

د . سـعـد أبو ديـه
جامعـة اليرمـوك

مقدمـة :

ما زال هناك الكثـير من الصفحـات المطويـة في علاقات العـرب مع السلطة العثمانية ، وبخاصة بعد زوال هيبة الدولة العثمانية بزوال هيبة السلطان عبد الحميد وتولي جماعة حزب الاتحاد والترقي الحكم ، وظهور بوادر الصراع العربي التركي الذي بلغ ذروته عام ١٩١٦م بالثورة العربية الكبرى ، وأصبحت المواجهة أوسع ودخـل العرب في تحالفات دولية مع بريطانيا وفرنسا ضد السلطة . ولقد سبق هذه الثـورة ثورات أخرى يمكن اعتبارها نمطا لعلاقات العرب والاتراك بعد تولي جماعـة حزب الاتحاد والترقي الحكم عام ١٩٠٨ م حيث شهدت ولاية سورية عدم استقرار في لوائي حوران والكرك في أواخر عام ١٩١٠م فوقعت احداث حوران ثم ثورة الكرك وقد عرفت في الوثائق العثمانية بالفتنة شأنها شأن أحداث حوران ، وعرفها أهل الكرك بالهيّة، ووردت في اشعارهم حيث قال الشاعر :

عـن هيّـــة صـارت بالكـرك	والكــل ســمع بطريـاهـا
يـا نجـم مـن السـما وقـع	محمـود يـا خلفـه طـه (١)

وتعتبر هذه الحادثة أول ثورة مسلحة في لواء الكرك بين أهالي اللواء والسلطة . وفي هذه الدراسة يتم التركيز على الظروف السياسية التي حدثت فيها الثورة حيث تسلط الدراسة الضوء على هذه الظروف وتأثيرها على سير الثورة . .

وقد سارت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على مبدأ تقويض نفوذ العائلات المتنفذة في سورية واضعاف مراكز العائلات في الريف اداريـا للحد مـن نفوذها اجتماعيا وسياسـيا ، وفي سـبيل ذلك قامت السلطة بتعزيـز وسائلها والتهيئة لقيام حكومة مركزية قوية فصدرت عدة قوانين وكان المسؤولون في

استانبول على اقتناع بأن خط همايون ١٨٥٦م للتنظيم الاداري والاجتماعي والسياسي للدولة يتطلب حكومة مركزية قوية . ولقد أصدرت الدولة عدة قوانين منهـا قانـون الولايات لسنة ١٨٦٤م وقانون ادارة الولايات لسنة ١٨٧١م لاضعاف مراكز العائلات في سورية(٢) . ويلاحظ أن توجها من هذا القبيل قد تمت ممارسته في الكرك باستبعاد الشيخ قدر المجالي عن عضوية مجلس الادارة . وكانت السلطة قد قامت بتحسين طرق المواصلات وعندما رأت أن القبائل العربية في اليمن والحجاز تخفي شرا يلوح في الافق فانها عززت قوتها بمد الخط الحديدي الحجازي(٣) لتحقيق الاهداف السياسية والعسكرية وتعزيز مكانة السلطان عبد الحميد الثاني . وبالرغم من أن الدولة أرادتـه خطا حربيا لا تجاريا الا أنها أخذت الناحية التجارية بعين الاعتبار واختارت الطريق التاريخي للقوافل وهو الاكثر عمرانا ومياها فقام الخط بدور القوافل على طريق الحج الشامي وبذلك فان الخط أضر بالبدو اذ أصـبح منافسا لهـم وحرمهم مـن مزايـا اقتصاديـة جمة فظهرت كراهيـة البدو للخط ، وبعد سنتين مـن وصول الخط للمدينة اندلعت ثورة الكرك فقام البدو بذلك الهجوم على محطات سكة الحديد على طول الخط الحديدي الحجازي .

المصادر وحدود الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المصادر العربية المباشرة التي تحدث فيها المسؤولون من ولاية سورية ومتصرفية الكرك مباشرة وهذه المصادر هي :

آ ـ كتابات المسؤولين : (في المقتبس)

١ ـ كتابات والي سورية اسماعيل فاضل — عدد ٥٨٩ ١٩١١/٢/١ غ
عدد ٥٩٢ ١٩١١/٢/٥ غ
عدد ٥٤٩ ١٩١٠/١٢/١٧غ

٢ ـ كتابات متصرف الكرك — عدد ٥٥٣ ١٩١٠/١٢/٢١غ
عدد ٥٧٠ ١٩١١/٠١/١٠غ
عدد ٥٨٩ ١٩١١/٠٢/٠١غ
عدد ٥٩٠ ١٩١١/٠٢/٠٢غ

٣ ـ تقرير المتصرف مع أعضاء مجلس الادارة — عدد ٥٥٢ ١٩١٠/١٢/٢٠غ

٤ ـ كتابات مختلفة :

آ) رواية شاهد عيان في الكرك — عدد ٥٦١ ١٩١١/٠١/٣١ غ

ب) تقرير شكري أفندي مدعي الاستئناف في الكرك — عدد ٧٨٤ ١٩١١/٠٩/١٨غ

ح) رأي قائد الجندرمه (الدرك) عن الحادثة عدد ٥٨٩ ١٩١١/٠٢/٠١غ

جـ) رسائل كاتب المقتبس في حيفا عن الحادثة عدد ٥٤٤ ١٩١٠/١٢/٠٧غ
عدد ٥٤٥ ١٩١٠/١٢/٠٨غ
عدد ٥٤٦ ١٩١٠/١٢/١٠غ
عدد ٥٤٨ ١٩١٠/١٢/١٢غ

د) راي المدعي العام عدد ٧٨٢ ١٩١١/٠٩/١٦غ

ب ـ مخطوط مذكرات عودة القسوس ١٨٧٧ ـ ١٩٤٣ وثورة الكرك ١٩١٠ ، وثائق ووقائع من تاريخ شرق الاردن خلال ٧٠ عاما :

يقع المخطوط في حوالي ١٦٠ صفحة مطبوعة على الالة الكاتبة وتعود اهمية هذا المخطوط الى أهمية الكاتب الذي كان عضوا في مجلس الادارة عند وقوع ثورة الكرك وهو من أبناء العشائر في الكرك .

وتعتبر مصادر هذه الدراسة من المصادر العربية الفريدة . وقد اعتمد الدارسون الاخرون على مصادر غير عربية هي :

— Forder A., **In Brigands hand's and Turkish prisons 1914-1918** (London Marshall 1919).

— Mede bielle, P. **Kerak, histoire de la mission.** Jerusalem, Imp. du patriarcat Latin, 1961.

— F.O. 195/2343, 2370, 2371 Damascus Consul , Nov. Dec . 1910 Jan - June , July 1911.

وهناك مصادر أخرى غير مباشرة مثلا :

— Vatikiotis, P.J., **Politics and the Military in Jordan** London, Cass 1967.

في التعريف بالمصطلح :

استخدمت المصادر التي كتبت عن حادثة الكرك بعد الحرب العالمية الاولى لفظ (ثورة) حيث تذكر (ثورة الكرك) ولكن المصادر الرسمية التي تطرقت لهذه الحادثة في حينها لم تذكر كلمة (ثورة) بل ذكرت (فتنة) ، كفتنة الكرك وفتنة حوران) .

استخدم المؤرخان الاردنيان منيب الماضي وسليمان موسى لفظة (ثورة)(٤) ، وكذلك عودة القسوس الذي عاصر احداث الكرك وكان في مجلس الادارة للواء الكرك

لانه كتب مذكراته بعد الحرب العالمية الاولى(٥) كما استخدم كلمة ثورة مؤرخون آخرون .

والواقع أن المؤرخين الاردنيين اطلقوا كلمة ثورة على حادثة(٦) أقل أهمية من حادثة الكرك وهي ما حصل في الشوبك عام ١٩٠٥م عندما اعترض أهل الشوبك على اجراءات السلطة فوقعت مصادمة(٧) .

تأسيس الادارة :

تزايد الاهتمام بالاجزاء الجنوبية من ولاية سورية لعدة أسباب ، منها فتح قناة السويس وفقدان البحر الاحمر لصفته التاريخية كبحيرة عثمانية ، واهتمام السلطان عبد الحميد وتركيزه على ولاية سورية بعامة والاجزاء الجنوبية بخاصة . وفي سبيل ربط هذه الاجزاء بالسلطة المركزية ارتباطا وثيقا ، عيّن عثمان نوري والياً جديدا لسورية لتنفيذ مهمة محددة ترتبط بتأسيس متصرفية في المنطقة الجنوبية من هذه الولاية .

قام الوالي الجديد بجولة في المنطقة وقدم تقريرا في ١٨/أيار ١٨٩٢م/ ٢٢ شوال ١٣٠٩هـ أشار فيه أنه لا بد من تأسيس متصرفية للسيطرة على المنطقة واقترح ما يلي:

آ ــ ارسال وحدتي مدفعية لكل من الكرك ومعان والطفيلة .

ب ــ اعتبار معان مركزاً للواء أو المتصرفية وجعل كل من الكرك والطفيلة قائمقامية.

جـ ــ ارسال ٤٠٠ جندي دركي و ١٢٠٠ عسكري للمنطقة .

د ــ بيّن الوالي أن سكان المنطقة يكنون الولاء للسلطة ولا يتوقع منهم عدم الطاعة للسلطان المسلم .

رفع هذا التقرير الى نظارة الداخلية فمجلس الوكلاء (الوزراء) ثم السلطان عبد الحميد . وفي ١٨ آب ١٨٩٢م / ٢٥ محرم ١٣١٠ هـ صدرت الارادة السلطانية بتأسيس متصرفية معان وبذلك انتهت مهمة نوري عثمان التي جاء من أجلها واستمرت ثلاثة أشهر(٨) .

وفي سالنامة ولاية سورية يظهر وضع الولاية الاداري كما يلي :

هناك سبعة ألوية هي : لواء بيروت ، لواء طرابلس، لواء اللاذقية ، لواء حماء،لواء عكا ، لواء معان ، لواء حوران .

ويضم لواء معان (معان سنجاغي) ما يلي :

قضاء الكرك (كرك قضاسي) ، قضاء الطفيلة (طفيلة قضاسي) ، قضاء معان (معان قضاسي) ، قضاء البلقاء (بلقا قضاسي).

وامتدت حدود اللواء لتشمل منطقة لا تقل عن مساحة الاردن الحالية ، من العقبة جنوبا حتى نهر الزرقاء شمالا ومن الصحراء شرقا حتى نهر الاردن غربا .

وأخذت الدولة العثمانية تنفذ سياسة السلطان عبد الحميد بضرورة التركيز على هذا اللواء لربطه بالسلطة المركزية بصورة أفضل ، فاختارت له أفضل الموظفين وأخضعت مدراء النواحي لامتحانات خاصة . وفي خريف عام ١٨٩٣م ، باشر المتصرف حسين حلمي أعماله (٢ مارت ١٣٠٩ ش وبقي حتى ١٣ أيلول ١٣١٢ش) وأصبحت الكرك مركزا للادارة بالرغم من أنه كان من المقرر أن تكون معان(٩) .

وفي عهد حسين باشا بدأت الادارة باستقطاب أهالي اللواء(١٠) ، وقامت بكثير من الاعمال لتحبب الناس بالسلطة . ولم تقتصر أعمال حسين باشا على اللواء بعامة بل انها خصت الكرك (القصبة) بشيء كثير من الاهتمام لتحبيب الناس بالادارة . ولقد صرف حسين باشا مخصصات للشيوخ في الكرك كما أنه شكل منهم هيئة غير رسمية وهي (هيئة انضباطية) لمساعدته على تأدية أعماله ، وأعلن في الكرك العفو عن كل الجرائم الخاصة ووضع تقادير من المال للشيوخ على شكل رواتب شهرية(١١). ومقارنة مع باقي المدن في اللواء فان مدينة الكرك استأثرت بعدد كبير من المدرسين وفي سالنامه ولاية سورية لعام ١٣١١ ــ ١٣١٢هـ ظهر أن هناك ستة معلمين موزعين كما يلي : اثنان في الكرك ، واثنان عند عشيرة المجالي بمعنى أن للمجالي ثلث عدد المعلمين وهذا لا يتناسب مع عدد السكان ولكن يعكس رغبة الادارة في استقطاب المجالي كزعامة في الكرك واللواء ، اثنان في كثربا والخنزيرة(١٢) . وكان عدد سكان الكرك آنئذ (٨٠٠٠) نسمة منهم (٥٠٠) من المسيحيين(١٣) ولهم مدارسهم الخاصة .

مكث حسين باشا ثلاثة سنوات وخلفه صادق باشا الذي أساء معاملة أهل الكرك، ففكروا بالثورة عليه بخاصة عندما قطع رواتب المشايخ التي صرفها حسين باشا عندما دخل الكرك(١٤) . الا أنه لم يمكث طويلا ، فجاء رشيد باشا ، وهو رجل قانوني محب للاصلاح ويتمتع بشخصية اصلاحية ، فأكمل ما قام به حسين باشا ومن أعماله في اللواء :

أنشأ مخفرا على حافة نهر الموجب شرقا وآخر على حافة وادي الحسا وبهذا فهو يساعد على تحقيق الامن داخل الكرك ، فلو فكرت السلطة فيما بعد بنزع السلاح من أيدي الكركية فان المنطقة آمنة مما يجعل الكركي لا يعارض في أخذ السلاح من يديه ،

ووسع الجامع العمري ، وبنى مدرسة نهارية على طراز المكتب الحربي الموجود في الاستانة وأسس مدرسة للبنات ، وحسّن الطرق ، وأسس دائرة للبرق والبريد ، وجدد بنيان مقام نوح . وبشكل عام فقد اعتنى بشؤون اللواء وبنى دور الحكومة في السلط ومادبا والطفيلة .

أخذت أمور اللواء تستقر وبدأت السلطة توطد علاقاتها مع عشائر اللواء . ولم يمض وقت طويل حتى أخذت أمور اللواء تنتظم بتوزيع الخدمات وبالادارة الفعالة واستخدام كثير من المحليين لحفظ النظام ، وبدأت الحكومة بداية قوية لحفظ النظام وربط اللواء مع السلطة المركزية تنفيذا لارادة السلطان(١٥) . ولا يلاحظ ان اهتماما مماثلا تم توجيهه نحو البدو .

واستقر وضع لواء الكرك على الشكل السابق بحيث أصبحت الكرك مركز اللواء الذي يضم أقضية معان والكرك والطفيلة والبلقاء وبعض النواحي .

التحالفات في لواء الكرك (على مستوى القسم الجنوبي من اللواء) .

شهد لواء الكرك بعض التحالفات في المنطقة الجنوبية فيه ، ولقد بعثت هذه التحالفات نوعا من القوة غير الموجودة في باقي ألوية ولاية سورية . ونظرا لوجود البدو في هذه التحالفات فان المواجهة مع السلطة فيما بعد اتخذت طابعا خاصا اختلف عن طابع المواجهة في حوران ، حيث آزرت قبائل (الرولة) السلطة وقوات سامي باشا الفاروقي في حين انها في ثورة الكرك كانت ضد السلطة ، والشيء نفسه تكرر في الحرب العالمية الاولى حيث وقفت هذه القوات ضد العثمانيين وحاربت بضراوة ، ولقد استفاد الثائرون في الكرك من وقفة القبائل البدوية الى جانبهم حيث هاجموا الخط الحديدي الحجازي في ثورة الكرك وهاجموا الخط في الثورة العربية الكبرى فيما بعد .

ولقد قسمت هذه التحالفات المنطقة الى قسمين أو قوتين رئيستين :

القوة الاولى : تحالف يضم مدينة الكرك مع معان الشامية(١٦) وقبائل بني عطية ومنطقة الشوبك .

القوة الثانية : تحالف آخر مضاد للتحالف الاول يضم معان الحجازية ووادي موسى والطفيلة وقبائل الحويطات .

واختلفت الاراء في أسباب هذه التحالفات ، وهناك من يرى أن هذه التحالفات قد نشأت نتيجة لقوة عشائر الكرك التي اشتدت بعد الاحتلال المصري وما تلاه من أحداث أدت الى ابتعاد الاهالي عن الكرك . واتفق الاهالي بعد عودتهم على الوقوف

صفا واحدا في وجه العشائر الاخرى في المنطقة فتحالفت عشائر العمر(١٧) مع الكركية ضد بني حميدة عشائر البدو في شمال الكرك . وفي منتصف القرن التاسع عشر وقعت **معركة شيحان** بين عشائر من الكرك والحمايدة وتغلب الحمايدة في البداية ولكن في معركة قدومه التي تلت معركة شيحان انحسم الموقف فيها لصالح الكركية(١٨) . ويرى أصحاب هذا الرأي أن شأن الكركية ارتفع بعد هذه الموقعة كثيرا وان الكرك أصبحت مركزا زراعيا لمؤاب والشراة . وقد وقع شيخ بنيعطية (معاهدة بني العم) مع الكركية، وفعل أهل معان الشامية وأهل الشوبك الشيء نفسه(١٩) ونتيجة لظهور هذه القوة فقد تحالفت الحويطات مع معان الحجازية ووادي موسى والطفيلة(٢٠) لمواجهة الكرك وحلفائها . ويلاحظ أن قبائل البدو أدت دورا في التحالفات وان السلطة العثمانية لم تلتفت لاستقطاب البدو مثلما التفتت لاستقطاب أهل المدن .

والرأي الثاني يرى أن التحالفات تعود لحادثة قديمة تتلخص بطرد آل المجالي للقوات المصرية من الكرك بعد أن أساء الجنود والضباط التصرف(٢١) وان الكركيين بقيادة اسماعيل المجالي (شقيق عبد القادر المجالي) قادوا الهجوم على دارين تسكن فيهما القوات المصرية وأحرقوهما وأبادوا القوات المصرية فيهما ، ثم استسلمت قوات القلعة ، وبسبب خطأ الضابط وقعت مذبحة بينهم أيضا . ولقد أدى ذلك الى أن يهاجم ابراهيم باشا الكرك ويفتك بأهلها ويحرقها . ولقد وقع انقسام في تحالفات المنطقة بعد عودة الكركية للكرك حيث وقف أهل الكرك ضد الحويطات(٢٢) . وان التحالفات تبلورت بعد ذلك في المنطقة واستمرت حتى عام ١٨٩٠م حيث جرى الصلح .

والواقع أن هذه التحالفات اثرت على قوة المنطقة وجعلتها تعتمد على نفسها بدون حماية من الدولة ، وفيما بعد أرادت الدولة أن تتدخل لجمع السلاح فان تفكير الشيوخ لم يستوعب هذا التصرف على اعتبار أن السلاح ضروري للحماية وان أهالي الكرك لم يتعودوا الحماية من طرف الدولة .

ولقد وحّدت هذه التحالفات من موقف سكان جنوب لواء الكرك ضد السلطة فعندما قامت الثورة بادر البدو للقتال الى جانب أهل الكرك على عكس ما حصل في حوران . وبالرغم من أن هذه التحالفات لم تكن على أساس قومي فانها لم تكن بعيدة عن النزعات الاستقلالية بسبب شعور أهل الكرك بالقوة ولضعف وسوء الادارة العثمانية من جهة أخرى .

تحالفات الكرك الداخلية : والواقع أن المنطقة شهدت زخما من التحالفات الكبرى

والصغرى على نحو لم يشهد له مثيل في أية ولاية أخرى . ولقد ظهرت تحالفات داخل الكرك نفسها حيث انقسم أهل الكرك الى قسمين جغرافيين .

- المجالي ومجموعتهم المعروفة بالغرابا ومنهـم عشائر المعايطـة والحباشـنة والجعافرة .
- الطراونة ومجموعتهم المعروفة بالشـراقا ومنهم عشـائر الطراونة والصرايرة والقطاونة والضمور والصعوب والشمايلة والمحاديـن والمدادحـة والنوايسـة والذنبيـات .
- وهناك عشائر مسيحية ، وهي :

الهلسة والحدادين والمدانات والصناع والزريقات .البقاعين والحجازين .

- وهناك عشائر القرى ، وهي : البرارشة : في كثربا ، البطوش : في الخنزيرة، والعراقية : في العراق ومنهم المواجدة(٢٣) .

وقد قسمت الاراضي بعد ان قويت شوكة أهل الكرك واستطاعوا تقسيم أراضي غرب الكرك بينهم بالتساوي ، وقسمت لقسمين : عشائر الشراقا ، وعشائر الغرابا ، ولم يكن لعشائر المجالي بينهم أرض في البداية لان هذه العشائر كانت حديثة العهـد بالمنطقـة (٢٤) .

ويلاحظ أن التحالفات كانت مظهرا من مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية في غياب السلطة ، وكان لها دور كبير في ازديـاد قوة الجماعـات المتحالفة وان هـذه التحالفات وجدت على مستويات متفاوتة وكانت حياة الناس في الكرك تعتمد عليها .

ويلاحظ أن هـذه التحالفات كانت للحماية وضرورة البقـاء في ذلك الجو غـير المستقر ، وان أهالي اللواء لم تكن لديهم نية للثورة على السلطة . وقد لاحظ الوالي العثماني ذلك وذكره في تقريره المقدم لمجلس الوكلاء واطلع عليه السلطان عبد الحميد وهذا يعزز فكرة أن الثورة لم تكن قومية بمعنى انها لم تندلع ضد السلطة لاسـباب عربية قومية بقدر ما كانت نزعة استقلالية بسبب الشعور بالقوة وفساد الحكم .

هذا هو الجو السياسي الذي بدات فيه الدولة العثمانية الاصلاح ومحاولـة استقطاب أهالي اللواء ، ولكن في تلك الفترة تبلورت الظروف السياسية تماما ،وظهرت زعامة المجالي في اللواء ، وكان لا بد من الاستمرار بالسياسة التي بدات بها السـلطة عام ١٨٩٢م ، ولكن قبضة الدولة العثمانية أخذت تتراخى تدريجيا ، وظهر ولاة ليسوا من مستوى حسين باشا ورشيد باشا ، وكان لكل ذلك تأثيره الكبير على وضع مدينـة الكـرك .

أثر العوامل الادارية في نشوء الثورة :

يبدو أن الادارة مع مطلع القرن العشرين وبعد مد الخط الحديدي الحجازي قد استهانت بأوضاع المنطقة ، وان الهمة والحماس اللذين ظهرا منها في اواخر القرن الماضي أخذا يختفيان تدريجيا ، فوقعت حادثة صغيرة هي حادثة الشوبك عام ١٩٠٥ عكست سوء الادارة وضعف هيبة الدولة . وازداد تدهور هذه الهيبة بعد عزل السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩م .

ولقد لاحظ الرحالة النمساوي « الوا موزيل A. Musil » الذي زار معان في ١٠ تموز ١٩١٠ ، ان كل شيء في معان يوحي بقيام الثورة وانها واقعة لا محالة في معان أو بين الحويطات ، بعد ان أخبر أنهم توجهوا غربا يستعدون لثورة لان الحكومة قطعت مخصصاتهم المالية . ووصلت هذه الاخبار الى مسامع والي سورية ، واكتشف « موزيل » أن الوالي كان يتوقع الثورة ولكن في حوران وليس في معان أو بين بدو الحويطات . وتعد توقعات «موزيل » مبكرة جدا ، الا أن الادارة لم تنظر اليها بعين الاعتبار(٢٥) ، وظلت على لامبالاتها دون اتخاذ أية اجراءات وقائية . وأدى تلكؤ الادارة الى وقوع ما وقع .

وكانت الدولة العثمانية تدفع مبالغ من المال للبدو تسمى الصرة ، وبعد تأسيس متصرفية الكرك دفعتها للشيوخ في الكرك ، وبعد مد الخط الحديدي الحجازي والانقلاب العثماني تلكأت في دفعها وخفضت ما تدفعه للبدو من ٣٠٠٠٠٠ الى ٢٤٠٠٠ ، وفي السنة التالية الى ١٩٠٠٠ ليرة . ثم طلب الشيخ سليمان الجوخه‌دار في ولاية سورية حذف المبلغ فحذف بعد أن وافق مجلس الادارة(٢٧) . ويبدو أن هذا السبب من أهم الاسباب التي أثارت البدو ضد وجود هذا الخط الذي كان سببا في حرمانهم من مورد مالي كانوا يتلقونه من الدولة مقابل حراسة طرق القوافل .

والواقع أن هذا السبب لم يكن السبب الوحيد للثورة ، لان الثورة قامت في الكرك التي عانى شيوخها من تخفيض مخصصاتهم أيضا ، ولكن هناك أسبابا أخرى تبدو أكثر أهمية ومنها : احصاء النفوس ، والتجنيد ، وجمع السلاح .

وتؤيد رواية والي سورية اسماعيل فاضل وجهة النظر هذه ، وهو يرى أن المرتبات كانت تدفع لبني صخر وان المهاجمين في محطة القطرانة ليسوا من بني صخر بل من المجالي وبني حميدة والسلايطة(٢٨) الذين لا تصرف لهم مرتبات . والواقع أن هذا غير صحيح لان بني صخر قاموا بهجوم على بعض المحطات في مرحلة لاحقة .

احصاء النفوس : وقعت أحداث حوران قبل أحداث الكرك بشهرين واستطاع سامي باشا الفاروقي اخماد الفتنة نهائيا ، وشجعه ذلك على فرض قانون التجنيد الاجباري في المنطقة وان يجند كل من بلغ عشرين عاما ولذلك كان لا بد من احصاء النفوس .

وبسبب الانتصارات التي حققها في حوران فانه قام بهذا العمل الكبير دون التنسيق مع الاستانة ، واكتفى بالتنسيق مع المتصرف ، فأبرق له مستفسرا عن امكانية القيام بما يلي :

جمع السلاح من أهل الكرك ، تسجيل الاراضي والاملاك ، احصاء (تحرير) النفوس مع التجنيد .

وطبقا لرواية قائد الجندرمه (الدرك) فان المتصرف طاهر بك بادر بالاتصال مع الشيوخ والوجهاء في دار الحكومة . فطلب هؤلاء من المتصرف امهالهم أسبوعا بيد أن المتصرف طلب اجابة فورية وقال : « أجيبوني الآن » فخرج الشيوخ من مكتب المتصرف للتداول وانقسموا الى قسمين في رأيهم(٢٩) ، فقسم رفض التجنيد مثل الشيخ علي يونس من بني حميدة وقال « ما سمعتم ما جرى لاهل حوران وكيف نهبوا أموالهم ولم يقبلوا منهم بدلا من الخدمة العسكرية أما فيكم دم العرب والله أنا لا أقبل والذي يريد أن يأخذ مني شيئا فليلحقني ، وتركهم ومضى »(٣٠) .

قسم آخر هادن الحكومة لانها قوية ، ورأى انتظار ظروف سانحة لاستغلالها في الثورة أو الفتك برجال الحكومة(٣١) .

أسباب الثورة المباشرة :

جرى احصاء النفوس في الكرك قبل وقوع الثورة في معظم المناطق(٣٢) . وتعد طريقة احصاء النفوس احدى الاسباب التي أدت الى وقوع الثورة .

ذلك أن احصاء النفوس لم يكن في حد ذاته ليسبب الثورة لو تم بطريقة معقولة ولم تصاحبه اشاعات . ولكن المشكلة بدأت من طريقة الاحصاء . فقد تشكلت في الكرك سبع هيئات لاحصاء النفوس هي :

الهيئة الخاصة بمنطقة المجالية والمسيحيين وفيها الشيخ قدر المجالي .
الهيئة الخاصة ببني حميدة .
الهيئة الخاصة بعشيرة السلايطة والكعابنة .

الهيئة الخاصة بمنطقة الشراقا وفيها الشيخ حسين الطراونة .
الهيئة الخاصة بمنطقة العراق .
الهيئة الخاصة بمنطقة بني طريف .
الهيئة الخاصة بمنطقة الكرك(٣٣) .

ويبدو أن طريقة هذه الهيئات في الاحصاء لم تكن موفقة ، فقد وقع صدام بين عشيرتي السلايطة فأرسلت قوة من الكرك بقيادة رشدي بك الى أم الرصاص شمالا حتى تبعث الهيبة في نفوس الناس هناك . ولكن شاكر بك أخطأ في ذلك ، اذ كان من المفروض أن ترسل قوة من السلط لا من الكرك لانها الاقرب لأم الرصاص ، ولان ارسال جزء من القوات شمالا سبب نقصا في قوات شاكر بك في الكرك نفسها وأساء الى توزيع القوة وأطمح الاهالي في سلطة الكرك . ويذكر كذلك أن عدم ذهاب (رفيفان المجالي) مع القوات لأم الرصاص أضعف هيبة هذه القوة(٣٤) .

وقعت أحداث أخرى أثناء احصاء النفوس ، ففي الهيئة الاولى مثلا تصادم الشيخ قدر المجالي مع الضابط المسؤول ، وكان الضابط لا يحترم الشيخ قدر أمام جماعته ، وعندما كان يدخل الشيخ قدر مع الضابط لاحد البيوت كانا يختلفان على العدد الصحيح فيقول الشيخ قدر « خمسة أشخاص » ولكن الضابط يشكك في الرقم ويقول « عشرة أشخاص » ، وكان تكذيب الضابط للشيخ يتم بحضور جماعة الشيخ قدر مما يزيد في وقع الاهانة(٣٥) . يضاف لما تقدم أن الشيخ قدر كان جريحا في كرامته لاستبعاده من مجلس الادارة وتعيين مصطفي الجعفري بدلا عنه(٣٦) .

ساهم ضعف هيبة الدولة في تزايد الاشاعات التي خلقت رأياً عاما في الجزء الجنوبي من ولاية الكرك . معبأ ضد السلطة وقد لاحظ ذلك الرحالة «موزيل» في معان وأوساط البدو . وهناك مؤشرات عامة في الرأي العام تعكس ضعف مبادرة السلطة ، فقد ترددت الاشاعات مثلا أن الحكومة رفضت أن تأخذ (بدلا) من الدروز وأصرت على التجنيد الاجباري . وأخافت فكرة التجنيد الاجباري وعدم وجود بديل شيوخ الكرك كما حصل مع الشيخ علي يونس من بني حميدة الذي استشهد بما حصل في حوران في حواره مع شيوخ الكرك عندما قابلهم المتصرف وسألهم عن رأيهم في التجنيد . في حين كان من المفروض أن تقوم السلطة بتعبئة الرأي العام ، مذكرة اياه بأن الخدمة العسكرية ، وكانت من قبل لا تطبق الا على ١٥ مليونا فقط ، قد أصبحت عامة في البلاد (٣٧) .

وأسهم النزاع بين المسؤولين في تشجيع الاهالي على مناهضة السلطة(٣٨) ، من ذلك سوء التفاهم بين متصرف الكرك طاهر بك ووالي سورية اسماعيل فاضل ، الذي

وصلت أخباره الى أهالي الكرك ، فأطاح ذلك بما تبقى من هيبة الحكومة. كانت علاقات المتصرف مع الوالي قد وصلت حدا من التوتر جعل الوالي يكتب ضد المتصرف لنظارة الداخلية(٣٩) وتعود نقمة الوالي(٤٠) على متصرف الكرك لاتصال المتصرف بسامي باشا الفاروقي قائد الحملة الحورانية . فقد كان الوالي يعتقد أن متصرف الكرك تلقى أوامره في مسألة احصاء النفوس والخدمة العسكرية من سامي باشا . ويتهم الوالي المتصرف بأنه تبادل البرقيات ونسق مع سامي باشا في ثلاثة مواضيع : احصاء النفوس ، والتجنيد ، وجمع السلاح من أهالي الكرك .

وينفي متصرف الكرك هذه الاتهامات ، وانه تبادل البرقيات مع سامي باشا ، ويذكر أنه أبرق للوالي وان المواضيع التي تحدث فيها مع الوالي هي موافقة أهل الكرك على احصاء النفوس وليس جمع السلاح لان أهل الكرك يخشون من جيرانهم لو بقوا بدون سلاح . وفي هذه النقطة بالذات وافق سامي باشا على حماية المنطقة وتأمينها قبل جمع السلاح(٤١) .

٢ ـ عدم التنسيق بين المدنيين والعسكريين :

يلاحظ أن هناك صراعا على السلطة بين سامي باشا الفاروقي والوالي اسماعيل فاضل الذي كان يرغب بقيادة الحملة الحورانية وساءه أن وزارة الداخلية اختارت سامي باشا للحملة(٤٢) . وهذا يفسر عدم تعاون الوالي في أية اجراءات وقائية في الجزء الجنوبي في ولاية الكرك وأراد تحميل سامي باشا المسؤولية فيما حدث في حوران والكرك متهما اياه بعدم الكفاءة في اختيار مساعديه ومنهم المتصرف طاهر بك . والعسكريون مثل شاكر بك وقائد الدرك فؤاد بك(٤٣) .

ويعد الصراع بين سامي باشا واسماعيل فاضل مظهرا للصراع على السلطة في ولاية سورية بين المدنيين والعسكريين وان انتصارات سامي باشا لم ترض اسماعيل فاضل . ولم يكن هذا الصراع ، الصراع الوحيد بين المدنيين والعسكريين فهناك صراع آخر حدث في الكرك نفسها وتمثل في المواجهة بين شاكر بك والمتصرف طاهر بك ، اذ تلكأ شاكر بك في تنفيذ أوامر المتصرف فوقع الهجوم .

وفي الوقت الذي حمل فيه الوالي المسؤولية للمتصرف في الكرك ولسامي باشا الفاروقي فان الوالي استبعد أن يكون لاهالي الكرك مسؤولية فيما حدث بل دافع عنهم(٤٤) . ان رأي الوالي لا يختلف عن رأي الوالي عثمان نوري الذي تم تكليفه بدراسة تأسيس متصرفية في الكرك ، فذكر في تقريره أن الناس يحترمون السلطان ولا توجد لديهم نية في مناهضة السلطة. وهذا ما يعزز الرأي أن السلطة كانت مسؤولة عما حدث

سواء في اجراءاتها الوقائية أو العلاجية . ويختلف رأي الوالي عن رأي المتصرف الذي وجه اللوم لرؤساء العشائر واتهمهم بالخبث والانانية(٤٥) .

ويلاحظ أن الاراء عند المسؤولين لم تتفق على تحديد الاسباب ففي حين يبرىء الوالي الاهالي فان المتصرف يتهمهم،والواقع أن سوء الادارة وعدم المبادرة هو السبب. فبالاضافة للاسباب السابقة الذكر هناك ما يشير لسوء ادارة الوالي في ولاية سورية حيث عزل رئيس بلدية دمشق اربع مرات في فترة قصيرة نسبيا(٤٦) . وعلى مستوى المتصرف فانه لم يحسن التنسيق وهو في الموقع ، فلم ينسق مع رئيسه تنسيقا جيدا ولم ينسق مع شاكر بك أيضا وترك له اتخاذ القرار ، ولم ينسق مع شيوخ العشائر الذين كان لهم دور كبير في انتصارات سامي باشا الفاروقي في حوران(٤٧) .

اخطاء السلطة ومبادرة أهل الكرك :

ويمكن اجمال أخطاء الادارة في عدم التنسيق بين سامي باشا والوالي في دمشق، مما أفقده دعم الادارة المدنية التي وقفت موقف المتفرج ، وتسرب أخبار الاتصالات بين المسؤولين الى أهالي الكرك ، الامر الذي ساعدهم على اتخاذ القرارات وشجعهم على العصيان بعد أن لمسوا الشرخ بين الوالي والمتصرف . فانقسام الادارة المدنية اضعف هيبة الدولة وأدى الى ضعف التنسيق بين الاطراف المتعددة ، وكذلك الانقسام بين الادارتين المدنية والعسكرية ، في حين كان الرأي العام عند الاهالي موحدا ضد السلطة.

ومن جملة أخطاء الادارة تسرع سامي باشا في اتخاذ قرار احصاء النفوس والتجنيد في الكرك ، دون تمهيد وتنسيق مع المدنيين ، ودون تأمين حماية الكرك قبل اثارة فكرة جمع السلاح من الكركية والبدو . وساعد قطع مخصصات شيوخ العشائر في تعبئة البدو ضد السلطة .

ولقد استفاد أهالي الكرك من أخطاء السلطة ، وكان أكثرهم نشاطا الشيخ قدر المجالي الذي قام بما لم تقم به السلطة فأرسل شقيقيه مشافق المجالي وعبد القادر المجالي للتعبئة في الطفيلة ووادي موسى ومضارب عشائر الحويطات وعشائر الكرك وغور الصافي والصخور والنعيمات والحمايدة وبني عطية ، وأشاع بينهم ما يخافون منه وهو التجنيد(٤٨) . وكان الشيخ قدر قد فقد امتيازات سابقة ، منها ١٠٠٠ قرش كان يتقاضاها شهريا(٤٩) ، ومنصبه في مجلس الادارة ، ومن هنا كان حماسه لخلق رأي عام مضاد للسلطة(٥٠) .

والواقع أن آل المجالي لم يفقدوا امتيازاتهم فتوفيق المجالي كان عضوا في مجلس المبعوثان ، وكان منهم أعضاء في المجلس البلدي . ويمكن القول أن الذي فقد امتيازاته

الشيخ قدر . وما كان للمتصرف والوالي أن يفرطا بزعامة مثل زعامة الشيخ قدر في تلك الظروف الحساسة والمرحلة الانتقالية . ولقد حمل والي سورية (المجالي) المسؤولية بشكل عام واتهمهم بكراهية السلطة ، ووسع الوالي دائرة اتهامه لتشمل بني حميدة والسليط(٥١) .

بداية الثورة :

مساء يوم الاحد ١٩١٠/١١/٢١ش قامت مجموعة من شباب المزاز بالهجوم على الضابط (اليوزباشي) الممتاز سعيد أفندي ومعه خمسة جنود من الالاي ٣٣ متوجهين للطفيلة ، وقتلوهم جميعا واستولوا على سلاحهم(٥٢) . وبعد ذلك توجه محمد علي الطراونة وشخص آخر اسمه عياد الى قريتي العراق والخنزيرة ، فاستجابت العراق وقتل أهلها جميع من في المضافة ما عدا محي الدين أفندي مأمور الاحصاء(٥٣) . وفي العاشرة والنصف ليلا توجه الشيخ حسين الطراونة ومعه المفتي صالح لابلاغ السلطات وتحذيرها ، وابلاغ المتصرف بما جرى . غير أن المتصرف لم يصدق . وفي هذه الاثناء وقعت تصرفات تعكس سوء التنسيق بين العسكريين والمدنيين وسوء التنسيق مع الناس وضعف المبادرة .

فقد استدعى المتصرف شاكر بك، فلم يحضر وأرسل بدلا عنه ضابطا آخر . وهذا يبين أن شاكر بك كان مطمئنا لعدم حصول مشكلة ، أو انه لا يريد الرد على المتصرف. فاستدعاه هذا ثانية مؤكدا حضوره ، فحضر ودار بين الاثنين حديث استغرق ساعة ونصف الساعة .

وخرج (اليوزباشي قائد الدرك) للاستطلاع والتأكد من وجود مهاجمين على الكرك ، فلم يجد شيئا ، وأرسله شاكر بك ثانية ليطوف حول البلدة فعاد دون أن يجد شيئا يدل على الهجوم . واستأنف المتصرف وشاكر بك الجدل ، وفي هذه الاثناء وقع الهجوم .

ويضع المتصرف اللوم على شاكر بك الذي ماطل حتى وقع الهجوم ، وبعد الهجوم أخطأ بأن أرسل جنودا لاحضار الطعام من الخارج فقذفتهم المدفعية خطأ عند عودتهم(٥٤) .

الهجوم على مدينة الكرك :

في تمام الساعة ١٢ عربي (نحو السادسة) من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩١٠/١٢/٥ غ / ١٣٢٦/١١/٢٢ ش / ٣ ذي الحجة ١٣٢٦ هـ وقع الهجوم المفاجيء

على مدينة الكرك . « وروى شاهد عيان أنه استيقظ صباحا على أصوات صياح وصوت نفير حرب »(٥٥) .

استهدف الهجوم بيت المتصرف ، وأُقتحمت دار الحكومة وأحرقت . وارتبكت الاجهزة الرسمية وكبار الموظفين ولولا تدخل مدفعية القلعة التي أعطت الفرصة لكبار الموظفين بالانتقال الى داخل القلعة ، لابيد أكثرهم(٥٦) .

واستهدف الهجوم المباني التالية (حسب التقرير الرسمي) :

١ ــ دار الحكومة .
٢ ــ دار البلدية .
٣ ــ ادارة حصر الدخان .
٤ ــ ادارة البرق .
٥ ــ المكتب الرشدي ــ مدرسة البنين.
٦ ــ تخريب دور المأمورين ونهبها .
٧ ــ تدمير المحلات والدكاكين .
٨ ــ مكتب البنات ــ مدرسة البنات.
٩ ــ الجامع الشريف .
١٠ــ كسر صندوق المالية وأخذ مافيه من نقود .
٢٨٢٠٠٠٠ قرش
٥٢ر٠٠٠ قرش قيمة أوراق مالية
١١ر٠٠٠ قرش أمانات .

حوصرت القلعة صباح الاثنين ١٩١٠/١٢/٥ غ حتى الاربعاء ١٩١٠/١٢/١٤غ بمعنى أن الحصار استمر عشرة أيام . وكانت حصيلة الهجوم قتل أحد عشر دركيا ، وقتل اربعين موظفاً خارج الكرك .

الهجوم على مناطق اخرى :

صباح يوم الاثنين نفسه وقع هجوم مركز على دار الحكومة (مركز الناحية) في العراق . لاقى المهاجمون مقاومة وقتل منهم اثنا عشر شخصا ، وبعد ان نفذ سلاح المدافعين هوجموا وقتلوا .

وفي صباح يوم الاثنين نفسه حاصر بني حميدة والسلايطة القوة العثمانية التي استحكمت في خربة ام الرصاص حتى انتهت الثورة(٥٧) ولولا مساعدة تاجر نجدي (عبد الله العقيلي) لواجهت القوة مشاكل كبيرة .

لقد ادت المفاجأة دورها في محاصرة الجنود داخل قلعة الكرك، الى جانب أسباب أخرى ساعدت الثوار على التفوق منها : التحاق عدد من الدرك بالثائرين وفتح باب دار الحكومة(٥٨) لهم ،وعدم وضع قوة على مدخل القصبة وبرج القطاونة حسب

اقتراح حسين الطراونة ، مما أضعف الموقف الدفاعي ، والسبب تساهل شاكر بك وتهاونه(٥٩) .

اشترك جميع أهالي الكرك في الهجوم ، ووقف المسيحيون على الحياد ثم رفعوا الاعلام البيضاء مما جعل الهاجمين يسيئون فهمهم(٦٠) . أما قادة الهجوم فلم يدخلوا الكرك ، فظل قدر المجالي واقفا على قمة الجبل المقابل للقلعة من الناحيةالشرقية(٦١) .

الهجوم على القطرانة :

في يوم الاثنين الموافق ١٩١٠/١٢/٥ ع في الساعة الخامسة مساءا ١٣٢٦/١١/٢٢ ش /٣/ ذي الحجة / ١٣٢٨ هـ جاء عشرة فرسان ونزلوا في محطة القطرانة وتجولوا فيها ثم دخلوا على الموظف (خالد الجركسي) وسألوه عن ابنة لهم لجأت للمحطة ثم امتطوا خيولهم وذهبوا . ولم يكن قصدهم البحث عن الفتاة ، بل التاكد من خلو المحطة من الجنود ، ولما تأكدوا من ذلك هاجمها ١٥٠ فارسا بالبنادق والمسدسات وقتلوا مأمورها توفيق أفندي وآخرين ، في حين اختفى معظم الفنيين ، مما أدى الى ارتباك الامور فيها(٦٢) .

وجاء اول اشارة عن احداث الكرك من حيفا بهذه الصيغة : « أغار امس مائة وخمسون فارسا بدويا على محطة القطرانة على الخط الحجازي فنهبوها وقتلوا المأمور وجرحوا البعض ولا يزالون يعترضون القطارات باطلاق الرصاص والمواصلات مقطوعة بين عمان ومعان »(٦٣) .

ولم يكن المهاجمون من البدو فقط ، بل شاركهم فيه أهالي الكرك كما يقول التقرير .

وفي اليوم التالي امتد نطاق الثورة شمالا ووصل الى محطة ضبعة ، وورد في برقية من قائمقامية السلط ما يلي :

« ان مقدارا كبيرا من العربان تجمعوا في المحطات الواقعة بين القطرانة وضبعة وخربوا الخط الحديدي وقطعوا الاسلاك البرقية وقتلوا مأمور محطة القطرانة وجرحوا أربعة من العملة (العمال) ، وأن عربان الطفيلة حاصروا صباح الاثنين مأموري الحكومة والجند »(٦٤) .

وأشارت قائمقامية السلط ان الحمايدة والسلايطة قتلوا مأموري تحرير النفوس والعسكر الموجودين . وفيما بعد ترددت انباء تفيد أن محطات عديدة هوجمت على طول ١١٠ كم في وقت حرج جدا كان الحجاج فيه على وشك العودة من الديارالمقدسة،

ومنها المحطات التالية : القصر ـ ٢٣٤ كم ، اللبن ـ ٢٤٩ كم ، الجيزة ـ ٢٦٠ كم ، ضبعة ـ ٢٧٩ كم ، خان الزبيب ـ ٢٩٥ كم (كسرت الالات بما فيها التلغراف والزجاج)، سواقة ـ ٣٠٩ كم (هوجمت ثم احرقت) ، قطرانة ـ ٣٢٦ كم،(هوجمت ثم احرقت وقتل مأمور المحطة) ، منزلة ـ ٣٤٨ كم ، فريفرة ـ ٣٦٧ كم (قتل مأمور المحطة مخلص صبري) الحسا ـ ٣٧٨ كم (قتل ملاحظ خزان المياه وملاحظ تبديل الخطوط يحيى شيخو) ، جرف الدراويش ٣٩٧ كم ، عنزة ـ ٤٢٣ كم ، وادي جردون ـ ٤٤٠ كم .

ويلاحظ أن الخط الحديدي الحجازي استهدف من قبل المهاجمين في عمليات بعيدة عن أسباب الثورة المرتبطة بالتجنيد وتعداد النفوس وجمع السلاح ، ولم يكن الهدف قطع الامدادات ، فقد ترددت الانباء ان الهجوم استهدف المحطات في سبيل جمع غنائم كما حصل في القطرانة ، وحصل ما بين الكيلو ٢٣٤ـ٢٢٢ (القصر وعمان) ثم نهب القطار لان مرتبات ومخصصات الشيوخ لم تصلهم(٦٦) .

الهجوم على الطفيلة :

انقسم الاهالي في الطفيلة ، فقسم أيد الكرك وقسم آخر دافع عن الجنود العثمانيين . وفي اليوم الثاني لنشوب الفتنة في الكرك هاجم مختار قرية صنفحة محمود بن موسى الشباطات دار الحكومة في صنفحة ، وقام آخرون من الحويطات وبعض أهالي الطفيلة بالهجوم في الطفيلة مثلا (جراد بن حرب ونهار العودات) .

وقف ذياب العوران من وجهاء الطفيلة موقفا مضادا ، وفي مذكرة المدعى العام لمحكمة الاستئناف لولاية سورية اتهم ٤٧٣ شخصا في الطفيلة غيابيا و ١٠٨ شخصا وجاها . وبرأ الديوان الخربي المتهمين(٦٧) . والشيء نفسه حصل في معان حيث انقسم أهل معان بين مؤيد ومعارض .

أما في شمال لواء الكرك فلم يشترك سوى الحمايدة والسلايطة في الثورة واستنكر شيوخ البلقاء والعدوان والعجارمة وابو الغنم والفايز وغيرهم هذه الحوادث التي فيها خروج على طاعة السلطان وابرقوا للسلطة بذلك(٦٨) .

الهجوم المعاكس :

ارسلت الحكومة بعد يومين (١٩١٠/١٢/٧) قوة ضخمة من الدرك والفرسان والتقوا بأهل الكرك في معركة حامية ، وتمكنت القوة بقيادة (صلاح الدين) من فك الحصار عن القلعة يوم ١٩١٠/١٢/١٤ ، فهرب أهل الكرك شمالا وجنوبا وشرقا ، وبدأت السلطة في الاعتقالات ثم المحاكمات ومن أبرز محاكمات حوران محاكمة ثلاثة حكم عليهم بالاعدام وهم :

رئيس فرقة اللوانسي علي سليمان اللوانسي ، بتهمة قيادة الهجوم على المفرزة العسكرية والتسبب في مقتل ثمانية عسكريين وضابطين والاشتراك في حصار القلعة ومهاجمة الخط الحديدي والحجازي . ومختار المعايطة ساهر المعايطة ، واتهم بقيادة الجنود على القلعة . مختار الجعافرة درويش الجعافرة(٦٩) . ويلاحظ ان الثلاثة هم قادة في جماعاتهم فالاول هو رئيس فرقة اللوانسي من بني حميدة والثاني والثالث من المخاتير ، فالقيادات شعبية محلية .

خاتمة :

يلاحظ أن المنطقة شهدت تسارعا في الاحداث وان النصف الثاني من القرن التاسع عشر في المنطقة كان حاسما . ويلاحظ ان الادارة ابدت اهتماما مفاجئا بالمنطقة وان الجزء الجنوبي من ولاية سورية قد اخذ يحظى بالاهتمام المفاجىء من السلطان ولكن الادارة وقعت في عدة اخطاء ، منها :

١ ــ لم تفهم الادارة البيئة العملية في المنطقة ، ونعني بالبيئة العملية الرأي العام والتدخل الدولي في المنطقة . ويلاحظ أن الرأي العام كان معبأ ضد السلطة لعدة أسباب منها ما يتعلق بأمور شخصية مثل عدم تعيين الشيخ قدر المجالي في مجلس الادارة ، وقطع الرواتب عن الشيوخ ومنها ما يتعلق بأمور عامة تهم اللواء كله مثلا احصاء النفوس والتجنيد ، ولقد خلط الزعماء الامور الشخصية بالامور العامة وأثروا على الرأي العام الذي توافرت لديه الاسباب للثورة . يضاف لما تقدم عدم معرفة السلطة بحقيقة قوة المنطقة ذات الخبرة في التحالفات ومضاعفة القوة بالتحالف حيث هاجم الكركيون والبدو وغيرهم جميع المحطات الواقعة في متناول يدهم مما يعكس ضعف هيبة السلطة لاسوأ حد .

٢ ــ لم تبادر الادارة باتخاذ الاحتياطات ، وقد علمت في وقت مبكر ان ثورة سوف تنشب في معان أو بين البدو ولم يعبأ الوالي بما أخبره به (موزيل) .

٣ ــ لم يكن التنسيق بين المسؤولين فعالا . (الوالي وسامي باشا الفاروقي والمتصرف) ووقع المتصرف ضحية للصراع بين العسكريين والمدنيين ودفع الجميع الثمن .

٤ ــ كانت خبرة أهالي الكرك أكثر من خبرة المسؤولين العثمانيين في انتهاز فرص المبادهة والتعبئة والتحالف .

وهناك ملاحظات عامة على الثورة ، فقد ركزت على أهداف محددة وهي مهاجمة القلعة والمدينة ومحطات القطار ولم تكن لها افكار وعقائد (ايدلوجية) محددة . حتى

هذا الهدف لم يتحقق اذ ان الدولة تمكنت من السيطرة على الموقف ولم تحقق الثورة هدفا أكثر من كسر هيبة السلطة .

ادت الاحداث اللاحقة الى تخفيف قبضة السلطة على المنطقة ، ثم بدأت الحرب العالمية الاولى ، ولم تظهر نتائج ثورة الكرك بشكل واضح على سياسة الحكومة .

الحواشي

(١) يرثي الشاعر محمود طه الضمور ، احد الذين اشتركوا في الثورة واعدموا . والهية هي الثورة .
انظر : احمد جميل عبد العزيز الضمور، مخطوط عن عشيرة الضمور بالكرك (عمان ١٩٨٧) القاعة الهاشمية في مكتبة الجامعة الاردنية عمان مسلسل ٢٤٤٥٢٠ ص‌ص ٥-٦.

(٢) الكزاندر شوش، تحولات جذرية في فلسطين، دراسة حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ترجمة د. كامل العسلي،الجامعة الاردنية ، عمان ١٩٨٨ ، ص‌ص ٢٣٣ - ٢٣٤ ، ٢٧٦ .

(٣) محمد كرد علي ، « سكة الحجاز » مجلة المقتطف ،نوفمبر ١٩٠٤ ، ص‌ص ٩٧٠-٩٨٠.

(٤) راجع منيب الماضي وسليمان موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ط٢ ، (عمان : مكتبة المحتسب ١٩٨٨) ص ١٦ وانظر هزاع المجالي ، مذكراتي (بلا تاريخ ولا ناشر) ص ٤١.
انظر: د. علي محافظة، تاريخ الاردن المعاصر، عهد الامارة ٢١-١٩٤٦ (عمان ، مركز الكتب الاردني ١٩٨٩م) ص ٨.

(٥) وعن ثورة الكرك راجع : عودة القسوس ، « مذكرات ١٨٧٧ - ١٩٤٣ وثورة الكرك »، هذا المخطوط محفوظ في مركز الوثائق والمخطوطات / الجامعة الاردنية وسوف نشير لهذا المصدر بالقسوس .

(٦) بيتر جوبسر ، السياسة والتغيير في الكرك - الاردن ، دراسة لبلدة عربية صغيرة ومنطقتها، ترجمة دكتور خالد الكركي مراجعة د.عدنان البخيت (عمان - ١٩٨٨) ص ١٠٦ وما بعدها . سوف نشير لهذا المصدر بجوبسر .

(٧) انظر طه علي الهباهبة ، الشوبك في التاريخ والوجدان الشعبي (عمان : وزارة الثقافة ١٩٨٤ م) ص ٧٥.
وقعت الحادثة عندما اراد الجنود الاتراك استخدام النساء في نقل المياه للقلعة فرفض الرجال ووقعت مصادمة ساعد فيها البدو أهل الشوبك .

(٨) انظر عن تأسيس المتصرفية دراسة الاستاذ انجين اكرلي .
Engin Deniz akarli, « Establishment of the Ma' an Karak Mutasarrifiyya 1892 - 1894 » in **Dirasat** Vol. XIII 1986 , No. 1, pp 28-29 .

(٩) انظر سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٠ - ١٣١١ تعادل ١٨٩٣م ص ٢٤٠ .
وسالنامة لسنة ١٣١١ - ١٣١٢ وتعادل ١٨٩٤ م ص‌ص ٢١٦ - ٢٢٢ . وانظر سالنامة ولاية سورية ١٣١٧ هـ - ١٣١٥ هـ. وعن حدود اللواء انظر Akarli, p. 41.
وهناك أسباب عديدة لجعل الكرك مركزا للواء بدلا من معان وبعضها تتعلق بالاستراتيجية والدفاع ويذكر القسوس ان الوساطات مع الباب العالي هي السبب انظر :
Akarli, p. 41.
القسوس ، ص ٤٣ ، يروي ان المرحوم جرسيوس في القدس قد تدخل في الاستانة من أجل تغيير ما حصل في اللواء وفعلا تحقق

له ما اراد واصبحت الكرك مركزا للواء.
يحدد الدكتور يوسف دخول حسين باشا يوم ١٨٩٣/١١/٤م ، وان دخوله لمدينة الكرك لم يكن بطريقة عادية تقليدية اذ كان من المتوقع ان يكون هناك مقاومة للسلطة فخيم حسن باشا في الثنية قرب الكرك ثم دخلها بلا مقاومة .
انظر : الدكتور يوسف سليم شويحات العزيزات في مادبا ، بلا تاريخ ولا ناشر ، سوف نشير لهذا المصدر بالعزيزات .

(١٠) شهد اللواء حروبا ومذابح وفتنا بين أهاليه الذين كانوا بحاجة للسلطة وقد ذكر شعراء بعض هذه المذابح مثلا هنا قصيدة مطلعها :

سوينا لزوبر عديل
بين سقع والدرج

أي اننا قمنا بتعويض لما حصل في زوبر وهي وقعة بين أهل الطفيلة والكركية . وسقع والدرج اسماء مكانين . اما الشعراء الاخرين فلقد خلدوا ذكر المذبحة التي تعرض لها الكلالدة (من عشائر الطفيلة) على أيدي عشائر اخرى من الطفايلة :

يا راكبا تسعين ملحة تحتي
ما نوقهن غير العبيد المشرات(١)
علمة العوران درهش لهن
وازيونهن راعي العلوم الرديات(٢)
دلالكو لضيوفكو شر بني
يا ذابحين الضيف من عقب ما بات(٣)
تسعين جوز غراب لعبيد جن
يا كل لحم والريش لبعيد رايات(٤)
يا عبيد ذبح الطفل ما هو سنه
ياشين ما يجلي عن القلب حسرات(٥)
اما لن سهل الله والليالي اقبلن
نكتال بصاع المجيدي بعركات(٦)
بضف أو سليمان لهن سرن
بايمانا مثل المحوص المدلات(٧)

١. ملحة : ناقة ، تحتي : تحن . العبيد: المشرات : العبيد المشترين .
٢ .علمة العوران : شباب العوران والعوران قبيلة في الطفيلة : درهش : استقبل. أزيونهن: قائدهن ، راعي العلوم الرديات: صاحب الاخبار السيئة .
٣. عقب مابات بعد ان نام وقضى ليلته .
لعبيد : عبيد العوران ، جن : جاءت.
٥. ياشين : يا سيء.
٦. نكتال : نستخدم المكيال .
٧. بضف : بمعية ، سرت : خرجن في وقت مبكر ، المحوص : الرماح . المدلات : المتدلية .

القصيدة تشير لمذبحة الكلالدة بايدي الجوابرة بعد ان ناموا عندهم ليلة أو ليلتين . مقابلة مع السيد شوكت المحسين في منزلة بعمان يوم ١٩٩٠/٥/١٨ الساعة الثانية ظهرا وتؤكد روايات السادة :

- عبد الكريم سالم الغبايشة
- سليمان عميشان المعايرة من أهالي الطفيلة
- ياسين سلامة الزغابية

ان هناك تحالفات مزقت المنطقة وانها كانت تتسع وتوقع البعض ان تشمل قبائل سيناء جنوبا والبلقا شمالا والشعلان غربا .
مقابلة مع السادة المذكورين اعلاه في مبنى البلدية يوم ١٩٨٩/١١/١ ، الساعة ١١ صباحا . ويشير الكاتب سليمان القوابعة لهذه الاحداث سليمان القوابعة. ويشير الكاتب سليمان القوابعة لهذه الاحداث سليمان القوابعة ، الطفيلة تاريخها وجغرافيتها، ج٢ ، (الطفيلة ١٩٨٦) ص ١٠٢.

(١١) انظر المقتبس عدد ٥٥٨ ١٩١٠/١٢/٢٧ ، ٥٥٣ ١٩١٠/١٢/٢١ القسوس ، ص ٥١ .

(١٢) سالنامة ولاية سورية ١٣١١ - ١٣١٢ ،ص ص ٢١٦-٢١٧ وسالنامة ولاية سورية ١٣١٦ ، ص ص ٢٢٩-٢٣٦ .

(١٣) المقتبس ٥٥٨ تاريخ ١٩١٠/١٢/٢٧ غ .

(١٤) القسوس ، ص ٥١ ، يذكر عودة ان الكرك

ابتليت يصادق باشا وكان يحب الرشوة وله اهتمامات بكلابه فسمي ابو الكلاب وعندما فكر الاهالي بالثورة عليه ارسلت الحكومة خسرو باشا (قائد الاي الجندرمة) فتراجع الاهالي وتولى خسروا أعمال اللواء حتى جاء رشيد باشا.

(١٥) انظر المقتبس ٥٥٨ ٢٧/١٢/١٩١٠ ، ٥٥٣ ٢١/١٢/١٩١٠ .

(١٦) انظر للباحث ، سعد ابو دية « نموذج في دراسة تاريخ واصول العشائر الاردنية (معان) في الوثائق العثمانية » ، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، العددان ٣٣/٣٤ ايلول — كانون الاول ، ١٩٨٩م . ص ص ٤٩—٧٤.

(١٧) عشائر العمر من بني عقبة كانت لهم الزعامة اولا قبل ان تأخذها منهم عشائر المجالي.

(١٨) القسوس ، ص ص ٢٦—٢٩.

(١٩) اشار محمد السنوسي للتحالفات انظر : محمد السنوسي ، الرحلة الحجازية ، تحقيق الدكتور علي الشنوفي (تونس ، الشركة التونسية للتوزيع ١٩٨١) ، ص ٢٤٨ — ٣٤٩ .

(٢٠) انقسمت الطفيلة في تحالفها مثلما انقسمت معان حيث ان (الكلالدة) في الطفيلة كانوا حلفاء لاهل الكرك والسبب يرجع لنزاع الكلالدة مع الجوابرة في الطفيلة حيث دبرت عشائر الجوابرة للكلالدة مذبحة على طريقة (محمد علي) باشا حاكم مصر مع المماليك في القرن الماضي ولقد نفذوا هذه المذبحة وقتل كثيرون من وجوه الكلالدة . هاجم الكركيون الطفيلة فانتصروا ثم هاجموا وادي موسى ووقعت مبارزة قتل فيها واحد من العزازمة الفارس مصلح المجالي وتمت الهزيمة بعد ذلك ويعتبر شوكت المحيسن (كاتب وقاضي سابق) افضل من وثق لهذه المذبحة والمعركتين اللتين حصلتا بين أهل الكرك وحلفاؤهم من جهة وخصومهم في الجهة الاخرى ويقول إن شاعرا وصف هذا التوازن في المعركتين بقصيدة منها : سوينا لزوبر ..الخ انظر هامش رقم (٨).

(٢١) تفاصيل هذه القضية : ان جنديا مصريا من قوات ابراهيم باشا الموجودة في الكرك حاول الاساءة لسيدة من الكرك من جماعة الحجازين (عشيرة من عشائر الكرك المسيحية) ، فاشتكت السيدة (صبحا) لاسماعيل المجالي الذي اجتمع بجماعته وقرروا طرد القوات المصرية من الكرك وهكذا حصل مما جعل ابراهيم باشا يصب جام غضبه على الكرك ويحرقها. اتهم اسماعيل المجالي بالقيادة والتحريض واعدم في سوق البتراء بالقدس . بعد الحادث ظهر تحالف ضد الحويطات لان هناك من يتهم الحويطات بالتعاون مع ابراهيم باشا في موضوع القاء القبض على اسماعيل . بيد ان عودة القسوس يتهم جماعات اخرى غير الحويطات وهذا الاصوب . على العموم بدأت التحالفات تظهر . انظر صحيفة الكرمل عدد ١١٢٩ تاريخ ٨ اب ١٩٢٥م وعدد ١١٣١ تاريخ ١٥ اب ١٩٢٥م .

(٢٢) كانت القوات المصرية تعسكر في دارين للضمور والقسوس ولقد هاجم الكركيون هاتين الدارين بعد استسلام القوات المصرية في القلعة فان ضابطا اساء لبدوي اخذ طربوشه فهاجمته الجموع ، وبعد هجوم ابراهيم باشا فان دليلا كركيا يدعى جلحد الحباشنة ضلل القوات المصرية وقادها الى منطقة منحدرات القنية وبسبب المطر الشديد فان القوات المصرية حوصرت في قعر الوادي وهوجمت من الكركية مما اضطر ، ابراهيم باشا للتوقف عن المطاردات فترك الكرك واحرقها واخذ معه عشائر مسيحية فاسكنها منطقة بني نعيم في الخليل وظلوا هناك حتى غادر ابراهيم باشا بلاد الشام. ولقد تم اعدام الشيخ اسماعيل المجالي وصالح عبد القادر المجالي في سوق البتراء في القدس.

(٢٣) عن العشائر انظر تقرير القوة السيارة عام ١٩٢٢ في تحديد عشائر الشراقا والغرابا . (القوة السيارة نواة الجيش العربي الاردني اسسها الضابط البريطاني برنتون ثم تولاها بيك) وقد وضعت تقريرا من العشائر في الكرك يعتبر من ادق الدراسات الميدانية . التقرير موجود في كتاب : خير الدين الزركلي،

عامان في عمان (القاهرة : ١٩٢٦) . ص‌ص ٨٤ـ١٠٨ .

وذكر القسوس عشائر الكرك أيضا، انظر ص٦ وانظر العزيزات وجوبسر وكلهم تطرقوا للعشائر .

(٢٤) تحدث عن هجرة المجالي للكرك العزيزات وذكر انهم جاؤوا عام ١٧٤٠م للكرك وان جدهم جلال بن شديد في‌حين يذكر القسوس ان جدهم مجلي جاء من الخليل عام ١٦٤٠ وان يوسف حفيد مجلي وقف مع الكركية عندما حصلت مجاعة فاستدان رز وقمح لاهل الكرك من القدس والخليل فاحبه الاهلون لهذا السبب ولانه من نسل تميم الداري الصحابي المعروف ولدماثة اخلاقه انظر :

العزيزات ، ص ٣٤.

القسوس ، ص ٦ .

(٢٥) تحرك «موزيل» من دمشق يوم ١٩١٠/٥/٢١ جهة معان بالقطار . كان الوالي اسماعيل فاضل نفسه يقوم بجولة في المنطقة وكان‌يرجح وقوع الثورة في حوران واراد ان يقوم بالحملة بنفسه ولكن وزارة الداخلية رجحت كفة سامي باشا الفاروقي .

اثناء وجود « موزيل » في معان وقع حادث اطلاق النار عفوي من جندي فتوقع الجميع بمن فيهم « موزيل» ان الثورة اندلعت ، انظر :

A. Musil, The Northern Hejaz (New York, American Geographical Society 1926) pp. 238 - 239 .

(٢٧) المقتبس عدد ٥٩٢ ، ٥/شباط/١٩١١ غ.

(٢٨) المصدر نفسه .

(٢٩) المقتبس / ٥٨٩ ، ١/شباط ١٩١١م .

(٣٠) المصدر نفسه ، جرى احصاء النفوس قبل الثورة بعشرة ايام .

(٣١) المصدر نفسه .

(٣٢) رواية شكري أفندي مدعي الاستئناف في في الكرك تؤيد هذا الشيء وان حصر النفوس تم يوم ١٠ تشرين الثاني ١٣٢٦ في حين ان الثورة وقعت يوم ٢١/منه . المقتبس ٧٨٤، ١٩١١/٩/١٨ .

وظهر ان أهالي الكرك تهافتوا على جمع النفوس . ولم تظهر مشكلة . انظر المقتبس ١٩١٠/١١/١٣غ ، عدد ٥٢٣ ، ١١ ذو القعدة ١٣٢٨هـ . وتم جمع الاسلحة أيضا ، انظر: المقتبس/عدد ٥٢٤ تاريخ ١٩١٠/١١/١٤غ ، ١٢ ذو القعدة ١٣٢٨ هـ .

(٣٣) القسوس ، مصدر سابق .

(٣٤) رواية المدعي العام في المقتبس/عدد ٧٨٢ تاريخ ١٩١١/٩/١٦ .

ويتهم والي سوريا امير اللواء شاكر بك بسوء الادارة لانه ارسل للكرك اربعة طوابير واحد لمعان وبلوكين لمكان اخر واخذ يعاقر الخمرة في الكرك . رواية الوالي في المقتبس /عدد١/ كانون الثاني ١٩١١ .

(٣٥) المقتبس ، عدد ٥٨٩ تاريخ١/شباط/١٩١١غ.

(٣٦) كان الوالي اسماعيل فاضل قد زار الكرك وطلب اعادة انتخاب الاعضاء ما عدا الشيخ قدر مما أغضب الشيخ قدر .

انظر ، القسوس ، ص‌ص ٥٧ـ٥٨ .

(٣٧) الدليل ، عدد ٣٢٩ سنة ٧ تاريخ ٣/٢٨/ ١٩١٠ .

(٣٨) المقتبس ، عدد ٥٤٧ ، ١٩١٠/١٢/١١ .

(٣٩) المقتبس ، عدد ٥٧٠ ، ١٩١١/١/١٠ .

(٤٠) تصريح والي سورية السابق اسماعيل فاضل منشور في‌المقتبس عدد ٥٩٢، ٥/شباط ١٩١١غ ٢٣/كانون الثاني ١٣٢٦ ش، ٥ صفر ١٣٢٩هـ.

(٤١) المصدر نفسه .

(٤٢) المقتبس عدد ٥٦٤ ٣/١/١٩١.

المقتبس عدد ٥٨٩ ١/٢/٩١١ ١.

(٤٣) المقتبس عدد ٥٨٩ ١٩١١/٢/١ وانظر المقتبس عدد ٥٦٤ ٣/١/٩١١ ١.

(٤٤) المقتبس ، عدد ٥٨٩ ، ١٩١١/٢/١ .

يروي اسماعيل فاضل ان أهل الكرك تعاونوا مع السلطة في الاعمال التطوعية وبناء المدارس وهذا صحيح وقد حصل في الكرك‌والطفيلة .

(٤٥) المقتبس ، عدد ٥٩٢ ، ١٩١١/٢/٥ .

(٤٦) المقتبس ، عدد ٥٨٩ ، ١٩١١/٢/١ .

(٤٧) المقتبس ، عـدد ٥٩٠ ، ١٩١١/٢/٢ . كان لاشتراك الشعلان من (الرولة) دورا هاما في انتصارات سامي باشا حيث قطعوا الطريق على الدروز من الناحية الجنوبية .

(٤٨) رواية المدعي العام . اخذ عبد القادرقرسين من الجيش في الكرك متذرعا بان معان هوجمت من الحويطات ولكن استغلها في التعبئة .

(٤٩) المصدر نفسه .

(٥٠) يذكر المدعي العام ان المجاليقاوموا الاصلاحات الدستورية لانها تفقدهم امتيازاتهم والواقع ان الامتيازات التي فقدها الشيخ قدرجعلته يقاوم اجراءات السلطة بطريقة غير مباشرة.

(٥١) انظر رسالة والي سورية للمقتبس عدد٥٤٩، ١٣٢٦/١١/٣٠ ش ، ١٩١٠/١٢/١٧ .

(٥٢) المقتبس عدد ٥٦٢ ١٩١١/١/١ .

(٥٣) استجار بسيدة في المنزل .

(٥٤) المقتبس ٥٧٠ ١٩١١/١/١٠، انظر رواية المتصرف وانظر رواية القسوسي نفسه في القسوس ص‌ص ٦٤_٦٥.

(٥٥) المقتبس ٥٦١ ،١٩١٠/١٢/٣١غ .
روى شاهد العيان انه استيقظ صباحا وسمع اصوات‌نساء يصرخن «اذبحوا الكلاب» فذهب للقلعة فوجد المتصرف والمفتي والقائد والنائب . تم ارسال ثلاثة جنود من نابلس‌بعد أن غيروا ملابسهم وذهبوا للقطرانة للابلاغ عما حصل .

(٥٦) المقتبس ٥٥٣ ، ٢١/كانون الاول ١٩١٠غ .
المقتبس ٥٥٢ ، ٢٠/كانون الاول ١٩١٠غ
تقرير وقع عليه المتصرف طاهر ، النائب شكري ، المحاسب محي الدين ، مدير التحريرات خيري ، المفتي صالح ، العضو عودة القسوس .

(٥٧) القسوس ص ٦٤.

(٥٨) المقتبس ٧٨٤ ١٩١١/٩/١٨ .

(٥٩) المقتبس ٥٧٠ ، ١٩١١/١/١٠ .

(٦٠) المقتبس ٥٥٣ ، ١٩١٠/١٢/٢١ .

كان المهاجمون يرددون يا سامي باشا لا نطيع ولا نعد عيالنا .
لعين مشخص والبنات ذبح العساكر كارنا .
وانظر القسوس ص ٦٧.

(٦١) المصدر نفسه .

(٦٢) المقتبس عدد ٥٤٦ ، ١٩١٠/١٢/١٠ م .
عدد ٥٤٨ ، ١٩١٠/١٢/١٢م .

(٦٣) رسالة مكاتب‌المقتبس عدد ٥٤٤ ،١٩١٠/١٢/٧غ ٥/ذي الحجة /١٣٢٨ هـ ، ١٣٢٦/١١/٢٤ش

(٦٤) المقتبس عدد ٥٤٥ ، ١٩١٠/١٢/٨ ، ٦/ ذي الحجة / ١٣٢٨هـ ، ١٣٢٦/١١/٢٥ ش .

(٦٦) المقتبس عدد ٥٤٩ ، ١٧/ كانون الاول ١٩١٠ غ ٤/ كانون الاول ١٣٢٦ ش .
المقتبس عدد ٥٥٣ ، ١٩١٠/١٢/٢١ غ .
المقتبس عدد ٥٤٧ ١٩١٠/١٢/١١غ .

(٦٧) المقتبس ٧٨٢ تاريخ ١٩١١/٩/١٦ .
وبسبب هذا الموقف فان سامي باشا خلع على الطفايلة كثيرا من الهدايا ومنحت الحكومة العثمانية الشيخ ذياب العوران الوسام العثماني من الدرجة الرابعة ، المقتبس ، ٥٥٣ ، ١٩١٠/١٢/٢١ .

(٦٨) المقتبس ٥٤٩ تاريخ ١٩١٠/١٢/١٧ غ ٤كانون كانون الاول ١٣٢٦ ش ومن المستنكرين اسماء عائلات واشخاص : سلطان العلي ، شيخ سالم ، شيخ برجس ، شيخ عايد ، شيخ فهد ، شلاش ، عوازم ابو ستة ،ذياب الفايز ، مريد، صايل الشهوان، عبد المهدي، عقيل العقيل .

(٦٩) أوصى اللوانسي بما يلي عند اعدامه :
« أوصي لاهلي على حالهم وحلالهم . أنا مو داري اوصي ، الامانة عند الله أوصيهم ببعضهم وأودعهم بعض لبعض » .
وأوصى الجماقرة وقال :
« دمي في رقبة ظالميتي ... لو الدولة تحقق»
اما ساهر المعايطة فقد أوصى بما يلي :
« أولادي وحريمي وبناتي ١٦يخدمون‌السلطان»
انظر المقتبس ٦٩٢ تاريخ ١٩/مايس ١٣٢٧م ١٠/ حزيران / ١٩١١ تمت اعتقالات اخرى

فاعتقل من المجالي . عبد القادر المجالي ، ابراهيم خليل المجالي مع اشقائه واعتقل شيوخ اخرين من المعايطة وغيرهم مثلا :

١ ـ يوسف المعايطة ٢ ـ داود المبيض
٣ ـ سالم الصرايرة ٤ ـ خلف رمضان
٥ ـ محمود طه الضمور ٦ ـ عبد القادر الجبور
٧ ـ زعل المعايطة ٨ ـ حامد الكفاوية
٩ ـ عارف افندي ١٠ ـ فارس ذنيبات
١١ ـ سليمان فايز منصور طريف ١٢ ـ عبد الله وممدوح بن فارس وموسى بن صالح.

انظر المقتبس ٥٧٣ تاريخ ١٩١١/١/١٤ ٥٧٧ ت ١٩١١/١/١٨ ، ٥٨٠ت ١٩١١/١/٢٢ ٥٤٩ ت ١٩١٠/١٢/١٧ .

ولم يلق القبض على قدر المجالي الا في ١٩١١/١١/٦ .

المقتبس ٧٩٠ تاريخ ١٩١١/١١/٣٠ .

ولقد ارادت الحكومة بالقيام بأكثر من الاعدام والانتقام واسترداد المنهوبات حيث فكرت بفصل غور الصافي بالطفيلة ثم فصل هذا اللواء .

انظر المقتبس ٧٣٤ ١٩١١/٧/٢٠ .

* * *

امارة حلب في عهد بني مرداس وعلاقاتها الخارجية

د. شوقي شعث
المديرية العامة للاثار والمتاحف

بعد موت سيف الدولة الحمداني أمير حلب اضطربت الاحوال السياسية في حلب وسورية الشمالية على وجه العموم نظرا لعدم تمكن أحد من خلفائه من حسم الامور لصالحه وبالتالي تأمين الاستقرار ، ويبدو أن ذلك عائد الى الصراع بين أمراء بني حمدان الذين جاؤوا بعده بسبب كثرة الطامعين منهم بالامارة ، وكثرة الطامعين بالبلاد من خارج الحدود ، وتأتي على رأس تلك القوى الطامعة القوى العظمى في ذلك العصر وهي : الخلافة الفاطمية بالقاهرة والخلافة العباسية ببغداد والامبراطورية البيزنطية في بيزنطة ناهيك عن امراء العرب المحليين اهمهم أمراء بني مرداس الكلابيون(١) .

ونظرا لان السياسة الخارجية المرادسية خضعت لعوامل اقتصادية ومذهبية وسياسية ، فقد اختلفت طبيعة العلاقات بينها وبين القوى المتنافسة الرئيسة في المنطقة ، فبات من الضروري الوقوف على طبيعة تلك العلاقات التي تحكمت في سياسة الامارة المرداسية الخارجية .

المرداسيون والفاطميون :

تعود علاقة الفاطميين بحلب الى عهد الدولة الحمدانية خاصة بعد موت سيف الدولة وبعد سقوطها(٢) ظلت الخلافة الفاطمية تتطلع الى السيطرة على حلب وشمال سورية لمواجهة الخلافة العباسية في بغداد ونفوذها في الشام والجزيرة ، وكذلك الامبراطورية البيزنطية التي ساعدت أمراء العرب على نبذ طاعتها أي طاعة الخلافة الفاطمية وتقسيم بلاد الشام بموجب حلف تم بينهم فكانت فلسطين لحسان بن المفرج بن دغفل بن الجراح أمير طي ، وكانت دمشق لسنان بن عليان أمير كلب ، وكانت حلب لصالح بن مرداس أمير كلاب ، اذ تمكن الاخير عام ٤١٤هـ/١٠٢٣م من اخذ حلب من يد الفاطميين بعد حصار طويل لقلعتها(٣) وظل يحكمها دون منازع حتى عام ٤٢٠هـ/١٠٢٩م ، وبالطبع لم ينظر الفاطميون بعين الرضا لحلف الامراء العرب وذلك لانه قام على تقليص سلطتهم في بلاد الشام فباشروا من أجل عودتهم الى حلب وبلاد الشام ممارسة سياسة ذات اتجاهين : مهادنة البيزنطيين ، واصطناع آل رافع الكلبيين ، فقد قام الخليفة الظاهر بابرام صلح مع البيزنطيين في عهد قسطنطين الثامن كان من أهم بنوده أن يتوقف الفاطميون عن تهديد حلب لتستمر في دفع الجزية السنوية للبيزنطيين ، وفي مقابل ذلك تعهد هؤلاء بعدم تقديم المساعدة لحسان

الطائي بفلسطين ، وظل هذا الاتفاق صامدا حتى عام ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م حين قام الخليفة الظاهر الذي عقد هذا الاتفاق مع البيزنطيين . بعد وفاة قسطنطين الثامن ، بارسال جيش كبير تمكن من كسر جيوش تحالف الامراء العرب المار ذكره في موقعة الاقحوانة بالقرب من طبرية عام ٤٢٠هـ/١٠٢٩م ، فقتل صالح وولده الاصغر وفر ولده نصر الى حلب ولجأ حسان الى الدولة البيزنطية(٤) .

على الرغم من انتصار الفاطميين في هذه الموقعة فانهم لم يتمكنوا من القضاء على المرداسيين او أخذ حلب من يدهم ، وفي الوقت نفسه أثاروا حفيظة البيزنطيين لانهم نقضوا الاتفاقية التي كانت بينهم من جهة ، واقتربوا من منطقة نفوذهم وحدودهم الجنوبية من جهة اخرى ، اقتسم الحكم بحلب في هذه الفترة ابنا صالح بن مرواس وهما : شبل الدولة أبو كامل نصر وحكم المدينة ، ومقر الدولة ابو علوان ثمال وحكم في القلعة (٥) .

في هذه الفترة اشتد الضغط البيزنطي على الدولة المرداسية وقد أدى ذلك الى توقيع اتفاقية بين المرداسيين والبيزنطيين على قاعدة التبعية عام ٤٢٢هـ/١٠٣١م على نحو ما سنرى عند الحديث على العلاقة المرداسية ــ البيزنطية . لم ترض بنود هذه الاتفاقية الدولة الفاطمية لاتاحتها الفرصة للبيزنطيين بتدعيم سلطاتهم في شمال سورية ، وقد حاول الامير المرداسي شرح وجهة نظره للخليفة الفاطمي ، فارسل الى القاهرة رسولا من قبله هو شيخ الدولة ابي الحسن بن الايسر بعد أن حمله هدايا الى الخليفة الفاطمي ، مما غنمه المرداسيون من البيزنطيين، شملت الثياب والحلي والاواني وغيرها ، الا أن الخليفة أهمل الرسول فأقام هذا بالقاهرة ينتظر المقابلة مدة خمسة أعوام . ومات الخليفة ولم يستقبله . وتغيرت الاوضاع السياسية وأسفرت عن طرد المرداسيين المقيم البيزنطي بحلب عام ٤٢٦هـ/١٠٣٥م . وعندما حاول دوقس انطاكية اعادة حلب الى التبعية تصدى له الامير نصر المرداسي وكسره وطارده وبذلك تحقق لامارة حلب الاستقلال التام(٦) .

لقيت عملية طرد المقيم البيزنطي من حلب هوى في نفس الفاطميين ، فقام الخلفية الفاطمي الجديد المستنصر(٧) باستقبال الرسول المنسي ، رسول نصر ، ابن الايسر بناء على تنسيب من وزيره الجرجرائي وخلع عليه وسير معه خلعا وتوقيعا للامير المرداسي ولقبه بخمسة ألقاب هي : مختص الامراء ، خاصة الامامة ، شمس الدولة ومجدها ، وذو العزيمتين اضافة الى لقب شبل الدولة ، كل ذلك رغبة في احتواء حلب وملء الفراغ الذي نشأ عن طرد البيزنطيين(٨) .

وبعد ثلاث سنوات من طرد البيزنطيين ومحاولة الفاطميين الحلول مكانهم ، اتفق الطرفان عام ٤٢٩هـ/١٠٢٨م(٩) على عقد هدنة بينهما لم يتمسك البيزنطيون فيها

بالشرط الذي تمسكوا به في اتفاقية عام ٤١٨هـ/١٠٢٧م ، والذي كان ينص على أن لا يتعرض الفاطميون لحلب وبذلك تخلوا عن مطامعهم بحلب مما ترك الفرصة للفاطميين لاستعادة سيطرتهم على حلب ، ومن أجل ذلك قام نائب الفاطميين انوشتكين الدزبري نائب الفاطميين ببلاد الشام بمكاتبة الامبراطور البيزنطي يستأذنه في حرب نصر المرداسي فأذن له(١٠) ، التقى الدزبري بنصر عند تل غربي بلدة السلمية ثم عند تل فاس غربي بلدة لطمين عام ٤٢٩هـ/١٠٣٨م حيث سقط نصر عن جواده وقتل ونقل الى حماه حيث دفن بجامعها الكبير الى أن نقله ابن عمه مقلد بن كامل الى قلعة حلب نحو عام ٤٤٠هـ/١٠٤٨م(١١) .

بعد موقعة تل فاس هذه ، عاد ثمال أخو نصر الى حلب وتجمع أهلها حوله للدفاع عن مدينتهم ضد جيش الدزبري وتقرب هو من أهلها فسدد الديون التي كان أخوه نصر قد استدانها ولاطف كبار تجارها الا انه لم يأمن غدرهم فقرر مغادرة المدينة تاركا ابن عمه مقلد بن كامل على القلعة وخليفة بن جابر الكعسبي على المدينة(١٢) ، ولم يمض على حكمه بحلب سوى شهر واحد ، وتوجه الى الرحبة التي كان يتولاها من قبل أخيه نصر ، وبعد رحيله عن حلب تقدمت جيوش الدزبري الى حلب وتسلم حلب وقلعتها باتفاق الطرفين وبذلك عادت حلب للمرة الثانية الى تبعية نائب الفاطميين بالشام(١٣) .

استقر ثمال بالرحبة وأخذ يمهد الطريق لاستعادة إمارته في حلب ، وقوى صلاته بالقبائل العربية في بلاد الشام والجزيرة عن طريق الزواج ، فتزوج علوية بنت وثاب النميري التي كانت زوجة لاخيه نصر والتي ورثت حكم الرافقة بجوار الرقة (هي الان ضمن الرقة) بعد وفاة أخيها واتبع ذلك بزواج اخر من أرملة شبيب بن وثاب ، وبذلك أصبحت الرحبة والرافقة والرقة في حكم ثمال(١٤) . لكن هذه التحركات لم تكن غائبة عن الدزبري فقاومها بأعمال شبيهة حيث تزوج بنت صاحب ميافارقين وديار بكر ، كما قام بشراء قلعة جعبر القريبة من الرقة وبذلك أصبح ثمال محصورا من الشمال الشرقي ومن الغرب(١٥) ، وفي محاولة لفك ذلك الحصار طلب عون الامبراطور البيزنطي الذي وعده بالمساعدة ، فقام هذا من أجل تخفيف الضغط على ثمال ، بمهاجمة افامية وحماه مما أشغل الدزبري عن ثمال(١٦) .

ويظهر أن الدزبري قام بتلك الاعمال دون علم الخليفة الفاطمي مما أثار الشك في نفسه وخاف من ازدياد نفوذ الدزبري وتعاظم سلطانه ، سيما وأنه كان يتباطىء في تنفيذ أوامر الخلافة بمصر بل انه احيانا كان لا ينفذها . وعندما تأكد للخلافة نية الدزبري عملت على التخلص منه(١٧) ، فكتب الخليفة لثمال توقيعا بحلب شرط أن يحمل ما بقلعتها من الاموال اليه(١٨) . ولم يطل أمر الدزبري ، فثار عليه جند دمشق(١٩) ففر الى بعلبك ثم حماه وبعدها الى حلب الا أن القدر لم يهمله فتوفى فيها بالفالج عام ٤٣٣هـ/١٠٤٢م(٢٠) .

عاد ثمال الى مقر إمارته بحلب في ظـل التبعية الفاطمية بعـد أن تسلمها مـن بنجوتكين(٢١) بموجب توقيع المستنصر له ، ولكنه بعد أن استقر في حلب ووطد الامن فيها لم يلتزم بارسال ما اشترطه الخليفة الفاطمي من ارسال جميع ما بقلعة حلب من الاموال الى مصر ، فقد قام باجتزاء مبلغ كبير من المال بحجة عمارة القلعة وتعويض ما هلك من الاسلحة وما نفذ من العدد . وعندما علم المستنصر بالامر تغير عليه(٢٢)، ومع أن الوزير فخر الملك أبا منصور صدقه بن يوسف الفلاحي(٢٣) حاول التقليـل من اهمية الحدث واصلاح ذات البين بين أمير حلب المرداسي والخليفـة الفاطمي الا أن ثمال لم يوصل ما انقطع الا بعد عامين ، فعد ذلك عصيانا من ثمال يستوجب التأديب عليه من وجهة نظر المستنصر . ومن أجل ذلك سعى لقطع الطريق عليه اذا ما حاول الاستنجاد بالبيزنطيين ، فقام بتجديد الهدنة التي وقعها معهم وتبادل معهم الهدايا الثمينة وذلك عام ٤٣٩هـ / ١٠٤٧م(٢٤) . وفي السنة التالية صدرت أوامر الخليفة المستنصر الى نائبه بدمشق ناصر الدولة الحسن بن الحسين الحمداني بالسير الى حلب لحرب ثمال ولكنه هزم وعاد الى دمشق بعد ان تخلى لثمال عن حماه وحمص وبذلك عادت حدود الامارة المرادسية الى سابق عهدها(٢٥) .

اثارت هزيمة ناصر الدولة الحمداني غضب المستنصر فعزله وولى مكانه بهـاء الدولة طارق الصقلبي(٢٦) ، وانفذ أمير جيشه عـدة الدولة أبو الفضل رفق الخـادم عام ٤٤١هـ/١٠٤٩م لقتال المرداسيين ، غير أن حظه لم يكن بأسعد مـن حظ ناصـر الدولة ،فوقع في الاسر جريحا وحمل الى حلب وشهر به بأن أركب على بغل مكشوف الرأس ومعه عدد من كبار جنده فاختلط عقله ومات بالقلعة بعد ثلاثة أيام(٢٧) .

كان للهزائم التي أوقعها المرداسيون بجيوش الفاطميين اثر كبير في اعادة تنظيم الادارة المركزية الفاطمية بالقاهرة فقام الخليفـة بالقبض على وزيـره صفي الدين الجرجرائي ونفيه الى صور ، وحمله مسؤولية تلك الهزائم لانه أشار عليه بارسال تلك الحملات العسكرية(٢٨) ، كما أفرج عن ناصر الدولـة الحمداني والغى منصب الوزارة واستحدث منصب « الواسطة »(٢٩) ثم ما لبث أن عاد الى تسمية الوزارة عندما قلد قاضي القضاة أبـا محمد الحسـن اليازوري (نسبة الى بلـدة يازور بفلسطين) وسماه سيد الوزراء(٣٠) .

وجد ثمال في تغيير الجهاز الاداري بالخلافة الفاطمية فرصته في اعادة ما أنقطع، فطلب ود المستنصر لانه رأى ذلك أنفع له مـن استمرار العصيان ، بعـد أن علم أن الفاطميين يعملون سراً لاسقاطه ، فأرسل رسولا هو شـيخ الدولـة علي بن أحمد الاسر بقسط من الاتاوة المفروضة عليه وبعض الهدايا والنفائس الجميلة ، وسيّر معه ولده «وثاب» وزوجته علوية رغبة في اثبات حسن النية فقبل المستنصر توبة ثمال ووقع له بحلب وسائر أعمالها(٣١) .

بدأ منذ عام ٤٤٧هـ/١٠٥٥م موقف ثمال يتحرج بسبب ظهور قوة ثالثة ، هي القوة السلجوقية التي كانت تحكم الى جانب الخليفة العباسي ببغداد ، وكان عليه أن يتلمس طريقه بين هذه القوى المتشاحنة المتباينة في الملة والنحلة والمصالح ، وعندما قام البساسيري بثورته ضد الخليفة العباسي أمده بالمال وتنازل له عن الرحبة كل ذلك من أجل ارضاء الخلافة الفاطمية(٣٢) ، ولكنه كان في كل ذلك مترددا خائفا من الخديعة فوقع بذلك بين غضب الفاطميين ، بسبب ذلك التردد ، وبين التوسع السجلوقي غربا فزاد قلقه وبدأ يخاف على امارته وبالتالي على نفسه ، فكتب الى المستنصر كتابا في عام ٤٤٩هـ/١٠٥٧م ، بتشجيع من المؤيد هبة الله الشيرازي ، يظهر فيه رغبته « أن يتفيأ ظلاله ويسكن الى جواره ويتنازل له عن حلب »(٣٣) . وسرعان ما لبى المستنصر طلب ثمال وأرسل ابن ملهم العقيلي الملقب بمكين الدولة نائبا عنه الى حلب فتسلمها من ثمال وعوضه عنها عكا وبيروت وجبلة(٣٤) ، لكن ثمال لم يباشر حكمها بنفسه وانما أناب عنه غيره لانه أجبر على الاقامة بالقاهرة(٣٥) .

عادت أطماع المرداسيين من جديد لأخذ حلب ، شجعهم على ذلك فشل حركة البساسيري ، وعندما لم يتمكن عز الدولة محمود بن نصر من أخذ حلب عندما سار اليها(٣٦) ، أثار الاحداث ضد حاكمها ، فطلب ابن ملهم النجدة من القاهرة(٣٧)، فأنجد بجيش على رأسه ناصر الدولة الحمداني ، الا أن عز الدولة محمود بن نصر تمكن عند تل السلطان (الفنيدق) من الحاق الهزيمة بناصر الدولة وابن ملهم ، ووقع ناصر الدولة بالاسر (٣٨) مما شجع أمراء العرب على الالتفاف حول عز الدولة وحاول ابن ملهم بذر الشقاق بين عز الدولة محمود وعمه عطية فسلم حلب لعطية ، الا أن محمودا جاء في نفس اليوم الذي تسلم عطية فيه المدينة ودخلها وذلك عام ٤٥٢هـ/١٠٦٠م(٣٩). ويقول عبد المولى ، نقلا عن المؤرخ البريطاني جب ، ان ذلك العام كان الميلاد الحقيقي للدولة المرداسية(٤٠) .

آلمت هزيمة محمود بن نصر المرداسي لناصر الدولة المستنصر ولكنه لم يكن في وضع يمكنه من الرد السريع على تلك الهزيمة لاضطراب أحوال مصر السياسية والاقتصادية وجاءت هذه الهزيمة لتزيد الامر تعقيدا ، وفي محاولة لتهدئة الامور وايجاد حلول لتلك الازمة ، ألقى القبض على وزيره اليازوري بتهمة اتصاله بالسلاجقة أعدائه(٤١) ، كما تمكن من اخماد ثورة الجند واسترضى الناس ، وبذلك هدأت الاحوال ، وبدأ يفكر بحل للعقدة المرداسية ، فدله تفكيره على ضيفه ثمال المقيم اقامة اجبارية بالقاهر . وثمال هذا هو عم محمود بن نصر أمير حلب الجديد ، الخارج على الدولة الفاطمية ، فقام باسترجاع الاقطاع الذي أقطعه اياه (٤٢)، وقال له « هذه حلب وقد أخذها ابن أخيك فتمضي اليها وتستعيدها منه » ، وأمده بالسلاح والمال . فسار ثمال الى حلب وتجمع الناس حوله وهو في الطريق اليها ، واستنجد محمود بمنيع

ابن شبيب النميري الذي هب لنجدته بنفسه ، وحاول الاستنجاد بالروم البيزنطيين فلم ينجدوه ، وأخيرا تمكن ثمال من استرداد حلب بموجب صلح تم بينه وبين ابن أخيه محمود عام ٤٥٣هـ/١٠٦١م كتابع للخلافة الفاطمية(٤٣) .

حافظ ثمال هذه المرة وهي المـرة الثالثـة التي يحكم فيها كزعيم للامـارة المرداسية والتي لم تمتد سوى سنة وتسعة أشهر على علاقة الود مع الفاطميين ، لأنهم هم الذين أعانوه على استرداد امارته ، لكنه انشغل في حرب مع الروم البيزنطيين خاصة مع انطاكية(٤٤) وتبادل الغارات معهم ولم يمهله القدر فمرض ومات في الايـام الاولى من ذي القعدة عام ٤٥٤هـ/١٠٦٢م ، ولما شعر بدنو أجله استدعى أخاه أبو ذؤابة عطية من الرحبة وعهد له بحكم حلب(٤٥) .

المرداسيون والسلاجقة العباسيون :

كانت إمارة عطية على حلب بدايـة حرب اهلية بين عطيـة هذا وبين ابن أخية محمود بن نصر ، الذي كان يقول إن إمارة حلب له لأن ثمال شرط على نفسه أن يردها اليه بعد وفاته عندما تسلمها منه ، سيما وانه ، أي محموداً ، استرد حلب بسيفه من الفاطميين(٤٦) . وبذلك انقسم البيت المرداسي قسـم يشايع عطية والقسم الآخر يشايع ابن أخية محمود ، وما يهمنا هنا هو المداخلات الخارجية في ذلـك الخلاف العائلي . وعلى الرغم من أنه جرى اتفاق بين الطرفين عام ٤٥٥هـ/١٠٦٣م(٤٧) الا أن محمود لم يلتزم بذلـك الاتفاق(٤٨) ، ومن أجـل التخلص من منافسـه قام عطيـة بالاستنجاد بالسلاجقة . ويبدو أن ذلك تم بمباركة بيزنطيـة(٤٩) . ولكن سـرعان ما دارت الاحداث(٥٠) فانحازوا الى محمود والتقوا بعطية الذي اضطر بعـد معركة مرج دابق عام ٤٥٧هـ/١٠٦٥م الى تسليم حلب الى ابن أخيه محمود على أن يحتفظ بحكم اعزاز ومدن الفرات ، وبهذا تم تقسيم الامارة المرداسية ، الذي كان مقدمة لاضعافها ثم سقوطها(٥١) .

عندما أخذ نفوذ السلاجقة العباسيين بالتنامي في سورية الشمالية قابله ضعف وتراجع للنفوذ الفاطمي ، فقام محمود بن نصر بنقل الخطبـة على منابـر حلب الى الخليفة العباسي والسلطان السلجوقي ألب أرسلان(٥٢) ، ويورد ابن الاثير أسباب ذلك التغيير بقوله وسبب ذلك أنه (أي محمود بن نصر) رأى أقبـال دولة السلطان ألب ارسلان وقوتها وانتشار دعوتها فجمع أهل حلب وقال : « هذه دولة جديـدة ومملكة شديدة ونحن تحت الخوف منهم وهم يستحلون دماءكم لاجل مذاهبكم والرأي أن نقيم الخطبة قبل ان يأت وقت لا ينفعنا فيه قول ولا بذل ، فأجاب المشايخ الى ذلك ولبس المؤذنون السواد وخطبوا للقائم بأمر الله والسلطان »(٥٣) ، الا أن السلطان السلجوقي ألب ارسلان لم يقبل بالخطبة على المنابر بحلب للخليفة العباسي وله واعتبر

ذلك بابا من أبواب الشكل أو الخداع ، وكان طلبه تقديم فروض الطاعة والولاء من الامير المرداسي كغيره من امراء العرب وتقديم ما فرضه عليه من الاموال ، كان محمود يخاف من واجهة الب ارسلان وقد فشلت جميع الوساطات والمفاوضات بين الطرفين(٥٤) . وعندما تقدم ألب أرسلان وفرض الحصار على مدينة حلب ومن ثم على قلعتها وجد محمود أن لا مفر من موادعة السلطان وملاقاته ليلا بصحبة والدته التي تمكنت من اقناع السلطان بالصفح عن محمود وتثبيته في ملكه كتابع للخلافة العباسية، وبالتالي للسلطان السلجوقي ، وذلك عام ٤٦٣ هـ/١٠٧١ م ، ينفذ ما يطلب منه(٥٥). وكان على رأس تلك الطلبات بالطبع محاربة الفاطميين أسياده بالامس والروم البيزنطيين حلفاء الامارة المرداسية وقت الشدة ، فقام بناء على طلب السلاجقة بغزو دمشق ومقاتلة القائد الفاطمي ابن منزو الكتامي في ٤٦٣هـ/١٠٧١م(٥٦) ، كما قام بملاقاة البيزنطيين وعمه عطية اللاجىء عندهم وهزمهم(٥٧)، واغار عام ٤٦٤هـ/١٠٧١-١٠٧٢م على طرابلس الشام(٥٨) ، وهكذا كانت سياسة محمود في هذه الفترة تقوم على ارضاء سادته الجدد ، وبتلك السياسة يبدو انه حافظ على امارته من الانهيار ، ويعده بعض المؤرخين اخر أمراء بني مرداس الاقوياء الا أن الظروف قهرته(٥٩) .

توفي الامير محمود بن نصر عام ٤٦٧ هـ/١٠٧٥، بعد نحو اربعة اعوام من خضوعه للعباسيين والسلاجقة ، وتولى الامارة بعده ولده الاكبر أبو المظفر نصر الثاني الملقب بجلال الدولة ، وسار الامير الجديد على سياسة والده بالولاء للسلاجقة ومحاربة الفاطميين والبيزنطيين ، الا أن « ملك شاه » السلطان السلجوقي الجديد لم يقنع بما قنع به سلفه ألب أرسلان ، فلم يكتف بالولاء، واخذ يعمل للقضاء على الاستقلال الشكلي للامارة المرداسية واحتواء حلب ، ويضيق الخناق عليها سيما وأن الامير المرداسي الجديد لم يكن على قدر من المسؤولية والقوة فمال الى الانغماس في السكر والملذات فثار عليه الجند الاتراك ورموه بسهم قاتل وولوا أخاه أبا الفضائل سابق الملقب بعز الدولة مكانه(٦٠) .

اضطربت أحوال الامارة المرداسية في عهد سابق بسبب ازدياد نفوذ الغز الناوكية . وعندما تذمر الكلابيون من ذلك لم يصغ اليهم سابق فانتفضوا عليه وكان على رأس المعارضين أخواه وثاب وشبيب وابن خاله مبارك ، وتمسك كل فريق برأيه فحدثت الحرب الاهلية(٦١). وطمع السلاجقة في حلب مستغلين الظرف وحاصروها فخاف أهل حلب من الاتراك المرتزقة الذين كانوا في الجيوش السلجوقية واتفقوا فيما بينهم على تسليم حلب الى أمير الموصل العربي شرف الدولة مسلم العقيلي على الرغم من معارضته المرداسيين فجاء العقيلي وتسلم المدينة عام ٤٧٢هـ/١٠٧٩ - ١٠٨٠م واسترضى سابقا باقطاعه الرحبة وأخويه قلعتي أعزاز والاتارب ثم تزوج بأختهم «منيعة »(٦٢) مخلصا بذلك حلب من شر الاتراك وقاطعا الطريق على

غيرهم من الطامعين ، ومحققا السياسة العباسية في بلاد الشام(٦٣) ، وبذلك انقرضت دولة بني مرداس في حلب وشمال الشام(٦٤) .

المرداسيون والبيزنطيون :

يميل نفر من المؤرخين الى الاعتقاد بأن الامارة المرداسية قامت في ظل الحماية البيزنطية بموجب اتفاق بين الطرفين يقوم المرداسيون بموجبه بدفع جعالة سنوية للبيزنطيين ، وثار خلاف بين الفاطميين والبيزنطيين حول هذه المسألة واتفق الطرفان في النهاية على ابرام صلح بين الخليفة الظاهر والامبراطور قسطنطين الثامن ينص على توقف الفاطميين عن تهديد حلب لتستمر في دفع ما ترتب عليها سنويا للبيزنطيين وفي مقابل ذلك يطلق البيزنطيون يد الفاطميين في جنوب بلاد الشام ولا يقدموا أي عون لحسان الطائي صاحب فلسطين(٦٥) . الا أن الفاطميين لم يتقيدوا بتلك الاتفاقية وقاموا بمهاجمة الحلف العربي الذي المحنا اليه فكانت معركة الاقحوانة على نحو ما أسلفنا . اثار هذا العمل بالطبع غضب البيزنطيين فقاموا بدفع ميخائيل سبونديل دوق انطاكية بالاغارة على حصن قيبار الواقع ضمن ممتلكات المرداسيين الا أن هؤلاء هزموه(٦٦) ، فرأى الامبراطور أرمانوس الثالث أن لا مفر من قيادة الجيش البيزنطي بنفسه لاعادة التوازن الذي جرى الاخلال به على أثر نقضه من قبل الفاطميين . وجاءت الفرصة سانحة عند استنجاد نصر المرداسي به ضد أخيه ثمال فسار على راس جيش كبير جداً من الجند النظاميين والمرتزقة(٦٧) . ولما علم الاخوان المرداسيان بخبر هذه الحملة تناسيا خلافاتهما واستعدا لمواجهة الامبراطور البيزنطي على الرغم من اظهارهما ميلا للمسالمة ، فقام نصر بارسال سفارة الى أرمانوس على راسها ابن عمه سيف الدولة مقلد بن كامل بن مرداس يعرض عليه التزام المرداسيين بشروط الهدنة المعقودة بين الطرفين ومعاودتهم للتبعية ، الا أن ارمانوس لم يعبأ بهذه السفارة وتجاوز الاعراف الديبلوماسية بأن أقدم على سجن السفير(٦٨) . تقدم الامبراطور البيزنطي من انطاكية الى حلب ونزل بجيشه عن تبل (ولعلها نبل) الى الشمال الغربي من حلب واخذ يرسل السرايا لاختبار قوة خصمه ، وكان من بين تلك السرايا سرية بقيادة ليو / خيرو ـ سفاكتيس Leo Chirosphaktes الا أن الكلابيين كمنوا له وأوقعوا به وأسروه(٦٩) . وشجعت هذه الواقعة القبائل العربية على التدفق من كل حدب وصوب يطوفون المعسكر البيزنطي ويمنعون عنه المياه والمؤن فأسقط في يد الامبراطور واضطرب جيشه فقرر العودة الى انطاكية فطارده المرداسيون الكلابيون وأوقعوا به هزيمة منكرة يتحدث كثير من المؤرخين العرب والاجانب عنها(٧٠) ، ويذكر بعضهم أن الامبراطور هام على وجهه واستبدل بخفه الاحمر المعروف به خفاً أسود للتمويه على مطارديه . لكن بعض جنده تعرف عليه وحملوه قافلين به الى حدود بلادهم(٧١) . الا أنه لم يمض وقت حتى عادوا الى الضغط على حلب للثأر من موقعة

قبل عامي ٤٢١ و ٤٢٢هـ / ١٠٣٠ و ١٠٣١م وفي النهاية اضطر الامير المرادسي الى توقيع هدنة معهم على قاعدة التبعية عام ٤٢٢هـ / ١٠٣١ م ، على ان يحمل نصر كل عام الى البيزنطيين خمسمائة الف درهم على قسطين ، وأن يطلق سراح أسيره القائد البيزنطي خيرو سفاكتيس ، ومقابل ذلك يطلق البيزنطيون مقلد بن كامل السفير السجين(٧٢) . ونلاحظ في هذه الفترة استمرار العلاقة الحميمة بين المرادسيين والبيزنطيين ، خاصة في عهد نصر ، حتى انه اشترك معهم في حملاتهم العسكرية ضد الفاطميين ، كما هدد بهم عام ٤٢٣هـ / ١٠٢١ م عندما أراد النائب الفاطمي أنوشتكين الدزبري مهاجمة حلب(٧٣) .

بعد موت أرمانوس الامبراطور البيزنطي وتولي ميخائيل الرابع أصاب الامبراطورية بعض الضعف فوجد الامير المرادسي الفرصة للتخلص من التبعية البيزنطية فطرد نائبها عام ٤٢٦هـ / ١٠٣٥م(٧٤) ، ويبدو أن هذه الخطوة جاءت بتشجيع من الفاطميين وتدخل في آلية السياسة الخارجية المرداسية القائمة على صيانة كيان الامارة ، وبالطبع رحب الفاطميون بهذه الخطوة واستقبل الخليفة الفاطمي الجديد المستنصر رسول نصر ابن الايسر وخلع عليه وسير معه خلعا للامير المرداسي على نحو ما مر معنا عند الحديث عن العلاقات الفاطمية المرداسية(٧٥) .

في هدنة عام ٤٢٩هـ / ١٠٣٨م تخلى البيزنطيون عن حماية الامارة المرداسية وسمحوا للفاطميين بمحاربة المرداسيين مما مهد الطريق للاستيلاء على حلب واعادتها الى التبعية الفاطمية . ومع هذا لم يغب البيزنطيون عن المسرح السياسي في سورية الشمالية واستمروا في مراقبة الوضع حتى لا يخل ميزان القوى السياسية في ذلك العصر ، كما أن المرداسيين أنفسهم حرصوا دائما على علاقة هادئة مع البيزنطيين لأن في ذلك ردعا للاطماع الفاطمية التي كانت تهددهم باستمرار ، حتى أننا نجد « ثمال » الامير المرداسي يحاول اتباع سياسة التوازن بين الفاطميين والبيزنطيين ففي الوقت الذي كان فيه يقبل الخلع والتشريف المرسلة من الخليفة مع ابي الغنائم صالح بن علي أبي شيبة نجده يتبادل وفي نفس السنة الهدايا مع الامبراطورة البيزنطية تيودورا الثانية Theodora II ، كما نجد ، بعد موت ثمال ، وتولى اخيه ابو ذؤابة عطية ، وقوف البيزنطيين الى جانبه في حربة مع محمود بن نصر ، ابن أخيه ، وامداده بالخلع والدنانير « اكراما لاسد الدولة عطية لانه كان مهادنا لهم » ، كما سمحوا للنجدات السلجوقية أن تمر في أراضيهم ، والجأوه الى ديارهم عندما فقد أملاكه فظل في بيزنطة حتى مات عام ٤٦٥هـ/١٠٧١(٧٦) . ويبدو أن موقعة منازكرد (ملازجرد) (١٠٧١م) التي هزم فيها السلاجقة البيزنطين فتحت أبواب آسيا الصغرى وبلاد الشام أمام تأسيس الامارات السلجوقية على حساب البلاد البيزنطية(٧٧) .

أضواء على سياسة المرداسيين الخارجية :

سبق أن المرداسيين لم تكن لهم سياسة خارجية دائمة ، فنجدهم تارة مـع الفاطميين وتارة مع البيزنطيين وفقا لاطماعهم ، وقد يكون سبب ذلك ان دولتهم كانت قبلية عشائرية ،اضافة الى كونها دولة حدودية منطلقها ،كما يبدو ، انه لا وجود لعدو دائم ولا لصديق دائم ، وانما هناك مصلحة دائمة فهل هذا هو الذي حدا بهم الـى التنقل من سيد الى حام ومن حام الى صديق وبالعكس ..عموما ان هذه الدولـة الصغيرة لم تملأ الفراغ السياسي والحضاري الذي تركته الدولة الحمدانية السابقـة وجودا لها ، وهي كغيرها من دول القبائل التي ظهـرت في القرنين الرابـع والخامس الهجريين / العاشر والحادي عشر الميلاديين ، في العراق والشـام وكانت اضعافـا للخلافة العباسية ، حيث أصبح المرء يجد دولا صغيرة كثيرة في غرب اسيا ، وقـد ادى هذا بالطبع مع غيره من الاسباب الى اثارة طمع القوى الاجنبية كالروم البيزنطيين والافرنج الصليبين ، وبالتالي الى تعرض البلاد العربية الاسلامية الى هجمة صليبية لم يستطع العالم العربي الاسلامي التخلص منها الا بعد قرنيين من الزمان تقريبا .

ومن الحق أن يقال ان المرداسيين بذلوا جهدا كبيرا في سبيل الاحتفاظ بامارتهم حرة مستقلة ، الا أنهم اضطروا للانحياز الى البيزنطيين تارة أو الى الفاطميين تارة اخرى في سبيل بقاء الامارة ، ومع هذا فانهم عندما كانوا يجدون فرصة للتخلص من هؤلاء أو اولئك كانوا يهتبلونها ، وفي هذا البحث أمثلة كثيرة تدل على رغبة المرداسيين في الاستقلال التام بامارتهم وفي رأينا أنه لولا انانية بعض الامراء المرداسيين وجشعهم الذي كان يؤدي الى انقسام الامارة أحيانا أو الى قيام الحرب بين امراء الاسرة ، كما كان يقود في أحيان كثيرة لان يستظهر الواحد منهم على الاخر بالروم البيزنطيين أو الفاطميين ــ لا ستمرت في العيش اطول من المدة القصيرة التي عاشتها (٤١٤ــ٤٧٢هـ) أي نحو ثماني وخمسين سنة .

لقد كان ضعف الامارة في أواخر أيامها والخلافات بين الاخوة سابق بن محمود آخر امراء بني مرداس في حلب وأخويه وثاب وشبيب سببا في جعل كثير من أمـراء العرب ينفضون من حولها ويلتحقون بالسلاجقة الذين أخذوا يهددون الامارة المرداسية بالحاقها بممتلكاتهم ، غير مكتفين بالتبعية كما المحنا سابقا ، وأطمعت شرف الدولـة مسلم بن قريش ابن بدران العقيلي صاحب الموصل فسار اليها بعد أن تلقى طلبا من أهل حلب لنجدتها وحاصر القلعة واستولى عليها . وقد أحسن العقيلي للمرادسيين وأقطعهم الاقطاعـات واقترن باختهـم منيعة ، ثـم أرسـل الى ملكشـاه سـلطان السلاجقة والخليفة العباسي ليقراه على حلب مقابل مبلغ من المال يؤديه سنويا ،

وبهذا قضي على الامارة المرداسية التي شغلت السياسة الدولية في حلب وشمال الشام مدة تزيد على نصف قرن من الزمان .

وفي الختام يمكن القول انه على الرغم من الحروب المستمرة التي كانت تخلق الاضطراب في كثير من الاحوال الا أن حلب حافظت في ظل الدولةالمرداسية على ازدهار اقتصادي كبير يؤيد ذلك مما سجله الرحالة الفارسي ناصر خسرو عندما زارها عام ٤٣٨هـ/ ١٠٤٧م حيث ذكر أن تجارا كثيرين كانوا يأمون المدينة من العراق ومصر وآسيا الصغرى وكان المرداسيون يفرضون مكوسا(٧٨) (ضرائب باهظة) في بعض الاحيان ، كما نجد الطبيب النصراني البغدادي ابن بطلان يتحدث في رسالة لأحد أصدقائه عن زيارته لحلب في عهد المرداسيين قائلا : « المدينة محاطة بسور مبني بالحجر الابيض ، فيه ستة أبواب وقد قامت قلعتها القديمة الى جانب السور وازدانت قمة الرابية بالعمائر الدينية وكانت بالمدينة عدد من الكنائس ومسجد جامع كما أن هناك مشفى ، وأهل المدينة يستقون من أحواض تجمع فيها مياه المطر ، وكان في بناء واحد من مباني السوق عشرون تاجرا من تجار الالبسة كانوا بعشرين سنة يجرون أعمالا تجارية تقدر بعشرين ألف دينار في اليوم الواحد »(٧٩) .

كما شهد هذا العصر تفتحا ذهنيا كبيرا على الرغم مما كان سائدا من فوضى سياسية وتشاؤم فكري أحيانا ، وقد انعكس ذلك جليا في شعر ابي العلاء المعري التنوخي الذي كان يمثل روح عصره في شعره وكانتله مكانةمرموقة في قومه ومجتمعه وهذا مادفعه الى الخروج في احدى المرات ليتوسط لدى صالح بن مرداس بشأن ستين من وجهاء بلدته كان صالح قد اعتقلهم فنزل صالح على طلبه تكريما لذلك الشاعر الفيلسوف(٨٠) .

الهوامش

(١) بنو مرداس عشيرة من عشائر كلاب بن ربيعة من بطون بني عامر بن صعصعة من عرب الشمال الحجازية ، والدمرداش هو ادريس بن نصير بن حميد بن مدرك بن شداد ... ابن كلاب . ذكر هذا الدكتور محمد احمد عبد المولى في كتابه بنو مرداس الكلابيون في حلب وشمال الشام ط ١٩٨٥، ص ١١و٢٨، حاشية (رقم ٢) نقلا عن ابن خلكان فيوفيات الاعيان وأبناء الزمان ، جـ ١ تصحيح محمد بن عبد الرحمن العدوي القاهرة ١٢٧٥هـ ، البلاذري : انساب الاشراف جـ١ تحقيق الدكتور محمد حميد الله ، مجموعة ذخائر العرب (رقم ٢٧) ، نشر معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩ بالتعاون مع دار المعارف بمصر .

(٢) منذأن أخذ الفاطميون مصر عام ٣٥٨هـ/٩٦٩م حرصوا على تأمين حدود مصر الشمالية الشرقية وقد تمكنوا من السيطرة على جنوب الشام عام ٣٥٩هـ /٩٧٠ م ، وظلوا يحاولون مد تلك السيطرة نحو الشمال ، وعلى الرغم من الهدنة التي عقدوهامع البيزنطيين ،ومدتها

سبع سنوات ، الا انهم ظلوا يتطلعون الى امتلاك حلب الى أن أصبحت ولاية فاطمية عام٤٠٧هـ/١٠١٧م بعد طرد منصور بن لؤلؤ بسبب تواطؤ غلامة ابن نصر فتح المعروف بالقلعي ضده مع الفاطميين والكلابيين فولى الخليفة الحاكم بأمر الله أبا شجاع فاتك الارمني مملوك بنجوتكين ولقبه « أمير الامراء » عزيز الدولة وتاج الملة . انظر : (عبد المولى محمد أحمد (الدكتور) في كتابه : بنو مدداس الكلابيون ..) ، الاسكندرية ١٩٨٥ ص ١٥-٢٣، وكذلك ابن العديم زبدة الحلب في تاريخ حلب ، ج ١ ص ٢١٥ - ص ٢١٦ ، تحقيق سامي الدهان، المعهد الافرنسي بدمشق ، ١٩٥١ - ١٩٥٤ .

(٣) ابن الاثير : الكامل في التاريخ ج ٩ ص٧٩ ،عبد المولى المصدر نفسه ص٢٥، ويذكر عبد المولى ان صالح بن مرداس أخذ حلب عام ٤١٥هـ/١٠٢٤م من نائب حلب الفاطمي سديد الدولة ابي الحارث ثعبان الكتامي ومن نائب قلعتها. وصوف الخادم ويبدو ان المجاعة التي حلت بمصر عام ٤١٤هـ/١٠٢٣-١٠٢٤ هي التي منعت الفاطميين من الرد السريع على المرداسيين ، ويتحدث عن تلك المجاعة المقريزي في كتابة المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار ج٢ (القاهرة ١٣٢٤هـ) ص ١٦٨-١٦٩.

(٤) ابن الاثير ج٩ ص ٢٣١ (حوادث عام ٤٢٠)، ابن العديم ج ١ ص٢٣١ ، ابن تغري بردي ج٤ ٢٥٢-٢٥٣ ، وفي ابن القلانسي ص٧٣ يذكر أنه خلال المركة لحق رجل من عرب فزاره اسمه طريف بن صالح المرداسي وضربه بالسيف على رأسه فوقع عن فرسه وقام رجل اخر بقتله وقطع رأسه ، وحمله الى رافع بن أبي الليل الذي حمله بدوره الى الدزبري نائب الفاطميين بالشام ويذكر أيضا هذه الرواية ابن العديم ج ١ ص ٢١ الا ان روايته تضيف ان رافع هو الذي قطع راس صالح المرداسي، سرور محمد جمال الدين النفوذ الفاطمي في بلاد الشام في القرنين الرابع والخامس بعد الهجرة ط٢ ، ١٩٥٩القاهرة ، ص٥٦.

(٥) ابن العديم ، ج١ ، ص ٢٣٧ .

(٦) ابن الاثير ج٩ ص ٤٤٤، ابو الفداء م١/ج٢ ص١٦٦ ، ابن تغري بردى ج٤ ص ٢٥٣-٢٥٤ .

(٧) تولى بعد موت والده الظاهر وكان عمره سبع سنين وحكم مصر منذ ٤٢٧هـ/١٠٣٦ حتى ٤٨٧هـ/١٠٩٥م أي نحو ستين عاما وزر له الجرجرائي . انظر المقريزي في الخطط ج٢ ص١٩٦-١٧٠، ابن تغري بردي ج٥ ص١.

(٨) ابن العديم ، ج١ ص ٢٤٨.

(٩) ابن القلانسي ص ٧٥ ابن الاثير ج٩ ص ٤١٠، ابو الفداء م١/ج٢ ص ١٦٢، ابن العديم ج ١ ص ٢٥٠ وما بعدها .

(١٠) ابن العديم نفس المصدر ونفس الصفحة .

(١١) ابن العديم ، ج ١ ص ٢٥٠ - ٢٥١ ، ابن الاثير ، ج ٩ ص ٢٣١ - ٤٦٠ . ابن القلانسي، ص ٧٤-٧٥ . ابو الفداء، م١/ج٢ ، ص١٤٨. ابن خلدون ، ج٤ ، ص٢٧٢-٢٧٣ .

(١٢) عبد المولى ، بنو مرداس ، ص ٩١ . ابن العديم ، ج ١ ص ٢٥٥.

(١٣) ابن العديم ، ج ١ ص ٢٥٧ . ابو الفداء، م ١ ج٢ ص ١٤٨ ، ابن تغري بردي، ج ٥ ص٧٢ .

(١٤) سبطين الجوزي ج١ ورقه ٣٥-٢٦ ، ابن العديم ج١ ص ٢٥٩ .

(١٥) ابن العديم ج١ ص٢٥٩ .

(١٦) عبد المولى ،بنو مرداس ص٦٤.

(١٧) يذكر ابن الاثير ج٩ ص ٥٠٠ في حوادث عام ٤٣٣/ ١٠٤١-١٠٤٢م « انه كان كبيرا على مخدومه بما يراه من تعظيم الملوك له وهيبة الروم منه » . ويذكر ابن القلانسي (ص٧٩) ان الدزبري ناسب عرب الشام من طيء وكلب كما تزوج من ابنة الامير حسام الدولة من كبار رجاله الاتراك . كما يذكر ابن العديم في كتابه الزبدة ج١ص٢٥٩ ، ان الجرجرائي وزير المستنصر لما أنكر على الدزبري أفعاله قال له « قد خرف الوزير » وبسط لسانه

فيه بالقبيح ومن الاعمال التي كوتب فيها ولم ينفذها أنه كوتب بابعاد كاتبه المعروف بأبي سعد الا أنه لم يفعل .

(١٨) ابن العديم جـ١ ص ٢٥٩.

(١٩) ابن الاثير جـ٩ ص ٢٣١ وص ٥٠١ ويعتقد أن ذلك كان بتحريض من الخلافة الفاطمية .

(٢٠) ابن الاثير جـ٩ ص٢٣١ وص٥٠١ ، ابن العديم جـ١ ص ٢٥٩، ابن خلدون جـ٤ ص ٢٧٣.

(٢١) ابن العديم ، جـ١ ، ص ٢٦٠. لقد تولى بنجوتكين هذا في حلب بعد وفاة الدزبري.

(٢٢) ابن العديم ، جـ١ ، ص ٢٦٣.

(٢٣) خلف فخر الملك ابن منصور صدقه بن يوسف الفلاحي ٤٣٦–٤٣٩هـ / ١٠٤٥ – ١٠٤٧م أبا القاسم الجرجرائي ، انظر ابن الاثير جـ٩ ص٥٥٢ في حوادث سنة ٤٤٠هـ ١٠٤٨/ ١٠٤٩ م .

(٢٤) ابن الاثير جـ١ ص ٥٤١ .

(٢٥) عبد المولى ، بنو مرداس ، ص ٩٨ . حيث يذكر ان سبب هزيمة ناصر الدولة هو هطول الامطار الغزيرة على شكل سيل عارم أصاب معسكره عند قرية صلدى الواقعة على نهر قويق بأضرار جسيمة في المعدات والارواح ويقال ان الماء بلغ ما يقارب قامتين ارتفاعا ، ولو لم يبادر ناصر الدولة وجنده بالرحيل لغرقوا. انظر ابن الاثير جـ٩ ص٥٤٩ في حوادث عام ٤٤٠هـ/١٠٤٨/١٠٤٩ م .

(٢٦) ابن العديم جـ١ ص ٢٦٤ ، ابن القلانسي ص ٨٣، و٨٤ ، أمر المستنصر طارقا بالقبض على ناصر الدولة الحمداني وبالفعل قبض عليه وسيره الى مصر انظر : عبد المولي ص١٩ ، وقد ظل الصقيلي نحو عام في ولايته تلك ٤٤٠–٤٤١هـ / ١٠٤٨ – ١٠٤٩م .

(٢٧) يذكر ابن الاثير جـ ٩ ص ٥٦٠ في حوادث سنة ٤٤١هـ / ١٠٤٩–١٠٥٠ ان ثمالا خاف عسكر مصر الذي وصل الى حلب لكثرتهم فانصرف عنها اي عن حلب فملكها المصريون، ويذكر المقريزي في الخطط ، جـ٢ ص ١٧٠ ، ان حملة رفق كانت في سنة ٤٤٠هـ/١٠٤٨م، عبد المولى بنومرداس ..ص٩٩.

(٢٨) ابن ميسر ص ٦ ، المقريزي الخطط جـ ٢ ص ١٧٠ .

(٢٩) كان أول من تولى منصب الواسطة هذه هو أبو الفضل صاعد بن مسعود وحول هذه الوساطة انظر كتاب الدكتور محمد حمدي المناوي « الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي» دار المعارف القاهرة ١٩٧٠ ص ٢٥٦ –ص٢٥٧. لقد دامت وساطة أبي الفضل صاعد اثنين وثمانين يوما .

(٣٠) ابن القلانسي ص ٨٤، ابن الاثير جـ ٩ص٥٧٠ وحول وزارة اليازوري انظر : ابن منجب ص ٤٠–٤٥ ، ابن ميسر – ٨٥ ، وعمر صالح البرغوثي في كتابه « الوزير اليازوري » ، دار الفكر العربي بالقاهرة بدون تاريخ .

(٣١) الشيخ محمد (الدكتور) الامارات العربية ص١٦٣–١٦٤ ، ابن العديم جـ١ ص ٢٦٦– ٢٦٨ .

(٣٢) ابن العديم جـ ١ ص ٢٧٠ ، الخطيب البغدادي م٩ ص ٤٠٠.

(٣٣) سيرة المؤيد هبة الله ص (١٧١–١٧٣) . وهبة الله الشيرازي الملقب بالمؤيد هو داعي الدعاة الفاطمية بمصر فيما بعد .

(٣٤) ابن العديم جـ ١ ص ٢٧٣.

(٣٥) الشيخ محمد (الدكتور) : الامارات العربية ص١٢٦ .

(٣٦) ابن القلانسي ، ص ٩٠ ، ابن العديم جـ١ ص ٢٧٦ ، وعن القاب محمود بن نصر انظر ابن العديم ، جـ١ ص ٢٩٧ حيث نجد ان له لقبا هو رشيد الدولة ، كما أن ابن تعري بردي جـ ٥ ص٧٩ وص ١٠٠) يكتبه ابن الروقلية مثل جده صالح بن مرداس .

(٣٧) ابن الاثير جـ٩ ص ٢٣٢–٢٣٣ ، ابن العديم جـ١ ص ٢٧٦ – ٢٧٧ .

(٣٨) عبد المولى ، بنو مرداس . ص ١١٨ والفنيدق حسب ما يذكر ياقوت م١/جـ٢ ص ٨٦٧ أنه موضع يبعد بمقدار مرحلة عن حلب بالتجاه دمشق ، ويذكر ابن العديم جـ٢ ص ١٩ أنه

سمي بتل السلطان لان السلطان السلجوقي آلب ارسلان أقام به .

(٣٩) ابن العديم جـ١ ص ٢٧٩ ، ابن الاثير جـ٩ ص٢٣٣ ، عبد المولى ص ١١٨ .

(٤٠) عبد المولى .. ص ١١٩ .

(٤١) قبض المستنصر على اليـازوري ، بتهمـة اتصاله بطغرلبك وحثه على غزو مصر ،ثم قتله ، انظر ابن الاثير جـ ٩ ص ٦٣٥ – ص ٦٣٦.

(٤٢) كان مما قاله المستنصر لثمال حين استرجـع الاقطاع الذي أقطعه اياه « ان هذه الاماكـن اخذتها عوضا من حلب ، وقد عادت الى ابن أخيك ، فتمضي الى حلب فتستعيدها منه » فقبل على مضض وقام المستنصر بتجهيـزه بالمال والسلاح ولقبـه بالقاب منها « الاجل الاعز ، تاج الامراء ، عماد الملك ، سـيف الخلافة ، عضد الامامة ، بهاء الدولة العلوية وزعيم جيوشـها المستنصرية علم الدين ، ذو الفخرين ومصطفى أمير المؤمنين » انظـر : ابن العديم ، جـ ١ ص ٢٨١ ، ابن الاثير جـ٩ ص ٢٢٣ ، عبـد المولى ص ١٤٣ . ويضيف ابن العديم أن ثمال قال للخليفة « ان نوابكم فرطوا فأعينوني بمال » ابن العديم جـ ١ ص ٢٧٤ .

(٤٣) ابن العديم جـ ١ ص ٢٨١ وص ٢٨٦ ، ابن خلدون جـ ٤ ص ٢٧٤ .
يذكر أن الصالح والموادعة استقرار بن ثمال وابن أخيه محمود على أن يأخذ الاخير معيشة بخمسين ألف دينار وثلاثين ألف مكوك غلة .

(٤٤) ابن الاثير جـ ٩ ص ٢٣٣ ، راجـع عبـد المولى ، ص ١٤٥ .

(٤٥) ابن الاثير جـ ٩ ص ٢٣٣ ، ابن العديم جـ١ ص ٢٨٨ . يجعل سوبرنهايهم موت ثمـال نهاية عام ٤٥٣هـ/١٠٦١ بـدلا من ٤٥٤هـ/١٠٦٢م وبموت ثمال فقدت الاسرة المرداسية أعظم امراء بني مرداس قاطبة بعد أن حكم حلب ثلاث مرات ، بلغ مجموع سني حكمـه فيها نحو ثماني عشرة سنة ونصف (الاولى شهرا واحدا والثانية ست عشرة سنةوثمانية أشهر والثالثة سنة واحدة وتسعة أشهر) راجع عبد المولى .. ص١٤٦.

(٤٦) ابن العديم جـ ١ ص ٢٩٣ .

(٤٧) المصدر نفسه ونفس الصفحة . كان الاتفاق يقضي بان يأخذ محمود اقطاعا بخمسـة وعشرين الف دينار من جملته سرمـين وبعض نواحي حلب .

(٤٨) في عام ٤٥٦هـ/١٠٦٤م قام محمود باغتصاب اقطاع ابن عمـه ثابت بن ثمال وعاد يضايـق حلب .

(٤٩) استنجد بطائفة من مرتزقة السلاجقة على رأسها هارون بن خان عـام ٤٥٦هـ/١٠٦٤م انظر ابن العديم جـ١، ص ٢٩٤ .

(٥٠) تذكر الروايات أن عطية عندما هزم ابن أخيه بمعونة المرتزقة قرر التخلص منهم فاغرى بهم احداث حلب الذين بغتوهم ليلا وقتلوا منهم جماعة ونهبوا خيولهم وسلاحهـم وما قدروا عليه من رحلهم ، عند ذلك انحـاز مـن نجـا منهم وعلى رأسهم ابن خان الى محمود انظر ابن العديم جـ١ ص٢٩٥–٢٩٦ .

(٥١) عبد المولى ..ص١٤٨–١٤٩ ، ابن العديم جـ١ ص ٢٩٣ ، ابن الاثير جـ ٩ ص ٢٣٤.

(٥٢) كانت الخطبة للخليفةالعباسيالقائم والسلطان الب أرسلان على منابر حلب يوم الجمعة تاسع عشر من شوال سنة ٤٦٢هـ/٣٠. تموز ١٠٧٠م بأمر من الامير محمود بن نصر وقد لقي هذا ارتياحا لدى الخليفة حيث قام بارسالالخلع مع نقيب النقباء الكامل ذي الشرفـين ابي الفوارس طراد بن محمود العباسي وكانت الخلع عبارة عن جبة وعمامة وفرس بمركب ولواء انظر : عبد المولى ص١٥٩.

(٥٣) الكامل جـ١ ص ٦٣ ، ابن العديم جـ ٢ ص ١٧ – ١٨ .

(٥٤) من تلك الوساطات وساطة نقيب النقباء الذي اشرنا اليه في الهامش رقم (٥٣) ولكنها لـم تنجح ، راجع عبد المولى ، ص ١٧٦.

(٥٥) عبد المولى ، المصدر نفسه ، ص ١٧٧ .

(٥٦) عبد المولى ، المصدر نفسه ص ١٧٩ ، وراجع ابن العديم جـ ٢ ص ٢٣ .

(٥٧) ابن القلانسي ص ١٠١–١٠٣ .

(٥٨) ابن الاثير ج ٩ ص ٢٢٤ ، عبد المولى المصدر نفسه ص ١٨٠ .

(٥٩) انظر

(٦٠) ابن العديم جـ ٢ ص ٤٨و٤٩ ، ابن الاثير جـ١٠ ص ٩١ ، ابن القلانسي ص ١٠٨ ابو الفداء م١/جـ٢ ص ١٤٩ .

(٦١) حدثت مواجهة بين الاخوة عند قنسرين فانتصر سابق لان الاتراك بزعامة احمد شاه وخليفة بن دملاج ساعدوه ، انظر ابن العديم جـ٢ ص٥٤–٥٥ ، وعبد المولى ص ١٨٣–ص١٨٤ .

(٦٢) ابن العديم جـ ٢ ص ٦٨ – ص ٦٩ ، ابن الاثير جـ ١٠ص١١٥ . هناك خلاف حول استلام العقيلي لحلب هل هو عام ٤٧٢هـ/١٠٨٠ م أم ٤٧٣هـ/١٠٨٠/١٠٨١ م .

(٦٣) بعد استلام العقيلي لحلب ارسل الى السلطان ملكشاه يسأله أن يقره على نيابة حلب على ان يضمن له خراجها فاجابه السلطان الى ما طلب انظر : ابن الاثير جـ ١٠–ص١١٥ ، ابن خلدون جـ٤ ص ٢٧٥ ، وكذلك عبد المولى . ص١٨٦ .

(٦٤) ابن العديم جـ ٢ص ٧٠ ، عبد المولى . ص ١٨٩ ولكن الامور لم تستقر في حلب بسقوط الامارة المرداسية في السنوات التسع التالية ، حيث جرى الاقتتال بين شرف الدولة مسلم وسليمان بن قتلمش على حلب حيث قتل شرف الدولة في ذلك الاقتتال الا أن تتش سرعان ما قتل سليمان وفي النهاية أخذ السلطان ملكشاه حلب وسلمها الى قسيم الدولة آقسنقر الحاجب ٤٨٧ هـ/١٠٩٤م والد عماد الدين زنكي .

(٦٥) الانطاكي ص ٢٧٠ – ص ٢٧١ ، المقريزي : المخطط جـ٢ ، ص ١٦٩ ، ويقال ان هذه الاتفاقية جاءت بتوجيه الوزير الفاطمي نجيب الدولة أبي القاسم علي بن احمد الجرجرائي (٤١٨–٤٣٦ هـ/١٠٢٧–١٠٤٥ م) وينسب الجرجرائي الى جرجرايا وهي بلد من أعمال النهروان الاسفل بين واسط وبغداد من الجانب الشرقي .

(٦٦) انظر عبد المولى ص٦٦ .

(٦٧) ابن العديم جـ١ ص ٢٣٨–٢٣٩ ، وحول عدد الجيش الذي يورده ابن الاثير (جـ٩ ص٤٠٤) وهو ٣٠٠ الف جندي فهو عدد لا يصدق ويميل الباز العريني في كتابة الدولة البيزنطية ص ٦٨١ بانه ثلاثين الف والامر نفسه نجده عند محمد الشيخ في كتابه الامارات العربية ص١٥ .

(٦٨) ابن العديم جـ ١ص ٢٣٩ .

(٦٩) ابن العديم جـ ١ ص ٢٤١ .

(٧٠) الانطاكي ص ٢٥٥–ص٢٥٦ ، ابن الاثير جـ٩ ص٤٠٥ ، ابن العديم جـ١ ص٢٤١–ص٢٤٢ .

(٧١) ابن الاثير جـ ٩ص ٤٠٥ ، عبد المولى ص٦٨ .

(٧٢) الانطاكي ص٢٦٧–٢٦٨ ، عبد المولى ص ٧١ .

(٧٣) ابن العديم جـ ١ ص ٢٤٦ – ص ٢٤٧ ، الانطاكي ص ٢٦٠ .

(٧٤) انظر : عبد المولى ص٧٢ و ص٧٣ .

(٧٥) في هذه الفترة كانت السلطة بمصر في يد الوزير الجرجرائي لان الخليفة المستنصر كان عمره سبع سنوات فعمل هذا الوزير على التقرب من أمير حلب المرداسي راجع : المقريزي المخطط جـ ٢ ص ١٩٦ – ١٧٠ ، ابن تغري بردي جـ ٥ص١ .

(٧٦) ابن القلانسي ، ص ١٠٦ ، ابن الاثير جـ٩ص ٢٣٤ ، ابن خلدون جـ ٤ص ٢٧٤ .

(٧٧) موقعه مناذكرد أو ملاذكرد من المواقع الحاسمة في التاريخ وقد كانت كارثة على الروم البيزنطيين ، فابيد جيشهم واسرامبراطورهم . وقد ترتب عليها تأسيس كثير من الامارات السلجوقية على حساب البلاد البيزنطية .

(٧٧أ) ابن الاثير جـ١٠ ، ص٣٩ ، المكين بن العميد : تاريخ المسلمين ص ص ٢٨٠–٢٨٢ ، ابن خلدون العبر جـ ٤ ص ٢٧٥ .

(٧٨) ناصر خسرو : سفر نامه ، ترجمة يحيى الخشاب ، لجنة التاليف والترجمة ، القاهرة ١٩٤٥ .

(٧٩) ياقوت : معجم البلدان جـ٢ ، ص٣٠٦–٣٠٨ .

(٨٠) حتى فيليب : تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ، ترجمة الدكتور كمال اليازجي ، بيروت ١٩٥٩ ، جـ١ ، ص ص ٢١٤–٢١٥ .

الملحق الثاني

القاب وكنى واسماء بني مرداس وعدد حكمهم وبعض الملاحظات عنهم

مسلسل	اللقب	الكنية	الاسم	سنة بدء الحكم	الوضع السياسي	ملاحظات
١	اسد الدولة (الاول)	ابو علي ابن الزوقلية	صالح بن مرداس	٤١٥هـ /١٠٢٥م	تحت حماية الروم	قيام الامارة
٢	شبل الدولة	ابو كامل	نصر الاول ابن صالح	٤٢٠هـ /١٠٢٩م	تحت حماية الروم	حكمة الاول
٣	معز الدولة	ابو علوان	ثمال بن صالح	٤٢٩هـ /١٠٣٨م	تحت حماية الروم	
ـ	عضد الدولة	ابو منصود	انوشتكين الدزبري	٤٢٩هـ /١٠٣٨م	احتلال فاطمي	
٤	معز الدولة	ابو علوان	ثمال بن صالح	٤٣٣هـ /١٠٤٢م	تحت التبعية الفاطمية	حكمه الثاني. تنازل عن حلب في سنة ٤٤٩هـ (١٠٥٨م) فاقطعه الخليفة الفاطمي المستنصر عكا وبيروت وجبيل (جبلة).
ـ	مكين الدولة	ابو علي	الحسن بن علي بن دينار بن ملهم العقيلي	٤٤٩هـ /١٠٥٨م	احتلال فاطمي	
٥	عز الدولة وشمسها	ابو سلامة	محمود بن نصر	٤٥٣هـ /١٠٦١م	مستقل	حكمه الاول
٦	معز الدولة	ابو علوان	ثمال بن صالح	٤٥٣هـ /١٠٦١م	مستقل	حكمه الثالث. استرد ملكه بعد أن عزله المستنصر عن اقطاعه.
٧	اسد الدولة (الثاني)	ابو ذؤابة	عطية بن صالح	٤٥٤هـ /١٠٦٢م	مستقل	انقسمت الامارة في نهاية عهده الى قسمين حكم منهما عزاز واعمال الفرات ولما فقد ملكه فيما بين سنتي ٤٦٠هـ (١٠٦٨م) و ٤٦٤هـ (١٠٧٢م) لحق بالروم ومات بالقسطنطينية في سنة ٤٦٥هـ (١٠٧٣م) .
٨	عز الدولة وشمسها	ابو سلامة	محمود بن نصر	٤٥٧هـ /١٠٦٥م	مستقل	حكمه الثاني في حلب واعمالها الجنوبية فقط . وفي سنة ٤٦٣هـ/ ١٠٧١م خضع للسلاجقة .
٩	جلال الدولة	ابو المظفر	نصر (الثاني) بن محمود	٤٦٧هـ /١٠٧٥م	تحت التبعية السلجوقية	
١٠	عز الملك	ابو الفضائل	سابق بن محمود	٤٦٨هـ /١٠٧٦م	تحت التبعية السلجوقية	الى سنة ٤٧٢هـ (١٠٨٠م)

(عن كتاب بنو مرداس الكلابيون للدكتور محمد احمد عبد المولى)

إسـبانيا وشمال افريقيـا *

(من حل الخلافات دبلوماسيا الى الإدارة الاستعمارية)

بقلم : فكتور مرا لس لزكانو
ترجمة : د. ميلود سـفاري
معهد علم الاجتماع ـ جامعة قسنطينة ـ الجزائر

مرحلة حل الخلافات دبلوماسيا (١٧٦٠ ـ ١٨٣٠) :

مرت العلاقات بين اسبانيا والايالات العثمانية ، طرابلس وتونس والجزائر وبينها وبين سلطنة المغرب ، بتغيرات هامة خلال القرن التاسع عشر . فبعد أن كانت هـذه العلاقة ذات طبيعة عادية بين دول ذات سيادة عبر وساطة الباب العالي ـ بالنسـبة للايالات التابعة للامبراطورية العثمانية ـ فانها تحولت الى ما يمكن وصـفه بالعلاقـة الاستعمارية ، أعنى أنها أصبحت تخضع لعلاقة عابرة يحكمها المزاج ، متجاهلة بذلك المصالح القائمة بين هذه الدول التي كانت على درجات متفاوتة في السيادة على ترابهـا وسكانها وثرواتها واستقلالها في اتخاذ القرارات ، أكثر من خضوعها للقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول في التمتع بالسيادة الكاملة وبالتالي التسـاوي في الحقوق والواجبات. نكيف جرى هذا التحول . . ؟ .

باختصار ، يلاحظ أن عددا مـن الوزراء والملوك الاسبان ـ فرديناند السادس Ferdinand VI وتشارلز الثالث Gharles III قد حاولوا تمتين العلاقات التي تربط اسبانيا بالمغرب خاصة اثناء حكم محمد بن عبد الله (١٧٥٧ ـ ١٧٩٠) ، وكان الاهتمام الرئيسي للاتفاقيات والمعاهدات التي أمضاها ممثلو الدولتين ـ بعـد اجراء كافـة التعديلات الضرورية ـ على ثلاثة أنواع :

آ ـ إقرار حالة السلم بين الدولتين ، وحالة السلم هذه كثيرا ما تم خرقها منذ أن تولت الاسرة العلوية الحكم في المغرب في ١٦٣٠ .

---

* المجلة التاريخية المغربية ، العدد ٣١ ـ ٣٢ ، السـنة العاشـرة ـ كانون الثاني ـ ديسـمبر ١٩٨٣ ص ٣٢١ ـ ٣٣٥ .

ب ــ تحسين التبادل التجاري للبضائع عبر البحر بين موانيء المملكتين طبقا لما تمليه الأسباب الجغرافية لتدعيم المصالح التجارية لكل أمة : طنجة ، تطوان ــ خلال معبر المضيق ــ مزغان (الجديدة) وموغادور (الصويرة) في الجانب المغربي ، الى قادش ، الجزيرة ، مالاقا ، المرية ، في الجانب الاسباني .

جـ ــ تحصين المراكز الاسبانية في سبتة ومليلة ، وهي المراكز المتبقية بعد انسحاب القوات الاسبانية من وهران سنة ١٧٩٢ والذي وضع نهاية للمصالح الاسبانية على خطوط بسواحل المغرب خلال مواجهتها الطويلة مع البحرية التركية في الفترة بين القرنين ١٦ و ١٧(١) .

ويمكن القول بأن العلاقة بين بلاطي مدريد وفاس خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت تحكمها قوانين دولية تخرق في الممارسة أحيانا . فالاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بين المملكتين في ١١٨١/١٧٦٧ هـ ، و ١٧٨٠ /١١٩٤ هـ ، و ١١٩٩/١٧٨٥هـ ، ١٢١٣/١٧٩٩ هـ قد ضمنت في العشريات اللاحقة للنصف الثاني من القرن التاسع عشر علاقات طبيعية كتلك التي كانت سائدة بين الأمم آنذاك(٢) .

لقد حاولت إيالات طرابلس ، وتونس ، والجزائر ، والوزير الاسباني للدولة والشؤون الخارجية تطبيع العلاقات أثناء حكم تشارلز الثالث Charles III ولم تكن الطريقة التي تم بها تحقيق هذا الهدف نابعة من رغبة ملحة وانما أملتها الضرورة ، وتمثلت في التوثيق الكلاسيكي للروابط الدبلوماسية بين اسبانية والامبراطورية العثمانية . ان المعاهدة التي أبرمت في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٧٨٢ بين مبعوثي مدريد واسطنبول قد حققت تحسنا في الروابط السياسية والتجارية والبحرية بين عدوتين تقليديتين في القرون الماضية هما اسبانيا وتركيا(٣) . ومن بين ما تضمنته هذه المعاهدة البند السابع عشر الذي ينص على « أن الباب العالي يخبر الايالات العثمانية في شمال افريقيا ، الجزائر وتونس وطرابلس ، بمعاهدة السلام الجارية التي تم التوصل اليها بين بلاطي اسبانيا والباب العالي العثماني ، وبما أن الايالات المشار اليها لها هي الاخرى حق اقامة السلام ، فان عليها اقامة السلام مع القوة الاوربية المذكورة ، والباب العالي يبارك هذا السلام ولسوف يصادق عليه . وللبرهنة على هذه النية فانه يوصي الايالات الثلاث بترسية أواصر الصداقة والسلام مع اسبانيا عن طريق ثلاثة فرمانات امبراطورية ترسل الى الوزير الاسباني في حال طلبها من كل منهم »(٤) .

والحقيقة أن معاهدة السلام قد تم توقيعها سنة ١٧٨٤ مع طرابلس وسنة ١٦٨٦ مع الجزائر وسنة ١٦٨١ مع تونس ، وبالتالي استطاعت الدبلوماسية الاسبانية أن

تحقق واحدا من الاهداف السياسية البارزة للبلاد على الصعيد الخارجي ، أي تنظيم العلاقات مع الجيران الجنوبيين للمملكة المنتشرين عبر المغرب ، وهي منطقة ربطت اسبانيا بعلاقات كانت من القوة بقدر ما كانت مليئة بأحداث ظلت تحل بالحرب حينا وبالمفاوضات الدبلوماسية أحيانا أخرى(٥) .

والواقع انه بعد حل الخلافات التي ما فتئت تكدر صفو العلاقات العادية بين اسبانيا وأقاليم المغرب الاسلامي – خاصة سلامة الملاحة في مياه المتوسط الغربية وأمن الرعايا المغاربة والاسبان والسلك القنصلي المقيم على طرفي بحر AL- Boran★ سؤال يبقى مطروحا : كيف حدث أن العلاقات التي سبق وصفها تحولت الى علاقة شبه استعمارية ؟ وأية قوة ان كانت هناك . . . ؟ قوة أدت الى احداث هذا التغيير ؟

لنلق الآن نظرة على العالم المحيط باسبانيا وشمال افريقيا لنرى ما اذا كانت هناك قوى محيطة ، فقد تلقي الساحة المتوسطية بأكملها الضوء على المسألة .

من فض النزاعات دبلوماسيا الى الادارة الاستعمارية (١٨٣٠ – ١٩٠٦) :

كان القرن التاسع عشر مرحلة للتوسع الخارجي لكثير من الدول الاوروبية بغض النظر عن الاسباب الكامنة وراء هذا التوسع ★★ وكنتيجة لهذا فقد حرصت القوتان على تقاسم بعض الاهداف الاستراتيجية خاصة في شمال افريقيا(٦) مما أدى الى وضع مجلسي وزراء البلدين على اهبة الحرب كما حدث في فاشودة مثلا ، سنة ١٨٩٨ . لقد كان حوض البحر الابيض المتوسط مبتغى لكل من بريطانيا وفرنسا كما أن التنافس لتحقيق سيطرة حاسمة على البحر القديم استمرت طيلة القرن التاسع عشر بالرغم من أن بريطانيا أخذت الصدارة فعلا في التجارة البحرية مباشرة بعد الحرب النابولونية ، ولم تتخل عنها الا بعد ١٩١٨ عندما أخفقت المانيا – مؤقتا – في أن تضع أسطولها على قدم المساواة مع الاسطول البريطاني(٧) .

ان مجرى المنافسات الدولية للحصول على التفوق في المياه المتوسطية من سنة ١٨٣٠ الى بداية القرن العشرين زاد من حدة جشع الاوروبيين وطمعهم في الساحل الافريقي وشواطىء بحر الظلمات (المحيط الاطلسي) وجاءت النتيجة النهائية لهذه المنافسة – على الاقل بين بريطانيا وفرنسا – في ربيع ١٩٠٤ عندما توصل كل من اللورد لانسداون Lansdowne ايرل كرومر ، القنصل العام بالقاهرة الى تحالف ودي

★ الطرف الاقصى من المتوسط .

★★ كانت بريطانيا وفرنسا على رأس القوى الاستعمارية مقارنة بعدد البلدان والشعوب التي كانت تحكم من لندن وباريس .

مع وزير الخارجية الفرنسي ثيوفيل ديلكاسية Théophile Delcassé والسير بول كامبون Paul Gambon سفير الجمهورية في لندن .

وهكذا تم تدبير ما سمي بالاتفاق أو الوفاق الودي Intente Cardiale وقد جاءت السيطرة الانجلو ــ فرنسية على مصر والمغرب المتفق عليها سنة ١٩٠٤ لتختم يومئذ الصراع الطويل على السيادة في شمال افريقيا . وأثناء ذلك أدت الضغوط الاستعمارية الاوروبية من جهة وزيادة ضعف سيطرة الامبراطورية العثمانية على ايالاتها البعيدة من جهة أخرى الى سقوط إيالتي الجزائر (١٨٣٠) وتونس (١٨٨١) اللتين أخضعتهما قوات الحملة الفرنسية ومكر الدبلوماسية الغالية (الفرنسية) . أما المنطقة الثالثة في المغرب الاسلامي التي سقطت في يد الاوروبيين (الاوصياء) فكانت الامبراطورية الشريفية ــ أي المغرب الاقصى ، وهي أرض أقيمت عليها الحماية الفرنسية الاسبانية في نهاية سنة ١٩١٢ .

أمم تتراجع في أوروبا وأخرى تزداد سيطرة ، كلها أساءت حكم المجتمعات الاسلامية التي كانت تحاول مواجهة حرب المجتمعات الاوروبية الغربية المصنعة(٨) فماذا عن اسبانيا كصلة وصل طبيعية بين أوروبا الغربية وشمال افريقيا ؟

ان العلاقات بين اسبانيا (وشمال افريقيا) ــ بلدان المغرب الاسلامي قد تطورت بشكل متناقص طيلة القرن التاسع عشر ، ولا ننسى أن بعض الوجوه القيادية السياسية والعسكرية من منتصف القرن ، كانت تود أن تكون اسبانيا قوة أوروبية من الدرجة الاولى متناسين أن الاحلام وافكار الاماني تؤدي الى الاخفاق عندما لا تملك الوسائل لتحقيق توقعاتها ، وذلك لأن تدخل اسبانيا في الشؤون الداخلية للمغرب أسفر عن تجربة مريرة .

من المؤكد أن المغرب كانت الهدف الرئيسي الاوحد المحبذ للسياسة الخارجية الاسبانية التي تنتهجها تجاه جيرانها الجنوبيين فيما وراء مضيق جبل طارق منذ سنة ١٨٦٠ . ان فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للامبراطورية الشريفية التي تبنتها فئة قليلة من العسكريين والسياسيين (والافريقيين) . قد تفوقت على المشاعر والعواطف الرافضة لهذا التدخل التي سادت بقوة عند طائفة أخرى من السياسيين والمثقفين وجمهور المواطنين الاسبان . فلا بد إذن من القول بأن الاوساط الاسبانية المؤيدة لسياسة التدخل في الشؤون المغربية لم تكن أبدا متينة ايديولوجيا لذلك كان عليها أن تواجه المعارضة في البيانات المكتوبة وفي المظاهرات الشعبية على الاقل بعد سنة ١٩٠٩ . ولا يمكن نكران أن بعض القوى الداخلية من المجتمع الاسباني هي التي دفعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالبلاد الى شمال المغرب ، وقد أشرنا الى أن سياسة

اسبانيا تجاه المغرب قد أصبحت استعمارية بشكل واضح سواء من خلال ما كان يجري على شاطىء البحر المتوسط أو باندفاع القوى الوطنية المقتنعة بالبرنامج الذي طرحه Souedad de Africanistas y Colonistos ـ الذي تم انشاؤه في بداية الثمانينات من ١٨٨٠ ـ (٩) .

وقد طرحت المسألة منذ احتلال جيوش الجنرال أودنيل O' Donnell لتطوان في ربيع ١٨٦٠ كحملة تأديبية لاعادة الاعتبار لشرف الملك والبلاد وقد تضمن السؤال المطروح آنذاك : هل يجب على اسبانيا أن تأخذ دورا أكثر حيوية في المناقصة ـ الانجلو ـ فرنسية للسيادة على شمال افريقيا ـ أي المغرب ـ لتدافع عن وجهة نظر شبه الجزيرة ؟ أم أن عليها أن تحترم الوضع الراهن ، وتحافظ على أمن الدولة المجاورة ، بل وحتى اعلان نفسها المدافع الاوروبي عن هذا المبدأ ؟.

لقد كانت القائمة بالاعمال ميري اي كولوم Merry y. Colom على اتصال دائم بوزيرها في مدريد منذ أن أخذ بزمام الامور بعد معركة تطوان ، وقد وضعت مرة حيثيات المسألة في الصيغة التالية : (يسير المغرب منذ ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠ الى انهياره الذي هو حسب رأيي غير قابل للعلاج ، فالجهود الدبلوماسية بامكانها أن تؤخر هذا التصدع شيئا ما لكن الداء ليس له دواء والحكومة الاسبانية التي توليه أهمية خاصة يتوجب عليها أن تتقدم خطوة خطوة في مسيرة الاحداث)(١٠) . إننا لنجد هنا نداء ذكيا للاهتمام بالاوضاع الداخلية المتردية للسلطنة،وتذكيرا لحكومة شبه الجزيرة بالواجبات التي يفرضها الجوار والروابط التاريخية . واذا كان هذا المنحى في سياسة التدخل قد استمر ، علنا أو سرا ، الى نهاية القصة ، فان النظرة المتحفظة أي الرافضة للتدخل قد وجدت لها مرتعا بين عدد من الاسبان ، بعضهم من أبرز الشخصيات في صنع الدولة الليبرالية مثل الزعيم المحافظ كانوفاس ديل كاستيللو **Canovas del Castillo** فبعد سنوات من مهمة ميري أي كولوم ، وجد كانوفاس أن عليه ان يدعم الاطروحة الرافضة للتدخل أمام غرفة المندوبين في البرلمان الاسباني مصرحا بأن: (الحكومة تعتبر امبراطورية المغرب دولة ذات سيادة . . وهي لا تستطيع إذن أن ترفع راية تشتيت الوحدة الداخلية للمغرب المحمية في ذاتها علما بأنه في مقدورها أن تحدث في تلك الامبراطورية خللا بواسطة التوسع الذي يمنحه لها حق الحماية والى حد الآن ليس في مقدورها أن تعلن لكل تابع للسلطنة بعض التذمر من ذلك الحكم ، وكذلك التوجه الى السلطات الاسبانية والمطالبة بانفصال مقاطعتها عن تاجنا هكذا بكل بساطة)(١١) .

على عكس النداء الاول نجد هنا تصريحا بالغ الوضوح لاطروحة الرافضين للتدخل في الشؤون التشريعية .

منذ الاحتفال بمؤتمر مدريد سـنة ١٨٨٠ لضبط حـق الوصاية على الرعايـا الشريفيين من قبل السلطات القنصلية الاوروبية الى المصادقة على القرار النهائي لمؤتمر الجزائر سنة ١٩٠٦ المتعلق بتمويل المخزن وسبل المحافظة على النظام العام والامن الشخصي في الموانيء والمدن الرئيسية في المغرب فان التدخـل الانجلو – فرنسي في شمال افريقيا عموما وفي شـؤون السلطان المغربي عبـد الحفيظ (١٩٠٨ – ١٩١٣) خاصة كان يتجه نحو فرض الحماية الفرنسية الاسبانية على المغرب .

وهكذا فان العنصر الاضعف مـن بين الدول الاستعمارية الاوروبيـة – وهـي اسبانيا – قد حولت عن اقتناع وسبق اصرار نمط علاقتها مع جارتها الجنوبية ... التي كانت دولة كاملة السيادة اسميا .

وهكذا أيضا قدر على اسبانيا أن تصبح سيدا على شعب الريف ولو أن واقـع الحال برهن على أن هذا السيد لم يكن على ذلك المستوى من اللين ، كما أن التلميذ (الشعب) كان أكثر تمردا مما كانت تفترضه وتتوقعه الاوساط الحكومية في شـبه الجزيـرة .

الحواشـي

(١) انظر :
M - Laurido. Diaz - El - **Sultanato de. Sidi Muhommed. b. Abdellah.** Granada. 1970 .

ولنفس الكاتب :
Marruecos en la Sugunda mitad del Sigho XVIII , Madrid. 1978.

(٢) صورة شاملة من الموضوع في
Fe. Byandel. **al - Mediteraneo y el - Mundo meditrranes en la época. de Félipe. II** . Mexico. V.II. pp. 278 - 79 -
El - Korro , and M. de epalza
Oran et l' Ouest Algérien au XVIIIéme Siécle , Alger 1978 .

(٣) M. ARRIBAS PALAU « La documentation del - Archivo Historico National Relativa al. Norte de. Africa. - **Revista del. Instituto de estudios islamicos, v. XX (1979 - 1980) p. 78** .

(٤) الجزء الاكبر من مراسلات القناصلة الاسبان في عموم شمال افريقيا يوجد في :
« Seccion de Estado » **Archivo Historico National** , Madrid .
اما عـن هذه الفترة فيمـا قبـل الاحتلال هنـاك ٦٩ رزمـة خاصـة بالجزائـر (١٧٨٤ – ١٨٤٩) ، ١٨ رزمة خاصة بتونس (١٧٨٠ – ١٨٤٠) ، ١٣ رزمة خاصـة بطرابلس (١٧٨٠ – ١٨٤٠) و ٨٠ رزمـة خاصة بالمغرب (١٧٧٠ – ١٨٤٠) .
انظر :
Leon. Tello - **Indice Général de La Seccion de Estado,** Madrid., 1973 .

(٥) R. Robinson and. V. Gallagher « **Africa and the Victorians** » **The Official Mind of imperlia-lism** London, 1981 .

(٦) P. Kennedy. **The Rise of Anglo German Antagonism** - (1860 - 1914) - London 1980 - pp. 464 70 .

(٧) من أجل وجهة النظر المحلية ، انظر :

Abdellah Laroui , **L' Histoire de Maghreb.**
Paris , 1970 - pp. 23 - 26 . and 271 . وما بعدها .

(٨) من أجل كافة القضايا المتعلقة بالموضوع انظر:

V. Morales Lezcano , el - Colo-nialismo, Hispano - Francés en Marruccos (1898 — 1927) . Madrid . 1976 pp. 21 - 46 .

(٩) « Correspondencia del **Encar-godo** de. Negocios de Espana en Tanger » disp. No 61 (4 oct. 1864) bundle. No 1638 , in **Morroco Correspondence ... Archivo del. Ministerio de Asuntos Exteriores.**

(١٠) **Diaro de Sesiones del Congreso Legislatura. 1879 - 80 - pp.** 1769 - 76 .

(١١) لهذه الفترة شبه الاستعمارية في العلاقة بين اسبانيا وشمال افريقيا (١٨٤٠ — ١٩١٢) هناك مئات الوثائق في

«Correspondencia Con Consulados.

١٢ رزمة خاصة بالجزائر ، ٥ خاصة بتونس و ٢ خاصة بطرابلس و ١٧ خاصة بالمغرب وفي
Seccion de Politica Exterior

(قسم السياسة الخارجية) ٩ رزم خاصة بالجزائر ، ٣ خاصة بتونس وطرابلس و ١١ رزمة خاصة بالمغرب .

Archivo del Ministerio de Asu-ntos Exteriores , Madrid.
M.J. Lozano and E . Romera , **Gnia del Archivo del Ministerio de Asuntes Exteriores,** Madrid 1981 .

❋ ❋ ❋

قراءة في خمسة مجلدات عــن ماري

COMPTES RENDUS

M. A. R. I. 1—5

الدكتور فيصل عبد الله
جامعــة دمشــق

ما تزال الدراسات التاريخية حول مدينة ماري ومحفوظاتها المسمارية تنهــال علينا بلغات متعددة يصعب حصرها . ومن المعروف أن الآثاريين والمؤرخين الفرنسيين لهم الباع الاطول في هذه الدراسات بحكم اكتشافهم للمدينة منذ الثلاثينات واصدارهم ترجمات لمحفوظاتها في سلسلة قاربت الثلاثين جزءا تحمل اسم المحفوظات الملكيــة لمــاري (ARM) . زد على ذلك الدراسات المنشــورة في دوريات عديدة في أنحــاء العالم . اضافة الى سلسلة جديدة ، هي موضوع قراءتنا هذه ، تحمل اسم :

M.A.R.I. = MARI Annales de Recherches Interdis ciplinairs

صدر من هذه السلسلة الجديدة حتى الآن خمسة مجلدات نعرض فيما يلي لأهم محتوياتها . وأهميتها لا تكمن في كونها تخبر عن ارثنا الكبير فحسب ، بل ان الدراسات المستنتجة من النصوص المسمارية تعكس لنا مجتمعا واحــدا لم تنقطع صــلاته منذ خمسة آلاف سنة على الاقل وهي تاريخ ظهور الكتابة المسمارية السحرية .

١ ـ دراسات المجلد الاول M.A.R.I. 1

ونقل للعربية العناوين مع أهــم الافكار :

١ ـ جان مارجورون Margueron, J.,

« تقرير أولي عن حفائر موسم عام ١٩٧٩ في ماري » ص ٩ ـ ٣٠

حيث تم اكتشاف جانب هام من الهندسة المعمارية تعود لبدايــة الالف الثاني ق.م ، ومجموعة من الرقم الفخارية المكتوبة بالمسمارية ـ الاكادية ذات اللهجة المارية الغربية (نسبة الى ماري) ، وهي تعكس تنظيمات المدينة في العصر الاموري في سورية وبلاد الرافدين عامة .

---

٢ ـ بارايـر ، د ، PARAYRE. D.

« الرسوم الملونة المزاحة من مكانها في الصالة ١٠٦ من قصر ماري ، نظرة جديدة» ص ٣١ ـ ٧٨ ،

تعد الدراسة بحد ذاتها جزءا من تاريخ الفن القديم في بلادنا ، أو تاريخ الرسم الملون على الجدران . وهذا الرسم ، الذي يزين جدران احدى صالات قصر ماري ، يعد من أقدم الرسوم الفنية في العالم وهو مرسوم على طبقة من الجبس وتحتها طبقة من الطين . وقد نفذ الرسم بعد جفاف هاتين الطبقتين ، ويصور مشهدا دينيا يمثل الاله والملك بزي لا نجد فيه غرابة أمام أزيائنا التقليدية ، ورأس ثور ذي قرنين كبيرين ، اضافة الى الحاشية المرافقة .

٣ ـ جان ماري ديوران DURAND. J. - M.

« سومريون ، أكاديون ، في بلاد أمورية ،، وثيقة قضائيـة واحدة من عصر ماري المبكر » ص : ٧٩ ـ ٨٩ ،

تظهر أسماء علم سومرية وأكاديـة في وقت كانت فيـه ماري تحت سـيطرة الاموريين وهذا ليس الا دلالة على الامتزاج والاختلاط بين مختلف فصائل سـكان بلادنا القدماء ، تجمعهم لغة القربى ، وعادات وحياة مشتركة .

يزودنا هذا النص بمعلومات عن كيفية البيع بحضور الشهود للتصديق ، وأخرى عن حياز المرأة ملكية خاصة ، منذ هذا الوقت المبكر أي نهاية الالف الثالث ان لم يكن قبل ذلك . (ن. نفسه ص ٨٣) .

ولديوران دراسة ثانية هي : **« قراءة ثانية للمجلد الثامن من محفوظات ماري الملكية** ĀRM VIII, » ص ٩١ ـ ١٣٥ ويقول فيها : انه استطاع خلال اقامته في حلب في ايلوم ١٩٧٩ أن يعمل في متحفها من أجل أن يعيد تصنيف ولصق هذه المجموعة من محفوظات ماري التي نشرت سابقا . وقد برهنت اعادة التصنيف هذه على مدى دقة النشر التي تم سابقا . وقد ذكر أن كثيرا من الدراسات حول هذه النصوص لم ترجع الى الاصل وانما اكتفت بما يسمى transcription أي كتابة الاكادية بأحرف لاتينية .

٤ ـ دومنيك شاربان CHARPIN. D.

« معبد كاخات من خلال وثيقة غير منشورة من ماري » ص ١٣٧ ـ ١٤٧ ،

كانت مدينة كاخات تتبع مملكة شمسي ادد الآشورية ، ومن ثم زمري ليم في ماري . هذه الوثيقة هي وصف هندسي وبالمقاييس لمعبد المدينة .

٥ ــ موريس بيرو BIROT. M.

هذا العالم الجليل الذي أمضى حياته في دراسة نصوص ماري المسمارية ، ونشر بعض مجلداتها . ينشر لنا هنا بقية من نص سبق نشره في الصفحة ١٤٩ــ١٥٠ .

٦ ــ جاك م. ساسون SASSON J. M.

ودراسته بالانكليزية (علما بأن الدراسات السابقة جميعها بالفرنسية) وهي بعنوان « **رؤية للقيامة في ماري** » ص ١٥١ ــ ١٦٧ .

وهي دراسة للنص ARMX : g ، وهو واحد من الوثائق المسمارية التي كتبها كهان المعابد وكان أكبرهم على مايبدو يحمل اسم / نبو / أي نبي وهذا النبو أو النبي، هو الذي يرى ويكتب رؤياه للملوك أو للشخصيات . والنص **هو رؤيا « النبو »** التي نقلتها شبتو (بنت ملك حلب ياريم ليم وزوجة زمري ليم ملك ماري) الى زوجها الغائب في المعارك لكي تطمئنه أن الاله وملائكته مصممون على حماية مدينة ماري وان أحدا لا يستطيع المساس بها . تعكس هذه الرؤية التي يعود تاريخها لاكثر من أربعة آلاف سنة على الاقل ، جانبا من الفكر الديني الذي انتقل فيما بعد الى الادبيات التوحيدية ، وهي حماية الاله للبشر ومدنهم ، ووعده بذلك وعدا أكيدا. **فالوعد الالهي يحقق الطمأنينة** في نفس البشر قديما ، وهو ليس الا محاولة لخلق توازن نفسي بين الانسان والصعوبات التي تواجهه **وهو لا يعني ــ أي الوعد الالهي ــ حقا في التملك كما تدعي الصهيونية في فلسطين اليوم** .

٧ ــ بايير :

« **من الفرات الاوسط الى لورستان : أختام على شكل خواتم اعتبارا من نهاية الالف الثاني ق.م** » ص ١٦٩ ــ ١٨٩ .

وهي دراسة قيمة لخواتم عديدة نقش عليها شارات أصحابها ، وهي تستعمل كأختام شخصية وكعادة معروفة حتى عند أسلافنا الاقرب .

٢ ــ دراسات المجلد الثاني
M. A. R. I. 2

١ ــ جان مارجورون :

« **تقرير اولي عن حفائر موسم ١٩٨٠** » . ص ٩ ــ ٣٥ .

٢ ــ بايير . د :

« **دراسة طبقات حفائر ماري** » . ص ٣٧ ــ ٦٠ .

٣ ـ **دومنيك شاربان :**

« اعادة قراءة المجلد الثامن من محفوظات ماري ARM VIII » (تتمـة) . ص ٦١ ـ ٧٤ .

٤ ـ **شاربان وديوران :**

« دراسة فيما يتعلـق بمحفوظـات سومو يامان » (وهـو احـد شخصيات المدينـة) . ص ١١٧ ـ ١٢١ .

٥ ـ **ديـوران :**

« اعادة قراءة المجلد الثامن من محفوظات ماري ، رقم ٢ : اشغال المعـدن في ماري » . ص ١٢٣ ـ ١٣٩ .

٦ ـ **ديـوران :**

العنوان السابق رقم ١ : **« رسالة من موكانيشوم** (موظف كبير في قصر ماري)، **ثم رسالة من نومو شدا ـ نهراري ... »** ص ١٤١ ١٦٣ .

٧ ـ **مارك لوبسو :** LEBEAU M :

« ماري عام ١٩٧٩ . تقرير أولي عن الفخار » . ص ١٦٥ ـ ١٩٣ .

٨ ـ **ماترن . ج . ب .** MATERNE. J.-P.

« سنة كاخات في السلم الزمني من حكم زمري لم » . ص ١٩٥ ـ ١٩٩ .

٩ ـ **بيك .م ، و ، ويجاند .ي** Pic.M. & Weygand. I. :

« قطعة طينية من ماري تمثل الالهة عشتار » . ص ٢٠١ ـ ٢٠٩ .

هذا بالاضافة الى عدد من الدراسات المصغرة تتعلق بفهرسة محتويات قصر ماري ، وأسماء القرابة وما الى ذلك . وعدد آخر من الملاحظات الصغيرة تتعلق بأعمال البحث الجديد في محفوظات ماري .

٣ ـ دراسات المجلد الثالث
M. A. R. I. 3

١ ـ **جان مارجورون :**

« تقرير أعمال الحفائر في ماري لعام ١٩٨٢ » .

٢ ـ شـاربان :

« كتابات من العصر الاشوري » . ص ٤١ ـ ٨١ .

ولهذه النصوص ، التي تنشر لاول مرة ، أهمية خاصة بالفكر الديني القديم ، وتفيد من أجل الدراسات المقارنة التي تتعلق بالديانات في مجتمعنا القديم والحديث. ويلاحظ مترجم هذه النصوص استخدام الفعـل الاكادي Krb Karabum ويقابلـه بالعربية / قرب / وهنا يعبر النص عن « التقرب » الى الاله . ويعكس نمط كتابـه النص قرب هذه الفترة الاشورية من عصر يخدون ليم / والد / زمري ليم . كمـا يعكس اسلوبها في التعبير عن نمط التفكير في العصر الاكادي السابق . وخاصة فيما يتعلق بلقب الملك .

٣ ـ شاربان .

« وثائق جديدة لمستودع الزيت في عصر اشور » . ص ٨٣-١٢٦.

ويتضمن عشرات النصوص التي تسجل توزيع الزيت الخاص بالبيوت المقدسة والالهة وأصحاب المقامات من الرجالات في عصر آشور . ولهذه الدراسة اهمية خاصة في فهم مكانة الزيت واستخدامه في الطقوس الدينية الشرقية فيما بعد وحتى وقتنا الحاضـر .

٤ ـ ديوران

« ثلاث دراسات عن ماري » . ص ١٢٧ـ١٨٠ .

وتتعلق الاولى باعطاء الاسم للاطفال في قصر ماري . والملاحظ ان الطفل لا يعرف باسمه ، بل باسم امه حتى يكبر ويدب على قدميه ، وقد اظهرت هذه الملاحظة وثائق توزيع المؤن في قصر ماري. والثانية تتعلق بترسيم الطفل وهو طقس يبدو من خلال خلع ثياب جميلة عليه لاول مرة . ولا توجد للاسف معلومات اضافية عن هذا الطقس التكريسي الهام ، والذي لا بد أن يكون على صلة ببعض طقوس التكريس الموجودة في مذاهبنا اليوم .

والقسم الثالث من هذه الدراسة الهامة للاستاذ ديوران تتعلق بالاحتفالات في قصر ماري وخاصة في زمن **يسمح ادد الذي كان منصرفا بكل وضوح لحيـاة الترف واللهو** ، وهو ما تعكسه رسائل التنبيه المرسلة اليه من أبيه شمش ادو .

تتضمن هذه الدراسة معلومات عن **الحفلات الموسيقية** التي تقـام في القصر ، ومكان فرقة العزف ، ووجود مغنين ومغنيات الخ .، ومعلومات عن حالـة الطقس عندما يتخذه الناس مدخلا للحديث، كما في بعض الرسائل بين زوجة ملك ماري وزوجها.

وتسجل لنا بعض النصوص سقوط حبات البرد الكبير في ماري منذ أربعة آلاف سنة، وهو ما يحدث في الجزيرة في الربيع . وهناك معلومات اخرى تفيد ان الاحوال الطبيعية لم يطرأ عليها تعديل كبير في المنطقة ، سوى استغلال الانسان للارض ، وتضاؤل نسبة الغابة والمروج .

وفي مؤخرة هذه الدراسة مجموعة فقرات تتعلق بدراسة نصوص هامة حول الحياة الدينية في ماري ، في طليعتها الاستخارة والتأمل استشارة أو استيحاء من الله من أجل اتخاذ موقف في الازمات الصعبة وخاصة الحروب .

٥ ـ جان روبير كوبر Kupper J. R. :

« ملاحظات تتعلق بالتأريخ والترتيب الزمني من خلال وثائق المجلد ٢٢ من محفوظات ماري » ص ١٨١ـ١٨٤ .

٦ ـ سيلفي لاكن باخر Sylvie Lackenbacher :

« وثيقة جديدة من اوجاريث(٢) ـ رسالة من ماري » ص١٨٥ـ١٨٩ .

تأتي أهمية هذه الدراسة،من أنها تضم نصا ينشر لاول مرة.وهو فريد من نوعه لانه الوثيقة الوحيدة التي تعود لنهاية القرن الثالث عشر ق.م (أي نهاية عصر ازدهار اوجاريت) ومع هذا فان هذه الرسالة ـ الوثيقة تحدثنا لاول مرة عن مكانة **آلهة ماري في اوجاريت** ، وهي مقدمة **يتلوها حديث عن نقل احصنة ، او خيول ، بين ماري** واوجاريت . مما يؤسف له أن النص فقدكثيرا من أسطره نتيجة عوامل الزمن .

٧ ـ هنري ليميه Henri Limet :

« وثائق تتعلق بالحديد في ماري » ص ١٩١ـ١٩٦ .

وهي توضح بأن الحديد كان معروفا منذ وقت مبكر في ماري ، ولكنه كان قليل الاستعمال لانه ثمين جدا واغلى من الفضة بثماني مرات . ويستغرب الباحث رفض معظمالمؤرخين قبول فكرة انتشار الحديد في سورية والرافدين قبل القرن الثاني عشر ق.م .

٨ ـ جان مارجورون :

« ضريح كبير في ماري » ص ١٩٧ـ٢١٥ .

وتصف اكتشاف ضريح هام أثناء الحفر ومراحل الكشف عنه وصور كافية لاعطاء فكرة عن ضخامته .

٩ ــ مارك لوبو :

((الفخار في بعض أضرحة ماري)) • ص ٢١٧ ــعنالفخاروأنواعه وتزييناته .

١٠ ــ بياتريس بيير Péatrice, Pierre :

((رسوم تزيينية في ماري والشرق الادنى)) وتوضح الباحثةأهميةالرسمالجداري ودقته في تلك الفترة القديمة .

والدراسة مرفقة بما يلزم من الجداول والاحصاءات المقارنةبالاضافة الى الرسوم التي عثر عليها وهي غاية في الدقة وحسن التعبير • ووضعت الباحثة الى جانب هذه التزيينات القديمة سجادة حديثة لتظهر مدى التقارب في التزيين بين القديم والحديث أي استمرارية الفن وعدم انقطاعه على مر العصور .

ويضم هذا المجلد عددا من الدراسات الصغيرة وملاحظات هامة تعترضالباحثين في عملهم فيؤثرون نشرها بسرعة لتعم فائدتها ، ثم تنشر فيما بعد في دراسات موسعة، وخاصة ما يتعلق بكتابات أو تزيين الاختام أو بعض طبعاتها ، وكسر النصوص الصغيرة • وفي البحث ملاحظات حول كلمات أكادية وردت في نصوص قيد الدراسة.

٤ ــ دراسات المجلد الرابع (١٩٨٥)
M. A. R. I. 4

لهذا المجلد أهمية خاصة ، لانه يضم مجموعة دراسات لأشهر المختصين بمخطوطات ماري ، نشرت بعد ندوة عقدت في ستراسبورغ ١٩٨٣ ، **بمناسبة مرور خمسين سنة على اكتشاف المدينة وبدء التنقيبات فيها** • ونشرت دراساتها عام ١٩٨٥ ضمن السلسلة M.A.R.I ذاتها .

أما الدراسات فهي :

١ ــ **المقدمة : ((ماذا حدث بعد خمسين سنة من التنقيب في ماري ؟))** :

ان حصيلة هذا العمل ذات شقين ، يتعلق الاول منهما بعلم الآثار ، أي التنقيب ونتائجه ، والثاني بالنصوص المكتشفة ونسخها من الالواح الفخارية وتصويرها، ومن ثم قراءتها بحروف أبجدية حديثة (لاتينية) • وأخيرا ترجمتها الى لغة حية (وهي الفرنسية لان البعثة المكتشفة هي صاحبة هذا الحق) • وهذان هما الفرعان الرئيسيان من علم التاريخ القديم بصورة عامة ، وهما محور المقدمة التي كتب شقها الاول عالم الآثار والمدير الحالي لحفائر ماري جان مارجورون وكتب الثاني جان ماري ديوران ، وهو مترجم وقارىء نصوص ماري ــ في هذه الفترة طبعا ــ والاثنان يعرضا نتائج أعمال البحث خلال خمسين سنة والمشكلات الرئيسية التي حلت ، والاخرى التي ما زالت مستعصية على الحل .

٢ ـ **بول سان لافيـل Paul Sanlaville :**

يبدأ المجلد بدراسة **لجغرافية ماري** (ص ١٥-٢٦) . وهذا أمر طبيعي لمثـل هذا المجلد الذي يلخص تاريخ ماري عبر الف سـنة تبدأ منذ أواسـط الالف الثالث ق.م وتنتهي قبيل منتصف الالف الثاني ق.م .

٣ ـ **برنـار جيـير Geyer, B. :**

« **التشكلات والتوضعات الجغرافية في وادي الفرات ، في عصر ماري** » . **وهي دراسة عن التحولات الجغرافية في بعض مواقع ماري** ، ومحاولة لفهم علاقـة الانسـان بالبيئة من حوله . (ص ٢٧ ـ ٣٩) .

٤ ـ **أندريـه فينيه Finet, A.**

« ماري في وسطها الجغرافي » دراسة جغرافية تاريخية تكشف عما كان عليـه الوضع الجغرافي من خلال الوثائق المكتوبة . وخاصة ما يتعلق بالنهر (الفرات) الذي كان يستخدم للملاحة بشكل مكثف .

يضم القسم الثاني من هذا المجلد الرابع الدراسات التخصصية ، مرتبة وفـق قدم الموضوع في السلم الزمني . ولهذا فان القسم الاول يحمل عنـوان ماري وإبلا وقد بتنا جميعا نعرف شـيئا عن إبلا نظرا لما اكتسبته من شـهرة ولأن اكتشافها حل كثيرا من المشاكل التاريخية المعلقة ، ولكنه اثار مشكلات أخرى بعضها علمي وآخر مغرض ومصطنع . وكلمة قصيرة في هذا المجـال ، **ان الرأي العام المحلي والدولي يفتقر الـى معلومات صحيحة وموثقة عـن إبلا ، لأسباب عديدة ، في طليعتها عدم مشاركة باحثين عرب في أعمـال التنقيب وترجمـة النصوص مباشرة . وثانيها عدم وجود سياسة اعلامية تثقيفية تاريخية .**

يضاف الى ذلك ظروف عمل الاختصاص من حيث كثرة النصوص وتنوعها ، من احصائية وادارية ، وهي مصدر معلومات هام للتاريخ وعلم الاجتماع في بلادنا . وتتطلب دراسة كل هذا الحجم وقتا طويلا وعددا كبيرا من الباحثين .
تبدأ الدراسات عن ماري وإبلا بدراسة :

٥ ـ **الفونسو اركـي Archi, A. :**

« **المعاصـرة بين ملـوك ماري وملوك إبـلا Ebla في الالف الثالث ق.م** » ص ٤٧ ـ ٥١ .

والحقيقة انه لا توجد وثائق اكيدة في محفوظات ماري او في محفوظات إبلا عـن

معاصرة بين ملكين من ملوك ماري أو إبلا ، كما قد يوحي عنوان الدراسة .
ويعلق الباحث بقوله : « انه من المستحيل تتبع الاحداث السياسية في ماري من خلال وثائق إبلا » ومعظم ما نشر حتى الآن يحتاج الى مزيد من الوثائق لتدعيمه وخاصة قراءة بعض الاسماء ، والكلمات ، ولذا فاننا نلحظ استخدام التعابير الاحتمالية . مثل . . . ممكن ، ويظن ، ويعتقد وهكذا .

ويعقد الباحث كلامه قائلا : « في كل الاحوال ، لم تتشكل بعد معطيات نهائية من أجل التأريخ الزمني في الفترة المبكرة » . وكما نعلم فاننا حتى الان لا نستطيع الجزم في تدمير المدينة أو على الاقل انهاء دورها الرئيسي وهل قام بهذا العمل ملوك سومريون أو أكاديون ومتى ؟ ومن ؟ . هنالك اشارات من كلا الطرفين السومري والاكادي على تعامله مع مدينة إبلا . . **أو ادعائه الهيمنة عليها وعلى ماري** . ولكن هذا يحتاج الى تأكيد وتأييد آخر . وخاصة أن محفوظات إبلا أو ماري لم تقدم مثل هذه القرائن حتى الان . وليس هذا لب المشكلة . **اذ أن المصادر الانسانية في محفوظات إبلا وماري هو الاهم** . ولذا فان الدراسات يجب أن تتركز على معطيات النصوص الاجتماعية واللغوية ، **وان لا يسيل حبر كثير على حوار من أجل قراءة اشارة ، أكثر من اجراء مقارنة بين نمط الحياة الزراعية أو الاجتماعية وما نحن عليه اليوم .**

٦ ــ **الفونسو اركسي (دراسة ثانية) :**

« أسماء العلم في ماري وإبلا في الالف الثالث » ص ٥٣ ــ ٥٨ .

دراسة مقارنة للاسماء المستعملة في المدينتين . وغياب بعضها في احداهما ، ومعانيها ، وبالتالي امكان تحديد لهجة خاصة لكل مدينة . وتضم الدراسة جدولا بمثات الاسماء .

٧ ــ **ديتز أوتو ادزار Edzard , Dietz :**

« ما يسمى (تاج ــ ج Tag. Ge) ومسائل أخرى » ص ٥٩ ــ ٦٢ .
وهو محاولة للتعرف على اشارة مهشمة Ta + X حيث يقترح امكانيات أخرى لقراءة هذه الاشارة السومرية المفقودة (x) بعد أن قرأها ج. دوسان GE كما هو في العنوان .

٨ ــ **الفونسو اركسي (دراسة ثالثة) :**

« الاتصالات السياسية والاقتصادية بين إبلا وماري » ص ٦٣ ــ ٨٣ .

وكما يصرح الباحث بأنه لا توجد الا وثيقة واحدة في إبلا (ن ص ٦٣) التي تشهد

على أعمال سياسية أو عسكرية بين ماري وإبلا . ولهذا يجب **الحذر من مقبسة تضخيم دور إبلا العسكري أو السياسي**.أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فلا شك بأن الامر مختلف وتشكل النصوص في هذا المجال **مصدرا من الطراز الاول** للتعرف على الواقع **الاقتصادي والاجتماعي في سورية في ذلك الزمن** ، ولا يعني هذا وجود شواهد مباشرة على تبادل اقتصادي مع ماري اذ يعود الباحث ليذكر بأنه لا يوجد الا نص واحد الذي يمكن اعتباره دليل اتصال اقتصادي بين إبلا واحد ملوك ماري إبلول إيل Iblul Il وهو عبارة عن سجل دفع الضريبة لهذا الاخير ومقدارها (٣٥ر٧٣) كغ فضة و ٠٩ر١٠ كغ ذهب وتغطي فترة أربعة أعوام ؟ (ن.ص ٦٥) .

٩ ـ فرانس بينوك Frances Pinnock

((**التجارة في فترة إبلا ـ سورية . المبكرة**)) . (بالانكليزية) ص ٨٥ ـ ٩٢ .
يبرهن فيه الباحث على أهمية دور إبلا التجاري في شمال سورية والرافدين خلال الربع الثالث من الالف الثالث ق.م . ونظرا لأهمية هذا الدور فان الاكاديين حاولوا كما جاء في كتاباتهم وضع نهاية لإبلا بالقوة (ن.ص ٩٢٠) .

١٠ ـ لوبو :

((**تقرير أولي الفخار في احدى مواقع ماري في الالف الثالث ق.م**)) .

١١ ـ جان أوت .Oates, J :

((**السلم الزمني في تل براك ـ في الالف الثالث ق.م**)) **ص ١٣٧ ـ ١٤٤** .
وتتحدث الدراسة عن نتائج تأريخية في الالف الثالث اثر حفائر في تل براك شمال سورية ، وهو موقع أكادي يعود لعهد نارام سين .. الذي (يفترض) أنه قد هاجم إبلا وانهى دورها الاقتصادي في المنطقة . ويعتقد بأن تل براك يمثل منطقة ومدينة **لها نفس دور ماري (وسط حوض الفرات) وإبلا سورية** الشمالية الغربية .

١٢ ـ جان ماري ديوران :

يتناول القسم الثالث من المجلد الرابع هذا ، موضوعا دقيقا وغامضا الى حد ما في تاريخ ماري ، من سقوط دولة أكاد الى ظهور سلالة يخدون ليم ، وتقدر بنحو أربعة قرون من نهاية الالف الثالث ق.م . وتسمى فترة **شكانكو** Shakkankku وهو اسم الحكام الذين يفترض انهم حكموا ماري خلال هذه الفترة . وقد تناول هذا الموضوع جان ماري ديوران بدراسة مطولة بعنوان: ((الوضع التاريخي

لـ (شكانكو) . نظرة جديدة » . ص ١٤٧-١٧٢ . ويخلص الباحث الى نتيجة يعتقد فيها أن هذه الفترة المظلمة (من حيث توافر الوثائق) **هي المسؤولة عن العظمة التيوصلت اليها ماري ، وخاصة قصرها الكبير الذي حكم منه زمري‌ليم المشهور** . وانه وأجداده ومجموعة قبائل الحنانيين في شمال شرق الفرات قد عرفوا كيف يكونوا الورثة الحقيقيين لعصر شكانكو . ولم يعش الاموريون لوحدهم في ماري ، بل هناك مجموعة قبائل أخرى عاشت في أطرافها تعادل بابل وآشور وتتكلم لهجة أكادية ليست بابلية ولا آشورية .. تظهر في بعض الوثائق المسماة شكانكو . ولا شك أن دراسة هذه الوثائق (المنشورة سابقا) ستعيد ترتيب كثير من معارفنا عن ماري ، كما يقول جان ماري ديوران .

١٣ - دومينيك بيير Beyer, D. :

استكمالا لبحث جان ماري السابق المستند الى النصوص ، تستند دراسة بيير هذه الى مجموعة من طبعات الاختام التي تشمل كتابة بعض الاسماء من هذا العصر « **وثائق جديدة مصورة** Iconographie **من عصر شكانكو في ماري** ص ١٧٣ - ١٨٩ .

١٤ - كلاس . ر . فنهوف Veenhof, Klaas R.

« الاسماء والالقاب في العصر الآشوري المتاخر وماري » ص ١٩١ .

وهي دراسة للاسماء التي تنتهي بـ ليم ، Lim والتي تحفل بها نصوص ماري وكذلك الالقاب والوظائف الآشورية المتأخرة .

١٥ - موريس بيرو :

« حوليات آشورية في ماري » . ص ٢١٩ - ٢٤٢ .

وتعتبر هذه الحوليات من أقدم ما يتوافر عن بلاد الرافدين من معلومات عن حكامها وشخصياتها في هذه الفترة .

١٦ - دومنيك شاربان :

« محفوظات من عصر آشور في قصر ماري » . ص ٢٤٣ - ٢٦٨

هي مجموعة نصوص آشورية وجدت في أثناء الحفائر في قصر ماري ، اقتصادية وادارية ، تتضمن أسماء سنوات عديدة صنفها الباحث وقدم عنها هذه الدراسة المطولة .

تل ليلان ـ شوباط انليل :

١٧ ـ هارفي فايس Weiss, H. :

من المعروف أن هذا المؤرخ والمنقب الامريكي الاستاذ في جامعة /يل/ Yale وهو الذي يدير حفائر تل ليلان شمال سورية ـ قرب القامشلي ، قد تنبأ مع آخرين بأن هذا التل هو المدينة القديمة المسماة شوبات ـ انليل Shubat - Enlil وهي أقدم عاصمة آشورية ، أي عاصمة شمش أدد ، منذ نهاية القرن العشرين ق.م . وصدق تنبؤه من خلال اكتشاف نصوص مكتوبة ومزيد من الدلائل الاثرية . كل هذا يقدمه في دراسة مطولة بهذه المناسبة تحت عنوان :

« تل ليلان وشوبات انليل » ص ٢٦٩ ـ ٢٩٢ .

تجدر الاشارة هنا الى أنه لم يعثر على نص واضح يدل على اسم المدينة شوبات انليل ولكن يبدو (وليس أكيدا) أن للمدينة اسما آخر معروفا من خلال وثائق ماري هو أبوم ، كما ظهر ختم يحمل اسم خادم لشمش أدد اضافة الى اختام وآثار ابنية تدل على أن المكان قد استخدم في عصر شمش أدد تحت اسم شوبات انليل . وتبقى القضية مطروحة للنقاش حتى تتوافر أدلة أكثر دقة .

١٨ ـ ديوران وشاربان :

يقدم هذان الباحثان والاستاذان في جامعة باريس الاولى ، بحثا آخر في هذا المجلد بعنوان :

« استيلاء زمري ليم على السلطة » ص ٢٩٣ ـ ٣٤٣ .

ولهذا الموضوع أهمية خاصة . فهناك مسألة عودة زمري ليم للسلطة وطرد الآشوريين من ماري حيث قتل ملكها السابق يخدون ليم ، والجهة التي ساعدت زمري ليم في هذه العودة ، وأين كان خلال فترة استيلاء الآشوريين على ماري ؟ يحاول كل من شاربان وديوران الاجابة على هذه المشكلات من خلال مراجعة نصوص قديمة سبق نشرها ، ومن خلال نصوص لم تنشر بعد .

استمرارية فن العمارة منذ خمسة آلاف سنة حتى اليوم :

١٩ ـ أوليفيه أورانش Aurenche, O. :

ويأتي القسم الرابع ليعالج موضوعات تتعلق بقصر ماري وعلاقته بالمدينة بالذات ويبدأ أورانش بدراسة تحت عنوان :

« الملاحظات البشرية(العرقية) واثرها في فهم الاوابد القديمة : قصر ماري ، وقصور الشرق الاوسط المعاصرة »• (ص ٣٤٧ ــ ٣٧٤) •

انه لمن النادر أن نقرأ دراسات من هذا النوع ، أي **مقارنـــة القديم القديم •• بالحديث الذي نعيش فيه اليوم** • هذه الدراسة الجريئة تقدم لنا محاولة جادة لقراءة **الفن المعماري القديـم** من خلال ملاحظات الباحث للفـن المعماري الحديث . ويخلص البحث الى النتائج التالية :

١ ــ **ان نتائج الكشف الاول المقارن ، بين الفن المعماري القديم في ماري ، والهندسة** المعمارية القائمة ، ايجابية .

٢ ــ ان جميع الوظائف لقصر ماري قد وجدت مثيلاتها في مجمعات معمارية معاصرة.

٣ ــ ان نسبة الاختلاف بين وظيفة معمارية أو اخرى هي أقل من نسبة التقارب .

٤ ــ على الرغم من الاختلاف في تكوين الفراغ بين بناء وآخر ومنطقة وأخرى ، فاننا نجد دائما عاملا يلبي حاجة تنظيم اجتماعي ذي أصول حضارية متشابهة ، مثل **فصل الجنسين ، رجالا ونساء ، وفصل** الفراغ وفق الترتيب الاجتماعي : سيد ــ عبد مع كل ما يتطلب ذلك من تكوين .

٥ ــ ان العوامل الاجتماعية التي أثرت علىتكوين الفراغ والبناء في **حضارات الرافدين** نجدها في **الحضارة العربية الاســلامية** التي تلتها في الوســط الجغرافي ذاته في المشرق العربي .

٦ ــ ان ما تقدم من عوامل مقارنة قد توصل اليه جان مارجورن ــ مدير حفائر ماري ــ في دراسة خاصة نقلها الينا أورانش ، بعد أن أضاف اليها ملاحظتين هامتين وهي أن البناء التقليدي قديما وحديثا **والمقصود بالتقليدي البنــاء الزراعي ، الرافدي والاسلامي)** . يترك فراغين للحيوانات ، وآخر لوسائط النقل ، وثالثا لممارسة أنشطة فصلية بين الشتاء والصيف . وهذه الملاحظات صحيحة وهي في صلب تكوين البيت الزراعي . والبيوت العربية بصورة عامة .

تلك هي باختصار أهم العوامل والملاحظات التي توصل اليها أورانش وقبلــه جان مارجورون فيما يتعلق بصلة الفن المعماري القديم بالحديث أو استمراريته في الحاضر . لم يكتف الباحثان بمعلومات النصوص وهي الاساس في فهم وظائف الفراغ في بناء لم يبق منه سوى ركام .. بل استندا علىمعلومات دقيقة مستمدة من مخططات الابنية القديمة التي تم رسمها بدقة ، اثر عمليات التنقيب ، ونعلم أن قصر ماري الذي يعتبر أكبر قصر قديم في العالم (أكثر من ٢٠٠ صالة ومكان) ما يزال يقدم المزيد من

المعلومات المعمارية القديمة . ولقد افاد الباحث من كل هذا وقدم مقارنة مع أبنية معاصرة نراها في معظم أرجاء الوطن العربي فأخذ أبنية من اليمن والمغرب ، وقارنها مع بقايا قصر ماري ، فاتت بنتائج ايجابية . وهذا طبيعي لأن الانسان لم ينقطع عن التواجد على هذه الارض منذ وصلتنا أقدم وثائقه المكتوبة .وهو الانسان الذي تجسده اليوم حضارة العرب ، بكل أبعادها وتعدد مذاهبها وأفكارها .

٢٠ ــ دومنيك بيير :

وتأتي دراسته ، الى حد ما ، ضمن اطار فن البناء ونظمه ، وهي تتعلق بنظام أغلاق الابواب في قصر ماري الكير ، من خلال النصوص أو الاثار المتبقية التي تشهد على ذلك . والدراسة بعنوان :

« اغلاق ــ أقفال الابواب في قصر ماري » ٣٧٥ ــ ٣٨٤ .

٢١ ــ جان ماري ديوران :

يعود الينا ، ثانية وثالثة ، هذا الباحث الذي ينتج من الدراسات بغزارة ودقة تجعلانه في المرتبة الاولى بين الباحثين المعاصرين عن ماري ، بدراسة دقيقة ومفصلة بعنوان : **« نساء قصر ماري في عهد المملكة القديمة في الرافدين ــ الاعلى »** . ص ٣٨٥ ــ ٤٣٦ .

تعتمد الدراسة على المعلومات المستخلصة من سجلات توزيع المواد التموينية ، وخاصة الزيت . ونعلم من خلال ذلك أن ملك ماري يشمخ أدد قد أستقر في قصرها عقب هزيمة يخدون ليم ومقتله مع زوجته وأولاده . ثم نعلم أنه تزوج من ابنة ملك قطنة (قرب حمص) نحصل على معلومات أخرى تتعلق بزيجات بين موظفين كبار ونساء من العائلة الملكية . ونعلم بوجود نساء يحملن أسماء أجنبية : مثل شيوارم . اتوك . مينازي . الخ وهذا طبيعي لان شمال سورية كان وما يزال موضع التقاء واحتكاك بسكان الاناضول قديما وحديثا . ونعلم أن زمري ليم قد حافظ على نساء خصمه يسمخ ادد بعد طرده بالاضافة الى أخريات كن يعشن في كنفه في قسم الحريم من القصر الكبير .

٢٢ ــ ساسون ، جاك :

دراسة أخرى (بالانكليزية) لهذا الباحث والاستاذ في جامعة كاروليتا . بعنوان: **« سنة قام زمري ليم بتقديم عرش عظيم الى « الاله » شمش في (مدينة) مخنوم »** . وهي اعادة نظر في تأريخ احدى سنوات ماري . وقسمها الاول بعنوان : حضور الملك : ونتعرف على نشاطات الملك خلال هذه السنة ، وتشمل مختلف جوانب الحياة في

القصر ، بالاضافة الى الغزوات والفتوح التي لم تكن لتهدأ في زمنه ، ولا في زمن من سبقه أو أتى بعده .

٢٣ ـ شـاربان :

ويأتي هذا الباحث والعالم الشاب في مرتبة ديوران من حيث الانتاج والبحث والمشاركة في الحفائر وهو أستاذ مادة الدراسات المسمارية في السوربون ، ودراسته الجديدة بعنوان : « محفوظات أصقدوم Asqudum الورع في بناء المنطقة آ من ماري» ص ٤٥٣ ـ ٤٦٢ .

وجدت مجموعة من أكثر من مئـة نص تتعلق بهذا الرجـل المتدين . وقد درس شاربان هذه النصوص الجديدة من حيث زمنها ومضمونها ، ويتعلق بادارة القصـر وملكـه ، وانتهى الى النتائج التالية : كان اصقدوم وعائلته وخدمه يعيشون في هذا المكان أو البناء في مدينة ماري في مطلع عهد زمري ليـم ثم حل محلهم فيما بعد آخرون لا تتوافر معلومات عنهم . ساعد هذا **الاكتشاف على فهـم طبيعة حياة الاسـرة في مجتمع ماري** . وتساعدنا بعض النصوص التـي تحمل أسماء دينية على عقد مقارنات مع اسـماء الالهة في مدن أخرى .

٢٤ ـ كوبـير ، جان روبـير Kupper , J.R :

سبق ذكره ، وهو من المخضرمين في علم دراسات ماري وله باع طويل في دراسة حياة البدو في عصرها ، وكتاب شهير عن البدو الاموريين في عصر ماري . ويقدم لنـا في دراسة جديدة هنا موضوعا بعنوان :

« المدينة والملكة في ماري ـ التنظيم المدني في عصر ماري » . ص٤٦٣ـ٤٦٦ .

يستعرض فيها النصوص الاداريـة المتعلقة بالقصر والمدينـة والريف وقراه ، والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل موظف وفق هذا التسلسل ، ويتابع هذا الوضـع ، وفق معطيات النصوص ، منذ العصر الاشوري المبكر في ماري حتى زمري ليـم .

*** يأتي القسم الخامس من هذا المجلد الكبير ليضم الدراسات المتعلقة بالفـن والعمارة ونشاط الفنانين .**

٢٥ ـ ونيفرد أورتمـان Orthmann, W. :

« الفن الاكادي في شـمال سورية وماري » . ص ٤٦٩ ـ

ونقطة الانطلاق من هذه الدراسة هي مجموعة قطع نحتية لتمثال وجـد خـلال حفائر حلاوة Halawa ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ . ويمثل بقايا من ثلاثة مشاهد دينية احتفالية .

والمشهد الثالث الاكثر تهشيما ، يسمح برؤية قائد مركبة وظهر دابة الجر وهي (حمار) على الاغلب . وهذا المشهد معروف في العصر الاكادي . وتؤدي نتائج الفحص الدقيق للاشخاص وملابسهم وأدواتهم الى أن المشهد خاص بشمال سورية نفسها ويمكن مقارنته بانتاج سومري في العصر الحديث (السومري) أي نهاية الالف الثالث ق.م. ونرى وجوه الرجال المضخمة والمخيفة مماثلة لوجوه منحوتات في مناطق أخرى من سورية . مثل إبلا . من جهة أخرى فان الفن السوري في العصر الاكادي اقل وفرة منه في عصور أخرى والسبب هو نقص الشواهد لا أكثر . **لاننا نجد أن الفن ينهض في عصور لاحقة وخاصة إبلا وماري** ، وتتوافر كثير من الشواهد عليه .

٢٦ ـ بيير اميه : ودراسته بعنوان :

« أختام ماري ـ ملاحظات ونقد » ص ٤٧٥ ـ ٤٨٥ .

تعتبر ماري أقدم موقع أعطى لسورية أكبر مجموعة من الاختام وطبعاتها ، وكونت فكرة عن حضارة سورية المبكرة وأعطتها هوية ذات شخصية متميزة عن سومر وأكاد ونلحظ ذلك في اكتشافات لاحقة ، في تل خويرا وإبلا .. مما أثبت أصالة الفن التصويري النحتي السوري القديم . وتعد هذه الدراسة تطويرا لهذه الفكرة من خلال العودة الى منقوشات ومنحوتات ماري التي تعود للالف الثالث ق.م. ونجد فيها تقديما مصورا لمعظم هذه الاختام والنقوش .

٢٧ ـ مارجورون :

ودراسته بعنوان : « **بعض الملاحظات على معابد ماري** » ص ٤٨٧ ـ ٥٠٧

يخلص فيها الباحث للقول ان المشكلات التي يطرحها فن العمارة الديني ، أي فن بناء المعابد ، تتعلق بعدم وجود مثال كامل نستطيع فيه التميز بين **فن عمارة سوري وآخر رافدي !** ورغم هذا فان معبدا من الطراز الذي وجد في ماري (معبد دجن ويعود للفترة ما قبل شروكين ـ صرجون) ، له ما يقابله بالشكل في سورية ، في راس شمرا وفي آلالاخ . ويتابع الباحث قوله : **لا يمكن تحديد استقلالية تامة عن الرافدين في مجال البناء الديني في ماري** . واذا اردنا البحث في هذه الاستقلالية ، علينا العودة الى معابد سورية الوسطى والغربية .

٢٨ ـ هنري ليمه Henri Limet :

« الحلي والمجوهرات في ماري »

ويبدو أن ماري كانت بارعة في هذا المجال فقد قدمت لنا النصوص ثبتا بالمواد

المستخدمة في صناعة المجوهرات والحلي ، وأسمائها ومناسبات اهدائها . وقدمت لنا الحفائر بعض أمثلة منها محفوظة في متاحفنا ومتاحف العالم . أما أهم المعادن والاحجار المستخدمة في التصنيع فهي الذهب والفضة والبرونز . واللازورد والعقيق ..الخ.

*** القسم السادس من هذا المجلد الرابع من M.A.R.I عنوانه : مشكلات دينية**

٢٩ ــ ويلفرد جورج لامبيرت Lambert , Wilfred. G.

دراسة بعنوان : « مجمع ماري الديني » . (بالانكليزية) . ص ٥٢٥ ــ ٥٣٩ .

من أولى الملاحظات التي يسجلها المرء في الحياة الدينية القديمة في ماري هو تقديم **الاضاحي من الخراف الذكور** . هذا التقليد ما يزال قائما في حياتنا الدينية ولم يتغير « كعادة » مع تغيير المعتقدات وتطورها . وتقدم لنا نصوص ماري أسماء أكثر من ٢٥ اسما الهيا مقدسا ، أهمها شمش ، سين (القمر) أدد (الرعد والمطر) ، عشتار ، ايـا ، نينخور ساجا .. الخ ، **وهناك عشرات الاسماء الدينية الاخرى التـي تعكس بمعانيها اللغوية فكر الانسان ومخاوفه وتطلعاته وآماله .**

وتبدأ هذه الدراسة بتقديم دقيق للالهة وأسمائها وأصولها . وهو ما يقودنـا الى ملاحظة هامة مفادها أن اله أية مدينة قد يعبد في مدينة أخرى بغض النظر عـن الاختلاف والتناحر السياسي . **فجميع الالهة مقدسة . والجميع يقدمون لها الاضاحي والابتهالات . ولم يبدأ تميز اله على بقية الالهـة ، وبالتالي بروز مجموعـة بشريـة ومحاولة تفضيلها على أخرى الا في غضون أواخر الالف الثاني ق.م وهو الوقت الذي يفترض أن فيه ظهرت فكرة التوحيد عند الاسرائيليين القدماء .**

والجدير بالملاحظة أن الاضاحي تؤكل بعد ذبحها في بلاد الرافدين لدى سـومر وأكاد . في حين تحرق عند الكنعانيين (وفق المؤلف ن.ص ٥٢٨) وبهذا المعنـى فان تواصل العادات والتقاليد لما ينقطع في مجتمعنا خلال خمسة آلاف سنة ، **وان الاصالة الاجتماعية والثقافية المعاصرة تمتد الى تلك الحقب البعيدة في الزمن** . وهـو ما لم يدركه البحث المعاصر في الاصالة العربية ــ برأينا على الاقل ــ .

ان مجمع ماري الديني يضم أسماء آلهة من مختلف مناطق شمال سورية وهي بلا شك متأثرة بالثقافة السومرية بشكل واضح بفضل اختراع هؤلاء الكتابة . وقد كان مجمع المدن السورية الشمالية بشكل عام منظما ومعروفا في كل مدينة من المدن. اذ أن لكل منها اله رئيسي والى جانبه مجمع . ويعكس لنا ترتيب هـذه المجمعـات الدينية وطقوسها **التواصل الثقافي والروحي بين سورية وسومر** في ذلك الوقت . نجد هذا في أسماء آلهة سومرية في معابد سورية والعكس صحيح أيضا . ولهـذا فان أي حديث عن مجمع ديني في سورية أو الرافدين لا يكتمل ما لم نتطرق الى الجانب الاخر.

ويرى الباحث أن للمعبد دور اقتصادي هام في حياة سومر . ولذا فقد حظي بتنظيم أدق وأشمل ، في حين قام الاكاديون بسحب هذا الامتياز من المعبد . ونقلوا الانشطة الاقتصادية الى القصر لا بل ان صرجون ـ شاروكين أسس مدينة جديدة ليدير منها امبراطوريته . وهكذا يرى المؤلف أن ناطقي الاكادية وفروعها قد أعطوا المعبد ومجماعته أهمية أقل من العهود السومرية السابقة .

ونلاحظ ظهور نصوص جديدة تحمل اسم اله اسمه اتور ـ مير Itur - Mer ويستخلص الباحث بعد نقاش طويل أن معناها هو بوابة ـ ماري . وانها اسم اله قديم يكتب هكذا (d)Itur — Mer **وهو اصل اسم مدينة ماري** . كما يظهر اسم **نهر الخابور** في نصوص قديمة بابلية ومارية **هكذا** (d)hu — bu — ur **أي اله نهر الخابور** .

٣٠ ـ اندريه فينيه :

« شمش اجي ـ كور : عين البلاد » ص ٥٤١ ـ ٥٤٣ :

ربما كان عنوانا غريبا لهذه الدراسة وهي محاولة لغوية مقارنة بين السومرية والاكادية لمعرفة معنى المقطعين السومريين Igi - Kur اجي ـ كور . وفي النتيجة فان شمش اجي ـ كور هو اله و « عين البلاد » وهو ملك السماء والارض .

٣١ ـ بيير بورد روي Bordreuil , P. :

« اشتارت المارية وآلهة اوجايت » :

وهنا يعبر الباحث عن مقدار انتشار عبادة آلهة ماري « اشتارت » التي وصلت الى أوجاريت على الساحل السوري . وتظهر في النصوص الى جانب ايل = اله ، وبعل Baal فهذه الالهة الرافدية أشتار Ashtar التي سميت أيضا فيما بعد إشتار Ishtar ، قد عرفت في ماري تحت اسم سومري (d) MUS . ZA . ZA وهي **اشتار ـ عَثْتَارت** Attart أو عِتَارت Ittart المؤنثة في مجمع أوجاريت الديني .

وهكذا نستطيع التأكيد ان الافكار والعبادات كانت تنتقل من الرافدين الى سورية وسواحلها ومنها كانت تنتقل الى عالم بحر ايجه منذ فجر حضارته المتاخر بالنسبة لسورية والرافدين .

٣٢ ـ اندريه لومير Lemair , A.

« ماري ، التوراة والعالم « السامي » الشمالي الغربي » ص ٥٤٩ ـ ٥٥٨ .

والغاية هنا محاولة فهم التوراة على ضوء معطيات شواهد مستقلة من ماري . ويبدأ الباحث بالملاحظات التالية :

١ ـ التوراة لم تذكر اسم ماري .

٢ ـ نجد في نصوص ماري اسم مدينة تقع على نهر الاردن وهي حاصور Hasura

٣ ـ اهتمام المتخصصين بالدراسات التوراتية . اقتصر فقط على دراسـة مسائل النبوة والتنبؤ التي تطرقت اليها بعض نصوص ماري . وكذلك قصة الوعد ، ليظهروا أن الوعد ذو رمز الهي موجـود في تراث حضارة المنطقة منـذ أقـدم العصور . والوعد الالهي لا يمكن أن يكون وثيقة تملك كما تدعي «الصهيونية».

٤ ـ تذكر نصوص ماري مدينة حران وناحور في أعلى الرافدين ، وهي مدن ذكرت في نصوص التوراة على أنها من أصول ابراهيم (عليه السلام) وعائلته . ولكـن هذه المدن بالذات لم تقدم أي شاهد على ذلك .

٥ ـ وجود تواصل لغوي وخاصة على مستوى الاسـماء بين بعض أسماء التـوراة ومثيلاتها في ماري . وهذا أمر طبيعي وموجود حتى في أسماء وقتنا الحاضر . وكذلك في كثير من الافعال والاسماء في العبرية كما هي الحال في العربية .

٦ ـ نلمس على المستوى الاجتماعي وجود تقابلدائم بين بدو متنقلين وحضر مستقرين وهي ظاهرة موجودة في التوراة ونصوص ماري والقرآن الكريم (فيما بعد) .

٧ ـ ظهور النبوة في وقت مبكر في ماري ، كما أن المعجزات لم تكن متوقفة على الكهنة والانبياء بل يمكن أن تحدث مع أناس عاديين كما في أمثلة من نصوص ماري .

أما نقد طريقة التقرب من دراسات التوراة ـ ومعطيات النصوص القديمة كماري وغيرها فهي :

١ ـ ان جميع المعطيات التي تدل على أحداثالتوراة التقليدية تدل بشكل غير مباشر أن أقدمها ، لا يعود ، لابعد من الفترة الاmorية (عصر ماري وما قبل) . وأنـه ما من باحث يستطيع أن ينفي أو يؤكد بشكل قاطع صحة هذا الاستنتاج .

٢ ـ لهذا السبب نجد انه ، عقب كل اكتشاف هام لنصوص مسمارية وغيرها مثـل أوجاريت ، وماري ، وإبـلا ، نجد سعي التوراتيين الحثيث لايجاد معطيات توراتية ، لاسباب معروفة ، وهي اثبات قدم التراث التوراتي على غيره .

ان مثل هذه المحاولات التي يمكن أن تسمى « مركزية الثقافة التوراتية » التي يغامر من خلالها بعض المختصين بخيالاتهم فقط تؤدي منهجية البحث العلمي ، وتؤدي الى نتائج مغلوطة .

٣ ـ الحذر والحذر التام هو ما يجب أن يلتزمه دارسو التوراة ومؤرخو النصوص

المسمارية . فكل منهم يعمل في عالم مختلف جغرافيا ومنهجيا ومجال المقارنة ضيق جدا .

٤ ــ من وجهة النظر هذه ، فان حران وناحور مذكورتان في النصوص المسمارية وموجودتان قبل تدوين التوراة بقرون طويلة كما أن ذكر حاصور في نصوص ماري ، لا يعطي أحداث التوراة تأريخا لها في عهد كتابة نصوص ماري ... وهكذا . بل بالعكس ان غياب اسم ماري وحاصور من التوراة يدل على حداثة هذا الاخير وقدم ماري وحاصور .

٥ ــ ليس من الضروري أن كل المجتمعات التي تجمع بين البدو والحضر، يجب أن توضع في نفس الزمن . اي مجتمع التوراة القبلي ــ ومقابله في ماري ؟. وهكذا الحال بالنسبة لظاهرة النبوءة . فليستالنبوءةوقفا على التوراة. بل نجدصورا مشابهة في ماري وليس بالضرورة أن تكون الاولى أصل الثانية أو العكس. لنذكر محاولة لجعل زمري ليم نبيا معاصرا لعمون . (انظن ص ٥٥٥).

٦ ــ ليست « العبرية » التوراتية هي الوحيدة والاقدم والمهيأة للدراسات المقارنة . فهناك الاوجاريتية والعربية ولهجات الجنوب التي أثبتت مكانتها في صدر العائلة اللغوية القديمة لبلاد الرافدين .

٧ ــ اذا كان لا بد من المقارنة مع لغة قريبة وقديمة في آن معا . فلا بد من العودة الى الارامية التي تغطي فترة الالف الاول ق.م. وتضم « لهجة التوراة » الى جانبها .

٨ ــ يجب مقارنة نصوص ماري مع نصوص أوجاريت التي تقع في فترة الالف الثاني وليس مع نصوص التوراة التي كتبت بعد منتصف الالف الاول ، ومع الارامية القديمة في الالف الاول ، اذ يجب أن تكون قريبة جدا من لهجة ماري ، لانها استخدمت في الالف الثاني في منطقة ماري .

وهكذا يجب أن لا تخضع الدراسات المقارنة بين النصوص القديمة والتوراة الى تضخيم يتعدى الحقيقة والواقع . وان الدراسات المقارنة بين ماري وغيرها تحتاج الى تحليل دقيق ويجب مقارنتها مع المحيط الاقرب ، مع أوجاريت مثلا ، وتل العمارنة ، وإبلا أولا .

القسم السابع والاخير هو بعنوان « ماري بين سورية والرافدين »

٣٣ ــ ستيفانيا مازوني : Stefania Mazzoni

ودراستها : « فخار الفرات الاعلى في فترة البرونز ٤ » . ص ٥٦١ ــ ٥٧٧ .

تظهر مدى التنوع في صناعة الفخار التي كانت منتشرة في ســورية في النصــف الثاني من الالف الثالث ق.م .

٣٤ ـ هيرمان جاش Gasche , H.

« تل الدير وأبو حبا » Tell - ed - Der et Abu Habbah **ص ٥٧٩ ـ ٥٨٣ .**

دراسة حول حفائر جديدة قرب بغداد في حوض الفرات .

٣٥ ـ داود أوتز Oates , D.

« شريط من المدن في بلاد الرافدين » ص ٥٨٥ ـ ٥٩٤ :

تتعلق الدراســة بمجموعة من التــلال والمدن المنتشرة في أعلى الجزيرة والفرات من الناحية التاريخية والجغرافية والاثرية .

٣٦ ـ بارتل هرودا Berthel Hrouda

« حول مشكلة الحوريين » ص ٥٩٥ ـ ٦١٣ « بالالمانية » .

تتعلق الدراسة بالعناصر الحورية ، ذات اللغة الهندو ـ أوربية ، والتي تسربت الى حضارة الرافدين بدءا من القرن الخامس عشر ق.م ووجدت آثارها في آلالاخ . ومن ثم في الدولة الميتانيــة .

٣٧ ـ كريستين كسبنسكي واوليفيه لوكونت Kepinski , C. : Lecomte, O.

« ماري وحردوم Haradum **» ص ٦١٥ ـ ٦٢١ .**

وهو موقع أثري وسط حوض الفرات في العراق ، يقدم بعض المعلومات الاثرية عن فترة نهوض ماري .

المجلــد الخامس ـ ١٩٨٥ ـ

يضم المجلد الخامس من هذه المجموعة دراسات تاريخية وأثرية يبدؤها جــان مارجورون بدراسةحول حفائر ١٩٨٤ في ماري ص (٥) تليها البحوث :

١ ـ **الفونسو آركي : (لغوي بعثة تل مرديخ ـ إبلا الايطالية حاليا) .**

وعنوان الدراسة : « اللقبان ان En **ولوجــال** Lugal **في إبــلا وهديــة الملك كيش » ص ٣٧ ـ ٥٢ .**

ويوضح لنا اركــي أن لقب لوجال بالسومرية يقابله ملك بالإبلاتية .
Nam - en = ma - li - gu - um/malikum

. أي ملك = لوجال . وملك الابلائية هي ذاتها العربية)

يحلل لنا اركي أكثر من ثلاثين نصا تسجل مواد نسيجية ومعدنية ثمينة ؛ ذهب وفضة . مع ذكر آخر ملكين من ملوك ابلا وهما ابريوم Ibrium وإبي ـ زكير Ibbi - Zikir أحد الارساليات موجهة الى « اموتي ملك أرواد » !

Amuti Lugal A- ra - a - du (ki)

وهناك عشرات الاسماء من المدن والملوك لا نعرف اين تقع مدنهم ! وبعضها معروف مثل حران . وكيش التي يرد ذكرها أكثر من ثمانين مرة .

٢ ـ ماري تيريز بارليت Barrlet, M.T.,

« على هامش دراسة بعض طبعات الاختام من قصر ماري » ص ٥٣ ـ ٦٤ :

دراسة مقارنة لقراءة نص ختم يحمل عبارة إله الاموريين / حامل سلاح الحرب في يده / المخلص من الخطيئة .

٣ ـ شـاربان :

« الواح ـ مسمارية ـ من ماري ، ما قبل شروكين ـ صرجون » ص ٦٥ ـ ١٢٧

وهي أقدم نصوص يتم الكشف عنها من خلال حفائر ماري منذ ١٩٧٤ . وتتكون لغتها من لهجة مارية غربية مع السومرية التصويرية . وهي قريبة من كتابة ولهجة إبلا في الالف الثالث ق.م ولكنها لا توضح من خلال الاسماء الى اي عهد أو ادارة يمكن أن ترد وهي مجرد تسجيلات لمواد تموينية موزعة على أشخاص مجهولي الهوية .

٤ ـ شاربـان :

دراسة أخرى بعنوان : « شوبات ـ انليل وبلاد أبوم » ص ١٢٩ـ١٤٠

Subat Enlil et Lepas d'Apum

وهي دراسة مقارنة هدفها الاستدلال على الاسم الحقيقي القديـم لتل ليلان . ويخلص الباحث الى أن اسم تل ليلان هو على الاغلب شوبات انليل ولكن قبل وصوله الى هذه النتيجة سال كثير من الحبر .

ونظرا لأهمية هذه العاصمة « شوبات انليل » والتي عرفت بأنها تل ليلان (قرب القامشلي ـ قحطانية) ولأنها أول عاصمة لدولة آشورية بزعامة شمش ـ أدد (القرن التاسع عشر ق.م) فاننا نقدم هنا ملخصا وافيا لمراحل التعرف عليها كمـا وردت في دراسة شاربان الانفة الذكر .

١ ــ عرفت شوبات انليل Shubat - Enlil من خلال نصوص ماري . وعدت من أهـم عواصـم الشـرق القديــم التي لا يعرف موقعهـا . وراح الباحثــون يفترضون لها مكانا وفق معطيات النصوص ، فظهرت التخمينات التالية : ١ ــ اسم آخر لآشور . ٢ ــ في قلب تل شكر بزر (شمال سورية) ٣ ــ وأول من اقترح لهـا تل ليلان مكانا هو فالكنر Falkner , M . وهي الفرضية التي حازت أكثر الاصوات .

٢ ــ تل ليلان ، لا يمكن أن يكون شوبات انليل الا اذا كان شمشي أدد قد استقر فيها بعد أن كانت مسكونة قبله ، ولها الاسم ذاته أو اسم قديم آخر . أي ان شمشي أدد لم يؤسسها مجددا . لأن تل ليلان يحوي طبقات تعود للالف الثالث ق.م ويفترض أن الملك الاشوري قد استقر فيها في غضون أواخر القرن التاسع عشر أي بداية الالف الثانية ق.م .

٣ ــ الاسم الاخر لـ شوبات انليل :

يظهر من خلال بعض النصوص اسم مدينة هامة تدور حولها خصومات وحروب اسمها شخنا Sehna (غير معروفة الموقع) ويقوم على رأسها رجل مسمى كونـام Kunnam ، ويبدو تارة كزعيم لمدينة شخنا ومرة أخرى زعيما لمدينة شوبات انليل! وهذا ما يجعل شاربان يعتقد بأن شخنا وشوبات انليل اسمان لمدينة واحدة . زد على ذلك أن شخنا مذكورة في نصوص تعود للالف الثالث ق.م ! وهذا هو وضع تل ليلان في طبقاته القديمة .

٤ ــ اكتشف في تـل ليلان عـام ١٩٨٢ طبعة ختم تحمـل اسم ايـا ــ ابـوم Haya - abum (خادم أدد) . وختم آخر باسم ابيل ايليشو بن ألي ــ بانيشـو خادم توروم ناكتي ! ونعلم فيما بعد من نصوص ماري ان ايا أبوم هو ملك بلاد آبّوم (بشد الباء) . والسؤال هنا هل تل ليلان هي شوبات انليل أو أبوم ؟

٥ ــ عاصمة أيا أبوم (بدون شد الباء) :

وهو ملك بلاد أبـوم (بشد الباء) ، ويضاف الى ذلك أنه ذكـر في رسالة الـى زمري ليم أن « أيا أبوم : سليم ، وكذلك حال المدينة شخنا ، وكذلك مدن بلاد أبوم ، وكذلك خدم سيدي ، كلهم بحالة جيدة » .

والنتيجة هي أن أيا أبـوم يحكم بلاد أبـوم من عاصمة اسمها شخنا . من جهة أخرى هناك نص يقول : « وصلني خبر من شوبات انليل ؛ لاوينـا ــ أدو قـد قتل أيا ــ أبوم ويانوخ سامار قد تم توقيفه » . وهنا نعلم أيضا أن مقتل أيا أبوم ــ وتوقيف الاخر قد تم في مدينة شوبات انليل ! ونعلم قبلا أن يانوخ سامار كان محاصرا في شخنا،

مما يقربنا قليلا من هوية المدينتين (شخنا وشوبات انليل) . ونعلم من نصوص ثانية أن شخصا اسمه شبرام Subram ، هو حاكم شوبات انليـل ، ويتبع رجلا اسـمه أتمروم ! ونعلم أن هذا الاخير قد قتل ملك أبوم وهو أيا أبوم وهكـذا نرى أن شبرام **حاكـم مدينة شوبات انليل** ، ويمكن أن تعرف بأنها **عاصمة بلاد أبـوم ، وهي بنفس الوقت شخنا ، بشكل غير مباشر ؟**

٦ ــ توروم ناكتي Turumnakti

هناك معلومة من نص تقول : « هل استطيع قتل توروم ناكتيواعيد بلاد أبوم الى جانب شوبات انليل » . ومعلومة أخرى تقول : « قرني ــ ليم ، قد دفن توروم ناكتي في أبوم . وقد جمع الملوك ناحية شوبات انليل وجعلهم يندبونه أي يحزنون عليـه . وبحضور قرني ليم فقد تم تنصيب ابن **توروم كملك على شوبات انليل** » .

٧ ــ نهاية قصة شوبات انليل : بعد أن يهزم شمشي أدد وبنوه امام تصاعد قوة زمري ليم وبابل ، تعود المدينة (شوبات انليل) الى بلاد أبوم كعاصمة لها تحت سلطة زمري ليم في ماري . بعد معارضة من قبل ساميا « خادم سمسي أدو » وملك أبوم . بعد موت توروم ناكتي يتم تنصيب ابنه ولكنه يهزم من قبل زمري ليم ويضع مكانـه أيا أبوم ، الذي قتل فيما بعد .

بعد بضعة أشهر ، يصبح « كونام » سيد شوبات انليل ويعرف باسم سوكال عيلام. وترتهن بلاد أبومبمملكة أتامروم ، نظرا لتحول شوباتانليل الى مركز ثانوي. ولم تقدم لنا نصوص ماري معلومات عن شوبات انليل / شـخنا بعد غزوها مـن قبل حمورابي البابلـي .

وينتهي شاربان الى القول بأن المسألة محصورة في طرفين :

١ ــ **ليلان = شوبات انليل** أو **ليلان = أبوم** وهذه لم يعد لها معنى **لأن ليلان لا يمكن أن تكون الا شوبات انليل : « والعلم عند الله » !** لأن الخبر اليقين يبقى بانتظار نتائج حفائر تل ليلان والحصول على مزيد من النصوص التي تؤيد هذه النتيجة كمـا حدث في ماري وأوجاريت وأخيرا إبلا . فكم من المعطيات قد تبدلت بعد اكتشافـات أكثر وضوحا ودلالة .

٥ ــ دومنيـك كولـون Collon , D.

دراسة بعنوان : « إشار ــ ليم Isar - Lim »

ظهر هذا الاسم (اشار ليم) في محفوظات ماري كموظف كبير في عصر سومو يامان أحد قادة شمشي أدو ، وقائد فرقة بابلية في زمن زمري ليم . ويحاول كولون في هذه

الدراسة تتبع هذه الشخصية ، مفترضا أنها هي ذاتها في كل مرة ، واثبات ذلك من خلال المقارنة والاستنتاج . ويتوصل الباحث الى رسم شجرة النسب لهذا الرجل الهام ويجلعه ملك / بلاد / خانا / !

٦ ــ ديوران :

ويعود الينا بدراسة مطولة بعنوان : **«وثائق تخص تاريخ مملكة الرافدين العليا»** ص ١٥٥ ــ ١٩٨ .

ينشر ديوران وثيقة هامة : تقول بأن شمشي ادد ملك آشور قام برحلة الى أجاد / أكاد Agadé ،وهي عاصمة شروكين ــ الاكادي ، ويقول فيها : « أعيش في أجاد » وهذا يعني أن للرحلة أهمية خاصة في نظر العاهل الاشوري . ويبدو أن ابنه يسمخ أدو قد قام ، برحلة مماثلة . أضف الى ذلك مجموعة من المعلومات حول حروب الملك الاشوري في الشمال والشمال الشرقي .

ثلاث طرق من الفرات الى قطنة ــ قرب حمص ــ عبر البادية :

وقد عبر عن هذه الطرق كاتب النصوص في ماري ــ عصر يسمخ أدو ، بأنها : الاول أو الاعلى ــ وهو الابعد عن ماري. والثاني الاوسط ، ثم الادنى الاقرب من ماري. والاول هو الذي يتبع حوض الفرات الاعلى . وهي الطرق التي استخدمها الرومان ثم العرب سواء في الذهاب الى الجزيرة العليا أو العودة منها ! ومن ثم تعبر البادية ، أما عن طريق تدمر ــ قطنة (حمص) أو الرصافة ــ السعن ــ السلمية ــ قطنة .

لقد تمكن ديوران من الكشف عن قطع من الرسائل واستطاع ترجمتها والحاقها بأصلها الذي نشر ناقصا من قبل . وهكذا ينشر رسالة تحت رقم (Arm V 7 + A. 1882) بعد أن اكتملت لتعطينا معلومات أوضح عن نهاية عهد شمشي أدد ، وخصومته مع سومو ايبوخ ملك حلب ، وحوار ابنه يسمخ ادو مع حليفه ملك قطنة من أجل مواجهة خطر حلب .

٧ ــ ديوران . ودراسة اخرى بعنوان :

« أشباح مدن في سورية وفي أمكنة اخرى » . ص ١٩٩ ــ ٢٣٤ .

التموين بالملح في الالف الثاني ق.م ؟ يقدم لنا ديوران ترجمة ونقدا لبعض النصوص التي تذكر اسماء بعض المدن في شمال سورية وتذكر في الوقت نفسه نقل حمولات (على الحمير) لمادة الملح . .من مدينة « قطارة » Qattara . والجدير بالذكر أنه ليس بامكان أي كان أن يذهب الى المالح ويأخذ ما يشاء بل كانت تخضع ــ الى حد ما ــ الى ادارة المدينة أو الملك .

وهناك نصوص أخرى تتعلق بابنين لشمش أدد قبيل وفاته . وأخرى بحصار ماري في عهد يشمخ ادو ، وكذلك حصار مدينة تدعى بكرام . بالاضافة الى نصوص تتعلق بأعمال وأحداث صغيرة ومتفرقة حيث ترد فيها أسماء مدن كثيرة معظمها مجهول الموقع حتى وقتنا الحاضر .

٨ ـ ماريا إلز Ellis , Maria de Jong

« الإلهة كيتيتوم Kititum **تتحدث الى الملك ابال بي إل »** IBALPIEL :
(معجزة الهية من موقع حفائر Ishchali **قرب بغداد) ص ٢٣٥ ـ ٢٦٦ .**

ورد في نصوص الرافدين والشرق بصورة عامة صور أدبية مختلفة لوسائط اتصال العبد بربه ، وهي الاحلام ، والرؤى ، ثم النبوءة . وقد وردت معجزة الالهة كتيتوم ، التي تكلمت مع الملك ابال بي إل في مدينة اشنونا شرقا) وبذلك يتأكد انتشار هذه الظاهرة ؛ النبوءة والمعجزة في بلاد الرافدين وليس في ماري غربا وحسب .

ونظرا لما قد يثير هذا النص من اهتمام تقدم له ترجمة الى العربية :

١ ـ الى الملك ابا بي إل .
٢ ـ هكذا « تحدثت » الإلهة كيتيتوم .
٣ ـ أسرار الالهة .
٤ ـ قد سكنت بي .
٥ ـ فيما يتعلق بذكر .
٦ ـ اسمي بفمك .
٧ ـ فما كان . (أي لم يحدث من قبل) .
٧ـ٨ ـ أسرار الالهة . افتحها لك .
٩ـ١٠ ـ وبرغبة الآلهة وبأمرة
١١ ـ الإله آنو ، فالبلاد
١٢ـ١٣ ـ ستعطى لك لتحكمها .
١٤ـ١٥ ـ وستجمع البلاد ، أعلاها وسفلاها .
١٦ـ١٧ ـ وتأخذ خيرات البلاد ، أعلاها وسفلاها .
١٨ ـ وثروتك لن تنتقص .
١٩ـ٢١ـ وأينما وضعت يدك ، سيتم الخير والسلام .
٢٢ـ٢٤ ـ وأنا ، الإلهة كيتيتوم ، سأقوي عرشك
٢٤ـ٢٥ ـ لقد أسكنت فيك ملائكة الرحمة (لتحميك) .
٢٦ ـ واذناك .. لتسمعاني !

٩ ـ بيلو فرنزارولي Fronzaroli , P.

« الضمائر في ابـلا » ص ٢٦٧ ـ ٢٧٤ .

وهي دراسـة لنصوص جديدة يدرس الباحث الضمائر التي وردت فيها .

ضمير الرفع المفرد : هو (ˇsu ، شـو) و Su - i - LUM (هـو إلـه) وفق دراسات بعض الباحثين ولكن يعتبر الباحث هذا أنه اسم موصول « سو » كما في المثال التالي : She/Shu / u - wa - i - de - an/al(6)-gal .

الشـعير الذي وعدت ، جاهز .

وبنتيجة البحث نستطيع استخلاص الجدول التالي (ص ٢٧٣) :

	الفاعل/ضم	المفعول/فتح	المجرور/كسر	
مفرد مذكر	شو Shu	شـا Sha	شي She شا تي Sha - ti	
مفرد مؤنث	شا ـ دو Sha - du	شا ـ دا [Sha - da]		
مثنى	شـا [Sha]			Sha - a
جمع مذكر	شو ـ دو [Shu-du]			Shu - ti
جمع مؤنث	شا دو Sha - du			Sha - ti

١٠ ـ برنار جيير و جـان ـ ي ، مونشامبير
Bernard Geyer ; J - Y . Menchambert

« قمة السوزا في حوض الفرات الاسفل ـ سورية » . ص٢٧٥ـ٢٩١ .

ويتحدث الباحثان عن المصادفات التي اقتادتهم من ماري الى هذا الموقع قرب البوكمال حيث كان أحد المهندسين قد كشف عن عدد من الجرار أثناء عمليات بنـاء ومن ثم قاد الباحثين الاثريين الى المكان ، وتم الكشف عن مجموعة أخرى من الاواني الفخارية وبقايا بناء تدل على قدم الموقع ، ومروره بعصور تبدأ من عصـر البرونز القديـم .

١١ ــ جيير ومونشامبير :

((تقرير عن عمليات كشف أثري وجغرافي في حوض الفرات ــ قرب ماري)) . ص ٢٩٣ ــ ٣٤٤ .

وغاية البحث هي معرفة المحيط الجغرافي لماري ، والتلال الاثرية المحيطة بها التي نقبت والتي ما تزال مطمورة . وتنظيـم خرائط بمجاري الميـاه وقنواتها القديمـة والحديثة معـا .

١٢ ــ فرانسيس يوحنـا Joannés F.

((نسخ بالمسمارية للمجلد ٢٣ ــ ٢ من محفوظات ماري)) ص ٣٢٥ ــ ٣٧٩ .

وهو نشر حديث لنصوص هـذا المجلد مع تصـحيح لقراءة بعض الاشـارات

والنصوص (من الرقم ٩١ ــ ٢٤٥) أي نحو ١٦٤ نصا ومضمونهـا اقتصادي واداري بحت ، ولكنه يضم أسماء أشخاص ومدن كثيرة .

١٣ ــ برنـار لافـون Lafont , B.

((نسخ بالمسمارية للمجلد ٢٣ ــ ٣ من محفوظات ماري)) ص ٣٨١ ــ ٤٠٨ .

وهو ذات العمل السـابق أي اعادة نسخ النصوص باليد وتقديم بعض التصحيحات لقراءاتها السـابقة والنصوص تبدأ من الرقم ٢٤٨ ــ ٤٢٧ .

١٤ ــ ي .ج . لامبرت :

((عبارات من لغة مجهولة)) ص ٤٠٩ ــ ٤١٤ .

تعددت اللغات واللهجات التي تحدث بها الناس في الشرق القديم ، وبخاصـة في بلاد الرافدين . مما اضطر الكتاب أو النساخ الى اقتناء قوائم بالكلمات الاجنبية ومقابلها من الكلمات المناسبة بلغتهم الام . وهي ليست معجما بالمعنى الحديث ، وان كانت هي أقدم المعاجم ، بعد قوائم بالكلمات التي يستخدمها الناسخ الاكادي أو غيره .

وكان الحكام والملوك بحاجة الى مترجمين . وقد حفلت النصوص بأسماء بعضهم وأقدمهم يعود للعصر الاكادي وهو : **شـو إيليشو** Shu - i - li - shu **مترجـم ملوخـا** . eme - bal me - luh - ha(ki)

لا نعرف شيئا عن لغة ملوخا (يظن أنها في وادي السند بالهند) ولا عن موقعها حتى اليوم . ولم نعثر على أي قائمة لعبارات مقارنة مع السومرية أو الاكادية لهـذه اللغـة .

ويقابل الكلمة السومرية « مترجم » eme - bal ، الكلمة الاكادية ترجمانـو Turgumannu أي ترجمان التي انتقلت الى العربية وأخواتها ، ويعتقـد الباحث أن الكلمة ليست من الجذر رجم Rgm الاكادي وانما هي من الكلمة الحثية تركميا Tarkummiya التي تعني : أعلن ، ترجم ..

أما المرات الذي ذكر فيها استخدام « مترجم » في النصوص الاكادية فهو يدلنا بالطبع على عـدد اللغات التـي كان يتحدث بهـا الناس آنـذاك في منطقة الرافديـن وما جاورها .

وقد ورد ذكر قرابة ثلاثة عشر مترجما لثلاث عشر لغة وهي :

1	Ahlamù	أرامي	8	Kimahi	كنعاني
2	Akkadù	اكادي ـ بابلي	9	Kutmuhu	؟
3	Amurru	أموري	10	Lullubù	؟
4	Elamtu	عيلامي	11	Marratum	فارسي ؟
5	Gutium	غوطي/جوتي	12	Meluhha	؟
6	Hatti	حثي ؟	13	Subartu	؟
7	Kassu	كاشي			

وهكذا نجد أن هناك لغات تحدث بها الناس قديما ولها مترجمون ، ولدينـا منها بعض العبارات التي جاءت عن طريق القوائم التـي استخدمها الكتاب ، ولكننـا للأسف لا نملك نصوصا مباشرة تساعدنا على فهمها ولذلك ستبقى خافية علينا الى أن تحين الفرصة وتظهر من خلال التنقيب الاثري .

١٥ ـ لـوبـو :

« تقرير أولي عن الفخار في المستوى الاولي من ماري (١٨٧٤ ـ القسم ب( )». ص ٤١٥ ـ ٤٦٢ .

وهو تقرير مطول ومصور عن أنواع كسر الفخار التي وجدت في هذه السوية .

١٦ ـ مارجورون :

« جديد ... حول باحة النخيل ـ قصر ماري » ص ٤٦٣ ـ ٤٨٢ .

ويقدم فيه الباحث اعادة وصف لهذه الباحة الجميلة مع صورة حية ، واعادة

ترميم تظهر فيه ملامح فن البناء الرافدي ، الذي يعد أصلا لفنون العمارة في الحضارة العربيـة والعالمية .

١٧ ـ مارجورون :

((البحث عن المدن والمباني حول ماري)) . ص ٤٨٣ ـ ٤٩٨ .

وهي دراسة جغرافية تاريخية جديدة لموقع ماري وللمواقع المحيطة بها .

ويخلص الباحث الى نتيجة مفادها أن **ماري قد أسست كمدينة جديدة منذ عصر السلالات الباكر (بداية الالف الثالث ! في هذا الموقع . وانها عمرت وفـق مخطط وتنظيم هادفين** ، يشهد على ذلك قناتها وآثار جدار / سور يحيط بها ، وان **منظـر المدينة ((الحديثة))** في الالف الثالث كان **يدل على تفكير منطقي متجانس** . ويعتقـد مارجورون استنادا الى ملاحظات ميدانية ، بوجود مدينة أخرى قريبة مـن ماري ، **كانت تقوم بهذا الدور قبلها** ، وان هذا الموقع **ربما يكون تل الرمـادي** . والخلاصـة الاخيرة أن تأسيس **ماري يمثل قوة الحضارة وتفتحها** التـي ظهرت في الالف الرابـع وتوجت في بداية الالف الثالث ببناء هذه المدينة .

١٨ـ سيسيل ميشيل Michel, C.

((نسخ مسمارية للمجلد ٢٣ ـ ١ من محفوظات ماري)) .

وتبدأ هذه النصوص من رقم ١٠ ـ ٩٠ وهي تنسخ وتنشر بعد تصحيح ما وقع سهوا من قبل أوائل الناسخين عند اكتشاف ماري .

١٩ ـ لوسيو ميلانو Milano, L.

وعنوان بحثه : ((مخصصات الطعام في إبـلا)) :

(حسابات أولية لقوائم مخصصات الطعام في قصر إبلا

من خلال المحفوظـات رقم L. 2712) ص ٥١٩ـ٥٥٠

ينشر ميلانو عشرات النصوص الابلائية مترجمة الى الانكليزية وهذه النصوص ليست الا « فواتير قطع » أو تسليم للمواد التموينية وخاصة الحبوب من مستودعات القصر الملكي الى أصحاب الاستحقاق .

ويرد في جميع النصوص العبارات ذاتها ، ولنأخذ هذا النص مثالا :

٨٤٥ جوبار (وحدة كيل بحجم الجرة أو التنكة) حبوب (أو شعير)

1) 8 mi - at 45 She gū - bar

2) She-ba é en	حصة قصر الملك
3) 1 mi-at 10 she bar	١١٠ جوبار حبوب :
4) she- ba dam-Kikken	حصة زوجة الطحان (أو الطحانة) !
5) 50 she lar	٥٠ جوبـار حبوب :
6) She-ba dam Bù-Zu-ga[ki]	حصة « زوجة » أو « امرأة » من بوزوجا (مكـان)
7) 20 $_1/_2$ She bar	٢٠ر٥٠ جوبـار حبوب ..

وهكذا اذا أردنـا أن نجمـل العبـارات التي تأتي في معظم هـذه النصوص فهي كالآتـي :

١ ــ قصر الملك	é en	بالسومرية
٢ ــ امرأة . مؤنث	dam	بالسومرية
٣ ــ موظف (مرتبـة)	ib - ib	بالسومرية
٤ ــ موظف (مرتبـة)	a - am	بالسومرية
٥ ــ مورّد ــ متعهد ــ	ú - a	بالسومرية

تأتي أهمية هذه النصوص من خلال دراستها بهدف التعرف على تنظيم الحياة في مجتمع ابلا ، ويأتي هذا النوع من المصادر في طليعة الوثائق المباشرة التي يعتمـد عليها مؤرخو التاريخ القديم .

فمن خلال هذه الدراسة نتعرف عن نظام توزيع المواد التموينية في القصر . وعلى أسماء الموظفين ومراتبهم ويأتي الملك بالمرتبة الاولى . ونتعرف على أسماء بعض المدن التي قد تكون موجودة أو معروفة على الاقل ... ونستطيع من خلال هذه الكلمـات أيضا اجراء مقارنات لغوية مع أخوات إبلا من اللغات الاحدث . اذ نلاحظ ورود كلمـة mi - at في أكثر من سطر وهي مائـة بالعربية . وكذلك She ليست الا شعيراً .. وهكـذا ...

٢٠ ــ بياتريس بيير .Pierre, B :

« رسوم تزيينية في ماري والشرق الادنى » ص ٥١ ٥ــ ٥٧٦

يوجد على واجهة احدى باحات قصر ماري بقايا شـريط تزييني مرسـوم على

طبقة من الطين تغطي الجدار . ويريد الباحث هنا تحديد عمر زمني تقريبي لهذا الرسم ، وفحص نوعية الطين المستعمل في القصر u ، واجراء مقارنة مع رسومات جدارية من الالف الثاني في سورية وبلاد الرافدين وكذلك في بحر ايجه . والغاية من هذه المقارنة هي التعرف على رؤية الفنان القديم للفراغ ودور العناصر التزيينية في املائه وخطوطه العريضة التركيبية مع النظر بعين الاعتبار للفروق الزمنية .

ويخلص الباحث الى أنه ، **لا توجد عناصر تصويرية تقليدية وتزيينية** وهو ما يسمية الباحث iconographie ونقول بالعربية « إيقونه » أي صورة مقدسة أو « نصمة » وهي نادرة الاستعمال . كما أن ماري لم تكن منفردة بمثل هذا النوع في الشرق ــ وان كانت أقدم مثال على ذلك ــ بل أحد النماذج التزيينية التي يأتي بعدها تزيينات قصر آلالاخ . **أما مقارنة هذه الرسوم مع رسوم من بحر ايجه (قصر كنوسوس)** الذي يعود الى فترة أحدث (نهاية الالف الثاني) فالامر غير جدير بالمقارنة لانه مختلف كليا .اذ ان الرسم في هذه الفترة أخذ شكلا تصويريا دقيقا ومعبرا (لا نراه في فترة ماري المبكرة ، وسنراه في أعمال فنية أخرى ، في آشور وبابل ، في عصور لاحقة .

٢١ ــ جاك ساسون Sasson, J.

« سنة تقديم زمري ليم صنما لعبد أدد في حلب هي السنة الاولى من حكمه »
ص ٥٧٧ ــ ٥٨٩

من المعروف أن كتاب النصوص المسمارية ، كانوا يضعون تاريخ النص في نهايته، والصيغة هي : سنة (ذهب الملك الى حرب عيلام مثلا ، شهر كذا ، يوم كذا .) هذه هذه طريقة وضع التاريخ في ذلك الزمن ولذا فانعلينا أن نجمع هذه السنوات من خلال النصوص التي تخص كل ملك وبالتالي اقامة سلم زمني يمكن ربطه مع التسلسل الزمني لماقبل الميلاد .

يحاول الباحث هنا وضع « سنة تقديم زمري ليم صنما لعبد أدد في حلب » في سلم سنوات حكمه .

٢٢ــ بيير فيلارد Villard , P. :

« صراع بين السلطات حول مياه البليخ » .

تروي احدى رسائل ماري قصة خلاف على مياه نهر البليخ منذ ما يقرب من أربعة آلاف سنة !! نقدم هنا بعض مقتطفات منها نظرا لطرافتها وجديتها في آن معا :

« الى مولاي ، قل هذا :

هكذا تحدث يسمخ أدو ، خادمك .

فيما يتعلق بمدينة توتول ، فقد سبق أن :

لاؤم و ماشوم وماشيا قد قابلوا مولاي ،

وقد أمرهم مولاي بما يلي :

اعطوا مياه البليخ كلها الى توتول ،

من اجل أن نحصد أرضا مفلوحة واسعة .»

● ولكن ما الذي حدث ؟ .. تتابع الرسالة في مكان آخر :

« ولكن » ايلي أوري « قد ذهب الى «زالباخ» وقام بسد مياه البليخ علينا »

... فكتبت له ، فكان جوابه كالآتي : هل تعتقد أنني افعل هذا بدون مشورة مسؤولي /رئيسي « اشكور لوتيل » ؟ انه هو الذي امرني ، وأنا قمت بسد المياه ..»

ويتساءل كاتب الرسالة موجها كلامه الى مولاه :

« هل يمكن أن تكون هنالك قناة / نهر ويشرف على ادارتها اثنان ؟ »

ويتابع قائلا :

« مولاي يجب أن تبعث بأوامرك الصارمة الى اشكور لوتيل حتى لا يحتج علينا، ويعيد المياه الى توتول !! » .

من الواضح أن توزيع مياه البليخ يخضع لرقابة وادارة صارمتين باشراف الملك، فلا يستطيع أحد التصرف بها الا بمعرفته ، وعندما يحدث خلاف ما كما هي الحال بين المسؤولين ، فالمرجع هو أوامر الملك !!

● يضم المجلد الخامس الى جانب البحوث المطولة آنفة الذكر عددا من زوايا البحوث ، التي تنشر أولا بأول لتعطي لمحة سريعة عما يعده الباحث من عمل . ويأتي ضمن ذلك ترجمات لبعض سطور من النصوص . او الاختام . وكلها هامة وجديرة بالمعرفة لباحث التاريخ القديم .

تنفيذا لبرنامج التعاون بين جامعتي دمشق وشيكاغو ، اقمت في معهد الدراسات الشرقية في شيكاغو حيث انجزت هذه الدراسة وغيرها . فشكرا للمسؤولين في الجامعتين .

د. فيصل عبد الله

دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكّمة

تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب

تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق

المدير المسؤول : د. شاكر الفحام — رئيس التحرير : ناظم كلاس

الندوة الثالثة للجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق

ملكية الأرض

وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية

في الوطن العربي

دمشق ، مكتبة الاسد ٢٨-٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٨

(تنشر البحوث على مسؤولية الباحثين)

عدد خاص

السنة الحادية عشرة ، العددان ٣٥ و ٣٦ ، اذار – حزيران ١٩٩٠

شروط النشر في المجلة

ان مجلة دراسات تاريخية هي جزء من **مشروع كتابة تاريخ العرب** ، وخطوة من خطوات تخدم كلها وبمجموعها الفرض الاساسي ، وهو كتابة تاريخ العرب من منطلق وحدوي ، وضمن منظوري الفهم الحضاري للتاريخ والتقيد بأسلوب البحث العلمي ، تحاول طرح الجديد في ميدان البحث في التاريخ العربي ، وتسليط الضوء على التيارات العامة التي حركت تاريخ الامة العربية واعطته خط مساره الخاص ، وايضاح ما لفّه الغموض ، وتصحيح ما شوه وكشف الزيف ان وقع ، وكل ما يمكن ان يثير جدلا علميا واعيا ينتهي عند الحقيقة الموضوعية .

والمجلة ترحب بكل قلم يشارك في أغناء فكرتها وبكل مقترح ورأي يساعد في مسيرتها ، وتنشر البحوث والدراسات في تاريخ العرب وما يتصل به ، على أن يراعى فيها ما يلي :

آ ـ ان تتوافر في البحث الجدة والاصالة والمنهج العلمي .

ب ـ أن لا يكون البحث منشورا من قبل .

ج ـ أن يكون مطبوعا على الآلة الكاتبة ، خاليا من الاخطاء الطباعية .

د ـ تعرض البحوث ، في حال قبولها مبدئيا ، على محكمين متخصصين لبيان مدى صلاحيتها للنشر ، وفق المعايير المذكورة أعلاه ، والتعديلات اللازم ادخالها عليها عند الاقتضاء . وتبقى عملية التحكيم سرية .

وتحتفظ المجلة بحقها في الحذف أو الاختزال ، بما يتوافق مع أغراض الصياغة .

ولا تنشر المجلة قوائم المصادر والمراجع ، ولذلك يحسن ان يتقيد السادة الباحثون بشكليات التوثيق المتعارف عليها :

آ ـ **في ذكر المصادر والمراجع** (للمرة الاولى) :

ذكر اسم المؤلف كاملا وتاريخ وفاته بين قوسين (   ) ان كان متوفى ، اسم المصدر أو المرجع وتحته خط ، عدد المجلدات أو الاجزاء ، اسم المحقق ان وجد ، الناشر ، المطبعة ورقم الطبعة ان وجدت ، مكان النشر وتاريخه ، الصفحة .

ب ـ في محاضر المؤتمرات :

ذكر اسم الباحث كاملا ، عنوان الدراسة كاملا بين قوسين مزدوجين « » ، عنوان الكتاب كاملا ، اسم المحرر أو المحررين ، الناشر ، المطبعة ورقم الطبعة ان وجدت ، مكان النشر وتاريخه ، الصفحة .

ج ـ في المجلات :

اسم الباحث كاملا ، عنوان البحث بين قوسين مزدوجين « » اسم المجلة كاملا وتحته خط ، رقم المجلد أو السنة ، رقم العدد وتاريخه ، الصفحة .

ثم ذكر الرمز الذي يشار به الى المجلة في المرات التالية :

د ـ في المخطوطات (للمرة الاولى) :

اسم المؤلف كاملا ،عنوان المخطوط كاملا ،الجهة التي تحتفظ به ، تاريخ النسخة وعدد أوراقها ، رقم الورقة مع الاشارة الى وجهها (آ) وظهرها (ب) . ثم ذكر ما يشار به الى المخطوط في المرات التالية .

وتكتب الاسماء الاجنبية بالعربية واللاتينية بين قوسين ( ) ، ويشار الى الملاحظات الهامشية بنجمة * . **وترقم الحواشي بأرقام تتسلسل من اول البحث الى آخره ، دون التوقف عند نهاية الصفحات .**

يمنح الباحث عشرين مستلة من بحثه ونسخة من العدد الذي نشر فيه .

الاشتراك السنوي (لعام ١٩٩٠ والاعوام السابقة)

للافراد : (٥٠) ل.س ، **للمؤسسات** (١٠٠) ل.س (تضاف اليها أجور البريد) .

للبلاد الاجنبية : (١٠) دولارات اميركية (بما فيها أجور البريد)

تسدد الاشتراكات لحساب جامعة دمشق رقم ٢٣/٣٣٢٣ في مصرف سورية المركزي .

المراسلات : توجه الى رئيس التحرير ، جامعة دمشق ، مجلة دراسات تاريخية .

المكاتب : جامعة دمشق ، مبنى كلية طب الاسنان ، ط٣ ، هاتف ٢٢٢٤٦١ .

المشاركــون في النــدوة

(بحسب الترتيب الهجائي)

الاستاذ الدكتور الحبيب الجنحاني	استاذ في جامعة تونس الاولى
الاستاذة الدكتورة خيرية قاسمية	استاذة في جامعة دمشق
الاستاذ الدكتور عاصم الدسوقي	استاذ وعميد كلية الاداب في جامعة اسيوط ـ فـرع سوهاج
الاستاذ الدكتور عادل زيتون	استاذ ووكيل كلية الاداب في جامعة دمشق
الاستاذ الدكتور عبد الكريم رافق	استاذ ورئيس قسم التاريخ في جامعة دمشق
عبد الله سعيد	باحث في الجامعة اللبنانية
الاستاذ الدكتور عبد العزيز عوض	استاذ في جامعة اليرموك (الاردن)
الدكتور علي ابو عساف	المدير العام للاثار والمتاحف في سورية
الدكتور عيد مرعي	مدرس في جامعة دمشق
فاطمة قشـي	باحثة في جامعة وهران (الجزائر)
الدكتور فيصل عبد الله	مدرس في جامعة دمشق
الدكتورة مارثا مندي	زميلة في معهد الاثار والانثروبولوجيا ـ جامعة اليرموك (الاردن) .
الاستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	استاذ ونائب رئيس الجامعة الاردنية
الاستاذ الدكتور محمد حرب فرزات	استاذ في جامعة دمشق
محمد محفل	استاذ محاضر في جامعة دمشق
الاستاذ الدكتور مسعود ضاهر	استاذ في الجامعة اللبنانية
الدكتورة نجاح محمد	مدرسة في جامعة دمشق
الدكتور يوسف نعيسة	استاذ مساعد في جامعة دمشق

برقية المشاركين في أعمال الندوة الى الرفيق المناضل
حافظ الاسـد
الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي
رئيس الجمهورية العربية السورية

سيادة الرئيس حافظ الاسد ـ رئيس الجمهورية العربية السورية :

من مكتبة الاسد ، وبمناسبة انعقاد الندوة الثالثة للجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٨ حول محور « ملكية الارض واثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » يتشرف المشاركون في هذه الندوة ، من الاقطار العربية والقطر العربي السوري ، برفع اسمى آيات الاحترام والشكر لشخصكم الكريم لرعايتكم المستمرة للعلم والعلماء ، وللاهتمام الشخصي الذي تولونه لمشروع كتابة تاريخ الامة العربية التي تعتز بقيادتكم ، ويعاهدونكم على بذل اقصى الجهود لتنقية تاريخ هذه الامة مما لحق به وشابه من زيف ، وكتابته باقلام عربية الانتماء، كتابة علمية منهجية ، وبنظرة قومية حضارية شاملة تتيح لابناء هذا الجيل وعي حقيقة تاريخ امتهم وصفاء رؤيتهم لحاضرها ومستقبلها ، ولهم في تشجيع سيادتكم خير هاد ودليل .

وفقنا الله لخدمة هذا الوطن في ظل قيادتكم الرائدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير من المؤرخين العرب

والى السيد وزير التعليم العالي الدكتور كمال شرف :

المشاركون في الندوة الثالثة للجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ، من المؤرخين والباحثين من الاقطار العربية والقطر العربي السوري ، يتقدمون اليكم بخالص الشكر والتقدير لرعايتكم الكريمة لهذه الندوة ، وتوفيركم كل الاسباب التي أتاحت لها النجاح في عملها . وفقكم الله في خدمة الوطن والامة في ظل القيادة التاريخية للرفيق المناضل الرئيس حافظ الاسد .

افتتحت الندوة في الساعة العاشرة من يوم الاثنين في ١٩٨٨/١١/٢٨ وتضمن حفل الافتتـــاح :

ــ كلمة الافتتــاح .

ــ كلمة لجنة كتابة تاريخ العرب .

ــ كلمة راعي الندوة .

* * *

ثم عقدت الجلسة الاجرائية ، واقرت ورقة العمل ، وانتخبت :

ــ الاستاذ الدكتور محمد زياد الشويكي رئيس جامعة دمشق رئيسا للندوة .

ــ الاستاذ الدكتور عبد الكريم رافق نائبا لرئيس الندوة .

ــ الاستاذ الدكتور عاصم الدسوقي مقررا عاما للندوة .

ــ الاستاذ ناظم كلاس ناطقا باسم الندوة .

كلمة السيد وزير التعليم العالي الدكتور كمال شرف

راعي النـدوة

أيها السادة الاكارم :

يسرني أن أفتتح الندوة الثالثة التي تنظمها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق .. وأن أرحب بالاساتذة المؤرخين من الاقطار العربية الشقيقة ، الذين لبوا دعوتنا مشكورين للمشاركة في هذه الندوة .

أيها السادة .. منذ أقدم العصور أولت الجماعات البشرية اهتماما كبيرا لحفظ أحداثها .. وتدوين ما تيسر لها تدوينه ، عندما توافرت لها امكانات التدوين .. ونجد ذلك عند كل الامم دون استثناء ، وكأنها شعرت بالفطرة بحاجتها للمحافظة على تاريخها .. مدركة ان وجودها أو واقعها الراهن .. ليس أمرا عارضا ، انما هو استمرار للماضي من جميع جوانبه الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،وفي جميع ظروفه الطبيعية وعلاقاته مع الامم والجماعات الاخرى ، ولعلها أدركت أيضا أن المستقبل سيكون كذلك استمرارا للحاضر ونتيجة له . ولنا في محفوظات إبلا وماري وأوغاريت ، ومكتبة نينوى ، وفي اهتمام أجدادنا العرب بأنسابهم وتناقلهم لأخبار ماضيهم خير دليل .

وعندما بدأت النهضة العربية الحديثة في القرن التاسع عشر ، كانت العناية بالتاريخ من أهم العوامل التي مهدت لها وحركتها ، وأيقظت الشعور القومي ووضحت ملامح الشخصية العربية ، ومنه استمد الرواد القوة والثقة بالنفس .

ونحن اليوم ، في هذا القطر الصادق بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد ، نتصدى لاعادة كتابة تاريخنا القومي ، المهمة التي نيط أمر الاعداد لها وتهيئة أسبابها بلجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ، انما نعد الاساس المكين لنهضتنا القومية المعاصرة ، ونهيء جانبا من جوانب المنعة أمام التحديات الكبيرة التي تحيط بأمتنا ، والثقافية بخاصة ، من قوى لم تعرف البشرية مثيلا لها من قبل ، تحاول سلبنا هويتنا وتاريخنا وأرضنا ، بعد أن نهبت خيراتنا سنوات طوالا .

ان كتابة تاريخ امتنا العربية العريقة بشكل منهجي وعلمي .. هي من الواجبات القومية الملقاة على عاتقنا ، فالوصول الى الحقيقة خالصة منزهة عن الغرض والهوى هو ما نبتغيه . لأن الحقيقة تتكلم عن نفسها ، وترد الزيف الذي أُلحق بتاريخنا عن قصد أو عن جهل .

فقبل سنوات قليلة شهدنا مثالا عن محاولة البعض تزييف التاريخ باستغلال مكتشفات إبلا في تل مرديخ في قطرنا العربي السوري وتحميلها تفسيرات تاريخية مجافية للواقع وغير موضوعية هدفها اسقاط عدوان قائم في فلسطين على حقائق تاريخية في الماضي السحيق ، التي تنفي مزاعمه وتؤكد ارتباط تلك الحضارة بمحيطها وثقافتها .. التي تنامت في التاريخ القديم لوطننا العربي ، وقد انتصر للحقيقة نفر من كرام الباحثين الموضوعيين من أجانب وعرب ، وقالوا كلمتهم الموضوعية العلمية في هذا المجال ، وكان ذلك خير رد على المستغلين الذين يشوهون التاريخ .

لقد شهدت الكتابة التاريخية العربية منذ منتصف هذا القرن ، وبعد أن تخلصت الاقطار العربية من ربقة الاستعمار وزالت القيود التي حاولت تحجيم تاريخها العربي، شهدت تطورات نوعية هامة ،فأخذت تهتم بتاريخ الوطن العربي ومؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبمنجزاته الحضارية ذات المستوى العالمي ، وذلك من خلال دراسات معمقة تركز على دور الشعب العربي في صنع تاريخه ، وظهرت في هذه المجالات دراسات عربية متخصصة القت أضواء هامة على تركيب المجتمع العربي بهدف فهم التاريخ السياسي للامة بشكل أفضل ، وربطه بجذوره الشعبية ، وتبيان دور شعبنا الكبير على امتداد الوطن العربي وفي عمق تاريخه ، وما حققه من منجزات حضارية كانت لها اسهاماتها الهامة في الحضارة الانسانية بعامة ، وعبر العصور التاريخية المتعاقبة .

أيها السادة ..

ان موضوع ندوتكم هذه ، حول ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي عبر عصوره المختلفة وعلى امتداده الجغرافي يدخل ضمن هذا التوجه الجديد لدراسة تاريخ الامة العربية .

ان الارض موضوع هام في تاريخنا العربي فعلى أرض هذا الوطن تفاعلت الحضارات القديمة وتعاقبت ، وارتبطت ارتباطا وثيقا بحضارتنا العربية ، التي هي امتداد تاريخي لها وتتويج لأهم منجزاتها .ومن هنا شمول هذه الندوة مختلف الحقب، قديمها وحديثها ، في تاريخنا العربي الواحد وعلى امتداد الوطن العربي . وقد أثارت الارض وأنواع الملكية فيها ، وطرق التصرف بها ، والعلاقات الزراعية التي تنامت في

أرجائها عبر التاريخ ، ولا تزال ، الكثير من القضايا الجديرة بالدراسة لأنهـا في تفاعل مستمر يهدف الى جلاء العلاقة التاريخية بينها وبين الشعب الذي يعيش عليها ، بكونها ركيزة أساسية في تكامل الامتداد الجغرافي للوطن العربي وبالتالي امتداده القومي، وبين المعتدين عليها الذين يريدون سلخ أجزاء منها عـن محيطها وتمزيق انتمائهـا العضوي والتاريخي للوطن العربي الكبير . بهدف اقامة شتات من الناس الاغراب فيها ، وفدوا اليها بحماية الاستعمار وهم لا ينتمون اليها .

ان تاريخنا العربي عبر عصوره المختلفة ، تجسدت فيه الوحـدة التي انتظمت مغربه ومشرقه ،وكانت خصوصياته مصدر اثراء لهذه الوحدة تصب في خانتها وتمنحها القدرة على التلاؤم مع الاوضـاع المحيطة بها ، والتفاعل مع الحضارات العالمية .

وتتعرض أمتنا العربية حاليا ، من جملة ما تتعرض له من مؤامرات ، لهجمـة شرسة تحاول تشويه تاريخنا بسلخ الحدث التاريخي من سياقه وتوظيفه في غير غايته الاصلية ، وتضخيم سلبياته والالحاح علـى النزعات الشاذة فيه ، التي لا يخلو منهـا شعب من الشعوب ، واستخدام بعض رموزها للاساءة الى تطلعات شعبنا نحو الوحدة التي هي قدر هذه الامة ، ولا خيار فيها لأحد ، والتي انتظمت تاريخنا عبر العصور . وبدونها لا نستطيع مواجهة تحديات العصر . فها هي دول العالم تتجه نحو تشكيل وحدات اقليمية لتزيد من قدرتها على مواجهـة الصعوبات التي تعترضـها ولتعزيـز نفوذها في العالم . وفي سبيل ذلك تعيد النظر في تاريخها لاستبعاد السلبيات التـي فرقت بينها في الماضي . فحري بنا أن نقرأ تاريخنا قراءة علمية ، كما تفعلون في ندوتكم، وأن نكتبه بأيدينا ، موضوعيا ومنهجيا ، فنتأكد بذلك تلقائيا عناصر وحدته التي هـي حقائق تاريخية ثابتة لا يمكن أن تنـال منها محاولات التبديل والتشويه مهمـا حاول المغرضـون .

أيها السادة ..

أتمنى لندوتكم النجاح .. وأتمنى لكم التوفيق فيما أنتم تنتدون من أجله .

والسـلام عليكـم

كلمـة الافتتـــاح

د. محمد حرب فرزات

السيد الاستاذ محمد خليفة عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس مكتب الثقافـة

السيد الدكتور كمال شرف وزير التعليم العالي ـ راعي الندوة

السادة الاساتذة والضيوف ..

الســادة الزمـــلاء ..

ايها السيدات والســادة ..

احييكم اطيب تحية ونحن نلتقي في هذه الندوة العلمية التاريخية الثالثة التـي تنظمها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ، في هذا الصرح الثقافي الشامخ الذي ينتشر اشعاعه عنوانا كبيرا من عناوين النهضة الحديثة في هذا القطر ، في مكتبة الأسد حيث يتلاقى الحاضر المعاصر والتراث التليد العابر ، ويتجدد هنا بتجدد الزمان تأريخ التاريخ الذي يشغلنا البحث فيه ، ونجتمع في هذا اليوم والايام التالية لتداول بعض شؤونه ومراميـه .

وفي مفتتح ندوتنا نتوجه بالتحية وبكل الاحترام الى الســيد رئيس الجمهورية العربية السورية القائد العربي المناضل الرئيس حافظ الأسد الذي ينهض بأعباء دور تاريخي كبير في هذه المرحلة الدقيقة من النضال العربي الباسل في سبيل حرية الارض ووحدة الوطن والامة .

وأحيي باسم لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق السيد الاستاذ كمال شرف وزير التعليم العالي الذي شمل هذه الندوة برعايته وأحاطها بتأييده .

وأحيي كذلك الاستاذ الدكتور محمد زياد الشويكي رئيس جامعة دمشق رئيس لجنة كتابة تاريخ العرب الذي أسهم اسهاما مباشرا في الاعداد لهذه الندوة والاشراف على تنفيذها .

وأحيي بكل حرارة الاساتذة المؤرخين العرب والباحثين المرموقين الذين حضروا من جامعات عربية في المشرق العربي والمغرب العربي ، من تونس ومصر والاردن ولبنان والجزائر ليشاركونا في أعمال هذه الندوة وليتدارسوا معنا السبل المؤدية الى اعادة صياغة التاريخ العربي وكتابته ونشره راجيا لهم طيب الاقامة في بلدهم وعلى أرض وطنهم .

من هنا ، من منطلق البعث العربي المتجدد نجدد الدعوة التي حملتها جامعة دمشق منذ نشأتها وهي دعوة العروبة ، دعوة مضمونها الاصيل بعث الحضارة العربية وتجديد الثقافة العربية وأداتها الفذة ، اللغة العربية الخالدة . نجدد هذه الدعوة في ملتقانا هذا الى عمل علمي مشترك ينهض به مؤرخون من كل أرض العرب لكتابة تاريخ لكل العرب من منطلقات علمية موضوعية وقومية واعية لكي يكون هذا العمل المنشود تاريخا قوميا لا قطريا ، شاملا لا مرحليا ، وسجلا علميا للحضارة العربية بكل عمقها الزمني وامتدادها الجغرافي ، وبكل قيمها ومظاهرها وعلاقاتها الانسانية وتفاعلاتها المتبادلة العميقة . عندها يكون هذا التاريخ انجازا حقيقيا كالذي نطمح الى تحقيقه ، يحمل سمات العصر الذي نعيشه وينقل رؤية أجيال من أبنائه الى الماضي والحاضر والمستقبل ، من خلال البحث العميق في الاصول والجذور ، وبالتتبع الدقيق لفعل الانسان العربي وعمله المثمر في الارض ، في المكان مسرح التاريخ ، وعلى مدار الزمان عبر عصور التاريخ المتلاحقة المتعاقبة .

من هذه المنطلقات جاءت بحوث هذه الندوة لتدور حول محور الارض ، حول جوانب من أشكال علاقة الارض العربية بالانسان العربي عبر العصور من خلال دراسة موضوع ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي ، بهذا التوجه يمكن أن يكون موضوع التاريخ قصة تحرك الانسان وفعالياته المادية والفكرية على الارض التي يعيش عليها منذ آلاف السنين . هكذا ، عندما يغدو المجتمع موضوع البحث يرتفع البحث التاريخي من مجرد السرد النظري والتصور الخيالي الى مستوى خطورة البحث التاريخي الحقيقي المدعم بالوثائق والبينات الملموسة لرصد حركة التاريخ رصدا صحيحا في هذه المرحلة من تاريخ الوطن العربي .

ان علم التاريخ ، وان كان موضوعه الماضي الانساني ، فهو ليس علما محافظا بل علم متطور ومتجدد . وفي هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الانسانية ، ونحن في منعطف الطريق بين أواخر القرن العشرين الذي شهد أعمق التغيرات وبين مطلع القرن الحادي والعشرين الذي يستعد العالم لاستقباله القريب، يعيد العديد من الامم النظر في الماضي لتدبره ولاعادة صياغته برؤى جديدة ، في الصين والاتحاد السوفياتي ، وفي المانيا وفي فرنسا وغيرها .

وهنا في وطننا العربي تطرح المسألة التاريخية على صعيد البحث في عدد من أقطار

الوطن في السنين الاخيرة ، واتخذت من هـذه المسألة مواقف محددة ، صيغت بصيغ مختلفة . وتشكل الجهود المبذولة في هذا الصدد في الجامعات ومراكز البحوث العربية تغييرا عميقا في العملية العلمية لكتابة التاريخ الا أننا ما زلنا نحتاج الى بذل جهود أكبر لصياغة القناعات المشتركة ولتنسيق آفاق الممارسة العملية لكتابة التاريخ وتحديد ضوابطها الفكرية والمنهجية للتوصل الى جني الثمار المنشودة المرجوة .

ان « مجلة دراسات تاريخية » التي تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق هي منبر علمي لمشروع كتابة تاريخ العرب وعملت بكل ما تملك من امكانيات على دفع البحث التاريخي في الاتجاه الصحيح بطرح القضايا وعرضها ، وبطرق معالجتها ، لكي يمكن فيخاتمة المطاف الانتقال من التاريخ الصغير الذييتناول القضايا والموضوعات الجزئية والمحدودة الى التاريخ الكبير الشامل .

اننا ونحن نتحدث عن الماضي ومعانيه وعن مسؤولية المؤرخ العربي ورسالته لا يمكن أن ننسى الحاضر الدامي الذي تشتد فيه حدة الصراع على أرض فلسطين والجولان ولبنان ، ونحن نشهد منذ عقود من السنين نضالا لا هوادة فيه للحفاظ على الارض الموروثة ولتعميق جذور الرباط المقدس الذي يرقى الى فجر التاريخ ، بكل ذرة من تراب وبكل حبة رمل وبكل فلزة من صخور الجبال وحجارة السهول والهضاب والوهاد .

تحية اجلال وتمجيد نوجهها الى أرواح شهداء الانتفاضة العربية الفلسطينية من الرجال والنساء ومن الشباب والشابات ومن الفتيان والاطفال الذين ضحوا بالحياة طلبا للشهادة والخلود في سبيل الامة العربية وكرامتها . وتحية اجلال واكبار للصامدين المناضلين عند ثغور الجنوب اللبناني وعلى سفوح الجليل وحرمون وهضاب الجولان الذين يصدون بأجسامهم الطاهرة عدوان الغزاة العتاة من الصهيونيين الامبرياليين والمستعمرين .

أيها السادة الحضور ..

أرحب بكم مجددا وأشكر لكم باسم لجنة كتابة تاريخ العرب حضوركم الكريم ومشاركتكم لنا في مسعانا العلمي ، آملين أن يتكرر اللقاء بتضافر الجهود المخلصة العاملة في سبيل نهضة الامة العربية وحريتها ووحدتها وتقدمها .

والسلام عليكم

كلمة لجنة كتابة تاريخ العرب

ناظم كلاس

السيد وزير التعليم العالي راعي الندوة

الرفيق رئيس مكتب الثقافة

ضيوفنا الاعزاء ..

أيها السيدات والسادة ..

في اطار مشروع كتابة تاريخ العرب ، وفي ذكرى الحركة التصحيحية المجيدة التي قادها ورعاها الرئيس المناضل حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، وفي وقت تستأثر فيه أرضنا الطيبة وكفاح أبنائها الابطال باهتمام العالم أجمع ، تأتي هذه الندوة ، تبحث في ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي ، خطوة من خطوات تخدم كلها وبمجموعها مشروعا علميا وقوميا جليلا ، هو مشروع كتابة تاريخ العرب ، بأقلام عربية الانتماء رائدها الصدق والاخلاص وتوخي الحقيقة ، تنقي هذا التاريخ مما شابه ولحق به من زيف على يد بعض من جانبهم الصواب أو جانبوه ، وتسلط الضوء على ما لم يحظ بعناية المؤرخين من قبل ، تكشف عن الوحدة العريقة للامة العربية وعن المؤثرات والتيارات العميقة التي حركت تاريخها وأعطته خط مساره الخاص ، وعن رسالتها الانسانية وعطائها الحضاري، تكون وسيلة في أيدي أبناء هذه الامة وأجيالها الطالعة لوعي تاريخ أمتهم على حقيقته ، وسلامة تصورهم لحاضرها وما يعاني ، ولدروب المستقبل الذي تصبو اليه .

لقد غدا واضحا أن ما خلفه لنا الاجداد من كتب التاريخ على تنوعها ، ومن كتب الادب على اختلافها ، بحاجة الى قراءة جديدة ، متبصرة متأنية ، مسلحة بمنهجية علمية نقدية ، وبكل ما وفره التقدم العلمي من علوم مساعدة ، مستعينة بكل ما ظهر من وثائق لم تكن معروفة ،وآثار لم تكن مكشوفة، تكشف عن حوافز الاحياء ودوافعهم بكل غناها وعمقها وتشابكها ، فتجلو الماضي حياة نابضة لا أحداثا جامدة . فقد راودتنا منذ سنوات الدراسة الاولى ،ونحن نتلمس تاريخ أمتنا ،خواطر لم تكن آنذاك واضحة، ولدت شعورا بعدم القدرة على فهم الاحداث التاريخية في تتابعها وترابطها ، على الرغم من الاسهاب البالغ في تفصيلاتها وذكر ظواهرها ، في صورة تختلط فيها الأسباب

بالنتائج ، ويتحول فيها ما هو هامشي الى أساسي ، في خضم من أخبار الامراء والسلاطين وحروبهم ومنافساتهم وأهوائهم ، وأخبار حياتهم الخاصة والعامة . أكوام من الاحداث والوقائع والاخبار تضيع فيها معالم التطور التاريخي وضوابطه حتى ليبدو وكأنه قدر يحمل الحظوظ الحسنة حينا ، والسيئة حينا آخر . لقد أهمل مؤرخونا الأول ، وأخذ عنهم المتأخرون ، دور الشعوب وموقعها من الاحداث والتحولات التاريخية الكبرى ، وركزوا على دور الملوك والسلاطين . ثم جاءت كتابات المستشرقين ونحن نقدر جهودهم ولا نتوقف عند دوافعهم المختلفة ، فانطلقت من معايير وقوالب غريبة عنا ، وجعلت من تاريخنا معرض أحداث تتحكم فيها الاهواء والخصومات ، وأغرقت في التفصيل والتفسير والتحليل ، حتى بدا الحدث وكأنه بناء قائم في الهواء .

ان هذا لا يعني التقليل من قيمة مؤرخينا الاوائل الكبار ،ولا من أهمية ما دونوه . انه تراث ثمين ومنبع خصير لم يتجمع مثله لأمة من الامم . ولكنه ابن عصره ، أو عصوره ، موسوم بطابعها ومنطقها ونزعاتها . كما أنه لا يعني التقليل من دور القادة العظام في التاريخ ، فهذا تبسيط لا يقره أحد . فالتاريخ هو تاريخ الشعوب والحكام معا ، وما الحاكم الكبير والامير الخطير ، أولا وأخيرا ، الا من صنع شعبه . انما القصد أن يعيد المؤرخون والمفكرون قراءة ما كتب ، وفهمه في عصره ، وأن يعيدوا كتابته على ضوء علوم العصر وحاجاته . ولو توقفت النظرة الى الماضي عند كتابات القدماء لما وجد أصلا ما يسمى بعلم التاريخ .

لقد وجدت محاولات جادة جديدة ، تفلتت من اسار المنهج القديم وافضت الى جملة دراسات تستجيب لمتطلبات العصر ، برؤيتها الشمولية ومنهجيتها ، ومصادرها . الا أنها بقيت محاولات متفرقة ، يقابلها أضعاف أضعافها من الدراسات التي اكتفت بالنقل والتجميع ، وانعكست في مختصرات نضعها بين أيدي الناشئة في المدارس . ولن أتطرق هنا الى تلك الفورة في كتابة التواريخ القطرية وكأنها عوالم قائمة بذاتها ، فهذا أمر معروف .

ان الموضوعية في التاريخ ، قديما وحديثا ، أمر ليس سهل المنال وهدف يصعب تحقيقه ، نظرا لطبيعة التاريخ التي لا يمكن فصلها عن الذات الانسانية بكل نزعاتها وعواطفها ورغباتها . لذلك رأينا أمم الغرب قد أعادت قراءة تاريخها وتعيدها ، وتعيد كتابته ، فحري بنا ، نحن العرب ، في هذه المرحلة الصعبة المعقدة من تاريخ أمتنا ، مرحلة تأكيد الشخصية العربية، ونحن نعاني من رواسب عصور الجهل والفرقة ونتطلع الى ايجاد المعادل السياسي للذات القومية ، ونجابه غزوا ثقافيا وتحديات حضارية ومادية من قوى لا عهد للعالم بمثلها ، وفي قلب وطننا عدو شرس يحاول أن يسرق تاريخنا بعد أن سرق أرضنا وفرض علينا معركة البقاء ، حري بنا أن نولي ماضينا ما يستحق من اهتمام ، ونعيد قراءة تاريخنا ، الموغل في القدم ، الغني بالتجارب

والاشراق والتقدم لدرجة بوأت هذه الامة مركز الريـادة وموقع القيادة في مسـيرة الحضارة الانسـانية ، وأن نمعن النظر فيما انتابه مـن تكسات وتكبات أدت الى واقـع التمزق والتخلف . حري بنا أن نعيد قراءة ماضينا وما فيه من عوامل الوحدة الكامنة في وجودنا القومـي وأنظارنا تتركز على الحاضـر والمستقبل ، عله ينير لنـا السبيل ويساعد في مسيرتنا .

وفي هذا القطر ، لقيت فكرة كتابة التاريخ العربي استجابة وتشجيعا من القيادة السياسية ، ومن وزارة التعليم العالي ووزارة الثقافة وجامعة دمشق ، فتألفت لجنة تحضيرية وضعت أهداف المشروع ومبـادىء العمل فيه ، ومراحـل التاريخ العربي وحدوده الزمنية ، ثـم عقدت في كانون الاول ١٩٧٧ ندوة عربيـة موسعة لدراسـته ومناقشته انتهت الى بعض مقترحات وتوصيات ، ومنها انشاء مكتبة تجمع الوثائق والمصادر ، المطبوع منها والمخطوط ، وتزود بالوسـائل المكتبية الحديثـة ، واحداث أكاديمية أو جمعية تاريخية يكون البحث في تاريخ العرب مهمة دائمة لهـا ، واصدار مجلة باسم دراسات تاريخية تكون التوطئـة والتمهيد للمشروع الام وميدانا لعرض الآراء الجديدة كيما يثبت الصحيح منها .

أما المكتبة فقد أوجدنا نواتها ونعمل على تنميتها باستمرار .وأما المجلة فقد صدر منها حتى الآن ثلاثون عددا ، وقدمت دراسات جادة سياسـية واقتصادية واجتماعية، فرسخت أقدامها وأخذت مكانها في صف الدوريات العلمية المتخصصة . ونحن نسعى لتطويرها لتمض قدما مسددة الخطـا تؤازرها اقـلام المؤرخين في كـل مكان مـن الوطـن العربي .

وفي تشرين الاول ١٩٨٥ عقدت اللجنة ندوتها الثانية لدراسة الخطوات العلميـة والاطر العلمية والادارية اللازمة لها ، شارك فيها باحثون من سورية والاقطار العربيـة الشقيقة ، انتهت الى توصيات ، ومنها عقد ندوات علمية دورية تعرض فيها دراسات معمقة لظاهرات اجتماعية واقتصادية في التاريخ العربي ، وتناقش من جميع جوانبها، ومن حيث التزامها بمبادىء العمل وهي: المنطلق الوحدوي، والفهم الحضاري للتاريخ، والتقيد بأسلوب البحث العلمي .

لقد تصورنا ، وتصور غيرنا أيضا ، بعد أن تبنت الفكرة جهات أكاديمية ورسمية في أكثر من قطر عربي ، اننا لن نلبث أن نرى بين أيدينا موسوعة تاريخية عربية تلبـي احتياجاتنا العلمية والقومية ، بحشد المؤرخين وتوزيـع العمل ورصد المخصصـات المالية . . وتكوين لجـان قراءة ومراجعة وتحرير . . الخ ، الى آخـر ما هنالك مـن اجراءات معروفة . ولو حدث ذلك لما ادى الى أكثر من كتاب ، أو مجموعـة كتب ، تضاف الى الكتب الاخرى الموجودة وعلى شاكلتها .

ان هذا العمل هام وكبير جدا ، ولا بد من تضافر الجهود وحشد الطاقات رائدها الصدق والاخلاص والايمان النابع من ذاتها ، تصب في قنوات موحدة لتكوين مدرسة تاريخية عربية . ومهمة الهيئات التي تتبنى فكرة كتابة تاريخ العرب ، في رأينا ، تمهيد الدروب والمساعدة على تذليل الصعوبات وتجاوز العقبات لايجاد هذه المدرسة التاريخية العربية . لقد اخترنا الطريق الطويل ضمانا لسلامة العمل وتحقيق الاهداف، وتجنبنا الطريق القصير لما يحمل من المحاذير .

ان لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ترحب الترحيب الصادق بكل مقترح ورأي يساعد في مسيرتها وإنماء فكرتها ، أو يقوّم مرحلة من مراحل عملها ، وبكل قلم يرفد مجلتها بالدراسات الجادة التي تندرج في الاطار الذي رسمته لنفسها ، وتتمنى لكل جهة وهيئة تعمل على تحقيق غرضها النبيل كل نجاح وتوفيق ، مع استعدادها للتعاون معها الى أقصى حدود التعاون . فهدفنا واحد ، وتراثنا واحد ، وكفاحنا واحد في سبيل المستقبل الواعد .

أرحب بالاخوة العلماء الضيوف الذين تجشموا عناء السفر من الجزائر وتونس ومصر ولبنان والاردن للمشاركة في هذه الندوة ، وأشكر للسيد وزير التعليم العالي الدكتور كمال شرف تفضله برعايتها ، وأشكر لكم جميعا تفضلكم بمشاركتنا ندوتنا وتشجيعها . والسلام عليكم .



أضـــواء علـــى
نشوء وتطور الملكية العقارية الزراعية الخاصة في لبنان
« دراسة في المنهج »

د. مسعود ضاهر
الجامعة اللبنانية

مدخـــل :

تحتل اشكالية الملكية العقارية ، بجوانبها المختلفة ، مسـألة محورية في تطـور المجتمعات عبر العصور . فهي تخترق النسيج الاقتصـادي والاجتماعي والسياسـي والثقافي معا وترتبط وثيقا بالصراع على السلطة من خلال دور الدولة في السيطرة على الاراضي الزراعية وفرض الضرائب عليها أو تلزيم أبرزها من جهة ، ومحاولة القـوى المنتجة ، خاصة الفلاحية منها ، التملص من أعباء الضرائب وما يتبعها من خوات ويلص وسخرة ومصادرات وعقاب جماعي وتهجير ونزوح من جهـة أخرى . فتاريخ الملكيـة العقارية الزراعية في مجتمعات شكلت الارض القاعدة الاساسـية للانتاج فيها حتـى أواسط القرن العشرين في الاقطار العربية هو التاريخ الاكثر التصاقـا بحركة التطـور الفعلي لهذه المجتمعات . لذلك ترتدي الندوات(١) المتعلقة بحيازة الارض ، والضرائب والتشكيلات الاجتماعية في الريف ، وتضخيم سكان المدن على حساب السكن الريفي وغيرها أهمية استثنائية في الدراسات التاريخية الاجتماعيـة حول الوطن العربـي في تاريخه الحديث والمعاصر وذلك لاسباب عديدة نشير الى أبرزها دون تفصيل :

ان دراسة أشكال الملكية العقارية ، خاصة الزراعيـة منها ، هي المدخل العلمي الضروري لفهم التبدلات البنيوية التي عصفت بالاقطار العربية في سيرورتها المعقدة من مجتمعات ذات أنماط غير موحدة في الانتاج قبل توحدها في نمط الانتـاج الرأسمالي التبعي السائد اليوم في غالبية تلك الاقطار .

وأن فهم الطبيعة المعقدة لحيازة الاراضي يساهم في فهم التبدلات الاجتماعيـة التي رافقت حركة المجتمع العربي في تحوله من البداوة وهيمنة كبار الاقطاعيين وملكية التصرف والمشاع وأراضي الدولة الى مجتمع طبقي تسوده علاقات الملكية الخاصـة الثابتة بموجب نصوص قانونية ضامنة لها .

---

(١) « **ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي** » ، لجنـة كتابـة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ ــ ١٩٨٨/١١/٣٠ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار ــ حزيران ١٩٩٠ .

يضاف الى ذلك ان اشكالية الملكية العقارية هي جزء لا يتجزأ من اشكالية المجتمع والدولة في الوطن العربي . فالدولة ، بمفهومها العلمي الحديث ، هي الشكل الاكثر تعبيرا عن علاقات الانتاج والقوى المنتجة، ولها وظائف سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وادارية وثقافية تخدم قوى طبقية معينة على حساب قوى أو طبقات أخرى في علاقة غير متوازنة بينهما ولصالح القوى المسيطرة حتى لو ادعت تلك الدولة وقوفها فوق الطبقات وعدم انحيازها الى أي منها . وقد دلت الابحاث العلمية أن المجتمع العربي يندرج ، في جميع حقبه التاريخية ، ضمن اشكالية الدولة كمالكة للارض حيث للافراد عليها حق التصرف أو حق الرقبة حتى بروز وتعزز نمط الانتاج الرأسمالي التبعي وتحويل الاراضي الى ملكيات خاصة ذات صفة السلعة التي تباع وتشرى وترهن وتورث .

اللافت للنظر ان اشكالية الملكية العقارية في الريف أو حيازة الارض والتبدلات الاجتماعية التي رافقتها في تاريخنا الحديث والمعاصر لم تحظ بالاهتمام الكافي واعرض عنها غالبية الباحثين العلميين ، داخل الجامعات العربية وخارجها على السواء . وما نشر من أبحاث علمية في هذا المجال لا يشكل ركيزة تمكن الباحث المدقق من ايجاد الوقائع الاساسية التي يفتش عنها ، ولا الاجوبة العلمية لكثير من الاسئلة التي تفرضها طبيعة الدراسة في هذا المجال خاصة تلك المرتبطة باشكالية الملكية والسلطة في الارياف العربيــة .

ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان المساهمات المتخصصة في هذا الحقل المعرفي المهم ، حقل حيازة الملكية الزراعية وتحولها الى ملكية خاصة ، ليست كافية لامتلاك معرفة علمية دقيقة واستنتاجات موحدة ، تعد مدخلا نظريا وسلاحا علميا تفيد منه أجيال الباحثين العرب في جميع اقطارهم ، ولا بد من الاعتراف أن هذا الحقل المعرفي المهم ما زال بكرا في كثير من الجوانب التي تعنى بدراسة الارياف العربية . ومن نافلة القول أن تحليل اشكالية الملكية العقارية الريفية يحتاج الى جهود اضافية من الباحثين العرب المتخصصين وذلك بهدف امتلاك منهجية موحدة ، ومصطلحات متقاربة ، ومفاهيم دقيقة ، واستنتاجات معمقة تعتبر جميعها مدخلا أساسيا للتاريخ الريفي العربي .

في ختام هذا المدخل نشير الى أن دراستنا المنهجية هذه تأتي مسبوقة ببحث أكاديمي صادر عن منشورات الجامعة اللبنانية عام ١٩٨٣ سلطنا فيه الاضواء على المسألة الزراعية في لبنان في النصف الاول من القرن العشرين(٢) ويلاحظ أن الاهتمام بالتاريخ الريفي آخذ بالتزايد ، سواء في لبنان أو على امتداد الوطن العربي . كما ان بعض الباحثين العرب في الآونة الاخيرة ، أدركوا اهمية هذا الحقل المعرفي وانخرطوا في أبحاث علمية دقيقة ومتخصصة لتغطية النقص الهائل في الدراسات الميدانية حول

المسألة الزراعية(٣) . واستنادا الى أبرز الدراسات الميدانية في هـذا المجال سلطنا أضواء منهجية حول نشأة وتطور الملكية العقارية الزراعية في لبنان. فاستعرضنا بشكل مكثف بروز هذه الملكية بترابطها على الساحة اللبنانية مع بروزها على الساحة العربيـة بشموليتها . واتضح لدينا ان هذا الجانب بحاجة ماسة الى دراسة مستفيضة لا يتسع المجال لها ضمن هذا البحث وسنقوم بها قريبا . كما استعرضنا بروز وتطور الملكيـة العقارية الزراعية الخاصة في لبنان كنموذج علمي تمكن الاستفادة منه لدراسة هـذه المسألة في أقطار عربية أخرى لان سـيرورة التاريخ الريفـي العربي متقاربة لدرجـة التطابق دون اغفال بعض الخصوصيات بين قطر عربي وآخر . أما الاستنتاجات التي توصلنا اليها فكانت من الغنى والتنوع والشمولية بحيث تمكن الاستفادة منها في صياغة منهجية علمية لدراسة المسألة الزراعية في الارياف العربية في مرحلة انتقالها من أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية الـى نمط الانتاج التبعي السائـد الان في غالبية تلك الاريـاف .

ملاحظات سريعة حول نشوء الملكية العقارية الزراعية في المشرق العربي :

تواجه الباحث في هذا الموضوع مشكلات متعددة ناتجة عن عدم تحديد المفاهيم العلمية الدقيقة في مجال التاريخ الريفي ، وبشكل أكثر تحديدا في مجال الملكية العقارية الزراعية . ولا يتسع المجال لاعطاء صورة تفصيلية حول نشـوء وتطور انواع حيـازة الاراضي في المشرق العربي منذ عصوره التاريخية الموغلة في القـدم حتى تبلور الملكيـة الخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين ، لكن من الواجب التمييز بين ملكية حـق التصرف أو التمتع والملكية الخاصة المطلقة . ومن المفيد ابراز كيف أن الملكية الخاصة كانت بحاجة دوما الى سلطة طبقية تحميها وتدافع عنها ، وان الدولة شكلت مرحلـة متقدمة في هذا المجال على طريق استقرار المجتمع وتبلور الطبقات فيه بشكل نهائي ، ودخول العلاقة بين تلك الطبقات مرحلة الصراع السياسي والايديولوجي الذي لم يخل على الدوام من أشكال قمعية دموية لتثبيت الطبقات المسيطرة أحيانا ولقلبها أحيانا أخرى . يضاف الى ذلك أن الملكية الخاصة ، الزراعية منها والعقارية غير الزراعية ، كانت في صلب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مشرق العرب كمـا في مغربهـم .

واذا كانت الدراسات العلمية تدرج الملكية الفردية الخاصة ضـمن مجموعتين كبيرتين هما الملكية المنقولة والملكية غير المنقولة ، وتصنف الملكية العقارية في خانة الملكية غير المنقولة فان داخل هاتين المجموعتين تبرز أشكال عدة من الملكيات تصعب الاحاطة بها في هذا البحث(٤) . لذلك تناولت الدراسة فقط الملكية العقارية الخاصة في المشرق العربي ، وبصورة أكثر تحديدا الملكية الخاصة للاراضي وذلك ضمن سيرورة تحولها

من ملكيات عامة للدولة والجماعات الى ملكيات خاصة للافراد أو المؤسسات .

تكاد تجمع غالبية الدراسات العلمية التي استندنا اليهـا في هذا المجـال على استنتاج مثبت بالوقائع يؤكد أن الملكية العقارية الزراعية في المشرق العربي لم تكن الملكية الاكثر شيوعا فيه حتى أواسط القرن التاسع عشر . كما أن الملكية الخاصة ، أي حيازة الاراضي حيازة مطلقة كانت دوما عرضة للنهب والاستغلال وكانت السيطرة للقوى الاجتماعية الاكثر نفوذا خاصة أعيـان الريف ، وزعمـاء البدو وتجار المدن، بالاضافة الى ممثلي السلطة المركزية وحكام الولايات . فالاراضي المملوكة ملكا خاصـا ترتبط وثيقا بالمكانة الاجتماعية والنفوذ الشخصي للمالك الذي يقيـم عليها وعلى العاملين فيها أشكالا عدة من علاقات الاستغلال والقهر الطبقي والسخرة وغيرها . لكن قوى الاستغلال في المناطق والتي تمارس أبشع الاساليب ضد الفلاحين والرعاة كانت بدورها عرضة للنهب من قبل قوى تسلطية أعلى منها رتبة وصولا الى السلطان الذي جسد السلطة المطلقة للدولة المركزية وله حق التملك المطلق ونزع ملكية من يشـاء وساعة يشاء . وكانت الاسرة الاقطاعية لا الفرد الاقطاعي مصدر استقرار للسلطة الريفية ولضمان استمرارية الاعراف والتقاليد الاقطاعية المتوارثة عبر الاجيال(٥) .

لقد برزت عدة أنواع من الملكية العقارية بعضها الى جانب البعض الآخر في المشرق العربي ، أبرزها ملكية الدولة ، والملكية الوقفيـة ، والاراضي المشاع ، والاراضي البوار ، والاراضي المتروكة ، والاراضي المحمية ، والاراضي المرفقة بالاضافة الى الاراضي المملوكة ملكا خاصا . وكانت الملكيات الكبيرة جدا تتواجد الى جانب ملكيات متناهية في الصغر وتقوم بينهما ملكيات متوسطة وملكيات صغيرة . يضاف الى ذلك أن عائلات اقطاعية حافظت على حق تصرفها بأراض زراعية واسعة طيلة عـدة قرون وبشكل مستقر ، في حين كانت الملكيات الصغيرة غير مستقرة على الاطلاق وعرضة لأنواع شتى من التسلط في ظل سيادة قانون عام مؤداه أن « من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك » .

فدخل المشرق العربي ، ومنه لبنان الحالي ، القرن العشرين مزودا بارث ضخم من الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة وغير المجزأة تحميها أسر اقطاعية تتوارث سيطرتها منذ مئات السنين . ولم تبدأ الملكيات الكبيرة بالتفكك الا مع دخول أشكال متعددة من النمط الرأسمالي في الانتاج الى المشرق العربي ، وحافظت تلك الملكيات على تماسكها حتى صدور الاصلاحات الزراعية وقوانين التأميم في بعض أقطار المشرق العربي خاصة في سورية والعراق .

ان تكثيفا علميا شديدا لايجاز السيرورة التاريخية الطويلة والمعقدة منذ الفتوحات

الاسلامية الاولى حتى صدور قانون المجلة العثماني المتعلق بالملكيات العقارية الزراعية في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية يمكن أن يقود الى الملاحظات العلمية التالية :

أولا ـ ان خصوصية فهم الملكية العقارية الزراعية في الوطن العربي تنبع من ربطها الدقيق بعلاقة الدولة بالمجتمع منذ دولة الخلفاء الراشدين حتى السلطنة العثمانية مرورا بالدول السلطانية خاصة المملوكية والبويهية والسلجوقية ودولة الادارسة وغيرها . ويلاحظ أن تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية في مجال حيازة الاراضي لم يكن مستمدا على الدوام من الشرع الاسلامي وحده بل ارتبط أحيانا بالموروث السابق الذي كان سائدا في بعض المقاطعات قبل تحولها الى الاسلام .

ثانيا ـ استنادا الى الملاحظة السابقة يجب التأكيد على مركزية الدولة الاسلامية وموقعها المميز لحماية المجتمع من الغزو الخارجي ، والانتفاضات الداخلية ، والازمات الاقتصادية ، والاوبئة والجراد وغيرها . والتعبير الاقتصادي ـ الاجتماعي لمفهوم مركزية الدولة يعني ، في الواقع العملي ، سيطرة الدولة على المجتمع المدني سيطرة شبه مطلقة قادت الى سيطرتها على ملكية الاراضي أو حق رقبتها .

ويلاحظ أن السيطرة على ملكية الاراضي اتخذت أشكالا متنوعة لكنها متقاربة في المضمون اذ عملت لصالح كبار المتنفذين على حساب القوى المنتجة في الاراضي بالدرجة الاولى . وعلى حساب القوى المعارضة لمركزية الدولة أو المنتفضة ضدها أو الرافضة لتنفيذ قراراتها أو لتقديم الضرائب المتوجبة عليها للسلطة المركزية .

ثالثا ـ منذ قرارات عمر بن الخطاب حول حيازة الاراضي كانت القوى الفاعلة في الدولة العربية الاسلامية وفي الدول الاسلامية السلطانية تتصارع ضمن اتجاهين كبيرين(٦) :

آ ـ اتجاه يصر على تحويل الملكية الخاصة الى ملكية فردية بالكامل وكان هذا الاتجاه ضعيفا في جميع المراحل التاريخية السابقة على نشوء نمط الانتاج الراسمالي في الوطن العربي .

ب ـ اتجاه يعتبر الاراضي ، الزراعية وغير الزراعية ، ملكا لعموم المسلمين أي ملكا للامة . وقد اعتبر دعاة هذا الاتجاه أن الدولة العربية الاسلامية دولة شرعية تعود اليها وحدها ملكية الاراضي نيابة عن عموم المسلمين . ورغم أن هذا الاتجاه لم يلغ الملكية الخاصة الفردية الا أنه لم يعتبرها حقا كاملا لا يمكن انتزاعه من أصحابه اذا أساؤوا استخدامه وبالتالي اذا عرضوا أمن الجماعة الاسلامية للخطر ، من أي نوع كان . لذلك اشترط الخلفاء المسلمون على القوى الراغبة بحيازة الاراضي أن يقوموا باحيائها بشكل دائم وأن يقدموا عنها الخراج أو الجزية . وتبعا للصراع الدائر باستمرار ، ومنذ ذلك

الحين ، بين اتجاهي الملكية الخاصة ، والملكية العامة في مجال حيازة الاراضي فان تعدد أشكال الحيازة وأنواع الاراضي (الخاصة ، المحمية، الموات ، البوار ، الصوافي أو التي جلا عنها مالكوها وغيرها) لم يكن يبدل جذريا في طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع من حيث سيطرتها عليه وتحكمها بملكية الاراضي .

رابعا ــ لا يتسع المجال لابراز أنواع الاقطاع الذي ساد في الوطن العربي زمن دولة الخلافة العربية الاسلامية والدول السلطانية التي أعقبتها لكن من المفيد تعداد تلك الانواع نظرا لارتباط ملكية الاراضي العقارية في سورية ولبنان ، وثيقا بتلك الانواع تبعا للمراحل التاريخية المتعاقبة . ففي زمن الخلافة العربية الاسلامية برز اقطاع التمليك أو اقطاع الرقبة ، في حين برز زمن البويهيين اقطاع الاستغلال ، وزمن المماليك اقطاع الوظيفة . ومن نافلة القول ان تلك الانواع كانت شديدة التواصل فيما بينها نظرا لحرصها على التطابق مع قوانين الشريعة الاسلامية . لكن الممارسة العملية جعلت حيازة الاراضي للقوى الطبقية ذات القدرة على حمايتها ، وهي القوى العسكرية ، وزعماء البدو ، وأعيان الريف ، وتجار المدن ، وذلك على حساب القوى الفلاحية المنتجة .

خامسا ــ استنادا الى الملاحظات السابقة يمكن التأكيد أن الملكية العقارية الزراعية في زمن الخلافة الاسلامية والدول السلطانية المتعاقبة حتى أواسط القرن التاسع عشر واعلان قانون المجلة العثماني عام ١٨٥٨ كانت تخضع للدولة المركزية بالدرجة الاولى وللقوى المتسلطة في الولايات العربية أبان ضعف السلطة المركزية وتفسخها . وفي ظل دول الاقطاع بأشكاله المختلفة (اقطاع التمليك والاستغلال ، الاقطاع الاداري ، الاقطاع العسكري ، اقطاع الهبات والمنح لكبار القادة والموظفين ، الاقطاع الشخصي)(٧) كانت الملكية الفردية الخاصة غير المحمية هامشية جدا وتنحصر في الاراضي الزراعية داخل المدن والقرى وفي جوارها .وكانت السمات الغالبة لها أنها ملكية تصرف تخضع لعسف الدولة المركزية وتعديات حكامها وولاتها . وكانت المصادرة مألوفة وشائعة ولم تسلم منها حتى أراضي الاوقاف . واستمرت ظاهرة انتزاع الملكية بالقوة بعد تفسخ السلطة المركزية وانتقال مركز قرار المصادرة والتعديات الى الزعماء المحليين ، من عسكريين ومدنيين وزعماء طوائف وزعماء قبائل .

بعض خصوصيات الملكية العقارية الزراعية الخاصة في جبل لبنان حتى الحرب العالمية الاولى :

رغم التشابه الكبير في السمات الاساسية لولادة وتطور الملكية العقارية الزراعية الخاصة في جبل لبنان مع غيره من مناطق المشرق العربي ، نرى فائدة في ابراز بعض

الخصوصيات التي تساعد على رسم صورة أفضل لتطور الملكية العقارية الزراعية في هذه المنطقة وموقع الملكية الخاصة فيها .

تجدر الاشارة في هذا المجال الى أن ملكية المناطق الجبلية عامة ، ومنها جبل لبنان ، تختلف عن الملكية الزراعية في السهول المجاورة ، اللبنانية والسورية على السواء . فالاراضي الجبلية الزراعية من صنع الانسان بالدرجة الاولى ، وتتعرض فورا للانهيار اذا لم يستمر في العناية بها بسبب تراكم الثلوج سنويا وقابلية الارض هناك للتشقق والزحل . يضاف الى ذلك أن الدراسات العلمية التاريخية لم تؤكد ما اذا كانت مؤثرات الاقطاع في زمن الدولة الاسلامية الاولى قد طبقت في جبل لبنان نظرا لقلة السكان فيه وكثافة المناطق الحرجية والوعرة المسالك في معظم ارجائه . ويرجح أن الصراع على حيازة الاراضي الزراعية آنذاك كان يدور على تملك السهول الساحلية وسهل البقاع أكثر مما كان يدور على الاراضي الزراعية في الجبل نفسه . وهذه المقولة تفسر ، الى حد بعيد ، اندفاعة الامراء المعنيين والشهابيين نحو السهول الداخلية والساحلية واتخاذهم مقرا ساحليا لامارتهم وقلاعا داخلية لحماية نفوذهم وضمان جباية الضرائب الزراعية التي يدفع قسم بسيط منها للسلطنة العثمانية ويذهب القسم الاكبر الى جيوب الزعماء المحليين من أبناء الاسر المقاطعجية المسيطرة(٨) .

ونميل الى الاعتقاد أن المؤثرات المبكرة للحروب الصليبية فعلت فعلها في الاراضي اللبنانية والفلسطينيةالحالية أكثر مما تركت من آثار فيمناطق المشرق العربي الاخرى. ونتيجة لذلك تطعّم اقطاع الاستغلال والتمليك في هذه الاراضي ببعض سمات النظام الفيودالي الاوروبي خاصة لجهة تمليك الابن البكر والحفاظ على الملكية العقارية غير مجزأة حتى لا يضعف نفوذ الاسرة المقاطعجية كلها . وهذه الظاهرة تفسر الاسباب العميقة لثبات الاسر المقاطعجية اللبنانية ، في غالب الاحيان ، على أرض أو مقاطعة واحدة تجبي ضرائبها وتتحكم بفلاحيها . حتى أن بعض الاسر المقاطعجية ما زالت في مناطق سيطرتها منذ أكثر من ألف عام(الاسرة الارسلانية في غرب بيروت) وهنالك أسر عديدة ما زالت متواجدة في بعض المناطق اللبنانية منذ عدة قرون ، وما زال نفوذ بعض أبنائها قائما على وراثة السلطة والتملك(٩) ، داخل جبل لبنان وخارجه . وغني عن التأكيد أن هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة لا تجد تفسيرها الا بدراسة العلاقة الجدلية بين السلطتين الاقتصادية والسياسية . ففي ظل العهود المتعاقبة للاقطاع في المشرق العربي كانت الارض أداة الانتاج الاساسية ، وبالتالي كانت السيطرة عليها ضرورة مطلقة لبناء السلطة السياسية(١٠) .

نشير كذلك الى الملكية العقارية الواسعة للاوقاف الدينية ، الاسلامية والمسيحية

في جبل لبنان والتي تراكمت حتى قاربت ربع مساحة الجبل في عهد المتصرفية . فاذا كان الوقف الاسلامي استمرارا طبيعيا لتقاليد الاقطاع الاسلامي فان الاوقاف المسيحية ، خاصة المارونية منها ، قد استفادت الى حد بعيد من قوانين الشرع الاسلامي ومن الارث الفيودالي الغربي زمن الحروب الصليبية في المشرق العربي .وبات واضحا تفسخ السلطة المركزية العثمانية وبداية تخلل قبضتها عن المشرق العربي في أواخر القرن الثامن عشر بحيث أضحت عرضة لحملات عسكرية جردتها أوروبا لاحتلال مصر في مطالع القرن التاسع عشر (حملة نابليون بونابرت وحملة فريتزر) . وتزامن تفسخ السلطة المركزية مع نشاط تبشيري واسع في جبل لبنان كان من نتائجه تنصير أمراء شهابين في رأس الهرم السياسي المسيطر وفي مقدمتهم الامير يوسف الشهابي وأبناؤه من بعده . وهذا يفسر كيف أن الامير يوسف وأبناءه أغدقوا على المؤسسات الوقفية المسيحية ، المارونية بالدرجة الاولى بمساحات شاسعة من الاراضي كهبات أو بأسعار بخسة . لكن الباحث المدقق يلاحظ كيف أن الكنيسة المارونية والرهبانيات المسيحية المحلية عرفت كيف تستقطب أعدادا كبيرة من اليد العاملة الشابة وتحول الاديرة الى مراكز انتاج أساسية في الجبل خاصة في مجال انتاج الحرير(١١) واستخدمت هذه القوى العاملة المنتجة في مشاريع عمرانية واسعة استطاعت بواسطتها توسيع ملكياتها العقارية ، الزراعية بالدرجة الاولى(١٢) .

واذا كان الانصاف العلمي يحتم علينا الاعتراف للمؤسسات الوقفية الدينية في جبل لبنان بالفضل في مجالي التعليم ونشر الحرف المهنية من جهة ، والعمل الزراعي المنتج من جهة أخرى وذلك عبر قوى رهبانية نشيطة ومتفانية في خدمتها ، فان الانصاف نفسه يدفعنا الى التأكيد أن ثمرات عمل تلك القوى النشيطة ذهبت ، في الغالب والاساسي منها ، الى خزائن الاديرة والكنائس وساهمت في ولادة مؤسسات وقفية قوية شكلت ، الى جانب المؤسسات الوقفية السنية في بيروت وطرابلس ، مراكز قوى اقتصادية وسياسية واجتماعية ما زال لبنان يعاني من نفوذها حتى الان. صحيح أن الملكيات الوقفية ، الكبيرة منها والصغيرة على السواء ، منتشرة في جميع أرجاء الوطن العربي وتقيم لها بعض الدول العربية وزارات باسم « وزارة الاوقاف » لكن خصوصية الملكيات الوقفية في جبل لبنان ثم في لبنان الكبير أنها تحكمت بالدولة نفسها . وكان لرجال الدين في لبنان ، مسيحيين ومسلمين ، نفوذ كبير على أبناء طوائفهم ما زال يتعاظم الى الان ويشكل تكاتفهم سدا منيعا في وجه قوى التغيير الجذري وبناء نظام سياسي في لبنان أكثر تطورا وقادرا على مجابهة تحديات العصر . لذلك لا يمكن فصل الملكية العقارية الزراعية الوقفية ، وغيرها من الملكيات العقارية الوقفية عن وظيفتها الاجتماعية ودورها الطبقي كضامن للنظام الطائفي ــ الطبقي المسيطر في لبنان .

تبقى ملاحظة هامة حول تفسخ النظام السياسي في جبل لبنان وانهيار الامارة فيه عام ١٨٤٢ وما أعقب ذلك الانهيار من صدامات دموية بين كتل كبيرة هي الطوائف من جهة ، وبين قوى طبقية داخل تلك الطوائف والتي تجسدت بالعاميات الفلاحية ضد النظام المقاطعجي من جهة أخرى(١٣) ولا يتسع المجال لايجاز السمات الاساسية لهذه المرحلة بل نشير فقط الى أثر تلك الصدامات في تفسخ النظام المقاطعجي وبداية مرحلة جديدة على أنقاضه تميزت بتحرير الفلاحين من القيود التي كانت تكبلهم والتي نص بروتوكول متصرفية جبل لبنان على ضرورة الغائها عام ١٨٦١ واعلان المساواة التامة بين اللبنانيين ، على اختلاف طوائفهم وفئاتهم الاجتماعية(١٤) . وتعتبر هذه السمات احدى أبرز خصوصيات التطور التاريخي الاجتماعي لجبل لبنان الذي كان سباقا الى اطلاق أول حركة فلاحية ناجحة في كسروان عام ١٨٥٨ والتي شكلت منعطفا تاريخيا هاما في تطور لبنان . ولم تبق نتائجها محصورة في الجبل بل تعدته الى المناطق العربية المجاورة .

ورغم أن دراسات علمية كثيرة عملت على انصاف هذه الحركة الفلاحية(١٥) وتقييم دورها الايجابي وصولا الى المبالغة أحيانا في ايجابياته ، فان مجالات أساسية لم تعالج حتى الان خاصة أثر الانتفاضات الشعبية على تطور الملكيات العقارية الزراعية في جبل لبنان والمناطق المجاورة . وليست لدينا المعطيات الكافية لدراسة هذا الجانب واعطاء أحكام نهائية حوله لكن الوثائق والمصادر التي اطلعنا عليها في هذا المجال تثبت أن الملكيات العقارية الزراعية ، الصغيرة منها والمتوسطة بشكل خاص ، بدأت تتزايد بشكل واضح في جبل لبنان منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر . كما أن تلك الملكيات أصبحت سمة أساسية للمرحلة اللاحقة وذلك على حساب تفتيت الملكيات العقارية الكبيرة في جبل لبنان أولا ثم في باقي المناطق اللبنانية في القرن العشرين . ويلاحظ كذلك أن الانتفاضات الفلاحية لعبت الدور الاساسي في بروز فئات الفلاحين الميسورين لان التسلط المقاطعجي السابق قد ضعف الى حد كبير في الجبل ، وان امكانية البلص ، وفرض الضرائب الاضافية ، والسخرة وغيرها لم تعد سائدة كما في المرحلة السابقة. ولعبت الهجرة ، وأموال الاغتراب ، وانتاج الحرير ، والتبغ ، ودخول الرساميل الاجنبية ، وتحديث بعض الحرف ، وتنشيط حركة التصدير واعادة التصدير ، والنهضة العمرانية والثقافية والتعليمية ، هذه العوامل وغيرها ساهمت في كسر علاقة التبعية التي كانت تربط الفلاح اللبناني بالزعيم المقاطعجي(١٦) . ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة في جبل لبنان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، في حين بقيت مظاهر أساسية من تلك التبعية تربط الفلاح اللبناني بزعماء الريف القاطنين فيه حتى أواسط القرن العشرين . لذلك يمكن التأكيد أن حركة تحرر الفلاحين بدأت في جبل لبنان قبل غيره من المقاطعات اللبنانية وكانت لها آثار ايجابية كبيرة ساهمت في نشوء وتطور الملكية

العقارية الزراعية الخاصة في لبنان الصغير او المتصرفية أولا ثم في لبنان الكبير ابان حكم الانتداب الفرنسي .

اضواء على تطور الملكية الزراعية الخاصة في عهد الانتداب :

جاءت ولادة دولة لبنان الكبير في اطار مخطط استعماري عام لتفكيك السلطنة العثمانية واقتسام ولاياتها العربية على الدول الامبريالية ، خاصة بريطانيا وفرنسا . وقد اتخذنا ، منذ خمس عشرة سنة حتى الان ، موضوع تجزئة المشرق العربي وتطور دوله القطرية مجالا لتخصصنا العلمي وأصدرنا حوله عددا كبيرا من الدراسات والابحاث والمقالات العلمية . وتناولنا بالدراسة المتخصصة كذلك المسألة الزراعية في لبنان في النصف الاول من القرن العشرين(١٧) . لذلك لا نرى فائدة تذكر في استعادة أبرز الفرضيات والاستنتاجات التي حفلت بها دراساتنا السابقة بل ننطلق منها لمعالجة مسألة تطور الملكية الزراعية الخاصة في لبنان في علاقتها بالسلطة السياسية التي تجسدت في النظام الطائفي ـ الطبقي اللبناني .

تجدر الاشارة الى أن ولادة الملكية العقارية الزراعية الخاصة ترقى الى مرحلة تاريخية أكثر قدما من القرن التاسع عشر لكن تبلورها قد تم في ذلك القرن مع تحول الملكية العقارية الخاصة الى ملكية قابلة للبيع والشراء والرهن والوراثة بموجب سندات رسمية عثمانية سميت سندات « الطابو » التي تثبت حدود الملكية ونوعها وكيفية التصرف بها وعلاقتها بالملكيات العقارية المجاورة كالري المشترك ، وحق الشفعة ، وحق المرور وغيرها .

وتعتبر القوانين العثمانية ،خاصة قانون المجلة لعام١٨٥٨ ، ثم القوانين والمراسيم الفرنسية في عهد الانتداب الفرنسي(١٨) نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور الملكيات العقارية الخاصة ، الزراعية منها والاملاك المبنية وغيرها . فحتى صدور تلك القوانين والمراسيم والقرارات كانت الهيمنة واضحة لاملاك الدولة بأشكالها المختلفة والاملاك العامة خاصة الوقفية منها . أما الملكيات العقارية التي صنفت في خانة الاملاك الخاصة أو الملك الخاص فبقيت ضعيفة للغاية ، كما ان سندات الطابو لم تكن كافية لضمان تلك الملكيات ذات الحدود المبهمة في معظم الاحيان . واستمرت أملاك الفلاحين وصغار المنتجين عرضة للنهب والتسلط والمصادرة وانتزاع حق الملكية بأساليب مختلفة من جانب القوى المتسلطة ، الدينية والمدنية والعسكرية والادارية على السواء .

ورغم استمرار تسلط القوى الطبقية الحاكمة في المدن والارياف اللبنانية ابان عهد الانتداب فان معركة السيطرة على أكبر نسبة من الاراضي الاميرية والسلطانية والموات والمتروكة والوقفية قد فتحت على مصراعيها بتشجيع مباشر من الدولة

الانتدابية نفسها . فلم تكتف القرارات والمراسيم الانتدابية بتثبيت النهب العقاري الذي تم باسم سندات الطابو في العهد العثماني ودوّن رسميا في سجلات المساحة في عهد الانتداب بل دعت صراحة الى شراء أراضي الدولة ومعظم الاراضي المسجلة باسم « النفع العام » وبهدف فرض ضرائب جديدة وجبايتها للخزينة من جهة ، وادخال سورية ولبنان في دائرة نمط الانتاج الرأسمالي التبعي والهامشي من جهة أخرى .

يضاف الى ذلك أن تقارير الخبراء والمستشارين كانت توصي على الدوام بتعزيز الملكيات العقارية الزراعية الخاصة وتفتيت الملكيات العقارية الكبيرة ، وجعل الملكية الخاصة مصونة وفي حمى الدستور كما ورد في مادة صريحة من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ والتي ما زال معمولا بها حتى الان(١٩) .

فالغاية الاساسية لسياسة الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان في مجال الملكية العقارية تبلورت عبر نصوص وقرارات ومراسيم وقوانين كلها تدعو لجعل حق الملكية الخاصة حقا مقدسا ، ولا يجوز أن ينتزع من أي مواطن ملكيته الخاصة الا بموجب نص قانوني مبرر ومعلل . والملكية الخاصة المصونة في حمى القانون سمة أساسية من سمات نمط الانتاج الرأسمالي سواء كانت تلك الملكية كبيرة جدا أو متناهية في الصغر . لذلك لا بد من تعرية الجوهر الطبقي لهذه المقولة التي تضمر عكس ما تعلن . فمن حيث الظاهر يستطيع أي لبناني أن يتملك مساحات شاسعة من الاراضي ويحولها الى ملك خاص بموجب سندات التمليك أو المساحة . وله الحق باستصلاحها ، وبيعها ، ورهنها والاستفادة من حق الشفعة للسيطرة على أراض مجاورة لها اذا عرضت للبيع ، وتوريثها لمن يشاء . وله الحق كذلك في الحصول على رخصة من الدولة لردم أراض على شواطىء البحر ، ومجاري الانهار ، والاستفادة من الاراضي المشاع والاحراش لقاء اذن من الدولة ورسوم تدفع لخزانتها . فقرارات الانتداب الفرنسي كانت تشجع فعلا على تحويل الملكيات العامة أو ذات النفع العام الى ملكيات خاصة « مصونة وفي حمى القانون » . وقدمت تسهيلات كبيرة في هذا المجال استفاد منها كبار الملاكين ، ورجال الادارة ، والعسكريون ، والتجار ، وبعض الفلاحين الميسورين .

دلالة ذلك أن نسبة الملكية العقارية الخاصة ، ومنها الاراضي الزراعية المملوكة ، شهدت تطورا عاصفا في عهد الانتداب واستمر على وتيرة متصاعدة في مرحلة الاستقلال السياسي للبنان منذ عام ١٩٤٣ . وكان واضحا ، في البداية ، ان الملكية العقارية الخاصة في جبل لبنان كانت أكثر استقرارا منها في باقي المقاطعات التي ضمت الى دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ لان قوانين المساحة واجراءاتها ظهرت في الجبل منذ بداية عهد المتصرفية عام ١٨٦١ في حين تأخرت الى الثلاثينات من القرن العشرين في بعض المناطق اللبنانية القريبة من جبل لبنان والى مطالع النصف الثاني من هذا

القرن في المناطق البعيدة عنه. وفي ظل غياب المساحة وتحديد الاراضي كان من الطبيعي أن تستمر الاعراف ، والتقاليد ،وسندات الطابو ، وصكوك البيع غير المدونة ،وافادات المختارين وغيرها مرتكزا لحق مبهم في الملكية العقارية الخاصة ، لكنه حق غير محدد بدقة ليكون في حمى القانون . والتاريخ الاجتماعي اللبناني مليء بآلاف الدعاوى لاثبات حق الملكية الخاصة التي كانت عرضة للانتزاع من أصحابها الشرعيين الذين أمضوا في خدمتها عشرات السنين وتوارثوها أباً عن جد . وكثيرا ما أقيمت الدعاوى ضد المؤسسات الدينية نفسها التي تحولت الى قوة اقتصادية كبيرة جدا وذات ملكية عقارية وقفية بالغة الاتساع .

بعض الاستنتاجات :

تشكل الملكية العقارية الخاصة ، الزراعية والمبنية وغيرها من الملكيات الخاصة، منطلقا علميا لفهم البنية الاجتماعية لتاريخ المشرق العربي بجميع اقطاره . فالملكية العقارية ذات ارتباط وثيق بالتاريخ الريفي كما أنها لعبت الدور الاساسي في التمايز الطبقي داخل الارياف وساهمت في دفع أعداد كبيرة من الريفيين للنزوح الى المدن أو للهجرة منها الى الخارج .

ولعل أبرز الاستنتاجات المرتبطة بتطور الملكية العقارية الخاصة في الارياف ، والملكية الزراعية هي بمثابة العمود الفقري فيها ، يمكن ايجازها على الشكل التالي :

- الانتقال من الملكيات العامة أو ذات النفع العام الى الملكيات الخاصة الفردية وذات المنفعة الشخصية .

- الانتقال من المجتمعات الطبقية المرتكزة الى التضامن الجماعي القبلي والعائلي والحرفي الى المجتمعات الرأسمالية المرتكزة الى الطبقات الحديثة حيث العمل والانتاج والملكية والتوريث قواعد ثابتة للانقسام الاجتماعي وللتضامن الطبقي .

- الانتقال من أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية الى مجتمعات ذات نمط انتاج رأسمالي تبعي وغير قادر على الانفكاك من تبعيته للامبريالية في غالبية الاقطار العربية .

- قيام تجارب اشتراكية في أكثر من دولة عربية مشرقية كان لها الدور الاساسي في تحطيم العلاقات الاقطاعية القديمة والقيام باصلاحات زراعية كان من نتائجها مصادرة اراضي فئة كبار الملاكين وتوزيعها على صغار الفلاحين والتعاونيات الزراعية الريفية . لكن تلك الاصلاحات بقيت في حدود معينة لم تتجاوزها مما يهدد ببروز ملكيات عقارية كبيرة مجددا انما على أساس نمط الانتاج الرأسمالي وهيمنة الملكية الخاصة الفردية .

أما لبنان فلم يكن بعيدا عن تلك المؤثرات الجارية في محيطه العربي وتفاعل معها واستفاد منها بشكل واضح حتى اندلاع الحرب الاهلية فيه عام ١٩٧٥ . وكانت الارياف اللبنانية تسير بخطوات مسرعة ، في جبل لبنان أولا منذ القرن التاسع عشر ثم في لبنان الكبير منذ عهد الانتداب الفرنسي ، لتفتيت الملكيات العقارية الكبيرة في جميع مناطقه ولتجاوز الانماط السابقة على الرأسمالية الى نمط انتاج رأسمالي مرتبط وثيقا بالاسواق العربية وبالسوق الرأسمالية العالمية . وقد دلت معظم الدراسات السوسيولوجية الميدانية التي أجريت في لبنان(٢٠) قبل الحرب الاهلية أن المجتمع اللبناني تجاوز الانقسامات القبلية والعشائرية والمناطقية السابقة الى مجتمع طبقي تلعب الطائفية فيه دور صمام الامان لحماية النظام الطائفي ــ الطبقي المسيطر على مقاليد الحكم في لبنان ابان السيطرة الفرنسية وبعدها . فالطائفية السياسية قاعدة للدولة الطائفية التي هي الشكل الملائم للسيطرة الطبقية للبورجوازية اللبنانية التابعة للامبريالية(٢١) .

ولعل من أبرز خصوصيات المسألة الزراعية في لبنان ، والملكية العقارية الخاصة هي عمودها الفقري ، ان المؤسسات الدينية الوقفية ، الاسلامية والمسيحية ، تتشبث بملكياتها العقارية الضخمة وترفض التنازل أو بيع قسم منها(٢٢) . وهي تشكل ، موضوعيا ، عقبة كبرى أمام الاصلاح الزراعي في الارياف اللبنانية من جهة ، وامام الاصلاح السياسي والاقتصادي للنظام الطائفي ــ الطبقي المسيطر في لبنان . وذلك يفسر بوضوح الدور المتزايد لرجال الدين اللبنانيين في السياسة اللبنانية وحرصهم الدائم على عدم تغيير النظام السياسي اللبناني الا في حدود معينة لا تطال البنية الاساسية للانتاج، وبشكل اكثر تحديدا البنية العقارية . ومن نافلة القول ان الاصلاح الجذري للمسألة العقارية في لبنان يتطلب موقفا شجاعا من الملكيات الوقفية الدينية والعمل على تحويلها الى ملكيات خاصة فردية أو تعاونيات عامة تعود ملكيتها الى الافراد العاملين عليها .

تجدر الاشارة الى أن تفتيت الملكيات العامة فيالسابق ، خاصة اراضي الدولة والمشاع والبوار والموات والمتروكة وغيرها قد تم بسرعة تحت ضغط العامل الخارجي الرأسمالي لتسريع قيام دولة رأسمالية هامشية ذات تبعية شبه مطلقة لمراكز الرأسمالية العالمية في لبنان . لكن كبار الملاكين ، والمؤسسات الدينية ، وتجار المدن ، والمرابين ، والمهاجرين ، وأعيان الريف كانوا المستفيدين شبه الوحيدين من ذلك التفتيت وحولوا الملكيات الكبيرة القديمة الىملكيات كبيرة حديثة على النمط الرأسمالي وجعلوا الارض سلعة تباع وتشرى وترهن وتورث .

وبقي الفلاحون محرومين من كل ملكية باستثناء شرائح قليلة امتلكت بعض

الاراضي واشترت بعضها بأسعار بخسة من كبار الملاكين القاطنين في المدن والمحتاجين دوما الى أموال نقدية .

ويلاحظ أن هذه الظاهرة قد انتشرت في جميع المناطق اللبنانية لان سهولة امتلاك الاراضي القديمة من جانب الشرائح الاجتماعية التي سيطرت عليها جعلتهم يبيعونها بأسعار بخسة ، يتنازلون عن قسم منها بموجب قوانين المغارسة والمساقاة والشراكة وغيرها(٢٢) .

هكذا لعبت الملكية العقارية الخاصة في الارياف دورا هاما في تعزيز الانقسام الاجتماعي والفرز الحاد بين سكانها والى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الارياف والمدن اللبنانية . وذلك يفسر كيف ان ظاهرة الاغتراب قد انتشرت في جميع الارياف اللبنانية وبأعداد كبيرة جدا . ويلاحظ أن أموال الاغتراب لعبت دورا هاما في ارتفاع أسعار الاراضي الزراعية والملكيات العقارية على أنواعها في الارياف اللبنانية ، وان سعر المتر المربع يختلف بين منطقة وأخرى ، لا بل بين قرية وأخرى تبعا لوجود مغتربين أثرياء فيها يوظفون قسما من ثرواتهم في مجال البناء أو المضاربات العقارية أو المشاريع الزراعية . ويتراوح فارق سعر المتر المربع أحيانا ليصل الى مئة ضعف بين قرية وأخرى وبين منطقة وأخرى .

تبقى ملاحظة أساسية ذات صلة وثيقة بتطور الملكية العقارية الخاصة منذ عهد الانتداب أن هذا العهد قد انتهى بعد أن ترك تحالفا طبقيا شكلت الزعامات الريفية فيه ، أي كبار الملاكين ، محور استقطاب بارز في السياسة اللبنانية . ويلاحظ أن التركيبة الاجتماعية للبرلمان اللبناني وللوزارات اللبنانية المتعاقبة حتى نهاية عهد الانتداب الفرنسي كانت تضم نسبة كبيرة من كبار الملاكين لدرجة تجيز القول أن الريف اللبناني حكم المدن وليس العكس(٢٤) . والدلالة الطبقية لهذه الظاهرة أن البورجوازية اللبنانية الناشطة خلال تلك المرحلة ارتضت بتبعيتها للرساميل الاجنبية في عهد الانتداب كما ارتضى ممثلوها بتبعيتهم لكبار الملاكين ، الدينيين والمدنيين ، من مطلع عهد الاستقلال وحتى الستينات من القرن العشرين ، وبالتحديد حتى المحاولة الشهابية لتحديث البنية الطبقية للتركيبة الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ السياسية في لبنان بأفق رأسمالي تبعي وتخفيف الاعتماد على كبار الملاكين . لكن المحاولة الشهابية لم تنجح بسبب الارث الضخم المتراكم من المرحلة العثمانية الطويلة ومن عهد الانتداب ، وهو الارث الذي هدد بانهيار الصيغة اللبنانية وميثاقها ونظامها الطائفي ــ الطبقي . وغني عن التأكيد أن الدولة اللبنانية اليوم تعيش مرحلة صعبة للغاية بعد أن أغلقت على نفسها كل نوافذ الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري والعسكري وحافظت على كثير من موروثات العهدين العثماني والفرنسي ، خاصة الطائفية السياسية ، والملكيات الوقفية الكبيرة ، وتدخل رجال الدين في السياسة .

فدراسة الملكية العقارية الخاصة في علاقتها بالبنية السياسية اللبنانية تشكل المدخل العلمي الاكثر قدرة على فهم المسألة اللبنانية في جميع مراحلها ، المستقرة منها والمتفجرة والمدمرة على الاصح. ولعل المدخل الصحيح الى الحل الجذري يكمن في اعادة الاعتبار لشعار « الارض لمن يعمل عليها » أو « من يملك يزرع ومن لا يزرع لا يملك » لان الشعب هو المالك الاعلى للارض ، ومصلحته يجب أن توضع فوق كل مصلحة فردية ، كما أن حق الانتفاع بالارض يجب ان يتلاءم مع حاجة المجتمع الموضوعية الى انتاجها وتطوير ذلك الانتاج تبعا لمتطلبات التطور الاجتماعي .

في الختام ، نعيد التأكيد على ضرورة الانخراط الجدي في الدراسات التاريخية الريفية وتحليل النماذج المتوفرة وتقديم الوثائق الجديدة ونشرها والتعليق عليها . ولن يكون بمقدور المؤرخين والباحثين العرب التأسيس لمدرسة تاريخية عربية جديدة ما لم يولوا التاريخ الريفي ، ماضيا وحاضرا ومستقبلا ، الاهمية التي يستحق خاصة وأن مجتمعاتنا ما زالت مجتمعات ريفية بالدرجة الاولى وأن تضخم أعداد سكان المدن في السنوات الماضية كان ثمرة انتقال الريفيين الى المدن وضواحيها . وعندما يتبوأ التاريخ الريفي مكانته الطبيعية التي يستحق تبرز كم هي الحاجة ملحة لدراسة نشوء وتطور الملكية العقارية الخاصة في الارياف والمدن معا لانها المدخل العلمي لفهم التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية ولبروز التيارات والاتجاهات والاحزاب السياسية في لبنان وغيره من الاقطار العربية .

الحواشي

(١) نشير هنا الى الندوة العلمية الهامة التي عقدتها الجامعة الاميركية في بيروت ونشرتها بعنوان « حيازة الارض والتحولات الاجتماعية في الشرق الاوسط » .

Tarif Khalidi (editor) , Land Tenure and Social Transformation in the Middle East, A.U.R., Beirut 1984, P. 531.

تراجع دراستنا حول هذا الكتاب الوثائقي الضخم المسألة الزراعية في الشرق الاوسط في مجلة « المستقبل العربي » ، العدد ٧٦ الصادر في حزيران ١٩٨٥ صفحات ١٦١ ـ ١٦٧ .

(٢) **مسعود ضاهر** : «الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠ » . منشورات الجامعة اللبنانية ـ قسم الدراسات التاريخية رقم ٢٦ ـ بيروت ١٩٨٣ .

(٣) نشير الى ابرز الدراسات العلمية الصادرة حديثا حول المسألة الزراعية في المشرق العربي العربي ومصر والتي تسنى لنا الاطلاع عليها:

ـ **أحمد بعلبكي** : « الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الارياف ، من الاستقلال الى الحرب الأهلية » . منشورات عويدات ـ بيروت ١٩٨٥ .

ـ **عبد الله سعيد** : « تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية استنادا الى وثائق أصلية » . دار المدى ـ بيروت ١٩٨٦ .

ـ روبير كراسويل : « القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني » ترجمة منال أبي فاضل ـ بيروت . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ـ ١٩٨٣ .

ـ عاصم الدسوقي : « كبار ملاك الاراضي ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ » ـ دار الثقافة الجديدة . القاهرة ١٩٧٥ .

ـ علي بركات : « تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ـ١٩١٤» ـ دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ١٩٧٧ .

ـ عبد الله حنا : «القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠ ـ ١٩٤٥ » ـ جزءان ـ دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧٥ و ١٩٧٨ .

ـ موفق محادين : « تطور علاقات الانتاج والحركات الفلاحية في الريف الاردني » دار الكاتب ـ بيروت ١٩٨١ .

(٤) للاطلاع الوافي على أنواع الاراضي وأحكامها في السلطنة العثمانية هناك مصادر كثيرة نشير الى اثنين منها :

ـ دعيبس المر : « كتاب أحكام الاراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية » مطبعة بيت المقدس ـ القدس ١٩٢٣ .

ـ عثمان سلطان : « شرح أحكام الاراضي الاميرية ونظام الملكية العقارية والحقوق العينية غير المنقولة » .

(٥) رودولفو ستافنهاغن : « الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية » ترجمة ناجي أبو خليل ـ دار الحقيقة ـ بيروت ١٩٧٢ ـ المقطع الخاص بالملكية الخاصة للاراضي صفحات ١٤ ٢ـ ٢٢٠ .

(٦) الفضل شلق : « الخراج والاقطاع والدولة ـ دراسة في الاقتصاد السياسي للدولة الاسلامية » . مقالة هامة استفدنا منها في هذا البحث ومنشورة في كتاب « الاجتهاد » ـ المجلد الاول ـ العدد الاول ، بيروت . تموز ـ تشرين الاول ١٩٨٨ ـ صفحات ١١٥ ١٩٢ ومرفقة بجداول قيمة .

(٧) لمزيد من التفصيل حول أنواع الاقطاع يراجع :

ـ آن لامبتون : « نظرات في الاقطاع » . مقالة مترجمة ومنشورة في كتاب « الاجتهاد » ـ المرجع السابق ـ صفحات ٢٦٩ ـ ٢٩٢ .

ـ عبد العزيز الدوري : « نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية » ـ المرجع السابق ـ صفحات ٢٤٣ ـ ٢٦٧ .

(٨) تناولنا هذا الموضوع في دراسة علمية مطولة :

ـ مسعود ضاهر : « بعض السمات الاساسية لتطور النظام المقاطعجي اللبناني » ـ مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية ، العدد الاول لعام ١٩٧٥ ، صفحات ٣٧ ـ ٧٤ .

(٩) قدمنا نموذجا مدعما بوثائق أصلية غير منشورة في دراسة علمية مطولة :

ـ مسعود ضاهر : « السلطة والتملك في جبل لبنان أيام الحكم العثماني ، نموذج الامير أمين أرسلان ١٨٤٥ ـ ١٨٥٨ من خلال وثائق أصلية » ـ مقالة منشورة في « المجلة التاريخية المغربية »، تونس ـ العدد ٣٧ـ٣٨ ـ حزيران ١٩٨٥ صفحات ١٥٧ ـ ١٩٦ .

(١٠) مسعود يونس : « الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان ابان حكم الامبراطورية العثمانية » ـ بحث غير منشور ـ معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ـ بيروت ١٩٧٥ في ٦٩ صفحة .

(١١) الاب مارون كرم : « قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية » ـ بيروت ١٩٧٢ .

ـ الاب يوسف محفوظ : « كيف اتصلت الاملاك الى أديار الراهبات اللبنانيات المارونيات ـ لمحة تاريخية » . محاضرة في ١٥ صفحة ـ بيروت ، ١٩٧٠ .

(١٢) تناولنا هذا الجانب في فصل مطول من ثلاثة أقسام في دراستنا :

ـ مسعود ضاهر : «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١ » ـ الطبعة الثالثة ـ بيروت ـ معهد الانماء العربي ١٩٨٦ ـ الباب الاول ـ الفصل الثاني : المدلول الاجتماعي والسياسي لتنظيم الكنيسة المارونية وقواها الرهبانية المنتجة ، أضواء على تمركز الملكيات الوقفية للرهبانيات المارونية في الامارة الشهابية ، دور المدبرين في ترقي الاسر المقاطعة المارونية ابان الحكم الشهابي .

(١٣) نشرنا مؤخرا دراسة مطولة لمعالجة هذا الموضوع :

ـ مسعود ضاهر : « الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي » بيروت ـ دار الفارابي ١٩٨٨ .

(١٤) نصت المادة السادسة من النظام الاساسي لجبل لبنان الصادر في ٩ حزيران ١٨٦١ على التالي : « الجميع متساوون أمام القانون وتلغى كل الامتيازات الاقطاعية ولا سيما امتيازات المقاطعجية » . ثم تعدلت في النظام الاساسي المعدل والصادر في ٦ أيلول ١٨٦٤ لتصبح المادة الخامسة وهذا نصها :«الجميع متساوون أمام القانون . تلغى كل امتيازات الاعيان لا سيما المقاطعجية » .

يراجع النص الاصلي لعام ١٨٦١ والمعدل عام ١٨٦٤ في :

ـ أحمد طربين : « لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب ١٨٦١ ـ ١٩٢٠) »معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٦٨ .

(١٥) تشير أهم تلك الدراسات العلمية :

ـ انطون ضاهر العقيقي : « ثورة وفتنة . صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ ـ ١٨٧٣ » . نشرها وشرحها وضبط حواشيها يوسف ابراهيم يزبك ـ هدية مجلة «الطليعة» ـ بيروت ١٩٣٩ .

ـ ايرينا سميليانسكايا : « الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر» تعريب عدنان جاموس ـ بيروت ١٩٧٢ .

ـ دومنيك شفاليه : « الاسباب العميقة للاضطرابات الفلاحية في كسروان عام ١٨٥٨» نقلها الى العربية أكرم الدافعي ونشرت في مجلة « الطريق » ـ بيروت ـ العدد التاسع ـ تشرين الاول ١٩٦٩ .

ـ فؤاد قازان : « ثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين » ـ مقالة منشورة في مجلة «الطريق» ـ بيروت . العدد الثالث لعام ١٩٧٠ .

(١٦) **Souad Abou el Rousse Slim ,** Le Métayage et l' Impôt au Mont - Liban , XVIIIème et XIXème siécles , Dar el Machreq , Beyrout 1987 .

(١٧) تناولنا هذا الموضوع في دراسة مفصلة :

ـ مسعود ضاهر : « مؤثرات الانتداب الفرنسي على المسألة الزراعية في سوريا ولبنان » في مجلة « الوحدة » الرباط ـ العدد ٢٥ ـ تشرين الاول ١٩٨٦ ، ص ٦٤ـ٧١ ـ العدد يحمل على الغلاف عنوان « المسألة الزراعية في الوطن العربي » .

(١٨) في مقدمة دراسته « أحكام الاراضي الاميرية» أفرد عثمان سلطان عدة صفحات للاشارة الى أهم القوانين العقارية العثمانية وهي : قانون ١٢٧٤هـ المسمى « قانون الاراضي »، وقانون « سندات الطابو » ، وقانون ١٢٨٤هـ المسمى « قانون انتقال الاراضي الاميرية »، وقانون سنة ١٢٩١هـ المسمى « نظام سندات التمليك » ، وقوانين ١٣٢٧هـ و ١٣٢٨ هـ و ١٣٢٩هـ حول التصرف بالاموال غير المنقولة ثم تناول أبرز القرارات والمراسيم الفرنسية التي صدرت في سوريا ولبنان ابان عهد الانتداب وحتى ١٩٣٥ . لكن دراستنا :

« الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠ – ١٩٥٠ » تضمنت ملحقا تفصيليا يحمل الرقم ٢ ويمتد من ١٩٢٠ – ١٩٤٢ عنوانه : « مجموعة قوانين ومراسيم وقرارات تتعلق بالمسألة الزراعية في لبنان ابان عهد الانتداب الفرنسي » صفحات ١٩٤ – ١٩٩ .

(١٩) نصت المادة ١٥ من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ وبقيت دون تعديل حتى اليوم على ما يلي : « الملكية في حمى القانون . فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه الا لاسباب المنفعة العامة وفي الاحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضا عادلا » .

(٢٠) نشير الى دراستين اساسيتين في هذا المجال:

Mission Irfed, Bésoins et Possibilites de Développement du Liban, Beyrout 1960 - 1961.

Clande Dubar et Sélim Nasr, Les Classes Sociales au Liban, Paris 1976.

(٢١) **مهدي عامل** : « في الدولة الطائفية » دار الفارابي – بيروت ١٩٨٦ .

(٢٢) خاضت الرهبانيات اللبنانية معركة عنيفة ضد تملك الاجانب في لبنان واعتبرت مشايخ النفط العرب في عداد أولئك الاجانب الذين هددوا الملكيات الوقفية بالتفسخ . يراجع :

– **الامانة العامة لمؤتمر رؤساء العاملين الدائم للرهبانيات اللبنانيات** : « على هامش قانون تملك الاجانب في لبنان وموقف الرهبان اللبنانيين منه » – بيروت ١٩٦٦ .

(٢٣) **مسعود ضاهر** : « تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ – ١٩٢٦ » – الطبعة الثانية – بيروت ١٩٨٤ .

(٢٤) تراجع الدراسة العلمية الهامة حول هذا الموضوع والمزودة بالارقام التفصيلية :

– **سونيا الدبس** : « التركيبة الاجتماعية للبرلمان اللبناني في عهد الانتداب ١٩٢٠ – ١٩٤٣ » – مقالة منشورة في مجلة « الفكر العربي » بيروت – معهد الانماء العربي – تشرين الثاني ١٩٨١ .



الملكيــة الخاصــة للأرض الزراعيــة في مصــر
النشأة والتطور ١٨٣٧ ــ ١٨٩٩
(نظــرة عامــة)

د. عاصم الدسوقي

جامعة أسيوط

يُعرّف القانون الملكية بأنها حق المالك بالانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة ، وان عناصرها ثلاثة : حق الاستعمال ، وحق الاستغلال ، وحق التصرف . وحق الاستعمال هو الحق في استخدام الشيء المملوك في جميع وجوه الاستعمال الذي أعد لها والتي تتفق مع طبيعته كالزراعة بالنسبة للأرض. وحق الاستغلال هو الحصول على نتاج الشيء كالايجار في الزراعة نقدا أو عينا . وأما حق التصرف فيشمل جميع وجوه التصرف ، ماديا : بتغيير شكل الشيء المملوك أو استهلاكه أو اتلافه ، وقانونا : بالتنازل عن الحقوق التي للمالك كبيع الشيء كله أو بعضه ، او هبته ، أو تحميله حقوقا عينية ، أو تقرير حق مالي للغير عليه كالرهن . وقد يجمع فرد واحد في يده عناصر الملكية الثلاثة المتقدمة ، ويقال في هذه الحالة ان لهذا الفرد حق الملكية التامة . وقد تكون لجملة أفراده ، ويقال في هذه الحالة ان الملكية تجزأت . وقد يتنازل المالك عن حق الاستعمال او حق الاستغلال لغيره لمدة معينة ، وفي هذه الحال يطلق على من له هذا الحق « المنتفع بالشيء » . على أن أهم عناصر الملكية حقيقة هو حق التصرف لأنه يعطي الفرد المالك الشخصية الاعتبارية(١) .

* * *

كانت ملكية الارض الزراعية في مصر قبل مطلع اربعينات القرن التاسع عشر ، وعلى طول تاريخها ملكية عامة للدولة ، وللحاكم عليها حقوق الملكية القانونية ، فله حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف من الناحية الرسمية . ولعل اعتماد الزراعة في مصر على نهر النيل وطول الوادي الذي يشقه النهر ، كان السبب في ذلك الوضع . وفي هذا لاحظ رفاعة الطهطاوي « ان خصب مصر ويمنها متسبب عن النيل علي حين أن يمن غيرها الزراعي متسبب عن اختلاف الفصول والامطار . وليس في ممالك الدنيا مملكة لصاحبها النفوذ الحقيقي على الزراعة والفلاحة الا صاحب مصر .

« ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ ــ ١٩٨٨/١١/٣٠ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار ــ حزيران ١٩٩٠ .

وأما في غير مصر من البلاد التي ريها بالمطر فليس للحكومة عليها ولا على قلوب أهلها كبير تسلط . »(٢) .

ولما لم يكن ممكنا بطبيعة الحال أن تقوم الدولة ممثلة في الحاكم بممارسة حق الاستعمال بالنسبة للأرض الزراعية ، فقد تنازلت عنه للأفراد وكلفتهم بزراعة الارض، واحتفظت لنفسها بحق الاستغلال والتصرف . ولقد أطلق على الذين تمتعوا بحق الاستعمال نيابة عن الدولة اسم « المنتفعين » ، وعرفت الارض التي يزرعونها « بالمكلفة الزراعية » وهو تعبير ما زال مستخدما حتى الان في سجلات الدولة الرسمية . ومن الملاحظ أن أولئك المنتفعين كانوا يمثلون شرائح اجتماعية مختلفة ، من الفلاحين بالمعنى الدارج الى كبار رجال الدولة والقادة العسكريين ، الى أفراد الاسرة الحاكمة . كما كانت مساحة الارض المنتفع بها تختلف بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة . وفي هذا قال يعقوب أرتين : « أما المنفعة فكان الحكام يوجهونها لمدة سنة أو بضع سنين لمن يختارونه من القادرين على الزراعة »(٣) . وفيما بعد ، وبناء على الظروف الموضوعية التي مر بها المجتمع المصري اقتصاديا وسياسيا كما سوف نرى ، حصل المنتفعون على حق الملكية التامة للأرض بالمعنى القانوني للكلمة .

ونظرا لاقتراب مضمون « الانتفاع » من معنى « الحيازة » اصطلاحا ، نعرض لمعنى الحيازة قانونا ، اذ يختلط الامر في بعض الاذهان بين الملكية والحيازة . تعرف الحيازة بانها سلطة أو سيطرة فعلية على شيء من الاشياء (الارض بالنسبة للزراعة) ، سواء أكانت هذه السلطة او السيطرة تمتد الى الشيء في كل منافعه ومظاهره، أم كانت تقتصر على بعضها ، وذلك بنية مباشرة حق من حقوق الملكية عليه او اكتسابه. والاصل في الحيازة ان تكون لصاحب الحق في الشيء ، فيكون صاحب السلطة الفعلية عليه ، الذي يملكه ملكية تامة . والحق ان اصطلاح حيازة الارض اصطلاح واسع فهو قد يعني ملكية الارض أو حق الانتفاع بها أو شيئا بين الاثنين(٤) .

وخلاصة القول هنا أن « الملكية » كمصطلح كانت في مصر للدولة ممثلة في الحاكم، وأما مصطلح « الحيازة » فيعني الانتفاع بالارض مهما كانت من حيث الحجم ، ومهما كان شأن صاحبها ، الى أن يمارس عليها حقوق الملكية القانونية . وعلى هذا فان كلمات : أرض الحيازة ، وأرض الفلاحة ، والارض الخراجية ، وأرض الاثر (الاثرية)، وأرض المساحة ، وأرض الانتفاع تشير كلها الى معنى واحد ، وتعبر عن ملكية ناقصة وغير تامة بالمعنى القانوني ، كما تشير الى وضع الاستغلال الزراعي في مصر قبل استقرار حقوق الملكية التامة .

ونتعرض الان للمراحل التي مرت بها ملكية الارض الزراعية في مصر ، من ملكية عامة للدولة ممثلة في شخص الحاكم ، الى الافراد والشركات ، والتطورات التي لحقت

بحق الملكية التامة بعد استقراره ، من ضوابط وحدود مارستها الدولة طبقا للظروف الموضوعية المتغيرة من فترة الى أخرى .

خلال حكم المماليك في مصر (١٢٥٠ ــ ١٥١٧) كانت الارض قانونا ملكا للدولة ممثلة في الحاكم كما كان الحال قبلهم . لكن كانت للسلطان المملوكي بعض التصرفات ازاء بعض الاراضي ، فنراه يمنح حق الاستعمال وحق الاستغلال لأمراء المماليك فيما كان يعرف بالاقطاعات العسكرية، اذ كان لكل أمير اقطاع خاص، مقابل قيامه بواجباته العسكرية نحو الدولة. كما كان السلطان يمنح امراء الجند ، معاشا لهم، اراضي عرفت « بالرزق الجيشية » ، هذا فضلا عن قيام السلطان نفسه بوقف مساحات من الارض للصرف منها على أعمال البر ودور العبادة ، مما كان يعرف « بالرزق الاحباسية » . أما باقي الارض فكانت تعرف بالاراضي الخراجية ويقوم الفلاحون بزراعتها (بحق الانتفاع) وتقديم خراجها (انتاجها) لمسؤول من قبل الحاكم (الدولة) مقابل اجر . وكانت هذه الاراضي تخضع لتقسيم اداري عرف بالمقاطعات أو الامانات (فيما يشبه المديريات والمحافظات في التاريخ المعاصر حيث تخضع كل وحدة لمسؤول عن جمع الضرائب المقررة على الارض)(٥) .

وفي عام ١٥١٧ احتل العثمانيون مصر .. فماذا فعلوا بالارض ؟!

من الناحية القانونية ، حل السلطان العثماني محل السلطان المملوكي في ملكية جميع الاراضي . ولكن الذي حدث ، قيام النظام الجديد بضم أراضي الاقطاعات العسكرية المملوكية الى الدولة ، واستغلال ريعها في الانفاق على الجند وشؤون الحرب والادارة ، مع الابقاء على أراضي الرزق (الجيشية والاحباسية) ، كما استمر نظام الارض الخراجية (الفلاحة) كما كان عليه الحال . وكانت أراضي هذا النوع في الوجه البحري تعرف بأرض الاثر (الاثرية) ، وفي الوجه القبلي باسم « أرض المساحة » نظرا لأن عمليات مسح الاراضي هناك كانت تتم كل عام على أثر انحسار مياه الفيضان . وهذا يعني أن الارض الاثرية (الوجه البحري) كانت ثابتة المساحة ، على حين كانت أرض المساحة (الوجه القبلي) متغيرة تبعا لحجم الفيضان كل عام(٦) .

ولقد استمر العمل في مطلع الحكم العثماني للبلاد بنظام الامانات أو المقاطعات في تحصيل الاموال المقررة (الضرائب) على الارض الخراجية ، مع وضع ضوابط لاحكامه على عهد سليمان القانوني بمقتضى قانون نامهء سليمان ١٥٢٦ ، وحتى لا يستغل موظفو الدولة الفلاحين من حيث تقدير الضرائب فوق المطلوب رسميا . وبناء على هذا القانون كان أهل كل ناحية يعرفون مقدما قيمة المضروب عليهم مثبتا بتذكرة موقع عليها من الحاكم والى البلاد . وقد أدى هذا القانون الى التخفيف من بعض المظالم التي كان

الفلاحون يشكون منها من جراء أسلوب جامعي الضرائب ، وهي مظالم أوردها أبو المحاسن بن تغري بردي في كتابه : النجوم الزاهرة(٧).

وفي منتصف القرن السابع عشر ، وبعد مرور نحو قرن ونصف من الوجود العثماني في مصر ، اتضحت عيوب نظام الامانات أو المقاطعات وقصوره عن تأدية الغرض منه ، ولم تفلح ضوابط قانون نامه، سليمان في أن يتخلى الموظفون المسؤولون عن جمع الاموال من نزعاتهم الخاصة ومحاولات الكسب على حساب الفلاحين، الامر الذي انتهى الى ترك الفلاحين للأرض وتدهور الزراعة ، وبالتالي انخفاض دخل الخزانة العامة . وفي محاولة للتغلب على هذه المصاعب ، قام مقصود باشا خلال عامي ١٦٤٢-١٦٤٣ بتنظيم المالية المصرية بكافة فروعها ، فأنشأ ديوان الروزنامة ، وجعل موظفي الامانات مسؤولين مسؤولية مباشرة أمام هذا الديوان . ورغم هذا فشلت محاولات الاصلاح أمام قدرة الموظفين على الالتفاف حول الضوابط بوسائل الخداع المختلفة . ومن هنا رأت الادارة العثمانية تطبيق نظام آخر كانت قد وجدته في بعض البلاد التي خضعت للعثمانيين في كل من الاناضول والروملي وشمال العراق ، ولم تنجم عنه مشكلات خاصة بالزراعة وجمع الاموال المقررة ، الا وهو نظام « الالتزام » الذي بدأ تطبيقه في مصر عام ١٦٥٨.

وهذا يعني أن العثمانيين لم يقدموا ابتكارا أو ابداعا اداريا في مصر أو في البلاد الاخرى التي حكموها ، بل تركوا الامور على ما هي عليه ، فهم قد تركوا نظام الامانات أو المقاطعات في مصر ، فلما تكشفت عيوبه استبدلوه بنظام آخر كانوا قد وجدوه في بلاد أخرى عند الاستيلاء عليها وهو نظام الالتزام ، اذ كان كل ما يهمهم هو جمع الاموال بطريقة منتظمة ودون مشكلات للصرف منها على مشروعات التوسع والاستقرار .

وما يهمنا في النظام الجديد (الالتزام) بالنسبة للزراعة في مصر هو قيام الروزنامة بعرض التزام جمع الاموال المقررة على ناحية معينة أو مجموعة نواح في مزاد علني . ومن يرسو عليه المزاد يصبح ملتزما وممثلا للحكومة ، ويدخل في اتفاق مع الروزنامة بموجب سند رسمي يسمى « تقسيطا » . ولم يكن يسمح للملتزم بالعمل الا بعد دفع مبلغ من المال يعادل ضريبة سنة من الاموال المقررة على تلك الناحية (الحصة) يسمى « حلوانا » يدفع للروزنامة مقدما(٨) . ثم عليه أن يسدد الاموال المقررة على ثلاثة أقساط متساوية في مواعيد تحددها الروزنامة ، أو في نهاية العام ، أو بداية العام التالي حسب ظروفه ليضمن استمراره في الالتزام(٩) .

ولقد دخل مجال الالتزام من بداياته ، الامراء المماليك ورجال العسكر ومشايخ العرب والعلماء وأرباب السجاجيد والاشراف (١٦٦٠) ، وفيما بعد دخل التجار (١٧٢٨) ثم النساء (١٧٣٢)(١٠)

وكانت حصص الالتزام تمنح في البداية لمدة معينة : سنة أو عدة سنوات ينص عليها بالتقسيط (السند الرسمي) . ولكن في القرن الثامن عشر لم يعد الالتزام يعرض في المزاد العلني ، بل خضع للميراث بحيث لم تعد حصة الالتزام تخرج من حوزة الملتزم أو ورثته أو أرقائه أو اتباعه ، الا في حالات انقراض ذريته أو اتباعه او انحلال حصة الالتزام لعدم سداده ما عليها من اموال مقررة ، أو في حالة المصادرة التي كانت كثيرا ما تحدث بسبب الاضطرابات السياسية التي تنشأ بين الفرق المختلفة(١١) .

على كل حال .. لقد أدى تطبيق نظام الالتزام في مصر الى ظهور نوع آخر من ملكية الانتفاع (حق الاستعمال والاستغلال القانوني) ، عرف بأرض « الاوسية » . اذ خصصت الحكومة للملتزم جزءاً من أرض الناحية (حصة التزامه) ، معفى من الضرائب مقابل قيامه بتحصيل الاموال المقررة وصيانة المرافق القائمة بحصة الالتزام . وكان ذلك الجزء يمثل في الغالب عشر أرض الفلاحة ، أو الربع أو الثلث أو النصف في بعض الجهات . وكان على فلاحي الناحية القيام بزرع هذا الجزء سخرة للملتزم . وقد كشفت الوثائق أن بعض الملتزمين كانوا يقومون بتأجير هذا الجزء للفلاحين نظير مبلغ من المال ، وذلك في حالة عدم اقامة الملتزم بحصة التزامه(١٢) .

ومع أن أرض الاوسية هذه لم تكن ملكا قانونيا للملتزم ، الا أنه تمتع ببعض حقوق الملكية الخاصة عليها في نهاية القرن الثامن عشر ، حيث كان من الممكن وقفها(١٣) .

وأما حقوق الفلاح في أرض الفلاحة (الخراجية) سواء منها الاثرية (الوجه البحري) ، أو المساحة (الوجه القبلي) ، فتلخص في أن من حقه أن يشارك غيره في زراعة أرضه ، أو يؤجرها لغيره لمدة سنة او اكثر ، مقابل معلوم نقدي أو عيني حسب الاتفاق . كذلك اكتسب الفلاح حق رهن أرض الاثر أو جزء منها ، لمدة معينة نظير مبلغ معين من المال ، ليستعين به فيما يبدو على زراعة بقية الارض ، وهو ما كان يعرف « بالفاروقة » تسترجع عند سداد الرهن . ومن الملاحظ أن هذا النظام من الرهن لم يتبع في أرض المساحة (الوجه القبلي) ، نظرا لتغيرها بعد كل فيضان كما سبقت الاشارة . كما كان للفلاح حق الاستمرار في أرضه ، وليس من حق الملتزم أو أية جهة ادارية أخرى ابعاده عنها طالما يقوم بتسديد ما عليها من أموال وضرائب(١٤) .

والخلاصة .. انه مع نهاية القرن الثامن عشر وقبل حملة نابليون على مصر في ١٧٩٨ ، كانت الارض الزراعية ما تزال ملكية عامة في يد الدولة ممثلة في شخص الحاكم الذي أعطى حق الاستعمال (الانتفاع) للفلاحين فيما عرف بأرض الخراج (الفلاحة) ، وحق الاستغلال لأراضي الرزق والاوسية .

* * *

وعندما احتل الفرنسيون مصر في ١٧٩٨ ، اعتقد نابليون أن الملتزمين يعادلون أمراء الاقطاع في فرنسا الذي سقط حكمهم بقيام ثورة ١٧٨٩ ، ففكر في اعادة النظر في قوانين الملكية والمواريث والضرائب ، بما يسمح بتمليك الفلاحين ملكية قانونية . غير أن نابليون ما لبث أن ترك مصر مسرعا لمواجهة الامور المضطربة في فرنسا . ثم تجددت الفكرة مرة أخرى عندما تولى جاك مينو دفة أمور الحملة في مصر ، فقام بتشكيل لجنة (٢ مارس ١٨٠١) لمسح الاراضي الزراعية من جديد مستهدفا الغاء نظام الالتزام وتمليك أرض الاوسية للملتزم وأرض الفلاحة (الخراجية) للفلاحين المنتفعين بها ، وتوحيد الضريبة على الارض . غير أن هذا المشروع تعطل أيضا ، اذ كان على الفرنسيين الدفاع عن وجودهم في مصر أمام القوات العثمانية الانكليزية المشتركة التي جاءت لاخراجهم من البلاد(١٥) .

وعندما استقرت أمور الحكم في مصر لمحمد علي باشا في ١٨٠٥ بعد فترة من الاضطرابات والفوضى السياسية أعقبت خروج الفرنسيين من مصر (١٨٠١-١٨٠٥)، بدأ سياسته الزراعية من الواقع الذي انتهت اليه أحوال الزراعة قبل توليه الحكم . وخلال ستة أعوام (اغسطس ١٨٠٨ - مايو ١٨١٤) قام بسلسلة من الاجراءات انتهت بتغيير أوضاع الملكية والحيازة في مصر ، حيث بدأ بمصادرة حقوق الالتزام على أرض الفلاحة من أغلب الملتزمين حين زاد حجم الاعباء المالية (أغسطس ١٨٠٨) على الملتزمين لمواجهة مشروعاته العسكرية بدرجة أعجزت الملتزم عن الوفاء بها في الوقت المحدد ، ثم حين قرر الغاء نصف فائض الالتزام وربط المال على أرض الاوسية (يوليو ١٨٠٩) ففقد الملتزمون نصف الفائض فضلا عن تحملهم ضريبة الاوسية ، ثم عندما فرض (مارس ١٨١٠) ضريبة استثنائية على القرى أدت الى تظلم الفلاحين ، فكانت النتيجة حرمان أغلب الملتزمين من حصصهم وتنازل البعض عنها للحكومة .

وعقب التخلص من المماليك بمذبحة القلعة في ١٨١١ ، ومطاردة البقية الباقية منهم في الصعيد ، صودرت التزاماتهم هناك دون تعويض . كما ضبطت أراضي الوقف (الرزق الاحباسية) ، مع التزام محمد علي بالمحافظة على حقوق المنتفعين من تلك الاوقاف أفرادا أو مؤسسات كالمساجد والاضرحة والكتاتيب . وأما أراضي الالتزام في الوجه البحري فقد سجلت باسم الدولة في فبراير ١٨١٤ ، ومنع الملتزمين من التصرف فيها ، مع تقرير تعويض لهم يعادل ما كان يحصلون عليه من فايظ من عملية الالتزام ، ومنحهم أرض الاوسية طول حياتهم ، مع اعفائها من الضرائب وحقهم في هبتها وبيعها للحكومة متى شاؤوا(١٦) .

وفي ابريل - مايو ١٨١٤ تم تسجيل (ضبط) كل أراضي الرزق الاحباسية في كل البلاد من جديد باسم أصحابها (واقفوها) فيما عدا تلك التي تم ضبطها في الصعيد

لصالح الدولة وكانت باسم المماليك ، أو الذين يزرعونها ، وذلك بعد أن أعيدت الى مساحتها الاصلية . وأما المساحات التي عجز أصحابها عن تقديم الادلة الكافية على حيازتها ، فقد صودرت لصالح الدولة . أما الذين أثبتوا حيازتهم لاراضي الرزق فقد فرضت عليها ضرائب الارض الخراجية ، وخصص لأصحابها معاشا ، على أن تتولى الدولة الانفاق على المؤسسات الخيرية والدينية ، والمحافظة عليها ، مع ترك المباني والبساتين الموقوفة لأصحابها . وبذلك سيطر محمد علي على كل أراضي الرزق في مصر(١٧) .

* * *

ولقد ترتبت على مجموعة الاجراءات التي قام بها محمد علي خلال المدة من ١٨٠٨ــ١٨١٤ وجود ثلاثة أنواع من الحيازة هي : الاراضي الاثرية ، وأراضي الاوسية ، ثم أراضي المسموح .

أما **أراضي الاثرية** ، فهي أصلا اراضي حصص الالتزام التي كانت بالوجه البحري ، فلما أسقط محمد علي هذا الالتزام وسجله لحساب الدولة (فبراير١٨١٤) ، أعاد توزيع مساحاتها على فلاحي النواحي بحيث خص كل أسرة ما بين ٣ــ٥ أفدنة حسب قدرة كل منها ، وذلك للانتفاع بريعها ودفع ما عليها من أموال . ولم يكن هذا النظام جديدا على الفلاح في شيء سوى استبدال سيد بآخر ، حيث تحولت تبعيته من الملتزم الى الدولة مباشرة ، وقيام شيخ البلد مكان الملتزم في تقرير من يؤول اليه حق الانتفاع بأرض الفلاح المتوفى ، وان كان العرف قد جرى على أن تكون الاولوية لابناء الفلاح من الذكور ، ثم ما كان من وضع هذه العلاقات والضوابط في لائحة عام ١٨٤٦ ، أول لائحة تصدر بشأن نظام الحيازة(١٨) . وقد أعطت هذه اللائحة لصاحب الاثر حق رهن الارض أو التنازل عنها للغير في اطار الانتفاع بموجب حجة شرعية أو أمام شهود ، وعدم مشروعية انتزاعها الا اذا كان غير قادر على زراعتها وأداء ما عليها من أموال(١٩) .

وأما **اراضي الاوسية** ، فهي أرض الملتزم الخاصة التي سبق تقريرها له في نظام الالتزام حيث تقرر ان يحتفظ بها طول حياته ، ومنحه حق هبتها وايقافها وبيعها ولكن للحكومة فقط .

وأما **اراضي المسموح** ، فكانت نوعان : مسموح المشايخ ومسموح المصاطب . **والنوع الاول** عبارة عن أراض أعطاها محمد علي لمشايخ القرى معفاة من الضرائب ، مقابل الخدمات التي يقومون بها للحكومة والاعباء التي يتحملونها في استضافة موظفيها أثناء مرورهم بالقرى أو النزول بها في مأموريات رسمية . واما **النوع الثاني** ، فقد خصص لبعض الاعيان للصرف منه على اطعام المسافرين والمترددين على القرى . وقد

حددت مساحة أطيان المسموح بنسبة ٥٪ تقريبا (٤-٥ أفدنة عن كل ١٠٥ أفدنة)من أطيان المعمور بالقرية . أما كبار المشايخ فقد خصص لهم المسموح بنسبة ١٠٪ تقريبا من أراضي القرية (١٠ أفدنة عن كل ١٠٠ فدان)(٢٠) .

وكان لأصحاب المسموح حق الانتفاع بها مدى حياتهم ، وتكون لأولادهم من بعدهم طالما يؤدون الواجبات أو تضاف الى زمام القرية اذا لم يكن لهم أولاد ، أو كانوا غير قادرين على القيام بالواجبات .

* * *

وبالاضافة الى انواع الحيازة الثلاثة التي سبقت الاشارة اليها (الاثرية/الاوسية / المسموح) ، ظهر نوعان آخران من الارض ، كان وجودهما أول الطريق الى الملكية الخاصة بالمعنى القانوني وهما : الابعاديات والجفالك .

اما **الابعاديات** ، فهي أراض لم تكن قد أدرجت بسجلات المساحة عند مسح أراضي البلاد عام ١٨١٣ لأنها لم تكن مزروعة ، فتم تنزيلها من الزمام وسميت أباعد (ربما لأنها أبعدت من المساحة) . وقد أضيفت اليها المساحات التي لم يستطع واضعو اليد عليها تقديم ما يثبت حيازتهم لها عند اجراء المسح ، وكذلك الاطيان التي زادت عن زمام القرى نتيجة قياس الاراضي أثناء عملية المسح بالقصبة الجديدة التي أستخدمها محمد علي والتي كانت تقل عن القصبة المعمول بها قبلا بمقدار الثلث أو الربع تقريبا .

وقد أنعم محمد علي بهذه المساحات على المقربين من رجاله وكبار الموظفين وبعض الاجانب وبعض قبائل البدو ، مع اعفائها من الاموال والضرائب ، حيث نص في الاوراق الرسمية بأنها « رزقة بلا مال » ، وكان يشترط عدم تأجيرها وأحيانا لا يشترط .على أن أول ابعادية منحها محمد علي كانت في عام ١٨٢٦(٢١) .

وأما **الجفالك** (الشفالك) ، فهي مساحات واسعة من الاراضي الزراعية (المعمور) استولى عليها محمد علي لنفسه ولأفراد أسرته . وتكونت من الاراضي الاثرية بالقرى التيعجزت عن سداد ما عليها من أموال، وبعض أطيان الاواسي المحلولة (الشاغرة) نتيجة الغاء نظام الالتزام وعدم وجود ورثة من أي درجة للملتزم(٢٢) .

والحق ان كلا هذين النوعين من الارض الواسعة (الابعاديات والجفالك) والتي كانت رزقة بلا مال ، قد شكلا بداية الملكيات الخاصة في الارض الزراعية ، اذ حصل أصحابها المنعم بها عليهم في يناير ١٨٣٧ على حق توريثها لأولادهم وأحفادهم . وفي حالة انقراض نسلهم تورث لعتقائهم البيض وذريتهم . فاذا انقرض النسل جميعه ألحقت الارض بأوقاف الحرمين الشريفين . وكان هذا يعني بالنسبة لموضوعنا ايجاد

حقوق ثابتة على الارض لفئة خاصة من الناس ، ما لبثت أن تمتعت بحق الملكية التامة على ما بحوزتها من أراض في فبراير ١٨٤٢ . وانسحب هذا الحق على أصحاب الاواسي حيث أصبح لهم حق البيع والشراء والمنح والهبة(٢٣) .

وعندما فرض سعيد باشا في عام ١٨٥٧ الضرائب على أراضي المسموح (المشايخ والمصاطب) بأعلى فئة ضريبية في الناحية ، شكلت هذه الاراضي نواة الملكية الخاصة لشيوخ القرى وأعيانها من الملكية المتوسطة(٢٤) .

وفي أواخر عصر محمد علي ظهر نوع جديد من الحيازة عرف **بأراضي العهدة** . وهي جزء من أراضي القرية (الناحية) كانت تمنح للمتعهد بتحصيل الضرائب الجارية والمتأخرة على القرية ، يعمل فيها فلاحو الناحية كعمال يومية نظير جزء من المحصول . وكان محمد علي قد توصل لهذا النظام في مارس ١٨٤٠ نتيجة عجز كثير من القرى عن تسديد الاموال المقررة في وقت كانت حاجته للمال شديدة ، وخاصة أثناء معاركه مع السلطان العثماني والدول الاوربية والتي عرضت نظامه في الاحتكار الى الحصار ، فنراه يلزم كبار موظفيه وضباطه بتحصيل الاموال المتأخرة على القرى وزراعة الاراضي التي يعجز الفلاحون عن زراعتها ، مقابل ذلك الجزء من الارض (أرض العهدة) ، على أن تعاد الارض للفلاحين عند تحسن احوال الزراعة . وكان محمد علي قد بدأ هذا النظام بشكل جزئي في ١٨٣١ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٦ في قرى : مرصفه ، واطفيح ، والبراجيل على التوالي قبل أن يعممه في مارس ١٨٤٠(٢٥) .

* *

انتهى عصر محمد علي بانهيار نظام الاحتكار الذي فرضه بعد أن كسر بتسوية لندن عامي ١٨٤٠/١٨٤١ ، وبدأت رؤوس الاموال الاوربية في عهد خلفائه بدءا من سعيد باشا ، تنتقل بسهولة للاستثمار في مصر ، فأقامت البنوك والشركات وخاصة شركات الاراضي ، واستقر بعض الاجانب في المراكز والقرى للقيام بدور التمويل في اطار القروض والفوائد (التعامل الربوي) . ولقد فرضت هذه التطورات قوانين ولوائح للتعبير عن مجريات الامور وتقنينها ، حيث توجهت الاستثمارات نحو الارض الزراعية ، المصدر الرئيسي آنذاك للثروة الاقتصادية ، في كافة المعاملات المالية والمصرفية .

ففي بداية عهد سعيد باشا (١٨٥٤ ــ ١٨٦٣) ، صدرت لائحة أطيان في ١٨٥٤ ، أعطت حقوقا جديدة لحائزي الاراضي الخراجية في اطار حق الانتفاع ، وذلك باعطاء الذكور من أبناء المنتفع بالارض حق وراثة أبيهم دون الاناث الا اذا كانت الارض تمثل بالنسبة لهن مصدرا للرزق وبشرط اثبات قدرتهن على زراعتها والوفاء بالاموال المقررة عليها .

وفي العام التالي (١٨٥٥) حصل حائزو أرض الاوسية على حق توريثها ، على أن تؤول للدولة بعد انقراض ذرية أصحابها من الذكور والاناث معا .

وفي أغسطس ١٨٥٨ ادخل تعديل على لائحة ١٨٥٤ فأصبحت أرض الحيازة تورث لأبناء الفلاح المتوفى ذكورا واناثا طبقا للشريعة الاسلامية ، مع التأكيد على أن ملكية هذه الاراضي من حق الدولة ، وليس للفلاح عليها سوى حق الانتفاع(٢٦) . كما قدمت بعض الميزات للمنتفعين ، من ذلك أن كل من يؤدي ضريبة الارض بانتظام لمدة خمس سنوات ، يصبح له حق رهنها ضمانا لقرض ، أو استبدالها ونقل انتفاعها ، وهو ما عرف بالاسقاط . وايضا اعطاء من يغرس أشجارا في الارض أو يقيم عليها ساقية أو ينشىء أبنية ، حق التصرف في تلك المنشآت بسائر التصرفات المشروعة من بيع وهبة وغيره . وفي ١٨٦٦ وفي عصر اسماعيل اكتسب أصحاب الارض الخراجية ميزة أخرى على طريق الملكية التامة ،عندما أصبح لهم حق الوصية بالارض لمن يشاءون ما دام الموصى له يستطيع أداء الضرائب المقررة(٢٧) .

وفي اطار التعديلات التي ادخلت على أسلوب الانتفاع بالارض الخراجية (الحيازة) وعلى النحو السابق ، أدخلت تعديلات على أراضي الابعاديات والجفالك (الرزقة بلا مال) والتي سبق أن استقرت ملكيتها التامة في ١٨٤٢ . ففي لائحة ١٨٥٤ التي أصدرها سعيد باشا ، فرضت على هذه الاراضي ضريبة العشر بعد أن كانت معفاة من الضرائب . ومنذ هذا التاريخ أصبحت تعرف بالاراضي العشورية . كما نصت لائحة ١٨٥٨ على تعويض أصحابها عما يؤخذ منها للمنفعة العامة(٢٨) .

والخلاصة .. انه حتى نهاية عهد سعيد باشا ، كان وضع الاراضي الزراعية في مصر من حيث حقوق الملكية ينقسم الى نوعين : الاراضي العشورية (ملكيات الابعاديات والجفالك) ، وهذه دخلت في اطار الملكية التامة ، والاراضي الخراجية التي ظلت ملكيتها بيد الدولة رغم توسيع حقوق الانتفاع بها . وما أن جاء عهد اسماعيل حتى حصل أصحاب الارض الخراجية على حقوق الملكية التامة أسوة بأصحاب الارض العشورية كما سوف نرى .

* *

عندما تولى اسماعيل الحكم كانت الازمة المالية تخنق البلاد حيث عجزت الحكومة عن سداد القروض للبنوك الاوربية على نحو ما هو معروف . وتخلصا من هذا المأزق وتوصلا للحصول على دفعة من الاموال لتسديد القروض ، أصدر اسماعيل لائحة جديدة في ٣٠ أغسطس ١٨٧٠ وتعديلا لها في سبتمبر ١٨٧١ ، عرفت بلائحة المقابلة . وكانت تقضي بأن الذين يدفعون ستة أمثال الضريبة على أطيانهم مرة واحدة ، يعفون

من نصف الخراج المقرر (بالنسبة للأرض الخراجية) أو العشور (الابعاديات والجفالك) بصفة دائمة ولا تزداد الضرائب عليها مستقبلا .

وما يعنينا في هذا الخصوص بالنسبة لاستقرار حق الملكية على الارض الزراعية، أن اللائحة قررت أن يحصل حائزو الارض الخراجية الذين يدفعون المقابلة (ستة أمثال الضريبة) على حق الملكية التامة عليها أسوة بالاراضي العشورية ، مع تعويضهم في حالة نزع اية مساحات للمنفعة العامة ، كما أصبح من حقهم ايقافها على الاغراض الخيرية أو الاهلية ولكن بعد موافقة الخديوي .

ولقد كانت المقابلة في بادىء الامر اختيارا ثم أصبحت اجبارا في ما يو ١٨٧٤ وذلك لمواجهة القروض الدولية المتزايدة . وبهذا دخلت اراضي الانتفاع (الخراجية) تباعا الى حظيرة الملكية التامة بالمعنى القانوني ، واختفت معظم الفروق التي كانت بينها وبين الاراضي العشورية ، فيما عدا تعليق حق الاطيان الخراجية في أن تكون موقوفة على موافقة الخديوي(٢٩) .

وأخذت حقوق الملكية التامة تتأكد تباعا وتنص عليها قوانين الدولة . فعندما صدر القانون المدني الاهلي في ٢٨ اكتوبر ١٨٨٣ نص على أن « تسمى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام وتعتبر في حكم الملك الاطيان الخراجية التي دفعت عنها المقابلة » (مادة ٦) . ثم عدلت هذه المادة بأمر عال في ١٥ ابريل ١٨٩١ حيث انسحب حق الملكية التامة على بقية الاراضي التي لم تدفع عنها المقابلة(٣٠) . وعند ذلك لم يكن هناك معنى لتعليق حق وقف الاراضي الخراجية على موافقة الخديوي فأعلنت محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة في ٢٦ ابريل ١٨٩٣ بطلان شرط موافقة الخديوي ما دامت تلك الاراضي قد أصبحت ملكية تامة(٣١) .

وفي ٢٧ مارس ١٨٩٤ صدر أمر عال بمنح حقوق الملكية التامة لعساكر الباشبوزق والعربان على الاطيان التي سبق منحها لهم كمعاش ولم يكن لهم حق التصرف فيها . وفي ٣ سبتمبر ١٨٩٦ صدر أمر عال جاء محصلة وتأكيدا لكل التشريعات التي سبق اصدارها بشأن حقوق الملكية ونصه : تسمى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام بما في ذلك الاطيان الخراجية(٣٢) .

وفي مايو ١٨٩٩ تلاشت آخر الفروق بين الاطيان العشورية والخراجية في اطار الملكية التامة من حيث تقرير الضرائب ، حيث قدرت على الجميع بواقع ٢٨٫٦٤٪ من القيمة الايجارية للفدان(٣٣) .

* *

واذا كانت الازمة المالية التي واجهت الادارة المصرية في عهد سعيد باشا والخديوي اسماعيل قد أدت الى استكمال حقوق الملكية الخاصة للاراضي العشورية والخراجية كما سبقت الاشارة ، فان هذه الازمة نفسها قد أدت الى أن تعرض الحكومة مزيدا من الاراضي للبيع كانت أراض متروكة خارجة عن حدود الزمام لسبب أو لآخر ، بل لقد اضطر الخديوي اسماعيل نفسه الى أن يطرح للبيع أراضي أسرته المعروفة بأراضي الدومين وأراضيه الخاصة المعروفة بالدايرة السنية ، مما نتج عنه توسيع قاعدة الملاك بمختلف أحجام الملكية .

ففي ١٢ يوليه ١٨٧٧ قام الخديوي اسماعيل برهن أراضيه الخاصة (الدايرة السنية) والتي بلغت ٤٣٤٩٧٥ فدانا ، وفاء لقرض قدره ٨٨١٥٤٣٠ جنيها عقد بين عامي ١٨٦٥ — ١٨٦٧ ، ثم وضعت تحت ادارة خاصة وفقا لقانون التصفية الصادر في ١٨٨٠ ، وبدىء في طرحها للبيع في ١٨٩٨ للأفراد والشركات . وفي ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨ تنازل الخديوي اسماعيل نيابة عن أسرته عن أراضي الدومين (٤٢٥٧٢٩ فدانا) لتديرها لجنة ثلاثية خاصة (مصرية — انجليزية — فرنسية) ، قامت برهنها ضمانا لقرض من بيت روتشيلد قدره ٨٫٥ مليون جنيه استرليني حصلت عليه الحكومة في أكتوبر ١٨٧٨ وبدىء في بيع أراضي الدومين هذه في مساحات بين ١٥ — ٢٠ فدانا أسهمت في نشأة الملكيات المتوسطة .

وبعد الانتهاء من سداد الديون وضم ما تبقى من أراضي الدومين الى أراضي الدولة الاخرى المعروفة بأطيان الميري الحر ، في ادارة واحدة تشرف على التصرف فيها باسم مصلحة الاملاك الاميرية التي أنشئت في ١٧ ابريل ١٩١٣ تابعة لوزارة المالية(٣٤) .

* * *

لم يكن ظهور الملكية الخاصة للأرض الزراعية في مصر وليد صراع بين الفلاحين المعدمين والدولة . فأولئك الفلاحون لم يرفعوا شكاياتهم الا لتخفيف الاعباء المفروضة عليهم من ضرائب وسخرة تطلعا الى معيشة أفضل . وحتى عندما كانت شكاواهم ترتد الى أسماعهم دون مجيب ، كانوا يتركون الارض ويتسللون هاربين في جنح الليل لكي تتصرف الدولة في زراعتها بطريقتها . وجاء حق الملكية الخاصة بناء على ظروف خاصة بطبيعة الحكم والحاكم . فعندما منح محمد علي الاراضي الواسعة التي عرفت بالابعاديات والجفالك ، كان يهدف الى ارضاء أفراد أسرته ، وتقريب بعض كبار دولته وقادة جيشه ممن أبلوا بلاء حسنا في حروبه ، فأوجد بذلك عناصر اجتماعية مؤيدة له .

وعندما وسعت حقوق الانتفاع بأرض الحيازة في عهدي سعيد واسماعيل الى درجة أن تمتع أصحابها بالملكية الخاصة ، كان ذلك لمواجهة الديون التي وقع في شراكها

هذان الحاكمان ، ولم يكن ايمانا منهما بدور الملكية الخاصة في تنمية الاقتصاد ، بل ان الازمة دفعت اسماعيل الى رهن أراضيه الخاصة (الدايرة السنية) وأراضي أسرتـه (الدومين) ثم بيعها للأفراد والشركات وفاء للديون .

وعندما استقرت طبقة ملاك الاراضي الزراعية منذ أواخـر القرن التاسـع عشر بمختلف شرائح الملكية عبر رحلة طويلة من التشريعات والتقنيات ، تحول هؤلاء مـع مرور الوقت والتطلع الى السيطرة وتركيز الملكية ، الى قوة معادية للفلاحين المعدمين من الاجراء وعمال الزراعة بل وصغار الملاك ، وتحالف أفرادها مع القصر الملكي أكبـر مالك للأرض ، الامر الذي أدى الى كثير من انتفاضات أولئك الفلاحين منذ أربعينـات القرن العشرين ، والى تقديم مشروعات للاصلاح الريفي دون جدوى(٣٥) .

ومن هنا فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أقدم الضباط الاحرار على تحديد الملكية الزراعية ورفع المعاناة عن المستأجرين ، وتمليك المعدمين ، وذلك بضرب كبـار الملاك باعتبارهم قوة معادية للاصلاح والتطور ، وبالتالي زيادة عدد المستفيدين مـن منجزات الثورة . ومن هنا كانت قوانين تحديد الملكية الزراعية المتلاحقة بدءا بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي حدد الملكية الزراعية بـ ٢٠٠ فدان فقط ، ثم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذي حددها بـ ١٠٠ فدان فقط ، ثم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي حدد الملكية بـ ٥٠ فدانا فقط والتي أسهمت جميعها في تغيير وجه الحيـاة في القريـة المصرية(٣٦) .

على أن قيام الاصلاح أو حل مشكلات الملكية الزراعية من السلطة العليا وتحديد العلاقات يأتي في صورة المنحة من الحاكم وليس استخلاصا بالقوة من خلال الصراع . وهذا يعني فيما يعني أن القوة المانحة تملك التراجع عمـا منحت أو تقييد ما منحت حسب الاحوال والظروف . ولعل هذا التشخيص يمثل علامة مميزة للتطور في مصر في اطار التحدي والاستجابـة .

الحواشي

(١) محمد كامل مرسي، الملكية والحقوق العينية. ص ١٧٦ ، ١٨٢ — ١٨٣ . القاهرة ١٩٢٣ .

(٢) رفاعة الطهطاوي ، مناهج الالباب . ص ١٥٤ — ١٥٧ .

(٣) يعقوب أرتين ، الاحكام المرعية في شأن الاراضي المصرية . ص ٤٠ ، ٤٢ . القاهرة ١٨٨٩ .

(٤) فوزي رضوان العربي ، نظام الحيازة في المجتمع البدوي . ص٣٤ — ٤١ . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٨١ .

(٥) راجع عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصري في القرن الثامن عشر . ص٧١ . جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٤ . وأيضا الفصل الثاني من كتاب : ابراهيم علي طرخان ، النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى . القاهرة ١٩٦٨ .

(٦) أحمد احمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير . ص ٢٩ . القاهرة ١٩٥٠ .

(٧) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق. ص ٧١ — ٧٣ .

(٨) حمد الحتة ، المرجع السابق . ص ٣٠—٣١ .

(٩) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق . ص ٧٨ .

(١٠) انظر فئات الملتزمين في المرجع السابق . ص ٨٧ — ٩٩ .

(١١) نفس المرجع ، ص ٧٥ .

(١٢) نفسه ، ص ٧٨—٨٢ . انظر أيضا : رؤوف عباس ، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة . ص ٨—٩ . دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٣ .

(١٣) هيلين ريفلن ، الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر . ص ٥٥ . ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .

(١٤) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق. ص ٨٦ — ٨٧ .

(١٥) راجع : رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ١١ .

(١٦) علي بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على تطور الحركة السياسية . ص ٢٣ دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ . انظر أيضا : رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ١٢—١٣ .

(١٧) راجع المرجع السابق ، ص ٢٤—٢٥ .

(١٨) يعقوب أرتين ، المرجع السابق . ص ٤٧ . انظر : جرجس حنين ، الضرائب والاطيان في القطر المصري . ص ١٩٦ . القاهرة ١٩٠٤ . وأيضا : هيلين ريفلن (ص١٠٨) . وأيضا : علي بركات (ص ٣٠) .

(١٩) رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص١٤ . انظر أيضا : علي بركات ، المرجع السابق . ص ٥٥ .

(٢٠) علي بركات ، المرجع السابق . ص ٣١ . انظر أيضا : رؤوف عباس ، المرجع السابق ص ٤٥ .

(٢١) نفسه ، ص ٣٣—٣٦ . وأيضا : رؤوف عباس المرجع السابق . ص ١٥ ، ٢٨ ، ٣٤ .

(٢٢) المصدر نفسه .

(٢٣) رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ١٥—١٦ انظر أيضا : علي بركات ، المرجع السابق . ص ٣٥ ، ٥٤ .

(٢٤) راجع : رؤوف عباس ، المرجع السابق . ص ٤٥ .

(٢٥) علي بركات ، المرجع السابق . ص٣٧—٣٨ .

(٢٦) المصدر نفسه ص ٥٦ — ٥٧ .

(٢٧) رؤوف عباس ، المرجع السابق ص١٦ ، ١٨، ١٩ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص١٨ .

(٢٩) علي بركات ، المرجع السابق . ص ٦٢ .

انظر أيضا : رؤوف عباس ، المرجع السابق، ص ٢١ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

(٣١) رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص٣٢ .

(٣٢) علي بركات ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٣٣) رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص٢٢ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٥٦–٦١ . انظر أيضا : علي بركات ، المرجع السابق ، ص ١١٣ – ١١٥ .

(٣٥) انظر كتابنا عن : كبار ملاك الاراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤–١٩٥٢ الفصلان الثالث والخامس . دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦ .

(٣٦) راجع بحثنا عن :

Land tenure policy in Egypt 1952 - 1969 and its effects on the roformation of the peas - antry. In « Land tenure and social transformation in the Near East, edited by Tarif Khalidi , American University of Beirut , 1984 » .

البنى الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي
على مـر العصـور

نـدوة علمية ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٠

« العلاقات الزراعيـة »

دعت لجنة كتابة تاريخ العرب لندوة علمية تعقد في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٠ تتناول أعمالها جانبا مهما من الجوانب الرئيسة في البنى الاجتماعية والاقتصادية ، هو « العلاقات الزراعية »، فتتبع الانماط السائدة في هذه العلاقات في أرجاء الوطن العربي وبيان السمات المشتركة فيما بينها والمميزات المحلية ، كما تعنى ، في الوقت نفسه ، بتتبع هذه الظواهر عبر العصور وما طرأ عليها من تبدلات . وبينت اللجنة ، على سبيل المثال ، بعض موضوعات يمكن أن تندرج ضمن هذا الاطار :

- الانماط السائدة في العلاقات الزراعية في أرجاء الوطـن العربي .
- دراسة أنماط العلاقات الزراعية في قطر ما وتطورها ، وما دخـل عليها مـن تبدلات عبر العصور .
- قوى الانتاج في الريف ،وطرق التصرف بالارض وأساليب استغلالها (المزارعة، الايجار ، الضمان ، الشراكة ....) من ملكية خاصـة ، وملكية الدولـة ، والملكية المشاعية .
- المحاصيل الزراعية وما يرتبط بها ـ الضرائب الزراعية .
- الاوقاف بنوعيها الخيري والاهلي (الذري) ، والمؤسسات التي قامت عليها .
- وسائل وطرق تبادل المنتجات الزراعية بين الريف والمدينة .
- موقع العلاقات الزراعية وأثرها في الانظمة السياسية ـ الاجتماعية السـائدة (اقطاع ، بورجوازية ، رأسمالية ....) .

وحددت اللجنة نهاية شهر تموز /يوليو / القادم موعـدا أخيرا لتسلم البحوث المرشـحة للنـدوة .

نظام ملكية الارض في بلاد الشــام

واثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٨٣٩ – ١٩١٤

د. عبد العزيز عوض

جامعة اليرموك

شكل الفلاحون في الولايات العثمانية قاعدة النظام الزراعي . وعاش الفلاح في بلاد الشام حيــاة ضنك وكفاف ورضخ لعسف الاقطاعيين والملتزمين ، فقد حظر عليه أن يجأر بالشكوى او أن يغادر القرية التي يقيم فيها دون موافقة ســيده الاقطاعي(١) وتصرف أصحاب الاقطاعيات والشيوخ أمراً ونهياً ، فصادروا معظم أمــوال الفلاحين وحاصلاتهم الزراعية ، وأعطي صاحب المقاطعة الاذن بالسجن والضرب ، بينما تمتــع بدوره بحصانة ضد القتل والسجن والضرب ، واذا غضبت الدولة عليه نفته وصادرت أمواله(٢) . وتمتع الاقطاعي – أيضــا – بحق اســتخدام قوة مســلحة كافية لجمــع الضرائب وبنوع من الاستقلال في أراضيه وفلاحيه ، وغالبا ما استخدم هذه القوة في أمور لا تعود على الدولة بالنفع . فتارة يستخدمها في حل نزاع مع جيرانه الاقطاعيين اذا ما رغب في التوسع على حسابهم ، وطورا يستخدمها لنجدة رئيسه اذا ما وقع في مشكلة مشابهة(٣) .

واستغلت الدولة العثمانية أراضيها قبل عصر التنظيمات (١٨٣٩ – ١٩١٤) وفق نظام التيمار والزعامت ، وبموجبه أعطت الدولة كبار موظفيها من العسكريين مساحات من الاراضي الاميرية لاستغلالها مقابل خدمات سابقة، أو التزامات في المستقبل،وطلبت منهم تقديم عدد من الخيالة يتناسب وايراد اقطاع كل منهم بنسبة فارس واحد لكل خمسة آلاف أقجة من ريع الاملاك في عهدتهم . على أن منح هــذه الاقطاعات لحكــام الولايات والالوية والعسكر لم يكن يعني تمليك الارض لهم ، انما تفويضهم حق جبايــة الاعشار وسائر الضرائب والرســوم المترتبة على الارض التــي ستبقى تحت تصرف الفلاحين الذين يدفعون الضرائب السنوية(٤) والرسوم المختلفة الى صاحب الاقطــاع أو وكيلــه .

وعندما شرعت الدولة العثمانية في تنظيم الجيش في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٧) قررت الاستيلاء على الاقطاعات المنحلة التي يموت عنها أصحابها أو

« ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ١٩٨٨/١١/٣٠.

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار – حزيران ١٩٩٠ .

تقدر الدولة عدم كفايتهم لادارتها ، وخصصت ريعها للانفاق على الجيش الجديد(٥) في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ــ ١٨٣٩) . ثم حدث تطور مهم في نظام الارض الزراعية في بلاد الشام في عهد الادارة المصرية (١٨٣١ ــ ١٨٤٠) اذ تمكن حاكم مصر محمد علي باشا من انهاء الاقطاع كنظام أرض عندما حل الجيوش الاقطاعية (١٨٣٣ ــ ١٨٣٥) بتجريد السكان من السلاح بالقوة ودون تمييز بين الطوائف ، وأدخل نظام التجنيد الاجباري ، ولم يكن هذا الاجراء سوى مقدمة لحل النظام الاقطاعي فيما يتعلق بالاراضي(٦) .

ومهما يكن من أمر فقد طرأ تحسن ملحوظ على حالة الفلاح في بلاد الشام في عهد الادارة المصرية ، لاقرار الامن وتوطيد النظام ، والغاء الاقطاع والالتزام ، واعلان المساواة ، فازدهرت زراعة القطن والتوت ، وان كانت الشدة في تحصيل الضرائب والتجنيد الاجباري والاحتكار قد أفقدت الزراعة العناصر الاساسية اللازمة لازدهارها(٧) .

وحرصت الدولة العثمانية بعد عودتها الى بلاد الشام في عام ١٨٤٠ على وراثة الحكم المصري القوي والفعال فيها ، بما في ذلك الاصلاحات الزراعية التي أدخلتها الادارة المصرية . فقد نص خط كلخانة ١٨٣٩ على الغاء أصول الالتزام باعتبارها « ... من آلات الخراب ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الاوقات » ولكن الدولة عادت الى نظام الالتزام بعد الحد من أضراره ، لعدم وجود موظفين قادرين على تحصيل الايرادات بكفاءة وأمانة . وأشار خط كلخانة الى ما يحدثه أخذ العسكر من الاهالي دون نظام من أضرار بالزراعة ، فوعد باصلاح الخلل بأخذ نسبة معينة من أهالي كل بلد الى العسكرية ، فألغى الخط بذلك الاقطاع العسكري واختفت مساوئه كما بطلت عادة مصادرة الاموال(٨) .

ومن أجل النهوض بالزراعة في الولايات العثمانية أصدرت الدولة أنظمة وتعليمات استهدفت تنظيم الزراعة وتشجيعها مثل تعليمات تشجيع زراعة القطن(٩) ١٨٦١ ونظام اعفاء غراس الزيتون(١٠) ١٨٦٢ ، ونظام اعفاء غراس التوت(١١) ١٨٧٢ ، وانشاء المصرف الزراعي لتقديم القروض للفلاحين ١٨٨٧ . ولكن الاجراء الاهم كان اصدار قانون الاراضي العثماني(١٢) في عام ١٨٥٨ الذي استهدف وضع حد لفوضى الملكية التي سادت في العهد العثماني الاول (١٥١٦ ــ ١٨٣١) وكان محاولة جادة من الدولة لتنظيم أراضيها والسيطرة عليها ووضع حد للمتلاعبين بها .

وبموجب هذا القانون ، الذي صيغ في ١٣٢ مادة وخاتمة ، قسمت الاراضي العثمانية الى خمسة أقسام هي :

أولا : ــ الاراضي المملوكة . وهي التـي يتصرف فيها أصحابهـا كتصرفهم في المنقولات من بيع ورهن ووصية وتوريث . وتم تصنيفها على النحو التالي :

١ ــ ما خصص للسكن على أن لا تزيد مساحته عـن (٥٠٠)م٢ رغبة من الدولة في منع المتصرفين بالاراضي الاميرية من ضم أراض واسعة الى دورهم بقصد التخلص من دفع العشر أو الخراج عنها باعتبارها سكنا .

٢ ــ الاراضي التي كانت أميرية ثم أصبحت ملكا شخصيا بالتملك الصحيح بعد افرازها من أراضي بيت المال . والسلطان هو السلطة الوحيدة التـي تملك الاراضي الاميرية بعد دفع قيمتها .

٣ ــ الاراضي العشرية التي جرى توزيعها وتملكها عند الفتح الاسلامي لها .

٤ ــ أراضي الخراج وهي الاراضي التي تقرر ابقاؤها في يد أصـحابها من غـير المسلمين وهي اما مقاسمة بنسبة محصولات الارض من العشر وحتى النصـف حسب قابلية الارض للزراعة واما خراج موظف وهو مبلغ معين حدد بشكل مقطوع .

ثانيا : ــ الاراضي الاميرية . وتعود رقبتها لبيت المال وحق التصرف فيها للدولة ممثلة بالسلطان فتبيع منها ما تريد بموجب سند طابو وهي لا تنتقل بالوصية والارث ولا توقف حتى على المنافع العامة ، وقد استندت الدولة في وضع يدها على الاراضي الاميرية الى سبب أو أكثر مما يلي :

- احتفاظ الدولة بقسم من الاراضي حين الفتح دون توزيع .
- عدم ثبوت احالة الدولة بعض الاراضي لاحد من رعاياها .
- وفاة أصحاب الاراضي العشرية والخرجية دون وارث .
- عدم معرفة المتصرف بالاراضي منذ القديم .

ومن أهم شروط التصرف بالاراضي الاميرية الفلاحة المثمرة فاذا عطلت الارض ثلاث سنوات متوالية عادت للدولة وعندئذ لا يستطيع المتصرف بها استردادها الا بعد دفع بدل المثل ، واذا ما انتقلت الاراضي الاميرية من متصرف لآخـر عرفت بالاراضي المحلولـة .

وقد طبقت الدولة العثمانية أحكام نظام الاراضـي المحلولة في بـلاد الشام فكانت تعرضها على أصحاب حق التصرف بها ببدل المثل ، فاذا استنكفوا عنها طرحتها بالمزاد العلني وأحالتها على المزايد الاخير(١٣) . وفي بعض الحالات كانت الدولة تقدم تسهيلات للفلاحين فتعرض احالة الارض عليهم وتقسمها بينهم بعد تقدير ثمنها وتقسـيطه على

عشر سنين تنتهي بسندات تمليك(١٤) . وقد استغل السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ــ ١٩٠٩) نظام الاراضي المحلولة فوضع يده في عام ١٨٨٦ على مساحات واسعة من الارض وألحقها بأملاكه الخاصة في متصرفية القدس بعد دفع ثمن زهيد لخزينة الدولة بمعدل عشرة قروش للدونم الواحد(١٥) وعرفت الاراضي المحلولة التي وضع السلطان عبد الحميد يده عليها بالجفتلك ، وعندما استولى الاتحاديون على الحكم بعد ثورة ١٩٠٨ أعادوها ــ أي الجفالك ــ لاراضي الدولة باعتبارها من أملاكها وعرفت عندئذ بالمدورة أو « المتنقلة » لانها انتقلت من ملكية السلطان الى ملكية الدولة .

ثالثا : ــ الاراضي الموقوفة . وهي في الاصل أراضي مملوكة أو أميرية أوقف دخلها كالاعشار مثلا مع بقاء رقبتها لبيت المال ، وقسمت من حيث ادارتها الى أوقاف مضبوطة وملحقة ومستثناة . ولا يمكن بيع الاراضي الموقوفة ، وانما يمكن تبديلها باذن خاص من شيخ الاسلام ويعرف ذلك بالاستبدال ، وقد اشتهرت مدن دمشق والخليل والقدس بكثرة أوقافها(١٦) . وفي أواخر القرن التاسع عشر حاولت الدولة تنظيم الاوقاف في بلاد الشام لمنع النهب والاختلاس غير أن مساجد البلاد ومدارسها لم تنل نصيبا من زيادة الايرادات التي كان يذهب معظمها الى استانبول(١٧) .

وهكذا فان الانظمة التي استهدفت اصلاح وتنظيم ادارة الاوقاف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تنجح في تحقيق أهدافها ، ويعود ذلك الى عدم كفاءة ونزاهة جهاز الاوقاف لتفشي الفساد فيه ، اذ اتبعت وسائل خفية لاختلاس أموال الاوقاف(١٨) فبينما كانت معظم المساجد والمدارس والزوايا والتكايا وغيرها من الاوقاف المقبوضة مهجورة ومغلقة ، كان ديوان الاوقاف يحسب عليها جميع ما تحتاج اليه من النفقات أضعافا ، كما لو كانت عامرة ، أضف الى ذلك التواطؤ بين موظفي دائرة الاوقاف ونظارها على تحويل الاوقاف الى أملاك خاصة ، فانقلبت بعض أوقاف بلاد الشام الى حوانيت ودور للسكن وسجلت في القيود الرسمية ملكا خاصا لنظار الاوقاف ثم انتقلت من بعدهم لورثتهم(١٩) .

رابعا : ــ الاراضي المتروكة . وقد عرف هذا النوع في بلاد الشام باسم المشاع وهو ملكية جماعية للارض ويبدو أن ضرورة الدفاع المشترك عن القبيلة أو أهل القرية كان من جملة الظروف التي أدت الى نشأة نظام المشاع .

وتقسم الارض المتروكة الى نوعين الاول : ما لا يجوز تملكه مثل الطريق العام ، والثاني : ما هو ملكية جماعية للارض مثل المراعي والاحراج .

خامسا : ــ الاراضي الموات . وهي الاراضي الخالية البعيدة عن العمران نحو ١½ ميل والتي يتم احياؤها باذن سلطاني وتعود رقبتها للدولة وحق التصرف فيها لمن

أحياها ــ بموجب سند ــ ودون أن يدفع رسما . أما من أحيا أرضا مواتا دون موافقة السلطان فعليه دفع بدل المثل .

قانون تسجيل الاراضي العثماني :

اتصف الوضع العقاري في بلاد الشام بالفوضى حتى صدور قانون الاراضي العثماني ١٨٥٨ وقانون لتسجيل الاراضي في عام ١٨٦١ حيث لم يكن قبل ذلك اهتمام بتسجيل الارض أو اعطاء صكوك رسمية بها لان المهم آنذاك كان وضع اليد على الارض واستغلالها ، فاذا حدث خلاف كان أهم دليل على الملكية الشهادات الشفوية لاهل القرية أو المزرعة مما أدى الى حدوث منازعات حادة بين الاهالي بسبب الخلاف على حدود الاراضي(٢٠) .

ولذلك شرعت الدولة في سن القوانين اللازمة فبدأت باصدار لائحة تعليمات سندات الطابو في عام ١٨٥٩(٢١) وحرصت على تسجيل الاراضي في دائرة تسجيل الاراضي « الدفتر الخاقاني » . ولكن عند التنفيذ سجلت قسما كبيرا من أراضي بلاد الشام باسم عدد من متنفذي المدن وشيوخ العشائر والقرى بدلا من تسجيلها للمالكين الحقيقيين لها من الفلاحين باستثناء قسم ضئيل بسبب عدم رغبة الفلاحين خوفا من الضرائب والتجنيد من ناحية وبسبب صفة وضع اليد التي سادت قبل صدور قانون تسجيل الاراضي في عام ١٨٦١ من ناحية أخرى . وعلى الرغم من أن خط كلخانة ١٨٣٩ قد نص على الغاء نظام التيمار والزعامت غير أن الانظمة العثمانية التي صدرت بعده لم تتعرض للاوضاع التي نشأت عن نظام التيمار والزعامت مثل صفة وضع اليد، مما أدى الى تملك قلة من كبار الملاك في بلاد الشام لاراض واسعة وسيطرة الاغنياء وكبار المتنفذين على معظم الحاصلات الزراعية ، وهي المورد الاقتصادي الرئيس ، نتيجة تملكهم الارض أو بسط حمايتهم على الفلاح الذي كان اما مزارعا عندهم أو مدينا لهم وبالتالي رهن اشارتهم .

أما العائلات المتنفذة التي تملكت بوسائل وأساليب ملتوية مساحات واسعة من الاراضي فقد تمكنت من القيام بدور رئيسي في الادارة العثمانية ، وأما أصحاب المال والنفوذ وكبار موظفي الدولة ممن يحملون لقب أفندي فقد ابتاعوا قسما من الاراضي الاميرية في بلاد الشام فحلوا بذلك مكان أرباب التيمار والزعامت فأصبح لقب أفندي في اصطلاح العامة مرادفا لصاحب المقاطعة .

هذا وقد اتصفت العلاقة بين الفلاحين في الريف والافندية في المدن بالسيطرة والاستغلال ، فقد عمل الفلاحون كأجراء في الارض ، التي كانت في الاصل لهم وسلبت منهم بطرق شتى . وكانت عقود الايجار تتم في مقابل جزء عيني من الحاصلات على

أساس المزارعة وفي هذه الحالة يقدم المالك الارض وربما البذار ويقوم المستأجر بالعمل الزراعي ثم تقسم الحاصلات بين الطرفين حسب الاتفاق وفي بعض الحالات يتم الاتفاق على دفع أجر نقدي أو عيني محدد أو مقطوع ، وغالبا ما كان يرث الفلاحين أبناؤهم وأحفادهم في المزارعة .

ويمكن اجمال أشكال الاستثمار الزراعي في بلاد الشام في نوعين هما :

١ ـ الاستثمار المباشر ، حيث يقوم الملاك أنفسهم بالاعمال الزراعية وربما استعانوا بأجر ببعض العمال في مواسم الحرث والزرع والحصاد ، وقد ساد هذا النوع في الملكيات الصغيرة وكان أكثر فائدة وانتاجا .

٢ ـ الاستثمار غير المباشر ، حيث يشترك الراسمال العقاري مع العمل الزراعي، وقد اتخذ هذا الاستثمار أشكالا مختلفة منها :

آ ـ المرابعة : وينال المرابع ـ الفلاح ـ ربع المحصول السنوي مقابل جهده اليدوي .

ب ـ المخامسة : وينال صاحب الارض خمس المحصول السنوي مقابل أرضه .

جـ ـ المناصفة : وفيها يقدم المالك الارض والبذار ، والفلاح العمل الزراعي وأدواته ، وفي النهاية يتقاسمان المحصول مناصفة .

هـ ـ المغارسة : حيث يقوم الفلاح بغرس الاشجار المثمرة والعناية بها في أرض يملكها غيره وعندما تبدأ الاشجار بالاثمار يتقاسم الطرفان الارض والاشجار مناصفة.

و ـ الايجار : حيث يعمد المالك الى تأجير أرضه المروية ـ غالبا ـ لمدة معينة ويقوم المستأجر بدوره بتسليم الارض للفلاحين ويوفر لهم الماء والبذار ويختلف نصيب الفلاح في مقابل جهده من منطقة لأخرى ويتراوح بين ٢٠٪ ـ ٣٠٪ من المحصول أو قيمته وفي بعض الاحيان يلجأ المستأجر الى استغلال الارض بطريقة المرابعة أو المخامسة .

ومهما يكن من أمر فقد انحصر معظم الثروة الزراعية في أيدي عدد قليل من العائلات المتنفذة في بلاد الشام وانتشر الربا في أوساطها فكان على الفلاح المضطر لشراء بذار الارض أو قوت عياله الالتجاء الى الاغنياء فيقرضونه الى موسم الحصاد بفائدة تصل الى ٤٠٪ فلا تمر على الفلاح أسابيع الا ويضطر للاستدانة من جديد لتدبير أمور

معاشه ، وهكذا عانى الفلاح في بلاد الشام من عسف الملتزمين والمحصلين الذين أضافوا قسما من الضرائب المطلوبة من شيوخ القرى على الضرائب المطلوبة من فقراء الفلاحين، وعانى أيضا من اعتداءات البدو الذين نهبوا الحاصلات الزراعية ، مما أدى الى اضعاف همة ونشاط الفلاح وأرغمه على بيع أملاكه والنزوح عن أرضه(٢٢) . في وقت حرصت فيه الدولة على ربطه بها ومطالبته بالضرائب على الرغم من تركه لها(٢٣) . بعد أن عجز عن دفع بقايا الضرائب التي ظلت الدولة تطالبه بها على الرغم من تقادم العهد عليها(٢٤).

وبصفة عامة كان الفقر سائدا بين الفلاحين في بلاد الشام لاسباب كثيرة منها قلة المياه وفقر التربة خصوصا في المناطق الجبلية بالاضافة الى عبء الضرائب والديون الباهظة الفائدة وسوء معاملة الموظفين والملتزمين والمحصلين والمتنفذين للفلاح الذي لم يأخذ بأساليب الزراعة الكثيفة والحديثة ــ آنذاك ــ وعدم اطمئنانه على ملكية أراضيه وعدم توافر الاسواق القريبة لتصريف فائض انتاجــه ، ورداءة المواصلات مع الاسواق الكبيرة في المدن مما حال دون تصدير الحاصلات السريعة التلف ــ كالفواكه والخضار ــ.

لذلك كله كان الفلاح في بلاد الشام بحاجة الى شركات زراعية تعاونية ومصارف عقارية تمده بالمال بفائدة معقولة بدلا من الفوائد الباهظة التي كان يدفعها للمرابين الذين يضطرونه في النهاية الى التخلي عن أراضيه ، وقد حالت الاسباب الســابقة مجتمعة دون احتفاظ الفلاح بمستوى لائق من العيش ولم تترك له مجــالا لاجراء اي تحسين في أرضـــه .

وتوقع الفلاحون من الدولة التي تأخذ ثلث محصولاتهم تقريبا أن تمد يد المساعدة اليهم فتصرف البذور لهم للزراعة لكنها لم تقدم لهم شيئا ويبدو أن الحكومة العثمانية كانت تفضل بيــع الحبوب مــن مخازنها نقدا بــدلا من تسليف المزارعين المحتاجين والمضطرين لاقتراض النقود من المرابين بفائدة تصل الى ٣٠٪ ولفترة قصيرة من أجل شراء البذور(٢٥) في الوقت الذي زادت فيه حاجة الدولة للمــال فأخذت تتشــدد في تحصيل الضرائب والاعشار التي ازدادت مبالغها باضطراد لمواجهة النفقات الماليــة في العاصمة والولايات(٢٦) .

الحواشي

(١) بولياك : الاقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان . ترجمة عاطف كرم (بيروت ١٩٤٩) ص ٢١٦ .

(٢) رسالة في بيان نظام لبنان الاقطاعي (مقال لمؤلف مجهول منشور في مجلة الهلال ، السنة ١٣ تاريخ ١٠ يونيه ١٩٠٥) ج٩ ص ٥١٣ — ٥٢٤ .

(٣) بولياك : المرجع السابق ، ص ١٣٧–١٤٦ .

(٤) دعبيس المر : كتاب أحكام الاراضي ، ص ١٢ — ١٣ .

(٥) أسد رستم : الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا (منشورات الجامعة الامريكية في بيروت) مجلد ١ ص ٣٦–٣٧ .

(٦) عبد العزيز عوض : الادارة العثمانية في ولاية سورية (دار المعارف بمصر ١٩٦٩) ص٢٢٨ .

(٧) نفس المصدر ، ص ٢٤٠ .

(٨) الدستور ، (ترجمة نوفل افندي نعمة الله نوفل ، بيروت ١٣٠١ هـ) مجلد ١ ص ٣ .

(٩) الدستور ، مجلد ٢ ص ٣٨٤ (المرجع السابق) .

(١٠) الدستور ، مجلد ٢ ص ٣٨٧ (المرجع السابق) .

(١١) الدستور ، مجلد ٢ ، ص ٣٨٥ — ٣٨٦ (المرجع السابق) .

(١٢) الدستور ، مجلد ١ ص ١٤ — ٤٣ (المرجع السابق .

(١٣) أرشيف استانبول : عينيات دفتري رقم ٩٠٥ في محرم ١٢٨٧ هـ .

(١٤) أرشيف استانبول : عينيات دفتري رقم ٩٠٢ في ١٠ صفر ١٢٩٠ هـ .

(١٥) أرشيف استانبول : داخلية ، وثيقة رقم ٧٩٤٣٦ في ٢٦ المحرم ١٣٠٤ هـ .

(١٦) أرشيف استانبول : مجلس والا ، وثيقة رقم ١٦٥٨٨ في ٢٨ المحرم ١٢٧٤ هـ .

(١٧) محمد كرد علي : خطط الشام (دمشق ، ١٩٢٥ — ١٩٢٨) ج٥ ص ١٢٨ .

(١٨) أرشيف استانبول ، مجلس والا ، وثيقة رقم ٢٣٦٩٩ ، رجب ١٢٨١ هـ ، وانظر خليل أفندي المرادي : سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، (القاهرة ، ١٩١٢) ج١ ص ٤٢ .

(١٩) محمد كرد علي : المرجع السابق ، ج٥ ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٢٠) أرشيف استانبول : داخلية ، وثيقة رقم ١٨٠٢١ في ١٨ ربيع الاول ١٢٧٠ هـ .

(٢١) انظر لوائح وتعليمات الطابو في الدستور ، مجلد ١ ص ٥٧ — ٦٢ .

(٢٢) حنا صلاح : فلسطين وتجديد حياتها (نيويورك ، ١٩١٩) ص ٤٨ .

(٢٣) أرشيف استانبول : مجلس والا ، وثيقة رقم ٧٥٥٩ في ١٨ محرم ١٢٦٨ هـ .

(٢٤) أرشيف استانبول : عينيات دفتري رقم ٩٠٢ في ١٩ ربيع الاخر ١٢٩٠ هـ .

(٢٥) **F. O. 78/1537 . Jaffa , 17 th** Jan. 1860 .

(٢٦) F.O. 195/2255 No 21. Jerusalem Ist July 1907 .

المواجهة الاقتصادية مع الصهيونية
التمسك بملكية الارض (١٨٨٢ ـ ١٩٤٨)

د. خيرية قاسمية
جامعة دمشق

مقدمة :

فلسطين هي قسم من الشريط الزراعي السوري الضيق الممتد من غزة جنوبا حتى الاسكندرونة شمالا ، يقع على حافة الصحراء العربية ويخضع لمناخ البحر المتوسط . كانت فلسطين تعد دوما جزءا من سوريا ، تلك المنطقة التي عرفتها الجغرافية العربية باسم بلاد الشام ، مع ذلك فقد وجد مفهوم عربي جغرافي لمنطقة فلسطين تعود جذوره الى عوامل دينية مرتبطة بمعنى الاراضي المقدسة ، وعوامل تاريخية تتعلق بالتطور الاداري الذي شهدته المنطقة منذ تاريخ الفتح العربي الاسلامي . الا أن مفهوم فلسطين كان يزداد وضوحا مع دخول عامل جديد للمنطقة في نهاية القرن التاسع عشر ، أضيف الى العوامل الدينية التاريخية ، هو الاطماع الصهيونية على أرض فلسطين بحيث أصبح الاستيلاء على هذه الارض ، وبالتالي الوصول الى السلطة السياسية ، الهدف الذي يعمل له الصهيونيون في أنحاء العالم . وهذا ما دفع مناطق فلسطين الادارية منذ بداية الزحف الصهيوني على الارض العربية الى اتخاذ موقف موحد من الاطماع الصهيونية . ومنذ ذلك الحين اختلف قدر فلسطين التاريخي عن بقية أجزاء المنطقة ، هذا على الرغم من أن قضية فلسطين شغلت منذ البداية اهتمام الامة العربية بسبب الطبيعة الخاصة للاستيطان الصهيوني الذي يهدف الى انتزاع الارض ومن ثم الانتزاع النهائي لاقليم هام له مكانته الخاصة في الوطن العربي .

لم تبدأ « حرب الارض » في فلسطين ، بعد ١٩٤٨ ، بل هي أساس الفكرة الصهيونية من أجل الاستيلاء على الارض منذ نهاية القرن الماضي ، ونمت في بطء مع تزايد الهجرة اليهودية الىفلسطين ، وكانت المستوطنات التي زرعها المهاجرون في بعض أنحاء فلسطين بمثابة « جزر صهيونية » ما لبثت أن تحولت الى كيان عنصري بالقوة عام ١٩٤٨ ووصفت سياسة « الزرع » هذه بسياسة « الضم الزاحف » للأراضي

« ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ١٩٨٨/١١/٣٠.

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار ـ حزيران ١٩٦٠ .

العربية ، وكان الاستيطان في النموذج الصهيوني هو المدخل للاستيلاء على الارض وافراغها من سكانها .

اتخذت ردود الفعل العربية في فلسطين ازاء الطبيعة الاستيطانية للصهيونية أشكالا كثيرة وتبنت مختلف الاساليب الكفاحية ، من الاحتجاج وكتابة المقالات والبرقيات والعرائض الى تأليف الجمعيات وعقد المؤتمرات وارسال الوفود ... ، الى العمل المسلح . ومنذ البداية اختلف دعاة الخط السياسي ودعاة الكفاح المسلح ، على الرغم من التقائهما حول مدى الخطر والتخوف والقلق ، وربما اختلفوا في درجة تقديرهم للخطر الصهيوني . وكان كل فريق يرى أن أسلوبه هو الافضل لتحقيق النتائج المرجوة .

وبنظر الصهيونيين : ان موقف عرب فلسطين من الصهيونية انما يختلف حسب الفئات الاجتماعية والمصالح المتعددة ، وان المعارضة انما يتولاها طبقة الملاكين و « الافندية » والمثقفين بحجة أن تقدم الصهيونية ضار بمصالح هذه الطبقات ويهدد مراكزها في القيادة ، كما أن ادخال أساليب التطور الحديثة يهدد امتيازاتها التي تعتمد على ابقاء الجماهير فقيرة . ومن هذه الزاوية يفسر الصهيونيون تنظيم المقاومة ضدهم ويرون أن تحسين الظروف المعيشية نتيجة للتطور اليهودي كفيلة بازالة المعارضة للصهيونية .

الواقع انه منذ بداية الغزوة الصهيونية ، خبر شعب فلسطين بجميع فئاته أن أي أرض تشرى أو تنقل ملكيتها أو تنتزع تتوقف آليا أن تصبح مكان اقامة أو عمل الفلاحين العرب عليها (وهم أكثرية سكان البلاد ونسبتهم بين ٧٠ ــ ٧٥٪)(١) ، مهما كانت قيمة التحسينات ومهما كان الثمن الذي دفع ، بل كان الخوف من هذه القوة المتقدمة ببطء ، التي تساندها قوة عالمية بأموالها وتجهيزاتها ، هو الذي دفع الشعب الى أن يواجه المستقبل بقلق خوفا من عجزه عن المحافظة على مركزه ، ووفقا لما أقر به ستورز Storrs ، أول حاكم عسكري بريطاني للقدس ١٩١٩ ، انه « ... بغض النظر عن مدى فشل شعب فلسطين في عمله ، فحقهم في الارض واضح ، يكفي أنه قائم على مجرد سكنى مستمرة تمتد أكثر من ١٢٠٠ عام »(٢) .

وقد تأكد للرأي العام الفلسطيني بأن تحدي الصهيونية له أبعاد اقتصادية واجتماعية مثلما له بعد سياسي ، وان مقاومة الخطر الصهيوني لن تكون بمواجهة سياسية بحتة ، ذلك لان الهجرة اليهودية لها تأثيرها على بنية المجتمع العربي ، وتؤدي الى تهديد الفلاح بتجريده من أرضه واجلائه عنها ، وبانقطاع مورد عيشه ، كما تهدد حياة العمال والمثقفين والطبقة الوسطى الناشئة في المدن بسبب سيطرة اليهود على القطاعات التجارية والصناعية .

حول هذه الخطوط العامة يدور محور هذه الدراسة ، ويمكن أن نتلمس في سياقها معالم فترتين : تمتد الاولى من أواخر الحكم العثماني (١٨٨٢ – ١٩١٧) حين لم تكن المنطقة التي عرفت تاريخيا باسم فلسطين وحدة ادارية متميزة عن سورية(٣)، والثانية هي فترة الاحتلال البريطاني (١٩١٧ – ١٩٤٨) منذ أن أصبحت فلسطين محور اهتمام بريطاني خاص خلال الحرب العالمية الاولى ، بلغ أوجه بالتقاء المصلحة البريطانية والصهيونية في تصريح بلفور ،وفي صياغة صك الانتداب الذي رسم لفلسطين حدودها الحالية بفعل عوامل دولية خارجة عن ارادة أبنائها .

أولا : الفترة العثمانية ١٨٨٢ – ١٩١٧

١ – التوزع السكاني والتصنيف الاجتماعي قبل الغزو الصهيوني(٤) :

لم يختلف حظ فلسطين عن حظ غيرها من البلاد التي حكمتها الدولة العثمانية: فقد عاشت بلاد الشام قبل التنظيمات الجديدة (١٨٣٩ – ١٨٧٦)(٥) – مثل باقي اقطار السلطنة – في ما يشبه الحكم الذاتي ، بسبب ضعف السلطة المركزية وازدياد نفوذ الولاة والصراع الدائم بينهم .وبسبب انعدام المواصلات وجو الفوضى، خصوصا في المناطق المتاخمة للبادية ، فانعزلت التجمعات السكنية عن بعضها وحكمت نفسها ذاتيا . ولان السهول الساحلية والداخلية كانت عرضة لهجمات العشائر البدوية ، لجأ الفلاحون الى الجبال حيث تتوفر الحماية الطبيعية والجماعية في ظل أمراء وشيوخ الاقطاع .

ويتأكد هذا الوضع من خريطة صندوق استكشاف فلسطين Palestine Exploration Fund التي وضعت ١٨٧٢ – ١٨٧٨ ،وتوحي بصورتين أساسيتين: **الاولى** : ان سهول فلسطين لا تحضن الا عددا قليلا من القرى ، في حين تنتشر معظم القرى الصغيرة والكبيرة على المرتفعات المشرفة على السهول أو على منحدراتها المحصنة جغرافيا (جبال الخليل ونابلس والجليل) ، وبسبب صعوبة الاتصال بين المناطق الجبلية فرضت العزلة على كثير من التجمعات القروية(٦) . والصورة **الثانية** هي تجمع الاماكن المأهولة حول مدن كبيرة نسبيا ، يتواجد القسم الجبلي منها ، مثل القدس ونابلس والخليل ، ضمن سهول داخلية أو على حافتها ، وتمثل قطبا للقرى المحيطة بها قادرة على توفير الحماية لها . ويربط هذه المدن وكذلك المدن الساحلية ، طرق بدائية . وكان تعداد سكان المدن الفلسطينية في أواسط القرن الماضي محدودا (في عام ١٨٥١ كان تعداد سكان القدس أكبر المدن الفلسطينية ٢٣٫٥٠٠ نسمة)(٧) .

ولم تخل سهول فلسطين الساحلية والداخلية من السكان، فاثر اخلاء الفلاحين لها استوطنها بعض العشائر البدوية(٨) واستغلتها كمراع مع توجه قليل منها شطر الزراعة

عندما أصبحت شبه حضرية . وبسطت هذه العشائر البدوية سلطتها على المنطقة وعانت قرى السهول من غزواتها واضطرت الى دفع الخوة حتى لا تعبث العشائر بالمزروعات(٩)،وتحول قسم من الفلاحين الى حياة شبه بدوية هربا من هجمات البدو، ولجأ كثير منهم الى الجبال حيث دائرة الزراعة محدودة . وداخل هذه الدائرة ، ورغم عدم توفر المياه في كل مكان ، استخدم الفلاح معطيات المناخ والتربة أحسن استخدام بخبرته وتراثه الفلاحي . وكانت البساتين المحيطة بالقدس ونابلس والخليل ويافا واللد والرملة وغزة وعكا مغناة للرحالة(١٠) . وأدرك الاوروبي بعد المراقبة ، انه رغم تمسك الفلاح بتقاليد انتاجية يرجع تاريخها الى العهود القديمة ، الا أن زراعته تطورت في كثير من الجوانب عن المستوى الزراعي الموجود في التوراة(١١) . ولم يكن باستطاعة الفلاح تحقيق الاعباء الزراعية فرديا بل تطلب ذلك جهدا جماعيا لسرعة انجازها ، أو انعكاسا لجماعية بعض أدوات الانتاج ، ولعبت اليد العاملة النسائية والاولاد دورا بينا في تحمل الاعباء التي لا تتطلب قوة بدنية(١٢) . وكانت القيم الفلاحية تعتمد على امتلاك الارض فالفلاح يحب أرضه ويرفض البقاء أجيرا مستغلا فيها ، وتكسب الملكية صاحبها وجاهة ، فقد كان هناك فارق اجتماعي بين فلاح مالك وآخر غير مالك .

ظلت عدة عوامل تلعب دورها في التأثير على حالة الفلاحين وافقار القرى ، في الحقبة التي سبقت عملية التحديث في الاراضي العثمانية :

آ ــ **وطأة الاقطاع التقليدي القديم** ، وطلب الفلاحين حماية الاقطاعيين أو شيوخ القبائل ، واعطائهم مقابل هذه الحماية مصالح في القرية . وكانت فلسطين ، مثل بقية الاجزاء العربية في الدولة العثمانية ، حتى العقد الرابع من القرن الماضي ، مقسمة الى مقاطعات لا يشرف الوالي عليها مباشرة ، تاركا الامر الى زعماء المجموعات المحلية من أمراء وشيوخ مكافأة على خدماتهم ، أو لحماية مناطق معينة . وتتبع زعامتهم ، وكانت وراثية ، من ترؤسهم لأقوى العائلات في المنطقة(١٣). وقد مارس هؤلاء الامراء والمشايخ حكما ذاتيا وقويت شوكتهم اذا كان الوالي ضعيفا ،وخصوصا في المناطق وعرة المسالك. وهكذا احتكر عدد من العائلات ملكية مساحات واسعة من الاراضي وامتد نفوذها (ومعظمها يقيم في المدن) الى المناطق الريفية حيث الغالبية الفلاحية(١٤). وغالبا ما كان يعين فرد ، ومن ثم عائلة ، لتمثيل القرية لدى الاقطاعيين أو شيوخ القبائل . وهكذا نشأت الوجاهات الصغيرة في القرى .

ب ــ **ارتفاع الاعباء الضريبية** : كان النظام الضريبي قد استلزم ذلك التقسيم الاقطاعي، اذ كان يطلب من المسؤول في المنطقة جمع المال من رعاياه (وهو امتياز يصبح ملكا للعائلة) . وكان النظام الضريبي العثماني قد اعتمد على دخل الاراضي في الدرجة الاولى كمصدر للواردات الحكومية ، ودخل الاملاك في الدرجة الثانية . فكان على

الفلاح دفع قسم من حجم الضريبة العام بدفعه العشر (وكان عينا يقطع من انتاجه) والويركو على الاملاك الزراعية ، وفوق ذلك عليه دفع ضريبة الاغنام . وقد حدد العشر رسميا بـ ٥ر١٢٪ من الدخل العام ولكنه وصل في الواقع الى ٣٠ بل ٥٠٪ نسبة الى الدخل الصافي . ولما كان (الاقطاعي) يحصل على نسبة معينة من العشر سعى الى ضبط عملية التحصيل مستعينا بقوة عائلته وعلى شيخ القرية الذي اعتمد بدوره على (مجلس الاختيارية) ،واحيانا التسلح بالقوة التامة لاستخلاص الجباية من السكان(١٥).

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبعد التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية سرت اجراءات الملكية(١٦) بتطورات كبيرة أدت الى تمركز الملكيات بيد الطبقة الغنية . بدأ الاصلاح الاداري في الدولة العثمانية بعد خروج ابراهيم باشا من سورية بالغاء الاقطاع السياسي والمالي القديم (مع أن الالغاء الفعلي جاء في العقد الثامن من القرن الماضي)(١٧) . وبعد تحرير الارض من الاقطاع التقليدي ، ونتيجة لعجز الدولة المالي بعد حرب القرم ، جاءت التعديلات الضريبية التي اعتمدت ركائزها على الانماط الضريبية السابقة مع بعض التعديلات ، فعوضا عن جمع الضريبة ، خصوصا الاعشار، عن طريق (الاقطاعي) ، أصبح يجمع عن طريق الملتزمين ، وهم غالبا من وجهاء الاقطاع التقليدي (الذين حافظوا على وجاهتهم رغم اضمحلال سلطة الاقطاع)(١٨) أو الاشراف(١٩) ، أو تجار المدن . وكانت الضريبة تعلن في المزاد العلني ومن يرسو المزاد عليه ، يدفع مسبقا قسما من الضريبة . وتحولت ضريبة العشر من اقتسام عيني للمحصول الى تقدير نقدي له . وكانت الضرائب شديدة الوطأة على الفلاح ، تصل الى ٥٠٪ من دخله ، واعتمد الملتزم في تحصيلها على قوة الجند(٢٠) ، وسعى بجميع الوسائل الى تحقيق الربح الوفير من خلال رفع قيمة التخمين وتحقيق هذا التخمين باكرا . ولقد أدت زيادة الضرائب وعجز الفلاحين عن تسديد الديون وفوائدها العالية الى وقوع كثير من الاراضي بيد المرابين والاغنياء ، أو الى استيلاء الدولة على أراضي الفلاحين (الذين تقاعسوا عن دفع الضريبة) وعرضها في المزادات العلنية(٢١) . وليس من السهل على الفلاح بيع أرضه ، أساس مركزه الاجتماعي ومأمنه الاقتصادي ، لكن لم يكن أمامه خيار ، فلجأ الى العمل بالمشاركة على أن يتعهد المالك الجديد بدفع الضريبة . ولم ينج شراء الاراضي الفلاح من تراكم الديون ، بل لازمته تلك الديون بسبب انخفاض حصته ، يضاف الى ذلك الضرائب غير الزراعية فلا يبقى له الا النزر اليسير(٢٢) .

وبين ١٨٥٨ - ١٨٦١ أصدرت الدولة قوانين اصلاح الاراضي(٢٣) التي نصت على استصدار سندات تملك الاراضي الزراعية (الطابو) ، وقد نص القانون على أن تكون عملية التسجيل فردية وأن يتم فرز الاراضي أولا ثم تسجيلها . وبدلا من أن تؤدي

أحكام هذه القوانين الى تملك الفلاحين أراضيهم قادت الى فقدانهم لها . فقد تصور الفلاحون أن السجلات الجديدة ليست أكثر من وسيلة لتشديد قبضة السلطة، او انها وسيلة لمعرفة عدد أولادهم وسوق الذكور منهم للجندية ، لذلك قاموا بتسجيل الارض باسم شخص متوفى منذ زمن، وأحيانا باسم شخص وهمي . وفي حالات أخرى سعى الفلاحون الى تشجيع الوجهاء وتجار المدن على حمل مستندات التملك بعد أن قاموا بعملية بيع صوري . ونظرا لأن عملية الفرز والتسجيل كانت تتطلب مبالغ فاقت امكانيات معظم الفلاحين كان تجار المدن والوجهاء يأتون لعرض استعدادهم لشراء الحيازة أو جزء منها والتعهد بدفع كافة الضرائب ، لكن هؤلاء عادوا فيما بعد فامتنعوا عن دفع اي ضرائب غير الزراعية فبيعت الاراضي بالمزاد العلني ، على الرغم من تمسك بعض الفلاحين بأراضيهم وسعيهم الى دفع الضريبة بجميع الوسائل(٢٤) . وقد نصت قوانين اصلاح الاراضي أيضا على مصادرة الاراضي الميري (التي هي للدولة ولمالكها حق الاستثمار فقط) لو تركت ثلاث سنوات متعاقبة ، ففقد كثير من المزارعين أرضهم التي بيعت للحكومة وتقدم عدد من الاغنياء لشراء مساحات كبيرة بأسعار منخفضة . وهكذا فقد وُجد آلاف الفلاحين في نهاية القرن محرومين من حيازاتهم أو واقعين تحت سيطرة الملاك الجدد الذين قاموا بأدوار ملاك الارض وملتزمي الضرائب والمرابين في وقت واحد .

وبوجه عام أفادت الطبقة الوجيهة من الاصلاحات الادارية العثمانية لتُبقي على نفوذها الفعلي وثرائها نتيجة حصولها على وظائف مهمة والاستفادة من فرص التعليم وعن طريق الالتزام الضريبي أو شراء الاراضي من الدولة أو تسجيل بعض الفلاحين أراضيهم باسمها(٢٥) . وقد حصل كثير من الاغنياء (وهم فئة لم تكن اقليمية ، فالموانىء الرئيسية والمدن الكبرى الداخلية كانت مراكز لها) على أخصب الاراضي في فلسطين (أشهر العائلات كانت من بيروت مثل بسترس وسرسق وتويني(٢٦)) . وكان أبناء عائلة سرسق (الذين اشتهروا بحركتهم الاقتصادية وصفقاتهم) من ملتزمي الضرائب واستطاعوا شراء أراضي مرج ابن عامر المشهورة بخصبها ١٨٧٢ مقابل ١٨ ألف جنيه، لم يدخل خزينة الدولة العثمانية سوى ٦ آلاف جنيه بسبب الرشوة والسرقة(٢٧) . وقد أجبر أمير عشيرة بني حارث على رهن جزء من أرض العشيرة الى عائلة التيان (في يافا) بمبلغ خمسة آلاف ليرة ذهبية ، وهذه رهنته بدورها الى بنوك يهودية فرنسية(٢٨) . واستغل بعض الاغنياء علاقاتهم بالاتحاديين بعد عام ١٩٠٨ للحصول على امتياز أراضي الدولة ، كما حدث لسليم علي سلام ومختار بيهم للحصول على التزام تجفيف مستنقعات الحولة ومساحتها ٥٠ ألف دونم(٢٩) . وكان كثير من الملاكين (أو ما يسمى بالاقطاع الحديث) يقيمون في المدن في فلسطين أو خارجها وليس لهم اهتمام مباشر بأراضيهم أو علاقة مع الفلاحين الا علاقة الاستغلال ، فسهل عليهم

بالتالي التخلي عنها لمن يوفر الربح الكثير(٣٠) . ويلاحظ أن (الاقطاع الحديث) نما بشكل كبير في المناطق التي كانت مهددة مباشرة من قبل البدو أو يقطنها أشباه البدو مثل شرق الارض وحوران والجولان وسهول الجليل والسهل الساحلي الفلسطيني .

وكان المالك او الاقطاعي يترك في كثير من الاحيان الفلاحين يعملون في الارض حسب النظام القديم ويأخذ منهم فقط قسما من الارباح السنوية يراوح بين ٢٥ـ٥٠٪ ، وأما اذا كان هو نفسه الاقطاعي والمرابي في آن واحد فان هذا الربح يرتفع . ولم يهتم الا قلة من الملاكين في تحسين الزراعة بعد أن لمسوا ارتفاعا في أسعار المحاصيل (خاصة بعد توسع المدن وفتح باب التصدير منذ أواخر القرن الماضي)(٣١) الا أن الاكثرية الساحقة من الاقطاعيين رفضت الاهتمام بالزراعة وتحسينها فبقيت علاقتها تجارية بحتة مع الفلاحين ، ولم يتوفر لهؤلاء الرأسمال الكافي لتحسين أدوات الانتاج ورفع الانتاجية(٣٢) .

بدات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، كما يقر كاتب يهودي(٣٣) ، في الوقت الذي كانت فيه أوضاع الملكية الزراعية في الدولة العثمانية بوجه عام تتردى الى وضع خطير ، ادى الى افقار الفلاح واغراقه بالديون ووضعه تحت رحمة الملاك الكبار الذين يستغلونه مقابل أجر ثابت أو مشاركة بالمحصول . ولكن على الرغم من كل ظروف التخلف والاستغلال والاقطاع وضغط الدين وتأثير الحروب الاهلية كان نشاط الفلاح الفلسطيني وكفاءته وانتاجه موضع اعجاب الرحالة والباحثين الذين زاروا المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر قبل قدوم الغزو الصهيوني . وكان الفلاحون قد بدأوا فعلا يتجهون شطر الساحل بعد تحقيق الهدوء والاستقرار ، كما بدأ انتهاء العزلة الجغرافية مع بناء شبكة المواصلات الحديثة . وأخذ التعامل بين القرى والمدن يزداد بعد ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية اثر نمو المدن ، وتصاعد الطلب في القرى على المنتجات المدنية والمستوردة . وأظهرت الدول الاوروبية اهتماما بالانتاج العربي الفلسطيني وخاصة بانتاج الحمضيات (وهي زراعة قديمة) ، وجلب الوضع الاقتصادي الجديد تحسنا في وضع الفلاحين المالكين والقاطنين في جوار المدن النامية(٣٤) . وعلى الرغم من أن الفائدة الكبرى جاءت لمصلحة الاقطاع الحديث الذي استغل الفلاح وزاد من ثرائه ، وشجعه نجاح تصدير بعض المنتجات الزراعية على ادخال الالات الحديثة . الا أن الفلاح لم يكن محافظا لدرجة انكاره ما تراه عيناه من فوائد الطرق الزراعية الحديثة ، ولكن افتقاره الى رأس المال وقف حجر عثرة أمام طموحه(٣٥) .

٢ ـ الزحف الصهيوني نحو الارض :

كان لفلسطين ، من بين سائر أجزاء الدولة العثمانية ، مكانة خاصة عند اليهود لما لها من ذكريات تاريخية دينية ، وكانت فكرة التطلع الى فلسطين جزءا من معتقداتهم

الدينية ، الا أنها كانت ذات طبيعة غامضة واعتبرت نوعا من المعجزات ترتبط بظهور السيد المسيح المنتظر(٣٦) . مع ذلك ظل جزءا من التراث اليهودي التقليدي أن يتوجه الحجاج اليهود الى الاواضي المقدسة لقضاء أيامهم الاخيرة فيها ، يعيشون على نظام الصدقة (Haluka) أو المعونات المالية . ووجدت كذلك تنظيمات يهودية عالمية لعبت دورها بالاهتمام بأحوال اليهود بوجه عام ، وكانت تملك أجهزة نشطة عاملة في فلسطين(٣٧) . ومنذ القرن التاسع عشر لم تعد فلسطين مجرد فكرة مثالية وجزءا من التراث الروحي بل أصبحت تشغل اهتماما خاصا بالنسبة لقضية الاستيطان اليهودي، ولم يكن ذلك بسبب أن المعاناة اليهودية كانت أشد من ذي قبل ، أو أن امكانية (العودة) الى فلسطين أصبحت أكبر مما سبق ، بل لأن توطين اليهود في فلسطين قد أصبح يلعب دورا كبيرا في أمور السياسة الدولية العملية حتى قبل أن توجد الحركة الصهيونية السياسية(٣٨) . وجاء التطبيق العملي في حركة « أحباء صهيون » التي تكونت في روسية بهدف تجهيز الطلائع « الحالوتس »* وتوجيهها الى فلسطين من أجل الاستيطان ، وذلك بالعودة الى الارض والطبيعة واقامة حياة اقتصادية لها جذورها في التربة(٣٩) . ووصلت أول مجموعة الى فلسطين في ٥ آب ١٨٨٢ لتؤسس مستعمرة ريشون ليتسيون (الاول في صهيون) بين القدس ويافا . وبين ١٨٨٢ — ٨٤ أنشئت تسع مستوطنات وضعت أساس الاستيطان الحديث في فلسطين . الا أن التجربة الاستيطانية الاولى فشلت ، فالى جانب معارضة السكان العرب والقيود التي وضعتها السلطات التركية ، لم يكن باستطاعة المستوطنين مواجهة شروط الحياة الداخلية وفكر كثير منهم بالعودة(٤٠) ، وفشلت محاولة تحويل اليهود في فلسطين الى مزارعين رغم العون الخارجي المادي من قبل البارون ادموند دي روتشلد **Rotschild** ومنظمة ايكا ICA (٤١) ، ورغم عمليات الشراء(٤٢) وتأسيس المستوطنات الجديدة .

عمل تيودور هرتزل (١٨٦٠ — ١٩٠٤) الصحفي النمسوي على خلق صهيونية جديدة في السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر في غرب أوروبا كانت أكثر طموحا من حركة أحباء صهيون . وفي مؤتمر بال الصهيوني آب ١٨٩٧ انتصر الرأي الذي يعتبر فلسطين أصلح مكان لتجميع اليهود ولكن ليس عن طريق الاستيطان البطيء غير المضمون وذي الطابع الاحساني المحض والذي يجعل من فلسطين رمزا لأمل بعيد ، بل بأساليب ذات هدف سياسي محدد للحصول — في المستقبل القريب — على فلسطين بشكل دولة يهودية ذات سيادة مستقلة (وهو ما اصطلح على تسميته بالوطن القومي) . وكان الاتفاق نهائيا على اختيار فلسطين لسببين : الاول انه يسهل استقطاب الجماهير اليهودية حول فكرة بناء الوطن القومي في فلسطين بسبب اقترانها بالدين وبذكريات

* Halutz هو تعبير في التوراة يعني القوة المسلحة التي تذهب في طليعة الشعب لفلاحة الارض.

تاريخية ، والثاني ، وهو الاهم ، نشوء ظروف التقت فيها مصالح السياسة العالمية والصهيونية(٤٣) . وحسب برنامج بال كرّس هرتزل جهوده وجهود المنظمة الصهيونية والمؤسسات التابعة(٤٤) لها لتحقيق مقررات المؤتمرات الصهيونية بموارد عظيمة وعمل سريع . ولكن جهود هرتزل لضمان أساس شرعي للهجرة والاستيطان اليهوديين أثبتت فشلها رغم نشاطه الكبير وتنقله بين أوروبا وأميركا وآسيا وحثه اليهود الاغنياء على بذل المساعد المادية وتوسطه بين الدول للضغط على الدولة العثمانية(٤٥) . وتغير مركز الثقل في المنظمة الصهيونية بعد هرتزل من محاولة الحصول على ميثاق الى عملية تغلغل في فلسطين . وقد رأت المدرسة العملية (ويمثلها وايزمن Weizmann) ان النشاط السياسي وحده ليس كافيا بل يجب أن **يصاحبه الاحتلال الحقيقي للأرض (فلسطين)**. وجاءت موجة جديدة من المهاجرين من أوروبا الشرقية (العالمية الثانية) من أجل اعداد فلسطين لاستيطان يهودي جماعي وذلك باستخدام (العمل اليهودي) في كل نواحي الاقتصاد وخاصة الزراعة وعبروا عن ذلك بشعار « قهر الارض » عن طريق العمل . ولصيانة العمل اليهودي بدأوا حملة لتنظيم الحركة الصهيونية المسلحة للمستعمرات اليهودية(٤٦) . وقامت عدة شخصيات صهيونية قبل ١٩٠٨ بزيارات استطلاعية الى فلسطين لدراسة امكانياتها ، كان منها وايزمان(٤٧) وآرثر روبن(٤٨)، ورغم اعتراف الاخير أن الاستيطان اليهودي لم يحقق الهدف الا انه أصرّ أن في فلسطين امكانيات كبيرة ويمكنها أن تستوعب أعدادا ضخمة رغم صغرها ، وأوصى بانشاء شركة استيطان تابعة للمنظمة الصهيونية مهمتها الحصول على أراض في المدينة والريف لتوزيعها وتخصيصها بالافراد . وكلف روبن من قبل اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في ١٩٠٨ بتولي منصب ممثل المنظمة في فلسطين والاشراف على النشاط العملي فيها ، تساعده شركة تطوير أراضي فلسطين . وهكذا ومع تغير نظام الحكم في الدولة العثمانية ١٩٠٨ وتولي جماعة تركيا الفتاة كانت الحركة الصهيونية قد بدأت، دون أن تتخلى عن النشاط السياسي ، تهتم جديا بالعمل الاستيطاني في فلسطين ، وهو ما أسمته بالتغلغل السلمي .

وقد أبدى الحكم الجديد تساهلا مع الحركة الصهيونية بسبب حاجة الدولة للأموال اليهودية مما أدى الى تغيير الموقف العثماني التقليدي من مسألة الهجرة والاستيطان اليهوديين . وكانت الشكوك العثمانية في الهجرة اليهودية قديمة وتحققت الحكومة من الخطر الناجم عن استيطان اليهود الاجانب بأعداد كبيرة منذ عام ١٨٨٧ فصدرت الاوامر الاولى بشأن تحديد الهجرة والاستيطان . وفي ١٨٩٩ ، وبعد أن اتخذت المسألة مظهرا سياسيا ، صدرت قوانين جديدة بهدف منع استيطان اليهود في فلسطين فسمح لكل يهودي أجنبي أن يزور فلسطين بالاقامة مدة ثلاثة شهور يسلم جواز سفره ويتسلم بدلا منه تذكرة حمراء . واتبع الباب العالي هذا الاجراء بقانون

يمنع اليهود الاجانب من التملك(٤٩) . ورغم القوانين والاوامر ، التي ظلت تتكرر تقريبا حتى بعد ١٩٠٩ ، لم يكن للسلطات العثمانية منذ البداية سلطة طرد الرعايا اليهود الاجانب لتمتعهم بنظام الامتيازات، يضاف الى ذلك أن اليهود المهاجرين انفسهم سعوا لتأمين الدخول والبقاء عن طريق رشوة موظفي السلطات المحلية(٥٠) . ورغم التعقيدات التي واجهت المنظمة الصهيونية في صفقات الاراضي فقد وجد ممثلوها أساليب عدة للحصول على الاراضي وتسجيل ملكيتها باسم الرعايا العثمانيين ،ولانشاء المستوطنات ، كما بذلت جهود لتدريب اليهود على الاساليب الزراعية . وتعزو النشرة العربية Arab Bulletin في ١٩١٧/١/١٩(٥١) ، هذا التقدم في انشاء المستوطنات، بالاضافة للمساعدات الخارجية ، الى الامتياز الذي يتمتع به المستوطن اليهودي على الفلاح المواطن ،بكونه قادرا على مقاومة مطالب جامع الضرائب العثماني الباهظة .وحين نشبت الحرب العالمية الاولى كان هنا أكثر من أربعين مستوطنة زراعية تتوزع بين الجليل ومرج ابن عامر والسهل الساحلي ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٢،٠٠٠ (كان عدد اليهود الاجمالي حوالي ٨٥،٠٠٠ من أصل حوالي ٦٠٠،٠٠٠ عدد سكان فلسطين(٥٢)). وازدادت المساحة التي امتلكها الصندوق القومي اليهودي عام ١٩١٤ عن ١٣٠،٠٠٠ هكتار (الدونم ¼ هكتار) استوطن منها فعلا ٩٠،٠٠٠ هكتار وهي تعد من أحسن الاراضي في فلسطين(٥٣) . ولم يتوقف النشاط الصهيوني لشراء الاراضي وانشاء المستوطنات خلال الحرب الاولى ، رغم هيمنة أحداثها على مسرح السياسة الداخلية في أجزاء المشرق العربي ، واستطاعت المنظمة الصهيونية الحصول على ٤٠،٠٠٠ هكتار من أجود الاراضي لاستيطانها بعد الحرب(٥٤) .

٣ ــ المواجهة العربية لعملية غزو الارض الصهيوني :

لم تعر الزعامة الصهيونية ، وهي تسعى لتحقيق هدفها ، اهتماما خطيرا للمسألة العربية وكانت وجهة النظر الصهيونية العامة بالنسبة الى العرب ترى أن المنافع الاقتصادية وامكانيات التقدم الفني التي تحملها الهجرة كفيلة بعدم وضع العراقيل في طريقها . وهذا الرأي كان في جذور تفكير هرتزل حول الموضوع وظل سائدا لمدة طويلة. الا أن المهاجرين اليهود الى فلسطين كانت تنتظرهم ظاهرة هامة ، هي كونها آهلة بسكانها العرب ، بعضهم يسكن المدن وبيدهم معظم أعمالها وغالبيتهم تنتشر في كل أنحاء البلاد يعملون بالزراعة وبيدهم معظم الاراضي . وكان الاستيطان اليهودي الحديث قد حمل الى العرب المحليين نموذجا جديدا من اليهود ، اذ بدل الطائفة القديمة في فلسطين التي تسكن المدن وتعيش على الاحسان أو على بعض الحرف البسيطة ، بدأ في الظهور يهود خرقوا مناطق الاستيطان القديم والطريقة التقليدية في الحياة(٥٥) ، وحمل المهاجرون اليهود الجدد ظواهر جديدة ، كمحاولة استملاك الاراضي وتجريد الفلاح

العربي من أراضيه واقامة المستوطنات بوحي من فكر الغزو الصهيوني ، مع كل مظاهر الحكم الذاتي (مدارس ومحاكم ولغة وطوابع ... الخ) . فكانت الصهيونية هي المسؤولة عن انهيار التقليد التاريخي في العلاقات العربية اليهودية ، بعد أن أخذت طبيعة الوجود اليهودي في فلسطين تتحول من الطابع الديني والمعايشة الى الطابع الاستيطاني الزراعي .

ورغم ضعف الوعي القومي والسياسي والثقافي في المشرق العربي ، بما فيه فلسطين ، فقد أثار التغلغل الصهيوني منذ بداياته الاولى مشاعر الخوف والحذر من أن يحل القادمون الجدد محل أهل البلاد بعد أن يجردوهم من أملاكهم(٥٦) . ولم تكن ردود الفعل العربية وليدة الصدفة والارتجال كما صورتها الصهيونية ، بل نتيجة وعي تام للفكرة الصهيونية وأهدافها وخطرها المزدوج الذي يهدد معيشة الشعب ووجوده القومي . لقد أدرك عرب فلسطين خطورة الاجراءات الصهيونية واتخذوا اجراءات معاكسة لحماية أرضهم ولو بشكل متقطع وافشلوا جميع المحاولات الرامية الى خداع الفلاحين والمزارعين واستمالة صغار الملاك وجعلهم يصدقون انهم ببيع أراضيهم الى المستوطنين فانهم هم المستفيدون ماديا ، وبلغت الحركة المناهضة للنمو المتزايد للمستوطنات اليهودية وشراء الاراضي ذروتها خلال الاشهر التي سبقت الحرب العالمية الاولى(٥٧) . وقد شملت ردود الفعل العربية على محاولات الهجرة واستملاك الاراضي واقامة المستوطنات قطاعات الشعب المختلفة من وجهاء وفلاحين بسطاء ، فالتناقضات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني كانت ثانوية في حركة النضال لأن الغزو الصهيوني كان عدوا يتهدد المجتمع بكامله اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، الامر الذيأدى الى مشاركة مختلف الفئات وبوسائل مختلفة الاندفاع والقوة بالتعبير في معارضتها للصهيونية(٥٨)، الا أن ردود الفعل اتخذت أشكالا متفرقة تبعا للفئات الاجتماعية نتيجة لاختلافها في تقدير مدى الخطر . ورغم صعوبة رسم خطوط فاصلة واضحة بين قطاعات الشعب المختلفة ، ولا سيما أولئك الذين يمثلون الفئة العليا من ملاكين كبار ورجال سياسة ومثقفين ، ورغم ذلك يمكن رصد ردود فعل كل فئة على حدة وفقا لمواقفها المتميزة ازاء المشروع الصهيوني :

آ ــ الفلاحــون :

وقد كان تأثر الفلاح الفلسطيني بالغزوة التي استهدفت الحصول على الاراضي كبيرا ، ومع أنه لم يصل الى درجة كافية من الوعي لادراك أبعاد الخطر الصهيوني الا أنه لمس بشكل محسوس المساوىء الاقتصادية التي رافقت عملية الاستيطان والتي أخذت تهدد معيشته : فعملية شراء المستوطنين للأراضي والتي تم معظمها بأساليب الخداع والرشوة كانت تعني حرمان الفلاح من العمل في الارض ، اذ كان يصحب الشراء طرد

الفلاحين العاملين على تلك الاراضي ، وقد شاعت عمليات الطرد في المناطق الساحلية وفي مناطق الجليل حيث تتركز أهم المستوطنات اليهودية . وقد جرت أول عملية طرد بعد بيع اثنين من المرابين في يافا أرضا أقيمت عليها مستوطنة بتاح بكفا (ملبس) في ثمانينات القرن الماضي(٥٩) . ويعدد مقال نشرته الاهرام في ١٩٠٩/٧/١٢ أمثلة كثيرة ارتكبها الصهيونيون في قضائي صفد وطبريا حيث كانوا ينزعون ملكية الارض من أصحابها قسرا وعنوة ، وذلك برشوة الحكام الذين كانوا يزجون الفلاح بالسجن ليجبروه على ختم صك التخلي أو بواسطة اغراء الفلاح بالمال حتى يتخلص من الضرائب الباهظة .

وقد خلق الاستيطان اليهودي منذ بداياته فرصا واسعة للنزاع بين المستوطنين الجدد والفلاحين العرب ، ومن هنا كانت ردود فعل الفلاحين مبكرة وعنيفة رغم أنها لم تتخذ طابعا سياسيا . ومنذ نهايات القرن الماضي تكررت هجمات الفلاحين المسلحة على المستوطنات التي أقيمت وسط القرى العربية، ولا سيما في مناطق طبرية والجليل ويافا حيث كانت تتركز أكثر المستوطنات . وقد جرت أول الاصطدامات بين الفلاحين المطرودين والمستوطنين اليهود في الخضيرة وبتاح تكفا (ودفعت الاصطدامات الحكومية عام ١٨٨٧ الى فرض قيود جديدة على هجرة المستوطنين وتملكهم) ولما اشترت الجمعيات اليهودية مساحة من الارض قرب طبريا من عائلة سرسق هاجم الفلاحون الفنيين الذين جاءوا لمسحها لمنع اتمام الصفقة(٦٠) . وزادت حدة الاشتباكات بعد أن تزايدت معارضة الفلاحين للتدفق المستمر لليهود الاجانب لانه يهدد حقوقهم الخاصة .

ونتيجة للهجمات والمنازعات المتكررة لجأ المستوطنون اليهود منذ البداية الى انشاء نظام للحراسة والدفاع الذاتي من أجل حماية المستوطنات من غضب الفلاحين . وأدرك مؤسسو هذا النظام كما يقول أحدهم(٦١) « ان طريقهم ليس مفروشا بالورود »، وأكد آخر ان عليهم «أن يفعلوا كما فعل أسلافهم في أمريكا واستراليا . . . انهم يريدون أن يعطوا جيرانهم العرب انطباعا في بلد قانونه السائد هو قانون الصحراء . .»(٦٢) . . . « لكي يثبتوا ذاتهم ويرهبوا العرب ويكسبوا احترامهم وكي يزيحوا من نفوسهم أي فكرة عن امكانية طردهم من البلاد(٦٣) » . وأول مستوطنة مرت بتجربة قوة للدفاع كانت بتاح تكفا وكان على سائر المستوطنات الاولى التي تأسست وسط العزلة في قلب القرى العربية أن تمر بنفس التجربة . ومن هذه التجربة تطور نظام « الهاشومير » — الحراس اليهود — أو بدايات حركة الدفاع الذاتي اليهودي . وقد أوكل الى الهاشومير فيما بعد بناء مستعمرات زراعية على الحدود لتولي مهمة الدفاع ، والعمل في الوقت نفسه كطلائع للاستيطان . وكما يقول أحد مؤسسي هذا التنظيم « انهم منذ الايام الاولى قد شقوا طريق الصهيونية الصعب بيد على المحراث وأخرى على السيف(٦٤) » . ومحاولة انشاء نظام الهاشومير كانت دليلا على أن الحياة الريفية غير آمنة وعلى أن

المستوطنين كانوا يشعرون بالمصاعب التي تواجه عملية الاستيطان ، وتعددت شكاوى الحاخام باشي لدى السلطات المحلية لحماية المستوطنات (مثال ذلك ما ذكرتـه جريدة فلسطين في ١٩١٣/٨/١٣ بعـد اشتباكات أهالي قريـة زرنوقـة ومستعمرة ديران « رحوبوت ») .

ولم يكن في الامكان أن تخفف من مشاعر العداء وعود الصهيونيين بتحسين أوضاع الفلاحين المادية وافادتهم من أصول الزراعة ، أو محاولة الصهيونيين التقليل من أهمية المنازعات وعزوها الى أمر طبيعي يحدث في أي بلد يفد عليه مهاجرون جدد ،وانها تنشأ طبيعيا عن المواجهة بين عالمين مختلفين وبسبب جهل اللغة وعادات وطبائع العرب(٦٥)، أو مزاعم الصهيونيين ان هذا العـداء كان بتحريض بعض العرب المتعصبين أو الملاكين الكبار ، وانه لولا ذلك لتقبل الفلاحون الوجود الصهيوني بسبب المنافع المادية التـي ادعى الصهيونيون انهـم حملوها معهم(٦٦) (هذا مع ادراك الصهيونيين كفاءة الفـلاح العربي ومحاولتهم الاستعانة به لاعمار مستوطناتهم وتعليـم المهاجر اليهودي العمـل الزراعي(٦٧)) . وكان يزيد حدة المشاعر المناوئة للصهيونية وصول الكتابات المعارضـة للصهيونية الى الريف واطلاع المثقفين هناك عليها . قد اقر المعتمد الرسمي للجمعية الاستعمارية اليهودية Jewish Colonisation Association (البرت عينتابي) انه منذ أن انتشـرت في الريف نصوص خطابات روحي الخالدي وشـكري العسلي في (المبعوثان) عمت الفلاحين المشاعر المناوئة لليهود(٦٨) .

الملاكـون الكبـــار :

رافق استياء الفلاحين من قدوم المستوطنين اليهود موجة من الغضب على الملاكين الكبار أصحاب الاراضي الواسعة الذين تساهلوا في تمليك المستوطنين أراضيهم(٦٩) . التطورات التي ذكرت سابقا حول اجراءات الملكية(٧٠) قد أدت الـى احتكار عدد مـن العائلات ملكية مساحات واسعة من الاراضي ، وكان أبناء هذه العائلات يسيطرون في الغالب على المناصب الحكومية . وتعود أصول معظم هذه العائلات الى سكان المدن ، بيد أن نفوذها امتد الى المناطق الريفية حيث الغالبية الفلاحية . ومنذ نهايـة القرن التاسع عشر عمل التزايد المتسارع في أسعار الاراضي وزيـادة الطلب على الملكيـات الواسعة التي يطمع الصهيونيون بشرائها على دفع كبار الملاكين الى بيع الاراضي دون مبالاة بضغط الرأي العـام المعارض لهذا البيع ودون اهتمـام بالاضرار التـي تلحق بمستأجري الارض من الفلاحين العرب . وبحسب المعلومـات الواردة في مخطوطـة « المسألة الصهيونية » التـي كتبها روحي الخالدي (نائب القدس) ١٩١١(٧١) ، فان الملاكين البائعين كانوا اما ملاكين غائبين ،وبعضهم من أسر لبنانية ،أو ملاكين فلسطينيين من طبقة الافندية ، أو كان البائع الحكومة العثمانية التي كانت تبيع أراضي الفلاحين

العاجزين عن دفع الضرائب بطريق المزاد العلني . وبحسب المخطوطة لم تتجاوز الاراضي التي باعها أصحابها الفلاحون عن ثلاث قرى مجموع مساحتها أقل من ٧٪ من مساحة الاراضي المبيعة(٧٢) ، وحتى عام ١٩١٤ لم تتجاوز النسبة المئوية للأرض التي باعها الفلاحون عن ٣ر٤٪ من مجموع الاراضي المبيعة(٧٣) . ولكن من الخطأ الاعتقاد بأن الملاكين الكبار كانوا جميعا راغبين في جني الارباح ببيع الاراضي للمهاجرين اليهود ، فقد كان كثير من هؤلاء الملاكين الكبار يدركون ما في هذه العملية من تهديد لمصالحهم المباشر ، وما تحمله من أخطار بعيدة تهدد وجودهم وترمي الى اقتلاعهم من الارض . لذلك قاد كثير منهم حملة المعارضة لبيع الاراضي ، ولا سيما المثقفون الذين عملوا في ميدان السياسة . ومن هنا كان اتهام الصهيونيين طبقة الملاكين والاعيان بأنهم يثيرون اتباعهم حرصا منهم على مراكزهم ومصالحهم(٧٤) .

أهل القلم :

هم سكان المدن من أبناء فلسطين والمشرق العربي عامة ، الذين عملوا في ميدان الكتابة (المؤلفات والصحافة) واطلعوا على الثقافة الغربية وتابعوا نمو الحركة الصهيونية ومؤتمراتها واقوال زعمائها ، وعرفوا أهدافها البعيدة ومخططاتها ، الى جانب ما لمسوه من أعمالها مباشرة ، وأدركوا أن خطرها الحالي هو الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الاراضي واستيطانها ، للوصول الى الغرض السياسي البعيد باقامة دولة يهودية على فلسطين ، وعبروا عن معارضتهم في كتابة المقالات ووضع المؤلفات كما اخذوا يبحثون عن سبل مواجهة الخطر . ونظرا للحظر المفروض قبل ١٩٠٨ على حرية الكتابة في الاجزاء العربية الآسيوية الواقعة تحت الحكم العثماني ، ونظرا للاقتناع الكامل بأن ما يصيب فلسطين يصيب العرب جميعا ، ظهرت المقالات والمؤلفات التي تدل على اهتمام الرأي العام بالمسألة الصهيونية في القاهرة وباريس . فعلى صفحات المنار (نيسان ١٨٩٨) ، نبه الشيخ رشيد رضا أبناء بلاده الى الخطر الصهيوني الذي يعمل على استعمار بلادهم ، وأشارت المقتطف ١٨٩٨/٤/١ الى الغرض الصهيوني من استيطان فلسطين . وفي عام ١٩٠٥ نبه عزوري في مقدمة كتابه «يقظة الامة العربية»(٧٥) ، الى الخطر الصهيوني وتوقع صراعا محتملا بين يقظة الامة العربية والجهد الكامن لدى اليهود لاعادة بناء « مملكة اسرائيل » .

وبعد ظهور الصحافة في الاجزاء العربية من آسيا اثر تبدل النظام السياسي في الدولة العثمانية ١٩٠٨ عبرت صحف ولاية بيروت ــ القسم الجنوبي ــ ومتصرفية القدس(٧٦) عن تيار فلسطيني واضح تتجاوز حدود التقسيمات الادارية في تنبيه الرأي العام الى الخطر الصهيوني الذي يهدد حياة الفلاحين والوجود العربي ، وأخذت تلاحق انتقال الاراضي وتطالب بتشديد القيود على الهجرة والاستيطان وتنشر أخبار النشاطات

الصهيونية ، فكانت عاملا في اثارة وعي الشعب لمواجهة الخطر الصهيوني تبين طرق مكافحته . وقد حمل نجيب نصار صاحب « الكرمل » لواء المعارضة للصهيونية في فلسطين في الفترة التي سبقت الحرب دون توقف وقاد حملة توعية على صفحات جريدته ١٩١١ في مجموعة مقالات عن الحركة الصهيونية ، فذكر أنها تهدف الى التوصل الى « السيطرة على بلادنا ومصادر حياتنا »(٧٧) . ونشر مرارا البرقيات الموجهة من فلسطين الى الاستانة احتجاجا على شراء الاراضي ، وطالب باتخاذ اجراءات لمنع دخول المهاجرين ولمنع بيع الاراضي . وردا على اعتزام الحكومة العثمانية بيع الاراضي الاميرية « المدورة »(٧٨) التابعة للدولة في منطقة غور بيسان وأريحا الى اليهود الاجانب ، وجهت الكرمل في ٧ تموز ١٩١٣ نداء الى العرب قالت فيه « هل تقبلون أن تصبحوا عبيدا للصهيونيين الذين جاءوا لطردكم من بلادكم مدعين أنها بلادهم؟ .. أيرضيكم ذلك أيها المسلمون والسوريون والعرب ... اننا نؤثر الموت على أن نسمح بأن يحدث ذلك .. » . وشددت جريدة فلسطين (التي كانت تصدر في يافا منذ ١٩١٢) في الاشهر السابقة للحرب حملتها في المقاومة محذرة من الخطر الذي يتهدد الوجود العربي في فلسطين ، وذكرت في ١٩١٣/١/٢٢ « .. انه ما دام الصهيونيون يستولون على البلد قرية قرية .. فغدا تباع القدس بأجمعها وفلسطين بكاملها ، فاذا لم نتدارك الامر كان حظ الدولة فيها حظها في طرابلس الغرب أو ربوع البلقان » .

ووجهت الصحيفتان (الكرمل وفلسطين) انتقادات عنيفة الى الزعماء والاعيان والاثرياء المتنفذين الذين تهاونوا في بيع الاراضي أو تواطؤوا مع السلطات المحلية لاتمام عمليات البيع (الكرمل ١٩١٢/١٢/١٠) حول بيع قرية كركور وبيدوس ، وجريدة فلسطين (١٩١٣/٢/٢٢) حول بيع طواحين نهر جريشة (العوجا)) . وثابرت الصحافة دون كلل على التنديد بمواقف من تعميهم مصالحهم الشخصية فلا يرون الخطر الصهيوني المحدق بهم ، ويؤثرون حاضرا ذهبيا على حساب مستقبل مظلم لابنائهم . وحملت الكرمل في ١٩١٣/١/١ على الزعماء الذين يتظاهرون بالسهر على المصالح الوطنية في الوقت الذي ينغمسون فيه بعمليات السمسرة على بيع الاراضي للصهيونيين . وخاطبت أبناء فلسطين في ١٩١٤/٧/٧ قائلة « ليس لكم أن تلوموا الصهيونيين بقدر ما ينبغي أن تلوموا زعماء بلدكم وموظفي حكومتكم الذين يبيعونهم الارض ويعملون كسماسرة لهم . أوقفوا هذه المبيعات توقفوا الحركة الصهيونية » . وسعت جريدة الكرمل الى دعوة الشبيبة المتعلمة لقيادة الراي العام كي تحول دون انتقال الاراضي من أيدي الوطنيين وذلك بالتأثير الادبي على أصحاب هذه الاراضي فقالت في ١٩١٤/٧/٣١ « اذا لم تستطيعوا أن تمنعوا آباءكم عن بيع أوطانكم ، فلا أقل من أن تحتجوا عليهم وتتبرؤوا من أعمالهم وتخرجوا من بيوتهم ، فخير لكم أن تكونوا فقراء شرفاء من أن تأكلوا خبز بيع الارض لذوي المطامع السياسية فيكم » . وقد

أدركت الصحافة أن الخطر لا يقتصر على الخطر الاقتصادي الناجم عن الاستيطان وبيع الاراضي بل يتعداه الى الخطر القومي ، عبّر عن ذلك خليل السكاكيني في مقابلة مع صاحب جريدة الاقدام (وكانت تصدر في القاهرة) في أواخر آذار ١٩١٤ « .. ان الصهيونيين يريدون أن يمتلكوا فلسطين قلب الاقطار العربية،وهكذا يبدو أنهم يريدون كسر الحلقة وتقسيم الامة العربية الى جزأين للحيلولة دون توحيدها . فعلى الشعب أن يكون واعيا ، انه يمتلك أرضا ولسانا ، واذا شئت أن تقتل شعبا فاقطع لسانه واحتل أرضه ، وهذا بالضبط ما يعتزم الصهيونيون أن يفعلوه » .

وتولت الصحف البحث عن سبل مواجهة خطر الاستيطان ، وفي حملتها لتبين طرق المكافحة تتجلى ظاهرتان : **الاولى** الاعجاب الضمني بالتقدم والاساليب التنظيمية التي ينتهجها الصهيونيون ، **والثانية** ادراكها أن المعارضة لا يمكن أن تصبح فعالة الا من خلال اكتساب المعرفة والمهارة والتنظيم(٧٩) . فكتب محمد كرد علي في المقتبس ١٩١٠/٣/١٥ مشيرا الى أن مقاومة الخطر لا تكون بالاتكال على الحكومة أو قرارات مجلس النواب بل ، وكما دعا رشيد رضا عام ١٨٩٨ ، بنفض الكسل والعمل والاجتهاد والتعليم ، وأن يصبح الصهيونيون مثلا للاقتداء في تنظيم الزراعة وتأليف الشركات « .. فالارض لله .. يرثها عباده الصالحون ، اي الصالحون لعمارتها » . وكانت دعوة الكرمل بناءة ، فلم تكتف بالوقوف ضد أطماع المستعمرين اليهود الاجانب ، بل كانت تشجع كل من يحيي الارض ويعمرها ، وثارت يوم هاجمت بعض عشائر البدو من حوران قرية القدسية من أراضي بيسان التي اتخذها الياس سرسق مدرسة لزراعة القطن ، وحثت حكومة طبريا لتصون المشاريع الحيوية التي تتوقف عليها حياة البلاد (نقلت ذلك المقتبس ١٩١٠/٣/١٥). وتولت الكرمل مع جريدة فلسطين حث المواطنين على ترقية أحوال البلاد الاقتصادية وتحسين أوضاع الاراضي ورفع سوية الفلاحين وانشاء الجمعيات واقتباس أساليب الصهيونية العلمية والتنظيمية،ففي نهاية حزيران ١٩١٣ كتبت فلسطين مقالا أكدت فيه أن الكلمات والالفاظ لا يمكن أن تقف في وجه التمويل والعلم والحماسة والتضامن الوطني وكلها متوفرة للصهيونيين . وقالت ان العمل وحده هو الذي يستطيع أن يقف في وجه العمل ، واقترحت تأسيس شركة وطنية فلسطينية للأراضي يمولها عدد من أثرياء فلسطين غايتها ابتياع الاراضي غير المزروعة والضغط على الحكومة لحظر بيع الاراضي الى المستوطنين اليهود .

وقد لاقت دعوة الصحف الى تنظيم العمل والجهود استجابة وبدأ تشكيل منظمات وجمعيات محلية لبحث الطرق الكفيلة بمقاومة الاخطار الصهيونية ولا سيما سبل مكافحة بيع الاراضي لليهود . وفي آب ١٩١٣ ظهرت جمعية مكافحة الصهيونية التي اتخذت من نابلس مقرها الرئيسي وأقامت فروعا في بعض المدن الفلسطينية ،

ودعت الى التظاهر ضد بيع الحكومة للأراضي في المزادات العلنية ، كما أرسلت برقيات الاحتجاج ، واقترحت أن تحفظ حقوق الفلاحين في أراضيهم التي اغتصبتها الحكومة (الكرمل ١٩١٣/٨/٨). وحذوت حذوها جمعيات مماثلة خارج فلسطين كان من جملة أهدافها في مقاومة الصهيونية توعية المزارعين والفلاحين بحيث يتمكنون من حماية أنفسهم من أخطار الصهيونية (الكرمل ١٩١٣/٢/٢٤) .

واذا كان الاطلاع على الصحف أمرا قاصرا على فئة المثقفين فان ذلك لا ينفي وجود رأي عام واضح قوي بدليل أن قاعات المحاكم في حيفا ويافا التي كانت تشهد محاكمات صاحبي الكرمل وفلسطين (بسبب الشكاوى الصهيونية) كانت تغص بجمهور الحاضرين من أبناء الشعب على اختلاف مستوياتهم ، وكانت تعقب كل تبرئة شبه مظاهرة وطنية(٨٠) . ولم تكن دعوات الصحف في منطقة فلسطين دعوات اقليمية ، فقد كان هناك ادراك واضح بأن تهديد الصهيونية لا يقتصر على منطقة فلسطين ، وتقول الكرمل في ١٩١٣/٢/١١ « .. وهذه الاطماع لا تقتصر على انشاء دولة في فلسطين بل تمتد الى منطقة الشرق العربي اذا لم يتدارك الخطر » . وأثار الخطر الصهيوني المناقشات والجدل في صحف بيروت ودمشق (المفيد ، فتى العرب ، المقتبس) ، وكتابها من اقطاب الحركة العربية ، وفي القاهرة فتحت جريدتا المقطم والاهرام ومجلتا المنار والهلال (وأصحابها من السوريين المقيمين في مصر) باب البحث في المسألة الصهيونية وموضوع الاستيطان اليهودي(٨١) .

رجال السياسة :

يمكن تتبع مواقف عدد من الذين انخرطوا في العمل السياسي من أصحاب المناصب الادارية أو أعضاء الاحزاب والجمعيات العربية أو المندوبين في (مجلس المبعوثان) (وينتمي غالبيتهم الى طبقة الوجهاء) ممن عبروا عن معارضتهم للصهيونية بوجه عام والانتقال الاراضي بوجه خاص ، في تسجيل الاحتجاجات وارسال البرقيات والوفود على مختلف المستويات منذ موجة الهجرة اليهودية الاولى . وحين شكلت لجنة قانونية من أفندية وشيوخ منطقة ملبس (بتاح تكفا)١٨٧٨ لدراسة نزاع الاراضي عبّر المثلون العرب عن تخوفهم من أحلام العودة ، وكان هذا ، كما يقول أحد المؤرخين اليهود ، «يشجع العامة وبالتالي يؤدي الى زيادة الهجوم على المستوطنات(٨٢)» وأثارت موجات الهجرة المتدفقة ١٨٩١ تخوفا عاما نتيجة لكثرة عدد المهاجرين وازدياد عمليات شراء الاراضي مما دفع بعض وجهاء القدس الى رفع عريضة الى السلطات التركية وقعها ٥٠٠ من الاهالي تضمنت المطلبين الاساسيين للحركة الوطنية وهما **تحريم الهجرة ومنع استملاك الاراضي** من قبل اليهود .وتذكر العريضة أن اليهود قد سلبوا الاراضي وبدأوا تدريجيا بالسيطرة على كل التجارة المحلية واحضار السلاح الى فلسطين(٨٣).

والعريضة هي أول عمل عربي منظم ضد الهجرة والاستيطان اليهودي وأحد الاسباب التي شددت فيها الاستانة قيودها على الهجرة وتملك الاراضي . وفي عام ١٨٩٧ ترأس مفتي القدس هيئة محلية ذات صلاحيات للتدقيق في طلبات نقل الملكيــة في متصرفية القدس ، فحال دون حصول اليهود على أراض زراعية جديدة(٨٤) . وربما اقتصرت معارضة هذه الفئة أحيانا على لعب دور الوساطة وعلى نقل وجهة النظر الشعبية ، الا أن هذا كان يدل على قوة الرأي العام وضغطه مما لم يكن في مقدور أحد أن يتجاهله ، والدليل على ذلك الحملة الاحتجاجية الشعبية الواسعة عام ١٩٠٠ ضد شراء اليهــود للاراضي والتي تمثلت في سيل العرائض الجماعية(٨٥) .

ومع عودة الحياة البرلمانية في ١٩٠٨ ، ونظرا لقرب المبعوثين العرب من السلطة المركزية وامكان تأثيرهم في القرارات ، تلقوا سيلا من الكتب والبرقيات تنبه الى الخطر الصهيوني ، وتوجه الدعوة للاستعانة بالحكومة اما بوسائل الضغط أو الاقناع لاصدار التشريعات التــي تمنع المهاجرة وامتــلاك الاراضي وتقيد الامتيازات الاجنبيــة . وفي ١٩١٠/٣/١٥ نشرت المقتبس كتابا مفتوحا الى المبعوثان وجهه عبد الله مخلص حول استعمار الصهيونيين « وانشاء القرى والدساكر وهم يسمونها بالمستعمرات ، كأنهــم استعمروا مجاهل افريقيا واكتشفوا قطبي أمريكــا » . ورأ أن ينبــه أعضاء المجلس « .. ان البلاد الفلسطينية أصبحت على شفا جرف من الخطر ، وقد لا يمضي عليهــا عشرات السنين الا ويعمل بها ناموس تنازع البقاء عمله الطبيعي ... وتصبح البــلاد كليا للأجنبي .. » . كان ما يخشاه في المستقبل « .. أن ينبذ الدخيل الاصيل ونخرج من بلادنا أفواجا أفواجا ، زرافات ووحدانــا ، ثم نميل بوجوهنــا الى بقعتنا النضرة نبكيها ونرثيها ويصيبنا ما أصاب الاندلسيين في أواخر أيام ادبارهم » . ونشرت المقتبس في ١٩١١/١/٢ قصيدة بعنوان « الفلاح والدولة » ينبه فيهــا عبد القادر المبارك مــن دمشق النواب بأن يؤدوا الامانة التي أعطاهم اياها ناخبيهم ويشير خاصة الى مشروع الاصفر وخطره(٨٦) .

وخلال مناقشات مجلس المبعوثان (آذار ١٩١١ و أيار ١٩١١) شرح النواب العرب أبعاد المخطط الصهيوني والعمل على احباطه وحث الحكومة على اتخاذ اجراءاتها ضــد الهجرة وبيع الاراضي وانتقدوا تهاون السلطات وطالبوا باعادة فاعلية القيود المفروضة على الهجرة وتملك الاراضــي(٨٧) . وكان مــن بين النواب العرب شــكري العسلي (من دمشق) وقد سبق له أن كان قائمقاما للناصرة خريف ١٩١٠ وحاول وقف اتمام عملية انتقال أراضي الفولة في سهل مرج ابن عامر الى الصهيونيين(٨٨) ، لذا عزم والي بيروت على عزله، وقبل أن يبلغ قرار العزل انتخب مبعوثا لدمشق في كانون ثاني ١٩١١ . وتذكر المقتبس ١٩١١/٣/٢ انه كان للموقف الذي تبناه في قائمقامية الناصرة أثــر في

فوزه بأغلبية الاصوات . وقد أكد مراسل احدى المجلات الانكليزية(٨٩) أن شعور المندوبين العرب الذين يعتبرون تدفق اليهود « كغزو الجراد » لا يمكن أن ينجم عن أي عداء عرقي أو ديني ، بل انه ناجم عن تخوف العرب من أن يقوم اليهود ببلعهم أولا ثم طردهم أخيرا . وقد نشط بعض المبعوثين العرب من أجل ايجاد حل نهائي لقضية « الاراضي المدورة » وخاصة بعد تردد اشاعات بيع أراضي الغور . واقترح مبعوث دمشق فارس الخوري (كما ذكرت الكرمل في ١٩١٤/٧/١٧) أن تعطى الاراضي المدورة في فلسطين الى ادارة الخط الحجازي وأشار على شيخ الاسلام باقتراحه الا ان الاقتراح لم ينفذ .

وكانت المعاداة للصهيونية والعناية برفع المظالم التي يعانيها المزارع العربي ضمن البرامج الانتخابية للمرشحين العرب الى انتخابات المبعوثان ١٩١٢ و ١٩١٤ . ووجه أحد المواطنين في يافا على صفحات المقتبس ١٩١٢/٤/٣ أنظار المرشحين الى التفاوت بين حالة المهاجر اليهودي والمزارع العربي حيث تتوفر للأول الظروف التي تمكنه على تذليل المصاعب التي تقف في طريق نجاحه ومنها المصارف والمدربين والادارة الذاتية والاعفاء من الجندية في وقت لا تتوفر للمزارع العربي « حيث يسود الجهل وقلة الموارد مما يجبره على الرهن والوقوع تحت عبء الفوائد وسلطة المتمولين ومظالم الاعشار ». ويستنتج الكاتب من هذا « أسباب تقدم المزارعين الاجانب وتأخر مزارعينا حتى اذا ضاق ذرعا باع أملاكه بأبخس الاثمان .. » . وكان من أول الاصلاحات التي وعد بها أحد المرشحين في متصرفية القدس في لائحته الانتخابية ١٩١٢ « .. هو افراز الاراضي المشاعة ، لانه بذلك يصعب استيلاء المستعمرين عليها . ويوضح المرشح مساوىء نظام المشاع اذ « ثبت أن جميع الاراضي التي بيعت للمستعمرين لم يبيعها أصحابها الا من حاجة وباعوها بأرخص الاثمان ، ان الفلاح متى صار له قطعة معلومة لها قوانين نظامية يقوى الاعتماد على ماليته وتثق به البنوك الاجنبية وتسلفه بفائدة زهيدة »(٩٠). وخلال الحملة الانتخابية في متصرفية القدس١٩١٤ نشرت جريدة الاقدام احاديث معالمرشحين حول رأيهم في المسألة الصهيونية(٩١) ، ودعا راغب النشاشيبي الى وضع تشريع خاص يرمي الى منع الصهيونيين عن امتلاك الاراضي .

وقد أدرك رجال السياسة العرب خارج فلسطين الخطر الصهيوني من خلال اللقاءات القومية في الاحزاب والجمعيات والنداءات التي كان يوجهها ابناء فلسطين الى تلك الاحزاب والجمعيات ، وفي آذار ١٩١٤ ناشد عدد من وجهاء القدس ويافا وغزة أعضاء المنتدى الادبي في الآستانة(٩٢) بانه اذا لم يخف المخلصون الى انقاذ فلسطين فان مصيرهم سيكون مماثلا لمصير الهنود الامريكيين . فالصهيونية التي تشكل دولة ضمن الدولة تهدد مصير العرب وصميم وجودهم في فلسطين . وأشارت الكرمل في ١٩١٤/٧/١٤

الى تكوّن جمعية اسلاميةفي الآستانة برئاسة علي باشا نجل الامير عبد القادر الجزائري المشترى أراضي فلسطين لمنع سقوطها في أيدي الصهيونية ، وقد أوجدت الجمعية رأس مال لها قدره مليون ليرة . وتأمل الكرمل ، وهي تعلق على الخبر ، أن تشرع الجمعية لمشترى الاراضي التي قيل ان المفاوضة على بيعها أو رهنها جارية .

ولم يكن مثيرا للدهشة أن يكون العرب في فلسطين وخارجها قد بدأوا يفكرون باللجوء الى العنف «آخر الدواء» ضد الصهيونية في الوقت الذي كانوا يعملون فيه أيضا للانقضاض على الحكم العثماني عشية الحرب العالمية الاولى . وكتب محمد المحمصاني في مطلع آب ١٩١٤ في جريدة الاقدام « .. اننا لسنا ازاء حركة مباراة ومنافسة بل حركة دفاع عن حياة عامة توجب الاخذ بكل طرق المقاومة لا فرق بين انشاء الجمعيات والنقابات وبين تأليف العصابات المسلحة». ولم يمنع نشوب الحرب العرب من التفكير في اتخاذ اجراء ما ضد الصهيونية (خاصة ان النشاط الصهيوني لشراء الاراضي وانشاء المستوطنات لم يتوقف خلال الحرب) . وقد كشفت أوراق وضع الاتراك أيديهم عليها عام ١٩١٥ النقاب عن وجود خطة أعدها عرب فلسطين للتخلص من الصهيونيين عن طريق ايقاد النار في المستوطنات اليهودية وطرد سكانها منها(٩٣) .

ثانيا ــ فترة الحكم البريطاني ١٩١٧ ــ ١٩٤٧

١ ــ المخطط الصهيوني البريطاني لاكتساب مزيد من الارض :

بدأت السنوات الثلاثين من الحكم البريطاني في فلسطين ، بدعم بريطانيا انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وخوّل الاحتلال بريطانيا أن تفعل ما تشاء في بلد محتل . واكتشف أبناء فلسطين أن احتلالا قاسيا قد انتهى ليحل محله احتلال آخر. ربما كان أكثر انسانية في بادىء الامر ولكنه بالتأكيد احتلال غريب وأشد تهديدا(٩٤) . وأعيد رسم الحدود السياسية بطريقة وجد عرب فلسطين انفسهم كيانا منفصلا عن الكيانات المتعددة التي وضعت تحت ادارات أوروبية مختلفة (عرفت بنظام الانتداب). ومنذ بداية الوجود البريطاني في فلسطين تبدى الهدف الحقيقي للصهيونيين بالاستئثار بالبلاد رغم ادعائهم بامكانية العيش بسلام بين الشعب العربي ، وتذكر وثيقة بريطانية في ١٩١٧/١٢/١٥(٩٥) : « ان ما يبحث عنه الصهيونيون هو سياسة الباب المفتوح والحصول على أكبر قدر ممكن من الاراضي واستيطانها ، ثم التقدم بعد ذلك بأساليبهم الزراعية المتطورة وسندهم المالي وشعورهم القومي وكرم الدولة الحامية نحو الوصول الى الهدف النهائي » . وقبل أن تنتهي الحرب قام وايزمان (وكان يرأس بعثة صهيونية قدمت فلسطين لضمان تنفيذ تصريح بلفور) في ١٩١٨/٥/٣٠ برفع رسالة الى بلفور تقدم فيها ، ضمن عدة قضايا أخرى(٩٦) ، بالخطوط العامة لمشروع صهيوني للأراضي أشار فيه الى أن فلسطين الجنوبية ، عدا بعض الاستثناءات ، أراضي غير

مأهولة عمليا ، ومع انه يتوقع أن تقوم دعاوى كثيرة حول حقوق الملكية في هذه الاراضي التي يرى أن أكثرها له صفة وهمية ، الا أنه يعد بأن يعوض على أصحاب الدعاوى الحقيقية ، وأن لا يطرد شخص من أرض مزروعة . ولكنه يرى أن المشروع لا يمكن أن ينفذ دون التخلي عن نظام الملكية والزراعة الحاليين نظرا لوجود مساحات كبيرة من الاراضي الخصبة بدون زراعة تنتج أقل من امكانياتها ، بينما يعاني العالم ، وفلسطين خاصة ، من نقص في المواد الغذائية . وأمر آخر أشار له وايزمن هو أن الفلاح يملك مساحة أرض تفوق قدرته على زراعتها بشكل مناسب أو على حد قوله « .. ان جائزة توضع للكسل وعدم الكفاءة » . وعرض وايزمان في مذكرة خاصة مشروعا زراعيا يتناول مساحة تقرب من ٢٥٠٫٠٠٠ هكتار من أراضي الدولة والاراضي المهملة أو الاراضي المزروعة جزئيا من قبل أصحابها ، وذلك تحت اشراف وتوجيه عسكريين لزيادة انتاج المواد الغذائية خلال فترة الحرب وما بعدها . وبرأي وايزمان « .. لو سمح لنا القيام بهذا المشروع ، فنحن سنعرف ، وكذلك كل يهود العالم ، أن أساس الوطن القومي قد وضع حقيقة .. » . وفوائد المشروع كما تراها المذكرة الصهيونية هي **أولا** : تحسين الشروط الزراعية في البلد ، **ثانيا** : يقدم المشروع في نهاية تنفيذه دليلا واضحا على فوائد الاساليب العلمية الزراعية بحيث « ان السكان المحليين الذين سيكسبون منه كثيرا ، سيميلون الى الترحيب بالاستيطان اليهودي بشكل لا يمكن أن يتوقع منهم اليوم ، وستزول بذلك احدى العوائق التي تقف في طريق شراء الاراضي من قبل المنظمات الصهيونية وتوسيع المساحات المستوطنة حاليا » ، وفائدة **ثالثة** هو أن تحوّل للمنظمات الصهيونية بعد انقضاء فترة المشروع ملكية الاراضي المهملة أو غير المأهولة والتي تقع ضمن حدود المشروع وتشكل بذلك نواة تطور زراعي أوسع في فلسطين .

ولم تكن السلطات البريطانية ، رغم ترحيبها بالمشروع ، في تلك المرحلة الدقيقة ترى من وجهة نظر سياسية البدء بمشروع الاراضي على هذا المقياس العريض ، الا أنه وفقا لما ذكره كلايتون Clayton تعليقا على مشروع وايزمان(٩٧) « ان هذا المشروع يزيد في عدم الثقة والشك في أذهان السكان العرب الذين ينظرون اليه كخطوة أولية نحو تجريدهم من أراضيهم » . وكان كلايتون يرى أن العرب في الوقت الحاضر ينظرون الى كل حركة بشك بالغ . ومع أن هذا بنظره « ليس أمرا خطرا في الظروف العادية ، الا أن الوضع العام يقتضي الاقلال الى أدنى حد ممكن من مجال الدعاية العدائية بين العرب ككل » . ويرجع كلايتون هذا العداء ، كما كانت تصوره الصهيونية ، الى أن طبقة الزعماء و « الافندية » الذين يريدون أن يضمنوا لانفسهم الوظائف الحكومية يرون أن الادارة التي يسود فيها اليهودي الاكثر ثقافة وذكاء تقلل أمامهم الفرص للحصول على الوظيفة ، ولذلك هم لن يضيعوا جهدا لتحريض الفلاحين لاتخاذ موقف معاد لليهود وانه ليس من الصعب عليهم ، والكلام لكلايتون، « أن يقنعوا السكان الجهلة

والسذج أن الصهيونية هي كلمة مرادفة لسرقتهم أراضيهم وحتى وسائل عيشهم » .
لقد رأت السلطات البريطانية في ذلك الحين ، كما عبر عنها كلايتون ، أن تحدد المدى الذي يجب أن يصله تطوير السياسة الصهيونية خوفا من أن يثير أي تطور حقيقي للآراء التي تقع في جذور تصريح بلفور « قدرا من الاستياء والقلق لدى الفئات الاخرى ذات المصلحة تستفيد منه دعايات .. » . وجاء في رد بلفور الى وايزمان ٢٦ تموز ١٩١٨(٩٨) ، انه مع تقديره للأسباب التي دفعت وايزمان الى اقتراح مشروع كهذا قبل مؤتمر السلم ، لا يزال يرى أن البدء بمسألة معقدة ودقيقة كهذه في المرحلة الراهنة هو أمر سابق لأوانه .

وعلى أبواب مؤتمر السلم ظل وايزمان يطلب مزيدا من التنازلات من الحكومة البريطانية لتنفيذ السياسة التي انطوى عليها تصريح بلفور ، فتقدم بمقترحات محددة الى وزارة الخارجية في ٩ت٢ ١٩١٨(٩٩) جاء فيها تعيين لجنة أراضي يكون من أعضائها ممثلين عن البعثة الصهيونية لمعالجة كل المسائل المتعلقة بتملك الاراضي في فلسطين تباشر بعملية مسح أولي ثم عملية مسح نهائي للأراضي عندما تسمح الظروف ، وذلك بوضع الخرائط ثم فحص سجلات الاراضي التي لا تزال موجودة والتثبت من صحة حقوق الملكية ، وتصنيف كل أراضي الدولة ، والاراضي المهملة وغير المزروعة أو المزروعة جزئيا ، وبحث قوانين الاراضي الحالية واعداد مقترحات لاجراء التعديلات الضرورية التي تلائم المتطلبات الحديثة . وجاء في المقترحات طلب اعطاء اذن وتفويض كاملين للبعثة الصهيونية بارسال مجموعة خبراء لاجراء عملية تقصي شامل للبلاد للتأكد من مواردها ووسائل تطويرها ، وأن تخول البعثة الصهيونية في الوقت الحاضر البدء بتنفيذ الاشغال الضرورية والعملية كتجفيف مناطق معينة ، وحفر الآبار وعمل طرقات وما شابه ذلك . وأن تخول البعثة كذلك بحث الامكانات وتقديم المقترحات اللازمة لتوطين الجنود اليهود الذين شاركوا في حملة فلسطين اذا رغبوا بالبقاء وُجدوا صالحين لأغراض الاستيطان .
واعترضت السلطات البريطانية العسكرية على طلب لجنة الاراضي والتسوية والمسح، لأن هذا الامر برأيها هو مهمة الحكومة المدنية أكثر منه مهمة الادارة العسكرية المقيدة (بقانون وأعراف الحرب) . جاء ذلك في برقية كلايتون ١٩ ت٢ ١٩١٩(١٠٠) الى وزارة الخارجية أوصى فيها بأن الوقت الحالي غير ملائم تماما لأي نشاط صهيوني خاص في فلسطين ويجب أن (يؤخر) حتىٰ يحدد تماما وضع البلاد وشكل ادارتها نهائيا .
وكانت جميع الوثائق البريطانية في تلك المرحلة تقر بحالة القلق في فلسطين وتشكل جمعيات اسلامية ومسيحية لحماية الارض(١٠١) .

وجاء وضع فلسطين رسميا تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠ كخطوة تالية للحكومة البريطانية ، بعد تصريح بلفور ، من أجل التمهيد لارساء الوطن القومي

اليهودي ، وجعلت مواد صك الانتداب(١٠٢) للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة واعتبرتها مسؤولةعن وضع فلسطين في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي عليها . وينص الصك انه «على ادارة فلسطين مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع جميع الفئات الاخرى ، أن تسهل هجرة اليهود اليها في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية حشد اليهود في الاراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية » . وكان لا بد أولا من ايجاد نسبة من السكان اليهود تكون كافية لتبرير فكرة الوطن القومي اليهودي ، وهكذا فتح الانتداب البريطاني أبواب فلسطين لهجرة اليهود الرسمية وغير الرسمية . لقد دخل الاحتلال البريطاني فلسطين وفيها ٥٦٫٠٠٠ يهودي وغادرها بعد أن ترك بها حوالي ٧٠٠ ألف أي أن عدد اليهود ارتفع بمقدار ١٢ ضعفا(١٠٣) . هذا في الوقت الذي ظلت فيه الحكومة البريطانية تزعم انها تتمسك بمبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين(١٠٤)

وكان لا بد بعد ايجاد المهاجرين اليهود ، من ايجاد الارض لهم ، ولجأت حكومة الانتداب الى سياسة معينة هدفت من ورائها سحب الارض من أيدي العرب وتسهيل حصول الصهيونيين عليها . فقد مارست حكومة الانتداب سياسة افقار العرب فأخذت تضيق الخناق على الفلاحين وأغلقت المصرف الزراعي العثماني (الذي يقدم القروض الزراعية) ولم تجر محاولة لايجاد جهاز بديل وطالبت الفلاحين بتسديد القروض المستحقة عليهم وحجزت أراضي الفلاحين ومواشيهم للقروض وتشددت في جمع الضرائب المتراكمة بالرغم من أن دخول بريطانيا لفلسطين كان متوافقا مع انتهاء الحرب التي أنهكت شعب فلسطين . وقد أبقت سلطات الانتداب على النظام الضريبي العثماني (الذي كان معتمدا على الضرائب المباشرة بالنسبة للفلاح خصوصا ضريبة العشر وضريبة الاملاك (الويركو) وضريبة الاغنام(١٠٥) . ولكن تحصيل الضرائب اصبح أكثر فعالية وارهاقا في الاسلوب وطريقة التخمين ، وقد أبدلت ملتزمي الضرائب بموظفين رسميين لتحصيلها ، وهكذا ظلت حالة الفلاح على ما هي عليه خلال الحكم العثماني ، يدفع الضرائب الباهظة بالنسبة لصافي دخله . ورغم التخفيضات المتلاحقة لمعدلات الضريبة أكدت جميع دراسات الخبراء العرب والانكليز في منتصف الثلاثينات أن الفلاح يدفع وسطيا حوالي ٢٥ــ٥٠٪ من دخله الصافي ضرائب للحكومة(١٠٦) ، حتى لو كان يحصل على دخل أقل مما يحتاج لاعالته . وأدى هذا الوضع الى اضطرار معظم الفلاحين الى الاقتراض من المرابين بفوائد عالية أجبرتهم اما الى رهن الارض وبالتالي فقدانها أو الى بيعها أو تسجيلها باسم مالك كبير أو تاجر مدني ، بحيث صارت الارض السلعة الوحيدة التي يمكن أن تحجزها المحاكم البريطانية في فلسطين . ثم ان حكومة الانتداب أغفلت نهائيا كل مسائل تطوير القرية الفلسطينية أو تحسين حالة الفلاح المادية خوفا من أن يؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار الاراضي وفي ذلك ارهاق لحلفائهم الصهيونيين أو

تحرير الفلاح من ديونه فلا يتخلى عن أرضه . كما وضعت الحكومة ١٩٢٦ قانون « نزع الملكية » للاراضي والعقارات للاستيلاء على ما تريده من أرض فلسطين وتقديمه مجانا أو بسعر رمزي للصهيونيين . وفي ١٩٢٨ أصدرت حكومة الانتداب قانون تسوية حقوق ملكية الارض هدفه في الظاهر حل مشاكل ملكيات الاراضي ، الا أن عمليات التسوية مهدت الطريق الى تحقيق المطامع الصهيونية بمقياس واسع ، حيث كادت العمليات تنحصر في منطقة السهول الخصبة والاراضي المروية أو القابلة للري ، هدفها استخلاص أكبر مساحة ضمن هذه المنطقة من ملاكيها العرب بحجة أنها معطلة أو لاتدخل ضمن سندات (كواشين) الملاكين العرب ، وتسجيلها باسم أملاك الدولة ، ثم تسهيل انتقالها لليهود فيما بعد(١٠٧) وأجبرت الحكومة الفلاحين العرب الذين يعملون في الارض التي بيعت للمنظمات اليهودية على الرحيل بالقوة التعسفية القانونية وبالقوة الفعلية(١٠٨) .

ولتنفيذ المخططات الصهيونية الرامية لغزو فلسطين ، تقدمت المؤسسات اليهودية التي تولت مسؤولية شراء الاراضي(١٠٩) (وأهمها الصندوق القومي اليهودي – كيرين كيميت Keren Kayemth الذي أنشىء كمؤسسة انكليزية ١٩٠١ ، والصندوق التأسيسي «لأرض اسرائيل» (فلسطين) كيرين هايسود Keren Hayesod الذي انشىء في لندن ١٩٢٦)، بما توفر لديها من أموال ومستفيدة من سياسة الحكومة في اصدار التشريعات الخاصة والانظمة الضريبية ، تقدمت في تنفيذ مهمتها باستملاك الاراضي الملائمة للزراعة وتوطين المهاجرين اليهود عليها وتأجيرها للمزارعين اليهود بأجور زهيدة لمدة طويلة . ويذكر التقرير الاقتصادي المرفوع الى هيئة مؤتمر بلودان أيلول ١٩٣٧(١١٠) « لقد وضع اليهود في الاراضي التي استثمروها في فلسطين كل ما يستطيعون من مال وذكاء وحمية حتى أصبحت مزارعهم أشبه بحقول التجارب الفنية منها بمستثمرات زراعية ، وقد تقدمت الزراعة تقدما ظاهرا من حيث وفرة المحصول وتعداد أنواعه وكثر استعمال الالات الزراعية والاسمدة الكيماوية . . . »ولكن هذا الازدهار الاقتصادي ، يضيف التقرير « ينطوي في حقيقته على أمور تجعله عرضة للهواء في كل لحظة فليس في وسع المستعمرات الصهيونية أن تقوم بنفسها أو تستطيع الاستمرار بدون مساعدة لأن أعمالها ليست مبنية على عوامل اقتصادية حرة بل عائشة على تسامح مؤسسة « رأس مال فلسطين التأسيسي » بعدم قبض ما أقرضته لها من الاموال وعلى تسامح مؤسسة « رأس المال القومي » بعدم استيفاء أجرة أراضيها . . . أي تبرعات غير طبيعية بعوامل استثنائية مؤقتة . . » .

ورغم كل الاغراءات الصهيونية والتسهيلات البريطانية لم يتجاوز ما كان يملكه اليهود عام ١٩٤٥ وفق التقديرات الرسمية ، عن ٦٩٩ر٤٩١ر١ دونم من أصل مساحة فلسطين (٠٢٣ر٣٢٣ر٢٦) دونم أي ٦٧ر٥٪ ، أما مجموع ما كان يملكه اليهود من

اصل المساحة المزروعة فعلا في فلسطين ، (والتي كانت تقدر ب ٩ر٢٥ر٥٣٨) فلم يتجاوز ١ر١٧٦ر٧٤٥ دونم أي ١٢ر٧٠٨ ٪(١١١) ، ولكن هذه المساحة كانت كافية مبدئيا لاقامة المستوطنات الصهيونية واستيعاب المهاجرين اليهود ، وكانت أفضل الاراضي الصالحة للزراعة في السهول الغنية بينما ترك للعرب المناطق الجبلية الاقل خصبا ومياها والاكثر وعورة(١١٢) .

وكانت مسألة الاراضي الصالحة للزراعة مدار خلاف بين السلطات البريطانية والوكالة اليهودية نظرا لأنها تتعلق بمسألة السماح بادخال المهاجرين اليهود القادمين للاستيطان ، وفي مطلع الثلاثينات اختلفت تقديرات الاراضي الصالحة للزراعة بين ٦ر٥٤٤ر٠٠٠ دونم (وفق التقديرات البريطانية) و ٩ر١٩٧ر٠٠٠ دونم وفق تقديرات الوكالة اليهودية (باستثناء منطقة بئر السبع الصحراوية والتي لم يكن قد تم مسحها بالكامل وتبلغ ١٢ر٥٧٧ر٠٠٠ دونم أي ١٣ ٪ من مساحة فلسطين) . ووفق تقديرات ١٩٣٨ (مع منطقة بئر السبع) فان الارض الصالحة للزراعة هي ٨ر٧٦٠ر٥٠٠ دونم أي ٣٣ ٪ من مساحة فلسطين)(١١٣) .

٢ ـ الموقف العربي من عملية انتقال الارض الى الصهيونيين :

آ ـ مسؤولية انتقال الاراضي :

عرفت فلسطين نوعا من الاستقرار في النسب السكانية بين أهل المدن وأهل الريف، فكان السكان الريفيون في النصف الاول من هذا القرن يشكلون حوالي ثلثي السكان (وفق احصاء ١٩٣١ كانون الاول ٦٤٢ر٣٨٥ من أصل ١ر٠٣٥ر٨٢١) ، أي أن نسبة كبيرة من السكان كانت تعتمد في معيشتها على الزراعة ووفقا لتقديرات حول أوضاع الملكية الزراعية في العشرينات تبين أن هناك ١٤٤ ملاكا يملكون ٣ر١٣٠ر٠٠٠ دونم وكان بعض هؤلاء الملاكين تفوق ملكيتهم ١٠٠ر٠٠٠ دونم وأن ٢٥٠ عائلة تملك ما مجموعه ٤ر١٤٣ر٠٠٠ أي ما يوازي مجموع ما يملكه سائر الفلاحين في فلسطين . وهناك عدد كبير من الفلاحين لا يملكون أية أراض تخصهم كما أن عددا آخر كانوا يملكون أراضي لا تكفيهم(١١٤) . وقد تم انتقال مساحات كبيرة من الاراضي على يد ملاكين كبار كانوا اما من أصحاب الاقطاعات الكبرى خارج فلسطين يملكون فيها الاراضي الواسعة والوديان الخصبة ، أو ملاكين كبار من سكان فلسطين أغراهم ارتفاع أسعار الاراضي في أوائل الانتداب لحماس الصهيونيين في اقتناء الارض ، والذي ازداد بعد ١٩٣٠ بشكل كبير بسبب زيادة نشاط الصندوق القومي وبدء هجرة اليهود الجماعية الى فلسطين خصوصا من ألمانيا واندفاع هؤلاء في شراء الاراضي واستثمار أموالهم في زراعة الحمضيات(١١٥) . (تظهر الاحصاءات الحكومية ارتفاع ثمن الاراضي المباعة الى اليهود:

ففي الفترة بين ١٩٢٠ ــ ١٩٢٥ بلغ متوسط سعر الدونم ٩ر٦ جنيه فلسطيني في حين بلغ في الفترة بين ١٩٣٠ ــ ١٩٣٧ ، ٦ر١٣ جنيه فلسطيني)(١١٦) . وبما أن الساحل الفلسطيني يقدم الطبيعة الملائمة لزراعة الحمضيات اتجه شراء اليهود الى هذه المنطقة، وكانت أكثرية أراضيها في ايدي تجار المدن أو الطبقة الوجيهة أو قطاعات جديدة من البرجوازية استفادت من الفرص الاقتصادية الناجمة عن حتمية التطور التحديثي وتمكنت من شراء الاراضي والممتلكات واستصلاح الاراضي لزراعة منتجات ذات مردود مالي وخاصة الحمضيات ، وتوظيف الأموال(١١٧) .

وبين ١٩٢٢ و ١٩٢٥ انتقلت الى اليهود ملكية ٠٠٠ر٢٠٠ دونم من الاراضي الخصبة في مرج ابن عامر تخص آل سرسق (تشمل ٢٢ قرية يقطنها ٨٠٠٠ فلاح عربي) لقاء ٠٠٠ر٧٢٦ جنيه فلسطيني(١١٨) . ووفقا لتقديرات خبير الاراضي اليهودي آرثر روبين Ruppin فان تسعة أعشار الاراضي التي حصل عليها اليهود حتى ١٩٢٩ كانت من ملاكين غائبين(١١٩). وتشير الارقام الى أن الاراضي التي باعها الملاكون الصغار أو الفلاحون صغيرة المساحة(١٢٠) ، واستخدمت الصهيونية أساليب مخادعة مع الفلاحين لدفعهم للتخلي عن أراضيهم وترك حقوقهم الزراعية(١٢١) وخاصة ان الصهيونيين كانوا يزاحمون العرب على خير الاراضي الزراعية ويحولون بينهم وبين التوسع في الزراعة ويفوقونهم انتاجا ، الى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة وتراكم الديون وفوائدها . وقد أوضح مزارع في طولكرم في جريدة فلسطين ١٩٣٠/٨/٢٤ العوامل المتشابكة التي أكرهت الفلاحين على التخلي عن أراضيهم « انني أبيع أراضي وممتلكاتي لأن الحكومة تكرهني على دفع الضرائب والاعشار في وقت لا أملك فيه الوسائل الضرورية لاعالة نفسي وأسرتي. وفي مثل هذه الظروف أكون مضطرا للجوء الى شخص غني يقدم لي قرضا أتعهد برده مقرونا بفائدة مالية ٥٠٪ بعد شهر أو اثنين » . وقد استفادت فئة المرابين كثيرا من بؤس الفلاح ، حيث كانت تقرض بربى فاحش ، واذا ما عجز الفلاح عن دفع دينه استولى المرابي على الارض ، وفي بعض الاحيان لم يكن أمام الفلاح، تحت ضغط المرابي ، الا بيع الارض عن طريق السماسرة الى الصهيونيين ، اما لعدم تقدم أحد لشرائها أو لأن هؤلاء مستعدون على دفع أضعاف ما يعرض غيرهم ، مع ذلك يؤكد الكتاب اليهود أن الفلاح لا يبيع أرضه(١٢٢) . وقد رد التقرير الاقتصادي المرفوع الى هيئة مؤتمر بلودان في أيلول ١٩٣٧ التهمة عن الفلاح الفلسطيني بتخليه عن أراضيه لليهود ، ودلل على ذلك باحصاء لعام ١٩٣٠ يبين مساحات العقارات التي اشتراها اليهود بحسب المناطق :

دونـم	
٣٠٤ر٠٠٠	في الجنوب في ضواحي يافا والرملة وغزة
٣٢٦ر٠٠٠	سهل الشارون (ضواحي نابلس وطولكرم وقلقيلية)
٣٠٠ر٠٠٠	مرج ابن عامر
١٧٢ر٠٠٠	الجليل الاسفل (في ضواحي طبريا)
٨٨ر٠٠٠	الجليل الاعلى في ضواحي صفد
١٢٠٠ر٠٠٠	المجموع

وقد ابتاعها اليهود من الملاكين ومن الفلاحين على النسبة التالية :

من الملاكين	من الفلاحين	
٢٧٢ر٠٠٠	٣٢ر٠٠٠	في الجنوب
٣٠٤ر٥٠٠	٣١ر٥٠٠	سهل الشارون
٣٠٠ر٠٠٠	٠٠٠٠	مرج ابن عامر
١٦٠ر٠٠٠	١٢ر٠٠٠	الجليل الاسفل
٨٨ر٠٠٠	٠٠٠٠٠	الجليل الاعلى
١ر١٢٤ر٥٠٠	٧٥ر٥٠٠	

وفي عام ١٩٣٣ انتقل الى الصندوق القومي اليهودي أراض واسعة ٤٠ر٠٠٠ دونم تؤلف قسما من الساحل الغربي في قضاء طولكرم تخص أصلا عرب الحوارث ولكنها رهنت لدى عائلة التيان (اللبنانية الاصل وتقيم في يافا) ورهنتها هذه بدورها الى بنوك يهودية(١٢٣) وبيعت هذه الاراضي الخصبة من قبل المالكين المسجلين الذين لا يعرفون عن أمرها شيئا . وفي عام ١٩٣٤ اشترت شركة تطوير أراضي فلسطين اليهودية امتياز الحولة (لا تقل مساحة الارض عن ٥٠ ألف دونم) مقابل ١٩٢ر٠٠٠ جنيه فلسطيني ، وكان يخص أصلا عائلة سلام من العهد العثماني(١٢٤) .

ب ــ خطر انتزاع الارض على المجتمع الريفي :

من أجل مواجهة محاولات فرض الصهيونية على عرب فلسطين وتهديدهم بوقوعهم عاجلا أو آجلا للحكم اليهودي ، ظل مطلبا وقف الهجرة اليهودية ووضع حد لانتقال الاراضي الى المستوطنين اليهود (وهما ركيزتا الوطن القومي) يسيران مع مطلب الحكومة الوطنية (القادرة على التحكم بمسألتي الهجرة وانتقال الاراضي) خلال مرحلة الوجود البريطاني(١٢٥) ، دون أن يبدي عرب فلسطين أي تنازل عن تلك المطالب

رغم تعـدد الاتجاهات والتيارات وظهور بوادر التراجع أحيانـا في قوة دفع الحركـة الوطنية . ذلك ان الهجرة المكثفة وشراء الاراضي يؤدي الى تحويل العرب الى أقليـة في وطنهم ويعرضهم للسيطرة السياسية والاقتصادية . وكانت الزعامة السياسية هي التي تتولى طرح شواغل ومخاوف الشـعب الفلسطيني فيما يتعلـق بدرء الخطـر الصهيوني ووضع حد للهجرة وانتقال الاراضي . وخلال هذه المرحلـة ، وكما كـان الامر في الفترة العثمانية ، ظلت الفئة التي تنتمي الى الوجهاء والملاكين والتجار وأقلية من الطبقة الوسـطى هي التي تقود الحيـاة السياسية . وكأي مجتمع عربي معاصر ، حافظت هذه الفئة ، وخاصة أبنـاء العائلات الكبـرى ذات النفوذ والوجاهـة ، على مراكزها القيادية بحكم مواقعها العائلية والاقتصادية والدينية والعشائرية ، وكانت بحكـم صـلاتها تمتد الـى أقصى المناطـق الريفية قادرة على التأثـير وعلـى تعبئـة الجماهير(١٢٦)

وُجه الى الزعامة السياسية في هذه المرحلة كثير من النقد فاتهمت بضيق الافق ومحدودية الطموح، وانها رغم وجود دافع مشترك يدعوها الى التلاحم في وجه التحالف البريطاني الصهيوني، شغلت عن الصراع الاساسي بقضايا هامشية ونزاعات داخلية وانها لم تصل الى حد الافتراق والصدام مع سلطات الانتداب، وهي السلطات التي كانت تطبق تصريح بلفـور وتطرد الفلاحين ، وانها عجزت عـن قيادة الشعب الذي كان أحيانـا يتخطاها(١٢٧) . الا أن عدم قيام أية فئة أخرى خلال هذه المرحلة لتحدي زعامة هـذه القيادة لا يُفسر الا بسبب واحد هو طبيعة الظلم الصهيوني : فقد وحـد الصراع مـع الصيهونية بين مصلحة جميع طبقات الشعب العربي الفلسطيني نظرا للطابع الوطني القومي لهذا الصراع . وحرص الجميع على التمسك بهذا القدر المشترك من العـداء العربي للوطن القومي اليهودي بحيث كان يصعب خرقه ، وفشلت كل الجهود للتوفيق مع الحركة الصهيونية وظل التعاون معها مرفوضا(١٢٨) .

وكانت الزعامة السياسية ،لكونها النخبة الاكثر ثقافة سياسيا ،هي التي تعرض مشاكل الريف أمام الجهات البريطانية المسؤولة بعد أن أصبح سوء حال الفلاحين أهم ما يواجه القيادة السياسية(١٢٩) ، فقد مثل الفلاحون الفئة الاكثر تضررا بسبب الصيغة الاستيطانية الفريدة التي رافقت عملية الغزو الصهيوني والتي نجم عنها ثلاث ظواهر :

أولا ــ الضغط الذي ولدته الهجرة الصهيونية على المساحة المتوفرة من الارض مما أدى الى نقص متوسط ملكيـة الاسرة الفلاحية بحيث لم تعد تكفي لكي تدر عليهم دخلا يفي بالاحتياجات الاساسية للحياة . وفي حين كان لدى المستوطن اليهودي الارض الكافية والعون المالي من الخارج وما تمنحه الحكومة من امتيازات كان الفلاح العربي تعوزه المساحة اللازمة للعدد المتزايد من السكان ، والمال اللازم للعمل الزراعي ، كمـا

يخضع لتضييقات السلطة في الضرائب وتصدير المنتجات الزراعية ، ولم يكن قادرا بالتالي على خوض المنافسة(١٣٠) .

ثانيا ـ وهي الاشد خطرا ،الزيادة في عدد الفلاحين الذين لا يملكون أرضا وتعميق فقرهم بعد أن كانوا يعيشون على الارض ويعملون فيها مع احتمال تعرضهم للتشرد كلما وضع اليهود أيديهم على مزيد من الارض واحلال شعب غريب مكانهم حيث عاش أجدادهم . وقد أقرت لجنة شو ١٩٣٠ ان مخاوف العرب من أن تعني « سياسة الصهيونية بشأن الارض تجريدهم من أراضيهم فقد أكدت مرارا وتكرارا »(١٣١) . واشار التقرير الاقتصادي المرفوع الى هيئة مؤتمر بلودان ١٩٣٧ الى مصير الفلاحين الذين يسكنون على الارض المبيعة التي يزرعونها بعد أن استثمرها أجدادهم » . ويكفي ان أقول أن مرج ابن عامر الذي باعته عائلة تسكن خارج فلسطين كان يحوي ٦٨٨ عائلة تتعاطى بزراعة الارض ولم يبق منها الا ٣٦٩ وأصبح ٣٠٩ عائلة في عداد طبقة « من لا أرض لهم » وهكذا كان عيب كل الفلاحين الذين باعوا اراضيهم أو بيعت الارض التي كانوا يستثمرونها .

ثالثا ـ حرمان العمال الزراعيين من فرص العمل : ذلك لأن ملكية الارض التي اشترتها الهيئات الصهيونية كانت تنتقل الى هذه الهيئات بصورة نهائية ودائمة ولا تستخدم الا العمل اليهودي وتفرض على البائع العمل على طرد الفلاحين من الارض(١٣٢) . كما أن السبب الرئيسي لانشاء الهستدروت هو المطالبة بمنع تشغيل العمال الزراعيين العرب(١٣٣) واظهر الفلاحون العرب سكان الاراضي المباعة الى الصهيونية مقاومة وأبدوا تصميما على عدم ترك الارض حتى مقابل تعويضات ، ولم يكن ممكنا تنفيذ أوامر اخلاء الارض المبيعة بدون استخدام قوات كبيرة من أفراد البوليس على الرغم من صدور تلك الاوامر عن المحاكم الرسمية ،وكانت غالبا ما تنتهي بمصادمات دموية : فقد رفض سكان مرج ابن عامر ١٩٢٥ ترك أراضيهم بعدما باعتها عائلة سرسق الى الصندوق القومي اليهودي فاستعمل البوليس القوة ضدهم وأخرجوهم عنوة(١٣٤) . وأعيد تمثيل نفس المأساة مع فلاحين آخرين في مناطق أخرى ، وكان طرد اليهود لعرب وادي الحوارث بمساعدة القوات الحكومية ، المحور الذي دارت حوله الحركة الوطنية ضد الهجرة اليهودية وسياسة الحكومة خلال صيف ١٩٣٣(١٣٥) . ويروي أحمد الشقيري (وكان أحد المحامين الذين تطوعوا للدفاع عن حقوق الفلاحين المعدمين والمحكومين) خبر ذهابه مع عدد من المحامين للتحقق من الكارثة على الطبيعة وشاهدوا عملية الاجلاء بقوة البوليس ولم يملك المحامون ، يقول الشقيري ، الا « كلمات التعزية والمواساة بعد أن تمت المراحل القضائية في دور المحاكم » (١٣٦) .

ومع تدهور الاوضاع المعيشية في المناطق الريفية وبقاء الضريبة على حالها

والضيق المادي واللجوء الى المرابي للاستدانة واجلاء الفلاحين عن قراهم بعد حرمانهم من الارض ، كان البديل الوحيد امام العديد من الفلاحين هو ايجاد عمل في المدن العديدة المتناثرة على الساحل . ولم تكن اماكن هجرة الفلاحين في المدن أحسن حظا من مناطقهم الريفية فأقاموا في ضواحي من الاكواخ نشأت على اطراف المدن وعاشوا في ظروف سيئة وأوضاع تتناقض مع الاحياء الحديثة التي أقيمت للمهاجرين اليهود الجدد . ووجد هؤلاء العمال أنفسهم وهم يمنعون بالقوة من العمل في المشاريع التي تمنح الى شركات ومقاولين يهود حتى في المحيط العربي ، أو يخضعون لتهديدات ومضايقات الامر الذي كان يؤدي الى وقوع اصطدامات والى تفشي البطالة بينهم(١٣٧) .

ج ـ اسهام الفلاحين في الحركة النضالية :

كان تهديد الاستيطان اليهودي لمصالح الفلاحين والمخاوف التي سادت صفوفهم نتيجة الهجرة وانتقال الاراضي انعكاسا على اسهام الفلاحين في حركة النضال خلال الانتداب (هذا رغم ان النضال تجاوز الحواجز بين الطبقات) . وأقرت لجنة شو بدرجة الوعي السياسي التي يتمتع بها أبناء الريف فهم أشد وعيا سياسيا من شعوب أوروبا(١٣٨) ومنذ وقت مبكر اكتشف الفلاحون قدرتهم على المقاومة ضد الاحتلال والهجرة ، كتعبير عن مخاوفهم ، فكانت مشاركتهم في الهجوم على المستوطنات الشمالية ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ ، وكان الفلاحون هم الذين تدفقوا على القدس حين تفجر العنف في نيسان ١٩٢٠ . وكان أهل القرى أكثر الناس تأثرا بالانهيار الاقتصادي وشراء الاراضي في أواخر العشرينات . وأثبتت التقارير البريطانية تشكيلهم المجموعات الثورية التي رافقت أحداث ١٩٢٩(١٣٩) مثل مجموعة الكف الاخضر في شمال فلسطين ، وكانت نذيرا لمجموعات أخرى تعد الرد الطبيعي على سلب الفلاحين لقمة العيش والارض التي يقتاتون منها والضيق والبؤس اللذين يعانون منهما(١٤٠) . ومع أن عددا من العلماء ورجال الحركة الوطنية قد أيدوا الشيخ عز الدين القسام في مطلع الثلاثينات الا أن معظم أتباعه كانوا من المهاجرين القادمين من الريف المبعدين الى حيفا بعد عجزهم عن اعاشة أنفسهم في قراهم ، وعاشوا بدون حماية كعمال غير دائمين . وأسس الشيخ القسام فروعا لتنظيمه في القرى المجاورة ، ولم يكن مصادفة أن تقوم انتفاضة القسام على أكتاف القرويين الذين تبعوه الى التلال المشرفة على حيفا .

وحمل الفلاحون العبء الاكبر من ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ وكان دورهم فيها حاسما بحيث يمكن أن تعد الثورة انتفاضة فلاحية(١٤١) ، هذا مع أن كثيرا من سكان المدن ساهموا في التنظيم والتعبئة والزعامة السياسية . وأقر المندوب السامي في تشرين اول ١٩٣٦ بصلابة القرويين لان مخاوفهم وبغضهم للصهيونية حقيقية(١٤٢) . وكانت المراكز الرئيسية للثورة تلك المناطق الريفية القريبة من مناطق الاستيطان اليهودي .

وبرز نفوذ الفلاحين بوجه خاص في المرحلة الثانية للثورة منذ خريف ١٩٣٧ فكان منهم القيادات الثورية ، وعمل المثقفون مستشارين لدى تلك القيادات . كذلك كانوا هم مادة الثورة ونجحوا في السيطرة وحتى احتلال أجزاء كبيرة من المناطق الجبلية . وتناولت الاجراءات البريطانية التأديبية القرى لحملها على سحب المساعدة عن الثوار وقطع مصادر التموين والتزويد بالمعلومات(١٤٣) . وتركت تلك الاجراءات أثرها في التقريب بين القرويين والثوار وزيادة تلاحمهم . وأصدر قادة الثورة أوامرهم بوقف سداد الديون للملاكين والمرابين من أهل المدن ومنع الجباة وسماسرة الارض من دخول القرى ، وتعرض الاخيرون الى عمليات عنف ومضايقة ، وُوجه اللوم اليهم لمسؤوليتهم المباشرة في البيوع التي مارسوها أو سهلوا(١٤٤) لها . كما تشدد قادة الثورة في اجراءات بيع الاراضي ومن وجد متهما بذلك وبأعمال السمسرة تعرض للمحاكم(١٤٥). وكان أحد مظاهر نفوذ الفلاحين وما اعتبر بداية تحول اجتماعي استبدال الكوفية بالطربوش في المدن التي يسيطر عليها الثوار للحيلولة دون تمكن أفراد البوليس والجيش من تمييز الثوار في تسللهم للمدن(١٤٦) ، وبدأ نفوذ الزعماء التقليديين في التراجع الى حد ما مما حمل المندوب السامي الى اعتبار أن « شيئا ما يشبه ثورة اجتماعية على مقياس واسع قد بدأ »(١٤٧) . ومع ذلك لا يمكن المبالغة بهذا التحول فلم يكن للثوار مطالب خاصة تتميز عن المطالب الوطنية الرئيسية ، ويمكن القول ان مشاكل الريف خلال الانتداب قد قربت بين الفلاحين والقيادة السياسية ، ولم تنجح المساعي التي بذلتها الصهيونية والسلطات البريطانية للعب دور الانقسام الاجتماعي الاقتصادي بين الفلاحين والزعماء السياسيين الذين يمثلون الى حد ما الطبقة المالكة للارض(١٤٨) .

٣ ـ السلطات البريطانيــة والمسألة الفلاحيــة :

وفقا للتقارير البريطانية كان الفلاحون أشد استعدادا من سائر فئات المجتمع للثورة والتضحية بالنفس ، وقد أدركت لجنة شو ، التي عهد اليها بالتحقيق في هذه حوادث ١٩٢٩ ، ان السبب الحقيقي هو سخط العرب وخصوصا الفلاحين على بيع الاراضي وتشرد عشرات الالوف منهم ، ولذا حذرت من الابقاء على هذه السياسة وتشريد مزيد من الفلاحين(١٤٩) ، وربما كان ازدياد فقر الفلاحين وكثرة الشكاوي العربية هي التي دفعت الحكومة البريطانية في مطلع الثلاثينات الى ارسال لجان التحقيق المتعددة لدراسة أوضاع الفلاحين وخاصة الذين تباع أراضيهم ووضع الاقتراحات لتحسين أحوالهم ، الا أن هذا الاهتمام كان نابعا من عامل رئيسي هو أن تحول دون استعداد الفلاحين وتجاوبهم مع التحريضات المناوئة للحكومة مما يهدد بنشوب اضطرابات سياسية يكون اخمادها مكلفا(١٥٠) .

وكان أول تلك اللجان لجنة جونسون كروسبي Johnson - Grosbie في نيسان

١٩٣٠ وضعت تقريرا عن حالة المزارعين في فلسطين أكدت فيه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي كان يعاني منها الفلاحون كارتفاع نسبة الفائدة وثقل الضرائب . ويتبين من تقديراتها أن ٦ر٦٥٪ من الفلاحين يملكون أرضا ، و ٥٤٪ منهم لا تتجاوز ملكيته فدانا واحدا (٤ دونمات) و ٤ر٢٩٪ من الفلاحين لا يملكون شيئا . واشتهر هذا الرقم اذ استخدمه العرب ليظهروا الوجه المأساوي لتصريح بلفور . وفي تموز ١٩٣٠ أوكل وزير المستعمرات الى ستركلاند Strickland البحث في أحوال الفلاحين واصدار توصياته بشأن ادخال نظام التعاون الزراعي في فلسطين . ووجد ستركلاند أن معدل فائدة الدين تتراوح بين ٣٠ و ٢٠٠٪ سنويا واقترح منح قروض حكومية وانشاء جمعيات التسليف التعاوني(١٥١) . وفي آب ١٩٣٠ تقدم جون هوب سمبسون John Hope Simpson بتقريره « عن الهجرة ومشاريع الاسكان والاعمار »(١٥٢) بين فيه أن مساحة الاراضي القابلة للزراعة في فلسطين ٠٠٠ر٥٤٠ر٦ دونم وهي أقل بكثير من تقديرات الصهيونيين واستخلص من التقرير حقيقتين : الاولى : انه لو قسمت جميع الاراضي الصالحة للزراعة على القطاع الزراعي من السكان فلن تتوفر للاسرة الواحدة من الاراضي ما يكفيها لكي تعيش عيشة كريمة لائقة . الثانية : الى أن يقوم اليهود بمزيد من تطوير الاراضي واعمال الري وتبني أساليب أكثر تقدما في الحراثة ليس هناك متسع لزيادة مستوطن اضافي واحد اذا أريد لمستوى حياة الفلاحين أن يبقى كما هو حاليا .

وقد نقل التقرير الاقتصادي المرفوع الى هيئة مؤتمر بلودان أيلول ١٩٣٧ بعض فقرات تقرير سمبسون التي تعبر عن الحد الذي بلغته بيوع الاراضي بحيث تؤثر على قوت العرب اليومي « .. ان المقدار من الارض الذي يكفي لاعالة الاسرة العربية لا يقل عن ٧٥ دونما مملوكة أو ١٣٠ مستأجرة ... وأن ٣٠٪ من أسر فلسطين تعيش ولا أرض لها » ويعلق التقرير بقوله « .. واذا دققنا في الاراضي الباقية للعرب اليوم وقد نقصت نصف مليون منذ عام ١٩٣٠ لوجدنا أن هناك ٤٠٨ر٦١ أسرة عربية تعيش بأقل من الحد الادنى الذي يلزم للعائلة الواحدة من الاراضي » . وبناء على توصيات لجنة سمبسون عينت الحكومة البريطانية لويس فرنش L. French مديرا للدائرة تطوير الاراضي للبحث في أوضاع الفلاحين العرب وامكان تحسينها ، وقد قدم تقريرين في ١٩٣١/١٢/٢٣ و ١٩٣٢/٤/٢٠ عن « المشروع الانشائي للتحسين والعمران في فلسطين (١٥٣)» أشار فيهما الى أن عدد أسر الفلاحين المحرومين من الارض من جراء انتقالها الى اليهود يتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ أسرة ، وأكد تقرير فرنش على قلة الاراضي في فلسطين . وقد اعترف الكتاب الابيض ١٩٣٩(١٥٤) بالنتائج التي توصلت لها مختلف لجان الخبراء . وتناولت المقترحات المتعلقة بالاراضي (بالاضافة الى تحديد الهجرة) خطر بيع أراضي العرب في بعض المناطق وقيدت نطاق البيع في مناطق أخرى .

لم تنفذ الحكومة البريطانية أية توصية وردت في تقارير لجان التحقيق البريطانية، وكذلك لم تؤد سلسلة الاجراءات الحكومية التي أدخلت لحماية الفلاحين ومنع ازدياد اعداد الذين لا أرض لهم (قانون انتقال الاراضي ١٩٢١ ، قانون حماية المزارعين ١٩٢٩ وطلب موافقة المندوب السامي على انتقال الارض من العرب ، قانون ١٩٣١ باعطاء التعويض المالي للمزارعين ، قانون ١٩٣٣ بمنع طرد الفلاحين من الحد الادنى من المساحة الكافية لاعالته) لم تؤد الى نتائج عملية كبيرة لانها لم تنفذ ولم تقدم دليلا ملموسا على انقاذ وضع الفلاح المتدهور وكانت تلاقي ردود فعل متحفظة من وزارة المستعمرات ومعارضة الوكالة اليهودية(١٥٥) . كما ان التوصيات التي تقدمت بها لجان التحقيق في أسباب العنف الفلاحي (Hay Craft و شو Shaw) لم يكن لها سوى القليل من الاثار الطويلة الاجل على سياسة الحكومة : فقد دعت الى فرض القيود على الهجرة وعلى شراء الاراضي ، ولكن مثل هذه القيود كانت تتناقض ومنطق التزام الحكومة البريطانية تجاه الصهيونية(١٥٦) . وكان تقييد انتقال الاراضي وفق الكتاب الابيض شكليا ، والغت توصيات اللجنة الانكلو امريكية في نيسان ١٩٤٦ اجراءات تنظيم انتقال الاراضي(١٥٧) .

٤ ـ المبادرات العربية لحماية الارض والفلاح :

شغلت أوضاع الفلاحين السيئة جهود الحركة الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية نظرا لان هذه الفئة هي المستهدفة أصلا في عملية الاستيطان وافقارها كان نتيجة طبيعية له . وبما أن سياسة الحكومة البريطانية هي التي هدفت سحب الارض من أيدي العرب وتسهيل حصول الصهيونيين عليها ، كان أهم مطالب الحركة الوطنية هو ممارسة ضغط على الحكومة لوضع تشريع يمنع انتقال الاراضي من العرب الى اليهود أو على الاقل وضع تشريع يحفظ للفلاح مساحة من الارض تكفي لاعالته . واستخدمت في ذلك حججا سياسية واقتصادية : أولها ان على الحكومة أن تضع هذا التشريع وفقا للمادة (٦) من صك الانتداب التي تنص على ضمان حقوق وموقع الطوائف الاخرى . وثانيها : انه لا توجد أرض كافية في فلسطين للعدد المتزايد من العرب وللمهاجرين اليهود. ومنذ شباط ١٩٢٣ كان المؤتمر الزراعي الاقتصادي العربي قد طالب الحكومة بسن قانون يحظر على الفلاح بيع أرضه اذا كانت مساحتها تقل عن ٢٠٠ دونم بغية تأمين أسباب الحياة له على غرار القانون المصري الذي يحدد المساحة المقابلة بخمسة فدانات(١٥٨)، هذا رغم اقرار الحكومة الوطنية بعد ١٩٢٩ ان هذا القانون لا يكفي لحماية الفلاح لان هناك مجالا مفتوحا أمام الصهيونية للمراوغة عن طريق منح تعويضات مالية . وزاد تمسك الحركة الوطنية بالمطالبة بتشريع لحماية الفلاحين بعد أن أثبتت تقارير لجان التحقيق البريطانية بعد ١٩٣٠ عدم وجود أراضي أخرى متاحة

للاستيطان الزراعي ، واستخدم الزعماء السياسيون نتائج لجان التحقيق للتدليل على أن بيع الاراضي يؤدي الى طرد الفلاحين وخلق طبقة منهم بلا أرض(١٥٩) .

ولادراك الحركة الوطنية عن عجز سلطات الانتداب عن حماية الفلاح أو تحسين أوضاعه ، كان لا بدّ من الاعتماد على محاولات تطوير ذاتية تكفل حماية الفلاح واستصلاح الاراضي وانقاذها . وقد شكلت مسألة انقاذ الاراضي قضية أساسية أمام الحركة الوطنية لمواجهة الخطر الصهيوني والحيلولة دون تسرب الاراضي الى اليهود. وتجلى ذلك منذ أواخر الحرب العالمية الاولى حيث تشكل في القدس جمعية عربية لها برنامج يهدف الى مقاومة النفوذ اليهودي والحيلولة دون شراء الاراضي ، كما تألفت في ١٩١٩ جمعية اقتصادية عربية ودار البحث حول امكان تأسيس بنك وطني عربي(١٦٠). وكانت جميع المؤتمرات الفلسطينية تطالب بوقف بيع الاراضي . وتلخصت قرارات المؤتمر الزراعي الاقتصادي في القدس ١٩٢٣ في الدفاع عن الارض ، ومحاولة تحسين الزراعة، والتخفيف عن الفلاحين . وخرجت الزعامة السياسية بمشاريع لمزاحمة الصهيونيين في شراء الاراضي ، وهكذا تفوت انتقالها اليهم ، وبدعوة من حزب الاستقلال(١٦١) بادرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني ١٩٣٢ الى انشاء « صندوق الامة » الذي تحول من جهاز مالي للجنة التنفيذية الى شركة عربية لاستصلاح وانقاذ الاراضي المعرضة للسقوط بأيدي المنظمات الصهيونية(١٦٢) . وتمكن الصندوق من منح قروض صغيرة لبعض المزارعين لتمكينهم من استغلال أراضيهم .

وفي ١٩٣٥ أنشىء البنك الزراعي العربي برأسمال ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه . ومركزه القدس ، وله فروع في طولكرم وغزة والرملة وطبرية وعكا وبيسان وغايته مؤازرة الفلاح العربي وتعضيده واعمار أراضيه وتزييد انتاجها ليتسنى بذلك صيانة هذه الاراضي والاحتفاظ بها عربية(١٦٣) ، وكان أحد أهداف بنك الامة العربي (تأسس ١٩٣٧) تقديم القروض الى الزراعيين العرب(١٦٤) .

وقد برز دور الشباب المتعلم الواعي (وينتمي الى الجيل الثاني من الطبقة الوجيهة أو الى أبناء البرجوازية المتوسطة والصغيرة) في قيادة حملة التوعية حول الارض والاهتمام بمشكلة الفلاحين ، بعد أن أخذت فئة الشباب في توحيد مجهودها في جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبلورة قوة ضاغطة على الزعامة التقليدية من خلال عدة تنظيمات ومؤتمرات لتنظيم العمل(١٦٥) . وكان مؤتمر الشباب الذي عقد في يافا ١٩٣٢ قد اتخذ ميثاقا وطنيا خطيرا جعله ميثاقا عاما لشباب فلسطين جاء فيه : « أراضي فلسطين برمتها أراضي عربية مقدسة وكل من سعى أو سمح أو ساعد ببيع كل أو جزء من الاراضي يعد مقترفا خيانة عظمى»(١٦٦) . وورد في مقررات مؤتمر الشباب الفلسطيني الثاني ١٩٣٥ بندا خاصا ببيعِ الاراضي ينص على « أن يقوم

الشباب العربي بالطواف على المدن والقرى لتأسيس شركة لانقاذ الاراضي يبلغ أسهمها ٦٠ الف جنيه ، تأليف مكاتب خاصة في المدن والقرى تكون واسطة بين الفلاحين والمشترين ، مناصرة الوطنيين الذين ينقذون الاراضي»(١٦٧) .

وتطرق الشباب المتعلم الى موضوع العملاء والمرابين وارتفعت الاصوات مطالبة بوضع حد لنشاطهم المتزايد وانتقدت انتساب بعضهم للقيادة السياسية ، وتعرض القائمون على عملية البيوع والسمسرة الى نقد مرير ، واعتبر أحد الشباب ، وهو يدعو الاحزاب ١٩٣٤ الى ايقاف السماسرة ، ان كل واحد منهم « أضر علينا من الوطن القومي بأكمله ، وأضر علينا من المستعمرين بمجموعهم »(١٦٨) . ودعا الشباب الى استعمال العنف وتجميد نشاط تلك الفئة فأنشئت بعد ١٩٣٥ عصابة الكف الاسود لتوجد الخوف بينهم ، وأخذ قادة المناطق على عاتقهم خلال الثورة محاكمة آخرين واعدامهم(١٦٩) . وظهرت في الصحف ما بين ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩ المقالات التي تبين السخط العربي على بيوع الاراضي والسخط على سماسرة الارض(١٧٠) وشنت حملة على بعض النفعيين الذين لا يبالون بمصير أبناء الشعب ، فكتب عزة دروزة في مجلة العرب ١٩٣٣/٦/٢١ « ان القضية الوطنية في الحقيقة قضية السواد الاعظم من الشعب لانه هو الذي تقع عليه أعباء وشرور الاستعمار والصهيونية في بلادنا في الدرجة الاولى ... اذ الذي يستطيع أن يترك الدار تنعي من بناها هو الغني السري الذي يكون له من المال ما يساعده على الانتقال .. اما الذين لا يملكون ارضا وليسوا بأصحاب ثروة فهم الذين يبقون في الميدان وهم الذين يسقطون في المعركة ضحايا الظلم واللؤم » . ويتابع عزة دروزة في مجلة العرب ١٩٣٣/٦/٢٤ الدفاع عن السواد الاعظم من الشعب فيقول « .. ومن الطبيعي جدا أن يقود هؤلاء الحركة الوطنية ، لان غنمها غنمهم وعزمها عزمهم قبل كل شيء ، أما اذا قادها أولئك الذين يسمون اليوم باسمهم الاستعماري الجديد « أصحاب المصالح الحقيقية » فانهم لم يلبثوا أن يضيعوها في أحضان المستعمرين ويسلموها دون ما شرط ولا قيد الا بقاءهم ظاهرين في الارض تجبى اليهم الثمرات وتزرع عليهم الاسلاب » .

ومع ازدياد الضغط على الاراضي التي رافقت تزايد الهجرة عند منتصف الثلاثينات تداعى اعضاء من اللجنة التنفيذية وجمعيات الشبان المسلمين ومؤتمر الشباب والاستقلاليين الى العمل لوقف بيع الاراضي وذلك بمراقبة سجلات الاراضي وجمع المعلومات عن صفقات البيع المحتملة ومحاولة وقفها بالمناشدة وحملات التشهير وجمع البيانات والاتصالات الشخصية مع الفلاحين في القرى لاظهار الخطر الناجم عن البيوع وتحذير الناس من بيع أراضيهم لليهود(١٧١) . وقد طالب التقرير المرفوع الى هيئة مؤتمر بلودان ، أيلول ١٩٣٧ بمنع بيوع الاراضي ومواجهة المؤثرات المعنوية التي

يستعملها اليهود في سبيل انقاذ الاراضي ، ودحض التقرير الرأي القائل بأن منع البيع يعد تقييدا للحرية بقوله بأن « كل الدول المستقلة تضع في تشريعها أحكاما لتقييد ملك الاجانب باسم النظام العام ثم ان اليهود أنفسهم يقيدون ملكية أملاكهم وجميع صناديقهم تشترط على الشاري أن لا يبيعها ولا يؤجرها لغير يهودي وتجعل الاراضي كلها ملكا دائما للشعب اليهودي ويسترده واضع اليد ان أخل بالشرط » .

وكان للمجلس الاسلامي(١٧٢) (برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني) اسهامه في معركة انقاذ الاراضي والمشاركة في الجهود لحل مشكلات بيعها ، وكان المؤتمر الاسلامي العام الذي عقد في القدس ١٩٣١(١٧٣) قد سعى لتجنيد القوى الاسلامية في هذا المجال، فكان من أهم قراراته تأسيس شركة اسلامية كبرى لانقاذ الاراضي في فلسطين من خطر انتقالها لليهود ويشارك فيها العالم الاسلامي كله ، ولاقى مشروع انشاء الشركة دعما معنويا بالغا . ورغم ان حملة التبرعات لم يكتب لها النجاح ، الا أن القرار بحد ذاته كان دافعا لاستمرار المجلس الاسلامي الاعلى في القيام بحملة دعاية فعالة (كانت قد بدأت منذ ١٩٢٩) ضد بيع الاراضي لليهود مسرحها المساجد والصحف العربية ،وكان صغار الملاكين من أصحاب الاراضي يشجعون على تسجيل أراضيهم وقفا على ورثتهم لاستنفاذها وللحيلولة دون بيعها في المستقبل الى اليهود(١٧٤) .

ومنذ تشرين الثاني ١٩٣٤ بدا المفتي بزيارة المناطق المختلفة التي كان اليهود يحاولون شراء الاراضي فيها ويشرح مخاطر بيعها ، وبالاضافة كان يؤكد ان البيع فيه انتهاك للدين وخيانة عظمى ، وهاجم السماسرة لانهم يغرون الفلاحين السذج ببيع الاراضي مقابل بضعة جنيهات من الذهب . واتبع خطباء الجوامع وشيوخ القرى المثال نفسه ، وأوصلوا هذه الرسالة الى أقصى المناطق الريفية ، مع التأكيد على الوازع الديني من أجل التمسك بالارض . وانضم الى هذه الحملة رجال السياسة والصحافة طافوا في القرى وأخذوا القَسَم من أهلها بالامتناع عن بيع الاراضي(١٧٥) . وقد تعزز هذا الطابع الديني للحملة في اجتماع دعا له المفتي بوصفه رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في القدس ١٩٣٥/١/٢٥ حضره عدد كبير من المفتين والقضاة والمدرسين والخطباء والائمة والعلماء ورجال الدين لبحث مشكلات بيع الاراضي وأعمال السمسرة والهجرة. واتخذ الحاضرون فتوى بفرض عقوبات دينية على بائع الارض لليهود والمتوسط في هذا البيع والمساعد له . كما تقرر تشكيل جمعية « الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » مركزها القدس ورئيسها رئيس المؤتمر المفتي الاكبر ، وأما المفتون والقضاة فهم رؤساء الفروع . ومن أبرز واجباتها التشهير بأسماء السماسرة وتحذير الامة منهم . واتخذ المؤتمر قرارات عامة بمساعدة المشاريع الاقتصادية والوطنية وسن قانون لحماية صغار المزارعين ، وحض الاهلين على شراء المصنوعات الوطنية والمنتوجات(١٧٦) .

وشارك العالم الاسلامي في قضية تحريم بيع الارض دينيا ، فنشرت في الصحف فتاوى لعدد من كبار رجال الدين من خارج فلسطين ١٩٣٥ بشأن تحريم بيع الاراضي لليهود(١٧٧) . وسعى المجلس الاسلامي الاعلى لتشجيع رجال الدين المسيحي للمشاركة في هذه الحملة الدينية ، وصدر تحذير عن رئيس مؤتمر الكهنة الارثوذكس العرب (الياس القنواتي) باعتبار كل من يعمل على البيع أو السمسرة خائنا للمسيحية ومعرّضا لحرمان الكنيسة(١٧٨) . ونجحت الحملة الى حد ما في وضع حد لبيع الاراضي وفي اقناع الفلاحين لوقف أراضيهم وقفا ذريا على أهلها لحفظ أراضيها ، كما تألفت شركات محلية متعددة للمحافظة على الاراضي العربية . الا أن الضغط الصهيوني على الارض ظل مستمر الى حد يثير قلق القطاع السياسي في المجتمع الفلسطيني .

وخلال الحرب العالمية الثانية أعيد عمل «صندوق الامة»١٩٤٣ وأصبح المؤسسة الوحيدة في البلاد (بعد تعطيل المجلس الاسلامي) القادرة على وقف بيع الاراضي للصهيونيين من خلال شراء الاراضي وتحويلها الى وقف ، وكسب « الصندوق » بذلك دعم الفلاحين والبورجوازية الناشئة ، وتدفقت التبرعات على الصندوق من كل أنحاء فلسطين ، كما افتتح له مكاتب في المدن والقرى الكبيرة(١٧٩) . وبعد الحرب العالمية الثانية بدات حملة مجددة لانقاذ الاراضي وتطويرها بجهد مشترك مع جامعة الدول العربية ، وكان مؤتمر الاسكندرية خلال مشاورات الوحدة في خريف ١٩٤٤ قد بحث فكرة انقاذ أراضي فلسطين عن طريق تشجيع الفلاح الفلسطيني ورفع مستواه وتحسين حال الاراضي(١٨٠) ، وتبلورت الافكار خلال اجتماعات اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية تموز ١٩٤٥(١٨١) وتبنى مجلس الجامعة في تشرين ثاني ١٩٤٥ « جمعية المشروع الانشائي العربي»(١٨٢) اذ وافق على وضع خطة خمسية تتبرع الدول العربية بموجبها للمشروع بمليون جنيه فلسطيني سنويا ، الا أن العراق كان الدولة الوحيدة التي التزمت بالقرار وارتبطت الجمعية باسم مؤسسها موسى العلمي . الا أن المنافسة الواسعة بين المشروع الانشائي وصندوق الامة ، وما رافق ذلك من خلافات جانبية أدت الى شل حركة الصندوق والمشروع معا . وخلال مداولات مجلس جامعة الدول العربية في بلودان حزيران ١٩٤٦ تقرر انشاء لجنة خاصة لانقاذ أراضي فلسطين وتجمد القرار بسبب التطورات السياسية اللاحقة(١٨٣) .

لقد اعترضت محاولةتنمية القدرات الذاتية الاقتصادية ومشاريع انقاذ الاراضي ومنع تسربها للصهيونيين كثير من الصعاب، منها فقدان المال وعدم الجدية في تحقيقها، ادراكا مسبقا لمحدوديتها . ولكن أهم تلك الصعاب هو السياسة البريطانية في المعاملة التمييزية بين المجتمعين العربي واليهودي : ففي حين التزمت بريطانيا بتسهيل ايجاد وطن قومي يهودي في فلسطين في مجال تسهيل نموه الاقتصادي ومده بأسباب الحياة،

كان المجتمع العربي الفلسطيني ، غير قادر على الاستفادة من مبادرات السلطات الانتدابية للتطوير كما حدث في سائر الاجزاء التيوقعت تحت النفوذ الاوروبي وأصابها قدر من التمدين بحكم آلية الاستعمار الذي يفرض التحضير من أجل الاستغلال . وكان على العرب في فلسطين ، للصمود في وجه المجتمع اليهودي الاكثر تقدما ، الاعتماد على أنفسهم من أجل تطوير القدرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي الفلسطيني الذي كان يعاني كسائر المجتمعات العربية المعاصرة من مؤثرات عديدة حكمت عليه بالتخلف النسبي . كما كان الاقتصاد الاصلي يقدم عمليا الاعانات للاقتصاد الغازي بالاضافة الى تقديمه الاساس الضريبي اللازم لتمويل الاحتلال(١٨٤) .

الحواشـــي

(١) غسان العامري ، **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠–١٩٧٠** « بحث احصائي» ، بيروت — ١٩٧٤ ، ص ٧٥ .

(٢) Ronald Storrs, **Orientations** , London, 1937, p. 414.

(٣) قسمت فلسطين أواخر العهد العثماني الى المناطق الادارية التالية : الشمال متصرفية عكا ، وتشمل أقضية حيفا والناصرة وطبرية وصفد ، ومتصرفية نابلس ، وتشمل قضائي جنين وطولكرم ، والمتصرفيتان تتبعان ولاية بيروت . والى الجنوب من متصرفية القدس المستقلة ، وتشمل أقضية القدس ويافا وغزة والخليل وبئر السبع وتقع تحت الاشراف المباشر للحكومة المركزية في الاستانة. عمر صالح البرغوثي وخليل طوطح ، تاريخ فلسطين ، القدس ١٩٢٣ ، ص ٢٥٧ وما بعدها .

(٤) حول هذا الموضوع يمكن الرجوع الى :

آ — نبيل بدران ، التعليم **والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني**، بيروت ، ١٩٦٩، ص ١٧ — ٥٨ .

ب — نبيل بدران ، الريف **الفلسطيني قبل الحرب العالمية الاولى** ، شؤون فلسطينية ، عدد ٧ آذار ١٩٧٢ ، ص ١١٦–١٢٩ .

ج — وأعداد مجلة صندوق استكشاف فلسطين :

The Palestine Exploration Fund Quarterly Statement

وقد تأسس صندوق استكشاف فلسطين عام ١٨٦٥ وبدأ يصدر دورية ١٨٧١ ، وانطلق الصندوق من فكرة دينية تهدف الى دراسة كل ما يتعلق بالارض المقدسة ، لكن ميادين نشاطه وما قام به من عمليات التنقيب والمسح ووضع الخرائط تعزى الى عوامل سياسية لا الى دوافع دينية أثرية.

د —

Sarah Graham Brown **Palestinians and their Society, 1880-1945** , London, 1980 .

(٥) حول التنظيمات العثمانية يمكنالرجوع الى: عبد العزيز عوض ، الادارة **العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ — ١٩١٤** ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ١١ — ٦٠ .

(٦) بدران ، **الريف الفلسطيني** ... شؤون فلسطينية ، ص ١١٨ .

(٧) المصدر السابق ، ص ١١٩ ، قدر عدد سكان فلسطين١٨٨٢ ب ٣٠٠،٠٠٠نسمة منهم حوالي ٣٥،٠٠٠ يهودي . الا أن أول تقدير دقيق

لعدد سكان فلسطين كان ١٨٩٥ هو ٥٩٢ر٤٥٧ نسمة منهم حوالي ٠٠٠ر٦٠ يهودي .

Esco Foundation for Palestine: **A Study of Jewish Arab and British Politics**, New Haven, Yale University Press, 1947, vol. I, p. 463 .

(٨) بدران ، **الريف الفلسطيني** ، شؤون فلسطينية ، قطن عرب ابو كشك نهر العوجا ، واستولى عرب الحوارث وعرب النفيعات على المنطقة الممتدة بين القيصرية ونهر الفالق في السهل الساحلي الفلسطيني ، واستوطنته عشائر أخرى في سهل مرج ابن عامر وسهول الجليل الادنى .

(٩) المصدر السابق ، ص ١١٨ .

(١٠) مثال ذلك وصف تومسون لمنطقة اللد والرملة معجبا بتعدد أنواع الاشجار المثمرة وازدهار الارض (وكان تومسون قد زار فلسطين ١٨٣٥ و ١٨٥٩) .

W. M. Thomson. **The Land and the Book**, 2 nd ed. London, 1911 p. 523 .

(١١) حول تقاليد الزراعة في فلسطين وحياة الفلاحين يمكن الرجوع الى :

Elihu Grant, **The Peasantry of Palestine: the life, manner and customs of the village**, New York, Boston, Chicago, 1907..

(١٢) حول المرأة الريفية يمكن الرجوع الى مقال :

Philip J.Baldensperger, **Woman in the Eest**, Part II, chapter 1 **The countrywoman.**

في مجلة :

Palestine Exploration Fund Quarterly Statement, April 1906, pp. 171-172.

(١٣) Geoffrey Furlonge, **Palestine is my Country** (The story of Musa Alami) London, 1969 , pp. 7-9.

(١٤) Pamela Ann Smith, **Palestine and the Palestinians , 1876 - 1983**, London, Sydney , 1984, pp. 10-11.

(١٥) بدران ، التعليم والتحديث ص ٥٢ .

(١٦) كانت درجات الملكية غير المنقولة في فلسطين كما في غيرها من الولايات العثمانية على النحو التالي : الى جانب الملكية الخاصة توجد أراضي (الميري) وهي ملك للدولة ولكن الاشخاص يتمتعون بحقوق الانتفاع والاشغال ولو لم يكن هناك وارث تعود لداولة ، ولا يمكن تحويل ملكية الميري الا بموافقة الدولة ، أي ان يكون الحاكم ممثلا الى جانب موظفي دائرة التسجيل . والميري يختلف عن الملكية الخاصة فيما يتعلق بالضرائب وحقوق مالك الارض المجاور . والجزء الاكبر من اراضي فلسطين كغيرها من العثمانية — هي أراضي ميري . وقسم من القرى تكون ملكية الميري مشتركا الا انها تسجل باسم عدد قليل من الاشخاص وعموما من الاعيان المحليين . ونظام المشاع هذا يتضمن اعادة توزيع الارض بين الملاك المشتركين حسب فترات تطول وتقصر . وهذا النظام ، الى جانب مساوئه ، كان سببا في المنازعات واهمال الاراضي . ثم أراضي الوقف وهي التي يخصصها مالك سابق لبعض الاغراض الدينية أو الخيرية ، ويديرها مجلس شريعي أعلى له السلطة على كل المؤسسات الاسلامية والمحاكم الشرعية . واخيرا الاراضي المتروكة والموات : الاولى هي اراضي مشاع تعطى الى سكان منطقة معينة ولا يمكن أن تباع او تورث أو تستعمل لاي غرض أكثر من الذي حددت له ، بينما الثانية هي أراضي مهملة ليس لها شاغل ، ولا يمكن اشغالها دون اذن الحكومة . ويضاف

الى ذلك أراضي تخص عائلة السلطان قبل ١٩٠٨ تدعى (جفتلك) .
Moses J. Doukhan, **Land Tenure,**
في كتاب :
Said Himadeh, **Economic Organization of Palestine,** Beirut, 1938. pp. 75-93.

(١٧) جاء ذلك حين جردت الدولة العثمانية قوة كبيرة واخمدت الحرب الاهلية في فلسطين التي استمرت ١٨٥٠ — ١٨٧٤ في الانقسام القيسي واليمني ، البرغوثي ، طوطح . تاريخ فلسطين .. ص ٢٦٨ .

(١٨) آ — البرغوثي ، طوطح ، **الاقطاع في فلسطين،** مجلة العرب ١٩٣٣/٣/١١والمقال يعطي صورة عن وجاهة بعض العائلات .
ب — بدران ، **التعليم والتحديث** .. ص ٢٩ — ٣١ قائمة تعطي صورة عن العائلات والعشائر الاقطاعية ومناطق نفوذها ومراكز اقامتها .

(١٩) طبقة الاشراف تعود الى السلالة النبوية وأحفاد قادة الجيش الاسلامي ، وكان لهذه الطبقة منزلة خاصة لدى المسلمين وخلال الحكم العثماني اعترف بتنظيمهم وأعطيت لهم امتيازات خاصة وتكونت لهم نقابات خاصة، سمي رئيسها النقيب . وظل تنظيمهم قائما حتى أوائل عهد الانتداب . وبما أن أكثر العائلات الشريفة سعت الى خدمة الدين والعلم عامة فقد استفادت من الاوقاف .
آ — بدران ، **التعليم والتحديث** ... ص٢١ — ٢٠ .
ب —
Furlonge, **Palestine is my country** ..., p. 6.

(٢٠) رفيق التميمي، محمد بهجت ، **ولاية بيروت، القسم الجنوبي** ، بيروت ١٩١٦ ، ص ١٠٥ وتصور كتب الرحالة أوليفنت ،
L. Oliphant
a) **Land of Gilead,** London , 1884.
b) **Haifa or life in Modern Palestine,** 1887.
مآسي الفلاحين في العقد الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر ، وشاهد بنفسه نفوذ الملتزمين ، واضطهادهم للفلاحين .

(٢١) بهذه الطريقة خسر عرب السواعيد أرضهم قرب الحولة وأجبروا على الرحيل ، وقبل ذلك خسرت العشائر القاطنة في مرج ابن عامر أراضيها .

(٢٢) بدران ، **الريف الفلسطيني** .. شؤون فلسطينية ص ١٢٤ .

(٢٣) حول قوانين اصلاح الاراضي وأثرها على الفلاحين : عوض ، **الادارة العثمانية في ولاية سورية** .... ص ٢٣٣ — ٢٣٩ .

(٢٤) كان من هذه الوسائل قطع الاشجار وخصوصا شجر الزيتون وبيعه في المدن بعدما ارتفع الطلب عليه نتيجة الحركة العمرانية الكبيرة في المدن واستعماله في التذكارات الدينية ، وبذلك يكون الفلاح استهلك رأسماله للاحتفاظ بأرضه .
بدران ، **الريف الفلسطيني** ... شؤون فلسطينية ... ص ١٢٤ .

(٢٥) بدران ، **التعليم والتحديث** ... ص ٢٣ — ٢٨ .

(٢٦) عبد الوهاب الكيالي **تاريخ فلسطين الحديث،** بيروت ١٩٧٠ ، ص ٤٤ — ٤٥ .

(٢٧) يقع سهل مرج ابن عامر بين جبال الجليل والسامرة (طوله من الشرق الى الغرب ٢٤ ميلا وعرضه من ميلين الى ١٢ ميلا) حيث تقع أخصب الاراضي الزراعية ،وكان اليهود يتطلعون اليه منذ زمن طويل (جرت محاولة لشراء اجزاء منه ١٩٠٧ حلا) جولة وايزمان الاستطلاعية .
وفي مجلة المقتبس المجلد ٦ (ج-٢) ١٩١١ مقال « في أرض الجليل » ص ١١٩—١٢٠ ، يفصل كيفية انتقال هذه الاراضي الخصبة بقراها

الثماني عشرة الى بعض الاسر الغنية التي تقيم في المدن خارج فلسطين بالحيلة والرشوة من أيدي أصحابها الفلاحين . اذ كانت الحكومة العثمانية منذ ٤٠ عاما قد أرادت أن تسجل قراهم لتتقاضى ضرائب منهـا وخافوا أن يسجلوا تلك القرى بأسمائهم تفاديا للظلم . وعندما عزم والي سوريا على بيع تلك القرى باعتبارها من الاراضي الاميرية المحلولة ، احتال أولئك الاغنياء لتباع كلها صفقة واحدة حتى لا يتيسر لاحد من الاهالي أن يشتريها فرشوا الوالي بـ ٣٠٠٠ ليرة وابتاعوها بأقل من ١٥٫٠٠٠ ليرة وجلسوا يلعبون بالميسر مع الوالي في دارهم فخرج صفر اليدين وتشتت أصحاب هذه القرى وبعضهم استخدم أجراء في قرى الاغنياء.

(٢٨) تروي مجلة العرب في عددها ١٩٣٣/٦/١٧ قصة وادي الحوارث فتقول ان وادي الحوارث يؤلف قسما من الساحل الغربي في قضاء طولكرم مساحة لا تقل عن ٥٠٫٠٠٠ دونم . وعرب وادي الحوارث ، وقد سمي السهل باسمهم ، هم قبائل ينتمون بمعظمهم الى بني حارثة (فخذ من طي) ونزلوا هذا المكان منذ قرون ، بعد الحروب الصلاحية في عهد الظاهر بيبرس . وتقلبوا في الامارة والاقطاع عهدا مديدا . وكان احد أمرائهم المتأخرين وهو الامير ناصر كثير الانفاق فثقل عليه أن يدفع الى الحكومةالعثمانية الضرائب والاموال الاميرية ، ومنذ نحو ٥٠أو ٦٠ سنة خلت استدان الامير ناصر من انطون التيان السوري الاصل المقيم في يافا مبلغا يقال انه خمسة آلاف من الذهب . وعجز الامير عن الوفاء فجعل رأس المال يتراكم على الفوائد وبعد ان أصبح الوادي مسجلا في دائرة الطابو باسم الامير وحده ، ظل العرب فيه يحرثون ويشتغلون اذ ان التسجيل وقتئذ بإسم الامير لم يؤثر على مزارعهم وحقهم . ولما عجز الامير عن الوفاء رهن هذا الوادي للتيان ومن هنا نشأت المعضلة وتشعبت . وبعد مقتل الامير ناصر ابتاع التيان الوادي سدادا لدينه وكان للتيان علاقات في فرنسا وكان عليه ديون ومن دائنيه اسرة استرنجان الفرنسية . وعجز التيان بدوره عن الوفاء لاسترنجان فرهن وادي الحارث لاسترنجان ، وكان الوادي لا يزال مرتهنا لفرنسي حين جاء الاحتلال البريطاني .

(٢٩) Montague Brown, **Agriculture,** في كتاب :
Himadeh, **Economic Organization** ... p. 116.
انظر الهامش (١٢٤) :

(٣٠) Smith,**Palestine and the Palestinians** ..., p. 32.

(٣١) Alexander Scholch, **The Economic development of Palestine, 1856 - 1882, Journal of Palestine Studies,** vol. X, No. 3, Spring 1981, pp. 36-37.

(٣٢) بدران ، **التعليم والتحديث** .. ص ٥٤ .

(٣٣) Aharon Cohen, **Israel and the Arad world,** London, 1970.

(٣٤) يمكن الرجوع الى : آ ـ أعداد مجلة صندوق استكشاف فلسطين
Palestine Exploration Fund Quarterly Statement.
قبل ١٨٨٢ عن زيارات الرحالة الباحثين لمناطق فلسطين المتعددة .
ب ـ ومقال :
Scholch **The economic development of Palestine ...**
حول التطور الاقتصادي في فلسطين في الفترة بين ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢ .

(٣٥) بدران ، **الريف الفلسطيني** ... شؤون فلسطينية ص ١٢ .

(٣٦) Israel Zangwill, The Return to Palestine, **The New Liberal Review**, December 1901, p. 616.

(٣٧) من هذه الاجهزة الاليانس الفرنسي (Alliance Israélite Universelle) وتأسس عام ١٨٦٠ ، ومؤسسة مشابهة في انكلترا ، وفي المانيا (تأسستا في مطلع سبعينات القرن الماضي) لنشر التعليم وتشجيع الحرف والتطوير الثقافي والاجتماعي لليهود .

(٣٨) Lusian wolf, **Notes of the Diplomatic History of the Jewish Question**, London, 1919, p. 101.

(٣٩) Cohen, **Israel and the Arab** Vorl, pp. 32-38.

(٤٠) F. O. 882 / 14, Arab Bureau Papers, 5/2/1917.

(٤١) منظمة JCA وهي اختصار لـ Jewish Colonization Association هي منظمة للاستيطان الزراعي اسسها البارون دي هيرش de Hirsch النمسوي الاصل عام ١٨٩٣ ولم يكن عملها مقتصرا على فلسطين فكانت تساعد اليهود على الهجرة والاستيطان في أجزاء أخرى من العالم .

(٤٢) اشارات جريدة الحقيقة (الناطقة بلسان اليهود الاسكندرية) في ١٨٩١/١٠/١٦ الى عمليات الشراء التي تقوم بها الجمعية الاسرائيلية في يافا وابتياع جملة اطيان في نقط مختلفة من فلسطين وذلك لحساب الاسرائيليين من مهاجري روسيا من جهة «وادي يزرعيل» وجهة «الجيدرا» الواقعة بين عكا وحيفا وفي « الشدرة » على بعد ثماني ساعات من يافا ومن جهة اللد والمخابرة على ابتياع أراضي واقعة في ضواحي غزة .

(٤٣) شرح زانغويل (الكاتب اليهودي البريطاني ذلك فيما بعد) ببضع كلمات « ... الان ، وليس وقت آخر ، هو فرصة اسرائيل ... فهناك تغييرات كثيرة ... لن تنتظر لا اليهودي ولا فلسطين بعد أن حملت قناة السويس العالم الى أبواب فلسطين .. » .
Zangwill, **Return to Palestine.**, p. 627.

(٤٤) المؤسسات التابعة للمنظر الصهيونية والتي تعمل لتحقيق أهداف الصهيونية في الاستيطان :

آ ـ The Jewish Colonial Trust
وهو الجهاز المالي للمنظمة الصهيونية وتأسس في ١٨٩٩ في لندن كشركة انكليزية برأسمال قدره مليون جنيه استرليني من أجل تطوير فلسطين والبلاد المجاورة صناعيا وتجاريا .

ب ـ وكان يعمل في فلسطين عن طريق : Anglo Palestine Bank.
وهو شركة مسجلة في لندن برأسمال قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه متفرع عن الجهاز الاول لتمويل المستوطنين اليهود والمشاريع الصهيونية ومركزه في يافا ثم فتح فروعا في مدن أخرى ...

The Jewish National Fund
جـ ـ أو ما يطلق عليه بالعبرية :
Keren Kayemeth المسجل كشركة انكليزية ١٩٠٢ اكتتب بـ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني وهدفه جمع الاموال للحصول على أرض في فلسطين للشعب اليهودي لا تنقل ملكيتها ، وانما تؤجر لفترة لا تزيد على ٤٩ سنة بعقود ايجار يدفع المستوطن بموجبها ايجارا سنويا من ٢ ـ ٣٪ حسب قيمة الارض . ومسح

أن اهتمامه كان موجها الى شراء الارض الا انه شارك الى حد ما في عملية تحسين الاراضي وتشجيرها .

د —
Palestine Land Development Co.

سجلت في انكلترا ، ١٩٠٩ برأسمال ١٧٥٠٠ استرليني وخطتها تركيز الحصول على الاراضي لـ J. N. F. وشركات الاستيطان الخاص والافراد .

هـ —
The « Erez Israel » Colonisation Association Cooperative Settlement .

تأسست عام ١٩١٠ من اجل تشجيع ومساعدة جمعيات زراعية تعاونية .

(٤٥) عن لقاءات هرتزل بالسلطان عبد الحميد يمكن الرجوع الى : مذكرات هرتزل الكاملة مترجمة عن الالمانية :
The Complete Diaries of Theodore Herzel, H. Zohn , New York, 1960 .

(٤٦) David Ben Gurion,**Rebirth and Destiny,** London, 1956, pp. 9-19.

(٤٧) Chaim Weizmann , **Trial and Error,** London, 4 th ed., 1950, pp. 159 - 169 .

واوصى وايزمان بدعوة «دماء طلائعية جديدة» والتشديد على البرنامج العملي .

(٤٨) Arthur Ruppin, **The Agricultural Colonization of the Zionist Organization in Palestine**, London, 1926, pp. 1 - 6 .

(٤٩) Albert Hyamson (ed.), **The British Consulate in Jerusalem in relation to the Jews in Palestine, 1838 - 1914,** London, 1939 and 1941, p. 571.

(٥٠) Weizmann, **Trial and Error..,** p. 41 .

(٥١) كانت النشرة العربية Arad Bulletin تصدر عن المكتب العربي Arad Bureau الذي اسس في القاهرة في شباط ١٩١٦ باشراف دائرة الاستخبارات العسكرية البريطانية ، وغرض النشرة تغطية كل الاخبار المتعلقة بالمنطقة العربية .

(٥٢) تختلف تقديرات مجموع السكان اليهود بسبب عدم وجود احصاءات رسمية وحسب تقدير أرثر روبن A. Ruppin في كتابه :
The Jews in the Modern world,, London, 1934, p. 374.

كان عدد اليهود عام ١٨٩٧ ٥٠٠٠٠ في حين بلغ عددهم عام ١٩١٤ بين ٨٥ — ٩٠ الفا من اصل ٦٠٠٠٠٠ نسمة عدد سكان فلسطين.

(٥٣) جاء هذا في تقديرات النشرة العربية Arad Bulletin بتاريخ ١٩١٧/١/١٩ في مقال عن المستعمرات اليهودية في فلسطين .

(٥٤) Arad Bulletin, F.O. 882 / 14 Pa /17/2.

(٥٥) Porath, **The Emergence of the Palestinian Arad National Novement,** 1918 - 1929, vol. 1, London, 1974, p. 25.

(٥٦) عبرت عن هذا التخوف اشارة مبكرة من القدس ، فقد نشرت مجلة الجوائب ١٨٦٨ في عددها ٨/٣٥٦ رسالة من هناك تذكر قدوم أحد أعضاء الجمعية الاسرائيلية في باريس (اليانس) الى القدس لشراء حقول ومزارع ، وبلغت الكاتب نظر الدولة العلية « أن تنظر في أمرنا وتتدارك أحوالنا والا فان

اليهود لا يلبثون أن يجلونا من هـذه الارض كما أجليناهم من جزيرة العرب » .

(٥٧) تؤكد ذلك مذكرة أعدهـا المكتب العربي : Arab Bureau في ١٩١٧/٢/٥ . F. O. 882/4 Pa/17/16.

(٥٨) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ... ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٥٩) Neville Mandel, **The Arabs and Zionism before World War I**, Berkeley, Los Angeles and London, 1976, pp. 35-37.

(٦٠) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث.. ص٥٠.

(٦١) Elyahu Colomb, **The History of the Jewish Self Defence in Palestine**, 1878-1921, Tel Aviv, (No Date) p. 7.

(٦٢) M.Waters, Haganah,**The Story of the Jewish Self Defence in Palestine**, London, 1947, p.13.

(٦٣) Colomb, **The History of the Jewish Self Defence** .., p. 15.

(٦٤) Waters, **Haganah** ..., p. 15.

(٦٥) Cohen, **Israel and the Arab World** .., p. 41.

(٦٦) ورد ذلك في مقال لرئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية واربورغ Warburg نشـرته جريـدة الجويش كرونكـل Jewish Chronicle في ١٩١١/١٠/١٨ وجريدة الاهرام ايضا في ١٩١١/٣/٨ .

(٦٧) بدران ، الريف الفلسطيني .. ص ١٢٧ .

(٦٨) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ... ص٧. انظر ص ٢١-٢٢ من هذا البحث حول دور النواب العرب في المبعوثان .

(٦٩) المصدر السابق ص ٥٧ .

(٧٠) انظر ص ٥-٧ من هذا البحث .

(٧١) يمكن الرجوع الى دراسة وليد الخالدي «كتاب السيونزم أو المسألة الصهيونية لمحمد روحي الخالدي المتوفي ١٩١٣ » في كتـاب دراسات فلسطينية (مجموعة أبحاث وضعت تكريما للدكتور قسطنطين زريق) بيروت١٩٨٨ ص ٣٧ - ٨١ .

(٧٢) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث .. ص ٥٧ - ٥٨ .

(٧٣) Smith, **Palstine and the Palestinians** ., **p. 37** .

(٧٤) النشـرة العربيـة Arab Bulletin في ١٩١٧/٩/٢٧ .

(٧٥) Nejib Azouri, **Le Réveil de la nation arabe**, Paris, 1905.

(٧٦) من الصحف التي صدرت في فلسطين بعـد ١٩٠٨ الاصمعي ١٩٠٨ لصاحبها حنا عبد الله عيسى ، والكرمـل ١٩٠٩ لصاحبهـا نجيب نصار ، المنادي ١٩١٢ لصاحبهـا سـعيد جاراله ، وفلسطين ١٩١٢ لصاحبها عيسـى العيسـى .

(٧٧) صدرت المقالات في كتاب عنوان « الصهيونية **تاريخها وغرضها ، أهميتها ، ملخصا عـن عن الاسيكلوبيديا اليهوديـة** » عن مطبعـة الكرمل ١٩١١ .

(٧٨) الاراضي المدورة هي الاملاك الاميرية الخاصة بالسلطان عبد الحميد وتسمى أيضا (الجفالك السلطانية وقد نقلت (دوّرت) ملكيتهـا بعـد خلعه الى الخزانة العامة وكان الفلاحون قـد تنازلوا عن ملكيتها ، فسجلت باسم السلطان كي تعفى من الضرائب وتنال الحماية ، وتبلغ

مساحتها ٢٧ مليون كم٢ وتتوزع في ولايات سورية والعراق والجزيرة ، وفي أواخر عام ١٩١٠ طلب نجيب ابراهيم الاصفر – أحد أعضاء مجلس ادارة مدينة بيروت سابقا – امتيازا من وزارة المالية لاستثمار الارض مدة ٩٩ عاما مقابل قرض يبلغ ١٠٠ مليون فرنك وأبدت صحف فلسطين وسورية قلقها من أن تكون الصهيونية وراء المشروع وخاصة تلك الاملاك الاميرية الواقعة في فلسطين (غور بيسان وأريحا) ومساحتها ٨٠٠ ألف دونم والتي كانت مطمحا صهيونيا .

خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ – ١٩١٨** ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٨٠ – ٨١ ، ١٨٠ ، ١٨١ .

(٧٩) الكيالي ، **تاريخ فلسطين الحديث** .. ص٦٨.

(٨٠) من أمثلة ما أعطت محاكمة نجيب نصار في أيار ١٩١٠ ، ومحاكمة عيسى العيسى في أيار ١٩١٤ . قاسمية ، **النشاط الصهيوني** ... ص ٧٥ ، ٢١٨ .

(٨١) من أمثلة ذلك ما ورد في مجلة الهلال ، نيسان ١٩١٤ ص ٥١٥ – ٥٢٠ .

مقال لجرجي زيدان عن « **فلسطين ، آثارها وتاريخها وأحوالها** » ، وكذلك مقال ابراهيم سليم النجار بعنوان «الاسرائيليون في فلسطين» في الاهرام ٩ و ١٠ نيسان عام ١٩١٤ .

(٨٢) Cohen, **Israel and the Arab World.** pp. 11 - 13 .

(٨٣) Porath, **The Emergence of the Palestinian.**, p. 26.

(٨٤) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ..ص٤٩.

(٨٥) المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٨٦) انظر الهامش رقم (٧٨) جاء في القصيدة ما يلي :

« بلاد فلسطين التي هي مطمع
لارصاد قوم يرصدون الحوانيا

فيا نائب الاوطان أد حقوقها
لخمسين الفا أرسلوا بك نائبا

وعن أصفر المشروع لا تك ذاهلا
وفكر عسى يقضي بأن لن يناسبا

(٨٧) قاسمية ، النشاط الصهيوني ... ص٨٩– ١٠٣ .

(٨٨) كانت آخر الصفقات التي نفذها الصهيونيون لشراء أراضي سهل مرج ابن عامر الخصبة تلك التي تمت بين الياس سرسق ووكيل عن الجمعية الصهيونية في تشرين أول ١٩١٠ لبيع أراضي قرية الفولة التي تقع بالقرب من الخط الحجازي بين حيفا ودمشق وبها قلعة تاريخية من أيام فتوحات صلاح الدين وحاول شكري العسلي حث أعيان القضاء على ارسال برقيات الاحتجاج الى والي بيروت ليمتنع عن فراغ « قلعة الفولة » ، وأبرقوا كذلك الى الصدارة والداخلية ورئاسة مجلس النواب . وقدم العسلي حجته القانونية لحمل الوالي على رفض قبول فراغ الفولة ولكن تمسك الوالي بقراره دفع العسلي على عدم تنفيذ القرار فاتهمه الوالي بمخالفة الدستور وهتكه الحرية الشخصية . المقتبس ٧ و ١٩١١/١/٨ و ١٩١١/٣/٢ .

(٨٩) The Near East 5/4/1912, p.817

(٩٠) المقتبس ، ١٩١٢/٣/٢١ والمرشح هو سعيد أبو خضرة .

(٩١) جريدة الاقدام ٢٢ و ٢٩آذار – و ١٢ نيسان و ٣ أيار و ١٤ حزيران ١٩١٤ .

(٩٢) نقلت ذلك الاهرام ١٩١٤/٤/١٧ .

(٩٣) الكيالي ، **تاريخ فلسطين الحديث** ... ص٨٠.

(٩٤) Smith , **Palestine and Palestinians.**, p. 37.

(٩٥) F. O. 882/26 Arab Bulletin

(٩٦) F. O. 371/3795/125475/11053

كان من جملة القضايا التي عرضها وايزمان، انشاء الجامعة العبرية وملكية حائط المبكى.

(٩٧) من رسالته الى بلفور في ١٦ حزيران ١٩١٨
F. O. 371/3395/130342
وكان جلبرت كلايتون مدير المخابرات العسكرية في قيادة القوات البريطانية في مصر تحت امرة اللنبي Allenby ، وبعد احتلال القدس أواخر ١٩١٧ كلف بانشاء فرع للمكتب العربي في فلسطين .

(٩٨) F. O. 371/3395

(٩٩) F. O. 371/3795/182887/11053

(١٠٠) F.O. 371/3395/18287/11053.

(١٠١) من الوثائق البريطانية التي تصور حالة القلق في فلسطين :
رسائل هوغارث Hogarth (احد رجال المكتب العربي ومن علماء الاثار المستشرقين) الواردة في النشرة العربية Arab Bulletin وكذلك رسالة ستورز Storrs حاكم القدس العسكري في ١٩١٨/٤/٢٢ الى بلفور F.O. 371/3398 ويشير الاخير فيها الى حضوره حفلة في مدرسة للايتام في القدس ١٩١٨/٤/١١حيث ناشد أحد الخطباء سامعيه بأن لا يبيعوا شبرا واحدا من الارض .

(١٠٢) صدر القرار الدولي بتولي بريطانيا الانتداب على فلسطين في مؤتمر سان ريمو ٢٥ نيسان ١٩٢٠ والتي أصبحت بموجبه بريطانيا مسؤولة عن تنفيذ تصريح بلفور في فلسطين . وقد شارك ممثلو المنظمة الصهيونية في وضع مسودة صك الانتداب وعرض صك الانتداب على مجلس عصبة الامم في ١٩٢٠/١٢/٦ وأقره المجلس في ١٩٢٢/٧/٢٤ .
كامل خلة ، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ – ١٩٢٣** ، بيروت ، ١٩٧٤ ص ٩٣ – ١٠٣ .

(١٠٣) وفقا للاحصاءات الرسمية للاعوام ١٩٢٢ و ١٩٣١ وتقديرات ١٩٣٦ قدر عدد سكان فلسطين حسب الطوائف :

١٩٢٢/١٠/٢٣	٧٥٢٫٠٤٨	٨٣٫٧٩٠
١٩٣١/١١/١٨	١٫٠٣٥٫٨٢١	١٧٤٫٦١٠
١٩٣٦/ ٦/٣٠	١٫٣٣٦٫٥١٨	٣٧٠٫٤٨٣

في كتاب :
Lister Hopkins, **Population,** Himadeh , **Economic Organization.,** p. 16.
ووفقا لاحصاءات ١٩٤٦ قدر عدد اليهود بـ ٦٠٨٫٢٣٠ من أصل ١٫٩٧٢٫٥٦٠ مجموع عدد سكان فلسطين . والتقديرات الرسمية لعدد اليهود لا تحوي أعداد المهاجرين غير الشرعيين
Henry Cattan, **Palestine, The Arabs and Israel** , London. 1969, pp. 20-22.
ووفق التقديرات الحكومية في تموز ١٩٤٧ بلغ عدد اليهود ٦٢٦٫٠٠٠ في حين قدرت المصادر الاسرائيلية عدد اليهود في ١٩٤٨/٥/١٤ ٦٤٩٫٨٠٠ . الا أنه من المؤكد أن عدد السكان اليهود شرعيين وغير شرعيين كانوا عشية تقسيم فلسطين يقدرون بثلث مجموع السكان البالغ ٢٫٠٣٠٫٨٠٠ .
Sami Hadawi,**Village Statistics 1945** (A classification of land and ownerchip in Palestine with explanatory notes, Beirut, 1970, pp. 17-18).

(١٠٤) ورد ذلك منذ البيان الرسمي عن السياسة البريطانية ١٩٢٢ (الكتاب الابيض) الذي اكد التزام الحكومة البريطانية بتصريح بلفور وتشجيع الهجرة على أن لا تتعارض مع الطاقة الاستيعابية الاقتصادية . وتكرر ذلك في الكتاب الابيض ١٩٣٠ و ١٩٣٩.
Cattan, **Palestine** ., p. 21.
حول الاجراءات البريطانية لتسهيل حصول

الصهيونيين على الارض يمكن الرجوع الى خلة ، **فلسطين والانتداب البريطاني ...** ص ٤٨١ – ٤٩٨ .

(١٠٥) حول النظام الضريبي في فلسطين يمكن الرجوع الى :
M. E. Abcarius. **The Fiscal System,**

في كتاب
Himadeh. **Economic Organization** . pp. 516 - 538.

(١٠٦) خفضت الحكومة نسبة العشر الى ١٠٪عام ١٩٢٥ وغيرت نمط احتساب العشر بحيث لا يخمن حجم الانتاج سعره سنويا بمعدل وسطي لاربع او لثلاث سنوات خلت ثم الغيت ضريبة الاعشار ١٩٣٥ وبدلتبضريبة الاملاك في القرى . حول النظام الضريبي والفلاح يمكن الرجوع الى المصدرالسابق، ٥١٦ – ٥٢٥ .

(١٠٧) قدرت املاك الدولة وفق الاحصاءات الرسمية ١٩٤٣ بـ ١ر٥٤٢ر٦٨٠ دونم .
Hadawi, **Village Statistics.,** pp. 29-33
وتدل الاحصاءات على المعاملة التمييزية التي يتمتع بها اليهود في مجال املاك الدولة (بلغت مساحة املاك الدولة المؤجرة الى اليهود لفترة طويلة ٧٥ر٢٧٣ دونم في حين لم تتجاوز ، هذا الرقم ٧٩٢ دونم بالنسبة للعرب) .

(١٠٨) انظر ص ٣٥ من هذا البحث .

(١٠٩) حول المؤسساتاليهودية المسؤولة عنعمليات شراء الاراضي يمكن الرجوع الى كتاب :
Kenneth Stein, **the Land Question in Palestine, 1917 - 1939,** North Carolina Press, 1984.

(١١٠) أوراق نبيه العظيم الخاصة (غير المنشورة بعد) .

(١١١) Hadawi, **Village Statistics.,** pp. 37, 79 .

(١١٢) Rosemary Sayigh, **Palestinians: from Peasants to Revoltionaries,** London, 1979, p. 26 .

(١١٣) Said Himadeh, **Natural Sources.**
في كتاب :
Himadeh, **Economic Organization.** pp. 43-45 .

(١١٤) خليل ابو رجيلي ، **الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل** ، شؤون فلسطينية ، عدد ١١ تموز ١٩٧٢ ، ص١٣٧.

(١١٥) تعتبر الحمضيات احسن المنتجات الزراعية من حيث المردود المالي ، وفي ١٩٣٧ قدرت قيمة الصادرات من الحمضيات ٤ر٥٥٥ر٩٤٧ جنيه فلسطيني أي ٩٥٪ من مجمل الصادرات الزراعية وفي نفس العام قدر قيمة الانتاج الزراعي ٧ر٠٤٨ر٠٠٠ جنيه فلسطيني . اما انتاج اشجار الحمضيات ٢ر٠٩٦ر٤٠٠ أي تمثل ٣٠٪ من قيمة الانتاج الزراعي .
Montague Brown, **Agriculture.**
في كتاب :
Himadeh, **Economic Organization.** p. 143.

(١١٦) بدران ، التعليم والتحديث .. ص٢٦٢.

(١١٧) امثلة من غنى هذه الطبقة نتيجة التقدم الاقتصادي في :
Smith, **Palestine .., pp. 55-57 .**

(١١٨) Nevill Barbour, **Nisi Dominus, A Survey of Palestine Controversy,** London, 1946 (reprinted 1969, Beirut), p. 117.
انظر الهامش رقم ٢٧ .

(١١٩) المصدر السابق ، ص ١١٨.

(١٢٠) خلال الفترة من ١٩٢٠ – ١٩٢٢ كان٧٥ر٤٪ من مجموع الاراضي التي اشتراها اليهود

أراضي ملاكين غائبين و٨ر٢٠٪ أراضي ملاكين متواجدين و ٨ر٣٪ أراضي فلاحين صغار . وفي الفترة بين ١٩٣٣ – ١٩٣٦ كان ٧ر٦٢٪ من الاراضي التي اشتراها اليهود من ملاكين متواجدين و ٩ر١٤٪ من ملاكين غائبين و ٥ر٢٢٪ من فلاحين صغار ،وازدياد النسبة الاخيرة تعود الى زيادة معاناة الفلاحين الصغار .

غسان كنفاني ، ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩ في **فلسطين** ، خلفيات تفاصيل وتحاليل ،شؤون فلسطينية ، عدد ٦ ، كانون ثاني ١٩٧٢، ص ٥٢ .

(١٢١) Porath, **The Palestinian Arad National Movement , from riots to rebellion,** vol. II , London, 1977, p. 118.

(١٢٢) بدران ، التعليم والتحديث ..ص.٢٦٠. نقلا عن :

A. Bonn, **Palastina Land und wirtschaft,** Berlin, 1937, p.158.

(١٢٣) انظر الهامش رقم (٢٨) وتذكر مجلة العرب في عددها ١٩٣٣/٦/١٧ تطور قضية وادي الحوارث بعد أن انتهت الحرب وكان وادي الحوارث مرتهنا لاسرة استرنجان الفرنسية، وفي أول الحكم البريطاني تجددت المشكلة فحضر الى فلسطين ورثة استرنجان واقاموا الدعوى في محاكم فلسطين بما لهم من مال في ذمة التيان ، وبيدهم الرهن ، فحكمت لهم المحكمة بذلك وطرحت ارض وادي الحوارث للبيع في المزاد العلني وكان الدين يبلغ نحو ١٥ الف جنيه .. وكان الصهيونيون وصناديق اموالهم مترعة بالمال، متهيئين واقفين بالمرصاد، فتقدموا واشتروا الوادي ، بالمزاد العلني ، بنحو ٤٢ الف جنيه والوادي يساوي أكثر من هذا المبلغ بكثير، فأصبح اليهود يلحون باخراج العرب ،وتسلم الارض .. اما عرب الحوارث ، فقد حاولوا بطرق شتى البقاء في الارض او ناحية منها، وقرعوا باب القضاء فلم يفلحوا . .ومما طالبوا به أن هناك قطعة تبلغ نحو ٦ الاف دونم لم تشملها حدود الارض المسجلة باسم التيان قديما ، وقالوا أنهم عمروا هذه الارض وكانت مواتا .. فلما يجابوا الى شيء مما طلبوه واخيرا انتهت الى تحديد الارض بحدودها الحاضرة ، وادخل الستة الاف دونم المذكورة في الارض التي اشتراها اليهود .

(١٢٤) انظر الهامش (٧) .

منذ أواخر العهد العثماني كان سليم علي سلام ومختاريهم ورفاق لهم قد نالوا امتياز تجفيف مستنقعات الحولة واستغلال الاراضي المجففة مدة معينة وتوزيعها ببدل معقول على المزارعين . وقد وضعت في صيغة الامتياز شروط بتشكيل شركة لهذا الغرض يحمل اسهامها عثمانيون ولا تنتقل لغيرهم. ومع انهم شكلوا الشركة الا أن مداهمة الحرب العالمية الاولى حالت دون بذل الجهد المثمر في سبيل القيام بالامر . فلما وضعت الحرب اوزارها أخذ سليم علي سلام تفويضا من الشركاء وقام بمساع طويلة حتى تمكن من تثبيت حقوقه وحقوق شركائه في الامتياز ثم نشط في عمليات التجفيف والاستغلال غير ان اليهود الذين كانوا يقدرون قيمة الارض اخذوا يسعون معه تارة لحمله على التنازل لهم عن الامتياز وتارة من الحكومة لحملها على الوقوف منه موقف المعرقل لنشاطه والمشجع على التنازل . واخيرا نجحوا فاتفق معه على التنازل عن الامتياز مقابل مبلغ جسيم متذرعا بكثرة النفقات التي يتطلبها المشروع وبقرب انتهاء مدة الامتياز . عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ،ج١ ، بيروت – صيدا ١٩٥٩ ،ص ٩٥–٩٦ .

(١٢٥) عصام سخيني ، **فلسطين الدولة ، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني** ، نيقوسيا ١٩٨٥ ، ص ١٧ ا .

(١٢٦) عن الزعامة السياسية في فلسطين في هذه المرحلة يمكن الرجوع الى :
Taysir Nashif, The bases of Arab and Jewish leadcship during the Mandate Period , **Journal of Palestine Studies** , vol. VI, No. 4, Summer, 1977, pp. 114-115 ; Sayigh, **Palestinians : form Peasants.**, pp. 47-51.

(١٢٧) من أمثلة الانتقادات الموجهة الى الزعامة السياسية يمكن مراجعة :
الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث .. ، ناجي علوش ، **المقاومة العربية في فلسطين** ١٩١٧ – ١٩١٨ ، بيروت ١٩٧٠ . ص ٣٥ ، ٦١ .

(١٢٨) من أمثلة ذلك محاولة الصهيونية رعاية ودعم حزب زراعي في ١٩٢٣ ، ويذكر دروزة في كتابه القضية الفلسطينية .... جا ص ٤٦ – ٤٧ :
« ان غرض الحزب بث التفرقة بين المدينة والقرية ، ويحمل في ظاهرة الرعاية في الدفاع من حقوق الفلاح . ولعب في تشكيل الحزب موظفو الحكومة واليهود ولكن سرعان ما كشفت الاغراض الحقيقية وراء ظهور الحزب واتهم القائمون عليه بالعمالة للصهيونية وبالخيانة .... » .

(١٢٩) حول سوء حال الفلاحين يمكن الرجوع الى: عيسى السفري ، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية** ، يافا ١٩٣٧ .
ص ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٦٤ – ١٦٦ .

(١٣٠) وفقا للاحصاءات الحكومية فان المساحة التي يملكها اليهود عام ١٩٣٥ قدرت ب ١٫٢١٧٫٠٠٠ دونم ومليون دونم من هذه المساحة أراضي مزروعة ، هذا في حين كان عدد اليهود في ذلك العام ٣٥٥٫١٥٧ ومعنى ذلك أن بقية الاراضي المزروعة وهي حوالي ٨ ملايين دونم كان عليها أن تعيل عددا من السكان العرب كان يقدر عام ١٩٣٥ ب ٩٥٢٫٩٥٥ اي أن معدل ما يملكه اليهود هو ٢٨٫١ دونم من الاراضي المزروعة في حين كان لكل عربي ٩٫٤ دونم .
Smith, op. Cit., p. 52.

(١٣١) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث .. ص ٢٥٤ ولجنة شو Shaw هي اللجنة البرلمانية التي أرسلتها الحكومة البريطانية للتحقيق في أحداث ١٩٢٩ (المعروفة بثورة البراق) وعرفت اللجنة باسم رئيسها القاضي والتر شو .

(١٣٢) Sayigh, **Palestiniane : from Peasants.**, p. 39.

(١٣٣) بدران ، التعليم والتحديث ص ٢١١ . والهستدروت هي نقابة العمال اليهودية العمومية أسست أواخر ١٩٢٠ .

(١٣٤) المصدر السابق ص ٢٢٠ .

(١٣٥) تصف مجلة العرب في عددها ١٩٣٣/٦/١٨ تطور قضية وادي الحوارث على يد السلطة البريطانية « فقد كانت هذه السلطة منذ أوصدت الابواب جميعها في وجه عرب وادي الحوارث ، تحاول اخراجهم من الارض واسكانهم في أماكن أخرى ليحل اليهود محلهم، غير متفكرة في حل المشكلة من أقرب طرقها وهو ابقاء العرب في الارض في جهة ما ، وتقسيط الثمن عليهم الى مدد معلومة ، فان اليهود اذا أخذوا سبعة أثمان الارض وبقي العرب في جزء منها لا يزيد عن أن يكون الثمن الثامن ، فالغنيمة الكبرى تظل لليهود ، ولكن تجرد السلطة من صوت الضمير وافضاءها عن حل المعضلة حلا انسانيا ، جعل اليهود يتشددون في طلب النزول في الارض ، وخاصة عندما رأوا هذه السلطة المدعنة لهم تستعمل القوة في اخراج العرب من الوادي ، وجل ما عرضته السلطة على العرب من حل ،

ترحيلهم بقصتهم وقضيفهم الى (تل الشوك) قرب بيسان وهو مكان واقع في منطقة تختلف هواء واقليما وأرضا عن وادي الحوارث ، وليس من الوجهة الصحية مؤاتيا للاستيطان والسكن . ولم تزل هذه القضية تتمطى حتى اصبحت الشغل الشاغل للرأي العام فيالبلاد وكانت نارها تظهر وتخبو حتى عجزت السلطة أخيرا على اخراج عرب وادي الحوارث من موطنهم ومساكنهم بالقوة ، ونقلهم الى (تل الشوك) قرب بيسان ، وهم لا يقلون عن الفي نفس ، وقد عينت السلطة صباح يوم الخميس١٥ حزيران موعدا لتنفذ مرادها بالقوة ، فأرسلت الى هناك قوة كامنة من البوليس واتخذت تدابير جمة (لتفتح)وادي الحوارث وتأخذ أهله من رجالونساء وأطفال سبايا وأسارى الى تل الشوك » .

وفي عددها ١٩٣٣/٦/٢٤ تقدم مجلة العرب وصفا حيا لعملية اجلاء عرب وادي الحوارث « فقد ذهبت قوة من الجند والضباط والجواسيس الظاهرين والاخفياء مع السلاح وآلات (الاحتلال) واحتلت الوادي يومي الاربعاء والخميس ، ومعها اليهود الذينكانوا على استعداد لاعمال سكة الحراثة في الارض ، فخرج الرجال العرب وتفرقوا في جهات مختلفة ، ثم باشرت السلطة هدم الخيام حتى أتت عليها كلها بين أعوال النساء وصراخ الاطفال واغماء الضعيفات ، ثم جعلت تنقل هذا المتاع (المتهدم) بمعول الانكليز في سيارات كبيرة الى خارج حدود الارض التي سلمت الى اليهود . وحرثوها وبادروا الى اقامة السياج حولها ، وأما مرمى العرب ، نساء وأولادا وأطفالا وعجزا ، فكانوا في وادي القباني على بعد عدة كيلو مترات من الارض . وأصبح أهل وادي الحوارث اليوم عطشى ، جوعى ، فهم لا يرحلون الى (تل الشوك) ولا يحبون أن يموتوا خارجالوادي» .

(١٣٦) احمد الشقيري ، **اربعون عاما في الحياة العربية والدولية** ، بيروت ١٩٦٩ ، ص١٣٢ .

(١٣٧) Barbour, **Nisi Dominus.,** pp. 133-134.

بدران ، **التعليم والتحديث** ، ص ٢١١ ، ٢٣٧ – ٢٣٩ .

(١٣٨) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ص ٢٥٢.

(١٣٩) Porath, **The Palestinian Arab National Movement.,** vol. II, p. 294.

(١٤٠) خليل البديري ، ستون عاما من الحركة الوطنية الفلسطينية وفيها ، القدس ١٩٨١ ص ٦٧ .

(١٤١) Sayigh, **Palestinians : from Peasants.,** p. 43.

(١٤٢) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ... ص ٣٢٥ – ٣٢٦ .

(١٤٣) Porath, **The Palestinian Arab National Movement.,** vol. II, P. 338 .

(١٤٤) George Antonius , **The Arab Awakening,** London, 1939 . (reprinted Beirut, 1969), pp, 406-407.

(١٤٥) بيان نويهض الحوت ، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين١٩١٧ – ١٩٤٨ ،بيروت ١٩٨١ ، ص ٤٠١ .

(١٤٦) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ..ص٣٤٤

(١٤٧) Porath, **The Palestinian Arab National Movement .,** vol. II, p. 269.

(١٤٨) Ann Mosley Lesch, **The Palestine Arab Nationalist Movement under the Mandate,**

في كتاب :

William Quandt and others

(eds.), **The Politics of Palestinian Nationalism** , Berkeley , Los Angeles, London , 1973 . p. 18.

(١٤٩) الكيالي ، تاريخ فلسطين..ص١٤٣–١٤٤ .

(١٥٠)

Porath, **The Palestinian Arab National Movement.**, Vol. II , pp. 92,100.

خلة ، فلسطين والانتداب البريطاني ... ص ٤٨٨ .

اخذت العينة من مجموع ١٠٤ قرى ، واذا عمم ذلك على كل فلسطين يصبح عدد العائلات **التي لا تملك أي قطعة أرض ٨٦ الف قطعة.**

(١٥١) المصدر السابق ص ٤٨٨ – ٤٨٩ .

(١٥٢) المصدر السابق ، ٢٠٥ – ٢٠٨ .

(١٥٣) المصدر السابق ، ٤٨٩ .

(١٥٤) دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ... جزء ١ ، ملحق ١٠ ، ص٣٤٠ – ٣٤١ .

(١٥٥) في كتاب

Moses Donkhann, **Land Tenure**, Himadeh, **Economic Organization.** pp. 93 - 97.

وايضا :

Porath, **The Palestinian Arab National Movement.**, Vol. II, pp. 104, 166, 297.

(١٥٦)

Sayigh, **Palestinians : from Peacants.**, p. 43.

(١٥٧) اتفقت الحكومة البريطانية مع الحكومة الامريكية بعد الحرب الثانية على ارسال لجنة مشتركة للتحقيق في فلسطين في مطلع ١٩٤٦ وشمل نطاق تحقيقها الولايات المتحدة ولندن وأوروبا وفلسطين والاقطار العربية المجاورة . وجاءت توصيات اللجنة أواخر نيسان ١٩٤٦ مخيبة للامال فقد أوصت بالسماح لمائة الف مهاجر يهودي بدخول فلسطين ورفع قيود انتقال الاراضي واخراج فلسطين من نظام الانتداب الى نظام الوصاية الدولية .

(١٥٨) عوني عبد الهادي ، أوراق خاصة ، (اعداد خيرية قاسمية) بيروت ١٩٧٤ ص ١٣٩ .
السفري ، فلسطين العربية ... ص ٢٠٨ .

(١٥٩)

Porath,**The Palestinian Arab National Movement** ., Vol. II, p. 292.

(١٦٠) الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ..ص١٩٦

(١٦١) أعلن عن ظهور حزب الاستقلال رسميا في آب ١٩٣٢ وركز على المطالبة الاساسية في الوحدة والاستقلال وعمق خط المعاداة لبريطانيا والصهيونية معا .

دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ... جـ١ ص ١٠٣–١٠٩ .

(١٦٢) السفري ، فلسطين العربية ... ص ٢٠٥.

(١٦٣) المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

(١٦٤) أسس بنك الامة العربي أحمد حلمي بعد استقالته من البنك العربي ، عزة دروزة ، **مذكرات وتسجيلات** ، جـ٢ ، دمشق ١٩٨٦ ص ١٢٠ .

(١٦٥) بدران ، التعليم والتحديث ... ص٢٨٣ .

(١٦٦) السفري ، فلسطين العربية .. ص ١٩٥ .

(١٦٧) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ – ٢٠٠ .

(١٦٨) بدران ، التعليم والتحديث .. ص ٣٢١.

(١٦٩) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(١٧٠) من امثلة الحملة على بيع الاراضي والشخط على سماسرة الارض يمكن الرجوع الى : عزة دروزة **حول الحركة العربية** ، جـ٣ ، صيدا بيروت ١٩٥١ ، ص ٨٦ .

(١٧١) Porath, The Palestinian Arab National Movement., Vol. II, p. 93.

(١٧٢) صدر قرار انشاء المجلس الاسلامي في آذار ١٩٢١ وفي انتخابات رئاسة المجلس الاعلى في في كانون ثاني ١٩٢٢فاز الحاج أمين الحسيني (المفتي) ومع أنه لم يكن بيد المجلس الا سلطة الاشراف على الشؤون الاسلامية وادارتها من محاكم شرعية وأوقاف ، كان سببا للتنافس بين العائلات الوجيهة للسيطرة عليه ومن خلال المجلس حافظ المفتي على الزعامة الوطنية وحوّل المجلس الى قوة سياسية .

(١٧٣) انبثقت فكرة المؤتمر الاسلامي من قضية البراق ، وكان هدف المؤتمر استنفار العالم الاسلامي والعربي لنصرة عرب فلسطين في مناهضتهم للصهيونية وللسياسة البريطانية. وحضرت المؤتمر وفود عربية واسلامية واتخذ عددا من القرارات لانقاذ فلسطين .

(١٧٤) Stuart Erskine, Palestine of the Arabs, Lonbon, 1935, p. 141.

(١٧٥) الحوت ، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ، ص ٢٩٤ .

(١٧٦) المصدر السابق ، ص ٢٩٤ ــ ٢٩٦، والوثيق (١٨) ص ٧٣٩ ــ ٧٤٠ بعنوان « الفتوى بشأن بيوع الاراضي والسمسرة صادرة عن المؤتمر الاول لعلماء الدين بفلسطين » ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥ .

(١٧٧) المصدر السابق ، الوثيقة (١٩) ، ص ٧٤٠ ٧٤٢ بعنوان : « الفتاوى الدينية بشأن تحرم الارض لليهود صادرة عن رجال الدين ١٩٣٥ » .

(١٧٨) المصدر السابق ، وثيقة رقم ١٩ ، ص٧٤٢.

(١٧٩) Smitli . OP. Cit , P. 80 .

(١٨٠) Furlonge, Palestine is my country., pp. 135/136.

يروي العلمي في مذكراته المقترحات التي تقدم بها خلال مشاورات الجامعة العربية لتحسين أوضاع القرى وانقاذ الاراضي .

(١٨١) ويذكر عوني عبد الهادي في « أوراق خاصة» ... ص ١٣٥ : « انه بمعرفة اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية قدم خبيران مصريان تقريرا عن مشكلة الاراضي وكيف يمكن مواجهة تسربها الى اليهود وكذلك النهضة بأمور الفلاح وتنظيم الامور المالية ومساهمة الدول العربية في عملية الانقاذ ». وقد أشار عوني في رسالة بعثبها من القدس الى عزام باشا الامين العام للجامعة العربية في ١٩٤٥/١١/٨ الى المشروع الاقتصادي الذي اقترحته الجامعة . حول المشروع الانشائي وملابساته يمكن الرجوع الى مذكرات موسى العلمي ص ١٣٧ ــ ١٣٩ .

(١٨٢) Furlonge , Palestine is my Country.

(١٨٣) حول مقررات مؤتمر بلودان ١٩٤٦ ، الحوت ٢ القيادات والمؤسسات السياسة في فلسطين وثيقة ٤٩ ، ص ٨١٨ .

(١٨٤) Sayigh, Palestinians : from Peasants., p. 25.

* * *

« الفئات الاجتماعية وملكية الارض في بلاد الشام »
(في الربع الاخير من القرن السادس عشر)

د. عبد الكريم رافق

جامعة دمشق

١ ـ مقدمة :

حددت فترة البحث في الربع الاخير من القرن السادس عشر لسببين : أولهما توافر سجلات شرعية من محاكم دمشق وحلب وحماة في آن واحد ، وثانيهما ، حدوث متغيرات خاصة بهذه الفترة . وتعد وثائق المحاكم الشرعية من المصادر الاساسية التي تعنى بالبنى الاقتصادية والاجتماعية المحلية ، والتي على ضوئها يمكن تفسير التاريخ السياسي بشكل معمق وعقلاني. ويرجع أقدم هذه الوثائق في حماة الى ٩٤٢هـ/١٥٣٥ ـ ١٥٣٦م ، وفي حلب الى ١٥٣٦/٩٤٣ ـ ١٥٣٧ ، أما وثائق دمشق فلا تتوافر حتى ٩٩١ ـ ١٥٨٣/٩٩٣ ـ ١٥٨٥ ، ثم تعود لتنقطع حتى الثلاثينات من القرن التالي بسبب الضياع أو التلف . وتوافر الوثائق من المدن الثلاث في وقت واحد يضفي على هذه الفترة أهمية وثائقية خاصة تجعل البحث أكثر شمولا لمناطق بلاد الشام وأقرب الى الدراسة المقارنة سواء بالنسبة للمؤسسات أم لعلاقة الفئات الاجتماعية بملكية الارض وطرق التصرف بها .

ويتميز الربع الاخير من القرن السادس عشر بظهور عدد من المتغيرات الهامة في بلاد الشام ، وفي غيرها من الاقطار العربية ، وحتى غير العربية ، التي كانت خاضعة للحكم العثماني ، وذلك بفعل عوامل دولية وعثمانية ومحلية . وطبيعي أنه تبقى لكل منطقة خصوصيتها .

فعلى النطاق الدولي أدى تدفق الفضة آنذاك من العالم الجديد ـ أمريكا ـ عبر اسبانيا الى اضطراب النقد في الدول الاوربية ، ووصل تأثير ذلك الى الدولة العثمانية فارتبك نقدها ، وانهارت قيمة وحدته الاساسية من الفضة وتسمى أقجة أو أسبر(١) . وقد واجهت الدولة ذلك بتخفيض قيمة الاقجة في عام ١٥٨٤ من خُمس درهم الى ثُمن درهم ، مما رفع سعر الذهب وزاد في الازمة المالية ، اذ تهافت التجار الاوربيون على شراء المواد الخام من الدولة العثمانية بأسعار متدنية . وجرى تخفيض للعملة في السنة ذاتها في بلاد الشام ومصر ومن قبلهما في اليمن(٢) .

« ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ ـ ٣٠/١١/١٩٨٨.

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار ـ حزيران ١٩٩٠.

وكانت الدولة العثمانية آنذاك،بعيد وفاة أشهر سلاطينها سليمان القانوني(١٥٢٠ـ ١٥٦٦) ، تعاني من ضائقة اقتصادية مردها ضياع كثير من مواردها الاقتصادية على أيدي أصحاب الاقطاعات العسكرية الذين قامت الدولة بالتوسع بواسطتهم في مراحلها الاولى . ولكن أهميتهم العسكرية تضاءلت بعد ذلك بسبب تعلقهم باقطاعاتهم ، ودفعهم مال البدل عوضا عن الخدمة العسكرية ، واستيلائهم بالتالي على موارد اقطاعاتهم دون تقديم عمل مقابل . ولم يكن الجيش الانكشاري الذي اعتمدته الدولة في أوائل القرن الخامس عشر ، ودفعت له المرتبات بدل الاقطاعات ، بأحسن حالا آنذاك فساء ولم يعد مقتصرا ، كما في أيامه الخوالي ، على المجندين من البلقان ، الذين قاموا بدور هام في الفتوحات العثمانية ، فدخلته عناصر من المسلمين الاحرار ، الذين كان هدفهم الحفاظ على مصالحهم من خلاله واستخدامه للوصول الى السلطة . لذا غدا هذا الجيش ، في غياب الانتصارات الكبرى ، عنصر اضطراب ، فتدخل في السياسة ، وأرهب السلاطين العثمانيين بعد أن كان يرهب أوربا ، وتبددت الاموال التي أنفقت عليه دون مقابل يذكر .

وعم السوء أيضا ملتزمي الضرائب فاحتكروا الالتزام المحدد بسنة واغتصبوا كثيرا من الاموال لانفسهم .ولهذه الاسباب مجتمعة ضاع جزء كبير من موارد الدولة مما زاد في اضطراب الوضع الاقتصادي فيها ، وبخاصة بعد توقف الفتوحات وتقلص الحدود ، مما حال دون حصول الدولة على مناجم معدنية اضافية تدعم بها نقدها . وعبثا حاولت في عشرينات القرن السابع عشر أن تستبدل بالاقجة وحدة نقد فضية جديدة هي البارة ، ثم القرش أواخر القرن لأن عوامل الضعف كانت مستشرية في الدولة(٢) .

انعكست التطورات السابقة على أوضاع الدولة العثمانية ككل فشهدت اليمن ثورات العساكر فيها بسبب تدني القيمة الشرائية لمرتباتهم ، واستغل الائمة الزيديون فيها هذا الوضع فثاروا على الدولة ، وقضى على ثورتهم سنان باشا ، والي مصر ، بين عامي ١٥٦٩ و ١٥٧١ . ولكنهم عادوا الى الثورة ، ونجحوا في اخراج العثمانيين من اليمن عام ١٦٣٥ . وكان اليمن بذلك أول ولاية عربية تتخلص من الحكم العثماني .ولم يعد العثمانيون الى اليمن من جديد حتى عام ١٨٧٠ بعد فتح قناة السويس . وفي مصر قامت ثورات عسكرية كبرى بين عامي ١٥٨٩ و ١٦٠٩ بسبب فرض العساكر ذوي الرواتب المتدنية ضرائب اضافية لهم ومحاولة الدولة قمعهم . واستغل الثورات المماليك الناقمون على العثمانيين فزادوا في تأجيجها . وفي العراق استغل الصفويون ثورات العساكر بزعامة بكر الصوباشي فاحتلوا بغداد في عام ١٦٢٣ ، واخرجهم العثمانيون منها في عام ١٦٣٩ . وفي الاناضول ظهر عدد من الزعماء الثائرين ، في العقد

الاخير من القرن السادس عشر والعقد الاول من القرن السابع عشر ، عرفوا بالتركية باسم الجلالية ، وجمعوا من حولهم قوات مرتزقة من الفلاحين الفقراء الذين تضرروا من القحط والانهيار الاقتصادي . وكان أحد هؤلاء الجلالية علي باشا جانبلاط الذي استولي على حلب لعدة سنوات في العقد الاول من القرن السابع عشر . وتمثل جميع هذه الثورات ردود فعل الولايات على السلطة المركزية وعلى الضائقة الاقتصادية في آن (٤) .

ولم تكن بلاد الشام بمنأى عن هذه الثورات ، ذات الاسباب الاقتصادية ، ولكنها لم تكن فيها بمثل العنف الذي كانت عليه في اليمن ومصر وبغداد بسبب عدم وجود قوى فيها أو حولها توازي الزيدية في اليُمن والمماليك في مصر والصفويين المهددين للعراق . كما أنها كانت بمتناول القوات العثمانية القريبة منها . ومع ذلك شهد العقد الاخير من القرن السادس عشر ظهور أعتى الثائرين فيها وهو فخر الدين المعني الثاني أمير الشوف وجبل لبنان (١٥٩٠ — ١٦٣٥) .

وكانت الاوضاع الاقتصادية مضطربة في بلاد الشام بسبب الازمة النقدية ، وكذلك العوامل الطبيعية كالقحط والطاعون . ونتج عن ذلك غلاء الحبوب وارتفاع أسعار الخبز بشهادة الاخباري الدمشقي المعاصر شرف الدين موسى الانصاري(٥). واستغل الجنود الانكشارية في الشام هذه الضائقة ففرضوا الضرائب الاضافية على الاهلين ، وسيطروا على عدد من قرى حلب وإبتزوا الاموال من فلاحيها . ويصف المحبي ذلك بقوله : «وكان بعض كبار الجند قد تقووا في حلب وقتلوا وجاروا خصوصا طواغيتهم خداوردي وكنعان الكبير وحمزة الكردي وأمثالهم .. واستولوا على أكثر قراها فلما رأى نصوح باشا (والي حلب) ما فعلوه وما استولوا عليه منها ومن قراها بحيث قلت أموال السلطنة وصارت أهالي القرى كالارقاء لهم رفع أيديهم عن قراها وجلاهم عن تلك البلاد ووقع بينه وبينهم وقعة »(٦) .

وأتاح مقتل زعماء الانكشارية الاغراب هؤلاء ، خداوردي وكنعان الكبير وحمزة الكردي ، وآخرين مثل آق يناق وقره يناق وحسن التركماني وعلي بن الارناؤوط ، المجال للسكان العرب في بلاد الشام للتسرب الى قيادات الجند الانكشاريين والسيطرة على هذا الجيش بالتدريج . ولا أدل على ذلك من الفرمان الذي وجهه السلطان العثماني ، في جمادى الاولى ٩٨٥/ (تموز ١٥٧٧) ، الى والي دمشق يأمره فيه أن تملأ الشواغر في الجيش الانكشاري بالاروام (الاتراك) وليس بالسكان المحليين yerlü ولا الاغراب tat (٧) . واستمر السكان العرب في دمشق بخاصة ، وعلى رأسهم تجار الحبوب الاثرياء في الميدان ، بالتسرب الى الجيش الانكشاري حتى سيطروا عليه من الداخل فأصبح أفراده دمشقيين بملابس عسكرية يدافعون عن مصالحهم مما اضطر

السلطان الى ارسال جيش جديد موال له في عام ١٦٥٩ عرف أفراده بالقابي قول (عبيد السلطان) . ومنذئذ أصبح في دمشق طائفتان عسكريتان : الانكشارية المحلية التي عرفت باليرلية ، والانكشارية القابي قول . وبذلك تمكن السكان العرب من اختراق المؤسسة العسكرية في دمشق ، وتلتها مؤسسات أخرى . وشهدت الفترات التالية اشتداد الصراع بين الطائفتين الى أن ألغيت الانكشارية في الدولة عام ١٨٢٦ . وفي حلب حيث لم يتمكن سكانها من السيطرة على الجيش الانكشاري فيها بسبب قرب حلب من مركز السلطنة ، فانهم وجدوا منفذا لهم في طائفة الاشراف التي انتسبوا اليها وقاتلوا من خلالها الجيش الانكشاري ، لتعارض مصالح الطرفين(٨) .

وهكذا يتبين لنا أن الازمة الاقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية ، في الربع الاخير من القرن السادس عشر ، قد تركت آثارها في بلاد الشام وأفرزت فئات اجتماعية متنفذة ذات صفة عسكرية ، اقطاعية وانكشارية ، سيطرت على موارد البلاد بتصرفها بالارض عن طريق الاقطاع أو الالتزام ، وشاركت بالتالي في السوق العقارية بنسبة فاقت نسبة الفئات الاجتماعية الاخرى الاقل نفوذا .

٢ ـ الملكية والاقطاع والعلاقات الزراعية :

شغلت اراضي الدولة الحيز الاكبر من اهتمام الادارة العثمانية وبشكل فاق قضايا الملكية الخاصة والوقف . وكانت الملكية الخاصة مصانة الجانب تطبق فيها قواعد الشريعة الاسلامية . وتمركزت بغالبيتها في مناطق التجمعات السكانية ، في المدن والقرى أو بجوارها ، وقل وجودها في المناطق البعيدة لتعذر حمايتها واستغلالها ، وبخاصة في أوقات اضطراب الامن . وتألفت الملكية الخاصة بمعظمها من عقارات سكنية كالدور والبيوت والاحواش ومقاسمها ، وتجارية مثل الدكاكين والخانات والقيساريات والطواحين والبوائك ، وزراعية مثل البساتين والكروم . وتضخمت الملكية الخاصة في القرن التاسع عشر ، بعد صدور قانون الاراضي العثماني لعام ١٨٥٨ الذي أباح حق الملكية للمتصرفين بأراضي الدولة وما تلا ذلك من بيعهم لها ، فظهرت عندئذ الملكيات الكبيرة المنتشرة في مختلف المناطق . وكانت بمعظمها ملكيات غائبة ، أي أن أصحابها يسكنون مراكز المدن ولا يعملون مباشرة بالزراعة ، وانما تعاملوا مع الارض كسلعة تباع وتشترى ، بهدف الربح ، وذلك خلافا لما كان عليه الامر في الملكيات التي كانت مصدر عيش لاصحابها الذين يعملون فيها ، وبالتالي يضنون ببيعها . ويدخل في اطار الملاكين الكبار ، بعد قانون ١٨٥٨ ، رؤساء العشائر الذين سجلوا الاراضي التي كانت مشاعا للقبيلة بأسمائهم .

ولم تحدث تطورات تستدعي الاهتمام بالملكية الخاصة في الربع الاخير من القرن

السادس عشر سوى ما سنتطرق اليه فيما بعد من شراء أصحاب الاقطاعات والملتزمين من الاغراب ، من وفر مواردهم ، عقارات سكنية وتجارية في مراكز المدن ، مما حولهم الى ملاكين مستقرين فيها . وزاد ذلك من التنوع السكاني في هذه المدن . ويمكن تتبع الاماكن التي سكنوها ، أو تملكوا العقارات فيهـا ، وكذلك الاعمال التـي مارسوها ، والفعاليات التي وظفوا أموالهم فيها ، وامتزاجهم مع السكان في بحوث خاصة بذلك .

أما الوقف ، بنوعيه الخيري والاهلي (الذري) ، فقـد شغل اهتمام المحاكـم الشرعية باستثماره ، وتعيين المتولين والنظار عليه ، ورصد موارده لاصلاح العقارات التي يتألف منها ، وانفاق ما فضل على الموقوف عليه ، سواء كان ذلك أماكن دينية أو خيرية ذات نفع عام ، أم ذرية الواقف . وقد اختلفت نسبة الوقف الخيري الـى الاهلي من فترة الى أخرى ، وذلك لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية . ففـي الربع الاخير من القرن السادس عشر ، مثلا ، كانت نسبة الوقف الخيري هي الغالبـة بسبب بناء الولاة العثمانيين العديد مـن الجوامع مثـل جوامع لالا باشـا والمراديـة والدرويشية والسنانية بدمشق ، وجامع بهرام باشا في حلب . وكان ذلك استمرارا لتقاليد سابقة بنيت فيها التكايا والجوامع ، وكذلك المدارس والسـبل والخانات . وينطبق هذا الامر على الولايات العربية ، وغير العربية ، الخاضعة للحكم العثماني(٩) . وضمت الاوقاف التي رصدت لهذه المباني قرى بكاملها فضـلا عن أوقاف أخـرى في مراكز المدن(١٠) .

ويفسر هذا الاتجاه في بناء التكايا والجوامع والمدارس والسبل ورصد الاوقاف عليها في القرن السادس عشـر ، وتضاؤل ذلك في القرن التالي ، ثم انعدامه تقريبا في القرون اللاحقة ، بأوضاع الدولـة وحكامها . فالدولة في عهـد السلطانين سليم الاول (١٥١٢ ــ ١٥٢٠) وسليمان القانوني (١٥٢٠ ــ ١٥٦٦) كانت في أوج قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية ، وقد شارك في صنع هذا المجد ، في ساحات المعارك المظفرة ، قادة وولاة أكفاء : مثل سنان باشـا ودرويش باشـا وسواهما ، فلا عجب أن خلـد هؤلاء أمجادهم حيث حلوا ، وبخاصة في مراكز الخلافة السابقة ــ وهم الاغراب عـن تلك المناطق ــ بتلك الاعمال الخيرية . أما بناء الخانات ، ومعظمها في حلب ، فيفسر بنمو النشاط الاقتصادي في بلاد الشام ، سواء على صعيد الصناعات المحلية ، أم في مجال الخدمات والتجارة الدولية . وقد فتحت أمام صـناعات حلب وتجارتها الناشـطة أسواق الامبراطورية العثمانية والاسواق الدولية(١١) .

وحين تدنت نوعية القادة والولاة ، بضعف الدولة ثم انحطاطها ، واخذوا يشترون مناصبهم ، كما حدث في القرن الثامن عشر ، انصب اهتمامهم على الاثراء ، وانصرفوا عن بناء الجوامع والابنية ذات النفع العام ، كما في مثال والي دمشق أسعد باشا العظم

(١٧٤٣ ـ ١٧٥٧) ، الذي أثرى وبنى قصرا وخانا ، ولكنه لم يبن جامعا . وعندما أخذت الدولة بمصادرة أموال الولاة الاثرياء بعد عزلهم ، احتاط هؤلاء من ذوي الاصول المحلية فعمدوا الى تحويل ممتلكاتهم الى أوقاف أهلية لتحاشي مصادرة الدولة لها . وهكذا ازدادت نسبة الاوقاف الاهلية وأحجامها في ذلك القرن بالمقارنة مع الاوقاف الخيرية ، في حين كان الامر خلاف ذلك في القرن السادس عشر ، وعلى وجه الخصوص في الربع الاخير منه.

وقد شكلت أراضي الدولة، المعروفة أيضا بالاراضي السلطانية أو الاميرية (نسبة الى الامير ومنها اشتقت كلمة ميرية ومال الميري أي الضرائب) القسم الاكبر من الاراضي الزراعية خارج المدن ، وشاعت فيها زراعة الحبوب ، ومن هنا كثرة الموارد التي أتت بها الدولة حين أحسنت استثمارها وجباية ضرائبها . ولا أدل على ذلك من الفوائد الاقتصادية والمالية الكبيرة التي جنتها الدولة العثمانية من الاقطار العربية التي حكمتها ، والتي استخدمتها ، باعتراف الباحثين الاتراك المحدثين ، في تمويل فتوحاتها في أوروبا ، مما مكن السلطان سليمان القانوني من تحويل الامبراطورية العثمانية الى امبراطورية عالمية(١٢) ، وذلك قبل أن تضعف الدولة ويستولي المتصرفون بالارض على جزء كبير من وارداتها .

تألفت أراضي الدولة العثمانية بمعظمها من قسمين رئيسيين : قسم جبيت موارده عن طريق الالتزام ، وقسم أعطي كاقطاع . فالقسم الاول عهد به الى الملتزمين لقاء مبلغ معين من المال ، وكثيرا ما تم ذلك بواسطة مناقصة وعهد به لمن يدفع الاكثر . وكان الملتزم يعين عادة لسنة واحدة للحيلولة دون بقائه فترة أطول ، وتمكينه بالتالي من الاثراء . وقد وجد محصل في كل ولاية يقوم بجمع المال من الملتزمين ويسلمه للدفتردار (أمين الخزينة) في مركز الولاية . وقد يكون المحصل هو الوالي نفسه أو شخصا آخر . ففي ولاية حلب ، مثلا ، كان المحصل غير الوالي بسبب سعة أراضي الولاية وغناها مما اقتضى موظفا متفرغا ، وأيضا للحيلولة دون جمع الوالي الاموال الطائلة واغرائها له بالعصيان . أما في ولاية الشام (دمشق) فكان الوالي هو المحصل. ويبدو أن جمع الوظيفتين سببه وجود أمراء محليين أقوياء في هذه الولاية ، عينتهم الدولة كملتزمين على مناطقهم لكسبهم الى جانبها . وكانت قوتهم تقوم على أسس قبلية أو طائفية ، واشتهروا بخاصة في الوية فلسطين وجبل لبنان حيث التنوع الجغرافي والبشري ، وذلك قبل انسلاخ جبل لبنان عن ولاية الشام وتشكيله مع الوية صيدا وبيروت وصفد ولاية صيدا ـ عام ١٦٦٠ . وثمة سبب آخر استلزم أن يكون والي الشام هو المحصل وهو تعيينه بانتظام بدءا من عام ١٧٠٨ أميرا لقافلة الحج الشامي ، بالاضافة الى كونه واليا ، مما اقتضى مسؤوليته المباشرة لجمع مال الميري

من زعماء ولايته . وهذا ما يفسر كثرة الحملات التي شنها والي الشام ــ المحصل ضد الملتزمين من هؤلاء الزعماء عند امتناعهم عن دفع مال الميري .

تألفت أراضي الاقطاع من ثلاثة أنواع : الخاص ، والزعامة ، والتيمار . واختلف كل نوع عن الاخر بحسب وارده السنوي . فالاقطاع الخاص تجاوز دخله المائة الف أقجة ، والزعامة راوحت بين عشرين الفا ومائة ألف ، والتيمار أقل من ذلك . والحق الاقطاع الخاص أكثر ما يكون بالسلطان ، وأقل من ذلك بكبار الموظفين أو الولاة، في حين أعطيت الزعامة الى قادة الجيش، والتيمار الى الجنود الذين عرفوا بالتيماريين، وأحيانا شملت هذه التسمية الزعماء أيضا ، وكان هؤلاء في الغالب من الفرسان (السباهية) .وكان الزعيم والتيماري يأتي كل منهما بعدد من الجنود يتناسب ودخل اقطاعه . فبالنسبة للزعيم كان يجند فارسا بكامل سلاحه لكل خمسة آلاف أقجة من مورد زعامته ، في حين يأتي التيماري بفارس لكل ثلاثة آلاف أقجة من دخله ،وذلك قبل أن تتضاءل أهمية هذا الجيش الذي أخذ أفراده يتمسكون بالارض أكثر من تمسكهم بالقتال . وبالرغم من أن الاقطاع العسكري هذا كان يمنح لصاحبه لقاء خدمته العسكرية ما دام يقوم بواجبه ، ويسترجع منه حين يعجز عن ذلك ، ، الا أن هذا النظام أصابه الخلل ، وامتنع أصحاب الاقطاع عن اعادته الى الدولة ، وأورثه بعضهم الى أبنائهم .

وشغلت قضايا الاقطاع بأنواعه الثلاثة حيزا كبيرا في سجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام في فترة دراستنا مما يدل على الاهمية الاقتصادية للاقطاع من ناحية ، وعلى اساءة استعماله وخرق شروطه مما استدعى اللجوء الى القضاء ، من ناحية أخرى . وفوق هذا وذاك فان اللجوء الى المحكمة الشرعية يدل على علو شأن القضاء آنذاك والتزام المتقاضين بحكم الشريعة . وأهمية السجلات الشرعية في هذا المجال انها تظهر الجانب التطبيقي للاقطاع الذي لا بد أن يختلف عن الجانب النظري لـه .

وترد في سجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام ، في فترة البحث ، قضايا كثيرة تتعلق بالاقطاع الخاص ، وعلى وجه الخصوص في ولاية حلب وفي لواء حماة ، الذي كان يتبع ولاية طرابلس ، مما يدل على أن الاراضي الخصبة الزراعية في هذه المناطق كان يذهب دخلها الى السلطان العثماني، وبالتالي الدولة ، والى كبار الموظفين .وتشير السجلات الى الاقطاع الخاص بصفة الجمع (خواص) مما يدل على كثرته ، كما أنها تنسب معظمه الى السلطان كما في العبارة التالية : الخواص السلطانية أو الخواص الشريفة . وبالرغم من وجود الخواص في مناطق حوران والبقاع التي كانت تتبع ولاية الشام ، فان معظم اراضي الغوطة كانت وقفا على جوامع دمشق وأبنيتها الدينية الاخرى ، واقل من ذلك ملكا للساكنين فيها ولسكان دمشق . وتضاءلت فيها الاقطاعات بسبب طبيعة زراعتها التي اشتملت على البساتين والكروم .

وقد أوردت وثائق حماة معلومات هامة عن امتداد الخواص السلطانية وحجمها، وذكرت مثلا ، أن قرى كازو وأرجزى والظاهرية ومعرتقب والدحاجية وكفربهم وأفيون ، وهي من أكبر وأغنى قرى لواء حماة ، كانت من الخواص الشريفة . وجاء في هذه الوثائق أن للخواص الشريفة في حماة موظف عرف باسم « أمين » ، ويحمل لقب « جلبي » (يوازي أفندي ، وكلا اللقبين غير عربي أطلقا على أهل القلم) ، كان مسؤولا أمام دفتردار طرابلس عن جمع وارد الخواص المعروف بمال الميري . ويعين الامين في لواء حماة ، مثلا ، من قبل السلطان ، بموجب تذكرة ، أي شهادة أو توصية للتعيين، صادرة من قبل والي طربلس(١٣) . ويساعد الامين في جمع مال الميري من القرى المتضمنة في الخواص الشريفة موظف يدعى الصوباشي ، وهو في الاساس مسؤول عن الامن(١٤) . وفي الخواص الملحقة بمنصبي والي طرابلس أو أمير لواء حماة ، مثلا ، كثيرا ما حدث خلاف بين الوالي أو الامير المعزول من ناحية ، وخلفه من ناحية أخرى ، اذا ما تم هذا التبديل وقت الحصاد ، حول من منهما هو المؤهل لاستلام وارد الخواص(١٥)

واعتاد القرويون الذين سكنوا وعملوا في أراضي الخواص، بموجب حق التصرف، أن يقترضوا المال من الامين المسؤول عن الخواص لزراعة الارض ، واعتبروا مسؤولين جماعيا أمامه عن أداء الدين ، وبلغت أحيانا قيمة الدين ما يساوي وارد الارض والضرائب المترتبة عليها(١٦) . وعهد أحيانا بالتزام ضرائب قرية الخاص الى شخص في القرية ذاتها بقطع النظر عن مذهبه ، مثال ذلك أن قرية أفيون التابعة لحماة ، أعطي التزامها على شكل مقاطعة(١٧) ، الى مسيحي من القرية ذاتها ، وذلك لمدة سنة ، لقاء مبلغ محدد(١٨) . والتزم أحيانا جميع أهل القرية الخاص المتصرفين بأراضيها (حق الرقبة يعود للدولة) بتقديم مبلغ معين يساوي محصول القرية والضرائب المترتبة عليها لصاحب الاقطاع الخاص . مثال ذلك أن عددا من أهالي قرية أبي قبيس في قضاء شيزر تعهدوا في محكمة حماة الشرعية ، أصالة عن أنفسهم ووكالة عن باقي سكان قريتهم ، الجارية يومئذ في خواص برويز بك أمير لواء حماة ، انهم يقبلون في عهدتهم غلال قريتهم ، من شتوي وصيفي ، والرسوم الواقعة في سنة تاريخه (٩٩٣/١٥٨٥) بمبلغ مائة وسبعين سلطانيا(١٩) بطريق القرض الشرعي على حكم الحلول الشرعي ، وهم متضامنون ومتكافلون في ذلك(٢٠) ، أي ان أهالي القرية جعلوا هذا المبلغ بذمتهم بمثابة قرض يلتزمون بدفعه حين حلوله ، ولم تحدد القضية زمن الحلول .

وكان الهدف من اقطاع الزعامة والتيمار أن يكون واردهما بمثابة مرتب لاصحابهما من السباهية . واختلفت طريقة تعيين الزعيم والتيماري، فالزعيم يعين بامر سلطاني على الزعامة التي قد تضم أكثر من قرية ومزرعة ملحقة بها . ويعمم والي الولاية التي تتبعها الزعامة أمر تعيين الزعيم على رؤساء القرية والفلاحين فيها . . حدث ذلك حين عين

السلطان في عام ١٥٨٥ شخصا يدعى اسكندر بك ، وهو من طائفة الجاويشية الملحقة بخدمة السرايا في استانبول ، زعيما على قرية نقير الجلة ومزرعتها المسماة قبادة ، وعلى مزرعتي العروس والدرهمية التابعتين لقرية كيسون . وقد عمم والي طرابلس أمر السلطان وأعلم رؤساء وفلاحي هذه المناطق بذلك ، وأوكل الى صوباشي القرية أمر الزعامة الى حين وصول اسكندر بك(٢١) . وبالنسبة للتيمار فقد أمكن للوالي أن يسمي صاحبه اذا لم يتجاوز دخله حدا معينا أو يوصي به الى استانبول، بموجب تذكرة اذا كان محصوله يزيد عن ذلك . وحين يشغر التيمار بوفاة صاحبه تسترجعه الدولة، ولكن سوء الاستعمال كان مستشريا ، ففي احدى القضايا التي عرضت على القاضي الشرعي في حماة ادعى جمعة صوباشي ابن محمد الحلبي التيماري على شقيقين بأن مورثهما قد اقترض منه ثلاثين سلطانيا لقاء فراغه له بحسن اختياره عن تيماره المقطع له ، وتواعدا أن يتوجها معا الى والي طرابلس للحصول على براءة جديدة منه بمنحه التيمار بعد فراغه له عنه . ومات المورث والمبلغ باق بذمته ،والمدعي يطالبهما به لكونهما وضعا يدهما على متروكات مورثهما . فأنكرا ما ادعاه ، ولكن المدعي أحضر شهودا واثبت ذلك(٢٢) .

ويلاحظ أن معظم أصحاب الزعامة والتيمار ، في فترة البحث ، كانوا من الاغراب بدليل أسمائهم ، خرم وغضنفر وجاويش ، ونسبتهم الى عبد الله ، وهو تعبير استخدم بشكل كبير في العهد المملوكي لمن لا يعرف أصله . وبذلك يكون النظام الاقطاعي العثماني قد أسهم في ادخال عناصر غريبة الى بلاد الشام بعضها اندمج مع سكانها وتملك فيها ، والبعض الاخر غادرها بانحلال اقطاعه . ولم تقتصر الزعامة أو التيمار على أراض في منطقة واحدة أو حتى في لواء واحد ، فهناك أمثلة عن تشكل الزعامة الواحدة من أراضي تقع في عدة الوية .ولم يكن من الضروري أن يقيم الزعيم في زعامته اذ يلاحظ أن معظم الزعماء في لواء حماة ، مثلا ، أقاموا في هذه المدينة ، وحين يغيب الزعيم عن زعامته يوكل أمرها الى شخص لقب بالاستاذ . وقد أطلق هذا اللقب في الاصل ، ابان السلطنة المملوكية ، على السلطان أو الامير الذي يشتري المماليك ويدربهم ثم يعتقهم، فيصبح أستاذهم وهم عتقاؤه . واستمر هذا اللقب في الاستعمال . في العهد العثماني، للدلالة على ضابط عسكري ، أو أمير لواء ، أسس أحد البيوتات العسكرية(٢٣) . ومن دراسة عدة قضايا في فترة دراستنا ، يبدو الاستاذ في بعضها صاحب الزعامة أو التيمار ، بينما يبدو في غيرها أنه شخص آخر . وفي الحالين كانت مسؤوليته مالية بالدرجة الاولى اذ قام بجمع أموال الميري . وعرف الاستاذ باسم القرية التي أنيطت ماليتها به كأن يقال عثمان آغا أستاذ قرية حران العواميد .وكلف أيضا باعادة الفلاحين الهاربين الى قراهم لاستئناف العمل والمشاركة في دفع الضرائب الجماعية .وكان يتمتع بعائدات ضريبة خاصة عرفت بمال الاستاذية فرضت على القرية المرتبطة به . ووجد

أحيانا أكثر من أستاذ واحد في القرية ، مما يدل على كبر حجمها والاراضي الملحقة بها . واستمر وجود الاستاذ في القرى حتى وقت متأخر من الحكم العثماني ، وذكر نشاطه في ريف بلاد الشام في نحو منتصف القرن التاسع عشر(٢٤). وربما ترافق وجوده مع وجود الاقطاع العسكري وانتهى بانتهائه .

ووجد موظف آخر في القرى هو الصوباشي الذي كان مسؤولا في الاساس عن الامن ، ثم نيطت به مسؤوليات مالية اذ استخدم صلاحياته العسكرية للاسراع في جمع الضرائب . ووجد أكثر من صوباشي في بعض القرى ، وأشارت اليهم المصادر بالشوابصة . وخصص للصوباشي ريع ضريبة خاصة به عرفت بمال الصوباشية أو عوايد الصوباشية ، وقد جبيت وقت الغلال . وقام الصوباشي ، مثله مثل الاستاذ والزعيم ، بتقديم الديون الى الفلاحين(٢٥) .

ومقابل هؤلاء المتسلطين قام الفلاحون ، ممثلين باختياريتهم ومتكلميهم ، بانتخاب شيخ أو أكثر للقرية الواحدة ، للتوسط بينهم ، وبين السلطة ولتمثيلهم في استقبال الموظفين والقوات العسكرية العثمانية واستضافة الغرباء في مضافة القرية ، ويمنح الشيخ مرتبا سنويا من أهل القرية لقاء أعماله ، ويمكن عزله بمبادرتهم اذا تعسف في استخدام صلاحياته ، وبخاصة فيما يتعلق بالضرائب التي كانت تفرض جماعيا على القرية ويقوم الشيخ بتوزيعها على الفلاحين كل حسب وارداته(٢٦) .

ونظرا لانتشار المشاع في الملكية ، على اختلاف أنواعها ، واختلاط أراضي المشاع مع أراضي الاقطاع ، فان صاحب اقطاع الزعامة ، مثلا ، التي تألفت من أجزاء متفرقة من الاراضي ، مقدرة بالفدان ومنتشرة في عدة قرى ومزارع ، ومتداخلة بالتالي مع أراضي الملك والوقف والالتزام ، كان يعمد الى فلاحة واستثمار الاراضي المتداخلة جميعها ، ثم يقوم بدفع حصص المستحقين من أصحاب الملك والمتصرفين بالاوقاف والالتزام ، من الوارد العام لهذه الاراضي(٢٧) .

وقد وضعت قيود قاسية على الفلاحين العاملين في أراضي الاقطاع ، سواء منها الخاص أم الزعامة والتيمار ، فلم يسمح لهم ، مثلا بترك قراهم والسكن في غيرها أو في المدن . وكان صاحب الاقطاع يعود بهم بالقوة ، في غالب الاحيان ، الى قراهم(٢٨). وتشكى الطرفان الى محكمة حماة الشرعية حول ذلك ، واختلف حكم القاضي باختلاف القضايا ، مع مراعاة القوانين العثمانية الناظمة لامور الزعامة والتيمار التي كان يلتزم بها . ففي احدى القضايا تقدم صاحب زعامة يدعى خرم بك بن عبد الله الزعيم بدعوى الى المحكمة طالبا اعادة الفلاح منصور بن جبران من قرية كفر الدوس ، التابعة لحماة، الى هذه القرية بعد أن تغيب عنها مدة ثلاث سنوات . وذكر في دعواه ان هذا الفلاح

« كان عنده ثلاث فدن عمالات ورحل من القرية المذكورة وترك أرضه بورا وهو يطالب بحاصل الثلاث سنوات بموجب القانون المنيف لكونه ترك الارض بورا » . فأمر القاضي الفلاح بأن يدفع للزعيم حاصل الثلاث فدن خلال الثلاث سنوات « بموجب القانـون المنيف » بسبب هربه من القرية . وشرح الفلاح أسباب هربه في المحكمة فجاء فيها : « وما كان سبب رحيله وخروجه من القرية الا الحاج علي بن محمد الخباز أخذ له ثلاث روس أبقار من أصل الثلاث فدن وثمان مكاك حنطة وأربع مكاك شعير وأربـع شنابل حمص وعدس وقنطار جوز قطن وثلاث قبارصة بغير حق» . فذكر القاضي ان له الحق بالدعوى على الحاج علي(٢٩) . وفي قضية أخرى تقدم صاحب زعامة بدعوى ضد فلاح هجر قريته الى حماة مدة سبعة عشر عاما مارس فيها مهنته ودفع الضرائب المترتبـة عليه فيها . وقد عارض القاضي طلب الزعيم اعادة الفلاح الى قريته الاصلية لانه لا يملك فيها بيتا أو عملا(٣٠) . وفي مثال آخر ادعى غضنفر بك بن عبد الله من زعماء حماة على سليمان ومحمد ولدي جمعة القاطنين يومئذ في قرية الرقيطا من قضاء حماة وقال انهما من جملة أهالي قرية دير قومية (درقومية) ، الجارية في زعامته وطالبهما بالعودة اليها فأجابا أنهما رضيا بالرجوع باختيارهما الى قريتهما والسكن بها لكون أن أباهما وجدهما منهـا (٣١) .

سـجل حماة رقم ٢٤ ، ص ١٩٤

وبالرغم من المرونة التي أبداها القاضي في تفسـير الشريعة والالتزام بالقانـون العثماني ، فان ربط الفلاح بالارض ، ومنعـه من السكن في مكان آخـر يشبه نظـام القنانة الاوربي الذي أخضع الفلاح للارض وباعـه معها ، كمـا أنـه يخالف الشـريعة الاسلامية لان القاعدة العامة فيها انه لو رحل الفلاح من قريته لا يجبر على العودة اليها

باستثناء حالات معينة . وقد نقل أمين الفتوى بدمشق محمد أمين بن عابدين (١٠٩٨ ـ ١٢٥٢هـ / ١٧٨٣ ـ ١٨٣٦م) في حاشيته(٣٢) عن مفتي الرملة خير الدين الرملي (٩٩٣ ـ ١٠٨١هـ / ١٥٨٥ ـ ١٦٧٠م) قوله «قال الخير الرملي في حاشية البحر أقول رأيت بعض أهل العلم أفتى بأنه اذا رحل الفلاح من قريته ولزم خراب القرية برحيله انه يجبر على العودة وربما اغتر به بعض الجهلة وهو محمول على ما اذا رحل لا عن ظلم وجور ولا عن ضرورة بل تعنتا وأمر السلطان باعادته للمصلحة وهي صيانة القرية عن الخراب ولا ضرر عليه من العود وأما ما يفعله الظلمة الآن من الالزام بالرد الى القرية مع التكاليف الشاقة والجور المفرط فلا يقول به مسلم » .

وكان لفلاحي القرية من جهتهم ، مصلحة في الحيلولة دون مغادرة أحدهم للقرية لان ذلك يعني ان قسما من أرض القرية سيبقى بدون زراعة ، وعلى الباقين أن يدفعوا كامل الضرائب المفروضة عليهم جماعيا . مثال ذلك ان عددا من أهالي قرية البرجية التابعة لقضاء سلمية والجارية في تيمار سيدي أحمد بن المرحوم الحاج محمد بن شيخ الاكراد التيماري أقروا أن له عليهم وعلى آخرين مبلغ ٦٥ سلطانيا بطريق القرض الحسن ، وهم متضامنون في ذلك ، فضلا عما له بذمتهم من حنطة البذار ومن الدين، « وأشهدوا عليهم المقرين المزبورين بأنهم يزرعوا أرض قريتهم المزبورة بالتمام والكمال ويفلحوها ولم يبقوا بها خط بور ولم يخرجوا الى المزارع الخارجة عن القرية المزبورة ويزرعوا بها حتى يتمموا أرض قريتهم من الصيفي والشتوي على العادة القديمة وان تركوا بأرض قريتهم خط واحد بور بلا زراعة وبلا فلاحة يكونوا قايمين بحاصله .... وتضامنوا .... بأن اذا رحل أحد منهم من القرية المزبورة يرجعه الاخر الى قريته وتصادقوا على ذلك »(٣٣) .

وتطرح القضية الاخيرة ، وكثير غيرها من القضايا الواردة في سجلات المحاكم الشرعية ، علاقة التبعية الزراعية بين الفلاحين وأصحاب الزعامة والتيمار . فقد أغرق هؤلاء الفلاحين بالديون والقروض ، النقدية منها والعينية ، كأن تكون قيمة بذار أو موادا غذائية لا غنى للفلاحين عنها لاستغلال الارض ولطعامهم . ففي احدى القضايا أقر عدد من أهالي قرية كفر طون ، التابعة لحماة ، أصالة عن أنفسهم ووكالة عن باقي أهالي القرية الجارية في زعامة مصطفى بك بن محمود بك ان بذمتهم وذمة أهالي القرية ٦٣٧ سلطانيا عدديا وعشر قطع(٣٤) عن ثمن حنطة وشعير وأبقار مختلفة الالوان والاسنان ابتاعوا ذلك وتسلموه من الحاج سفر بن أحمد الوكيل عن المقر له، وهم متضامنون في المبلغ المؤجل عليهم الى مضي ستة أشهر من تاريخه(٣٥) .

وتنوعت العلاقات الزراعية بين الفلاحين وأصحاب الاقطاعات والملاكين ، وذكرت في فترة دراستنا ، عمليات المزارعة والمباذرة والمشاركهم بينهم . مثال ذلك ادعاء أحد المتنفذين (خواجة فتحي بك اغاجان العجمي) في محكمة حلب على علي بن عبد الله

بأنه أعطاه مكوكين من الحنطة وعشرة دنانير ليزرع الحنطة وينفق الدنانير على الحصاد « بطريق الشركة على وجه المزارعة » . وقد أقر علي بذلك وقال انه زرع الحنطة وأعطى خواجه فتحي بك ستة مكاكيك ، وأقر هذا بذلك ولكنه كان يرغب بكمية أكبر ، فحلف علي على أن المكوكين المذكورين ما خرجت أكثر من ذلك ، وأنه قد خرج المال المذكور على الحصاد تماما وما زاد ولا شيء(٣٦) .

وذكرت عملية مباذرة بين فلاحين وتيماري. فقد أقر في محكمة حماة كل من علي ابن قاموع ويوسف بن سلمان وأبو بكر خطاب من أهالي قرية دير قومية أنهم أخذوا من فخر الزعماء غنضفر بك بن عبد الله (شمل اقطاعه عدة قرى) الجارية في تيماره القرية المذكورة مكوكا وثلاثة عشر شنبلا من الحنطة ومكوكين شعير على سبيل المباذرة على ما يفصل فيه فالذي تسلمه علي بن قاموع لنفسه بمفرده من ذلك مكوك وشنبل حنطة ومكوك شعير والذي تسلمه يوسف بن سليمان وأبو بكر بن خطاب المذكورين اثني عشر شنبلا من الحنطة ومكوكا من الشعير وهما متضامنان ومتكافلان في ذلك مالا وذمة بحيث أن يكون الحاصل المتعلق بغضنفر بك المشار اليه من الاصل والبذار يخرج كذلك من الاصل ومهما فضل بعد الحاصل والبذار الذي فتح الله يكن بينهم انصافا وتبقى الغلالأيضا بينهم انصافا وخرج الحصاد علىغضنفر بك النصف وعليهم النصف ... حسبما تصادقوا واتفقوا على ذلك(٣٧) .

وهناك أيضا عملية المفالحة أو مشد المسكة ، وتعني فلاحة الارض وشد الفدان فيها . فقد ذكر أن وكيل برويز بك بن عبد الله من أعيان الزعماء بدمشق والمتولي على أوقاف العمارة السليمية بصالحية دمشق سلم عددا من الاشخاص من أهالي قرية حرستا الزيتون جميع مشد مسكة الفلاحة الكائنة بأراضي القرية والمحددة مساحتها بالافدنة ،وفق حصص لكل منهم ،وهم تسلموا ذلك «على سبيل المفالحة المعتادة»(٣٨). ولم تذكر شروط المفالحة هذه ، ولكن المعروف أن الشدادة في الشام ، فيما بعد ، أي الذين يشدون مسكة الفدان ويزرعون الاراضي السلطانية والوقفية ، كان يمولهم أحد المرابعين للقيام بالزراعة مقابل حصوله على ربع المحصول(٣٩) .

وقد وظف أصحاب الزعامة والتيمار الثروة التيجمعوها من محاصيل اقطاعاتهم في شراء العقارات السكنية والتجارية ، من دور ودكاكين وخانات وبوايك ، في مراكز المدن : وكذلك الاراضي الزراعية أو غراسها خارجها . ويوضح المثال التالي تنوع مشتريات أحد كبار الزعماء ، ومجموع أثمانها ، ومصدر المال ، وطريقة الدفع . فقد اشترى فخر الزعماء مصطفى آغا ابن عبد الله من أعيان الزعماء بحماة بماله لنفسه من أفراد أسرة جلعود بحماة فباعوه جميع الغراس المختلف الاجناس من مثمر وغير مثمر القائم أصوله بالبستان ظاهر حماة بزور الخمسة ويعرف ببستان الفراف وشربه من

ماء نواعير الزور .. وجميع غراس البستان بزور الوقف .. وجميع الدكان ظاهر حماة بسوق البرادعية بالنصف الغربي وتعرف بالقهوة .. وجميع الدكان بالسوق المزبور بالصف الغربي المعدة للقصابة ... وقطعتي أرض ظاهر حمـاة ... وجميع الحقلين ظاهر حماة بسعر خمسمائة سلطاني ، ثم قاصص البائعين بما في ذمتهم للمشتري بنظير الثمن والقرض الحسن الذي اقترضوه منه قبل تاريخه(٤٠) . وتدل هذه القضية كيف أن أسرة حموية مالكة لعقارات متنوعة اضطرت لبيعها للوفاء بدين وقرض كان بذمتها لفخر الزعماء هذا الذي اشترى منها المبيع وقاصصها بثمنـه . وهكذا انقلب هـذا الاقطاعي الغريب الى ملاك كبير في حماة على حساب أسرة حموية مسـتخدما عائدات زعامته لذلك . ولتكوين فكرة عن ضخامة مبلغ الخمسمائـة سلطاني نذكر أن أحـد الزعماء في لواء حماة المدعو خرم بك بن عبد الله اشترى دارا في حماة بمحلة باب المغار بثلاثين سلطانيا(٤١) ، وان سعر مكوك الحنطة بالدين لستة أشهر كما أعطاه أحد الزعماء للفلاحين ، كان بعشرة سلطانيات ومكوك الشعير بستة سـلطانيات(٤٢) . وفي قضية اخرى كان سعر مكوك الشعير بالدين لمدة سنة ثمانية سلطانيات(٤٣). ويتضح من هذا أن سـعر مكوك الشعير بالدين ارتفع من ستة سلطانيات لمدة ستة أشهر الى ثمانيـة سلطانيات لمدة سنة ، أي ان الفائدة لستة أشهر بلغت ٣٣ر٣٣٪ . وفي حالة أخرى أقر اخوان مسيحيان من قرية البيئـة التابعة لحماة ، أن بذمتهن لمصطفى آغا بن عبد الله من أعيان الزعماء بحماة مبلغ ١٤٢ سلطانيا عن ثمن سبع مكاكيك من الحنطة(٤٤) ، أي أن سعر المكوك يعادل أكثر من عشرين سلطانيا ، مما يجعل الفائدة مرتفعة جدا بالمقارنة مع المثال السابق حيث سعر مكوك الحنطة بالدين لستة أشهر كان عشر سلطانيات .

يتبين مما سبق أن عمليات البيع بالدين ، التي كانت شائعة في مجتمع بلاد الشام وفي اقتصادها ، أتت لاصحابها بأرباح كبيرة . وكانت الفائدة على الديون مرتفعة ممـا زاد في ثراء أصحاب الاقطاعات وغيرهم الذين قدموا الديون وأثقلوا على الفلاحين الذين اضطر كثير منهم الى هجرة قراهم للتخلص من الضرائب أو بيع أراضيهم للوفاء بالديون والقروض . وقد شاع القرض في العلاقات المالية بين السكان، وعرف أحيانا انه قرض حسن ، أي عمل خير ، أو قرض شرعي ، وفي الحالين لا يحمل القرض نظريا أية فائدة. ويرد القرض في الغالب، الى جانب أثمان الحبوب التيبذمة المستقرضين من الفلاحين.

وهناك اشارة غير واضحة تماما الى الفائدة (الفايدة في الوثيقة) في قضية شراكة بين المعلم علي بن الحاج محمد ، وهو محتسب سابق في حماة ، والحاج خليفة بن الحاج محمد من محلة المحالبة بحماة . وقد ادعى الاول في المحكمة أن لوالده بذمة الثاني مبلغا قدره مائة سلطاني بطريق الشركة وجعل له فائدتها (فايدتها) في كـل سـنة ثلاثين سلطانيا وان والده توفي وانتقل المبلغ اليه ، وانه يطالبه بمائة وستين سلطانيا عن سنتين

مضتا من تاريخه . وقد أقر المدعى عليه بالمبلغ ولكنه ذكر انه دفع « الفايدة » لوالده في حال حياته ، وانه دفع المائة سلطاني الباقية وزيادة منه ستة وثلاثين سلطانيا عن ذمة والده لسلطان الكردي جلاب الغنم(٤٥) . ويبدو أن « الفايدة » هنا ليست الفائدة بمعنى الربا تماما لانها المبلغ الذي تدره الشركة في السنة . ولكن الغريب في هذه الشركة أن مقدار الربح « الفايدة » ان صح الامر محدد سلفا في حين أن العادة اقتسام الارباح بعد الحصول عليها ، في نهاية مدة محددة ، وبالمقدار الذي تأتي به دون تحديد ، ولذلك يرجح انها بمثابة الربا .

وقد وردت قضايا أخرى تنص على الفائدة صراحة بموجب القانون العثماني . ومن ذلك قضية عرضت في احدى محاكم حلب اقر فيها جمعة بن محمد الشهير بابن باشي ، من قرية بالا التابعة لجبل سمعان ، ان بذمته أصالة عن نفسه ووكالة عن ذمة ابن خاله محمد بن شعيب من القرية المذكورة لسيدي عمر بن يحيى بن العوفي ، وهو مراب محترف من حلب مبلغا قدره مائة وستة وعشرين دينارا ثمن حنطة وشعير ودين شرعي « فالدين الذي من ذلك هو على حكم العشرة بأحد عشر ونصف بموجب الامر الشريف السلطاني وهذا المبلغ مؤجل الى ثمانية أشهر من يوم تاريخه وانه رهن عنده بمقابلة ذلك جميع حصته وقدرها نصف فدان فلاحة متفرقة بأراض القرية المذكورة »(٤٦) . وتقدر الفائدة ، أو المرابحة ، في هذه الحالة بـ ١٥ ٪ ، وتتراوح في قضايا مماثلة أخرى بين ٥ر١٢ ٪ و ٢٠ ٪ . والملاحظ أن القاضي حمّل صراحة مسؤولية هذه الفائدة للامر الشريف السلطاني ، وفي هذا من المعاني الشيء الكثير ، فالذي استحدث هذه الصيغة واستصدر بها أمرا سلطانيا هو شيخ الاسلام في استانبول كما اعترف بذلك المفتي أبو السعود (٩٥٢–٩٨٢هـ/١٥٤٥–١٥٧٤) ، الذي حاول بفتاواه أن يوفق بين متطلبات الدولة التي تحكمها القوانين الوضعية ومبادىء الشريعة الاسلامية التي تلتزم بها أيضا. ونجد بالمقابل أن المحاكم الشرعية في بلاد الشام تمسكت بنصوص الشريعة الاسلامية ولم تقر الفائدة ، بمعنى الربا ، اطلاقا . ولكنها سمحت بالمرابحة (أي توظيف المال لغرض الربح) بالنسبة للقاصرين من الايتام ولاستغلال أموال الوقف ، وذلك بقصد نبيل ووفق القواعد الشرعية . وقد لجأ بعض المرابين الى الحيل لتمرير الفائدة تحت اسم سلعة ما كالصابون ، ولكن المحاكم الشرعية لم تعترف صراحة بذلك . وكان الشائع بين الناس القرض الحسن الذي ذهب بعض المفتين لتفضيله على الزكاة . ويشير أقدم سجل شرعي من حماة يعود الى عام ٩٤٢/١٥٣٥ – ١٥٣٦ الى تفوق أعداد القرض الحسن أو الشرعي على الدين الشرعي بنسبة الضعف تقريبا مما يدل على الالتزام بمبادىء أخلاقية متميزة بين السكان وعلى عدم ذكر أية فائدة ، واعتبار الدين شرعيا كالقرض(٤٧) . وأكدت فتاوى المفتين المتأخرين في بلاد الشام الالتزام بقواعد الشريعة في قضايا الديون وشجبها ضمنيا لاية أوامر صادرة عن استانبول بإباحة الفائدة(٤٨) .

وقد استغل أصحاب الاقطاعات ، ومعظمهم في فترة دراستنا من أصول تركية وغير عربية، ثروات بلاد الشام وجهد أبنائها من الفلاحين وغيرهم لشراء العقارات وبالتالي تعميق جذورهم محليا . وقام بعضهم بتحويل بعض ثروته الى وقف أهلي ربما خوفا من مصادرة الدولة لهذه الثروة ، وكذلك لتوطيد نفوذ أسرته وذريته في بلاد الشام، كما فعل ، مثلا ، فخر الزعماء الامير خرم بن عبد الله الزعيم يومئذ بلواء حماة ، حين أوقف مجموعة عن ممتلكاته في محكمة حماة بتاريخ أواخر جمادى الثانية ٩٩٣/ (أواخر حزيران ١٥٨٥) ضمت جميع الدار باطن حماة بمحلة المغارة المنتقلة اليه بالشراء من ورثة المرحوم ، يحيى شاه ، ويحدها من الشرق كنيس لليهود ، وجميع الاسطبل البراني وحوشه ويحده قبلة الفرن الذي بيد الواقف ومن الشمال دار المرحوم درزي التيماري ، وهي الان بيد الواقف ، ثم دارا أخرى ودكاكين في المحلة ذاتها ، واشترط كتاب الوقف أن يكون الوقف على الواقف ، خرم بن عبد الله ، مدة حياته لا يشاركه فيه مشارك ، ثم من بعده على أولاده وأعقابهم ما عاشوا ، فاذا ما انقرضوا بأجمعهم وخلت الارض منهم عاد ذلك وقفا على عتقاء الواقف وزوجته قمر بنت عبد الله وبناتها من زوجها المذكور ، ومن بعدهم على ذريتهم . ثم أوقف الزعيم خرم بن عبد الله جميع الفرن المعد للخبز وجميع الدكان الملاصقة له المعدة للسمانة على نفسه ، ثم من بعده على الخطيب والامام بجامع الاعلى بحماة على أن يقرأ في كل ليلة بعد صلاة العصر ما تيسر من القرآن ويهدي ذلك للنبي ثم الى الواقف وأمواته واموات المسلمين ، فاذا تعذر هذا عاد ذلك وقفا شرعيا على مصالح الحرمين الشريفين(٤٩) . ويلاحظ في هذا الوقف حجم ممتلكات الزعيم خرم بن عبد الله في احدى المحلات باطن حماة بمحلة المغارة ، ووجود ملك لتيماري بالجوار ، ولا شك أن هذه جزء من ممتلكاته في هذه المحلة فقط.

ومما يدل أيضا على النفوذ المالي والاجتماعي الذي حازه أصحاب الاقطاعات هؤلاء استخدامهم العبيد ـ المماليك بدلالة اعتاقهم لهم بكثرة في محكمة حماة الشرعية. مثال ذلك اعتاق محمد بك بن عبد الله ،أحد الزعماء يومئذ بلواء حماة ، أربعة مماليك، في يوم واحد ، هو ١٤ صفر ٩٩١/ (٩ آذار ١٥٨٣) ، كانوا ملك يمينه ، كما يذكر سجل المحكمة ، فأصبحوا أحرارا ، أولهم مبارك بن عبد الله الزنجي النوبي الاصل النابت العذار المقلوع نابه وفيه أثر جراحة ، والثاني الغلام الامرد المدعو رضوان بن عبد الله الارمني الاصل الاوسطي القامة الاشهلي العينين المايل بياض لونه الى الحمرة وفوق صدغه وحاجبه اليسار خمس شامات سود صغار ، والثالث الغلام الامرد حسن بن عبد الله الروسي الاصل الاشقري اللون الازرقي العين الاوسطي القامة الذي تحت مؤخر عينه اليسرى أثر رسم النار وأمام وتد أذنه اليمنى شامة صغيرة... والرابع بروانة بن عبد الله الارمني الاصل المايل الى السمرة المقرون الحاجبين الربع القامة ، وتحت شفته السفلى أثر جراحة(٥٠) .

سجل حماة رقم ٢٤ ، ص ٣٣٤

وازاء القهر المالي والاجتماعي ، وبالتالي السياسي ، الذي مارسه أصحاب الاقطاعات من المتسلطين الاغراب، لجأ المقهورون من سكان بلاد الشام الى اعتماد طرق وأساليب شتى للاحتجاج ، ومن ذلك تزوير العملة، فقد اتهم أحد سكان قرية بسنقور (بسنقول) في قضاء أريحا بضرب الدراهم المغشوشة في بيته في القرية المذكورة(٥١) .

سجل حلب رقم ٥ ، ص ٢٩٨

وكثرت شكاوى الفلاحين الى قضاة الشرع ضد الظلم الذي مارسه الزعماء وأصحاب التيمار عليهم ، وبلغ الامر بهؤلاء أن ضربوا الفلاحين وسجنوهم في سجون خاصة بهم . مثال ذلك ما جاء في احدى القضايا في المحكمة الشرعية في حماة من أنه حضر اليها حيدر بن الامير قاسم بن بهاء الدين الوكيل عن أخيه المدعو أحمد وانهى الى الحاكم أن فخر الزعماء حسين الشهير ببالي بك بن قدوة الامراء نعمة الله بك قبض على أخيه أحمد المذكور ، بغير معرفة الشرع ، بخصوص غلال قرية معر شحور «وحبسه ووضع في رقبته الجنزير وكتفه وضربه على رجليه وعلى رأسه وجميع أعضائه وبات عنده ليلة في الحبس وصار في يديه ورم بسبب ضربه وتعذيبه وأنه الان صاير مريض صاحب فراش وهو نايم في بيته وطلب تسطير ذلك »(٥٢) . ونستنتج من هذه القضية ، وكثير غيرها ، أن المحكمة الشرعية كانت تتمتع باحترام المتقاضين ، كما أن صاحب الظلامة لم يكن ليسكت على ظلامته بل دافع عن حقه في المحكمة .

وقد عبر القرويون عن هذا الظلم بالاحتجاج بطريقتهم الخاصة ، وذلك بقطع الطرق وسلب المسافرين ، ومن ذلك ما حدث في أوائل عام ٩٩٢/أوائل عام ١٥٨٥ ، في منطقة حماة ، حين اجتمع خمسة أفراد من قرية تل بزام وآخر من قرية المعان ، التابعتين لحماة ، وثلاثة من قرية العريض التابعة لشيزر ، بالاشتراك مع خمسة عشر رجلا من بدو أبي ريشة ، واثني عشر رجلا من البعلبكيين من جماعة أحمد الاقرع الذين وصفوا أنهم « من جملة رفاق طراباي العاصي المشهور » (ولا تعلم هوية طراباي هذا ولا صلته بالامير طراباي في منطقة جنين بفلسطين آنذاك) ، وقاموا بقطع الطريق الرئيسي (السلطاني) بين مزرعة البصيلة وقرية لطمين ، واعتراض القافلة المتوجهة الى مدينة دمشق . وقد استولوا منها على ٤٣ جملا و ٤٣ بغلا بأمتعتها وسلبوا نقود بعض المسافرين وأمتعتهم الشخصية ، وقتلوا بعضهم وجرحوا آخرين . وكان من المتضررين أناس من حلب وقرى جبل سمعان ، وقد تقدموا بشكوى لدى القاضي الشرعي في حماة . وتم بالفعل اعتقال عدد من القرويين المشاركين في الحادثة ، ومثلوا أمام القاضي ، بحضور جركس حسين بن عبد الله صوباشي شيزر . ووصفتهم المحكمة انهم وبطانتهم من الحرامية وقطاع الطريق وانه يجب ازالتهم(٥٣) . ومما يعطي لهذا الحادث أهميته وبعده السياسي واهتمام السلطات العثمانية به أن حسين بك أمير لواء حماة حضر جلسة المحكمة التي أقر فيها قطاع الطريق بعملهم ، وأنه تم اعتقال بعضهم واستعيدت بعض المسلوبات منهم .

سجل حماة رقم ٢٤ ، ص ٤٧١

وعبر عامة الناس عن قهرهم بأن أيد كثير منهم في دمشق، مثلا ،من وصف بالملحد الزنديق يحيى بن عيسى الكركي ، نسبة الى كرك الشوبك التي كانت تابعة للبلقاء . ويقول المحبي ، صاحب خلاصة الاثر ، ان يحيى هذا سافر من الكرك أولا الى مصر في طلب العلم وكأنه عاشر بها بعض الملاحدة ، فغلبت عليه اعتقادات فاسدة ،وفشل في بث

معتقداته في عجلون فجاء دمشق في أواخر عام ١٠١٨/أوائل ١٦١٠ وسكن بمحلة القبيبات جنوبي الميدان «واجتمع بعوام هوام لا يفرقون بين الصحيح والمعتل ولا يميزون بين المنتظم والمعتل » ، على حد تعبير المحبي ومعاصريه من المترجمين الدمشقيين . وذكر الغزي ، صاحب لطف السمر ان الناس تسامعوا به فقصدوه حتى بعض من يدعي العلم اشتبه عليهم أمره . وحين ازداد شأنه وأدرك كبار العلماء خطره أجريت له محاكمة أدين فيها وقتل في (٨ ذي القعدة ٢/١٠١٨ شباط ١٦١٠)(٥٤) .

٣ ـ الفئات الاجتماعية والسوق العقارية :

انعكست المتغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي في بلاد الشام ، في الربع الاخير من القرن السادس عشر ، على أوضاع فئات المجتمع فمنها من برز واستغل الاوضاع السائدة للاثراء ، ومنها من افتقر ، ومنها أيضا من استطاع أن يحافظ على وضعه التقليدي دون أن تلحق به تبدلات كبيرة . والميدان الرئيسي الذي تتبدى فيه الانشطة الاقتصادية لمختلف فئات المجتمع، في غياب توظيف الاموال في الاقتصاد الوطني، هو السوق العقارية . ويمكن دراستها بشكل احصائي بالاعتماد على وثائق المحاكم الشرعية التي سجلت عقود البيع والشراء ، وكذلك عقود الاستئجار . وقد اخترنا عينة معبرة وشاملة عن نشاط السوق العقارية من السجل الاول لمحاكم دمشق الشرعية واستعرضنا فيها خلال سنة واحدة ، تمتد بين ٣ رمضان ٩٩١ و ٣ رمضان ٢٠/٩٩٢ أيلول ١٥٨٣ و ٨ أيلول ١٥٨٤ ، جميع عقود بيع العقارات وشرائها ، على أنواعها ، وكذلك عقود تأجيرها واستئجارها . وقسمنا العقارات الى ثلاثة أنواع سكنية وتجارية وزراعية . ومن شأن هذا أن يبين لنا أية فئة اجتماعية ساهمت بأكثر أو بأقل من غيرها في كل نوع من هذه العقارات . ويتوفر لدينا خلال تلك السنة خمسة وعشرون عقدا من شراء العقارات مقابل ستة وعشرين من عقود الايجار . واعتمدنا قيمة العقارات بالقطعة الفضية التي يعادل السلطاني الذهب منها ثماني وأربعين قطعة. ويعادل السلطاني الذهب الشائع في مناطق الشام وحماة الدينار الذهبي المستخدم في استانبول وحلب . وقد حولنا جميع العملات الى القطعة الفضية نظرا لكثرة تداولها ، ولتسهيل العملية الحسابية ، ومقارنة نوع وحجم العقارات التي تداولتها كل فئة بالنسبة للاخرى. ويدل الجدولان التاليان على هوية مبتاعي وبائعي العقارات ، ونوع هذه العقارات ، وذلك في دمشق وضواحيها وفي المناطق القريبة منها والتابعة لها قضائيا .

يضم العسكريون ، في الجدولين التاليين ، الانكشارية ، أصحاب المرتبات ، والسباهية ، أصحاب الاقطاع من زعامة وتيمار . وتذكر الوثائق الشرعية رتبهم العسكرية بجانب أسمائهم . أما الاعيان فهم أولئك الذين يحملون في الوثائق ألقاب فخر الاماثل ، أو فخر الاماثل والاقران ، أو مفخر الاكابر والاعيان أو قدوة الاماثل ، دون أن تقترن هذه الالقاب بلقب عسكري، أو بلقب شيخ أو سيد (للاشراف) لان العسكريين والشيوخ والاشراف لقبوا أحيانا ، في الوثائق ، بهذه الالقاب . أما لقب المعلم فيبدو انه يدل على معلم الحرفة ،وقد حمل هذا اللقب عدد من القرويين ، وربما كانوا معلمين في حرفهم في القرى . وجاء في قاموس الصناعات الشامية أن الدكاك الذي يصنع الدك، وهو الحائط المبني من التراب ، والفاصل بين البساتين ، يلقب بالمعلم اذا تميز عن الصانع في عمله ، وان المعلمين « رابحون جدا نظرا لكثرة بساتين بلدة دمشق التي جدرانها من الدكوك » لكثرة انهدامها بفعل عوامل الطبيعة ثم اعادة بنائها(٥٥) . وجاء في الوثائق ذكر المعلم ديب بن ابراهيم شيخ طائفة البساتنة . وذكر الى جانبه عدد من المعلمين ، ويبدو انهم كانوا من البساتنة المجيدين لعملهم .

يلاحظ في جدول المشترين أن أعلى نسبة في الشراء بينهم تعود لفئة المعلمين (٣٦ر٤٨٪) ، يليهم الاعيان (١٧ر٠٨٪) . وتبلغ نسبة الشيوخ ثاني أقل نسبة بعد المسيحيين مما يدل على عدم توافر السيولة المالية لديهم . وتزيد مشاركة الاشراف على الشيوخ بأكثر من الضعف ، وعلى الحجاج بأكثر من ثلاثة أضعاف ونصف . ولم يكن الاشراف في دمشق ومنطقتها ، في تلك الفترة أو في الفترات اللاحقة من التاريخ العثماني ، يتمتعون بالقوة التي تمتع بها الاشراف في حلب ، وعلى وجه الخصوص في القرن الثامن عشر ، عندما انتسب اليهم الحلبيون بكثرة ليدافعوا من خلالهم عن مصالحهم الاقتصادية ونفوذهم السياسي في وجه الانكشارية الذين مثلوا النفوذ العثماني المتسلط . لذا فاق دور الاشراف في السوق العقارية في حلب ، في تلك الفترة دورهم في هذه السوق في دمشق . ويلاحظ كذلك أن الاناس العاديين ، من غير ذوي الالقاب ، لم تزد مساهمتهم في السوق العقارية عن ٧٧ر٢٪ بالرغم من كونهم يمثلون النسبة الاكبر بين السكان ، مما يدل على ضيق ذات يدهم .

وثمة ملاحظة هامة في جدول المشترين وهي ان أقل نسبة شراء في العقارات السكنية تعود الى العساكر مما يدل على كونهم أغرابا ، وعلى ضعف جذورهم المحلية ، وعلى سكن معظمهم في اقطاعاتهم ، وكذلك على عدم أهمية اقطاعات الزعامة والتيمار في منطقة دمشق بالمقارنة مع أهميتها فيريف حماة وحلب الاكثر غنى في الاراضي الزراعية، وبالتالي الاكثر مردودا للمتعاملين بها . وقد مكن ذلك أصحاب الاقطاعات فيها من شراء العقارات السكنية بأكثر مما فعل أمثالهم في منطقة دمشق .

عقـــود البيـــع
(٢٥ عقـدا)
المشـــترون

الفئة الاجتماعية ونوع وسعر العقارات (بالقطعة الفضية) وعـدد العقود

الفئات الاجتماعية	العقـارات السكنية			العقـارات التجاريـة			العقـارات الزراعيـة			المجموع العـام	
	الثمن	النسبة	العـدد	الثمن	النسبة	العدد	الثمـن	النسبة	العـدد	الثمـن	النسبة
العسكريون	٥٢٠	٤ر٦٢٣٪	١	٣ر٦٠٠	٩٣ر٧٥	١	٥ر٦٤٠	١٠ر٠٧	٣	٩ر٧٦٠	١٣ر٥٣
الاعيـــان	٣ر٠٠٠	٢٤ر٤٣	٢	—	—	—	٩ر٣٢٠	١٦ر٦٤	٣	١٢ر٣٢٠	١٧ر٠٨
الشيوخ	—	—	—	—	—	—	١ر٦٠٠	٢ر٨٦	١	١ر٦٠٠	٢ر٢٢
الاشراف	١ر٩٢٠	١٥ر٦٤	١	—	—	—	١ر٣٦٠	٢ر٤٣	١	٣ر٢٨٠	٤ر٥٥
الحجاج	١ر٢٠٠	٩ر٧٧	١	٢٤٠	٦ر٢٥	١	٣ر٨٠٠	٦ر٧٩	٢	٥ر٢٤٠	٧ر٢٧
المعلمون	١ر٠٠٠	٨ر١٤	١	—	—	—	٣٣ر٨٨٠	٦٠ر٥٥	٢	٣٤ر٨٨٠	٤٨ر٣٦
بلا لقب (عاديون)	١ر٦٠٠	١٣ر٠٣	١	—	—	—	٤٠٠	٠ر٧١	١	٢ر٠٠٠	٢ر٧٧
النســـاء	٢ر٢٤٠	١٨ر٢٤	٢	—	—	—	—	—	—	٢ر٢٤٠	٣ر١١
المسيحيون	٨٠٠	٦ر٥٢	١	—	—	—	—	—	—	٨٠٠	١ر١١
المجموع	١٢ر٢٨٠	١٠٠ر٠٠	١٠	٣ر٨٤٠	١٠٠ر٠٠	٢	٥٦ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠	١٣	٧٢ر١٢٠	١٠٠ر٠٠
النسبة	١٧ر٠٣٪		(٤٠٪)	٥ر٣٢٪		(٨٪)	٧٧ر٦٥٪		(٥٢٪)		

البائعون

الفئات الاجتماعية	العقارات السكنية			العقارات التجارية			العقارات الزراعية			المجموع العام	
	الثمن	النسبة	العدد	الثمن	النسبة	العدد	الثمن	النسبة	العدد	الثمن	النسبة
العسكريون	–	–	–	–	–	–	٣٢ر٠٠٠	٥٧ر١٤٪	١	٣٢ر٠٠٠	٤٤ر٣٧
الاعيان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الشيوخ	١ر٠٠٠	٨ر١٤	١	–	–	–	–	–	ـ	١ر٠٠٠	١ر٣٩
الاشراف	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الحجاج	–	–	–	–	–	–	٧ر٩٦٠	١٤ر٢١	٢	٧ر٩٦٠	١١ر٠٤
العلمون	٢ر٠٠٠	١٦ر٢٩	١	–	–	–	٧ر٨٤٠	١٤ر٠٠	٣	٩ر٨٤٠	١٣ر٦٤
بلا لقب (عاديون)	٢ر٢٤٠	١٨ر٢٤	٢	–	–	–	٣ر٨٠٠	٦ر٧٩	٥	٦ر٠٤٠	٨ر٣٧
النساء	٧ر٠٤٠	٥٧ر٢٣	٦	٣ر٨٤٠	١٠٠ر٠٠	٢	٤ر٤٠٠	٧ر٨٦	٢	١٥ر٢٨٠	٢١ر١٩
(بينهن مسيحيتان)											
(مسيحيتان)	(٢ر٠٠٠)	(١٦ر٢٩)	(٢)	–	–	–	–	–	–	(٢ر٠٠٠)	(٢ر٧٧)
المجموع	١٢ر٢٨٠	١٠٠ر٠٠	١٠	٣ر٨٤٠	١٠٠ر٠٠	٢	٥٦ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠	١٣	٧٢ر١٢٠	١٠٠ر٠٠

ويتبين من الجدول كذلك أن الاراضي الزراعية فاقت بأعداد عقودها المتداولـة وأثمانها عقود شراء العقارات السكنية والتجارية مجتمعة . وتدل النسبة العالية من شراء الاراضي الزراعية (٦٥ر٧٧٪) ، بالمقارنة مع العقارات الاخرى ، على كثرة الطلب عليها من العناصر القادرة على استثمارها في زمن خفضت فيـه قيمة العملة وارتفعت الاسعار ، وفي طليعتها أسعار المنتجات الزراعية ، مما در الربح الوفـير على المستغلين في الريف .

ويلاحظ ايضا أنه بالرغم من ضآلة المبالغ الموظفة في القطاع السكني (١٧٫٠٣٪) فان نسبة عدد العقود المتداولة في هذا القطاع بلغت ٤٠٪ من مجموع عدد العقود . وبلغ المعدل الوسطي لثمن العقد السكني ٢٢٨ر١ قطعة فضية في حين ان وسطي ثمن العقد الزراعي بلغ ٣٠٧ر٤ قطعة ، والعقد التجاري ٩٢٠ر١ قطعة ،وبذلك تفوق أهمية الارض الزراعية ما عداها ، لذا وظفت الاموال فيها بنسبة فاقت بأكثر من أربع مرات ونصف ما وظف في العقارات السكنية .

وتختلف النسب بين الفئات الاجتماعية في جدول بائعي العقارات فيبرز العساكر بأعلى نسبة (١٤ر٥٧٪) من التعامل بالاراضي الزراعية . وتمثل هذه النسبة المرتفعة ما بيع من قبل أحدهم في عقد واحد وصفقة واحدة مما يدل على كبـر حجم الملكيـات الزراعية من ناحية ، وعلى سيطرة العساكر في سوق العقارات الزراعية ، من ناحيـة أخرى ،لا سيما وان نسبة تعاملهم فيالسوق العقارية بعامة كانت الاولوية فيها للاراضي الزراعية التي بلغت نحو ٩٠٪ من نسبة تعاملهم بمجموعها ، ونحو ٣٤٪ من مجموع تعامل مختلف الفئات بالعقارات الزراعية شراء وبيعا .

وتبرز النساء كبائعات بنسبة أكبر (١٩ر٢١٪)من نسبتهن كمشتريات (١١ر٣٪) ويتعاملن على الاكثر بالعقارات السكنية ، وأقل من ذلك بالتجارية ثم الزراعية لعـدم قدرتهن على استثمار الاراضي الزراعية فبعن منها ولم يشترين اطلاقا . ويفسر بيـع النساء للعقارات بأنواعها ،وتأتي الاراضيالزراعية في ثاني أعلىنسبة منها ،بما يرثنه من حصص فيها فيعمدن الى بيعها اذا لم يكن بامكانهن استثمارها . وتأتي النساء في ثاني نسبة (٢٤ر١٨٪) بين الفئات الاجتماعية ، كمشتريات للعقارات السكنية ، وأول نسبة في بيعها (٣٠ر٥٧٪) . وكانت هذه العقارات المتمركزة في المدن المجال الاسهل والاكثر ضمانا للنساء لتوظيف أموالهن فيه الى جانب اقتناء الحلي والعملات الذهبية .

وتتقارب ما باعته فئتا الشيوخ والحجاج معا (٩ر٥٩٪) معما اشترتاه (٩ر٤٩٪)، ولكنهما ، مع ذلك ، تبقيان في المراتب الدنيا في الحالين . ومما يلفت النظر أنه بالرغم من ضآلة تعامل الناس العاديين من غـير ذوي الالقاب في السوق العقارية بعامـة فان

ما باعوه يمثل نسبة أكبر (٣٧ر٨٪) مما اشتروه (٧٧ر٢٪) . وتؤكد النسبة المتدنية في الحالتين فقر هذه الفئة وعدم توافر المال لديها لتوظيفه في السوق العقارية .

وباستعراض عقود المستأجرين والمؤجرين تبرز مؤشرات أخرى تلقي الضوء على نشاط مختلف الفئات الاجتماعية في هذا المجال وتوظيفها المال فيه ، كما يبين الجدولان التاليـان :

يلاحظ أولا انه بالرغم من تقارب عقود البيع (٢٥ عقدا) وعقود الايجار (٢٦) فان المبالغ الموظفة في كل منها تختلف اختلافا كبيرا ، اذ بلغت في الاولى ١٢٠ر٧٢ قطعة وفي الثانية ٣٨٠ر٢٥٩ قطعة ، أي بنسبة ٨٠ر٢٧٪ للاولى الى الثانية ، مما يدل على رواج عمليات الايجار ، وبالتالي على توظيف المال في هذا المجال .

وتتفوق فئة العسكريين بين المستأجرين على ما عداها من الفئات ، اذ بلغت نسبة الاموال التي وظفتها في الاستئجار ٦١٪ من المجموع العام . كما أن نشـاطها في هـذا الميدان اقتصر على استثمار الاراضي الزراعيـة بنسبة بلغت ٧٦ر٦٤٪ مـن مجمـوع الاموال الموظفة في استئجار هذا النوع من العقارات . وبلغ مجموع عقود استئجارهـا للاراضي الزراعية سبعة عقود أي بنسبة ٣٥٪ من مجموع عقود الاستئجار الزراعية . ومما يلفت النظر في جدول المؤجرين أن لا نشاط للعسكريين فيه ، ويفسـر ذلك بأن اعمالهم الاساسية هي في الريف ، وبالتالي استعدادهم لاستغلال الاراضي بأنفسـهم دون حاجة لتأجيرها .

ويتدنى ترتيب الاعيان من المرتبة الثانية كمشترين الى المرتبة الرابعة كمستأجرين والمرتبة الثالثة كمؤجرين . وربما يفسر ذلك كون الاعيان بمعظمهم من سكان المدينة مما يحول بينهم وبين استئجار الاراضي بنسبة أعلى لان ذلك يقتضي أيضا فرض نفوذهم في الريف ومزاحمة الفئات العسكرية المسيطرة في هذا الميدان .

ويحتل الشيوخ المرتبة الثانية كمستأجرين (٩٨ر١٧٪) ولكنهم يتفوقون كثـيرا كمؤجرين (٥٥ر٧٨٪) .وقد استأجروا الاراضي الزراعية فقط ، كما أجروا ٧٨٪ من مجموع هذه الاراضي . ويفسر تأجير الشيوخ الاراضي الزراعية بهذه النسبة العالية، وكذلك تأجيرهم العقارات السكنية والتجارية بنسب أعلى (٨٥ر٧٨٪ و ٠٠ر١٠٠ على التوالي) بكونهم متولين ونظارا على الاوقاف الخيرية وما يقتضيه ذلك من تأجير أراضي الوقف أو استئجار العقارات من مال الوقف لفائدته .

ويلاحظ بخصوص اسهام المعلمين في عمليات الاستئجار والتأجير بنسب وسطية، ومشاركتهم في عقود شراء العقارات وبيعها بنسب أعلى ، انهم ينوعون توظيف أموالهم في مختلف العقارات بنسب معتدلة تتناسب ، كما يبدو ، وامكاناتهم وقوتهم . ويغيب

عقـــود الايجـــار

(٢٦ عقــدا)

المســـتاجـــرون

الفئات الاجتماعيـــة ونوع واجـرة العقـارات (بالقطعة) وعدد العقود

الفئات الاجتماعية	العقـارات السكنية			العقارات التجارية			العقارات الزراعيـة			المجموع العـام	
	الاجـرة	النسبة	العدد	الاجرة	النسبة	العدد	الاجرة	النسبة	العدد	الاجرة	النسبة
العسكريون	—	—	—	—	—	—	١٥٨ر٢٤٠	٪٦٤ر٧٦	٧	١٥٨ر١٤٠	٦١ر٠٠
الاعيـان	١ر٢٠٠	٩ر٠٨	٢	—	—	—	٨ر٨٠٠	٣ر٦٠	٣	١٠ر٠٠٠	٣ر٨٦
الشيوخ	—	—	—	—	—	—	٤٦ر٤٨٠	١٩ر٠٩	٤	٤٦ر٦٤٠	١٧ر٩٨
الاشـراف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الحجاج	—	—	—	—	—	—	٨٠٠	٠ر٣٣	١	٨٠٠	٠ر٣١
الملتزمون	—	—	—	١ر٨٠٠	١٠٠ر٠٠	١	٢٤ر٤٨٠	١٠ر٠٢	٢	٢٦ر٢٨٠	١٠ر١٤
بلا لقب (عاديون)	١١ر٣٤٠	٨٥ر٧٨	١	—	—	—	٥ر٤٠٠	٢ر٢٠	٣	١٦ر٧٤٠	٦ر٤٥
النســاء	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المسيحيون	٦٨٠	٥ر١٤	٢	—	—	—	—	—	—	٦٨٠	٠ر٢٦
المجمـوع	١٣ر٢٢٠	١٠٠ر٠٠	٥	١ر٨٠٠	١٠٠ر٠٠	١	٢٤٤ر٣٦٠	١٠٠ر٠٠	٢٠	٢٥٩ر٣٨٠	١٠٠ر٠٠
النسبة	٪٥ر١٠	(٪١٩ر٢٣)	٪٠ر٦٩			(٪٣ر٨٥)	٪٩٤ر٢١		(٪٧٦ر٩٢)		

المؤجرون

الفئات الاجتماعية	العقارات السكنية			العقارات التجارية			العقارات الزراعية			المجموع العام	
	الاجرة	النسبة	العدد	الاجرة	النسبة	العدد	الاجرة	النسبة	العدد	الاجرة	النسبة
العسكريون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الاعيان	٣٦٠	٢ر٧٢٪	١	—	—	—	١٦ر٢٨٠	٦ر٦٦	٦	١٦ر٦٤٠	٦ر٤٢
الشيوخ	١١ر٣٤٠	٨٥ر٧٨	١	١ر٨٠٠	١٠٠ر٠٠	١	١٩٠ر٦٠٠	—	٨	٢٠٣ر٧٤٠	٧٨ر٥٥
الاشراف	—	—	—	—	—	—	٣ر٠٠٠	١ر٢٣	١	٣ر٠٠٠	١ر١٦
الحجاج	٤٨٠	٦ر٦٣	١	—	—	—	٣ر٠٠٠	١ر٢٣	٢	٣ر٤٨٠	١ر٣٤
المعلمون	—	—	—	—	—	—	١٢ر٠٠٠	٤ر٩١	١	١٢ر٠٠٠	٤ر٦٣
بلا لقب (عاديون)	—	—	—	—	—	—	١ر٢٤٠	٠ر٥١	١	١ر٢٤٠	٠ر٤٨
النساء	٨٤٠	٦ر٣٦	١	—	—	—	—	—	—	٨٤٠	٠ر٣٢
المسيحيون	٢٠٠	١ر٥١	١	—	—	—	—	—	—	٢٠٠	٠ر٠٧
اليهود	—	—	—	—	—	—	١٨ر٢٤٠	٧ر٤٦	١	١٨ر٢٤٠	٧ر٠٣
المجموع	١٣ر٢٢٠	١٠٠ر٠٠	٥	١ر٨٠٠	١٠٠ر٠٠	١	٢٤٤ر٣٦٠	١٠٠ر٠٠	٢٠	٣٥٩ر٣٨٠	١٠٠ر٠٠

الاشراف كمؤجرين ويمثلون نسبة متدنية كمستأجرين ، وذلك أشبه بوضعهم في مجال شراء العقارات وبيعها ، مما يؤكد ضآلة نفوذهم المالي والسياسي في دمشق .

ويبرز السكان العاديون في مجال استئجار العقارات السكنية ، وبنسبة أقل في العقارات الزراعية . وتنخفض نسبتهم الى الحدود الدنيا (٤٨٪) كمؤجرين . وبمقارنة هذا مع النسب المتدنية أيضا لنشاطهم في سوق شراء وبيع العقارات تتبين لنا ضآلة امكاناتهم المالية وهم الذين يمثلون القاعدة العريضة من الشعب .

وتغيب النساء كمستأجرات ويمارسن بعض النشاط كمؤجرات للعقارات السكنية ، ويستوي معهم المسيحيون في هذه المجالات . أما بروز اليهود لاول مرة وفي عقد واحد فقط كمؤجرين للاراضي الزراعية ٤٦ر٧٪ فيفسر ذلك بأن المعلم سليمان بن عبد العزيز بن عبد الغفار اليهودي القراء المؤجر في هذا العقد كان ناظرا على وقف صعاليك (فقراء) اليهود ، وكان يؤجر أرض الوقف الزراعية لصالح الوقف .

ويلفت الانتباه في جدول استئجار العقارات ، كما في بيعها ، ان العسكريين لعبوا دورا هاما في هذين المجالين مما يؤيد المرويات التاريخية عن تعاظم دور العسكر في تلك الفترة ، والذي بلغ حد التسلط ثم الثورة في بلاد الشام وفي غيرها من الاقطار العربية.

ومما يجدر ذكره بالنسبة لعقود الايجار زيادة قيمة الايجار في عام ١٥٨٤/٩٩٢، حتى بالنسبة للعقود القائمة ، وذلك للتعويض عن تخفيض قيمة العملة في تلك السنة، وراوحت الزيادة في الاراضي الزراعية بين ثلاثة وثمانية بالمائة حسب نوعية الارض ، وطبيعة الحاصلات ، وطول مدة عقد الايجار ، وهوية المتعاقدين(٥٦) . وكمثال على ذلك استئجار عشرة أفدنة من أصل اثني عشر فدانا وهو مجموع أراضي قرية بيت سوا التابعة لناحية المرج الشمالي ، لمدة ثلاث سنوات بدءا من عام ١٥٨٣/٩٩١ بمبلغ أربعمائة سلطاني عن كل سنة بزيادة خمسة وعشرين سلطانيا في السنة عن الاجرة السابقة . والحال من أجرة السنة الاولى مائة وخمسون سلطانيا ، وبقيتها تدفع في غرة شعبان ٩٩٢ ، وأجرة كل سنة تالية في قسطين ، في محرم وشعبان(٥٧) . وفي مثال آخر ، من الفترة نفسها ، كانت الزيادة ثلاثين سلطانيا على الاجرة السنوية البالغة اربعمائة وعشرة سلطانيات(٥٨) .

وفي عقود الايجار ، كما في عقود البيع ، بالنسبة للاراضي الزراعة تم التمييز بين الغراس والارض ، وأمكن استئجار أو بيع الغراس بدون الارض وبالعكس . وأشير الى الغراس بأنه جديد أو قديم . ويمكن أن يقوم الاثنان معا في بستان واحد(٥٩) . وأشير عادة في العقد الى نوع الغراس وثمره بالتفصيل واستخدمت عبارة « وغيره » في حال عدم النص على كل نوع .وذكر أيضا مصدر مياه الري ومدة استخدامها سواء في الارض

المبيعة أو المؤجرة . وكان الاتجاه الغالب أن يدفع ثمن العقار المبيع بكامله عند التسليم . أما فيعقود الايجار فيدفع قسم من الاجرة مقدما ، وتقسط أجرة كل سنة على قسطين وهو الغالب ، أو على ثلاثة في النادر . ويبدو انه بسبب تقلبات أسعار النقد لم تتجاوز مدة أي عقد من عقود الايجار أربع سنوات ، وأقل مدة كانت لسنة . واختلف الامر في القرون التالية اذ طالت مدة ايجار الاراضي الوقفية بخاصة وكان ذلك وسيلة للاستيلاء عليهـــا .

وفي الحالة التي استؤجر فيها بياض الارض للزراعة الشتويــة والصيفية تضمن العقد نصا خاصا بالاشــجار القائمة (المشار اليهــا بالقرار) علــى تلك الارض عرف بالمســاقاة . وتعني المساقاة خدمة الشجر ، بما في ذلك سقيه وتقليمه . وتشير بعض الوثائق ، في فترة دراستنا ، الى أن المستأجر يلتزم مقابل مساقاة الشجر القائم علــى الارض أن يقدم الى المؤجر سهما من الف سهم من محصول الشجر . وكانت النسبة، في احدى وثائق حماة ، عشر العشر ، أي واحد بالمائة مــن المحصــول(٦٠) . وفي بعض الاحيان شملت المســاقاة نصف شجر البستان ، واستثني أحيانا من المساقاة عدد معين من الشــجر أو نوع معين مــن الشجر المثمــر . وفي عقد اســتئجار بتاريخ ١٩ ذي القعدة ٩٩١/ (٤ كانون الاول ١٥٨٣) لبساتين واراضي في قرية المليحة الجارية فيوقف الجامع الاموي جاء فيه «وساقا المؤجر المشار اليه المستأجرونالمشار اليهم على الحصة وقدرها النصف من كامل الغراس القايمة أصوله بأرض البستان .. مدة عقد التواجر ... على أن يعملوا على ذلك حق العمل باجرايهم أو بمن يقــوم مقامهم في ذلك ومهما فتح الله تعالى ورزق في المدة من ثمرة وفايدة يكن للجهة المؤجر عليها سهم واحد مــن ألف سهم والباقي للمستأجرين.. نظير عملهم ومساقاتهم على ذلك مساقاة شرعية»(٦١) وأمكن للمستأجر أن يزرع الشجر في الارض التــي استأجرها شريطة الحصول علــى الموافقة المسبقة بذلك من المؤجر . وبعد انتهاء عقد الايجار يصبح هــذا الشجر ملكــا للمستأجر ولصاحب الارض معا وفق نسب يتم الاتفاق عليها في عقد الايجار(٦٢) .

ونصت بعض عقود الايجــار على أن يدفع المستأجر العشر والخــراج والضرائب الاخرى المشار اليها بالمغارم والكلف ضمن مدة العقد ، في حين تدفع له الجهة المؤجــرة النفقات الضرورية لصيانة العقار كتعزيل مجرى الماء(٦٣) . وفي مثال آخر سمح متولي جامع التبريزي بدمشق لمستأجري أراضي وقف هذا الجامع أن يصرفوا مبلغ خمسين سلطانيا من أجرة كل سنة، البالغة أربعمائة وعشرة سلطانيات «برسم العشر والخراج وقوة الفلاحين وكلفة عن ذمم الى القرى اذنا شرعيا وما زاد على ذلك من قوة وغيرها فهو على الموكل والقابل المذكورين ، وهما المستأجران(٦٤) . ويبدو أن هذا كان تدبيرا خاصا على حساب مال الوقف .

وبهذا نكون قد استعرضنا نماذج من ملكية الارض وطرق التصرف بها ، وكيفية استغلالها ، والعلاقات الزراعية القائمة بين مستغلي الارض والفلاحين ، واطلعنا كذلك على نماذج من دور الفئات الاجتماعية الفاعلة في السوق العقاريـة ، سواء في عمليـات البيع والشراء ، أم الاستئجار والتأجير ، وذلك ضمن اطار زمني محدد ، هو الربـع الاخير من القرن السادس عشر . واتضحت لنا بذلك خصوصيات هـذه الفترة التـي تأثرت بالتطورات التي طرأت على الدولـة العثمانية ككـل من النواحـي السياسـية والعسكرية والاقتصادية .

وتتضح أبعاد مثل هذه الدراسات حين القيام يعدد منها ، ضمن فترات زمنية محددة ، بهدف رصد المتغيرات التي طرأت على ملكية الارض والتصرف بها وأساليب الانتاج فيها ، وارتباط ذلك بالقوى الاجتماعية المسـتفيدة منها . ويتيح لنا ذلـك التعرف على الاسس الاقتصادية لهذه القوى المسيطرة في فترة أو أخـرى ، وبالتالي تفسير سلوكها السياسي المرتبط أساسا بمصالحها . وعلى ضـوء ذلك يمكن تفسـير الاتجاهات الثقافية ، التقليدية منها والمتطورة ، التي تتبناها فئة اجتماعية أو أخرى، في فترة زمنية محددة .

الحواشـــي

(١) يشتق كلمة « أقجة » من آق « التركية وتعني أبيض » ، ومن « جه » الفارسية وتعني صغير ، وبذلك يصبح معناها (القطعة) البيضاء الصغيرة . واستخدم الاوربيون لهذه العملة اسم « اسبر» وهو يعني باليونانية الابيض . وبدأ استخدام اسم أقجة منذ عهـد السلاجقة . وقد أشـير الى الاقجة بأنها « أقجة عثماني » ، ومن هنا استخدام كلمة « عثماني » أحيانا كبديل لها .

H. A. R. Gibb and H. Bowen, **Islamic Society and the West**, 2 parts, London, OUP, 1950, 1957, see part 1 , p. 49 n.2.

(٢) انظر بحثنا : ثورات العساكر في القاهرة في الربع الاخير من القرن السادس عشر والعقد الاول مـن القرن السابع عشر ومغزاها ، منشور في كتابنا : بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبـلاد الشام في العصر الحديث ، دمشق ١٩٨٥ ، ص ٩٧ — ١٢٩ .

(٣) انظر حول هـذه العوامل كتابنـا : العرب والعثمانيـون ١٥١٦ — ١٩١٦ ، دمشـق ١٩٧٤ ، ص ١٢٠ — ١٢٤ .

(٤) انظر تفاصيل اضافية عن هذه الثورات في « العرب والعثمانيون » ص ١٢٤ — ١٦٢ .

(٥) انظر مخطوط : نزهة الخاطر وبهجة الناظر ، المكتبة الظاهرية بدمشق ، رقم ٧٨١٤ ، الاوراق ٣٣٥ أ — ٣٤٢ ب ، ٣٨٨ ب .

(٦) محمد الامين المحبي ، خلاصة الاثر في أعيان القرن الحادي عشر ، ٤ أجزاء ، القاهرة ١٢٨٤هـ ١٨٦٩م (أعيد تصويره عدة مرات) ، جـ٤ ، ص ٤٤٩ ، وانظر أيضا ، جـ٢ ، ٨٥ ، ١٢٩ ، وانظر أيضا : العرب والعثمانيون ، ص ١٤٢ — ١٤٣ والمصادر المذكورة فيه .

(٧) العرب والعثمانيون ، ص ١٤١ — ١٤٢ .

(٨) انظر مناقشتنا لذلك في : العرب والعثمانيون ، ص ١٤٥ — ١٤٨ ، ٣١٨ — ٣٢٠ ، وانظر كتابنا بالانكليزية :

The Province of Damascus, 1723 - 1783, Beirut , Khayats, 2 nd ed. paperback , 1970 , pp. 30 - 36 .

(٩) انظر حول انتشار ذلك في الولايات العربية والاسباب الداعية له : العرب والعثمانيون ، ص ١٠٧ — ١٠٩ .

(١٠) نشرت تفاصيل الاوقاف لعدد من الابنية ذات النفع العام ، كما تمت بعض الدراسات العلمية حولها ، انظر الدراسة الهامة التالية حول أوقاف سنان باشا ومراد باشا في منطقة دمشق :

Jean-Paul Pascual, **Damas à la fin du XVI^e siècle d' aprés trois actes de waqf ottomans,** tome 1 , Damas, Institut Français de Damas, 1983.

(١١) انظر حول نشاط حلب الاقتصادي وغيرها من المدن العربية في القرن السادس عشر :

André Raymond, «The Ottoman conquest and the development of the great Arab towns » , **International Journal of Turkish Studies** , vol. 1, no. 1 (1980) , pp. 94-95 .

(١٢) انظر مثلا :

Halil Inalcik, « Arab-Turkish relations in historical perspective » (1260 - 1914) , **Studies on Turkish - Arab Relations** , Annual , I, Istanbul, pp. 148 - 157 .

(١٣) انظر : سجل محكمة حماة الشرعية (باختصار سجل حماة) ، رقم ٢٥ ، ص ٥٦٤ — ٥٦٥ ، قضية بتاريخ ١٢ ذي القعدة ٩٩٣/(٥ تشرين الثاني ١٥٨٥) .

(١٤) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٣٧٩ ، ٢١ ذي الحجة ٩٩٢/ (٢٤ كانون الاول ١٥٨٤) .

(١٥) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٤٥٠ ، أواسط ذي القعدة ٩٩٣/ (أوائل تشرين الثاني ١٥٨٥) .

(١٦) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٣٠٠ ، أواسط جمادى الثانية ٩٩٣/(أواسط حزيران ١٥٨٥) . انظر أيضا : سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٦١٣ ، أواسط ربيع الثاني ٩٩٢/ (أوائل أيار ١٥٨٤).

(١٧) جاء في قانون نامة آل عثمان أن الامين الذي أوكلت اليه الخواص السلطانية وجمع مال الميري منها كان مخولا اما ان يتقاضى مرتبا لقاء عمله فيها أو أن يلتزم مال الميري مسبقا وفق مبلغ معين، ويدعى هذا عندئذ بالالتزام . أما الحالة الاولى التي يجمع فيها الواردات لحساب الخزينة السلطانية فتدعى مقاطعة . انظر حول هذا :

Gibb and Bowen , part 2, p. 2 1 n. 1 .

ويبدو أن القاطعة أصبحت مرادفة للالتزام فيما بعد ، انظر :

Bernard Lewis , «Ottoman land tenure and taxation in Syria», **Studia Islamica** , 50 (1979) , 109-124 , see p. 123 .

(١٨) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٦١٩ ، أواخر شعبان ٩٩٣/ (أوائل أيلول ١٥٨٥) .

(١٩) السلطاني نقد ذهبي استخدم آنذاك في دمشق وحماة ، وكان يعادل الدينار الذهبي المستخدم في حلب . ويعادل السلطاني ثماني شاهيات من الفضة . انظر حول هذا بحثنا الذي القيناه باللغة الانكليزية في الندوة الدولية للتاريخ ما قبل العثماني والعثماني المنعقـدة في كيمبردج في صـيف ١٩٨٤ بعنوان :

« Aspects of land tenure in Syria in the early 1580s » . **Les Provinces arabes à l' époque ottomane,** Actes du VI^e Congrés du CIEPO tenu à Cambridge , Centre d' Etudes et Recherches Ottomanes et Morisco - Andalouses , Zaghouan (Tunisie) 1987 , pp. 135-136, see p. 159 n. 27,

(٢٠) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٤٥ ، ١٩ صفر ٩٩١/(١٤ آذار ١٥٨٣) .

(٢١) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٥٦١ ، أواخر ذي الحجة ٩٩٣/(حوالي ٢٢ كانون الاول ١٥٨٥) .

(٢٢) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٤٥ ، ١٩ صفر ٩٩١/(١٤ آذار ١٥٨٣) .

(٢٣) انظر حول هذه المعاني :

Encyclopaedia of Islam, 2 nd edition , Mamluks , by P. M. Holt .

(٢٤) انظر حول منصب الاستاذ ، في بلاد الشام ، في القرنين الثامن عشـر والتاسع عشـر ، البحثين التاليين لنا بالانكليزية :

« Economic relations between Damascus and the dependent countryside, 1743-71 » , **The Islamic Middle East, 700 - 1900**, ed . A . L . Udovitch, Princeton, Darwin Press, 1981, pp. 653-683, see p. 663; « Land tenure problems and their social impact in Syria around the middle of the nineteenth century», **Land Tenure and Social Transformation in the Middle East,** ed. Tarif khalidi , Beirut, American University of Beirut, 1984, pp. 371-396, see p.373.

(٢٥) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٤٦٤ ، ١٢ صفر ٩٩٢/ (٢٤ شباط ١٥٨٤) ، ص ٤٦٥ ، أواسـط صفر ٩٩٢/(أواخر شباط ١٥٨٤) ، رقم ٢٥ ، ص٦ ، ٢٩ جمادى الثانية ٩٩٣/ (٢٨ حزيران ١٥٨٥) ، ص ٥٥٤ ، آخر محرم ٩٩٤ / (٢١ كانون الثاني ١٥٨٥) .

(٢٦) قارن مع بحثينا :

«Economic relations», pp. 662-663; «Land tenure problems», p. 373.

(٢٧) انظر مثلا : سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٣٢٨ ، ٥ شوال ٩٩٣ / (٣ أيلول ١٥٨٥) .

(٢٨) سجل حماة ، رقم ٢٢ ، ص ١٩٤ ، ١٢ محرم ٩٩١ / (٥ شباط ١٥٨٣) ، ص ٥١٢ ، ٢٦صفر ٩٩٢ / (٩ آذار ١٥٨٤) .

(٢٩) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص٥٠٥، ٢٣ صفر ٩٩٢ / (٦ آذار ١٥٨٤) . المكاك جمع عامي (الصحيح مكاكيك) لمكوك وهو وحدة كيل قدر في حماة آنذاك بـ ١٦ شنبلا تساوي ٣٧٤ كغ . وعلى هذا فالشنبل يساوي ١/١٦ من المكوك ، أي ٢٣٫٣٨كغ.أما القنطار فيعادل مائة رطل ،والحموي منه يزن ٢٣٤كغ.

والقبرصي نقد ذهبي يعادل السلطاني من حيث قيمته ،ويساوي ثمانين درهما عثمانيا . انظر حول هذه المعادلات في حماة آنذاك رسالة الماجستير التي تقدم بها عبد الودود محمد يوسف برغوت الى جامعة عين شمس بعنوان : لواء حماة في القرن السادس عشر ، نظام الحكم وبنية المجتمع (من سجلات المحكمة الشرعية بحماة) ، طبعت على الالة الكاتبة ، دمشق ١٩٧٠ . انظر ص ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ .

(٣٠) سجل حماة ، رقم ٢٢٥ ص ٣٥١ ، ١ شعبان ٩٩٤/ (١٨ تموز ١٥٨٦) .

(٣١) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٥١٢ ، ٢٦ صفر ٩٩٢ / (٩ آذار ١٥٨٤) .

(٣٢) المسماة : رد المحتار على الدر المختار (المعروفة اختصارا بحاشية ابن عابدين) ، خمسة أجزاء ، القاهرة ، بولاق ١٢٧٢ هـ (طبعة مصورة عنها أصدار دار احياء التراث العربي ، بيروت ١٤٠٧ / ١٩٨٧) ، انظر جـ ٣ ، ص ٢٦٤ .

(٣٣) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ١٩٩ ، ٢٠ محرم ٩٩١/ (١٣ شباط ١٥٨٣) .

(٣٤) القطعة نقد فضي يعادل درهمين عثمانيين . ويساوي الدينار أو السلطاني الذهب ٤٨ قطعة أو ٤٠ قطعة شاهية ، انظر بحثنا : «Aspects of land tenure», p. 159n. 27.

(٣٥) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٥٣٥ ، أوائل صفر ٩٩٤/(أواخر كانون الثاني ١٥٨٦) .

(٣٦) سجل حلب ، رقم ٦ ، ص ٧٤ ، ٣ ذي الحجة٩٩٧/(٤ تشرين الثاني ١٥٨٧) ، وانظر أيضا بحثنا : «Aspects of land tenure», pp. 160-162.

(٣٧) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٥٠٤ ، ٢٢ صفر ٩٩٢ / (٥ آذار ١٥٨٤) .

(٣٨) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٦٤ ، ٦٥ ، ٢ ذي القعدة ٩٩١/ (١٧ كانون الاول ١٥٨٣) ، (ثلاث قضايا متتالية في التاريخ نفسه) .

(٣٩) انظر بحثنا : «Land tenure problems», pp. 381-383.

(٤٠) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٩٣ ــ ٢٩٤ ، أواسط ربيع الاول ٩٩١/ (أوائل نيسان ١٥٨٣).

(٤١) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٣٣ ، ١٣ صفر ٩٩١/ (٦ آذار ١٥٣٦) .

(٤٢) سجل حماة رقم ٢٥ ، ص ٤٠١ ، ١٦ محرم ٩٩٣/ (١٨ كانون الثاني ١٥٨٥) .

(٤٣) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٤٧١ ، أواسط ذي الحجة ٩٩٣/ (أوائل كانون الاول ١٥٨٥) .

(٤٤) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٤٦٥ ، وأواسط صفر ٩٩٢/ (أواخر شباط ١٥٨٤) .

(٤٥) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٤٣٨ ، ٣ ذي القعدة ٩٩٣/ (٢٧ تشرين الاول ١٥٨٥) .

(٤٦) سجل حلب ، رقم ٦ ، ص ١٠٧ ، ٢ محرم ٩٩٤/ (٢٤ كانون الاول ١٥٨٥) .

(٤٧) انظر بحثنا : « مظاهر اقتصادية من لواء حماة » ، ٩٤٢ ــ ٩٤٣ (١٥٣٥ ــ ١٥٣٦) ، نشر الكتاب التكريمي لاستاذنا الدكتور عبد الكريم غرايبة ، ١٩٨٩ .

(٤٧) انظر بحثينا : «مظاهر اقتصادية من لواء حماة » ، ٩٤٢ ــ ٩٤٣ (١٥٣٥ ــ ١٥٣٦) ، نشر في الكتاب التكريمي لاستاذنا الدكتور عبد الكريم غرايبة ، ١٩٨٩ واعيد نشره مع اضافة مظاهر اجتماعية في مجلة دراسات تاريخية ، ١-٢ / ١٩٨٩ ، ص ١٧ ــ ٦٦ .

(٤٨) انظر بحثنا بالانكليزية الذي ألقيناه في الندوة الدولية حـول مصادر التاريخ العثماني وكتاباتـه المنعقدة في صوفيا ، بين ٢٦ أيلول و ٦ تشرين الاول ١٩٨٨ ، بعنوان :

«Ottoman Law and Shari' a in the court-records and the Fatawa books in Syria : some case studies » .

(٤٩) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٤ـ٥ ، أواخر جمادى الثانية ٩٩٣/ (أواخر حزيران ١٥٨٥) .

(٥٠) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ ، ١ صفر ٩٩١ / (٩ آذار ١٥٨٣) .

(٥١) سجل حلب ، رقم ٥ ، ص ٢٩٨ ، ٥ جمادى الثانية ٩٩٠/ (٢٧ حزيران ١٥٨٢) .

(٥٢) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٥٥٤ ، أواخر المحرم ٩٩٤/ (أواسط كانون الثاني ١٥٨٦) .

(٥٣) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٤٧١ ، أوائل عام ٩٩٢ / (أوائل عام ١٥٨٥) .

(٥٤) المحبي ، خلاصة الاثر ، ج ٤ ص ٤٧٨/٤٨٠ ، الغزي ، لطف السمر ، جـ٢ ، ص ٦٩٨ـ٧٠٦ ، البوريني ، تراجم الاعيان ، مخطوط فيينا ، الاوراق ١٥٤ ب ـ ١٥٥ أ .

(٥٥) قاموس الصناعات الشامية ، ج ١ ، تأليف محمد سعيد القاسمي ، جـ٢ ، تأليف جمال الدين القاسمي وخليل العظم، تحقيق ظافر القاسمي ، باريس ـ لاهاي، ١٩٦٠ ، انظر ، ص١٤٤ـ١٤٥.

(٥٦) انظر كأمثلة : سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٧٩ـ٨٨ـ٩١ـ٩٣ .

(٥٧) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٧٩ ، ١٨ ذي القعدة ٩٩١/(٣ كانون الاول ١٥٨٣) .

(٥٨) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٩٣ ، ٨ محرم ٩٩٣/(١٠ كانون الثاني ١٥٨٥) .

(٥٩) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٤٤ ، ١٦ شوال ٩٩١/(٢ تشرين الثاني ١٥٨٣) .

(٦٠) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢١٢ ، ٢٨ محرم ٩٩١/(٢١ شباط ١٥٨٣) ، رقـم ٢٥ ص ٤٢٧ ، ٢٠ شوال ٩٩٣/ (١٥ تشرين الاول ١٥٨٥) .

(٦١) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٨٠ـ٨٢ ، ١٩ ذي القعدة ٩٩١/(٤ كانون الاول ١٥٨٣) .

(٦٢) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٨٥ـ٨٦ ، ١٥ ذي الحجة ٩٩١/ (١٥ كانون الاول ١٥٨٣) .

(٦٣) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٧٩ ، ١٨ ذي القعدة ، ٩٩١/ (٣ كانون الاول ١٥٨٣) .

(٦٤) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٩٣ ، ٨ محرم ٩٩٢/ (٢٩ كانون الثاني ١٥٨٤) .

الملكية الزراعية في جبل لبنان ابان حكم القائمقاميتين
١٨٤٥ ـ ١٨٥٨
(استنادا الى وثائق أصلية)

عبد الله سعيد

لم يعرف المشرق العربي الملكية الخاصة ، بمفهومها الحاضر ، الا بعد صدور قانون الاراضي العثماني عام ١٨٥٨ . فحتى ذلك التاريخ كان شكل الملكية السائد هو ملكية التدرف ، أو ما يعرف بملكية وضع اليد . وبعد صدور هذا القانون ظلت الاراضي « تعتبر ملكا للسلطان ، والافراد ليسوا الا مفوضين من قبله لاستعمالها واستغلالها مقابل عوض يؤدونه »(١) .

كان المجتمع الشرقي يعتمد على انتاج الارض كأساس اقتصادي وحين « قامت الفتوحات وتوطدت لم تصبح الاراضي في البلدان المفتوحة ملكا للفاتحين بل نزعت منها على الغالب ملكية الاقطاعيين السابقين وابقيت الارض ـ ما عدا استثناءات ـ للعاملين عليها (الفلاحين) وفرضت على الارض ضريبة الخراج وعلى الفلاحين الجزية (في حال عدم اعتناقهم الاسلام)(٢) .

ولم تغير السلطنة العثمانية جذريا تلك القوانين والاعراف التي كانت متبعة في بلاد الشام أثناء الحكم المملوكي ، الذي اعتمد بدوره على الشريعة الاسلامية وفقا لنصوص الكتب الفقهية .

وبناء على الانظمة العثمانية العائدة بخطوطها الرئيسية الى التقليد العباسي ، تضمن النظام المقاطعجي توظيفا قائما على ضريبة سنوية يدفعها كل مرؤوس صاحب أرض لرئيسه بدل ضمانه الارض أو التزامه ضرائبها(٣) .

فالمقاطعجي الكبير كان يلتزم جباية الضرائب من السلطنة العثمانية ، وبدوره ـ يجبر ـ فلاحي القرى والمزارع على تأمين هذا الالتزام ومصارفاته ـ فيفرض على كل منهم حصة مناسبة لانتاجه الزراعي ولنوعية الاراضي الواضع يده عليها والمتصرف بها ، فضريبة الاراضي المروية والاشجار المثمرة تفوق ضريبة الاراضي البعلية والسليخ . وهذا النظام اوجد مقاطعجيين صغاراً ينعمون بحق الاشراف ووضع اليد على أخصب الاراضي الزراعية ، أو السيطرة على قرى بكاملها .

« **ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي** » ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ ٣٠/١١/١٩٨٨.

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار ـ حزيران ١٩٩٠.

وجاء قانون الاراضي العثماني ليشرّع الحقوق المكتسبة للمقاطعجيين وكبار واضعي اليد على أخصب الاراضي ، فسجل المتنفذون وكبار موظفي الدولة الاراضي بأسمائهم وأسماء سلالاتهم(٤) ، وحرموا الفلاحين ، أو سمحوا لهم بتملك قطع صغيرة محكومة بالضياع لارتفاع ضرائبها الزراعية وكثرة الديون التي كان يرزح تحت وطأتها الفلاح المشرقي .

والواقع أن السلطنة العثمانية لم تتدخل في الشؤون الداخلية لمناطق نفوذ المقاطعجيين بل اكتفت بانتظار وصول الضرائب المتوجبة عليهم في موعدها . وكانت الدولة تثير الخلافات بين المقاطعجيين لتأمين زيادة ضرائبها . ولهذه الاسباب عزل الامير بشير الشهابي الثاني بايعاز من الجزار أكثر من خمس مرات وتسلم الامارة الى من يتعهد بجباية أكثر منه . ففي بداية عهد الجزار كانت الضريبة على المقاطعة الشهابية تقدر بمئتي كيس (الكيس ٥٠٠ قرش) ، ثم ارتفعت الى ٨٠٠ كيس في آخر عهده ، وسترتفع مع خليفته عبد الله باشا من ٢٢٠٠ كيس الى ٦٥٠٠ كيس في آخر عهده ، وقد احتفظ الامير بشير الشهابي الثاني بمبلغ مماثل(٥) .

وكان ارتفاع الضرائب حافزا لاحياء أراض زراعية جديدة تقوم بتأمين المبالغ الاضافية للالتزام ومصارفاته .

لذلك عرف النظام المقاطعجي تهافتا على الارض وعلى ملكية حق التصرف بها ، فتحولت الاراضي الى سلع تباع وتشرى ، وللحصول على أكبر مساحة ممكنة من الاراضي اشتد الصراع بين المقاطعجيين والمتنفذين ، مستغلين التشريعات العثمانية التي كانت تعتبر الارض ملكا للسلطان وما على واضع اليد عليها الا دفع بدل التصرف بها . وأتاحت هذه التشريعات للملتزمين من أمراء ومشايخ حق استغلال مناطق التزامهم بحرية تامة شرط أن يؤدوا الضرائب في موعدها . لذلك كلما كانت رقعة الارض الزراعية كبيرة وخصبة يعمل فيها عدد كبير من الشركاء والمرابعين ، كلما كانت حصتهم من الريع أكبر واستطاعوا الاحتفاظ بقسم منه لمصارفاتهم الخاصة . فكان يحق للملتزم اقتطاع بارتين من كل قرش أو ٥٪ لسد نفقات الجباية والمصارفات(٦) . وكان الفلاح وحده يتحمل كل نفقات هذا الالتزام باعتبار الارض وسيلة رئيسية للانتاج في ذلك الحين .

ولزيادة أرباحهم وترسيخ نفوذهم السياسي في مناطق التزامهم ، عمد المقاطعجيون والمتنفذون الى زيادة استثماراتهم الزراعية ، فتطلعوا الى أراضي المنحدرات والسهول يضعون اليد عليها ، ويستغلون الفلاحين لاستصلاحها وغرسها بأنواع مختلفة من الاشجار المثمرة كالزيتون والكرمة والتين والليمون والخروب واللوز ، اضافة الى التوت شجرة الحرير .

ومن خلال الاطلاع على وثائق القائمقام الدرزي الامير أمين أرسلان تبين لنا أن الامير المذكور حاول جمع أكبر ملكية زراعية وعقارية أثناء توليه السلطة (١٨٤٥ — ١٨٥٨) « مما ميزه عن أخوته وأنسبائه حتى اضطر بعضهم ومن أقرب أقربائه الى بيع ممتلكاتهم اليه . كذلك باعه بعض المقاطعجيين من أبناء العائلات العريقة في سيطرتها على جبل لبنان أملاكا واسعة في مناطق لم يكن فيها تملك سابق لأبناء الاسرة الارسلانية »(٧) . فقد اشترى القائمقام املاك الامراء الارسلانيين والشهابيين في الشويفات ، من أبنية ومزروعات وسليخ وخرب وغيرها(٨) ، كما اشترى في اقليم التفاح أملاك أولاد الشيخ بشير جنبلاط ، سعيد ونعمان . وعمد الامير أمين الى شراء حق التصرف بأكثر من ٢٧٠ عقارا مشجرة زيتونا وكرمة وتينا وتوتا وليمونا ، اضافة الى الابنية القديمة والخرب واراضي السليخ التي لم تتعد ١٢ عقارا فقط(٩) ، توزعت على النحو الاتي :

١ — في منطقة الشويفات ودير قوبل وعين عنوب ٨١ عقارا شراء بقيمة ١٥٨٧٠٤ قروش و ٢٤ بارة ، و ٦٠ عقارا من تركة أبيه الامير عباس قسمة بينه وبين أخويه الاميرين حيدر وأحمد وقيمة حصة كل منهم ١٥٥٦٤ قرشا و ٢٠ بارة . هذا بالاضافة الى ثلث المفالق من مطاحن ومعاصر ودكاكين في بشامون ونهر الغدير والمصطبة بطينا (مار الياس بطينا حاليا شارع في بيروت) .

٢ — في قرية زغدرايا من اقليم التفاح بالقرب من صيدا كامل اراضي الشركاء ٦٣ عقارا بقيمة ١٩٦٨٢ قرشا و ٤٣ عقارا حصته في شراكة المساقاة بقيمة ٤٧٩٩ قرشا و ٢٠ بارة .

٣ — في منطقة عريض ناصر وكرخا التحتا وعبرا أيضا من اقليم التفاح اشترى الامير ٣١ عقارا بقيمة ٨٦٧٢٧ قرشا .

فيكون مجموع ما امتلكه الامير أمين ارسلان بين سنتي ١٢٣٨ — ١٢٧٤ هـ / ١٨٢٢ — ١٨٥٨ م أكثر من ٢٧٨ عقارا بقيمة ٢٨٥٤٧٧ قرشا و ٢٤ بارة .

وخلال تجميع هذه الملكية الكبيرة ، لم ينس الامير أمين استرداد أملاكه وأملاك اقاربه الذين كانوا قد باعوها الى الفلاحين أو بعض المتمولين . ولم تلحظ عملية الاسترداد أي ارتفاع بقيمة العقار وتحسينه من قبل الفلاحين . فقد استرد الامير أمين عام ١٢٧٤ هـ / ١٨٥٧م عقارا يشتمل على بناء مسقوف بالجسور والاخشاب وعلى معصرة زيت وأشجار توت ، بمبلغ ٦٠٠٠ قرش وهو المبلغ نفسه الذي دفعه السيدان عمر وعبد الله بيهم عام ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م . مما يؤكد أن الارض لم تتغير قيمتها رغم زيادة انتاجها . ويمكن أن يكون الامير قد أجبر المالكين على بيع الاراضي بنفس المبلغ المدفوع ، وهناك أكثر من عشر صكوك تشير الى ذلك .

لم نستطع تحديد مساحة عقارات الامير أمين من خلال الوثائق التي نحتفظ بصور عنها ، لغياب عملية المساحة الفعلية التي تقدر الاراضي بالدرهم والقيراط على أساس الانتاج وليس على أساس المقياس . فكان الدرهم يساوي ٢٤٠٠ قرش ويقسم الدرهم الى ٢٤ قيراطا والقيراط الى ٢٤ حبة(١٠) .

ومن المعروف أن الدولة العثمانية كانت تلجأ الى تقدير انتاج الاراضي ، أي مساحتها ، كلما رغبت بزيادة الضرائب، لذلك عارض المقاطعجيون آنذاك المساحة وألبوا الفلاحين ضدها(١١) ، مما جعل الفلاحين لا يصرحون عن ملكيات تصرفهم حتى لا يدفعوا بدل تطويبها ويتحملوا ضريبتها السنوية ،مما حدا بالمتنفذين ورؤساء الاديرة الى رشوة أعضاء لجنةالمساحة لتنقيص قيمة أراضيهم وتسجيل الاراضي غير المصرح عنها من قبل الفلاحين بأسمائهم(١٢) .

ومما يثبت عدم خضوع ملكية الامير أمين للمساحة خلو الصكوك (التي حصلنا على صور عنها) من أية اشارة تدل على نتائج المساحة كرقم العقار وتقدير المساحة بالحبة والقيراط والدرهم ، وعدم تسجيل الصك في سجل خاص . يدل على ذلك غياب الرقم المتسلسل في اعلى الصك . لذلك ظلت عملية تبادل البيع والشراع والمقايضة عملية بسيطة تتم بحجج تحفظ عند الامير أو عند بعض المتنفذين ممن يعرفون القراءة والكتابة في القرية . ومن الملاحظ أن هذه الحجج لم تسجل في الدوائر الرسمية كما اتفق عليه بين عام ١٨٤٢ وعام ١٨٥٤م أثناء اجراء المساحة الاولية بعد مطالبة سكان الجبل بتخفيف الضرائب عنهم اثر خروج المصريين من بلادهم(١٣) .

تحليل بعض صكوك الشراء :

كانت الصكوك حججا بسيطة تكتب على أوراق عادية دون أرقام تدلعلى جديتها، في ظل غياب المحاكم العقارية الخاصة والتسجيلات الرسمية لدى شيخ القرية ومختارها أو لدى الدوائر المالية . وكان الصك يحرر بقلم من يعرف القراءة والكتابة ويوثق في القرية والجوار . ولم يكن الامير أمين أو أحد أفراد الاسرة الارسلانية أو الشهابية يحرر الصك بيده الا اذا كانت عملية البيع أو الشراء تتم داخل الاسرة أو بين العائلات العريقة ، فعندها يحرر البائع الصك بنفسه ويقر اقرارا صحيحا بذلك(١٤).

وفي كثير من الاحيان كان يتم الشراء بحضور الامير نفسه مما يعطي الشرعية للبيع ، ويساهم بفرض السعر الذي يناسبه . وهذا يدل على عملية اجبار الفلاحين على البيع اما اكراها أو خوفا أو حياء واحتراما لحضوره . فمن أصل ٨١ عملية شراء لصالح الامير أمين أرسلان في الشويفات وجوارها هناك خمس عمليات فقط تمت من

قبل الوكيلين عبد الله الجريديني وحنا البواري . أما العقارات الاخرى فقد تم شراؤها في مجلس حضره الامير .

ومما يؤكد ارهاب الامير للمرابعين والمالكين ، واجبارهم على البيع بالسعر الذي يراه مناسبا ، شراؤه العقار الواحد على دفعات وبصك واحد وفي مجلس واحد . وكان يطلق على هذه العملية اسم الصفقة وأحيانا تصل الى أربع صفقات ولعقارات مختلفة في ذات الصك . وعلى سبيل المثال اشترى الامير أمين من منصور الجردي منزلا في الشويفات مسقوفا بالاخشاب والجسور بقيمة ٨٠٠ قرش وذلك بصفقتين .

الصفقة الاولى قيراطان شائعان من أصل كامل العقار (٢٤ قيراطا) بثمن قدره ـ ١٠٠٠ قرش ، ومن ثم اشترى الـ ٢٢ قيراطا الاخرى الباقية بثمن ٢٠٠٠ قرش . فأي عدل بشراء قيراطين بقيمة ١٠٠٠ قرش ، وشراء ٢٢ قيراطا (أي أكثر بـ ١١ مرة) بقيمة ٢٠٠٠ قرش(١٥) .

وللتمييز بين حضور الامير وغيابه ، كان يحتوي الصك في حال حضوره العبارات التالية « في مجلس عقد ، لحافظ هذا الصك الامير أمين .... وقبض البائع المبلغ من يد الامير » . اما في غياب الامير فيكتب في الصك « .... باع .... الى حافظ هذا الصك الشرعي سعادة الامير أمين أرسلان .... وقبل الشراء لسعادته الوكيل .... وقد قبض البايع المذكور الثمن المحرر من خزينة سعادته .... » .

وكان الصك يبدأ بعبارة « سبب تحريره أو الداعي لتحريره هو أنه بتاريخه بعنا بـاع ... » وينتهي : « تحريرا في اليوم والشهر الهجري والسنة رقما وكتابة »(١٦) .

ويتضمن الصك عدة قضايا مهمة :

أولا : اسم البائع وقريته وحضوره الشخصي ، وصحة بدنه وعقله ، وحقـه في التصرف بالارض أو العقار المقرر بيعه : « ... ما هو لنا وجار في ملكنا ويجوز لنا بيعه وتحت مطلق تصرفنا وحيازتنا الشرعية الى حين صدوره ... » أو : « وهو بصحة من عقله وبدنه وجواز الامر الشرعي بطواعية ورضى واختيار دون اكراه ولا اجبار ما هو له وبيده وجار في ملكه ويجوز بيع وتحت مطلـق تصرفه وحيازتـه الشرعية الى حـين صدوره .... »(١٧) .

ويتم ذكر كل هذه التعابير تبريرا للبيع وحتى لا يعترض أحد عليه ، ولحفظ حق الشاري من كل المطالبات في المستقبل ان وجدت .

ثانيا : اسم الشاري وصفاته وقريته (وأحيانا طائفته) .

ثالثا : نوع العقار ،عمارا كان أو قطعة أرض سليخ أو مشجرة ،ونوعية الاشجار، توتا ، أو زيتونا ، تينا ، ليمونا ، كرمة ، وغيرها ، أو أرضا معطلة .

رابعا : موقع العقار وحدوده بالنسبة للعقارات المجاورة .

خامسا : يشار الى استقلالية العقار بالقول « وحدوده تغني عن التعريف » ، او « قيراط شائع من أصل ٢٤ قيراطا » ، أو شراكة المشتري أو أي شخص آخر .

سادسا : اذا كان العقار قطعة واحدة أو مجموعة قطع متفرقة، أو اذا تمت عملية بيعها بصفقة واحدة أو عدة صفقات .

سابعا : ويتم تحديد الثمن المقبوض والمدفوع ، وقدره ، ونوع عملته (دراجة، أسدية ، فضة ، (القرش = ٤٠ بارة مصرية) . وعلى الشاري أن يقر بقبض المبلغ كاملا ، وما بقي له بذمة الشاري .) . « ألف غرش مقبوضة حالا من يد سعادة أفندم المشتري المومى اليه الامير أمين بيدنا قبضا صحيحا شرعيا كافيا وافيا نافيا لانواع الجهالة والغبن والفرر والحيف والزيف والضرر بعد سبق الخبرة والنظرة...»(١٨).

وتأكيدا لصحة البيع وشرعية الصك ، واقرارا من البائع بقبول البيع وضمانه من كل جوانبه ، ميرة (ضريبة زراعية) وشفعة ، وان الاموال التي قبضها صحيحة غير مزيفة ، عليه أن يوقع الصك أمام شهود لا يقل عددهم عن الاثنين : « ... وهو بيعا واشترا (شراء) صحيحين شرعيين ماضيين باتين بايجاب وقبول صريحين وتسلم وتسليم شرعيين من الجانبين وما كان في هذا المبيع الشرعي من درك أو تبعة (شفعة) فالعايد والضمان لازم ذمة البايع حيث يجب شرعا ...»(١٩).

وتدل الصكوك صراحة على أن الامير أمين اشترى عقارات كثيرة بحكم شركته بملكية هذه الاراضي ، فمن أصل ٨١ عملية بيع في الشويفات ، هناك عشرة صكوك تشير الى الشراكة مع الشاري ، و ١٥ سندا تم الشراء فيها على أساس القيراط الشائع ، أو على أساس عدد أصول الزيتون المشتراة في الصك من كامل قطعة الارض المبيعة . وعندما جرت قسمة تركة الامير عباس أرسلان والد الامير أمين كانت حصة الاخير ٢٦ عقارا من مجموع حصة الستين عقارا شراكة مع مرابعين عند والده . كما أن الامير أمين اشترى أملاك شركائه الـ ٤٣ في قرية زغدرايا من اقليم التفاح ، وهي قرية زراعية صغيرة كانت ملكا للامير .

عقود المغارسة والمساقاة :

كان الامير أمين يشتري أرض الفلاح أو المالك الصغير المفتتة والمنتشرة في صحراء الشويفات وقرية زغداريا وأماكن أخرى ، ليعود ويسلمها الى الفلاح البائع نفسه

لاستغلالها على أساس شراكة المساقاة . كما حصل في قرية زغدرايا عندما اشترى الامير جميع أملاك الفلاحين في هذه القرية وأعاد تسليمها اليهم كشراكة مساقاة .

وبالاستناد الى صور المستندات الاصلية (الحجج) يتبين لنا أن الاراضي الزراعية المبيعة كانت مشتركة بين أهالي قرية زعدرايا والامير الذي يملك القرية بكاملها وهم يملكون قطعا صغيرة . وأشارت هذه الصكوك الى ذلك بالعبارات التالية :

أولا : في عقد البيع « ... هو اشترى بماله لنفسه (أي الامير) جميع أملاك البايع المذكور الكاينة في أراضي زغدرايا المحررة التي هي ملك المشتري المشار اليه » .

ثانيا : في عقد المساقاة « ... قد تسلمنا من سعادة أفندم سلطانم الامير أمين أرسلان القيمقام على الدروز الافخم الاماكن ... دوارة البستان وتينات رأس البستان وجل المرج ونصف جل المرج ... ونصف البيدر ... وثلث جل العريض ... وتينة المحفرة وزيتونة البورة ... تسليما على سبيل الشركة المساقاة »(٢٠) .

لم نقع على سندات تشير الى كيفية اكتساب الفلاحين لهذه الملكيات المتناهية بالصغر في حجمها ، فهي تينة وزيتونة واحدة ، أو نصف دوارة وجل . ولكن من المؤكد ان الفلاحين اكتسبوا هذه الاراضي عن طريق شراكة المغارسة التي كان عقدها شفويا . واذا عدنا الى التسلسل التاريخي لتطور استغلال المرابعين والفلاحين نستنتج أن المقاطعجيين والمتنفذين كانوا يلتزمون أراضي المقاطعات البور والسليخ ليستغلوا القوى الفلاحية المنتجة في أحيائها .

ان أراضي زغدرايا كانت ملكا للامير أمين أرسلان بكاملها ، فاستغل الفلاحين باحيائها وزراعتها تينا وزيتونا وكرمة ، وهذا ما يعرف بالمغارسة التي كانت تقوم على أن يقدم المالك واضع اليد ارضا بورا أو سليخا الى شريكه المرابع ، وهذا بدوره يغرسها أشجارا مثمرة ويطعم البري منها ، وبعد اثمار الاشجار يتم اقتسام الارض مع الشريك مرابعة او مثالثة أو مناصفة حسب نوع الاتفاق(٢١) .

وكانت عقود المغارسة طويلة الامد وتختلف مدتها باختلاف نوعية المزروعات . فهي من ٣ سنوات الى ٥ سنوات لعقد مغارسة التوت ، وللكرمة ما بين ٤ الى ٦ سنوات وللتين من ٧ الى ٨ سنوات ، في حين يتطلب عقد الزيتون مدة أطول تتراوح بين ١٠ و ١٢ سنة(٢٢) .

وفي طبيعة الحال كان عقد المغارسة الشفهي مجحفا بحق الفلاح رغم السماح له بتملك قطعة أرض بعد انتهاء مدة الاتفاق . وهذا العقد يقوم على تسليم الفلاح المرابع قطعة أرض سليخا أو بورا شرط نقبها ونكشها وتسميدها وتعمير جدران جلولها لمنع

★ من أوراق الامير أمين أرسلان المحفوظة في مكتبة العائلة في قرية عين عنوب (جبل لبنان).

انجراف تربتها ، ورعاية اشجارها ، وانتظار غلتها مدة لا تقل عن خمس سنوات . وخلال هذه المدة يعمد الفلاح الى الاستدانة من مالك الارض ، أو من شخص آخر ، وما أن تنتهي مدة العقد ، حتى يضطر الى بيع حصته للشريك المالك بالسعر الذي يفرضه هذا الاخير استيفاء لدينه ، أو بحكم حقه في الشفعة .

وبعد اتمام عملية البيع المذكورة يعود الفلاح ليخضع لعملية جديدة من الاستغلال بتسلم القطع التي باعها سابقا للعمل فيها على سبيل شراكة المساقاة . ففي قرية زغدرايا التي اعتبرها الامير ملكه ، اشترى من المرابعين جميع أملاكهم وأعاد تسليمها

اليهم على سبيل شراكة المساقاة . ونقتطع العبارات التالية من سندين مختلفي المضمون سند بيع ، وآخر مساقاة للدلالة على أن قطع الاراضي هي نفسها في العقدين ، وهي الاماكن التالية : دوارة البستان وتينات راس البستان وجل المرج ونصف جل المرج وجلالي العين ونصف بيدر الضهر وثلث جل العريض ونصف تينات الخربة وجل المقلع وتينة المحفرة وزيتونة البور . وفي عقد البيع اشارة صريحة الى أن قسمة عقد المغارسة، كانت مناصفة بدليل تضمين الصك العبارة التالية : « ... جميعهم في أراضي القرية المذكورة (زغدرايا) .. مما يغني عن التحديد بثمن قدره ألف وماية قرش نصفها حفظا للاصل خمسماية وخمسون قرش قبضت جميعها ليد البايع ... » و (الاصل) هنا دلالة على صاحب الارض الاصلي الامير أمين أرسلان (انظر الوثيقة) .

كانت شراكة المساقاة تقوم على استغلال الاشجار واقتسام الغلة بين الشريكين ، فهي لا تجري على أراضي السليخ او البور التي كان يطبق عليها عقد المزارعة ، وجاء تعريفها في المادة (١٤٤٤) من قانون المجلة العثماني الصادر عام ١٨٥٨ بما يلي : « المساقاة نوع شركة على ان يكون أشجار من طرف ، وتربية من طرف آخر ، ويقسم ما يحصل من الثمر بينهما »(٢٣) .

وفي عقد المساقاة على المرابع أن يقر بأنه قد تسلم الاراضي الزراعية للعمل فيها على سبيل شراكة المساقاة ، وعليه أن يتعهد السهر على الاشجار والاعتناء بها حتى لا تيبس فيجدد اليابس منها ، ويتناول نصف الغلة سنويا . كما عليه أن يدفع لصاحب الارض قيمة الغلة سلفا بعد تخمين الانتاج من قبل خبراء محليين . وفي الصك نص صريح بذلك « ... تسليما على سبيل الشركة المساقاة بموجب حجج بيدنا من سعادته معلنة بذلك ودفعنا لسعادته ثمن ربع الاماكن المرقومة ما يتين وخمسة وسبعون قرشا ... بمسطرة الملك العادل حسب عوايد الشركة المساقين وقد تعهدنا على أنفسنا بأن نعمل حق عمل ونتناول نصف الغلة ولسعادته النصف الثاني ..»(٢٤) .

ان عقود المساقاة تتضمن خطأ في التعبير عندما تشير الى أن الفلاح دفع للشريك المالك ثمن ربع الاماكن ، والمقصود بها هنا ثمن ربع الغلة المتوقع انتاجها من هذه الاماكن لذلك يجري تخمين الانتاج أو الغلة المتوقعة قبل عقد المساقاة ، وبعد فسخه . فيحق للامير فسخ العقد في أي وقت يناسبه ، او اذا شك باخلاص شريكه ، في حين يحظر على المرابع فسخ العقد أثناء سريانه .

ويعمل المرابع بمعاونة جميع أفراد أسرته في أرض شريكه حتى لا يقل انتاجها ، بل يعمل على زيادة الغلة المقدرة لانه في بعض الاحيان يقع غبن في التخمين . وفي الصك بند جزائي للحفاظ على الغلة « ... وأي وقت شاء سعادته أن يرفع يدنا من هذه

الشركة عن الاماكن المحرورة فيثمن لنا بمسطرة الملك العادل وناخذ ثمن الربع واذا خاس، ندفع ربع الخيس واذا زاد فنأخذ ربع الزود . . . »(٢٥) .

ورغم عمل المرابع وجهده في رعاية أشجار المالك الشريك فهو لا يحصل على الربح اذا زادت الغلة ، لان الامير أو المتنفذ هو من يتولى بيع المحصول وتقديره بما يناسبه ، فأقصى ما يحصل عليه المرابع هو تأمين مصاريف عيشه مع أسرته لبقائه حيا ينتج الخيرات المادية واليد العاملة المرابعة الجديدة .

استنتاج :

لعبت الارض الزراعية دورا رئيسيا في تغذية موارد خزينة السلطنة العثمانية والولاة المحليين . ويعد الصراع للاستثمار بها والاستيلاء على ريعها ميزة أساسية للعهد المقاطعجي في جبل لبنان . وفي كل مرة اشتد فيها الصراع لينتقل الى صراع مسلح ، كانت الارض وانتاجها العدو الرئيسي للمنتصرين فيصيبها الخراب وتحرق المزروعات وتتلف . حتى غدت الدعوة الى خراب المنازل وقطع الارزاق من العادات السائدة للتشفي بقولهم : « الله يخرب بيتك ويقطع رزقك » . وفي مواجهة هذه الدعوة طالب العامة بتحييد الارض واشجارها عن الصراع الدائر بقولهم : « قطع الارزاق من قطع الاعناق » .

ويدل هذان القولان على أن أهمية الارض الزراعية وانتاجها واعتبارها مصدر رزق لعائلات واسعة في النظام المقاطعجي ، وللاكثرية الساحقة من أفراده .

ونظرا لاهمية الارض لكونها مصدر رزق وغنى للمالكين ، عمد المتنفذون والاغنياء الى شراء الاراضي بصكوك قانونية حقوقية ولو كانت بسيطة بتعبير الفلاحين . فهذه السندات ساهمت في تطوير الاراضي لحاملها بعد صدور قانون الاراضي العثماني عام ١٨٥٨. ومنعت اعادتها الى أصحابها الحقيقيين الفلاحين الذين رعوها وحولوها الى بساتين منتجة ذات قيمة . فلقد نصت الصكوك صراحة على ضمان حق الشراء وعدم جواز الشفعة ومطالبة الورثة بحقهم في استرجاع الارض ، فالبيع والشراع كانا باتين نافذين تامين بصورة صحيحة شرعية دون غبن أو اكراه أو اجبار ، وبتنازل طوعي من البائع .

ان القوانين العثمانية كانت تلزم الفلاح وصاحب التصرف بالارض دفع ضريبة سنوية مرتفعة في أكثر الاحيان، والقيام بالواجبات المقاطعجية من تقديم الهدايا والمعايدة والطحن في مطحنة المقاطعجي أو ذبح المواشي في ملحمته ، الى جانب السخرة . ان هذه القوانين أوقعت المرابعين تحت وطأة الدين ، مما دفع بهم الى التخلي عن حق تصرفهم

بالارض للامراء والمتنفذين مقابل العمل فيها كشركاء أو أجراء أو الهجرة الى المدينة. وهذا ما حصل لقسم من أصحاب أراضي الشويفات الذين باعوا ممتلكاتهم وانتقلوا الى بيروت للعمل في التجارة والحرف .

وساهمت تجارة الحرير وانتعاشها في عهد القائمقاميتين باستصلاح أراض جديدة وزراعتها توتا وتسليمها للفلاحين على أساس شراكة مساقاة وتربية دود القز . وكان هؤلاء الفلاحون ينتقلون للعمل في مصانع الحرير لتأمين مداخيل اضافية لهم أو لايفاء دين سيدهم ، وهكذا تحول المرابعون من قوى منتجة فلاحية الى قوى منتجة عمالية.

ان قوانين المزارعة والمغارسة والمساقاة خير دليل على هذا التحول . ففي المزارعة التي تجري على الارض السليخ يتسلم المرابع الاجير أرضا من المالك ليقدم هو عمله وعمل ثوريه ونصف البذار ويتم قسمة الغلة مناصفة أو مرابعة أو مخامسة حسب الاتفاق وشروطه . فالمرابع هنا محروم من الملكية .

وفي عقد المغارسة الذي يسمح للمرابع بامتلاك جزء من الارض مقابل العمل فيها، نراه يخسر هذا الجزء عند انتهاء مدة العقد بحكم الاستدانة في فترة انتظار الانتاج ، أو خلال فصول الشتاء المتكررة ، في غياب مشاريع حرفية أو صناعية تذكر ، اذ كانت الارض اداة الانتاج الرئيسية . وبعد هذا العقد ، يتحول الفلاح الى أجير يعمل على أرض سيده بشراكة المساقاة التي هي أقرب الى العمل المأجور منها الى العمل الفلاحي الصرف . فالمرابع يحصل على حصة من الانتاج التي يقوم بتصريفها المالك أو من ينوب عنه ، بينما لا يحصل الفلاح الا على الثمن النقدي . ومن هنا بدأت تسيطر العلاقات النقدية الرأسمالية على العلاقات الاجتماعية السائدة ، وتحولت الارض الى سلعة تباع وتشرى ويحدد ثمنها نقدا وعدا .

وبفعل عقود المغارسة والمساقاة استولى المقاطعجي (الامير أو الشيخ أو المقدم) وأعوانه ، على أخصب الاراضي الزراعية ممعنين في استغلال الفلاحين لاجبارهم على تنفيذ هذه العقود .

ان تملك الفلاح لقطعة أرض صغيرة كان يضيع بفعل الضائقة المادية والضرائب المرتفعة التي كانت تفرضها الدولة العثمانية ، من ميري ارزاق وأعناق وعشر ، ومال المهمولات واحتكار الملح والتبغ ، او بفعل عامل الوراثة . ففلاح عهد الالتزام المقاطعجي كان وحده يدفع الضرائب في حين يتهرب المتنفذون من دفعها . وفي عقود الشراكة المختلفة يتعهد المالك بدفع الميري مناصفة مع الشريك المرابع ، وعند قسمة الغلة يحسمها المالك من حصة الفلاح .

وشهد نظام استثمار الارض في عهد القائمقاميتين عملية مزدوجة من الاستغلال ،

فكان الامير أمين الحاكم ، أو أي مقاطعجي آخر ، يسلم الفلاحين أرضا بورا على سبيل شراكة المغارسة ، وبعد انتهاء مدة العقد يشتري حصة الشريك المغارس ليجبره على العمل في ذات الارض كاملة كشريك مساقاة . فهذه العملية من الاستغلال المزدوج أجبرت الفلاحين على ترك الارياف الى العمل المأجور في المدينة أو الهجرة خارج البلاد.

الى جانب عمليات البلص الطبقي التي موورست ضد الفلاحين وأكرهتهم على التخلي عن أراضيهم للمتنفذين ، غابت عمليات المساحة الدقيقة بالامتار ليحل مكانها التقدير بالدرهم والقيراط على أساس الغلة التي كانت تقدر مزاجيا في بعض الاحيان ، وترتفع في الاراضي المروية عنها في البعلية . وغياب المساحة حرم الفلاحين من بعض ملكياتهم لتسجل باسم من يصرح عن ملكيتها ويدفع ضرائبها بعد أن تركها الفلاحون وهاجروا .

لذا كانت الشكل الاساسي للملكية الزراعية في عهد القائمقاميتين الملكية الكبيرة ، وملكية الاوقاف الواسعة ، الى جانب ملكيات فلاحية صغيرة مفتتة .

الملحق (١)★

سبب تحريره

هو انه بتاريخه بعنا ما هو لنا وجار في ملكنا ويجوز لنا بيعه وتحت مطلق تصرفنا وحيازتنا الشرعية الى حين صدوره لحافظ هذا الصك الشرعي سعادة أخينا الامير أمين رسلان المحرم (المحترم) وسعادته قبل لنفسه الشراء بما له لنفسه دون غيره وهو من ذلك المبيع قيراطين شايعين من أصل اربعة وعشرين قيراطا في كامل الدوارة المشتملة على أغراس زيتون الكاينة في صحراء الشويفات مكانها المرج شركتنا بالباقي تتمة سهامها يحدها قبلة ملك علي زيتون وشرقا ملك نزهة بنت صالح عبد الخالق وشمالا ملك أولاد جبور طراد وغربا ملك جناب الامير خليل رسلان ويتبع هذا المبيع أيضا بعقده وصفقته قيراطين شايعين من الاصل المرقوم في كامل القطعة الارض الكاينة في المحل المرقوم تشتمل على خمس أصول زيتون شركتنا بالباقي تتمة سهامها يحدها قبلة الدوارة المحررة أعلاه وشرقا وشمالا وغربا ملك أولاد جبور طراد بحقوق هذا المبيع كله واستحقاقه وطرقه وطرايقه وتوابعه ولواحقه ومضافاته ومشتملاته وبكل حق هو له وما يعرف به وينسب اليه بالعلم الشرعي شهرةً ووصفا وعينا وحدودا من جميع الجوانب والجهات كما ذكر بيعا وشراء صحيحين شرعيين ثابتين لازمين باتين مرعيين

★ من أوراق الامير أمين أرسلان المحفوظة في مكتبة العائلة في قرية عين عنوب (جبل لبنان).

نافذين مشتملين على الايجاب والقبول من الطرفين والتسلم والتسليم مـن الجانبين بعد سبق النظر والخبرة وغب المعاقدة الشرعية والتخلية بثمن قدره وبيانه عن هـذا المبيع المحرر الف غرش وخمسماية غرش مقبوضة حاله (حالا) منمال (من مال) سعادة المشار اليه لدينا قبضة واحدة وصـار القيراطين في المكانين المرقومين ملكا لسعادتـه يتصرف بهما كيفما شاء وأراد ثم بعد لزوم هذا البيع وتمام عقـده وابرامه قد بعنـا لسعادة أخينا المومى اليه الاثنين وعشرين قيراطا الباقية لنا في الدوارة المحررة وفي قطعة الارض المرقومة بما اشتملت عليه من الغراس كما ذكر بحدودها المحررة شركة سعادته بالقيراطين تتمة سهامها بحقوق ذلك كله واستحقاقاته وطرقه وطرايقه وتوابعه ولواحقه ومنافعه ومرافقه ومضافاته ومشتملاته وبكل حق هو له وما يعرف به وينسب اليـه بالعلم الشرعي شهرة ووصفا وعينا وحدودا من جميع الجوانب والجهات كما ذكر بيعا وشراء صحيحين شرعيين ثابتين لازمين باتين مرعيين نافذين مشـتملين على ايجـاب وقبول صرحين من الطرفين وتسلم وتسليم شرعيين من الجانبين بعـد سبق النظـر والخبرة وغب المعاقدة الشرعية والتخلية بثمن قدره وبيانه عن هذا المبيع الثاني الفين غرش قد قبضنا الثمن المرقوم منمال (من مال) سعادة المشار اليه تماما وكمالا قبضا صحيحا شرعيا كافيا وافيا نافيا لانواع الجهالة والغبن والضرر والحيف والزيف والضرر وقد صار جميع الدوارة والقطعة الارض المذكورتين بما اشتملتا عليه من الغراس ملكا لسعادة المومى اليه يتصرف بذلك جميعه تصرف الملاك في املاكه وذوي الحقوق في حقوقها من دون معارض ولا منازع وما كان في هذين البيعين المرقومين من عهدة أو درك فالعايد والضمان علينا حيث يجب ذلك شرعا والمرتب على المبيع المحرر من الميري فهو لازم ذمة سعادته تحريرا في ٢٣ ثلاثة وعشرون يوم خلة من شهر ربيع آخر سنة ١٢٦٩ التسعة والستين ومايتين وألف صح صح صح .

المقر بما فيه وقابلـه

عباس كنج

(الختم) شـهاب

شـهود الحـال

جرجس وهبـي	حنا مرعي الجريديني	قاسم المدنـي الختم	جرجس لحـود الفغالي	الفقير اليه تعالى بشـارة الخوري

الملحق (٢)★

دوارة البستان　　تينات راس البستان　　جل المرج　　نصف جل المرج
جلالي العين　　نصف بيدر الضهر　　ثلث جل العريض　　نصف تينات الخربة
جل المقلع　　تينة المحفرة　　زيتونة البورة
فقط أحد عشر مكانا لا غير هـ .

سبب تحريره

هو انه بتاريخه أدناه قد تسلمنا من سعادة أفندم سلطانم الامير أمين رسلان القيمقام (القائمقام) على الدروز الافخم الاماكن المرقومة أعلاه وهن دوارة البستان وتينات راس البستان وجل المزج ونصف جل المرج وجلالي العين ونصف بيدر الضهر وثلث جل العريض ونصف تينات الخربة وجل المقلع وتينة المحفرة وزيتونة البورة جملة أحد عشر مكانا الذين هم ملك سعادته الكاينين في قرية زغدرايه تسليما على سبيل الشركة المساقاة بموجب حجة بيدنا من سعادته معلنة بذلك ودفعنا لسعادته ثمن ربع الاماكن المرقومة مايتين وخمسة وسبعون قرشا نصفها سبعة وثلاثون قرش ونصف بمسطرة الملك العادلة حسب عوايد الشركة المساقين وقد تعهدنا على أنفسنا بأن نعمل حق عمل ونتناول نصف الغلة ولسعادته النصف الثاني وأي وقت شاء سعادته أن يرفع يدنا من هذه الشركة عن الاماكن المحرر فيثمن لنا بمسطرة الملك العادلة ونأخذ ثمن الربع واذا خاس ندفع ربع الخيس واذا زاد فنأخذ ربع الزود وقد حررنا على أنفسنا هذا السند طوعا بالرضا والاختيار وأذنا على أنفسنا بالاشهاد تحريرا في الحادي والعشرين يوما خلت من شهر ربيع الاول الأنور سنة خمسة وستين وما يتين والف ١٢٦٥ صح صح

شهود الحال

	حرره	الفقير اليه سبحانه	المقر بما فيه
	وشهد	محمد محي الدين البكري	صحيح
الختم	الفقير	الختم	حسن
	احمد الخطيب		علي

★ من أوراق الامير أمين أرسلان المحفوظة في مكتبة العائلة في قرية عين عنوب (جبل لبنان).

الحواشي

(١) اميل تيان : « القانون المدني اللبناني (النظام العقاري في لبنان) » محاضرات ، معهد الدراسات العربية العالية ، مطبعة نهضة مصر ١٩٥٤ ، ص ٢٠ .

(٢) نايف بلوز ، « بعض الملامح الحضارية للاقطاعية في ظل الخلافة الاسلامية » ، مجلة **دراسات عربية** ، السنة التاسعة، العدد ١، تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٢ ، ص ١٤ .

(٣) أ . ن بولياك : « **الاقطاعية في مصر وفلسطين ولبنان** » ، ترجمة عاطف كرم ،الطبعة الاولى دار المكشوف ، بيروت ١٩٤٨ ، ص ١٣٤ — ١٣٥ .

(٤) لوتسكي : «**تاريخ الاقطار العربية الحديث**» ترجمة عفيفة البستاني ، مراجعة يوري روشين ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧١ ، دار الفارابي ، بيروت — دار النهضة بغداد ، ص ١٦٠ .

(٥) Dominique Chevallier : **« La Société du Mont Liban a L'époque de la révolution industrielle en Europe»** Librairie Orientaliste , F. ul Geuthner, Paris 1971 P. 122 .

(٦) هنري غيز : **بيروت ولبنان منذ قرن وربع القرن** ، تعريب مارون عبود الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٥٠ ، ص ١٠٥ .

(٧) مسعود ضاهر : « السلطة والتملك في جبل لبنان أيام الحكم العثماني — نموذج الامير أمين أرسلان ١٨٥٤ — ١٨٥٨ من خلال وثائق أصلية » ، **المجلة التاريخية المغربية** (للعهد الحديث والمعاصر) السنة الثانية عشر ، العدد ٣٧ — ٣٨ ، جوان (حزيران) ١٩٨٥ تونس ، ص ١٦٩ .

(٨) ملحق رقم ١ .

(٩) في حوزتنا أكثر من ٣٠٠ صورة لصكوك أصلية تعود الى ملكية الامير أرسلان .

(١٠) الجمهورية اللبنانية ، قصر العدل في بيروت، حكم صادر عن المحكمة الاستئنائية لقرى برج البراجنة ، الشياح ، تحويطة الغدير ، عمروسية الشويفات تاريخ ١٧ أيلول ١٩٥٥ رقم ٥ ص ١٧ .

(١١) Adel Ismail : « Documents diplomatiques et consulaires à l' histoire du Liban et des pays du Proche-Orient du XVIIe S. à nos jours » tome 9. Annexe à la dépeche No. 36 bis du 16 mai 1847 , Beyrouth 1977 P. 78 .

(١٢) Adel Ismail : « Documents .. » T. 13 , Annexe a la dépêche No. 60 P. 200 du 20 décembre 1869 .

(١٣) فيليب وفريد الخازن ، **مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ — ١٩١٠** ، ثلاثة أجزاء مطبعة الصبر ، جونية ١٩١٠ ، الجزء الاول، وثيقة رقم ٣٤٣ ، ص ٤٠٠ — ٤٠٢ .

(١٤) ملحق رقم ١ .

(١٥) الملحق السابق .

(١٦) الملحق السابق .

(١٧) الملحق السابق .

(١٨) الملحق السابق .

(١٩) الملحق السابق .

(٢٠) ملحق رقم ٢ .

(٢١) عبد الله سعيد : « **تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية (استنادا الى وثائق أصلية)** » دار المدى ، بيروت ١٩٨٦ ص ١٣٤ .

(٢٢) Jacques Weulersse : **Paysans de Syrie et du Proche-Orient** Huitième edition . Gallimard , Paris 1946 , P. 130 .

(٢٣) سليم بن رستم باز : **كتاب شرح المجلة** ، المجلد الثاني ، المطبعة الادبية بيروت ١٨٨٩ ص ١٦٤ .

(٢٤) ملحق رقم ٢ .

(٢٥) الملحق السابق .

مداخلة

ملكية الارض والعلاقات الزراعية في بلاد الشام
في النصف الاول من القرن التاسع عشر

د. يوسف نعيسة
جامعة دمشق

شاهد النصف الاول من القرن التاسع عشر أحداثا هامة في الامبراطورية العثمانية ومنها بلاد الشام . فكانت الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) وما نتج عنها من اشعار العثمانيين بالنقص تجاه أوربة . وبحاجتها للاصلاح بشكل عام اذا أرادت أن تبقى، وتوقفت الفتوحات والقرصنة وغنائمهما وتوقفت قافلة الحج ما بين ١٨٠٧ ـ ١٨١١م وقامت ثورة اليونان مطالبة بالاستقلال ، وزحف الجيش المصري على بلاد الشام والاناضول ، وجاء الغربيون الى دمشق ليربطوا الاقتصاد الشامي بعجلة الاقتصاد الاوربي ، وازداد الضغط على النقد العثماني بمؤثرات داخلية وخارجية (الكشوفات الجغرافية والثورة الصناعية) .

وتردد صدى أزمة حادة في كافة ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العثمانية وانتشر العجز في السلطة المركزية ودب العناد في آلية الدولة العثمانية ، وخرجت أقاليم عدة من يدها . وفقد الجيش العثماني قدرته على القتال وأصبح عبئا على الدولة واقتصادها وأمنها ، وازداد استقلال الحكام الاقطاعيين وأدى ذلك الى العسف في العلاقات الزراعية ، وتحطيم قوى الانتاج الموجودة وعلى رأسها (الفلاحون) الذين يمثلون غالبية السكان . واستنفد النهب الاقطاعي الاقتصاد الفلاحي فخلت القرى من سكانها وأهملت الاراضي المزروعة . وأصبحت أرضا مواتا مليئة بالاشواك والاوغال ، وصارت المجاعة ظاهرة تتكرر ، وطبق العثمانيون مبدأ التكافل الجماعي في القرى فان هلكت أسرة فلاحية أو نزحت ، وقع عبء الضرائب على عاتق الاسر المتبقية، وان انقرضت قرية تحول عبء الضريبة الى القرى المجاورة ، فأنهك الفلاحين وزاد في خراب القرى والزراعة معا ، وازدادت حدة الصراع بين الاقطاعيين على استغلال الفلاحين . وجاء التجار من أنحاء المعمورة بمواد الرفاه للاقطاعيين فدفعوا أثمانها مما أنتجه الفلاحون .

« ملكية الارض وآثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ ـ ١٩٨٨/١١/٣٠ ،
دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار ـ حزيران ١٩٩٠.

فانعكس كل ذلك على الاوضاع الاجتماعية بشكل عام وعلى الفلاحين بشكل خاص . ورغم أن الفلاحين كانوا القاعدة الاوسع في المجتمع وأداة الانتاج التحتية في ذلك المجتمع الزراعي . الا أن أوضاعهم لم تلق من الباحثين العرب الاهتمام الكافي ، الا في فترة متأخرة .

يلاحظ أن العام في كل مقاطعات بلاد الشام بالنسبة للعلاقات الزراعية بين الفلاحين ومن يملكون الارض ، أو حق الرقبة عليها ، هي علاقة مستغَل ومستغِل ، وتشتد هذه العلاقة عسفا أو تضعف ، على ضوء أوضاع كل مقاطعة والتركة التاريخية على أرضها ، ويلاحظ أيضا ندرة ما بيد الفلاحين من ملكية خاصة(١) ، وصغر مساحتها وقلة انتاجها اذا ما قيست بالملكيات الاقطاعية الواسعة ، وسهولة انتزاع هذه الملكية من أصحابها .وعجز السلطة العثمانية المركزية عن انصاف الفلاحين وحمايتهم . ولذلك نرى أن من كان يعمل في الارض وينتج منها لا يملكها ، ومن كان يملكها لا يعمل فيها ، يحتجن معظم انتاجها لنفسه دون الفلاحين . وهي العلاقة الظالمة .

أما مالكو الارض الاقطاعيون فهم شيوخ القرى وشيوخ البدو ، ووجهاء المدن وكبار رجال الدين (المفتون والقضاة ونقباء الاشراف والمدرسون) وزعماء السباهية في الاصل وأغوات الانكشارية أيضا ، والتجار وغيرهم من رجال السلطة ، وكان هؤلاء من أصول عرقية مختلفة ، تربطهم بالفلاحين روابط قبلية أو عشائرية ، أو لا تربطهم بهم أية رابطة سوى رابطة الاستغلال . اذا جازت تسميتها برابطة !!

أما ملكيات الارض فكانت أنواعا . منها ما هو بيد الدولة وهي الاكثر شيوعا والاوسع مساحة . ثم تليها ملكيات الاوقاف الخيرية أو الذرية (الاهلية) لدى المسلمين وأهل الذمة . وملكية الدولة كانت تابعة للسلطة المركزية في استانبول ، وتسيطر عليها قوى متسلطة في مقاطعات بلاد الشام . وكان منها :

اقطاع التمليك ، واقطاع الاستغلال ، والاقطاع الاداري ، والهبات والمنح لكبار القادة والموظفين ، والاقطاع الشخصي . ومع ذلك نلاحظ وضعا خاصا في هذا المجال لكل مقاطعة من مقاطعات بلاد الشام ، نتيجة للتركة التاريخية وللظروف الجغرافية . ففي مقاطعات غرب بلاد الشام (اللاذقية ولبنان وفلسطين) يظهر تأثير تركة عهود ما قبل الاسلام ، ثم تركة الفرنجة الصليبيين الذين استقروا في تلك المناطق لفترة طويلة من الزمن وطبقوا نظام الاقطاع الذي كان سائدا في أوربة العصور الوسطى(٢)، اضافة للتأثير الاسلامي في مراحله المختلفة .

ـ تنظيم الفلاحين الحرفي :

شكل الفلاحون طائفة حرفية شأن الطوائف الاخرى . فكان لكل قرية شيخها .

وكان لعدة قرى أو للمقاطعة شيخ مشايخها . الا أن الرابطة الحرفية لم تكن واضحة وقوية شأن الحرف الاخرى . فقد كانت الرابطة الاقوى التي تشد الفلاحين اليها ، هي رابطة الدم أو الرابطة المذهبية أو العرقية . فشد الفلاحين انتماؤهم للاسرة الواسعة او العشيرة أو القبيلة .. ، وكان استقرار الفلاحين في القرية أو الربض أو المقاطعة ، منذ البداية ، على هذا الاساس . وحتى في القرى المختلفة استقرت الاسرة الواحدة في احدى حارات القرية دون غيرها من الاسر . وسميت تلك الحارة غالبا باسمها ،وكان لذلك الاستقرار فوائده ، فتشارك أفرادها في اقتسام الضغوط التي كانت توجه اليها من خارجها . الا أنها من جهة أخرى ، جرّت الفلاحين الى مواقف تتعارض مع مصالحهم ، فاستخدم الحكام الفرقة العائلية العشائرية ، لاثارة الخلافات فيما بينهم لابتزازهم ، وكان الفلاحون يقادون الى القتال فيما بينهم دون أن يكون ذلك لمصلحتهم كما حصل لفلاحين غوطة دمشق في ١٨٣١م حين انتصر أهل الحقلة لأهل العمارة في صراع الاخيرين مع أهل الميدان(٣) .

وفي مقاطعات اللاذقية الجبلية ، جر الاقطاعيون (زعماء العشائر) فلاحيهم للصدام مع فلاحي المقاطعات المجاورة لأتفه الاسباب أو للخلافات التي كانت تنشب بين هؤلاء الاقطاعيين . ففي منتصف القرن التاسع عشر هاجم فلاحو مقاطعة الكلبية (القرداحة) مقاطعة بني علي « عين الشقاق)(٤) . كما هاجم فلاحو الكلبية فلاحي المهالبة والمعاصرة (الى الشرق من الكلبية في أعالي جبال اللاذقية) . فأزهقت الارواح وقطعت الاشجار ، وحرقت الغلال على البيادر وفي الحقول . وردمت الآبار ونهبت البيوت وذبحت المواشي أو نهبت ، فخلت قرى عديدة من سكانها بعد أن أصابها الخراب والدمار . ومع ذلك لم يقو الفلاحون على الانسلاخ عند العشيرة « لان الشاة التي تترك القطيع تلتهمها الذئاب » في وقت ضعفت فيه السلطة المركزية في استانبول ، وعجزت عن توفير الامن والاستقرار ، مما انعكس سلبا على فلاحي تلك المقاطعات(٥) .

وكان ديدن الحكام العثمانيين « القاء البغض وعدم الوفق والمحبة بين الاقطاعيين (لاضعافهم جميعا) ... ولولا وجود البغض بينهم لما كان أحد قدر شرب ماء من عندهم » .

أما وضع فلاحي المقاطعات الساحلية وخاصة القرى المجاورة للاذقية فكان أسوأ من اخوانهم فلاحي المقاطعات الجبلية ، لوجودهم بالقرب من المدينة مقر الاقطاعيين والحكام المتنفذين . « فكانوا كالعبيد مشتراة الدراهم »(٦) .

وفي جنوب بلاد الشام وخاصة فيحوران كان تنظيم الفلاحين علىأساس عشائري أيضا ، ولم يبرز تأثير التنظيم الحرفي في الحفاظ على حقوقهم ، بل جرهم التعصب

العشائري للصدام مع فلاحين آخرين ، اضافـة الى تعرضهم لهجمات البـدو ، اذا ما تخلفوا عن دفع الخوات لهم ، خاصة في السنين العجاف . وتراوحت المبالغ التـي دفعتها قرى حوران المجاورة للبادية في ١٨١٢م ما بين ١٥٠ــ٥٠٠ قرش . وكانت قرية عمـارة مثلا تدفع ١٥٠ قرشا ، وقرية ازرع ١٨٠ قرشا ، وقرى أخـرى تدفع ١٢٠ قرشا وهكذا . ويذكر الرحالة بوركهارت الذي زار حوران في هذه الفترة أنـه (قليلا ما نرى فلاحين ولدوا في قرية ما من حوران يموتون في مسقط رأسهم لكثرة ترحالهم هربا من ظلم الحكام والبدو « فلم يزرعوا الارض من أجل الغرباء »(٧) .

ولم يكن وضع الفلاحين في فلسطين بأفضل من اخوانهم في المقاطعات الاخرى ، فتعرضوا في عهد الجزار لبطشه وأعمال السخرة . فهجر عدد كبير منهم قراهم(٨) وفي ولاية حلب كان البلاء أعم وأشمل . وهجر الفلاحون قراهم الى المدن وأماكن أخرى.. رغم البرود الذي ساد علاقاتهم مع ابناء المدن فخلت قرى كثيرة من سكانها وأصبحت خرابا ، ولم يبق من ٣٢٠٠ قرية مسجلة في سجلات الضرائب سوى ٤٠٠(٩) .

ــ الضرائب المفروضة على الفلاحين وآثارها السيئة عليهم وعلى الانتاج الزراعي:

يلاحظ في هذه الفترة زيـادة الضرائب على الفلاحين ، وعـدم مراعاة النسـب القانونية بحسب الشرع . سواء الضرائب العشرية على الاراضـي الاميرية أو ضريبـة الخراج أو الجزيـة (على أهل الذمـة) . فقـد زادت تلك الضرائب وتنوعت المظالم والاتاوات .وأسهم كل المتنفذين في ذلك. كالولاة والدفترادارين والمتسلمين والمقاطعجية (المقدمون) وشيوخ القرى والزعماء والاسـاتذة والصوباشيين ورجال المقاطعجيـة والضمانين والحوالية (جمع حوالي) والجند على اختـلاف أصنافهم وأوجاقاتهم . واختلفت نسب الضرائب من مقاطعة الى أخرى بحسب جودة الارض ونوع سقايتها (بعلية أم مروية)،وبحسب ظروف كل مقاطعة . ولهذا كان لكل مقاطعة خصوصيتها.

ففي غوطة دمشق ذات الاراضي المروية ، كانت ضريبة الميري تقدر ب ١٢٫٥٪. في حين كانت الضريبة في أراضي حوران تقدر بحسب الفدان . والافدنة أنواع من حيث مساحة كل منها . فهناك الفدان الخطاط .والفدان الاسلامي . والفدان الروماني الخ، وتبعا لعدد الافدنة حددت الضريبة ، فاذا كانت مسـاحـة الارض الزراعية تعادل ٣٠ زوجا من الثيران كان على القرية أن تدفع جزءا من ثلاثين جزء من انتاج هذه الارض . وكانت كل قرية مسعرة بالنسبة لضريبة الميري في سجل ضريبة الارض لدى الباشا . وكانت الارض تقاس بين الفينة والاخرى بحبال طويلة (كل ثاني أو ثالث ربيـع) ، وتحدد بحجارة كبيرة ، لتحديد ريعها . وكان على كل قريـة أن تدفع الضريبة المقررة عليها ولو هجرها بعض أبنائها ، لتوزيعها على من تبقى من الفلاحين في تلك القرية . ويقوم بذلك شيخ القرية .

ولم تبق نسبة الضريبة ثابتة ، بل زيدت عما كانت عليــه في الفترات السابقة ، ففي ١٨١٢م وصل ريع الفدان الواحد في حوران الى ٥٠٠ قرش(١٠) . يضاف الى ذلك ما ابتزه المكلفون بجباية الضرائب ، والجنود المرافقون لهم . وأسهم الجند بدورهم في ابتزاز الفلاحين والسطو على ممتلكاتهم المنقولة والاعتداء عليهم . ففي ١٨١٢م تعرض فلاحو دمشق لأذية الجند « فهاجم السكبان والدالاتية قرى المزة والمعضمية والجديدة وعرطوز ونهبوا من الفلاحين حميرهم وخيولهم وأثاث بيوتهم »(١١) ولم يكتف أولئك بالنهب والسطو ، بل قاموا بقتل الفلاحين الذين قاوموهم ، فاضطر الفلاحون القريبون من مدينة دمشق للجوء الى أسوارها فرارا بمالهم وأرواحهم كما حصل في ١٨١١ م(١٢).

ورغم بلوغ ضريبة الميري في الفترة نفسها فيمقاطعات اللاذقية الساحلية نحو ٨٠٠ كيس « والتي كانت تجمع على دفعتين: الاولى على حساب الموسم الشتوي والثانيةعلى حساب الموسم الصيفي»(١٣). الا أن ما دفعه فلاحو تلك المقاطعات كان اضعافا مضاعفة ناهيك عن استضافة الفلاحين لرجال المقدمين وحواليه ضماني ضريبة الميري ، الذين كانوا « يقيمون في بيت الفلاح مثل بيوتهم أو أحسن... فيأكلون أطيب وأفضل ما لدى الفلاح ... فيذبحون الخواريف والدجاج عنوة ، دون أن يتجرأ على الاحتجاج أو ابداء الامتعاض ، ويبقى هؤلاء في بيته حتى حلول الدفعة الثانية ، فيأخذون الدراهم الى المقدم (الاقطاعي) . فيعطيهم من المبلغ المجبي البخاشيش ، ويأخذ الاقطاعي ما يريده من هذا المبلغ ... فمن المعلوم تنقص الدراهم ، فيرجع يرسل حواليه على الفلاحين مرة أخرى ليجمعوا الكسور والنقص ... النتيجة يبقى كل السنة الحوالية عند الفلاحين »(١٤) فيعرقون اللحم عن العظم ، الامر الذي دفع بالفلاحين للتظاهر بالفقر كي يبعدوا عن أنفسهم ان أمكن جشع هؤلاء .

وفي جبل لبنان ، كان الريع الاقطاعي طبقا لأشكال ملكية الارض فيه ، ولهـذا اتصف نظام الضرائب بصفات خاصة ميزته عن نظام الضرائب الذي كان مطبقا في بقية مقاطعات بلاد الشام . ولم يمس نظـام الضرائب ، الذي طبقتـه الدولة العثمانيـة في فترة التنظيمات ، الواقع الضرائبي في لبنان ، بل بقي على حاله السابق ، ولم تحدد الحكومة فيه سوى المقدار العام للجزية المجبية من أهل الذمــة ، ويرجح أن مقادير الضرائب التقليدية في لبنان قد ثبتت على حالها حتى عام ١٨٦١م .

وفرضت الضرائب الاساسية في لبنان على الاشجار المثمرة ، والارض المزروعة « دعيت بالاموال الميرية أو الميري » وأحيانا « المال » ونادرا ما دعيت بالخراج ، وكانت الاموال الميرية تحدد بأشكال مختلفة . ويذكر الرحالة الفرنسي فولني أن ضريبة الميري كانت تجبى عن البساتين والكروم حسب عدد الاشجار ، بينما كانت تجبى من الاراضي المزروعة حسب مساحة الحقل .. ويذكر أيضا أن ضريبة كل شجرة تعرف في لبنـــان

كانت تعادل ثلاث مجيديات . بينما كانت ضريبة المئة دالية قرشا واحدا . ولاحظ بوركهارت ، الذي جاء بلاد الشام في أوائل القرن التاسع عشر ، وجود أسلوب مشابه في تقدير الضريبة المفروضة على أشجار التوت ، وكان يطلق عليها اسم « البذرية » . وكانت تتناسب مع كمية ما يحصل عليه من خامات الحرير وأوراق التوت ، وكانت الاوراق تقدر بالاحمال ، وفي هذه الفترة كانت ضريبة الميري تجبى من أصحاب مزارع التوت التي يتراوح مدخولها من عشرة أحمال الى أربعين حملا أي بزيادة مرات عدة عما هو متعارف عليه قبل هذه الفترة . فقد فرض على زحلة دفع مثلي ما كان عليها من الضريبة ، وعلى بعلبك ثلاثة أمثال ذلك (١٥).

وعلى الرغم من التغييرات العديدة التي أجرتها الدولة في مجال استثمار الاراضي(١٦) ، فان تلك الاجراءات لم تسع لازاحة الاعباء عن كاهل الفلاحين . وازداد الاقطاعيون جشعا وسعوا لجعل الاقطاعات العسكرية السابقة ممتلكات خاصة وراثية. وأدى ذلك العسف الى خراب الاقتصاد الفلاحي ، وطرحت الدولة المالكانات في المزاد العلني . فرسى مزادها على كبار التجار والمرابين ورجال الدين ، واصبحت اراضي تلك المالكانات في الغوطة وحوران .والبقاع والمرج والقلمون وغيرها ،بيدهم(١٧). فأثقلوا على الفلاحين بالضرائب ، وزادوا في ارهاقهم بالاتاوات التي فرضوها عليهم ، لاستعادة الاموال التي دفعوها للدولة مقابل حصولهم على تلك المالكانات . وكذلك باستثمارهم لها عن طريق تضمينها سنويا . لأناس أكثر جشعا من أصحاب هذه المالكانات . ولتأمين المزيد من الرفاه على حساب الفلاحين . فمثلا : كان لأحمد بيك حافظ باشا مالكانات كفر بطنة وحرزمة في غوطة دمشق الشرقية ، فقام بتلزيمها لحافظ عثمان آغا ب ٦٥٠٠ قرش ، بموجب شرطنامة مؤرخة في ١٢٥١هـ/١٨٣٦م . ثم لزمت بعد وفاة الملتزم (الضمان) الى حسن آغا كمخلي الشهير بالبلطجي(١٨) .

ودفع فلاحو دمشق ضرائب أخرى اضافة للضرائب الميرية عن أراض لا عشرية ولا خراجية ، أو ما كانت تسمى « بأرض الحوز » ، وهي ما مات أربابها عنها بلا وارث وآلت الى بيت المال ، وكانت تدفع للزراع باحدى طريقتين : اما باقامتهم مقام الملاك في الزراعة ، وفي هذه الحالة يدفع الفلاحون الخراج عنها ، وأما باجازتها بقدر الخراج، واذا أخذ الخراج مالا ، سمي « خراجا موظفا » واذا أخذ ثمرا فهو « خراج مقاسمة »(١٩) . ثم دفعوا ضريبة « مشد السكة » وفرضت على الارض التي تبقى بيد المزارعين مدى الحياة وتسجل في سجلات محاكم دمشق الشرعية ، على أن تترك تلك الارض أو الفراغ عنها للغير بيد الفلاح ، مقابل أن يدفع مبلغا معلوما من المال . ويورث ذلك الحق لابنائه من بعده(٢٠) .

وتعرض فلاحو مقاطعات ساحل اللاذقية أيضا لاستغلال فظيع ، خاصة القرى

القريبة من مدينة اللاذقية لوقوعها في متناول الاقطاعيين الذين كانوا يقيمون في المدينة فكان ضمان ضرائب الميري يرسو على وجهاء اللاذقية المسلمين سنويا في المزاد ، وهؤلاء يقومون بدورهم بتلزيم جبايتها لأناس آخرين . وكان على الفلاحين أن يدفعوا لكل طامع مبالغ كبيرة من المال اضافة الى الهدايا المتعددة والمتنوعة في المناسبات المختلفة ، اضافة لما يترتب عليهم من الضرائب للدولة ، فكانوا لذلك «كالفروطة (أي الفواكه) بعد الاكل للحكام والاعيان »(٢١) .

وفي جبل لبنان كان المقاطعجية يجبون الضرائب من الفلاحين للامير ، الذي كان يمثل السلطات العثمانية . وكانت تلك الضرائب تبلغ ٨٪ من الانتاج ، ولكن المقاطعجية لم يجبوا تلك النسبة فحسب ، بل أكثر منها بكثير ، ووضعوا الفائض في جيوبهم ،رغم ان نسبة ضريبة الميري في جبال لبنان كانت في الاصل ، أقل مما هي عليه في سهول سورية الداخلية . ووصل ما جمعه المقاطعجية من الفلاحين اللبنانيين ٢٥ ٪ من المحصول ، وأحيانا وصلت النسبة الى ٥٠٪ ، اضافة الى تسخير الفلاحين أعمالهم الخاصة . ودفع الفلاحون الضرائب للمحاكم وما فرضه الاساقفة على الفلاحين بدورهم(٢٢) .

ونتسائل هل استكان الفلاحون لتلك المظالم (وما دور تنظيماتهم الحرفية في دفعها ؟ ان الفلاحين لم يكونوا قد وصلوا الى درجة من الوعي الطبقي القادر على جمعهم في كتلة واحدة متراصة على أساس حرفي بحت يقودهم لدفع حيف ومظالم الاقطاعيين والمبتزين . وكان توضعهم السكني متباعدا في القرى المنشورة هنا وهناك. وكانت الرابطة الاقوى التي تشدهم هي رابطة مبنية على أساس عشائري او عائلي. ورئيس العشيرة في نفس الوقت هو « الاقطاعي) وهو قائدهم اذا لزم الامر في أية عملية تمرد أو صدام .

ومع ذلك لم تخلُ بلاد الشام من بعض الثورات الفلاحية ضد الاقطاعيين في هذه الفترة ، خاصة اذا كانت الرابطة العشائرية غير موجودة بينهم وبين الاقطاعي . ففي عام ١٨٢٠م ثار الفلاحون على الامير بشير الشهابي عندما رفع نسبة الضرائب بأمر من والي صيدا . ورأوا في ذلك عودة الى عهد احمد باشا الجزار الجائر . فاجتمعوا في قرية انطلياس الواقعة شمال لبنان ، وكان عددهم ستة آلاف شخص ، وقرروا عدم دفع الضرائب ، فاضطر الامير بشير للفرار ، وخلفه في منصبه أميران شهابيان لم يتمكنا بدورهما من فرض تلك الضرائب على الفلاحين . وأمام هذا الخطر الذي هدد سلطة الاقطاعيين ، قام الامير بشير الشهابي بالتحالف مع الشيخ بشير جنبلاط ، فأغرقا الارض بدماء الفلاحين الثائرين .

وعندما جاء المصريون الى بلاد الشام ، حاولوا تحويلها الى مستودع للدولة التي أراد محمد علي باشا انشاءها ، فأخذوا اجراءات عدة ، ولايقاف التدهور الزراعي ، حددوا الضرائب التي تجبى من الفلاحين ، وحاربوا الابتزازات الاقطاعية المختلفة ، في محاولة منهم لمنعها في نهاية المطاف ، فأعفوا الاراضي البكر والمحروثة حديثا من دفع أي نوع من انواع الضرائب لمدة طويلة ، وخاض ابراهيم باشا المصري من أجل ذلك نضالا عنيفا ضد الاقطاعيين ، ولكنه لم يستطع القضاء على علاقات الانتاج الزراعي السيئة التي كانت مبنية على استغلال الفلاحين .

ولأهمية دراسة تلك العلاقات ، لما لها من تأثير على الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بلاد الشام ، آثرنا القاء الضوء على بعض هذه العلاقات ورصد بعض المتغيرات التي طرأت عليها .

فالعلاقات الزراعية لم تكن واحدة في مقاطعات بلاد الشام آنئذ ، بل كان لكل مقاطعة تقريبا خصوصيتها ، وتحكمت بها عوامل عدة لا مجال لذكرها هنا . الا أن هذه العلاقات في مجملها كانت مبنية على أساس استغلال الفلاحين بشكل بشع . فالذين يعملون في الارض لا يملكون منها ومن انتاجها الا القليل ، في حين من يتحكمون بها كانوا يأخذون معظم انتاجها . ويمكن عرض نماذج مختلفة في بعض مقاطعات بلاد الشام . كغوطة دمشق . ومقاطعات اللاذقية (الجبلية والساحلية) وجبل لبنان وغيرها .

ففي غوطة دمشق حصل الفلاحون على نسب مختلفة من المحصول الزراعي بحسب طبيعة العلاقة الزراعية القائمة بين الفلاحين والاقطاعيين . فعندما كان الفلاحون يقومون بخدمة الاراضي وحرثها وزرعها . وجني محاصيلها ، كانوا يأخذون مقابل ذلك ثلث المحاصيل . أما اذا قدم الاقطاعي البقر للحراثة والبذار ، ودفع ضريبة الميري للدولة وتكفل بجميع المصروفات . كان الفلاحون يأخذون ربع المحصول . وكانت هذه العلاقة هي الشائعة في الغوطة .

وهناك الشراكة الحموية : وفيها يقدم الاقطاعي السكن للفلاحين ، والفلاحون العمل ، أما البذار والنفقات الاخرى فكانت مثالية ، ثم تؤخذ الضرائب المترتبة على الارض للدولة ، وبعد ذلك يقسم المحصول مناصفة بين الاقطاعي والفلاحين(٢٣) .

أما في مقاطعات اللاذقية فكان الامر يختلف بعض الشيء عن غوطة دمشق ، كما اختلف الامر بين مقاطعات اللاذقية الجبلية والساحلية ، ويعود الاختلاف الى كون اقطاعيي الجبال « المقدمين »هم زعماء العشائر التي ينتمي اليها الفلاحون ، سواء بالنسبة لعشائر جبال اللاذقية العربية أم الكردية أم لعشائر مقاطعات البوجاق والباير التركمانية . فالرابطة بين الاقطاعي والفلاح كانت رابطة مزدوجة : رابطة الدم من

جهة ، ورابطة (اقطاعي و فلاح) من جهة ثانية . في حين لم تكن الرابطة العشائرية موجودة في مقاطعات الساحل غالبا ، وكان هؤلاء الاقطاعيون يقيمون في احدى المدن الساحلية كاللاذقية أو جبلة أو بانياس الخ .. ولهذا اتصفت العلاقة بينهما بالاستغلال البشع . وحتى الرابطة بين الفلاحين في هذه المقاطعات كانت أسرية « الاسرة الواسعة» ولا يوجد تركيز عشائري صرف كما في المقاطعات الجبلية آنفة الذكر .

وعلى ضوء ذلك حددت التقاليد والعادات الموروثة ، طبيعة العلاقات الزراعية في مقاطعات الجبال أكثر من مقاطعات الساحل ، ويورد لنا صاحب المقترب حالات مختلفة من العلاقات الزراعية في مقاطعات الساحل ، بين ضماني ضرائب الميري أو الاقطاعيين من جهة وبين الفلاحين من جهة أخرى .

فالحالة الاولى : « يحط المعلم (أي الضمان أو الاقطاعي) ، البقر والبذارات والميري والمصاريف ، والفلاح يحط تعبه ويأخذ ربع الرزق من جميع الاشياء من حبوب وتوتون (تبغ) وحرير ودرة وسمسم وغيرهم »(٢٤) وأطلق على هذه العلاقة الزراعية اسم « المرابعة » .

الحالة الثانية : « المعلم يحط النصف والفلاح النصف من جميع الامور من الميري لحد أقل مصروف ويقسمون الرزق (المحصول) مناصفة . وبعد القسمة يأخذ الفلاح الربع من حصة شريكه نظير أتعابه عليها » .

والحالة الثالثة : « المعلم يحط كل شيء من كيسه من غير ميري الى شيخ الضيعة ... ويؤخذ الحاصل قبل قسم الرزق (المحصول) . ويكون من الستة واحد وفي حالات من الخمسة واحد . وهذا يتبع الاراضي الجيدات والخسعات » . في حين نرى اضافة الى هذه الحالات ، حالة رابعة في مقاطعات الجبال ، وهذه .

الحالة الرابعة : اذا ضمن أحد ضيعة ما من المقدم أو الآغا في مقاطعات الجبال « فلا يتكلف الى شيء كليا ولا يحط الفلاح شيء كليا . فقط عليه دفع مال الميري المترتب على الضيعة الى المقدم عن الفلاحين ويأخذ من الحنطة والشعير وكامل الحبوب الربع ومن الحرير التوتون (التبغ) النصف ، ومن الزيتون ، وأربع مرات بالسنة ، ذخاير معلومة كبار من فحم وحطب وخواريف وجاج وبيض ولبن وغيرها من الذخاير والخدامات متصلة الى بيت الضامن »(٢٥) .

وفي لبنان كانت العلاقات الزراعية معقدة وتختلف أحيانا من مقاطعة الى أخرى. وأشهر تلك العلاقات علاقة المشاركة ، وهي بدورها متنوعة وعلى درجة كبيرة من التعقيد ، ومنها أن يقدم الاقطاعي الارض للفلاح ليغرسها بالاشجار حتى تثمر ، فيتم

آنئذ تقسيم الارض بينهما وذلك حسب الاتفاق ، كأن يعطي الفلاح نصف أو ثلث أو ربع الارض ، وكان هذا النوع منتشرا في أراضي الامراء الشهابيين .

وهناك المشاركة بالزراعة الفصلية ، وتتعلق بنوعيــة الارض والمشروعات بتوفير البذار وأدوات العمل والحيوانات المتوفرة لدى الفلاحين التـي ستستخدم في حرث الارض ثم بتوفير البيوت لسكن الفلاحين. وكانت حصة الفلاحين من المحصول ،تتراوح ما بين الثلث والنصف(٢٦) .

ــ تناقص الملكيات الفلاحية الخاصة وتزايد الملكيات الاقطاعية الواسعة :

كانت معظم أراضي بلاد الشام مملوكة الرقبـة للسلطان أو الافراد أو لجهــة وقفية ، أو مشاعية ، وفي القليل النادر كان الفلاحين يملكون ملكية خاصـــة ، وكانت صغيرة المساحة لا تقوى في أحسن الظروف على سـد حاجاتهم . كما كانت عرضــة لسيطرة الاقوياء والمتنفذين بطرق مختلفة . وكانت حيازة تلك الاراضي تجري بطرق عديدة منهـا :

١ ــ شراؤها من الفلاحين الذين حل بهم الخراب ، فآثروا بيعها أو التنازل عنها للاقطاعيين . وتحولوا الى أجراء عندهم .

٢ ــ احياء الارض الموات ، واستعمال حق الاشتراك بالملكية .

٣ ــ استصلاح أراضي الاحراج في جبال اللاذقية ولبنان وفلسطين واستملاكها.

٤ ــ الاستيلاء بالقوة على أراضي الفلاحين من قبل الاقطاعيين ، أو بطرق ملتوية من قبل المرابين أو بعض التجار والصيارفة وغيرهم .

فاستغل هؤلاء حاجة الفلاحين للمال فأقرضوهم الاموال بالفائدة الكبيرة ونصبوا شراكهم المختلفة لايقاع الفلاحين بهم ، وانتزعوا ما بيدهم من الارض بأبخس الاثمــان فتحول الفلاحون الى أجراء ، أو تركوا الارض وهاجروا الى المدن أو خارج بلاد الشام بحثا عن الرزق . ونسوق مثالا على ذلـك ما ذكره الصايغ عـن المرابين والفلاحين في اللاذقية والطرق الملتوية التي اتبعها التجار في استغلال حاجة الفلاح لدفع ما عليه من أموال الميري وغيرها من الاتاوات « فيلزم يروح يتدين مصـريات بالفائدة . . . فيـرد التاجر على الفلاح : هذا ما بيصير عندنا في ديننا محرم جدا أكل الربا ، يعني الفائدة ، ولكن عندي رز أبيعك مقدار عازتك وأنت صرفه وخذ حقه ، اقضي حاجتك به ، وحرر لي سند شرعي في قيمة الرز ، أذكر التمسك ، بستانك أم أرضك رهن تحت المبلغ وفي حلول الوعدة ، أن ما دفعت لي الدراهم يكون البستان في بيعتي وملكي وحقه واصلك

بالتمام والكمال ، ويشهد شاهدان على ذلك ، فيضطر الفلاح لحمل الرز والتجوال به في الاسواق لبيعه بثمن بخس ، أو يرسل الفلاح الى عميل التاجر (لشرائه لحسابه دون أن يعلم الفلاح بعلاقة التاجر والعميل) ويكون حاصل الفائدة حوالي ٣٠٪ من اصل المبلغ ، ولا يستطيع الفلاح في الوقت المحدد ايفاء ديونه فيصبح البستان أو الارض ملكا للتاجر بهذه الطريقة »(٢٧) .

وفي لبنان برزت فئة من المرابين الذين أثروا على حساب الفلاحين ، فأقرضوهم الاموال بفوائد عالية بلغت في بعض الاحيان ٤٠٪(٢٨) ، وكانت النتيجة عجز الفلاحون عن تسديد الديون ، فتنازلوا عن أراضيهم وبأبخس الاثمان لدائنيهم ...

وفي دمشق لم يكن وضع الفلاحين بافضل من اخوتهم في لبنان واللاذقية ، واستخدم المرابون أساليب مشابهة لما سبق مع الفلاحين . فاستغلوا حاجة الفلاح للمال ، فأقرضوه أموالا بالفائدة ، وسجلوا ذلك في سجلات محاكم دمشق الشرعية على أنهم أقرضوهم سلعا « مثل الصابون ــ والبن ــ والقمح ــ الشعير والآلاجة » وحددوا ثمنها أكثر بكثير من ثمنها الفعلي ويكون الفارق بينهما « السعر الحقيقي والسعر المسجل » هو كمية الفائدة التي يريدون اخذها من الفلاح . احتيالا على الشريعة . فيضطر الفلاح للقبول أمام ضغط الحاجة .

وكان من أبرز التجار المرابين الذين سلكوا هذا الاسلوب ، خليل آغا ابن عبد الرزاق المسودن . ففي سنة ١٢٠٣هـ . استدان منه أهل قرية سكا من غوطة دمشق الشرقية « ٩٦٩٦ قرشا فضة صحيحة معاملة شامية على حكم التفصيل الآتي ذكره : ٨٣٣٠ قرشا من جهة دين شرعي ، (وهو المبلغ الفعلي الذي قبضه الفلاحون منه) ، ثم ١٦٦٦ قرشا ثمن بن حجازي (وهذا البن لم يستلمه الفلاحون وانما كان بمثابة فائدة أخذها التاجر على المبلغ المذكور أعلاه)(٢٩) . ويمكن رصد مثل هذه الديون بكثرة في صفحات سجلات محاكم بلاد الشام في هذه الفترة .

أما صيارفة اليهود في دمشق . فقد ادلوا بدلوهم في ابتزاز الفلاحين الشاميين وافقارهم . وجنوا من خلال ذلك مرابح كبيرة ، واستغلوا وجودهم في قمة الادارة المالية لولاية دمشق لتحقيق ذلك . فكانوا يخفضون سعر النقد قبل خروج قافلة الحج . ثم يقوم أبناء جلدتهم المرابون بتسليف جنود حراسة قافلة الحج الاموال على حساب المستندات التي بأيدي الجنود لاستردادها من حساب الضرائب الميرية ، التي ستجمع من الفلاحين عند نضج المحاصيل الزراعية(٣٠) . ثم يتربصون بالجنود على أبواب سرايا الوالي في دمشق لشراء تلك السندات الموجودة في أيديهم ويحتفظون بها الى حين جمع اموال الميري من الفلاحين . ثم يرفع الصيارفة أسعار النقد . وعلى

ضوء ذلك يقوم السماسرة بقبض قيمة السندات . فجنوا بهذه الطريقـة مرابح كبيرة من الفلاحين . « حتى أصبح يهود دمشق أغنى سكانها »(٣١) .

واستطاع المرابون والتجار والاقطاعيون والمتنفذون، السيطرة على أراض واسعة من الاراضي الاميرية والوقفية بالرشوة والمال . ففي اللاذقية : كان للعلويين أوقاف خيرية ، اصطفاها رجال الدين منهم . وسجلوها في دوائر الطابو لأنفسهم بعد صدور قانون المجلة العثماني سنة ١٨٠٩م ،رغم أنهم قبل ذلك كانوا يأكلون ريعها . ويستغلون جهد الفلاحين الذين يعملون عليها . ويعتبر ذلك من أسباب بروز بعضهم كاقطاعيين كبار في الفترات اللاحقة .

وفي دمشق استخدم المتنفذون طرقا مختلفة للسيطرة علـى أراضي الاوقاف ، فاحتجنوها لأنفسهم ، وأضروا بالجهات التي حسبت من اجلها . ومن هذه الطرق :

١ ـ شد السكة أو مشد السكة ـ ويعني ذلك استحقاقا لحرث الاراضي التـي ليست مملوكة الرقبة للحرث .

٢ ـ أداء مرتب الوقف اذا كانت الارض موقوفة الرقبة بعد اداء حق حرثها .

٣ ـ الاستبدال : كان يتواطأ هؤلاء مع القضاة والحكام ونظار الاوقاف لاستبدال أراضيهم السيئة بأراضي الاوقاف الجيدة والتي تفوق الاولى مساحة في بعض الاحيان .

٤ ـ دفع بدل القيمة للسيطرة على البساتين وما تشتمل عليه من جذور الفصة ومعاجن المشمش (في أراضي الغوطة وغيرها) .

٥ ـ البناء على أملاك الاوقاف « ما يسمى حكرا » على أن يعطى المتولي على الاوقاف مبلغ من المال ويسمى خدمة » .

وكان هؤلاء المحتالون المتنفذون ، يدفعون مبلغا من المال مسانهة للمتولين علـى أملاك الاوقاف . ويسمى ذلك « دينـا مؤجـلا » ، أما الذين قامـوا بغرس الاشجار علـى أرض الاوقاف فيدفعون مقابل استثمار تلك الاشجار مبلغـا من المال يسـمى (احتراما) . ويمكن رصد العديد من هذه الحالات في سجلات محاكم دمشق المختلفة .

ونورد أحد الامثلة على ذلك ما حصل في سنة ١٢١٦هـ من استبدال أرض سيئة بأرض جيدة تعود لاوقاف المرحول جمال الدين الخضيري ، وكان ناظرا على أوقافه ، قاسم آغا بن محمد آغا الدمشقي وابن عمه اسماعيل آغا . وذلك بالدراهم والدنانير ، ورغم أن تلك العملية كانت احتيالا لحيازة أرض من أوقاف المذكور ، فان القاضي قد وافق على ذلك في ١٣ شعبان ١٢٢٦هـ . متذرعا بحجج واهية »(٣٢) .

ولم تتعرض أراضي أوقاف المسلمين لمثل هذه الحيل فحسب بل شارك في ذلك

بعض أهل الذمة للسيطرة على أراضي أوقافهم المختلفة . وهكذا « سيطر أهل السوء على أملاك الاوقاف واحتكروها وورثوها لابنائهم وأحفادهم »(٢٣).

وأصبح المحتالون والمرابون والمتنفذون يملكون مساحات شاسعة من أراضي الغوطة وحوران والبقاع والمرج والقلمون وغيرها. وأصبح الفلاحون أكثر بؤسا . وتوسم الفلاحون الخير في قدوم المصريين الى بلاد الشام . وعلى الرغم من خوض ابراهيم باشا المصري نضالا عنيفا ضد الاقطاعيين في بلاد الشام ، الا أنه لم يستطع القضاء على أسلوب الانتاج الاقطاعي ، أو يبدل من طبيعة العلاقات الزراعية التي بنيت على استغلال الفلاحين .

وعندما استعاد العثمانيون بلاد الشام من المصريين في سنة ١٨٤٠ م . لم يسعوا لصالح الفلاحين ، بل أعادوا الاقطاعات التي نزعت من الاقطاعيين في العهد المصري . ولما كان همهم التسريع فيعملية الاصلاح احتاجوا للمال ، وكان على الفلاحين أن يدفعوا فهجر الفلاحون أراضيهم وشكلوا عبئا على سكان المدن . فأصدر العثمانيون أوامرهم الى ولاتهم « يمنع الفلاحين من التسكع في شوارع المدن والعودة الى أراضيهم »(٢٤) ولكن الولاة لم يقدروا على ذلك .

وعرضت الاراضي الزراعية للبيع وبأبخس الاثمان ، وزادت ديون الفلاحين الذين بقوا في أراضيهم ، وعجزوا عن دفع الضرائب . فاضطروا لتقديم « عرضحال » في بعض الاحيان الى السلطات العثمانية المحلية يطلبون فيها اعفاءهم من الضرائب أو تخفيفها أو تقسيطها . وقامت الدولة بطرح المالكانات بالمزاد العلني . فاستغل المرابون والتجار والمتنفذون تلك الحالة . وحازوا على المالكانات . فتناقص عدد مالكي الارض وزادت مساحات الارض التي تملكها القلة وبرزت الملكيات الواسعة . وكان ذلك مقدمة لاستملاكها نهائيا من قبل هذه الفئة في الفترة اللاحقة (النصف الثاني من القرن التاسع عشر) بفعل ما صدر من تنظيمات وقوانين من الدولة العثمانية كخط شريف سنة ١٨٥٦م ، وقانون المجلة العثماني في ١٨٦٩ واكتماله في سنة ١٨٧٦م .

الحواشـــي

(١) كانت الملكيات الخاصة حول القرى والمدن ، ففي جبال لبنان كانت أراضيها عبارة عن مدرجات بفعل الطبيعة الجبلية وكان من تلك الاراضي (الجلول جمع جل) وهي أرض مطوقة بسور من الحجارة تزرع بأشجار التوت والتبغ ومنها أرض (الكروم) ، وأرض سليخ ، وأرض قلع ، وهي ملك للقرية وأرض المشاع ، بها غابات ومراعي للقرية؛ وأرض بمثابة بيدر للقرية - وفي ريف اللاذقية كنت ترى أراض مسورة بحجارة أو بالعوسج أو بالديس، صغيرة المساحة تزرع بالخضار والاشجار المثمرة ، أو تكون تحت ينابيع مياه القرية ان وجدت ،اضافة الى البيدر الذي يستخدم من قبل أبناء القرية .

(٢) انظر : لاميتون ،آن ، نظرات - الاقطاع (ترجم الى العربية ونشر في كتاب الاجتهاد) ص ٢٦٩ - ٢٩٧ .

(٣) انظر : مجهول ، مذكرات تاريخية ، ص٣٥ نعيسة ، يوسف ، مجتمع مدينة دمشق ، ج١ ص٣٠٨ ، دمشق ١٩٨٦م .

(٤) كانت لكل مقاطعة في اللاذقية شيخها أو (المقدم) وهو زعيم العشيرة التي تستقر في المقاطعة . ويرتبط الفلاحون به بالرابطة العشائرية ، ويفصل كل عشيرة عن الاخرى في الجبال وادي أو مرتفع أو نهر . وفيها حاضرة كبيرة يستقر فيها المقدم . وكانت متسلمية اللاذقية مشكلة من ١٤ مقاطعة هي «القدموس ، بني علي ، المهالبة ، القرداحة، الجهنية ، دريوس البهلولية ، المرقب ؛ الخوابي ، زمرين ، صهيون ، جبل الكراد، الباير ، البرجاق » . انظر : الصايغ - فتح الله بن انطون . المقترب في حوادث الحضر والعرب . مخطوط . ص ٥٨ آ - ص ٥٨ب .

(٥) الصايغ ، المصدر السابق ص ٦١ب وص ٦١ آ .

(٦) الصايغ ، المصدر السابق - ص ٥٨ آ .

(٨) انظر : رافق عبد الكريم ، بلاد الشام ومصر ، ص ٣٨١ .

(٩) انظر : أنيس ، محمد ، الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٥١٤ - ١٩١٤م ص ١٥٢ ، القاهرة سنة ١٩٧٧م

(١٠) استقر سكان سهل حوران في عدد من القرى كانت كل واحدة منها محاطة بأراض يعاد توزيعها سنويا . وفي كل قرية كان في مركز القيادة اسرة او اثنتان تبعا لعدد أفراد الاسرة أو تضامنها وسبب قدرتها الانتاجية والثروة الناجمة عن ذلك . وكان من تلك الاسر (المقداد والحريري في بصرى - والشريدة في الكورة في عجلون - والمجالي في الكرك).وكانت ابرز القبائل التي نزلت في حوران (ولد علي والرولة) .

(١١) انظر : العبد ، حسن آغا . قطعة من تاريخ حسن آغا العبد ص ١١٢ ، دراسة وتحقيق يوسف نعيسة . دمشق ١٩٧٩ م .

(١٢) العبد ، المصدر السابق ص ١٢٠ .

(١٣) الصايغ ، المقترب ص ٦٦ آ ص٦٦ب .

(١٤) الصايغ ، المصدر السابق ص ٦٦ب. أما الحوالية فهم الجباة الذين يرسلهم الضمانون أو الاقطاعيون لجباية الضرائب من الفلاحين ولهم على ذلك مبلغ معلوم من المال .

(١٥) انظر : نسكايا ، آسيميليا . المرجع السابق ص٤٩ - ٥٠ . علما بأن الدرهم كان يساوي قطعة من الارض تتسع لبذر (مد) من القمح يعادل وزنه الان ٩ كغ .

(١٦) الغت الدولة العثمانية نظام التيمار ونظام السباهية وكذلك أوجاق الانكشارية فيما بين ١٨٢٦ - ١٨٣١م .

(١٨) انظر سجل القسمة العسكرية بدمشق رقم ١٢٥٠/٣٤٠ - ١٢٥١هـ /ص ٥٣ - القضية مرخة في ٢١ صفر سنة ١٢٥٢هـ .

(١٩) انظر : ابن عابدين . محمد أمين - رد المحتار على الدر المختار ج٢ ص ٣٥٣ .

(٢٠) انظر : السجل رقم ٣٣٦ من مجموعة سجلات محاكم دمشق الشرعية لعام ١٢٥٠ - ١٢٥١ ص١٤٠ - مديرية الوثائق التاريخية بدمشق. للمتحف الوطني فيها .

(٢١) الصايغ : فتح الله بن انطون - المقترب في حوادث الحضر والعرب ص ٦٦ آ و ص ٦٦ ب .

(٢٢) انظر : نسكايا .آ. سيميليا - الحركات الفلاحية في لبنان ص ٥١ و ص٥٢ و ص٥٣.

(٢٣) انظر : حنا عبد الله . القضية الزراعية والحركات الفلاحيةفيسورية ولبنان - القسم الاول ص١٢٠ . ثم القاسمي - محمد سعيد؛ قاموس الصناعات الشامية . ج١ ، ص١٥٦ ص ١٦٣ - ١٦٨ .

(٢٤) الصايغ - المصدر السابق .. ص ٧١ ب .

(٢٥) الصايغ ، المصدر السابق ص ٧١ب و ص ٧٢ آ .

(٢٦) نسكايا . آ . سيميليا - المرجع السابق ص ٤٤ - ٤٥ .

(٢٧) انظر : الصايغ ، المقترب في حوادث الحضر والعرب ص ٦٩ آ و ص ٦٩ب .

(٢٨) انظر : نسكايا .آ. سيميليا، المرجع السابق ص ٢٥ .

(٢٩) انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٢١/ص ٣٨٨ .

(٣٠) تخرج قافلة الحج على حساب الاشهر القمرية وغالبا ما يكون ذلك مخالفا للاشهر الميلادية .

(٣١) انظر : تفصيل ذلك في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق . العدد ٩ ص ٦٤٥-٦٤٦، سنة ١٩٢٩م .

(٣٢) انظر تفاصيل ذلك في سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٥٠/ص ٨٣ - كما ورد ذكر حوادث مماثلة لاستبدال أملاك الاوقاف بملكيات أخرى . في سجلات المحكمة الكبرى بدمشق رقم ١٢٠١/٢٢١ - ١٢٠٢هـ ص ١٧٨ وص ٢٢٨ و ص ٢٣٠ . ثم سجلها رقم ١٢١١/٢٤٥ - ١٢١٦هـ ص ٣٤٤ .

(٣٣) انظر : كتابنا مجتمع مدينة دمشق ، ج١ ، ص ٤٥٩ .

(٣٤) انظر : الوثائق التاريخية بدمشق - المجلد الثاني ص ٣٦ و ص ٣٧ الوثيقة رقم ٣٠ المتحف الوطني بدمشق - دار الوثائق التاريخية .

الفيـــل المبـــارك

نظام الري والتنظيم الاجتماعي في وادي ضهر باليمن

« خلال القرون الثلاثة الماضية »

د. مارثـا منـدي
معهـد الآثـار والانثروبولوجيا
جامعـة اليرمـوك

مقدمــة(١) :

تعد هذه الورقة محاولة للبحث في البناء والتغير الاجتماعيين في منطقــة محددة من الوطن العربي تتميز تاريخيا بنظم سياسية متذبذبة بين المركزية واللامركزية ، وهي تركز على تاريخ نظــام الري في جدول دائــم الجريان يطلق عليــه في الوثائق القديمــة « الغيل المبارك » وعلى ملكية ما هو أثمن من الارض في بيئة شبه جافة ألا وهو الماء . تبدأ الورقة بتحليل البنية الزراعية وطبيعة توزيع حقوق الري كما لحظتها في فتــرة بداية السبعينات من هذا القرن ، ومن ثم تحاول اعادة بناء الصورة لمراحل تغير أنظمة حقوق الري من خلال سلسلة من الوثائق المكتوبة في القرون الثلاثة الماضية . وبذلك فنحن نحاول المزاوجة بين الانثروبولوجيا والتاريخ .

تمثل هذه الورقــة في الواقع نوعــا من ردة الفعل ضــد بعض أنماط التحليــل الانثروبولوجي التي تم احياؤها في الدراسات الخاصــة بالمجتمع اليمني والمجتمعــات العربية بشكل عام . تتميز الابحــاث الانثروبولوجية الحديثــة حول اليمن الشمالي بوجود سلسلة ممتازة من الدراسات حول « مفهوم القبلية »(٢)تتفق جميعا على السمة السياسية للتنظيم الاجتماعي الريفي اليمني الشمالي ، وعلى أن تضامن المجتمعــات الريفية ليس منظما فعلا مــن حيث النسب(٣) . وجميعها توثــق اللغة التي يتم بهــا بناء التضامن ، ولكنها تقدم اشارات قليلة ـ وهو أمــر مستغرب ـ لعناصر التاريخ الاجتماعي المطلوبة في جزء من العالم أقل عراقة ـ أي البيئة ، الاقتصاد ، السكان ، والتقنيــة(٤) .

« **ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي** » ، لجنــة كتابــة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ ـ ١٩٨٨/١١/٣٠ .
دراســات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

كيف نفسر حالة الدراسات الانسانية الراهنة عن اليمن ؟ انها ناجمة ، من ناحية عن مناهج البحث . ففي مجتمع معقد ، لا توفر فيه السلطة المركزية سوى القليل من التوثيق ، يصعب علينا تكوين فكرة عامة عن التركيب الاجتماعي . فالباحث الاجتماعي في الميدان ، لوحده ، يتعلم أولا التعبير المحلي ومن ثم يتعلم شيئا عن الجغرافيا والتاريخ . ان احياء القبيلة كمفهوم اساسي في التحليل الاجتماعي نابع كذلك عن الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة ، فعلى صعيد الجزيرة العربية يضفي اقتران النفط وعلم الاجتماع الخلدوني على المفهوم صبغة محترمة(٥) . أما على صعيد الغرب ففي عالم موحد اقتصاديا بشكل كبير ، ثمة تشجيع لدراسات انسانية تركز على استمرارية فوارق ثقافية متجسدة في التركيب اللغوي وبعيدة عن الاقتصاد(٦) .

تهدف هذه الدراسة الى العودة للعناصر الاساسية للتاريخ الاجتماعي ، منطلقة من الممارسة لا من القول ، اي من المظاهر المادية للتفكير(٧) . انها ممارسة عملية الري التي تعتمد عليها حياة مجتمع صغير ، والتي تقع في نقطة تقاطع الجغرافيا والتاريخ . ان التحليل بالضرورة محدد ، والهدف يتمثل في أن يعاد لدراسة المجتمع الريفي اليمني اطارها التاريخي والجغرافي الذي تفتقر اليه التحليلات البنيوية والخطابية(٨). ان لا مركزية النظام القديم تعني أن المجتمعات الريفية لم تكن جميعها بصورة واحدة ، لم تكن مجرد عدد من خلايا « دور كهايم » الشريطية . لقد وجد المجتمع الوطني عند نقاط التقاطع والالتقاء للانظمة المحلية ، مترابطا بلغة سياسية مشتركة ومن خلال نسيج خاص من خيوط الانتماء السياسي .

وقد يتبادر الى ذهن المؤرخ بأن المنهج المتبع في هذه الدراسة ، اي التركيز على منطقة محددة جدا لا تتجاوز مسار الجدول وهي حوالي عشرة كيلومترات منهج عقيم لكون الشريحة الاجتماعية محدودة لدرجة أنها قد لا تمثل شيئا عاما بالنسبة للمجتمع اليمني ككل ، أو انها لا تمثل سوى نفسها . ولكن اذا توخينا فهم التاريخ الاجتماعي اليمني الحديث فلا بد لنا من أن نتجاوز نمطين من التحليل : أولهما أنثروبولوجي وهو مجرد سرد للوقائع والاحداث السياسية كما تدون في مؤلفات رجال السياسة على مر العصور(٩) ولهذا فانه في مجتمع لا مركزي السلطة علينا أن نعتمد دراسات لأنظمة جزئية في مناطق محدودة ، وعندما يتحقق ذلك ستتهيأ لدينا امكانية التحليل الكلي من خلال نسيج من الانظمة المحلية المتشابكة . ذلك انه لا تتوفر الوثائق الكافية لتكوين صورة عامة عن المجتمع من اللحظة الاولى ، ولذلك لا بد من بناء لبنة بعد أخرى لتكوينها . ولكن المصادر لكتابة التاريخ الاجتماعي لمنطقة ذات حكم لا مركزي في الوطن العربي تظل محدودة لدرجة أنه لا مناص من اللجوء لملء الفراغات بين الوثائق النادرة عن طريق التاريخ الشفهي المعتمد على الذكريات . وهذا ما تحاوله هذه الورقة .

الموقـع :

في القرن العاشر الميلادي كتب الهمداني :

> ومن مآثر اليمن ضهر وهو موضع فيه واد وقلمة مصنعة منسوب كل ذلك الى ضهر بن سعد وهو على ساعتين من صنعاء او أقل وفي هذا الوادي نهـر عظيم يسقي جنتي الوادي ، وهما الوان مـن الاعناب وغراسـه من البياض والسـواد والاحمر الملاحي والاطراف والنواسي والزيادي والفارسي والجرسي والعيون والضـروع والقوارير والسيسـبان والرومي والنشـاني والدوالي والامعر والدريج والرازقي وغير ذلك . وبه أصناف العضاة وبه من أصناف الخوخ الحميري والفارسي والخلاسي وبـه التين والبلس والكمثـري الذي ليس في أرض مثله . يقول ذلك من يفد الى صنعاء من الفرباء . والاجاص والبرقوق والتفاح الحلـو والتفاح الحامض واللـوز والجـوز والسفرجل والدارياح والرمان والورد والشقائق والرتم .
>
> وفي تساقي مائه أن يشرب الاول فالاول ولا يؤثر فيه سـلطان على يتيم ولا ذمي . وان كان لا شيء فيها ، وكان صاحبها ببلد الروم أو غيره سقيت له اذا حل أوانها ويكون توالي الشرب من أسفل الى أعلى وكان بعض خدم السلطان جر الفيل الى عنب السلطان بغير علم الدائل فهدم غروسه كلها ولم تغـيره غائلة السلطان . وان كان لا يسلمن في صنعه صلب .
>
> وكان هذا الفيل في الجاهلية على ضعف ما هو عليه اليوم حتى وقعت في اليمن زلازل قطعت بعض ماءاته بقول أهله واجتلابه من جبل حضور ومخرجـه في أسفل ريعان أو أعلى ضنهر ،(١٠)

وحتى بداية السبعينات من هذا القرن بقي ارتباط الماضي بالحاضر متجسدا ، صحيح انه تغير الكثير : فقبل ربع قرن شهدت البيوت الثلاثة الواقعة في الوادي والحي الصغير في القرية رحيل أصحابها اليهود ؛ كمـا أن أنواعا من الكرمـة أقـل زرعت ؛ ومساحات من الارض أوسع خصصت للقات ؛ وظهرت مضخات تعمل بالمحرك ؛وبفضل استخدام المركبات صارت المنطقة الى بعد ربع ساعة فقط عن صنعاء . ولكن وبعـد مرور نحو ألف سنة على الهمداني ، ظلت زراعة الفواكه سائدة في المنطقة ؛(١١) وحقوق ملكية الارض ، ومعها المياه ، بقيت فردية الى حد كبير ؛ واستمر التوتر القائـم بين السلطة السياسية واستقلالية الاشراف على الري طابعا للنظـام . وكما يوضح لنـا الهمداني فان ادارة الري تقع عند نقطة تقاطع العناصر التالية : أنماط الانتاج ، بنى الملكية ، والتنظيم السياسي . يمكن أن نبدأ بالممارسات الملموسة وقصة تغيرها ،وهذا

من شأنه أن يتيح لنا امكانية استكشاف العلاقات المجردة التي تعتبر تجسيدا ماديـا لهـا (١٢) .

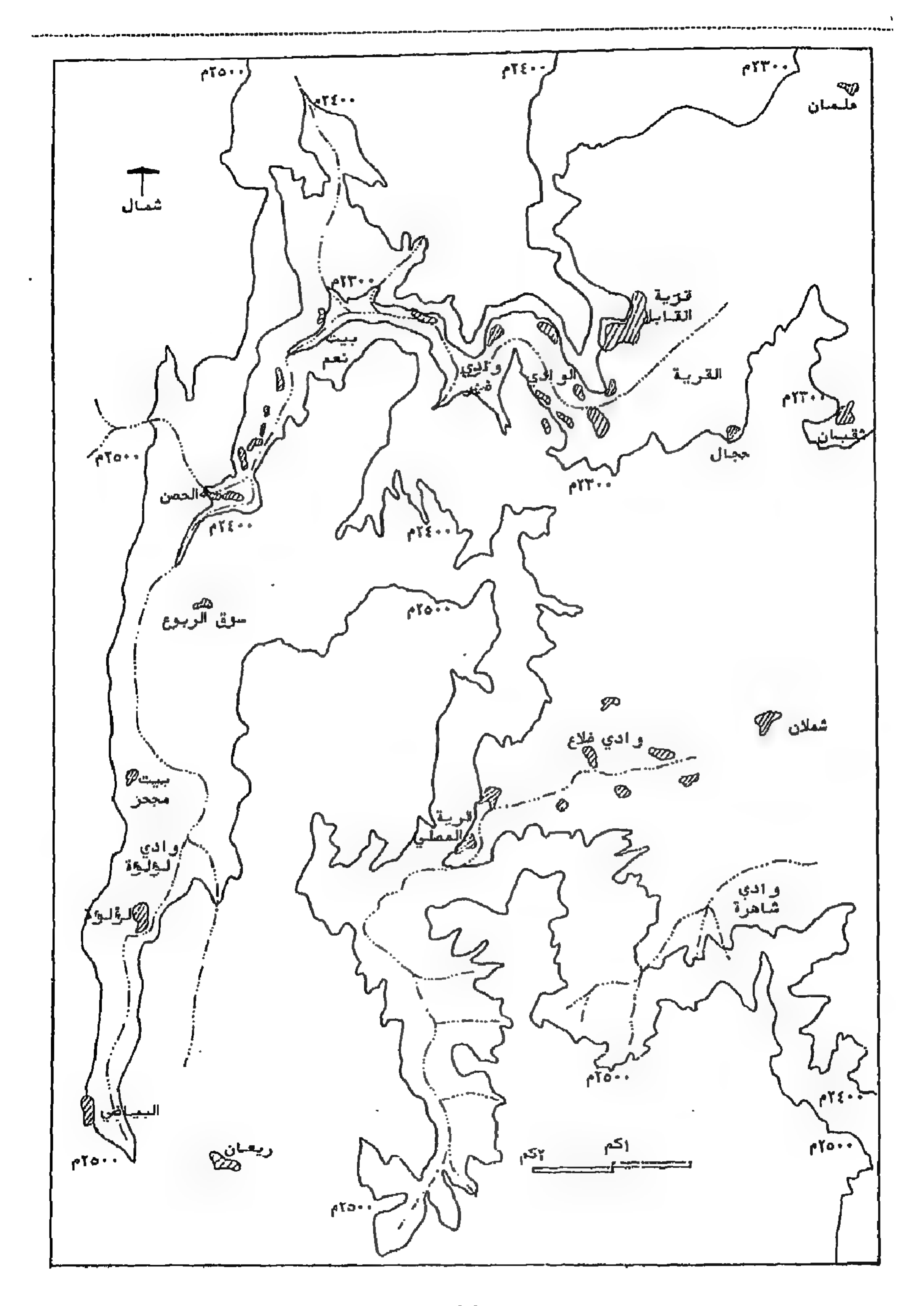
الاطار الجغرافي :

تبين الخرائط المرفقة شيئا من جغرافية الوادي : انه واد معمق يتسع عند سهل فيضي صغير ، وهو عبارة عن مجرى متعرج طوله حوالي عشرة كيلومترات . وكـان للوادي عدة مصادر : جدول دائم الجريان ينبع من عشرة ينابيع في محل بيت نعـم ؛ صرف سطحي من امطار ربيعية وصيفية تتقارب وتلتقي كسيول محليـة خمسـة ؛ وفيضانات السيول (سيل النقيل الاسود) القادمة من مرتفعات جبل حضور علـى طول ريعان وعبر وادي لؤلؤة . ففي عام ١٩٧٥ اندفعت فيضانات السيول من جبـل حضور في الوادي على نحو لم يسبق له مثيل خلال مائة عام مدمرة في طريقهـا الناس والبيوت والكروم في كافة أرجاء بيت نعم والوادي . ووصلت مياهها الى قرية علمان في سهل صنعاء .

قاع الوادي مقسم الى قطع أرض صغيرة مسورة ومروية . وفوق الوادي تقـع حقول أوسع مسواة بعناية حيث تزرع فيها الذرة البيضاء والشعير والقطاني كمحاصيل بعلية ربيعية أو صيفية . وتصل أراضي الزراعة البعليـة الى المناطق العليا باتجـاه مناطق زراعة الحبوب في جبل حضور حيث معـدلات هطول الامطـار أعلى . ويتبع الاستيطان في المنطقة خط مجرى الجدول المعمق . عند منبعه ، وعلى حصن طبيعي ، يقع تجمع البيوت الوحيد في الجزء العلوي (بيت نعم) . وتشرف المستوطنات (الحصن وبلد بيت نعم) ، ليس على المنطقة المروية الضيقة الواقعة في الناحية السفلي فحسب، وانما كذلك على أراضي الحبوب الاوسع الواقعة خلفها ، حيث يقام السـوق المحلي الضخم كل يوم أربعاء ويدعى سوق الربوع . في هذا السوق تباع منتجات الاراضي المروية الى منتجي الحبوب ، ويمارس الجزارون من سكان الوادي الذين يحضرون الى سوق الروضة في بني الحارث أيام الاحد ، والى سوق الثلوث في بني الحشيش أيـام الثلاثاء ، يمارسون حرفتهم ويشترون المواشي . وبين الفينة والاخرى، عندما يقتضي الامر ، يحضر شيخ همدان الذي اتخذ من وادي ضلاع المجاور مقرا له منذ قرابـة قرن ، لتسوية النزاعات . ويأخذ الاستيطان باستثناء التجمع في أعلى بيت نعم شكلا مميزا : مجموعات من بيتين أو ثلاثة بيوت ، معروفة بأسماء العائلات ، منتصبة على

الخريطة (١) : مجاري السيول في أودية ضهر وضلاع ولؤلؤة (النقاط المظللة هي أماكن سكنية). وقبل استخدام المضخات الآلية كان الري في وادي ضهر ووادي لؤلؤة يتم بواسطة الاستغلال المباشر لمياه الينابيع . وأما في وادي ضلاع فكان الري يتم بواسطة قنوات محفورة تحت سطح الارض .

←



٢٥٠٠م
٢٤٠٠م
٢٣٠٠م
علمان
٢٤٠٠م
شمال
٢٣٠٠م
قرية القابل
بيت نعم
الوادي
القرية
٢٣٠٠م
شقبان
حجال
٢٥٠٠م
الحصن
٢٣٠٠م
٢٤٠٠م
٢٤٠٠م
٢٥٠٠م
سوق الربوع
شملان
وادي فلاع
بيت مجحز
قرية المصلي
وادي لولوة
وادي شاهرة
٢٥٠٠م
٢٤٠٠م
البياض
١كم
٢كم
ريعان
٢٥٠٠م
٢٥٠٠م
٢٥٠٠م

المرتفعات مثل قلاع صغيرة . في منتصف انحدار الوادي تبرز آثار حصن منيف ، والى أسفل الحصن في الوادي تقع تدرجات صخرية قديمة لتخفيف قـوة السيل تدعـى « المرد » ، وتشكل الحدود الفاصلة بين مجتمع بيت نعم ومجتمع الوادي . ابتداء من ذلك المكان بنيت المنازل على حواف الوادي ثم ، تدريجيا ومع اتساع الوادي ، امتدت الى قاع الاراضي المروية . وعلى نقاط معينة على طول مرتفعات الوادي تقـوم أبراج مستديرة . وتحتوي المستوطنة الوحيدة في الوادي الواقعة على تلك المرتفعات ، وهي طيبة (دورم القديمة) ، على آثار حصون أكثر أهمية(١٣) . وتتألف طيبة اليوم مـن بعض المنازل المبعثرة ، ولكن مسجدا كبيرا وأحواضا كبرى محفورة في الصخر تدل على أن القرية كانت يوما ما مركزا محليا مهما . وعبر الوادي المقابل لحصن منيف ، ثمـة مرتقى سهل يصل الى ما وراء طيبة التي تقع في مكان مطل على طريق صنعاء (بـاب الدربة) وعلى الطريق المؤدي الى سـوق الربوع ولؤلؤة . كما أن الطبقة الصخريـة البركانية السوداء التي تطل على الطريق القادمة من صنعاء ، تخفي بقايا حصن قديم . ان الاستيطان أكثر كثافة في أسفل الوادي ، ويتحلق عدد قليل من الدكاكين حـول شجرة (طالوقة) القديمة العظيمة حيث يعمل الجزارون والباعة المتجولون المحليـون بتجارتهم أيام الجمعة ، احياء لذكرى ما يقال انه كان ، قديما ، سوق الوادي(١٤). عند الزاوية السفلى للجدول ، وعلى وجه الطبقة الصخرية تقـوم دار الحجر ، القصـر الصيفي للأئمة السابقين(١٥) . في عام ٩٧٥ كشفت الفيضانات بقايا تدرجات صخريـة قديمة في الوادي أسفل القصر وبقرب الخط الفاصل الحالي بين مجتمع الوادي ومجتمع القرية . وثمة مستوطنة أكثر مدنية ، فيها مسـجد كبير ودكاكين دائمة « وسـوق النساء » صغير في الشوارع الخلفية وهي قرية القابل ، ويزيد عدد سكانها على سكان كل أحياء الوادي وهي متوجة بآثار حصن صغير اسمه « ساود » ، وشكلها دائري وتحيط بها البساتين الخضراء .

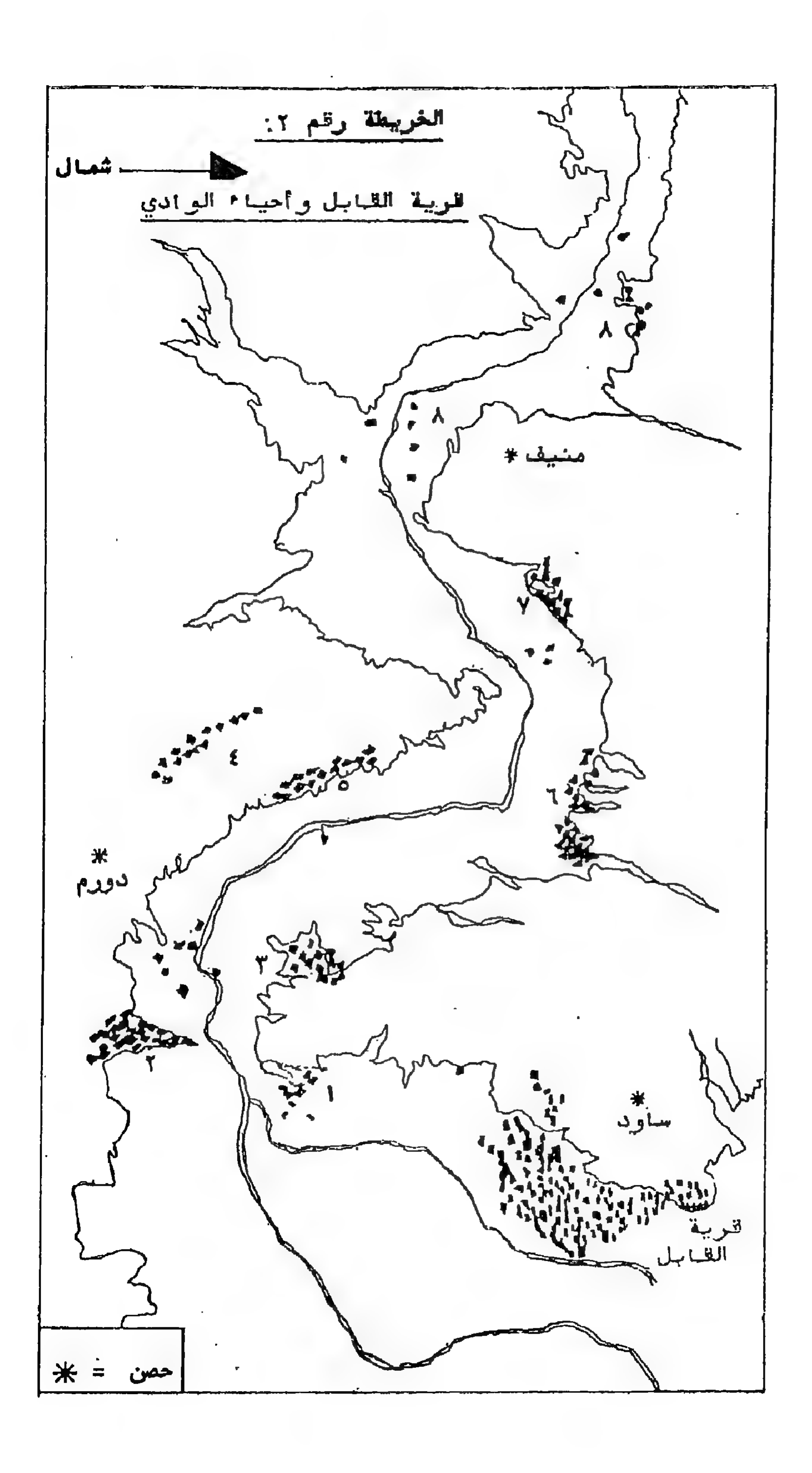
وباستثناء بعض أيام الربيع أو الصيف ، عندما تندفع فيضانات السيول مـن المرتفعات المجاورة للوادي ، فان الزراعة المكثفة المروية تعتمد على المياه المستمدة مـن الجدول . ويتبع الاستيطان والري خط مسار الجدول مشيرا التوتر بين القاطنين في أعلى الوادي والقاطنين في أسفله . وقد توصلوا مع الزمن ، الى ايجاد طرق من شأنها احتواء ذلك التوتر . وهكذا ، قسمت حقوق المياه الى نصفين بالضبط حسب نظـام تقاسم الوقت القائم على مبدأ الثلاثين يومـا ؛ اذ يذهب النصف الاول الى الاراضـي العليا في الوادي ويذهب الثاني الى الاراضي السفلى المفتوحة تحت دار الحجـر حيث يتسع الوادي عند سـهل صنعاء . وعلى المستوى السياسي يواكب هذا التقسـيم التحالفات السياسية الريفية الكبرى في شمال اليمن ، وهي حاشد وبكيل . خمسـة عشر يوما من الري للقسم العلوي ، أي الوادي وبيت نعم التابعة لهمدان وحاشد ،

ونفس المدة للقسم السفلي أي قرية القابل التابعة لبني الحارث وبكيل . ويشمل القسم العلوي فرعين هما : بيت نعم ، وله اربعة أيام ونصف من السقاية ، والوادي وله عشرة أيام ونصف ، (أو خمسة وعشرة أيام) اذا ما أخذ بعين الاعتبار تحويل الماء الى قناة صغيرة من ماء الشرب (تدعى « الشغرة » وتستخدم للري أسفل دار الحجر في أراضي الروض التي تملكها الدولة)(١٦) . ولكن بالتدقيق عن قرب يلاحظ ان هذه الاقسام الثانوية تتوافق مع الجغرافيا : ففي بيت نعم يجري الجدول في مجراه الطبيعي ، أما في الوادي فيرتفع الى أعلى ويجري في قناة ؛ في بيت نعم تنتصب البيوت على المرتفعات كالحصون ، بينما تقوم في الوادي على الحواف في البداية ومن ثم ، تدريجيا ، تحتل القاع الاكثر اتساعا . ان التدرجات الصخرية القديمة ، القريبة من الحدود الحديثة بين المجتمعات الثلاثة ،تعطي بعض المصداقية للقصص التي يرويها الهمداني والسكان المحليون من أن الجدول في العصور القديمة ، كان يشكل جزءا من نظام ري ينتفع من مياه الفيضان القادمة من جبل حضور(١٧) . هنا الجغرافيا والتاريخ يتقاطعان: فقسم كبير من منطقة مجمع الامطار المشتركة هذه مرتبط، بشكل ما وحتى الان ، بفرع من همدان يدعى « الربع »(١٨) .

في القسم الاوسط من نظام الجدول ، وهو «الوادي» ، يأخذ الاستيطان والري، وحتى السياسة ، شكلا خطيا . فثمة ثمانية أحياء في الوادي ، سبعة منها تقع على طول الجدول وواحد فقط ، وهو طيبة ، يقع على المرتفعات المطلة عليه(١٩). ويشرف على الري مشرفان (دائليان) مسؤولان عن ضبط الدور يختاران من قبل قادة الاحياء العلوية والسفلية . وعلى الرغم من أن الحكومة المركزية قد اعترفت رسميا بشيخ واحد للمنطقة ، الا أنه في الستينات والسبعينات كان ثمة شيخان في الواقع ، أحدهما من القسم العلوي للوادي والاخر من السفلي(٢٠) . ومن هنا تبدو الجغرافيا وكأنها مترجمة مباشرة الى ممارسة اجتماعية بطريقة الاندماج البطيء في التقاليد . لكن ، دعونا نلقي نظرة فاحصة على تفاصيل عملية الري في الوادي .

الري في بداية السبعينات :

على الرغم من أن المبادىء الاساسية التي تحكم توزيع المياه في المجتمعات الثلاثة، بيت نعم ، الوادي ، والقرية ، متشابهة ، الا انه لا يوجد تنسيق كامل للري على مستوى نظام الجدول ككل . اذ أن كل مجتمع من المجتمعات المذكورة يقوم بتنظيم توزيع المياه داخل أراضيه الخاصة ويعين مشرفه الخاص على الري ، وهي وظيفة مختلفة عن وظيفة القيادة السياسية للشيخ ؛ كما تختلف تفاصيل ادارة عملية الري في المجتمعات الثلاثة ؛ وسوف يركز التحليل اللاحق على تفاصيل الري في المجتمع الاوسط (الوادي) . وينسق المشرفون على الري في المجتمعات الثلاثة فيما بينهم في



الخريطة رقم ٢:
شمال
قرية القابل وأحياء الوادي
منيف
دورم
ساود
قرية القابل
حصن = ✳
٨
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١

الامور التي تمس أكثر من مجتمع واحد : على سبيل المثال ، حول تقييم سرقة الماء في مجتمع في أعلى الجدول في وقت يكون فيه حق الري لمجتمع في أسفل الجدول ؛ الاتفاق على استئناف برنامج الري المعتاد بعد ابتلاع فيضانات السيل للجدول ؛ أو كما حصل عام ١٩٧٥ وهو أمر استثنائي ، حول تنسيق العمل لاعادة بناء قناة الري الرئيسية ككل .

هناك طريقتان متعارف عليهما لبحث موضوع الماء وقياسه في الوادي والمجتمعين الاخرين . فعلى صعيد المجتمع ، تقاس حصة الوقت (الدول) بالايام (فرد ، فرود)، والفرد الكبير يساوي٢٤ ساعة ، والفرد الصغير يساوي يوما أو ليلة .وداخل المجتمع، وعلى صعيد الحقول ، يقاس الماء بواسطة أداة توقيت ماء بسيطة (الطاسة) حلت محلها الساعات هذه الايام . فلكل ساعة عشر طيسان(٢١) . ويربط المبدأ الاساسي لتوزيع المياه حقوق المياه بمساحة الارض التي يملكها الشخص ، فحسب مساحة الارض التي يملكها الشخص تحدد حصته من وقت الري من الغيل . ويبدو أن مقياس الارض محلي هو الاخر كمقياس الماء(٢٢) . « فاللبنة الضهرية » مقياس صغير للاراضي المروية يقال انه مستخدم فقط في ضهر ، ضلاع ولؤلؤة . ان الاراضي المشمولة بالري معروفة وتم تسجيلها منذ زمن . وثمة أراض غير مشمولة بالري من الغيل ، وتسمى عقر ، وليست أراضي غيل .

في بداية السبعينات سار توزيع مياه الغيل في الوادي على مبدأ ان لكل ثلاثمائة لبنة طاسة ماء واحدة في كل دور ، أي كل ثلاثين يوما . وهو ما يعادل ست دقائق ري لكل ٣٠٠ لبنة . وحاصل مجموع كمية المياه المخصصة للشخص في كافة أراضيه تشكل مقياسه (مكيل) . فقد يوزعها بالطريقة التي يراها مناسبة بين أراضيه ، أو قد يبيع قسما منها لآخرين . بل ان هنالك نظاما افتراضيا يكون بوسع الشخص — بموجبه — أن يستهلك كامل حصته من الماء أو أكثر أو أقل منها . فمثلا نجد في أحد الادوار المدونة في السجل في تشرين الاول ١٩٧٢ أن قسطا من حصة ربع المالكين اما منقول من الدور السابق أي لم يستهلكه أصحابه ، أو مقتطع منهم مقابل الزيادة في استخدامهم في الدور السابق . وثمة حالات قليلة ، استهلك فيها المزارع ، في دور واحد ، ما كان مخصصا له من المياه في الادوار الثلاثة السابقة(٢٣) .

يحتفظ الدائلي بسجل مدون فيه اجمالي حصة الشخص من الماء في الدور بجانب الكمية المستهلكة منها . وتشمل الحصة الاجمالية حصة الشخص ، « مكيله » ، زائدا كمية المياه المباعة أو المدورة . وتحت هذا البند — في السجل — يدون حساب المياه المستهلكة (مع الكمية وأسماء القطع المروية) بالاضافة الى حساب المياه المباعة وما تخصم منها « سلفة » من الدور السابق أو غرامات مستحقة (عادة بسبب خسارة

ناجمة من اهمال القناة) . وعليه فان السجل معقـد والنظام ككـل يفترض معرفـة المزارعين بالقراءة والكتابة ما دام اشعار بيع المياه يجب أن يقدم خطيا للدائلي .

ثمة دائليان في الوادي ، أحدهما يتولى المسؤولية في النهار ، والآخر في الليـل ، ولكل منهما مساعد لمتابعة الغيل باستمرار . وتجمع رسوم بسيطة للمساعدين حسب مساحة المنطقة المروية . وكما أشرنا ، يتم ، من حيث المبدأ ، اختيار الدائليين من قبل جزأي الوادي العلوي والسفلي ، وأقواهما هو الذي يختـاره القاطنون في أسـفل الجدول . وهو مبدأ يعكس الرغبة الاجتماعية في معادلة الموقع المهيمن والثروة الاكبر للعديد من العائلات القاطنة في أعلى الوادي . وكذلك تفيد عمليات الري من أسفل الجدول الى أعلاه في ضبط السرقة في المناطق العليا . صحيح أن لوظيفة الدائلي جانب من الوجاهة والمكافأة ، ولكنها تنطوي أيضا على بعض التوتر ما دام عليه أن يجبر الناس على قبول التوزيع وان يجابه محاولات ذوي النفـوذ المحليين الحصول على أكثر مـن حصتهم المقررة من الماء . اننا بالقاء نظرة سريعة على نماذج ادارة الميـاه وحيازتها ، نستطيع أن نفهم لماذا ينطوي النظام على امكانية توزيع عـادل ، ولماذا تتعرض هـذه العدالة باستمرار للتهديد .

وباستثناء أوقات الاصلاحات الرئيسية ، لم يتطلب الحصول على مياه الغيـل سوى أدوات بسيطة وقوة عمل صغيرة . فالجدول يجـري في مجراه الطبيعي عبـر بيت نعم ، ومباشرة قبل المنطقة التي يدخل فيها أرض الوادي يجري في قناة مقامة على أحد جانبي المجرى الفيضي الجاف . وأما صيانة القناة الرئيسية فمسؤولية مشتركة لجميع المزارعين الذين تقع حقوقهم بمحاذاتها ، ولكنها في الحقيقة لا تتطلب اصلاحـا جذريا ما لم يدمرها سيل فيضي عنيف . فعندما دمرتها فيضانات عام ١٩٧٥ مثـلا تعاون رجال قرية القابل مع رجال الوادي على اصلاحها ، وانجزوا العملية في غضون أسبوع . أما أعمال الري اليومية فلا تحتاج الى حشد مجموعات كبيرة من الرجـال بصورة مستمرة « لفتح » الماء وصيانة القنوات ، اذ بوسع رجلين فقط توجيه المياه ، ويقوم المزارعون بصيانة القنوات التي تمر عبر أراضيهم . ان تدفق الماء الخفيف نسبيا ومتطلبات العمل القليلة للقيام بأعمال الصيانة الروتينية تعتبر أساسية بالنسبة لدرجة الاستقلالية عن القادة السياسيين المحليين التي يتمتع بها مشرفو الري الذين لا يلجأون عموما ، الى السلطات المحلية الا في حالات السرقة المتكررة وما ينشأ عنها من مشكلات، فيطلب المشرف من الشيخ أن يرسل حارسا (عسكري) لتنفيذ حكمه ، اذا كان الحكم بالغرامة أو بالحبس الوقائي . وبهذا المعنى يبقى مشرفو الري عمليا تابعين الى القـادة السياسيين (الشيوخ) .

ان التوزيع العادل موجود على مستويين واضحين أولهما التوزيع النظري المجرد لحقوق المياه ، وهو مرآة لتوزيع حيازة الارض ، وثانيهما التوزيع الفعلي المادي للمياه . والاول يحدد الثاني . ففي سجل الري لعام ١٩٧٢ توجد ١٧٦ حيازة ماء ، جميعها تقريبا مملوكة لمواطنين محليين ، أما نسبة الاراضي التي تملكها عائلات من خارج الوادي فأقل من ٥ ٪ (٢٤) . كما توجد عدة حيازات مشتركة ، معظمها بين الاخوة المتزوجين ، وبعضها بين الارامل وأطفالهن الصغار ، وفي حالات نادرة يتم ضم قيدين منفصلين ، واحد لحيازة الزوج والاخر لحيازة الزوجة (والاخير يكون غالبا باسم والد الزوجة المتوفى) . واذا استثنينا نحو عشرين حيازة صغيرة في الوادي تملكها عائلات من خارج الوادي وأشخاص محليون لكنهم غير مختصين بالزراعة (مثل الجزارين) ، فان الحيازات المتبقية تعود لمئتين وست وأربعين أسرة مزارعين تضم ما مجموعه ٣٣٦ رجلا متزوجا(٢٥) .

وتشكل الاسر (Households) الوحدات الاساسية في الزراعة المختلطة في نظام حيث الحقوق الفردية في الارض توازنها منافع مجموعة عمل أكبر(٢٦) . ان عبء العمل الذي تحمله الاسرة الزراعية على عاتقها يتضمن عددا كبيرا من المهمات : الري وصيانة القنوات ، زراعة البساتين المروية والاراضي التي تعتمد على مياه الامطار (الاولى بالمعزقة والثانية بالمحراث) ورش القات والعنب بالتراب الناعم وتجديد العرايش ، والحصاد وتسويق الفواكه والعنب والقات ، ورعاية ماشية الاسرة ، وصنع واعداد الطعام . بهذه التنوع المذهل للانتاج المختلط ، تستطيع الاسرة الكبيرة القيام بجميع المهمات . أما الاسر الاصغر فقد تحتاج في بعض الاوقات الى تبادل العمل مع أسر أخرى أو الاعتماد على العمل المأجور .

لم يكن هذا نظاما تلعب فيه مجموعات الانحدار الممتدة دورا ملموسا في الانتاج . فمع أن من بين مجموعات النسب الثماني والسبعين المالكة للارض ، احدى عشرة مجموعة منها ضمت أكثر من خمس اسر (Households) ، فقد كان المجتمع السياسي المحلي للمزارعين ، بالفعل – كما يقول المصطلح اليمني – مكونا من البيوت وليس من جماعات النسب (العشائر) . وهكذا كان متوسط حجم مجموعة النسب المالكة للارض أكثر بقليل من ثلاث أسر كما لم تكن مجموعة النسب الكبيرة مبررا للبروز السياسي . فقد كان كل من الشيخين ، الناطقين بلسان الحكم الذاتي المحلي ، زعيما لاسرة كبيرة وثرية ولكنهما كليهما لا ينتميان لمجموعة نسب كبيرة(٢٧) .

لقد وزعت أراضي الغيل توزيعا غير متكافىء ، غير أن قراءتنا للتوزيع تعتمد على الوحدة القياسية التي نختار . فاذا نظرنا فقط الى الاسر المنخرطة بشكل أساسي في الزراعة ، والتي تشكل ما يزيد على ثلاثة أرباع أسر المجتمع الثلاثمائة وأربع وعشرين

(٣٢٤) ، فاننا نجد أن مدى حيازة الارض حسب مقياس (طاسة / بالشهر) يمتد من صفر الى تسعين طاسة . واذا قسمناها الى أرباع ، نجد الربع الاول للاسر الزراعية لا يملك أرضا من أراضي الفيـل ، والربع الثاني يملك ٨٪ ، والثالث ٢٤٪ والرابـع يملك ٦٨٪ منها . وباختصار ، فان النصف الاول للاسر لا يملك الا مساحة ضئيلة من الارض المروية ، وان القسم الاعظم من حيازة الاراضي مملوك للربع الرابع من الاسر. غير أن قراءتنا هذه تغفل الارتباط المتبادل القوي بين حجم الاسرة وحيازة الارض . وهكذا ، اذا اعتبرنا التوزيع على أساس الرجل المتزوج ، وليس على أساس الاسـرة فاننا سنجد توزيعا أقل انحرافا ، توزيعا يظهر التقسيمات التالية : الثلث السفلي من الرجال المتزوجين وحيازتهم للارض معدومة أو غير كافية ؛ والنصف الاوسط منهم ، ويملك مساحات صغيرة الى كبيرة نسبيا من الارض ، ويشكل العمود الفقري للمجتمع المحلي ؛ والخمس الاعلى منهم يملك حيازات كبيرة جدا(٢٨) .

ماذا يترتب على هذا التوزيع بالنسبة للري ؟ معظم المزارعين يملكون قطعة ارض وحصة في المياه ، ومع ذلك فان هذا التوزيع مهدد دائما ، بخطـر الاغنياء أصـحاب الملكيات الاستثنائية . كما تتركز العائلات الكبيرة في الاحياء العليا ،مما يزيد من صعوبة عمل المشرف ، تحديدا في المناطق التي تكون فيها سرقة الماء أكثـر اغراء(٢٩) . الا أن أصحاب الحيازات الكبرى لا يشكلون كتلة واحدة متحدة اذ أن لهم مصلحة التقيـد بالنظام نابعة من كونهم عرضة للاساءة من قبل منافسيهم وشركائهم في الزواج .

واخيرا ، ان مجرد تعقيد نظام التسليم والمحاسبة يفرض قيودا على الاساءة . مثلا في تشرين الاول عام ١٩٧٢ باع ثلاثة أخماس مالكي الحيازات أو اشتروا أو تاجروا بالماء مع مزارعين آخرين ، وحوالي خمسهم أكملوا اثنتين أو أكثر من هـذه المبادلات واكثر من ذلك ، لم تكن حيازات الارض للمالكين الكبار في تجمع نووي . بل ان مـن بين المئة وخمسين مالكا ممن استملكوا بعض حصتهم من المياه أو كلها ، قام ٤٠٪منهم بري قطعة واحدة ، و ٤٥٪ قطعتين ـ الى خمس قطـع ، ١٥٪ رووا سـت قطع أو أكثر(٣٠) . وهكذا تم القيام بأربعمائة وستين (٤٦٠) توزيعـا للمياه في أيام الـري العشر . ويبين السجل سببا آخر للقيام بالتوجيه عن كثب . ففي تشرين الاول عـام ١٩٧٢ خصمت كمية ماء من تسع مالكين (٦٪ من مجموع المالكين) بسبب اهدار الماء الناجم عن اهمال القنوات المارة بأراضيهم عندما كان الجدول في الوادي ، ومن سـبعة مالكين (٥٪) بسبب اهدار الماء عندما كان الجدول يروي المناطق السفلى في القرية . ففي نظام يتحمل فيه عشر المالكين في شهر واحد مسؤولية اهدار الماء ، لا بد أن يعتري ادارة الري بعض التوتر .

تاريخ نظـام الري :

من النظرة الاولى ، يلاحظ ، أن نظام الري مرن ومعقد ولكنه قديم ـ انه حضور للماضي يحس به أهل المنطقة بقوة . وبحلول عام (١٩٧٠) بدأ دخول المضخات الالية (ذات المحرك) بتهديد النظام التقليدي لتوزيع المياه . لقد مثلت المضخات ، على حـد قول الناطق بلسان القرية في المحكمة عام ١٩٧٠ (بدعة) مزعجة في التقاليد الموروثـة (قاعدة عن سلف) . ففي تلك القضية أكدت القرية بطريقة مثيرة التشبث باستمرارية النظام التقليدي في المنطقة :

... سلفنا وسلفهم ... وضعوا القوانين والنظـم التاريخية التي لا زلنـا مقتدين بها ومتمشين بهديها الطالب والمطلوب منذ آلاف السنين حتى اليوم واستمرت عادة تاريخية لا تنكر وقاعدة مطردة لا تجهل وعليها سلكوا راضين وفي مئـات الاجيـال قانعين وأمة بعـد أمـة وأجيال بعد أجيال والعاقبـة للمتقين(٣١) .

وهنا قدم الناطق بلسان القرية رؤيته للنظام التقليدي كقاعدة ذهبية ومعيـار ثابت . ولكن القضية نفسها تظهر في المحكمة أن النزاع على تقسيم مياه الغيل قد سبق ادخال المضخات الالية بعدة سنوات . اذ كتب فقيه في وثيقة تعود الى ١٩١٠ :

كثر التردد والشجار والضرار والتقابل بين أهل بيت نعم ووادي ضهر وقرية القابل في شأن ما يستجدون فيه في تدويل الغيل المعروف بغيل الوادي وكثرت الرقومات منذ أعوام بل منذ اعصار وكلما قطعت المادة بينهم فتح لها أربـاب الثروة وطالبوها بابا لاستجلاب النفع الضار وادامة التلصص لما أمكن واثارة أحقاد كامنة بين الاشرار(٣٢) .

كيف نوفق ، اذاً ، بين رؤية القرية للتقاليد كقاعدة ذهبية لا تتغير وبين وصف الفقيه لما حدث عبر العصور من مقاضاة ودعاوي ومشكلات ؟ هل يتم ذلك مـن خلال أفضل نظريات التجزؤ الموازن (Segmentary Opposition) حيث لا حاجة لاحداث تغيير فعلي بناء على صراع صغير دائم ؟ لا ليس بالضرورة ، ففي نفس القضية المرفوعة للمحكمة طرح الفريق المضاد ، وكذلك القضاة ، رؤية أخرى للتقاليد ، لا كقاعدة ذهبية صالحة لكل زمان ، وانما كمجموعة حية من الممارسات والقرارات تشكل مرجعا لكـل مساهمة ناجحة . وقد سأل قادة الوادي وبيت نعم القضاة :

نناشد الله السادة الاعضاء في اللجنة في تدقيق ما ذكرنا في اجابتنا ونصوصها وأدلتها وأحكامها والعمل بشهادة منابع الغيل ومجراه وتقرير اللازم .

ان التاريخية ليست مصادفة ، وانما تعتمد على أساسين : على الحيف ــ فقد شعر قادة الوادي وبيت نعم انهم خسروا في الجولة الاخيرة من النزاع القضائي ــ وعلى وجود وثائق مكتوبة ــ على « المرقومات الكثيرة » للعلماء حفظتهـا العائلات وكأنهـا ارث قيـم .

سوف نعود الى قضية المحكمة لعام ١٩٧٠ ولكن دعونا أولا نلقي نظرة أدق على تاريخ ممارسة الري . وفي هذا سوف نبدأ ــ كما فعل الطرفان المعنيان في نزاع عـام ١٩٧٠ ــ من الوقت الحاضر الى الوراء .وعلى ضوء الحاضر قد ندرك الخطوط العريضة للماضي . ان توزيع مياه الري يحدث على مستويين مترابطين : بين حقول كل مجتمع على حدة ، وبين المجتمعات الثلاثة التي تتمتع بحقوق في مياه الجدول .

الميـاه للحقول :

ان نظام توزيع المياه المشار اليه آنفا ينبع ، في جوانب هامة منه ، من التغيرات التي أدخلت عام ١٩٦٢ ، فقبل مهاجمة الضباط لقصر الامام في صنعاء بسنة واحدة ، اقترح الرجلان اللذان كان عليهما قيادة المجتمع للعشرين سنة القادمة ، اقترحا بعض الاصلاحات على نظام توزيع المياه . وقد تم قبول النظام ، الذي قدم في البداية على أساس تجريبي ، بعد اختبار فاعليته . قبل ذلك الوقت كان الشخص يتلقى ما يسمى اليوم « مقياسه الكامل من الماء » (وهو عبارة عن طاسة واحدة من الماء لكل مائة لبنة من أراضي الغيل) ، وفي تلك الايام كانت تستغرق عملية ري كافة أراضي الوادي ثلاثة أدوال ، أي تسعين يوما . كان باستطاعة المرء أن يستغل حصته من الماء كما يريـد وحسبما يراه مناسبا ضمن حدود أراضيه باستثناء البيع ، ولم تكن المياه تعطى مقدما (سلفا) ، أو تنقل من شهر الى آخر . وفي هـذا النظام ، كان حفظ السـجلات أمرا سهلا ، فكل من لا يحضر لاستخدام حصته من الماء يفقدها . كانت الحقول تروى ، الواحد بعد الاخر مع مجرى الجدول وعبر فروع (معشار وجمعها معاشير) الوادي . وظل يعمل في القرية نظام مشابه له بموجبه يتم الري قطعة قطعـة في دورة مدتهـا ثلاثـة شهور .

لقد سمحت اصلاحات عام ١٩٦٢ ــ أي « منذ الثورة » ــ كما يؤرخ المزارعون للاحداث ــ باضفاء طابع فردي أكبر على استعمال المياه مـن خلال نقلهـا بين أراضي المزارع المختلفة وبيعها للمزارعين الاخرين . وقد يسأل المرء ، لماذا بدىء بتقييم فاعلية المرونة الفردية لاستعمال الماء في أوائل الستينات ؟ ويبدو أن الجواب على هذا السؤال يكمن في التوسع التدريجي في زراعة القات بغرض البيع في سوق صنعاء .. وعلى الرغم من أن التمدين السريع منذ بداية السبعينات جعل التطور السابق محدودا نسبيا فان مدينة صنعاء وسوقها قد شهد نموا هادئا ابان حكم الامام يحيى والامام أحمد . ووفقا

لاقوال المزارعين ، ازدادت رقعة الارض المزروعة بالقات تدريجيا ابان حكم الامام يحيى تبعتها فترة توقف عام ١٩٤٨ ، ثم بدأت بالنمو مرة أخرى في عهد الامام أحمد(٢٣) . ان مرونة الري تعتبر ذات قيمة كبيرة ، خصوصا فيما يتعلق بمحصول دائم الخضرة مثل القات ، ما دام ينمو ويبرعم في أي وقت عدا الشهرين الاشد برودة في السنة ويسمح التحكم بتوقيت الري للمزارعين بانماء أوراق القات في فترات متعاقبة وفي الفصول التي لا يكون فيها محصول القات من مناطق أخرى أو الفواكه من الوادي قد أنزل الى السوق . ان زيادة الانتاج للسوق يبدو كخلفية للتحرير المفاجىء لسوق الماء المحلي .

وحتى قبل عام ١٩٦٢ لم تبد طرق توزيع المياه في الحقول ثابتة ، وقد تكون القاعدة العامة ، حيث يكون لكل مائة لبنة من الارض الحق في طاسة واحدة من الماء ، قديمة جدا . ومع ذلك ، فان مدى تطبيقها ازداد على ما يبدو ، عبر السنوات الطويلة لادارة آل حميد الدين بعد تنفيذ قرار جديد لتقسيم المياه بين المجتمعات الثلاثة والغاء التمييز الهام بين الاراضي التي تروى من « الدول » وتلك التي تروى من « الفرود » (الدول عبارة عن ماء مملوك للمجتمعات المحلية الثلاثة ، وأما الفرود الماء المملوك لخزينة الدولة) . أما كيف تمت بالضبط ترجمة هذا التمييز بين فرعي الاراضي المروية المذكورة آنفا الى توزيع عملي للمياه داخل المجتمع ، فليس واضحا تماما : ففي وثيقة عام (١٩١٠) يظهر أن بعض المناطق ، تمتعت بالري من (الدول والفرود) كليهما في حين رويت مناطق أخرى من الفرود فقط . ويبدو أن من نتائج ذلك وجود حقوق ري متفاوتة لمناطق مختلفة من الوادي ، وحصول بعض قطع الاراضي على عدد من مرات ري أكثر من غيرها . لقد حدثت اللا مساواة في توزيع المياه من خلال حيازة الارض في مناطق تتمتع بحقوق ري متفاوتة .

ان عملية « نمذجة » المبدا (١ الى ١٠٠) تبدو متصلة اتصالا لا ينفصم بالسجل الجديد للاراضي المخولة للري في ظل حكم آل حميد الدين(٢٤) . ويأخذ السجل شكل قائمة بأسماء الحقوق فيذكر المنطقة ومالك الحقل تحت اسم المعشار (مجموعة تقسيم فرعي للري) ، ثم يخلص الى ذكر الملكية الفردية للارض(٢٥) . ويزعم أن السجلات السابقة لعهد بيت حميد الدين قد ارتدت شكلا مختلفا : وضع قائمة بكمية المياه الاجمالية المخصصة للمعاشير ، تليها أسماء القطع والحصص التي يتعين سقايتها في كل معشار . غير أن لا وجود اليوم لمثل هذه السجلات في الوادي . ولذلك من المستحيل التحقق من هذا الوصف ، الا أنه يتضح من مراجعة وثيقتين أنه وجدت فيما مضى طرق لبحث مسألة الري انطلقت ، لا من الحقول الفردية ، وانما من وحدة أكبر مروية من قناة جانبية . على سبيل المثال ، في الوثيقة (ز) قيل أنه كان لقطاع معين من الارض (الارض المعروفة بالسبب) عدد معين من الطيسان كدور لها وأن عدد الدول قد تم

تحديده (أربعة دول في السنة) . وقيل ، بعد ذلك ، ان طول الدورة لبعض القطاعات يبلغ ثمانية أشهر لا سنة : وهذا يعني أنها تروى عدد مرات أكثر ــ كل شهرين لا كل ثلاثة ــ واذا ترجمت الى مقاييس الطاسة فانها تعادل (واحد ونصف) طاسة لكل ١٠٠ لبنة ، ولكن نقطة الخلاف ليست المقدار الكلي فحسب ، وانما دورية الري . كما أن بعض الاراضي ، لكونها بساتين يخصص لها (الدول) مضاعفا ، أي تروى ثماني مرات في السنة . ويبدو أن طريقة الحديث هذه تعكس حلولا أكثر اجتماعية لتحقيق المرونة الضرورية فيعملية ري أنواع مختلفة من المحاصيل. ويظهر الاسلوب المعتمد علىالقاعدة العامة (١ ــ الى ١٠٠) كأسلوب قياس تحدد كمية الماء الضرورية لمساحة ١٠٠ لبنة ، ولكن ليس كوصف للطريقة التفصيلية لتوزيع الماء على الحقول . اذاً لقد تمتعت بعض المناطق بحقوق متفاوتة في مياه الري .

ثمة اتفاقية تعود الى القرن الثامن عشر (الوثيقة د) خاصة ببيت نعم قائمة على مثل هذه المبادىء . وفيها تقسم كافة أراضي الغيل في بيت نعم الى قسم سفلي وآخر علوي . وتخصص هذه الوثيقة لكل من القسمين على التوالي (٣ و ٤) فرود صغيرة. ثم يقسم كل منها ، مرة أخرى ، الى قسمين (القسم السفلي الى (٢ و ١) والعلوي الى (٢و٢) وتعرف هذه الاقسام الفرعية بأسماء وحدات الارض المكونة لها (معاشير). وفي أراضي كلا القسمين ، أعلى الجدول وأسفله ، تطبق القاعدة الاساسية نفسها على زراعة الحبوب . فيزرع جانب واحد فقط من الوادي في السنة (في الربيع والصيف أي دول بكار وصراب) ، ومع تعاقب السنين ، يزرع جانبا الوادي بالتناوب . وبالمقابل الان العلف الاخضر (قضب) يحتاج الى ري في كل دور ، فقد حددت مساحة المنطقة التي يمكن زراعتها به (لا تزيد عن ربع مساحة الارض التي يملكها الشخص والحد الاعلى (٥٠٠) لبنة لكل مالك حيازة) . وهكذا تتم حماية الكرمة ، وذلك بالتأكد من عدم ري العلف في الفصل الحار لئلا تتأثر الكرمة بذلك . وهكذا فان الوثيقة تصنف الاراضي الى ثلاثة أنواع أساسية: أراضي الحبوب ، الكرمة ، والعلف . كما تذكر فيها زراعة الاشجار (الفراس) ، ولكنها لا تبدو ذات أهمية في بيت نعم .

لا يتذكر رجال الوادي انهم سمعوا بأن أجدادهم اتبعوا مثل نظام الزراعة السنوي المعتمد في بيت نعم . ويؤكدون ــ وربما كان ذلك صحيحا ــ أن الاشجار في الوادي ولفترة طويلة ، كانت أكثر أهمية منها في بيت نعم ، تماما مثلما اشتهرت القرية بكرومها . ولكن ، في الحقيقة ، لانواع المحاصيل المختلفة متطلبات ري مختلفة ــ ويتفق الجميع على أن مناطق زراعة الحبوب في الوادي كانت غير قليلة . ولم يكن تزويدها بالمياه في الماضي يتم بالشراء الفردي كما اليوم ، وانما بالتوزيع المتفاوت للحصص على وحدات الاراض . أما في الوادي ، بخلاف بيت نعم ، يبدو أن بنية توزيع الحصص

تطورت تدريجيا متخذة شكل الاسبقية التاريخية لمناطق معينة . فالاراضي المزروعة بالبساتين والكروم نالت حقوقا في المياه أكثر من غيرها ؛ وفي أراض أخرى كان من الممكن زراعة محصول الحبوب سنويا فقط .

المياه للمجتمعات :

تبين قرارات الري الخاصة ببيت نعم في القرن الثامن عشر وتلك الخاصة بالوادي في القرن العشرين أن المجتمعات المحلية امتلكت آليات الحكم الذاتي واستطاعت اتخاذ القرارات الملزمة فيما يخص ادارة شؤونها الخاصة . وقد استمدت شرعية تلك القرارات من موافقة أرباب الاسر من دافعي الضرائب في ذلك المجتمع ؛ وفي هذه التركيبة ، ضمن شيوخ المجتمع أعضاء مجتمعاتهم ومثلوهم ولكنهم لم يحكموهم(٣٦). كانت الحكومة المحلية الشرعية تلك التي يمثل الرجال فيها أنفسهم وأسرهم . وبالمقابل، لم تكن الحكومات المخيمة على المجتمعات قائمة – ولا حتى نظريا – على التمثيل المباشر(٣٧) ، فلعبت دور الوسيط لمصالح أولئك الذين لا يجتمعون ، واخذت شكل المجتمعية المغتربة شكل رجل الدين الغريب عن الجماعة المحلية(٣٨). هذه هي الخطوط العريضة للحديث عن الشرعية ، ولكن على الصعيد العملي قام نظام الحكم في اليمن ، كما في أي مكان آخر بالتوفيق بين الفئات الاجتماعية المختلفة والمصالح الاقتصادية المختلفة للمجتمع . وهكذا ، فان النزاع بين المجتمعات المحلية على مياه الري – ذلك المصدر النادر للغاية – يحدث بالارتباط بالمصالح وليس في فراغ من السياسة الحقيقية حسب نماذج التجزؤ الموازن (Segmentary Opposition) حيث تكون شخصية الوسيط بين القبائل « المتمتعة بالاستقلال الاقتصادي والحكم الذاتي » هامشية بالنسبة لبنية المجتمع الريفي(٣٩) . لكن ، في الحقيقة ، لقد كان للحكام ايديولوجيا وشخصية اقتصادية وحكموا من خلال التصرف داخل المجتمعات الريفية . هذا – على الاقل – ما تؤكده النزاعات المحلية على الماء(٤٠) .

ان التقسيم الحالي للماء بين المجتمعات مستمد من قرار اتخذ في بدايات هذا القرن . وفيما يلي وصف للاصلاح في وثيقة (ز) :

وآخر الرقومات ما حرره الاخ العلامة صفي الاسلام أحمد بن قاسم حميد الدين حفظه الله بينهم مستندا الى تراضيهم ورقومات سابقة ومعرفة منه واختبار . وقد جعل قسمة الغيل هذا من ثلاثين يوما بعد أن كانت من ثمانية وعشرين يوما وجعل الدول من واحد وعشرين يوما بعد أن كان من ثمانية عشر يوما الا ثلث يوم .

تذكر الاسس التي استند اليهـا أحمد بن قاسم في قراره ، المصـادر التاليـة للشرعية : التحكيم النزيه بين المجتمعات المحلية (الاتفاق المتبادل) ، التقاليد الحقوقية (وثائق سابقة)، والشهرة المحلية (الخبرة المباشرة) . ولكن خلفية القرار أكثر تعقيدا واشكالية . لقد خدم أحمد بن قاسم كقائد عسكري بارز لابن عمه يحيى حميد الدين ، الذي قاد الحركة الزيدية ضد العثمانيين منذ وفاة والده المنصور عام ١٩٠٤ . وكان لأحمد هذا الذي يصفه رجال الوادي بأنه « امام آخر » ، بيت في القرية(٤١) . وقـد مرت السنوات قاسية ، ففي عام ١٩٠٥ ومع اشـتداد حصار صنعاء(٤٢) حصـدت المجاعة أرواحا عديدة في القرية ، وفي النهاية أرسلت الحامية العثمانية في صنعاء وفدا للاستسلام الى أحمد بن قاسم في بلدة كوكبان(٤٣) . ثم استعاد العثمانيـون سيطرتهم على صـنعاء في غضون أشـهر . وفي عـام ١٩٠٦ نشـب صـراع بين همدان وبنـي الحارث(٤٤). وطبيعة ذلك الصراع غير معروفة ، ولكنها قد تكون مرتبطة بالهجوم الذي شنه آل حميد الدين في السنة التالية على قلعة المكارمة في طيبة ، والذي أسفر عـن تدمير جميع بيـوت الاسماعيليين ، باستثناء بيت عائلة واحدة قيل انهـا توصلت الى اتفاق مع الامام ، حجز الاراضي الشاسعة للطائفة(٤٥) .

لقد ساهمت عملية سحق المكارمة كقوة سياسية ، في وادي ضهر أولا ، ثم في حراز ونجران فيما بعد ، في تصليب حكـم بيت حميد الدين محليـا وعلى الصـعيد الوطني(٤٦). ومن خلال سيطرتهم على الارض في الوادي وبيت نعم وضـلاع ، أقـام المكارمة « دولة ــ بتعبير السكان المحليين ــ وهي ولاية محليـة تسيطر على منطقـة صغيرة . وعلى النقيض من ذلك ، قامت سيطرة آل حميـد الدين على قوة المصـالح المرتبطة بسهل صـنعاء وبالسلطة المدينيـة وتحالفات السـادة المتمركزة محليـا في القرية »(٤٧) . وقد أثبتت الدولة التي بناها الامام يحيى ، اعتمادا على هذه الاسس عداءها للدويلات الريفية المستقلة و « الخارجة » على الدين ، أي الهراطقة ، سـواء بالمفهوم القبلي أم الاسلامي .

وقد اتخذ أحمد بن قاسم في السنة التالية قرارا بتقسيم الغيل الى قسـمين متساويين ، خمسة عشر يوما لكل منهما . ولم يقم التقسيم الجديد على أنقاض سلطة المكرمي المحلية فحسب ، وانما تخلص أيضا من الامتياز الموروث لسلالة أئمة كوكبان المتوكليين والذي كان يمنحهم أربعة أيام ونصف بلياليها من الري ، والتي كان من حق المجتمعات الثلاثة شراء ثلاثة ونصف منها من بيت المال في أيام ما قبل حكم بيت حميد الدين . وقد محيت ، آثار النظام السياسي السابق ، وحجزت الملكية العائلية للقوة الامامية السابقة . وهكذا وضعت نهاية للارتباط الطويل بين ضهر وسـادة كوكبان . وتشير عملية اقامة المؤسسات التي حققها بيت حميد الدين الى أن الامام يحيى لم يقم

ببساطة بتجديد هذا الشكل الشخصي من الوقف العائلي ، وانما أصدر قرارات لصالح مجموعة من مؤيديه ، من مزارعي القرية ومن عائلات السادة والقضاة المهيمنة التي تمتلك أو جاءت لتملك أراضي في القرية . وهكذا ـ أيضا ـ شكلت أراضي المكارمة المحجوزة جزءا من الوقف لدعم المدرسة العنمية في صنعاء .

ان عملية تبلور نظام جديد ـ حيث تحول قرار احمد بن قاسم المثير للنزاع الى تقليد راسخ ـ امتدت عبر سنوات عدة ، عندما طور نظام الحكم ، أشكالا مؤسساتية(٤٨) . والى جانب اعادة ترتيب حقوق المياه بين المجتمعات ، أمر أحمد بن قاسم بنقل مسؤولية ري مناطق حدودية معينة واقعة بين القرية والوادي ، وبناء عليه فان المنقطة التي تنتمي الى القرية والتي كانت تروى تقليديا من دول الوادي (تصل الى ٣٣ ألف لبنة) التي كانت تروى من حصة القرية ، صار يتعين أن تروى من حصة الوادي . وتبين وثيقة (ز) أن الوادي اعترض بشدة على شروط التبادل واستأنف القرار ، كما انضمت بيت نعم الى اعتراض يتعلق بنقصان حصتها الاجمالية من المياه ، مما استلزم اصدار قرار لتهدئة سكان الوادي وذلك باعادة مسؤولية ري عدد قليل من قطع الاراضي في الوادي الى القرية .

في عام ١٩١٤ كتب شيخ الاسلام القاضي علي بن علي اليماني حول المعارضة المتجددة من قبل بيت نعم والوادي على التقسيم . وقد قام بمسح مصادر الغيل ومجراه ، ودرس عددا كبيرا من الوثائق السابقة ، وحكم بأن مياه الغيل كانت خاضعة للحق وليس للملك(٤٩) . ويضيف اليماني :

> وبهذا حكمت وبنـاء على ذلك فمـع ثبوت الاستحقاق لأموال قريـة القابل كاستحقاق أموال الوادي وبيت نعم يلزم مسح جميع الارض المستحقة للسقي في القرية والوادي وبيت نعم ويقسط الماء على قدر المساحة وأن يحصل افادة من المساحة فيها وتعتمد . الى أن يحصل تراضي بين أهل الثلاثة محلات على ما تراضوا به لدى سيف الاسلام حفظهم الله فلا بأس به .

صادق الامام يحيى على الحكم ، وفي بداية السنة التالية صاغ القاضي يحيى عبد الله العلفي(٥٠) ، حاكم همدان ، وثيقة اخرى صادق عليها الامام كذلك ، ولكن بكلمات تعبر عن الظروف الغامضة التي تم بها اتخاذ قرار أحمد بن قاسم الاصلي .

> يعتمد ما حرر من التراضي على ابقاء التدويل في شهر خمسة عشر يوما للوادي وبيت نعم وخمسة عشر للقرية وبالوعد الى عود سيف الاسلام حفظهم الله ثم ما تراضوا به من ابقا التدويل كما هو عليه الان أو بما كان قبل حكم الطرابلسي(٥١) أو بما حكم به شيخ الاسلام من المساحة وقد اقر أهل الوادي

وبيت نعم للقرية بما شملته مسودة السحولي وما كان خارجا عنها فالمرجع فيه الى شرع الله في صحته وبطلانه ، وبعد ذلك من زاد عنده شيء الآخر سلمه ماء مفرقا في كل دول .

ويؤكد رجال الوادي ـ كما هو مقترح بالفعل في الوثيقة ـ بأن القرار قبل فقط كاجراء مؤقت ، ريثما يعود احمد بن قاسم من حملاته ضد معارضيه حول رداع(٥٢). بيد أن أحمد بن قاسم لم يعد قط والقرار لم يعد النظر فيه أحد .

وقد ساعد على تنفيذ القرار أمران : وضع سجل جديد للاراضي المستحقة للري ، وتعيين موظف حكومي لادارة شؤون الري في المنطقة . أما متى أصبح هذا التعزيز الاداري ساري المفعول ، فأمر غير واضح . ومع أنه يعتقد أن أحمد بن القاسم قد أنجز عملية تسجيل الاراضي المروية في القرية بحلول عام ١٩١٠ ، فان تسجيل اراضي بيت نعم والوادي لم يتم الا في وقت لاحق . اذ أن سجل الاراضي المملوكة لسكان الوادي مؤرخ في عام ١٩٢٧ . ويزعم أهل الوادي أنه في الايام التي وضع فيها السجل الجديد ، سلمت الوثائق القديمة الى السلطات ولم يرها أحد بعد ذلك الوقت. وهذا أمر غير مستبعد ، ذلك لان الوثائق الواردة في الدعاوى القضائية تحتوي على سلسلة من قرارات القرنين السابع عشر والثامن عشر من ائمة المتوكلين ، ومن ثم قرارات آل حميد الدين في القرن العشرين ، الا أن سجل السحولي في أوائل القرن التاسع عشر وحكم الطرابلسي الذي يعود الى أواخر نفس القرن غير موجودين . أما المركز الذي استحدث فهو حاكم القرية الذي كان يشرف على أراضي الدولة ويحكم في النزاعات التي تنشب في القرية والقرى التي حولها (حجال ، ثقبان ، ذهبان ، علمان، ... الخ) ويعالج كافة النزاعات الناشبة حول الري من الجدول(٥٣) . وكانت سيطرته على المنطقة ملموسة . وتحت امرته عدد من الجنود اتخذوا من دار الحجر مقرا لهم ، وله نفوذ في الشؤون المحلية مثل اختيار الدائلي . ولم يلغ هذا المنصب الا مع نهاية الامامة . وفي عهد الامام أحمد (١٩٤٨ ـ ١٩٦٢م) تحسنت علاقات همدان مع الامامة تحسنا كبيرا ، واستقرت كوكبة من القيادات السياسية في الوادي واقامت تحالفات ثابتة محيطة بأصحاب المراكز الثلاثة ، الشيخ ، الدائلي والامين ، الذين جاءوا جميعا في عهد الامام أحمد من الاحياء السفلى التي يمتلك فيها عدد من العائلات البارزة بيوتا صيفية .

لقد عالجنا بشيء من التفاصيل ، ظروف النزاعات المحيطة بقرار تقسيم الحقوق في الجدول الذي وضع في القرن العشرين . ونجد أن القرار المذكور آنفا كان مرتبطا بتعزيز حكم السلالة داخليا ، أي بين الشخصيتين ، الامام يحيى وأحمد بن قاسم ، وخارجيا ،حيث سحقت المصالح الاقتصادية المدينية المركزية بقايا دويلة ريفية اقليمية

قائمة على السيطرة المباشرة على انتاج الحبوب . لقد أسست المركزية التي حققتها السلالة عن طريق دعم قوى المجتمع الريفي الاوثق ارتباطا بالمركز (القرية) أولا ، ومن ثم بربط مصالح القادة في كافة المجتمعات باقتصاد السوق المركزي . وهنا تصرفت السلطة الامامية من داخل المجتمعات الريفية ، كما تغير طابع المركز والمحيط تدريجيا مع التطور الهادىء للسوق المركزي مع الزمن . ومن الناحية الحقوقية ، ظهر توتر واضح بين قرار أحمد بن قاسم وحقوق المياه المستمدة سابقا من مسح للاراضي المشمولة بالري الى حد انه بغية اضفاء صبغة الشرعية على تقسيم آل حميد الدين ، كان لا بد من وضع سجل جديد واتلاف السجل القديم . وقد استكمل القرار القطيعة مع النظام القديم حيث كان للخزينة المركزية حقوق في المياه بشكل مستقل عن حيازة الارض . وقد انتهجت القرارات منحى توحيد المقاييس بربط الماء بالارض والاشراف الى التوزيع الفعلي لحصص المياه .

دعونا نلقي نظرة على بنية الحقوق قبل حكم آل حميد الدين كي نتمكن من وضع قرار احمد بن قاسم في نصابه الصحيح . في ضوء الوثائق السابقة ، لا يبدو قرار احمد بن قاسم مفاجأة مذهلة تمزق هدوء النظام التقليدي الثابت ولا اعادة تأكيد على النظام التقليدي اللا متغير . ويبدو أن الحقوق قد تطورت عبر الفترة الموثقة لدينا . وقد عكست المبادىء التيتحكم عملية توزيع المياه توترا بين حقوق دولة الامامة وحقوق المجتمعات المحلية ، جرى التعبير عنه ضمن التقاليد الحقوقية التي قبلت المصادر التالية كمصادر قانونية : الاعراف التي خلفتها المجتمعات الريفية سواء داخلها أم بالاتفاق المتبادل بين أكثر من مجتمع محلي ، القرارات التي اتخذها الوجهاء المتنفذون الذين شمل نفوذهم المركز والمجتمع المحلي ، ومبادىء الشريعة الاسلامية . وهكذا تظهر وثائق القرون الثلاثة الاخيرة تطورين اثنين: تمديد لفترة التدويل وتنظيم الاسس التي بنيت عليها الحقوق في المياه وتوحيدها .

في وثائق تعود للقرن السابع عشر نجد أن عناصر حقوق الامامة مثبتة بشكل واضح : ان للمجتمعات الحق في شراء (ثلاثة أيام ونصف) من الخزينة ، فرد صغير واحد لبيت نعم ، وثلاثة فرود صغيرة لكل من الوادي والقرية على التوالي . أما الليلة المخصصة لبيت نعم كتعويض عن قناة مياه الشرب الصغيرة (الشغرة) فهي مأخوذة من حصة الوادي . ان التقسيم الدقيق للجدول بين المجتمعات ليس موضحا ، ولكن يبدو أن فترة الدورة أقصر بعدة أيام من الدورة المكونة من (٢٨) يوما التي كانت مقررة في القرن الثامن عشر . ووفقا لاقوال قادة الوادي فان التوتر الناشىء بين حق السلطة الامامية وحقوق المجتمعات المحلية هو الذي يقف وراء التمهيد التدريجي لفترة الدورة (التدويل) . انهم يضعون المجتمعات المحلية كصاحبة قرار مفسرين حصص الائمة كهبات من المجتمعات المتنافسة التماسا للحظوة لدى الامامة ، ولاطالة فترة

الدورة ضمن الاستراتيجية اللاحقة للمجتمعات والهادفة الى تقليص الحصة الفعليـة المتنامية للسلطة المركزية ، ومع أن اخراج هذه الرواية يبقى مشكوكا فيـه(٥٤) ، فان الخطوط العريضة لهذا التفسير تبقى جديرة بالاهتمام : لقد أحدث التوتر بين الحكم الذاتي المحلي وبين حالة المـد والجزر للسلطة المركزيـة تغييرا في التقاليد الحقوقيـة المحليـــة .

ويبدو أن التقاليد الحقوقية تشيد ــ ببطء ــ بناء أكثر منهجية لحقوق الري . فالوثائق الاولى في القرن السابع عشر لا تربط ، بوضوح ، حقوق المياه بالارض . انهـا تعتمد على العرف والقرارات الامامية ، ولكنها لا تناقش من منطلق نواميس الطبيعـة أو مبادىء الشريعة الاسلامية . مـن هنا فانها تنظر الى غيـل وادي ضهر باعتباره مشابها للغيول الاخرى حول صنعاء حيث يتم حفظ الماء والتعامل معه بمعزل عـن الارض ولكن هذه الغيول عبارة عن أنظمة قنوات ، حيث أقيمت حجرات تحت الارض لفتح وتوجيه الماء ، بينما جدول وادي ضهر من صنع الله لا من صنع الانسان . وهكذا فان الشروط الشرعية للملكية الكاملة للماء غائبة في وادي ضهر ، وان الاساس الشرعي للكية الامامة للماء كان لفترة طويلة مثيرا للاشكالات . وفي قرار يعود تاريخه للقـرن الثامن عشر ، كان حق الخزينة محفوظا ولكن بتفسيره على أنه « اذن بالغلة » أي حقوق في الريع وليس في الماء نفسه(٥٥) . ولا نجد ، الا في القرن التاسع عشر فقط وفي وثيقة واحدة ، أنه بسبب غياب المنشآت المادية ، يجب أن تتبع حقوق الماء في ضهر ، كما في السيل ، موقع الارض ، مع اعطاء الاولوية للمجتمعات في أعلى الجدول(٥٦) . هـذا الحكم في الوقت الذي يتمتع فيه بمنهجية عالية شرعيا ، يبدو منافيا لسياق التقاليد الحقوقية ككل التي انطلقت ، دائما ، من العرف السائد . لكن الاكثر أهمية من الحكم العام كان وضع سجل معاصر ومركزي للاراضي المروية للمجتمعات الثلاثة (المعروف بسجل السحولي) لان الحكم العام لم يغير التوزيع القائم للماء بين المجتمعات(٥٧). وقد قدم السجل الوسيلة الادارية لربط حقوق المياه بالارض على نحو ثابت . وأصبحت حقوق المياه غير المرتبطة بالارض أكثر اشكالية ، وكان عليها أن تنأى بنفسها في قرارات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وهكذا فان البيع المستقل عن الارض لثلث ليلة من الري الذي كان يعتبر « وقفا » ويباع للمزارعين وفقـا لذلك ، قـد ألغي في بدايات القرن التاسع عشر وأعيد لورثة الشخص الذي منح الوقف(٥٨) . كما ألغيت حقوق الائمة المتوكلين في أربعة أيام ونصف بقرار من أحمد بن قاسم ، ثـم رسميا بحكم شيخ الاسلام اليماني الذي قضى ببطلان (تمليك) الماء(٥٩) . وهنا اعتمد اليماني على أحكام القضاة الكبار في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات التاسع عشر التي تربط المياه بالارض(٦٠) . ومع ارساء شروط معادلة الارض والماء ، صار لا بد من ترجمـة قرار أحمد بن قاسم ، انسجاما مع حكم اليماني ، الى شكل سجل للارض. وفي الختام

قد نسأل عما اذا كان لتطور المعادلة بين الماء والارض أساس في تطورات خارجية بالنسبة للتقاليد الحقوقية كالنمو السكاني أو تكثيف الزراعة في المنطقة أم لا . ولكن على هذا السؤال ، لا نملك جوابا .

بعد الثورة : التقنية ، التنظيم المكاني ، والمجتمع المحلي

في عام ١٩٦٦م ، بعد مرور أربع سنوات على الاطاحة بالامامة ، رفع أهالي بيت نعم والوادي قضية توزيع الحقوق في مياه الغيل الى وزارة العدل في الجمهورية العربية اليمنية . وقد مثل سكان الوادي شيخا الحيين السفلي والعلوي . وأعطى الوزير مهلة ثلاثة أشهر للفريقين لتجميع الوثائق القديمة ووضعها أمام اللجنة المعنية عند انعقادها . تظهر من تركيبة اللجنة طبيعة حكومة السلال : اثنان من العسكريين واثنان من الشيوخ ، ولم يكن في قوامها سادة وعلماء(٦١) . ولكن اللجنة لم تتوصل الى قرار ، وتوفي رئيسها النقيب صالح بن ناجي رويشان قبل اصدار الحكم . ويزعم أهل الوادي أن شيخا من بكيل في اللجنة منع اصدار القرار ، ولكننا نشك في أن تكون الحكومة في عام ١٩٦٦م قادرة على فرض قرار ، ففي السنة التالية ، كان المؤيدون الريفيون للقادة الملكيين يحاصرون صنعاء .

ولكن في خضم الحرب الاهلية ، كانت صنعاء وسوقها ينموان بسرعة ، وكانت التقنية تدخل القرى . وبدأ مالكو الارض في بيت نعم يحفرون الآبار ويصلونها بمضخات آلية (ذات محرك) ، لمواجهة شح الامطار في أواخر الستينات . وفيالسنوات الثلاث التالية للعام ١٩٦٦ تم تركيب ست عشرة مضخة في بيت نعم وخمس مضخات في الحي العلوي من الوادي . وفي حزيران عام ١٩٧٠م رفعت القرية ضد بيت نعم والوادي شكوى الى المحكمة تتهمها فيها بأن المضخات تسببت في احداث انخفاض في منسوب الجدول . في تلك القضية ، كان الوادي ممثلا بشيخ الحي العلوي الذي يمتلك مضخة ، وبقائد الحي الخامس الذي كانت تربطه علاقات نسب بشيخي الحيين السفلي والعلوي .

في عام ١٩٧٠م تألفت اللجنة التي تحكم في القضية من الشيوخ الريفيين والعلماء(٦٢) ، كما طلب من أحد المهندسين الاجانب العاملين بوزارة الاشغال العامة ، تقديم مشورة فنية تقنية . ومع ان الدعوى كانت متعلقة بالمضخات ، فان أهل الوادي وبيت نعم أثاروا المسألة القديمة ، مسألة تقسيم الحقوق في الجدول التي سعوا لاعادة فتحها في الدعوى المقدمة قبل أربع سنوات . وقد تمت مراجعة كافة الوثائق المقدمة لجلسات لجنة رويشان ، ودافع كل من الطرفين بقوة عن وجهة نظره : فالمجتمعات الهمدانية تدافع عن الاسبقية الطبيعية لمجتمعات أعلى الجدول (قرار السحولي) ،

والقرية تدافع عن الاولوية التاريخية للاستيطان والممارسة التقليدية لحقوق خمســة آلاف مواطن . وقد استعمل الناطق بلسان الهمداتيين مصطلحا تقليديا يستشهد بخلق اللـه وبالشرع والشـريعة ، في حين استشهد ممثلو القريــة ليس بالشرع والعرف والطبيعة فحسب وانما بالقانون والنظام والدستور الجمهوري أيضا .

لقد أكدت اللجنة في حكمها على الوضع القائم بطريقة متوازنة جدا . وهل كـان بالامكان الحكم بغير ذلك ؟ لقد اصبح الطرف الذي كان مدعيا طوال القرن ، فجأة ، المدعى عليه ، واصدار الحكم ضد المضخات سوف يكون طعنة في الظهر لمصالح التجار ومفهوم التقدم الذي قامت عليه الجمهورية . وفي الحقيقة اعتبرت الادلة الوثائقيــة والتقنية غير كافية لاعادة النظر في تقسيم الغيل . وفي غياب حكم الطرابلسي وسجل السحولي ، كان من المستحيل نقض الحقوق القائمة . واعطى خبير المياه حكمــه بأن الجفاف والمضخات كليهما اثرا على منسوب الجدول،ولكنه احتاج الى مقاييس ميدانية مفصلة قبل أن يتمكن من تحديد المضخات التي كانت تسحب من مياه الجدول ومقدار الكمية المسحوبة . فالخبراء تطلبوا مزيدا من الخبراء ، ولم يقل أحد لا للتقنية .

كانت القضية مكلفة جدا بالنسبة لسكان الوادي . فالرجال الذين لم يكن لديهم مضخات ، ومع ذلك دفعوا للدفاع عن مصالح أصحاب المضخات ، غضبوا عندما انتهت القضية ، فقد وجدوا انفسهم في نفس وضع رجال القرية ، ولكنهم بخلافهم ، وبخلاف أصحاب المضخات من أعضاء مجتمعهم ، خسروا مرتين ، مرة أمام آل حميـد الدين والآن أمام الجمهورية . لقد شعروا بأنهم خدعوا من قبل شيخ الاحياء العليا ، الذي انفق أموالا على قضية أصحاب المضخات. وقد نمت حركة جديدة بمعزل عن الشيوخ، ففي عام ١٩٧٣م أطلق « الشباب » النار على بيت شيخ المناطق العليا وألزموه بيته . كانت تلك أيام انفعالات ، فقد حكمت المنطقة فجأة مبادىء التمثيل المباشر(٦٣) ، ولكن بعد مرور فترة من الزمن على تلك الحركة غير المنظمة ، قام شيخ المناطق السفلى ، الذي لم يلعب دورا في الدعوى القضائية لعام ١٩٧٠م ولم يعارض الشـباب ، بقيادة الرجال بأساليب السياسة التقليدية . وقد قرر سكان النصف السفلي مـن الوادي (أي من الحي رقم (٥) وما دون) الانضمام الى القرية .

لم يكن انضمام هؤلاء مسألة تستطيع القرية وحدها ان تقررها . ان حركة تبدو بسيطة ومباشرة شملت بسرعة قادة لهم وزنهم على الصعيد القومي ولهم حساباتهـم الخاصة . فحاول شيخ همدان ثنيهم عن عزمهم . أما الشيخ البارز أحمد المطري أحد شيوخ بكيل ، فقد تردد في قبول الانضمام . وأما عبد اللـه الاحمر ، شـيخ مشايخ حاشد ، والرجل ذو السلطة المميزة في الايام الاولـى للجمهورية ، فقـد ذهب الـى الوادي ، وبحركة مهيبة خلع غطاء رأسه ملزما بذلك ـ بطريقــة رمزية ـ الرجـال

المنشقين عن المجموعة برفع الغطاء واسترداد شرفه . وهذا ما فعلوه ، فانضموا الى مجموعة حاشد القريبة من مدينة خمر . وكان شيخ تلك المجموعة «عاملا» (أي حاكما) لمنطقة رداع . لقد فهم الانضمام ــ مهما كانت التفاصيل ــ على انه وضع ذلك القسم في حماية عبد الله الاحمر(٦٤) . غير أن الاخير لم يتخذ موقفا ضد أصحاب المضخات ؛ وفي حقيقة الامر فقد كان أحد أعضاء اللجنة التي رفضت اتخاذ موقف ضد أصحاب المضخات عام ١٩٧٠م .

لقد تغير مضمون الولاء السياسي بسرعة ، فقد كانت النتيجة الحقيقية للانضمام ان أصبح رجال المنطقة السفلى من الوادي ينتمون الى مجموعة تبعد عنهم عشرات الكيلومترات ، ولم يتغير شيء في منطقتهم . ولكن كل شيء كان يتغير تدريجيا : ففي السنوات الاربع التي اعقبت عام ١٩٧٠م اشترى المزارعون الاغنياء في المناطق السفلى مضخات . وبدأ انتشار التقنية يجعل من الحركات السياسية الهادفة الى ايقاف ادخال المضخات ، امرا غير معقول . في عام ١٩٧٤م اقنع شيخ همدان القسم المنشق بالعودة الى الحظيرة . وقد عادوا بعد قضاء أقل من سنة جزءا من حاشد . في ذلك الوقت أصبحت المضخات تزود المجتمع بكمية من المياه اكبر مما كانت عليه من قبل . وفي تلك الفترة ايضا بدات اسعار النفط بالارتفاع ، وغادر العمال اليمنيون بلادهم الى السعودية باعداد كبيرة ، وارتفعت مداخيل القات ذي النوعية الاستثنائية المزروعة في ضهر وضلاع . وحتى فقراء المجتمع استطاعوا دفع أثمان المياه لاصحاب المضخات مضيفين الى دخلهم من الزراعة الدخل المتأتي من الاتجار بالقات .

في اب ١٩٧٥ اجتاح الوادي فيضان سيلي مقتلعا الاشجار والبيوت والمضخات وقنوات الري . واسفر عن وفاة اربعة عشر شخصا ، ونجا رجل كان قد انقذ امرأة من الموت بقضاء ليلة كاملة بين اغصان شجرة اجاص ضخمة بينما كان الفيضان يمر من تحته . وفي اجتماع لوزراء الخارجية العرب ، ناشدت الحكومة اليمنية المجتمعين تقديم المساعدة لتلك المنطقة ، وقدمت المعونات عبر المشايخ ، وسرعان ما انتشرت الشائعات حول الاختلاس . مرت عدة اسابيع ولم يحدث شيء بخصوص اصلاح القناة الرئيسية ، فقد كانت الارض تبتلع الجدول الصغير غير بعيد عن منزل شيخ الاحياء العليا . وقيل ان الشيوخ اقترحوا استقدام مساعدة تقنية صينية لاعادة بناء القناة .

في النهاية شعر صغار المالكين في الوادي والقرية بنقص مياه الجدول . وعبرت نساء الوادي المعتمدات منذ امد بعيد على الجدول كمصدر لمياه الشرب والغسيل ، عن شعورهن بالعار من عدم قيام الرجال باصلاح القناة . فانضم رجال القرية الى رجال الوادي وأصلحوها خلال اسبوع. ولكن الثغرة لم يعد بناؤها .وأصبح الناس يحضرون مياه الشرب من المضخات .

بيد ان مياه الجدول استمرت بالتناقص . وبحلول عام ١٩٨٠ نقصت الى احد انها نادرا ما كانت تصل الى الوادي ، لقد أصبحت ضهر تعتمد بالكامل على المضخات لري اراضيها . ومع تلاشي الجدول بدأ منسوب المياه الجوفية بالتناقص المشـؤوم. وانتقلت القيادة الى شـيخ الحي(٥) ، الذي بـدأ ببنـاء بيت جميـل في صنعاء بعـد فيضانات سنة ١٩٧٥ بشهور فقط . ومنذ منتصف السبعينات لم تعد للسياسـة المحلية نفس الاهمية ، وامتدت مدينة صنعاء حتى منتصف الطريق الى ضهر ، واصبح الشباب يتطلعون الى العاصمة من أجل العمل .

خاتمـة :

ويكمن وراء سرد هذه الحوادث مغزيان اثنان ، هما : السمة التاريخية للتقاليد المحلية والسياق المادي للشكل السياسي الريفي . أن تقاليد الري المتواصلة والمتغيرة تنتمي الى الجغرافيا والتاريخ . فقد حدثت عملية الخلق التدريجي لتقاليـد الري في التقـاء المجتمع المحلـي والقيادة الوطنيـة في نظـم سياسية متذبذبـة بين المركزيـة واللامركزية . بالنسبة للماضي لدينا فقط وثائق قليلة العدد وبالضرورة ايديولوجيـة وعلى الرغم من ذلك فانه بامكاننا ان ندرك كيف تعكسـ‍ـ‍ـس او تخلق هـذه الوثائـق الممارسة المتغيرة للري .

يتم توزيع مياه الجدول على مستويين : أولهما بين الوحدات الاجتماعية الاعلى ، أي بين المجتمعات المحلية والسلطة المركزية، وثانيهما بين المزارعين داخـل المجتمـع المحلي . ونلاحظ تطورا في بنية الحقوق على كلا المستويين عبر القرون الثلاثة الماضية. تبدأ بينة حقوق الري الحديثة على المستوى الاول مع وثيقة تحدد تقسيم نسب المـاء بين المجتمعات المحلية والدولة المتمثلة بأئمة كوكبان المتوكلين(٦٥) والوثيقة هذه عبـارة عن أمر من الامام المتوكل المؤيد بالله المنتصر على العثمانيـين في القرن السابـع عشر الميلادي . وفي هذا النظام كانت المجتمعات المحلية تشتري القسط الاكبر من حصة الامام في مياه الجدول . ونتيجة لذلك ، وجد نظام ذو نمطين مـن الري : نمط الري الخاص بالمجتمعات ونمط المياه المشتراة من بيت المال . ووفقا لهذا التنظيم وضعت الحقوق كحصص في المياه مستقلة عن الارض أي كعلاقات وليس كمادة على حد تعبير الحمودي(٦٦) . وهذا لا يعني ان حقوق المياه لم تكن مرتبطة بالارض ولكن حسـب الوثائق الموجودة ، بقيت طريقة اقتران الماء بالارض مسألة داخلية تنظمها المجتمعات المحليـة .

أما على المستوى الثاني فان أول وثيقة تنص على ذلك تعود الى القـرن الثامن عشر الميلادي ، وهي خاصة بالمجتمع العلوي في ضهر وهو مجتمع بيت نعم ، وتأخذ

شكل اتفاق بين رئيس جماعة المكارمة الاسماعيليين وقادة بيت نعم وتنص على نظام الدورة الزراعية ، وتتضمن الوثيقة تحديدا اجتماعيا للمساحات التي يمكن للمزارع ان يزرعها بمحاصيل تتطلب كمية أكبر من المياه ، وبذلك تعكس تنظيما اجتماعيا محليا لبرمجة الري بشكل يتناسب مع متطلبات المحاصيل المختلفة من جهة ، وتحديدا اجتماعيا لتراكم حقوق مياه غير متكافئة من جهة اخرى . وليس لدينا وثائق ، تنتمي لنفس الفترة ، تعطينا دليلا على كيفية توزيع المياه بين المزارعين في المجتمعين الاخرين الوادي وقرية القابل — وعلى الرغم من ذلك فان الوثيقة السابقة يمكن أن تشير الى أن الزراعة في القرن الثامن عشر في المجتمعات الثلاثة كانت منظمة اجتماعيا اكثر مما اصبحت في بداية هذا القرن . أما بالنسبة للمحاصيل فكان التركيز على الاكتفاء الذاتي المنزلي اكثر منه على انتاج محاصيل للبيع في السوق .

ونجد في أوائر القرن التاسع عشر تعبيرا ، أو تصورا جديدا لقضية الحقوق في المياه ، وهذا التصور ينطلق من مبدأ التفسير الشرعي الذي ينص على أنه : بما ان الغيل من صنع الله وليس من صنع الانسان فان حقوق المياه يجب ان تتبع في ضهر كما في السيل موقع الارض مع ا عطاء الاولوية للاراضي في اعلى الجدول أي « الاعلى فالاعلى » ، وتم تنفيذ هذا الرأي الفقهي من خلال القيام بتسجيل الاراضي المستحقة للري . فالسجل هو الذي يوفر الوسيلة التعبيرية لربط المياه بالاراضي على مستوى المجتمعات ككل . اذ أن العلاقة بين المجتمعات يجب أن تسوى من خلال المادة القابلة للقياس والتحديد ، أي الارض .

ومع بداية القرن العشرين شهد النظام السياسي الامامي تطورا جديدا على يد بيت حميد الدين . وحدث بناء ذلك النظام السياسي من خلال حشد طاقات القوى الريفية ضد الاحتلال العثماني ، واكتساب اليمنيين للتكنولوجيا العسكرية الحديثة التي دخلت مع المحتل ، ويمكن مقارنة ذلك بما حصل في القرن السابع عشر عند قيام دولة المتوكلين بقيادة القاسم والمؤيد بالله . وعلى ذلك فان النظام الامامي الجديد بزعامة آل حميد الدين قام بتنفيذ تقسيم جديد لمياه غيل وادي ضهر بين المجتمعات الثلاثة على غرار حكم المؤيد في القرن السابع عشر . يظهر ان قرار احمد بن قاسم كان مجرد حركة تكتيكية لسياسة بيت حميد الدين . فاذا كان الطرابلسي والعثمانيون قد أيدوا همدان ، فقد دعم بيت حميد الدين بني الحارث . ولكن ، عند التطبيق ، كان لقرارات آل حميد الدين أثر في بلورة مفهوم التسجيل الحكومي لملكية المادة (الارض) . وقد استكمل القرار القطيعة مع النظام القديم حيث كان للخزينة المركزية حقوق في المياه بشكل مستقل عن حيازة الارض ، وسويت المشكلات على الحدود بين المجتمعات ، ووضعت سجلات الاراضي المستحقة للري وفقا للتقسيم

الشامل للمياه ، وعين مسؤول حكومي للاشراف على نظام الري كانت مهمته وضع أسس العدالة وحماية حقوق الضعفاء فيما يخص حصصهم من الماء حسب السجل .

وعلى مستوى المزارعين فان توحيد المقاييس بربط الماء بالارض على مبدأ طاسة ماء لكل مائة لبنة من الارض هو الذي ساعد في تغيير ادارة برمجة الري ، من تنظيم اجتماعي الى نظام أكثر فردية يقرر من خلاله الشخص كيفية توزيع كمية المياه الخاصة به على المحاصيل الزراعية المختلفة . وقد ظهر تطور آخر في فردية ادارة الري قبيل ثورة ١٩٦٢م من خلال الاصلاحات التي أدخلها المجتمع الاوسط المسمى بمجتمع الوادي حيث يسمح ببيع حقوق المياه وتبادلها بين المزارعين ، وأصبح من الضروري اتباع نظام تسجيلي معقد لتغطية حالات عديدة لتبادل الحقوق المائية بين المزارعين . وتبين اعادة التنظيم لممارسة الري في الوادي عشية الثورة ان التغيرات العميقة قد عملت على جعل الماء وليس الارض فحسب ، مادة منفصلة عن العلاقات الاجتماعية وصالحة للشراء والمبادلة . ومن هذا المنطلق فاننا نفهم الاقبال على المضخات بعد مرور بضع سنوات كونها توفر وسيلة تقنية للتعامل مع الماء كبضاعة .

وعلى مستوى المجتمعات ففي نهاية الامامة نشب نزاع على الماء من جديد، ومرة أخرى تم تحدي بنية الحقوق بين المجتمعات ككل . ولكن محاولة مجتمعي همدان رفع دعوى ضد عملية تقسيم الماء التي نفذها آل حميد الدين سرعان ما واجهتها عملية دخول المضخات وانتشارها : أولا في الجزء العلوي من الجدول حيث المياه الجوفية قريبة من السطح ومن ثمة في بقية أنحاء الوادي . وادى زوال أهمية الجدول كرابطة اجتماعية وحلول التقنية الفردية التي مصدرها السوق الى «تهميش» أهمية الادارة أو السياسة المحليـــة .

ان التوثيق الحكومي لحقوق الملكية ، والتوسع في الانتاج للسوق ، والتكنولوجيا المستوردة ، قد ادت الى الانفتاح المحلي ، وقد جعلت من الفرد وليس المجتمع كنموذج لصاحب الحق في التصرف بالارض والماء . ولكن ماذا كانت طبيعة ذلك الانغلاق والتضامن ؟ وما هي أشكالها في الحياة اليومية ؟ .

تحلل مجموعة من الدراسات الحديثة التنظيم السياسي الريفي اليمني على أنه تركيب لغوي (discourse) مترابط أو على أنه بنية مجردة كتسلسل هرمي لبنته الاساسية اتحاد محلي لبيوت تحكم نفسها بنفسها(٦٧) . وعلى الرغم من أن مثل هذه التحليلات تتمتع بشيء من الجمالية الا أنها يمكن أن تحقق نوعا من التجريد المبالغ فيه اذا لم ترتبط بالممارسة الحية ومورفولوجية مجتمعات معينة . كان التعبير القبلي ، بطبيعته ، يناشد الناس المحليين القيام بعمل مشترك أكثر منه وصفا لاتحاد

قسري(٦٨) . وما كان في الممارسة اجباريا يمكن استنتاجه فقط في ضوء ظروف محلية معينة . لقد وجد التعبير القبلي لا بصورة مستقلة ، وانما جنبا الى جنب مع مصطلح السلطة المركزية (الدينية) . تغفل التعبيرات المحلية عن القبلية علاقتين مركزيتين للمجتمع المحلي : بالموقع الجغرافي وبأشكال التنظيم الاجتماعي (الدين والدولة) المصنفة محليا باعتبارها « خارج » التعبير القبلي . ولكن ذلك الاغفال يشير الى علاقات مهمة. في نظام سياسي لا مركزي تكون فيه أنماط التضامن الفعلية الممارسة ، وامكانية التراكم او الانغلاق الاقتصادي ، واتحاد الوحدات المحلية في كوكبة اقليمية أوسع ، كل ذلك يكون مشروطا بالعوامل الجغرافية ، أي بطبيعة الاراضي المتنوعة التي يعيش فيها الناس ويعملون .

ان التركيب الاقليمي في الحالة التي تم تحليلها في هذا المقال ذو اهمية كبرى ، فقد كان قبل ثورة المواصلات الالية والاسلحة بعيدة المدى وسوق الحبوب العالمي ، يقوم على ثلاثة محاور . في المركز تقع مجموعة من ثلاثة أودية للزراعة المروية هي ضهر، ضلاع ولؤلؤة/ريعان وتشكل قاعدة اقتصادية لسلطة سياسية اقليمية . هذا المركز الصغير يقع بدوره ، بين قطبين يتمتعان بأهمية على صعيد وطني : الاول كوكبان ، عاصمة الدولة التي حلت محل العثمانيين في القرن السابع عشر وموطن « السادة » المرتبطين بعلائق وثيقة مع همدان ، والثاني سهل صنعاء عاصمة بيت حميد الدين وموطن السادة المرتبطين ارتباطا قويا ببني الحارث . ان لعبة النفوذ التاريخية البطيئة بين هذين القطبين هي التي رسمت الحدود بين مجتمعي ضهر(٦٩) .

وداخل المجتمعات المحلية يمكن فهم القيادة ليس من حيث علاقات النسب أو التركيب البنيوي ــ فرع واحد معناه شيخ واحد ، كما كان الامر في نظر الحكومة المركزية ابان الفترة منذ ١٩٦٢ ــ وانما أيضا من حيث علاقة السكان بالبيئة والمحلي بالمركزي . فعلى الصعيد الجغرافي تركز التركيب الخطي مع دخول تكنولوجيا الري في الاحياء العليا للوادي ثم أزيلت في النهاية التقسيمات بتعميم تقنية المضخات . فعبر سنوات التوتر ،وعندما كانت المضخات قيد التركيب كانت القيادة الثنائية هي القاعدة وبلغت ذروتها في انفصال الاجزاء السفلي من الوادي عن الاجزاء العليا . ولم تنته الازدواجية الا عندما خف التوتر نتيجة لانتشار التقنية الجديدة وحل محلها نوع من المركزية وفي نفس الوقت ، تهميش للسلطة المحلية .

في هذه المقالة تم التركيز على حالات التضامن الفعلي وروابط السياسة الريفية لم نعبر عنها من خلال علاقات النسب والانحدار بل من خلال علاقات الارتباط بالارض، ان الوحدة السياسية الاولية المكونة من مجموعة بيوت تحكم نفسها بنفسها (وحدات قائمة على انسجام الحقوق الفردية والعمل) تدير مصادر مشتركة وتتحمل

مسؤوليات مشتركة . مثل هـذه المجتمعية اعتمدت ، بشكل عام ، على الممارسة المتفق عليهـا ضمنيا : استمراريـة العضوية(٧٠) ، التوزيع الواسـع لملكيـة الارض بين أسر المزارعين ، المسؤولية المشتركة تجاه الدية ، والادارة الاجتماعيـة للري . لقد بنيت القيادة المحلية على مثل هذه الاسس للتضامن المحلي . ثم ارتقت بها عـن طريق ربط المحلي بشبكات أوسـع من الحكم والسيطرة . وهـذا لا يعني أن صـفة التماسك والانقسام الظاهرة في مجتمع الزراعة المروية هذا ، يجب أن تمثل نموذجا لكافة المناطق القبلية في اليمن الشمالي . اذ لم تكن المناطق قط موحدة كما لم تكـن أشـكال القيادة واحدة في كل مكان ، مثل العديد من خلايا « دوركهايم » الشريطية . ومع ذلك اذا لم يكن الوصف الوارد هنا نموذجا لكافة انحاء اليمن الشمالي فربما يقترح اجراء تحليل « للنظام القبلي » لا كشيء مجرد بدون زمن وانما كمجموعة من انظمـة الفرعية الملموسة المميزة للارض والسكان .

كلمـة شـكـر

أتقدم بوافر الشـكر الى المؤسسات التي قدمت الدعـم المادي لاجـراء البحث الميـداني : جمعية الابحاث الاجتماعية ومقرها نيويورك في عامي ١٩٧٣ — ١٩٧٤م ، المعهد الوطني الامريكي للصحة العقلية بواسطة د. جون كنيدي من جامعة لوس أنجلوس في كاليفورنيا في عامي ١٩٧٥—١٩٧٦م ، ومركز الدراسات اليمنية في صنعاء ومؤسسة فورد في عمان بواسطة المرحوم البروفسور محمود الغول في١٩٧٦م. كما أشكر الجهات اليمنية التالية لمساهمتها المعنوية ومساعدتها : مصلحة الآثار والمكتبات العامة ممثلـة بمديرها القاضي اسماعيل الاكوع ، مركز الدراسات اليمنية ممثلـة بمديرها السيد أحمد المروني : الشيخ محمد الفشمي شيخ همدان . على الرغم من فضل كل هؤلاء الاشخاص علي الا أنني أتحمل مسؤولية كل ما ورد في هـذا البحث من معلومـات وتحليلات . شكري أيضا الى كافة أهالي المنطقة الذين قضـيت بينهم ثلاث سـنوات وغمروني بكرمهم ومساعداتهم .

وأخيرا لا بد لي من تقديم الشكر للاشخاص الذين قدموا بعض الملاحظات حول البحث وهم : جنفياف بدوشا ، أشرف غني ، نيكولاس هوبكنز ، مايكـل هاولي ، وستنامي شامي . كما أشكر كل من احمد جرادات وعادل الزعبي على مساعدتهما في ترجمة هذه الورقة ومراجعتها وتنقيحها ، وعلي عقلة على مساعدته في رسم الخرائط.

الحواشـــي

(١) تمثل هذه الورقة محاولة لتحليل نماذج الري بشيء من التفصيل . ومع أن هناك ثغرات معينة في المعلومات ، الا أنني أهدمها لأهمية موضوع البحث . وأود أن أبين هنا انني قد ترددت سابقا في نشر هذه المعلومات لسنوات عدة وذلك لسببين : أولهما ، صعوبة التأكد أو الجزم بصحة المعلومات نتيجة للحدود التي يفرضها المجتمع وكنت أشعر بأنها مفروضة علي . وعلى الرغم من معرفتي بجوانب عديدة في مجتمع النساء الا أنني لم أكن استطيع أن أخوض مجتمع الرجال الذي يسيطر على السياسة المائية والري . فطوال الفترة التي مكثت فيها في ذلك المجتمع، كنت أشعر بعدم الارتياح وانا أقحم نفسي في الاماكن العامة للرجال . وهكذا فان نوعية ملاحظاتي للري لا تعادل تلك المتعلقة بالمجالات البيئية. وثانيهما ، والذي يمكن ان يكون أكثر أهمية هو ان حقوق المياه بقيت مسألة حساسة ومثيرة للنزاع حتى أواخر السبعينات ، وانطلاقا من معرفتي بالتوتر الذي يحيط بتفسير الماضي ، لم أجد من الصواب اثارة هذا الموضوع عن طريق النشر في ذلك الوقت. أما وقد مرت سنوات ، ولم يعد موضوع النزاع قائما بسبب جفاف الغيل ، وحتى اذا وجد هناك صراع فانني أتوقع انه سوف يأخذ شكلا مختلفا ــ بين احتياجات صنعاء كمدينة والمجتمعات الزراعية ــ وقد أصبح بامكاني تقديم هذه المحاولة لتحليل تاريخ نظام الري .

(٢) انظـــر Adra 1982 and 1985

و Adra and Varisco 1984

و Caton 1984 ــ كتحيل عام لمجتمعات التجزؤ الموازن (segmentary societies) وليس كدراســـة لليمن الشـــمالي ــ و Dresch 1981 1982 1984a 1984b 1986 and 1987 والفصل الثالث من Stevenson 1985 . هذا ولم أتمكن مـــن الاطـلاع علـى أبـو غانـم ١٩٨٥ و Meissner 1986 .

(٣) انظـــر : Bedoucha 1987 و Swagman 1988 علما بأن الثاني لم يصل الى نفس الدرجـة مـن الوضـوح في عباراته حول علاقة النظام القبلي مع جماعات النسب .

(٤) يستثنى دراسـة فاريسـكو حـول المجتمع والتبيوء : انظر Varisco 1982 and 1983 . ولكن معالجته لمسألة « القبيلة » (tribe) ظلت مستقلة الى حد كبير عن علاقتها مـــع البيئـة .

(٥) انظـر شرارة ١٩٨١ .

(٦) اذا تعاملنا مع التنظيم القبلي كمفاهيم مجردة تفتقر الى الديالكتيك فاننا نحيل العلاقات الاجتماعية الريفية الى حالة التجمد البعيدة من التاريخ . فعلـى سـبيل المثال فـان Dresch 1981 : 46 يصـف عوامـل التجزؤ والسيطرة الظاهرة في مجتمعـــات « التنظيم القبلي » وكأنها مفاهيم فرعيـة تؤلف ، بصورة تكميلية ، لا متناقضـــة ، المفهوم الاعلى للقبيلة .

(٧) لدراسة في الانثروبولوجيا التاريخية تركـز علـى الممارسـة ، انظـر Behar 1986 وانظر Bourdieu 1983 .

(٨) هذا الموضوع أثاره ، منذ فترة بعيدة ، Abdallah Hammoudi 1974.
وللتحقق من هذا المنهاج راجع التوفيق ١٩٨٣ .

(٩) انظر وصف Serjeant 1983 : 77 للتاريخ اليمني المستمد من سرد الاحداث والذي هو عبارة عن : « معارك وغزوات مستمرة مبهمة الاسباب في اماكن مجهولة تقطنها قبائل متنوعة تحمل أسماء غير مألوفة ذات انتماءات غير معروفة » . (ترجمتنا)

(١٠) الهمداني ١٩٣١ : ٧٤–٧٦ .

(١١) تقديري ان نسب الارض المروية من الوادي والمزروعة بالمحاصيل المختلفة في أوائل السبعينات على النحو الاتي : ١٠٪ أشجار فواكه ، ٢٥٪ قات ، ٤٠٪ فواكه وقات ، ١١٪ كرمة ، ١٤٪ حبوب وخضروات . باختصار ، فان نحو ثلاثة أرباع الارض احتوت على نوع من الفواكه ، مع أن الفواكه بشكل عام تكون مع القات .

(١٢) انظر : Hammoudi 1985 : 28-29 .

(١٣) انظر الحي رقم ٤ على الخريطة رقم ٢

(١٤) انظر الحي رقم ٣ على الخريطة رقم ٢ .

(١٥) انظر الحي رقم ١ على الخريطة رقم ٢ .

(١٦) انظر : Rossi 1953 : 354 .

(١٧) الهمداني ١٩٦٨ : ١٠٦ و ١٩٣١ : ٧٧ .
هناك روايات محلية تدور بين الاهالي حول المنطقة ما قبل الاسلام ، ولا أعرف ان كانت تلك الروايات مأثورة عن الهمداني ، أم انها استمرارا لنفس التقاليد الروائية التي استمد منها الهمداني أخباره .
في ايام الهمداني شكلت ضهر وضلاع وريعان « مخلافا » دعي « مخلاف ماذن وحملان » . انظر الهمداني (١٩٦٨ : ١١١) . انظر الخريطة رقم ١ .

(١٨) « الربع » يضم : الوادي ، بيت نعم ، ضلاع ، قرية المصلي ، عصر ، عرضة ، بيت محجز ، لؤلؤة ، البياض ، الكراتل ، بريش وبعض القرى الاخرى . والاقسام الاخرى لمنطقة همدان هي : « وادعة ، جشسام (وجشام) والجنب الاعلى بني مكرم » . هذه الاقسام ليست ذات هوية واضحة ، ان القرى والمجتمعات الاصغر هي التي لها قيادة قوية وهوية محددة . انظر ايضا Lambardi 1947 : 146 .

(١٩) ثمانية أحياء حسب الاحصاء الوطني لعام ١٩٧٤ ، ولكن في هذا الاحصاء ، يبدو انه جمع الحيين العلويين في واحد .

(٢٠) الحي ٨ والحي ٢ على الخريطة ٢ .

(٢١) انظر Rossi 1953 : 354 حيث يصف الطاسة كما وجدت في الثلاثينات من هذا القرن حيث تختلف طاسة وادي ضهر عن غيرها من الطاسات في المناطق الاخرى .

(٢٢) « اللبنة » المحلية ، المسماة « اللبنة الضهرية » مقياس ١٫٧٥ « ذراع حديدي » مربع ، اي ما يقارب ١٫٣٥ متر مربع . وتقاس الارض بحبل طوله ١٠٠ « ذراع الوادي » .
حول انظمة الغيول في ضلاع والتي هي عبارة عن قنوات انظر Betzler 1987 : 95-102 .

(٢٣) للحصول على خلفية لذلك ، انظر القسم التالي .

(٢٤) انظر Mundy 1982 : 28 . الخمسة بالمئة هي تتركز في الاحياء السفلى حيث تملك بيوت العلماء البارزة منازل صيفية . وأتوقع أن تكون نسبة الارض المملوكة لاناس من الخارج في بيت نعم متدنية جدا كذلك . بينما كانت النسبة أعلى بكثير في القرية حيث تتركز بيوت السادة والقضاة ولفترة طويلة .

(٢٥) انظر : Mundy 1982 : 75-79 .
تجدر الاشارة أن عددا قليلا من أسر « المزاينة أو بني الخمس » تملك مساحات صغيرة من الارض في المنطقة : انظر التعميم عند Betzler 1987 : 175 لحقيقة أن

هذه الفئة هي دائما بلا أرض . للاطلاع على مناقشة الوضع الاجتماعي وملكية الارض ، انظر Mnudy 1982 : 46-48 .

(٢٦) الارض ، كلها أما « ملك » أو « وقف » او « أملاك الدولة » ، المسماة الصوافي . ولم ينجح العثمانيون في فرض شكل « الميري » لحيازة الارض على اليمن . انظر Serjeant 1983 : 95 .

(٢٧) لا ينطبق تعميم Betzler 1987 : 60 القائل بأن الشيوخ يأتون من مجموعة النسب الاقوى ، على هذه الحالة على الاقل . انظر : Stevenson 1985 : 66-80 كمثال لتحليل البنية الاجتماعية اليمنية من خلال مبدأ الانحدار . ويحس المرء بأن علماء الانثروبولوجيا يشعرون بأن عليهم — ربما بسبب مهنتهم أكثر مما هو بسبب معطياتهم — ان يربطوا القبائل اليمنية بنماذج العشيرة المبنية على مبدأ الانحدار . انظر Dresch 1986 و Caton 1987 . عكس ذلك انظر Bedoucha 1987 و Weir 1986 و Swagman 1988 .

(٢٨) يقول Betzler 1987 : 61 - 175 - 178 ان توزيع ملكية الارض كانت تقليديا ، بالتساوي في المناطق القبلية حول صنعاء ، وان انعدام المساواة في الملكية ظهرت فقط في السنوات العشرين الاخيرة . وتأتي هذه العبارة الشاملة من الخلط بين ايديولوجية القبيلة والواقع المعقد للعلاقات الاقتصادية والانتاجية ، وكذلك من الضبابية التي فرضتها رؤية اليمن كبلد « تقليدي » حتى عام ١٩٦٢ « أو ربما الاصح عام ١٩٦٧ ، أي قبل عشرين سنة) ، ومن ثم أصبح مفتوحا للتغير فجأة بعد ذلك التاريخ .

(٢٩) متوسط الحيازة للاسر المالكة للارض حسب الاحياء كما يلي : الحي ١ — ١٠ طاسة ، الحي ٢ — ٨ ط ، الحي ٣ — ٧ط ، الحي٤ — ٢ ط ، الحي ٥ — ١٢ ط، الحي٦ — ١٥ط الحي ٧ — ١٣ طاسة ، الحي ٨ — ١٢ ط.

(٣٠) يبلغ الحد الاعلى لقطع الاراضي المروية لاحد المالكين في المناطق المذكورة المختلفة(١٣) قطعة. وفي الحقيقة ، قد يكون عدد مرات توزيع المياه أعلى مما ذكر . ويضم السجل البنود التالية: اولا : اسم القطعة وكمية الماء الذي يرويها ، ثم بند آخر — أحيانا — يتضمن كمية الماء وبدلا من اسم القطعة «لحق فيه». وهذا قد يشير الى قطعة ثانية في المنطقة المذكورة تم سقيها . ولكن في المجموع المذكور أعلاه ، يعتبر القيدان بمثابة قيد واحد ما دامت قيود القطعات ذات الاسماء المختلفة هي التي تعتمد .

(٣١) عبارة واردة في الوثيقة (ي) . لمعرفة الوثائق التي وجعنا اليها ، انظر المصادر في نهاية الورقة .

(٣٢) المصدر : وثيقة (ز) .

(٣٣) يذكر الناس أن سنة ١٩٤٨ كانت شديدة البرودة جدا حيث «ضربت» أشجار القات. ولكن اذا اعدنا للذاكرة الاضطرابات السياسية لعام ١٩٤٨ ، عندما نهبت صنعاء ، فان ذكرياتهم هذه عن تقهقر السوق قد تعكس وبنفس القدر ، الفتور السياسي .

ومن وجهة نظر المزارع ، فان القات نبتة ممتازة . فهي تعطي غلالا غير متذبذب بعكس غيرها من محاصيل الفواكه ، وقادرة على تحمل الجفاف . كما ان متطلبات العمل فيها أدنى بكثير من تلك التي تتطلبه الكرمة (اذ انها أعلى قليلا من تلك التي تتطلبها محاصيل أشجار أخرى) . ومع أن هذا المحصول ليس حديثا ، فان المزارعين يقولون بأن زراعته التجارية على نطاق واسع تعود الى عهد الامام يحيى .

انظر Kennedy 1987 : 133-170 عن زراعة القات .

(٣٤) انظر ادناه عن توقيت الاجراءات التي اتخذت في أوائل القرن العشرين .

(٣٥) القيت ، مرة ، نظرة سريعة على هذه الوثيقة

بيد أن الشخص الذي كانت بحوزته لم يتح لي ، للاسف ، دراستها بتمعن .

(٣٦) انظر Dresch 1984 عن المشكلات التي كان يواجهها الشيوخ في مناطق الاستيطان المتناثرة في ادارة الرجال وقيادتهم .

(٣٧) في الانظمة المعاصرة تستطيع الحكومة أن تستمد شرعيتها من التمثيل : ثمة وسائل ، كما في صندوق الاقتراع الذي يدار بصورة بيروقراطية ، لتصور اختيار لم يشهد مباشرة ولجعل المجتمع المتخيل ، الذي ينتمي لـه المواطن ، مجتمعا حقيقيا ، ومع ذلك لا يواجهه حقيقة . هذه الوسائل ـ الكتاب المنشور ، الجريدة ، التلفزيون ـ حيث دخلت اليمن بصورة مؤثرة فقط في هذا القرن . انظر Anderson 1983 .

(٣٨) ثمة أساسان محتملان فقط للحكم الشرعي في السياسة القومية الحديثة : التمثيل المباشر (الحكم للشعب) والدين (دين الله). والتوتر الديالكتيكي بين هذين الميدانين في السياسة الحديثة لا يأتي ـ كما يقول البعض ـ من استيراد المصطلح الاول من الخارج . ولكن الحقيقة هي أن أساليب الحكم والاتصال والاتصال المستوردة تغير سياق السياسة كما تغير المعنى الفعلي للمصطلحات .

ان بنية الحكم الشرعي تختلف عن بنية السياسة العشائرية لشمال الجزيرة العربية، مثل العربية السعودية أو الاردن ، حيث تستمد شرعية الحكومة من العلاقات المتشابكة لسلاسل النسب التي تصل الى جماعة النسب في قمة الحكم . وبالاسلوب الخلدوني ، فان سلسلة النسب شبكة ليست مرتبطة بمناطق توجد أساسا من خلال ارتباطها بالسلطة .

(٣٩) المصطلحات هي تلك التي يصف بها Betzler 1987 : 51 القبائل حول صنعاء .

(٤٠) عندما تعامل « القبيلة » كفاعل مركزي في مسرح التاريخ فانها تجعل الهويات غير القبلية كعوامل مساعدة . وكمثال على المشكلات الناتجة عن التعامل مع القبيلة كفاعل انظر الوصف الموجز في Varisco 1983 : 378 - 79 وايضا Swagman 1988 : 259 . ولمزيد من المناقشة انظر Asad 1986 .

(٤١) يظهر أحمد بن قاسم في وصف الزبارة للسنوات ما بين ١٨٩١ ـ ١٩٠١ حيث انه يحض القبائل على الجهاد ، وشن الحملات على العثمانيين وقام بالتفاوض المباشر مع الوالي العثماني . انظر : الزبارة ١٩٥٦ : ١٦٥ و ٢٥٧ .

(٤٢) انظر الواسعي ١٩٢٧ : ٢٠٠ .

(٤٣) انظر الواسعي ١٩٢٧ : ١٩٨ .

(٤٤) الواسعي ١٩٢٧ : ٢٤٥ . يورد الواسعي الحادثة وليس السبب . ان ذكر مثل هذا الصراع في تاريخ مكتوب يعني أن للحادثة مضاعفات أكثر .

(٤٥) معظم الاراضي تقع في وادي ضلاع ، وتصل حسب المعلومات التي زودتنا بها الاوقاف ، الى ١٥٠٠١٢ » لبنة عشاري » في ضلاع ، ٧٢٦٢٠ في بيت نعم ، ٤٩٨٨٧ في الوادي . والحيازات في ضلاع علي غيلين : الصبارة والمسبحة . ومعظم الاراضي في الوادي وفي بيت نعم تعتمد على مياه الامطار ، وقد قدر أحد شيوخ الوادي حيازات الوقف في أراضي الغيل بحوالي ٧٠٠٠ لبنة ضهرية في الوادي ، و ٤٠٠٠ في بيت نعم .

(٤٦) كان للامامة الزيدية والدعوة الطيبية الفاطمية تاريخ طويل من الصراع الايديولوجي حول صراعهما في وادي ضهر في القرن الرابع عشر ، انظر Smith 1983 : 66 وحول صراعهما في القرن السابع عشر ، انظر Serjeant 1983 : 74 . في عام ١٨٤٠ قتل الامام الناصر في الوادي ، ويحمل الواسعي (١٩٢٧ : ٨٩) الباطنية وهمدان مسؤولية ذلك . وحسب Serjeant 1983 : 95-96 فان المكارمة ساندوا أنصار العثمانيين وهم

مجموعة مناهضة للامامة في صنعاء في أوائل هذا القرن . وقد تبع الهجوم على طيبة تحركات عسكرية ضد الدعوة في حراز ١٩١٨م واخيرا في نجران عام ١٩٣٣م . انظر Serjeant 1983 : 99-100 .

(٤٧) لا يذكر أن للمكارمة دورا خاصا في الري كما كان للائمة . ولكنهم كانوا ، على أية حال ، قوة محلية كما يتضح من وثائق القرن الثامن عشر المتعلقة بتقسيم الري في بيت نعم (الوثائق د ، ج) . وقد بقي تاريخ العلاقات الوثيقة بين همدان والمارمة ، مسألة حساسة للغاية بعد نصف قرن من حكم بيت حميد الدين القوي ، تلاه حكم دولة تحظر طموحاتها الاعتراف بالهرطقة الفكرية .

(٤٨) يزعم رجال الوادي ان القرار فرض بالقوة، وهو رغم تنكره « المقرية » بشدة . أما التوقيت الدقيق للحبس المزعوم لشيوخ المجتمعين الهمدانيين وانزال الجنود في بيوت المواطنين في المنطقة ، فهو غير واضح حيث يزعم سكان الوادي أن هذه الاجراءات قد اتخذت عندما استعاد الامام يحيى القرار وأكده (١٩١٤ — ١٩١٥) وليس أيام الهجوم على المكارمة .

(٤٩) وثيقة (هـ) .

(٥٠) مؤرخة في ١١ ربيع الثاني ١٣٣٣ للهجرة ، الموافق ٢٩آذار ١٩١٥م . وثيقة (ي) .

(٥١) في الوثيقة (ز) ادعى أهل بيت نعم :

> انه كان لهم من الدول والمبيع خمسة أيام الا ثلث في تدويل ثمانية وعشرين يوما وصار لهم الان في مراقيم الاخ صفي الاسلام أربعة أيام ونصف يوم من تدويل ثلاثين يوما وهذه الخمس الا ثلث المدعى بها كانت بعد اخذ ما أخذ الطرابلسي ومعيض من دول القرية .

ويفترض أن الطرابلسي هو «عبد الله الصباغ الطرابلسي » ، نائب العثمانيين في المحكمة الشرعية في صنعاء في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر ، والذي روى عنه الواسعي(١٩٢٧: ١١٥–١١٧) انه هاجم المذهب الزيدي وسجن عددا من العلماء البارزين بمن فيهم والد الامام يحيى قبل أن يصبح اماما . ومسألة أن الطرابلسي ساند الطرف الهمداني تبدو منسجمة مع سياسته المناهضة للسادة . انظر Serjeant 1983 : 98 .

والزبارة (١٩٥٦ : ١٦) يتحدث عن «الحاكم» عبد الله الطرابلسي في صنعاء في ١٨٨٠ — ١٨٨١م . ومعيض هو ، بلا ريب ، الشيخ محسن معيض الشهير الذي قاد الحكم الذاتي لمدينة صنعاء ، والذي كان له علاقات وثيقة مع الطرابلسي . انظر السياغي ١٩٧٨ .

(٥٢) يقول رجال الوادي ان أحمد بن قاسم كان قد رفض قيادة حملات حول رداع حتى وافق الامام يحيى على التقسيم الجديد لمياه الغيل

(٥٣) أعبر عن امتناني للسيد عبد المالك المرووني، الذي تولى هذا المنصب عام ١٩٥٠–١٩٥٤م على مقابلتي الكريمة .

(٥٤) من المعقول ان حصة الخزينة التي اشترتها المجتمعات اندمجت تدريجيا فيدول المجتمعات وان الاطالة ، لذلك ، تعكس تأكيدا على حق الدولة في فترة تجديد سلطة مركزية أكثر مما تعكس انتقاصا منه .

(٥٥) وثيقة مؤرخة في ١٧٢١ — ١٧٢٢م وردت في وثيقة (هـ) .

(٥٦) رود الحكم في وثيقة (ي) منسوبا الى القاضي محمد بن يحيى السحولي ومؤرخ في ربيع الاول ١٢١٥ للهجرة ، الموافق تموز — آب ١٨٠٠م ، ويقول بأن حقوق المياه يجب أن تتبع مبدأ « الاعلى فالاعلى » . وتشكك القرية في صحة وجود محمد بن يحيى السحولي . بيد أن وجود هذا الشخص ليست مسألة اشكالية . ويصفه العمري (١٩٨٤ : ١٦٣ ، ١٧٢ ، ٢١٨) كقاضي مميز في عصره وابن قاضي القضاة قبل الشوكاني انظر أيضا al - 'Amri 1985 : 68 .

ان الاكثر اهمية ، كما يفترض ، هو عدم وجود التصديق الامامي على الوثيقة ،وحتى لو كانت الوثيقة أصلية ، فانها تظل كرأي فقهي بدون التصديق الامامي ، مجرد فتوى.

(٥٧) في غياب سجل السحولي ، من المستحيل اثبات أن السجل كان معاصرا ، ولكن من الصعب تصور انه كان من الممكن وضعه قبل القرن التاسع عشر بكثير .

(٥٨) قرار مؤرخ في عام ١٢٣٤ للهجرة ، الموافق ١٨١٨ ـ ١٨١٩ ميلادي ، وأورد في الوثيقة (د) . الثلث يبدو مرتبطا بالثلث المقتطع من الدول لثمانية وعشرين يوما . انظر الاقتباس في الوثيقة (هـ) المذكورة أعلاه .

(٥٩) انظر وثيقة (هـ) سنة ١٩١٤ ميلادي .

(٦٠) والغريب اننا نلاحظ في فترة أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر تطورا في بلورة الفكر الفقهي بشكل عام ممثلا في مؤلفات الشوكاني الفقهية وشخصيته ، وفي حالة وادي ضهر نجد تطبيقا عمليا لفكر منهجي مبني فعلا على مبادىء الشريعة . بينما من الناحية السياسية فان السجلات التاريخية تؤكد على أن السلطة الامامية كانت مشتتة ومنفلتة ، فكيف للباحث أن يوفق بين هاتين الحالتين ـ تنظيم في الفكر وانفلات وضعف في الحكم الامامي ؟ وكيف ستكون الاسس الاقتصادية لبلورة تنظيم الفكر الفقهي ؟ .فالنصف الثاني من القرن التاسع عشر كان فترة مشهودة في تاريخ صنعاء حيث قامت بحكم نفسها بنفسها تحت ادارة شيخ التجار واستبعاد السلطة الامامية ، وحتى بعد هذه الفترة نجد من يؤيد حكم العثمانيين بين عناصر معينة في صنعاء . نحن لا نملك الاجابة الشافية على قضية التطور الاقتصادي ، ولكن قد نتساءل فيما اذا كان ضعف السلطة السياسية الامامية مرتبطا الى حد ما بنمو القوة الاقتصادية المدينية أم لا.

(٦١) النقيب صالح بن ناجي الرويشان ، النقيب عبد الوهاب سنان ، الشيخ عبد الله الحبري ، والشيخ محمد بن ناجي القوسي.

(٦٢) ذكر أحد رجال الوادي الاسماء التالية كأعضاء في اللجنة : المشايخ عبد الله الاحمر ، القوسي ، المطري ، والغدر ، والعلماء عبد القادر ، عبد الله الحجري ، والسمان . غير أنني لم أتمكن ، للاسف من التحقق من هذه القائمة من مصادر أخرى .

(٦٣) قادة الحركة كانوا من الشباب من أسر المزارعين ، وكان بينهم الرجل الوحيد من المنطقة الذي كان يعمل في وحدة المظليين في الجيش . وقد تلقوا دعما في المركز من ضابط جمهوري كبير في الوادي ، وهو رجل من اصول اجتماعية متواضعة . وقد سعت الحركة الى تطوير أشكال أخرى العمل السياسي من تلك التي يهمين عليها الشيوخ ولكنها نشأت من نزاع محلي . انظر Stevenson 1985 : 83-85 عن حركة الشباب في عمران في نهاية الستينات .

(٦٤) تشكل قبيلة حاشد التي انضموا اليها جزء من قبائل حاشد .

(٦٥) الوثيقتان (أ و ب) .

(٦٦) انظر Hammoudi 1983 .

(٦٧) انظر المراجع المذكورة في الهامش (٢) .

(٦٨) انظر Dresch 1984 1986 1987 .

(٦٩) ثمة آليتان لحركة الحدود ذكرتا في هذه المقالة : أولاهما ، نقل حقوق الارض والماء في زمن أحمد بن قاسم (الوثيقة ز) ،وثانيهما انفصال جزء عن مجتمع والتحاقه بآخر . وفي ضلاع المجاورة ، وجدت آلية ثالثة : في عام ١٩٧٧م قام أحمد الغشمي ، فيما بعد أصبح رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، وشقيق لشيخ همدان ، قام بشراء أراض شاسعة من سكان ريعان مقابل مائة الف ريال، وكانت تلك الاراضي في الاصل ، لسكان ضلاع ، وقد تم التخلي عنها لسكان ريعان كدية .

(٧٠) وهكذا فان ٩٨٪ من المزارعين المالكين للارض (N=281) و٧٩٪ من النساء التي تزوجت الى بيوتهم (N=343) ولدوا في مجتمع الوادي .

الوثائــق

وثيقة (أ) صورة أمر مؤرخ في ربيع الاول ١٠٨٣ للهجرة الموافق حزيران – تموز ١٦٧٢م وصورة حكم بخط القاضي محمد بن ابراهيم مؤرخ في جمادى الاول ١٠٨٧ للهجرة الموافق تموز – آب ١٦٧٦ م ، مصدق من الامام محمد بن اسماعيل المتوكل على الله .

وثيقة (ب) حكم من ديوان الامام بخط القاضي احمد بن محمد قاطن مؤرخ في شوال ١١٧٩ للهجرة الموافق آذار – نيسان ١٧٦٦م مع اعتماد امامي .

وثيقة (ج) صورة مرقوم شرعي من قضاة الديوان : القاضي أحمد محمد قاطن ، القاضي اسماعيل يحيى الصديق ، والقاضي حسن محمد بعلامة الديوان مؤرخ في محرم ١١٧٨ للهجرة الموافق تموز ١٧٦٤ م .

وثيقة (د) صورة لمراقيم قديمة حول غيل وادي ضهر مؤرخة في ١٠٥٣ للهجرة الموافق ١٦٤٣م ، ١١٤٥ للهجرة الموافق ١٧٣٢م ، ١١٥٢ للهجرة الموافق ١٧٣٩م ، ١٣٤ للهجرة الموافق ١٨١٨ – ١٨١٩ م . ونقلت في ١٣٢٢ للهجرة الموافق ١٩٠٤ م .

وثيقة (ز) حول ري المناطق الحدودية بين قرية القابل ووادي ضهر معتمدة بالخاتم الامامي ومؤرخة في ربيع الثاني ١٣٢٨ للهجرة الموافق نيسان ١٩١٠ م .

وثيقة (هـ) صورة لمرقوم محرر من طرف شيخ الاسلام القاضي علي بن عاي اليماني وفي أعلاه الاعتماد الامامي مؤرخ في محرم ١٣٣٣ للهجرة الموافق أيلول ١٩١٤ م .

وثيقة (و) مراسلة من وثارة العدل الى وزارة الداخلية ، بخصوص نزاع أهالي وادي ضهر وبيت نعم من جهة وقرية القابل من جهة أخرى مؤرخة في جمادى الاولى ١٣٨٦ للهجرة الموافق آب – أيلول ١٩٦٦م .

وثيقة (ي) مجمل ما دار في قضية ١٣٩٠ للهجرة من نزاع ومقاضاة وقرارات تتعلق بشكوى قرية القابل على وادي ضهر وبيت نعم بخصوص الري .

اضافة الى ما تقدم من وثائق حول الموضوع فقد اطلعت على عدد آخر من السجلات الشهرية الخاصة بالدائلي تعود الى أواخر الستينات وأوائل السبعينات من هذا القرن وكان ذلك خلال مدة اقامتي في المنطقة .

المراجــع العربيــــة

ابو غانم ، فضل علي ، البنية القبلية في اليمن ، دمشق ، ١٩٨٥ .

التوفيق ، أحمد ، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ، رباط ، ١٩٨٣ .

الزبارة ، محمد محمد ، ائمة اليمن في القرن الرابع عشر للهجرة ، القاهرة : ١٩٥٦ .

السياغي ، حسين ، صفحات مجهولة من تاريخ اليمن الحديث ، دمشق ٩٨٤ ١ .

شرارة ، وضاح ، الاهل والغنيمة ، بيروت ، ١٩٨١ .

العمري ، حسين مائة عام من تاريخ اليمن الحديث ، دمشق ، ١٩٨٤ .

الهمداني ، ابن الحائك ، الاكليل الثامن ، بغداد ، ١٩٣١ .

صفة جزيرة العرب ، ليدن ، ١٩٦٨ .

الواسعي ، عبد الواسع يحيى ، تاريخ اليمن ، القاهرة ، ١٩٢٧ .

المراجـع الاجنبيـة

Adra, Najwa « The Tribal Concept in the Central Highlands of the Yemen Arab Republic, » unpulished PhD Thesis, Temple University,1982

« The concept of tribe in rural Yemen, » in N. Hopkins and S. Ibrahim (eds.), **Arad Society: Social Science Perspectives**, Cairo, 1985, 275 - 285. Adra, Najwa and Daniel Varisco, « Affluense and the concept of the tribe in the central highlands of the Yemen Arab Republic, » in R. Salisbury and E. Tooker (eds), **Affluence and Cultural Survival**, Washington D.C., 1984 134 - 149 .

al -' Amri, Husain, **The Yemen in the 18th &19th Centuries: a political** and intellectual history, London, 1985 .

Anderson, **Benedict, Imagined Communities: Reflections in the origin and spread of nationalism**, London, 1983.

Asad, Talal, **The Idea of an Anthropology of Islam (Occasional Papers Series, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University) .** Washington D.C., 1986.

Bedoucha, Geneviève, « Une tribu sédentaire : la tribu des hauts plateaux yéménites, » **l'Homme, 27, 1987, 139 - 149.**

Behar, Ruth, Santa Maria del Monte : **The Presence of the Past in a Spanish Village,** Princeton, 1986.

Bettler, Emil, **Sozialer Umbruch und Kulturlanschattswandel in Südarabien,** Wiesbaden, 1987.

Bourdieu, Pierre, **Eskuisse d'une théorie de la pratique precede de trois études d'ethnologie Kabyle,** Geneva, 1972.

Caton, Steven, « Tribal Poetry as Political Rhetoric,»unpublished PhD, University of Chicago, 1984.

« Power, Persuasion and language: a critique of the segmentary model in the Middel East,» **International Journal of Middle Eestern Studies,** 19, 1987, 77-102.

Dresch, Paul, « The several peaces of Yemeni tribes,» **Journal of the Anthropological Society of Oxford,** 12, 1981, 73-86.

« The Northern Tribes of Yemen: their organisation and their place in the Yemen Arab Republic,» unpublised DPhil, University of Oxford, 1982.

«The position of shaykhs among the northern tribes of the Yemen,» **Man,** NS 19, 1984, 31-49.

« Tribal relations and political history in upper Yemen,» in B. Pridham (ed), **Contemporary Yemen: Politics and Historical Background,** London, 1984, 154-174 .

« The significance of the course events take in segmentary systems,» **American Ethnologist,** 13, 1986 309-324.

« Placing the blame: a means of endorcing obligations in Upper Yemen,» **Anthropos,** 82, 1987, 427-443.

Hammoudi, Abdellah, « Segmentarité, stratification sociale , pouvoir Politique et saintêté: réflexions sur les théses de Gellner , » **Hespéris — Tamuda,** 15, 1974, 147-179.

« Substance and relation: water rights and water distribution in the Dra' Valley,» in A.E. Mayer (ed.), **Property, Social Structure and Law in the Modern Middle East,** Albany, 1985, 27-57 .

Kennedy, John, **The Flower of Paradise : The institutionalized use of the drug qat in North Yemen,** Dortrecht, 1987.

Lambardi, Nello, « Divisione amministrativi del Yemen , » **Oriente Moderno,** 27, 1947, 142-163 .

Meissner , Jefffrey, « Tribes at the Core: Legitimacy, Structure and Power in Zaydi Yemen, » unpublished PhD, Columbia University, 1986.

Mundy, Martha, « Land and Family in a Yemeni Community, » unpublished PhD, University of Cambridge, 1982.

Rossi, Etore, « Note sull'irrigazione, l'agricoltura e le stagioni nel Yemen, **Oriente Moderno,** 33, 1953, 351-361 .

Serjeant, Robert, « Post medieval and modern history » in R.B. Sergeant and R. Lewcock (eds.), **San'a': An Arabian Islamic City** , London , 1983, 49-67 .

Stevenson, Thomes, **Social Change in a Yemeni Highlands Town,** Salt Lake City, 1985 .

Swagman, Charles , « Tribe and politics: an example from Highland Yemen, » **Journal of Anthropological Research,** 44, 1988, 251-261.

Varisco, Daniel, « The Adaptive Dynamics of water Allocation in al-Ahjur, Yemen Arab Republic., » unpublished PhD dissertation, University of Pennsylvania, 1982.

« Sayl and ghail: the ecology of water allocation in Yemen,» **Human Ecology,** 11, 1983, 365-383 .

Weir, Shelagh, « Tribe, **hijrah and madinah in** North - west Yemen, » in K. Brown, M. Jolè, P. Sluglett, S. Zubaida (eds.) , **The Middle Eastern City in Comparative Perspective,** London, 1986, 225-239.



اشـكالية ملكيـة الأرض
وأثرهـا في التحـول الاقتصادي والاجتماعـي
في مجتمـع صـدر الاسـلام

الحبيب الجنحابي
جامعة تونس الاولى

ملخص البحث

ليس هدفي في هذه الورقة تقديم دراسة بالمعنى الكلاسيكي عن موضوع التحول الاقتصادي الاجتماعي ، ومدى تأثير ملكية الارض في هذا التحول(١) ، وانما سأكتفي بتقديم وجهة نظري للنقاش حول اشكالية ملكية الارض ، ومدى تأثيرها فيمـا عرفه المجتمع الاسلامي في مرحلة صدر الاسلام من تحول جذري ، ممهدا لذلك بالملاحظـات الاساسية التاليـة :

أولا : انني أؤمن عميق الايمان بأنه لا يمكن فهم القضايا السياسية الكبرى التي عاشها مجتمع صدر الاسلام دون التعرف الى التطور الذي عرفته الحياة الاقتصادية، وما رافق هذا التطور من تحول عمراني ، وسكاني ، واجتماعي ، كان لـه أثر بيّن في تاريخ المجتمع العربي الاسلامي .

ثانيا : ان التحول الكبير الذي عرفـه مجتمع صدر الاسلام بدأ مع الفتوحـات الكبرى ، أي بعد أن خضعت مناطق زراعية خصبة في العراق ، والشام ومصر ، للدولة العربية الاسلامية الناشئة ، وأدى ذلك الى بروز اشكالية ملكية الارض ، وما أفرزته من نتائج ذات أثر بعيد في حياة المجتمع العربي الاسلامي في مرحلة صدر الاسلام ، وفي المراحل التاليـة .

ثالثا : ليس من المبالغة في شيء اذا أكدت هنا أن التجربة التاريخيـة للمجتمع العربي الاسلامي قد برهنت على أن اشكالية ملكية الارض قد بقيت مطروحة خـلال حقب التاريخ العربي الاسلامي منذ عهد الفتوحات الى المرحلة الحديثة ، وكانت لهـا نتائج خطيرة في المراحل المختلفة(٢) .

« ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » لجنـة كتابة تاريخ بجامعة دمشـق ، نـدوة ، ٢٨ ـ ١٩٨٨/١١/٣٠ .
دراسـات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

رابعا : تقوم الرؤية الاسلامية الى العمل الزراعي علىتشجيع العمل والاكتساب، فما يكتسبه المزارع من عمل تصل منفعته الى الجماعة عامة . ومصلحة الجماعة تمثل مكانة مرموقة في الرؤية الاقتصادية الاسلامية ، فقد ذهب بعض العلماء الى تفضيل الاشتغال بالكسب على التفرغ للعبادة ، قال الرسول عليه الصلاة والسلام : « خير الناس من ينفع الناس » وقال : « الجهاد عشرة أجزاء تسعة منها طلب الحلال »(٣). وقال : « من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق » ، مبررا أهمية العمل اليدوي لاكتساب الحق في الانتفاع بالارض . وهكذا نستطيع القول ان الاسلام يعتبر العمل الزراعي مهنة شريفة ، روي عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع استقبله سعد بن معاذ الانصاريفقال: ما هذا الذيأرى بيدك فقال: أثر المسحاة أضرب وانفق على عيالي فقبّل النبي صلى الله عليه وسلم يده وقال : هذه يد لا تمسها النار »(٤) .

وقد اقتفى الخلفاء الراشدون أثر الرسول عليه الصلاة والسلام في التشجيع على العمل الزراعي وابراز دوره في حياة المجتمع الجديد ، فقد روي عن معاوية بن قرة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقي ناسا من أهل اليمن فقال : « من أنتم فقالوا متوكلون قال كذبتم ما أنتم متوكلون ، انما المتوكل رجل ألقى حبة في الارض ، وتوكل على الله »(٥) .

وقد أساء البعض فهم نهي عمر المقاتلة من العرب المهاجرين من الجزيرة العربية الى الامصار الجديدة عن الاشتغال بالزراعة ، مستنتجين من ذلك احتقار العرب النشاط الفلاحي !!!

تشجع هذه الرؤية ــ اذن ــ استغلال الارض ، واحياءها ، وتطوير أساليب الزراعة ، ولكنها تعارض كل ما من شأنه أن يمس حياة الجماعة ، ومستقبل الامة الجديدة ، أو أن تؤدي ملكية الارض الى انخرام التوازن الاجتماعي ، وفي هذا السياق يتنزل الموقف الاجتهادي العظيم الذي وقفه عمر من الارض المفتوحة عنوة ، كما سنرى لكن تطور الاحداث جاء فيما بعد متناقضا مع هذه الرؤية ، وحاول عمر بن عبد العزيز أن يعود الى تطبيق التجربة العمرية ، ولكن المحاولة باءت بالفشل أمام الواقع ، وبروز فئات كبرى ذات مصالح واسعة تستند أساسا الى الملكية الزراعية الكبرى .

لمحت الى أن اشكالية ملكية الارض قد أخذت بعدا جديدا اثر الفتوحات الكبرى، فلم تكن للارض أهمية كبرى في الجزيرة العربية قبل الاسلام ، وخصوصا في منطقة الحجاز ، ولم تعرف الملكيات الزراعية الشاسعة . كا نالمجتمع القرشي المكي مجتمعا تجاريا ، للمضاربات المالية فيه شأن وأي شأن ، « وكانت قريش قوما تجارا »(٦) ،

مسيطرة على تجارة القوافل ، وهي تجارة بعيدة المدى تربط بين التجارة البحرية ، في الموانىء الجنوبية للجزيرة ، وبين المناطق الساسانية والبيزنطية في الشمال ، أي بين منطقتين خطيرتين من مناطق التجارة الدولية ؛ منطقة البحر الابيض المتوسط ومنطقة المحيط الهندي .

وبعد تأسيس الدولة الجديدة في المدينة بدأ يتغير الامر ، فتضاءل اهتمام قريش بالتجارة ، وبرز الاهتمام بملكية الارض بعد الفتوحات . فقد ورد في المدخل لابن الحاج أن عمر بن الخطاب دخل السوق في خلافته فلم ير فيه في الغالب الا النبط فاغتم لذلك فلما ان اجتمع الناس اخبرهم بذلك ، وعذلهم في ترك السوق فقالوا : « ان الله أغنانا عن السوق بما فتح علينا فقال رضي الله عنه : والله لئن فعلتم ليحتاج رجالكم الى رجالهم ونساؤكم الى نسائهم »(٧) .

وقد كان لبروز الملكيات الكبرى غداة الفتوحات دور كبير في بلورة مظاهر التحول منذ فترة مبكرة ، اي منذ خلافة عمر بصفة اخص ، وقد قلق عمر لمظاهر التحول الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما يفسر - في نظري - رؤيته الاجتهادية العميقة حول أمرين خطيرين :

أولا - منع تقسيم الارض المفتوحة عنوة على الفاتحين .

ثانيا - منع خروج الصحابة من المدينة ، والتحاقهم بالامصار الجديدة سدا للباب امام ظهور زعامات جديدة تقوم على قاعدتين صلبتين : قاعدة اقتصادية تتمثل في ملكية أراض خصبة تغنيهم عن العطاء ، وقاعدة دينية لها شأنها بين الاجيال الجديدة ، أعني صحبة الرسول عليه الصلاة والسلام ، والرواية عنه .

ولم تمر مدة طويلة على وفاة عمر رضي الله عنه حتى تغيرت السياسة ، وتبدلت الاوضاع ، حدّث سيف عن محمد وطلحة قالا : « لم تمض سنة من امارة عثمان حتى اتخذ رجال من قريش أموالا في الامصار ، وانقطع اليهم الناس ... »(٨) .

وقد وجدت مظاهر التحول الاقتصادي - الاجتماعي طريقها الى المدينة نفسها ، وقد حذر عثمان أهلها سنة ٣٠ للهجرة قائلا : « يا أهل المدينة استعدوا واستمسكوا فقد دبت اليكم الفتن »(٩) ، وقبل أن تدب الفتن الى المدينة فقد اشتعلت نيرانها في الامصار الجديدة نتيجة التطور الديمغرافي ، والتحول في البنى الاقتصادية والاجتماعية وقد كان لملكية الارض اثر بين في تحول هذه البنى ، كما أسلفت من قبل .

واكتفي في هذا الصدد بذكر بعض النماذج لابراز خطورة التحول الاقتصادي ، وللملكية الزراعية الشاسعة دور اساسي فيه . فقد ترك طلحة بن عبيد الله من العين

ألفي ألف درهم ، ومائتي ألف درهم ، ومائتي ألف دينار ، وكان ماله يغل كـل سنة من العراق مائة ألف سوى غلاته من السراة وغيرها ،ولقد كان يدخل قوت أهله بالمدينة سنتهم من مزرعة قثاء كان يزرع على عشرين ناضحا ،وخلف الزبير خمسين ألف دينار، وألف أمة ، وألف فرس عدا الدور ، ولما مات زيد بن ثابت « ولاه عثمان الديوان وبيت المـال » خلف من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس ، غير ما خلف من الامـوال والضياع ، وكانت قيمته مائة ألف دينار ، ومات يعلي بن منبه ، وخلف خمسمائة ألف دينار ، وديونا على الناس ، وعقارات ، وغير ذلك من التركة قيمتها مائة ألف دينار . ويعلق المسـعودي على هذه الاخبـار بقوله : « وهذا باب يتسـع ذكره ، ويكثـر وصفه ، فيما تملك من الاموال في أيامه ، ولم تكن مثل ذلك في عصر عمر بن الخطاب، بل كان جادة واضحة وطريقة بينة »(١٠) .

ولا بد من الاشارة في هذا الصدد الى أن عددا كبيرا من الصحابة كانوا معارضين لهذا التحول الجذري الذي حدث في المجتمـع الجديد . وقد بلغ بهـم الامر أن كتب بعضهم الى بعض سنة ٣٤ للهجرة :«أن أقدموا فان كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد وكثر الناس على عثمان ، ونالوا منه أقبح ما نيـل من أحـد وأصحاب رسول اللـه صلى الله عليه وسلم يرون ويسمعون ليس فيهم أحد ينهي ، ولا يذب الا نفير »(١١).

* * *

أشرنا الى أن اشكالية ملكية الارض قد طرحت بشكل واضح ، وكقضية مركزية، غداة الفتوحات الكبرى في خلافة عمر ، وانقسم حولها كبار الصحابة الى تيارين ، وكاد أن يؤول الامر الى صراع بينهما والى تصدع الوحدة السياسـية والدينية في مركـز الخلافة . واستمر الخلاف فترة من الزمن رغم الاشارات الموجزة حوله في المصادر ، فقد تمسك الفريق المطالب بالارض المفتوحة عنوة ، في السواد وغيره ، للفاتحين ، وفي مقدمتهم الزبير بن العوام ، وبلال بن رباح ، بما فعله الرسول عليه الصلاة والسلام في خيبر ، وهي حجة قوية في أيديهم .. وتمسك عمر بمبدأ عدم التقسيم ، فقد تطورت الامور ، وأصبحت الدولة المترامية الاطراف في حاجة أكيدة الى موارد مالية جديدة تساعدها على تجهيز الجيوش ، وحماية الثغور ، وركز بالخصوص على نظرة مستقبلية في مقاومته للتيار المعارض ، أي صيانة مصالح أجيال المستقبل . وقد وقف الى جانبه عدد من الصحابة في نظرته الاجتهادية وفي طليعتهم الامام علي كرم الله وجهه .

تمسك عمر بالآية الكريمة « والذين جاءوا مـن بعدهم يقولون ربنـا اغفر لنـا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان . ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيـم » (سورة الحشر الآية ١٠) . وكتب عمر الى سعد بن أبي وقاس حين افتتح العراق « ... واترك الارضين والانهار لعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين ، فانك ان قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء »(١٢) .

ولما اشتد الخلاف ، فتكلم قوم وارادوا أن يقسم لهم حقوقهم ، وما فتحوا ، فكان جواب عمر : « فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الارض بعلوجها قد اقتسمت وورثت عن الآباء ، وحيزت ، ما هذا برأي » وتحولت المسألة الى قضية كبرى هزت اركان السلطة الجديدة في المدينة ، واستنجد الخليفة بعشرة من كبار الصحابة من الانصار ، قائلا لهم : « وقد رأيت أن أحبس الارضين بعلوجها ، وأضع عليهم فيها الخراج ، وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيئا للمسلمين : المقاتلة والذرية ، ومن يأتي بعدهم ، ارأيتم هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونها . ارأيتم هذه المدن العظام — كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر — لا بد لها من أن تشحن بالجيوش ، وادرار العطاء عليهم ، فمن أين يعطى هؤلاء اذا قسمت الارضون والعلوج ؟ فقالوا جميعا : الراي رايك فنعم ما قلت وما رأيت ، ان لم تشحن هذه الثغور وهذه المدن ، وتجري عليهم ما يتقوون به رجع أهل الكفر الى مدنهم »(١٣) .

وقطع عمر بعد ذلك خطوة جديدة ، تضبط المسألة فنيا واقتصاديا ، لما ولى أحد الفنيين ، وهو عثمان بن حنيف ، مساحة أرض السواد ليضع الارض مواضعها ، ويضع على العلوج ما يحتملون . فأدت جباية سواد الكوفة قبل وفاة عمر بعام مائة الف الف درهم (١٤) .

وقد بلغت كل أراضي السواد بعد عملية المسح ستة وثلاثين الف ألف جريب(١٥) . وتقول احدى الروايات انه لما وقع التفكير في قسمة السواد بين المسلمين أمر بهم عمر أن يحصوا فوجد الرجل يصيبه الاثنان والثلاثة من الفلاحين .

وأود في هذا الصدد ابداء الملاحظات التالية :

آ — ان عملية انتاج الارض لم يدخل عليها أي اضطراب ، فقد استمرت الارض في أيدي أهلها ، ووضع عليهم الخراج والجزية .

ب — ان ما طبق على أرض السواد عمل به في بلاد الشام ، وفي مصر .

ج — ان النظرة المستقبلية التي تمسك بها عمر ، وحاول أن يجد لها سندا في القرآن ، تعد نظرة متقدمة في تاريخ المجتمعات عامة ، بالنسبة الى تلك العصور ، وهي النظرة التي أكدتها مقولته المشهورة : « أما لئن بقيت لارامل اهل العراق لادعهن لا يحتجن الى أحد بعدي » .

د — يبدو أن قرار عدم تقسيم أرض السواد قد قضى على سبب كبير من أسباب الخلاف والنزاع بين القبائل العربية المشاركة في الفتح ، وهذا ما يفهم من عبارة الامام علي فيها لما طلبت منه القبائل العربية في العراق أن يقسم أرض السواد فأجابها قائلا :

« لولا أن يضرب بعضكم وجوه بعض لقسمت السواد بينكم »(١٦) ، وان دل هذا على شيء فانه يدل على الاهمية الكبرى التي اصبح يوليها أشراف العرب للملكية الزراعية بعد أن أصبحت أراضي غنية تخضع لسلطة الدولة الجديدة .

ان اهتمام طبقة الخاصة بالملكية الزراعية وصفتها فئة الاشراف أدى الى بروز عناية خاصة بتطوير أساليب الانتاج الزراعي ، وقد ساعد على ذلك اثر الفتوحات الاسلامية الكبرى وفرة المال من جهة واليد العاملة الرخيصة من جهة أخرى ، وهكذا وقعت محاولة تطوير نظام الري ، فأقيمت السدود لتخزين مياه الامطار والافادة منها في تحويل أراض بعلية الى أراض سقوية ، منها سد معاوية بن ابي سفيان على الطريق بين المدينة المنورة ومعدن بني سليم ، وانشىء عدد من السدود في العقيق لتخزين مياه السيول ، ومن أشهر هذه السدود ذلك السد الذي بني في عهد معاوية بن أبي سفيان شرقي الطائف ، كما ساهمت العيون مساهمة فعالة في تطور أساليب الزراعة واتساع المناطق السقوية ، واعتنت سياسة الري بحفر العيون اعتناءها بحفر الآبار . والمح في هذا الصدد الى ان أصنافا من الانتاج الزراعي قد أصبح يمثل بضاعة ثمينة في أسواق المدن التجارية ، بالجزيرة العربية ، وفي الامصار الجديدة نتيجة ارتفاع الطلب للمواد الاستهلاكية بعد التطور الديمغرافي الذي عرفته المدن من جهة ، وبداية دينامية جديدة في حركة الاقتصاد العربي الاسلامي من جهة اخرى ، وهكذا اصبحت الزراعة موردا ثريا من موارد الثراء في مجتمع صدر الاسلام..

* * *

أعتقد انه من أبرز ما أفرزته اشكالية ملكية الارض في هذه المرحلة المبكرة بروز نظام الاقطاع في المجتمع العربي الاسلامي بسماته الخاصة التي تميزه عن مفهوم الاقطاع الاوربي، ولكنه أصبح مع مرور الزمن يشكل نظاما قائما وليس مجرد ظاهرة اقتصادية لا تختلف عن الظواهر الاخرى . وعرف هذا النظام تطورا ، وأساليب مختلفة في التطبيق العملي من منطقة الى منطقة أخرى،وكان للمياه ، وللعامل الجغرافي،وللتركيبة الاجتماعية ، والاجتماعية القبلية بصفة أخص ، ولنوع السلطة السياسية القائمة أثر واضح في تطور نظام الاقطاع في المجتمع العربي الإسلامي ، وفيما عرفه من نماذج متنوعة .

واود التلميح في نهاية هذه الورقة الى تأثير بروز الملكية الزراعية في صدر الاسلام:

أولا ــ في الحياة السياسية والعسكرية .

ثانيا ــ في الدور الذي قامت به فئة الاشراف في ترجيح كفة الملكية الخاصة على الملكية العامة ابتداء من عهد معاوية ، وفي الزعامات التي قادها الاشراف .

ثالثا — في توطين عدد من القبائل العربية في العراق ، وبلاد الشام ، وما أفرزته عملية التوطين من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية .

رابعا — تقلص مفهوم الامة ، وقد حاول عمر بصفة خاصة ترسيخ أسسه ، لفائدة مفهوم القبيلة وأشرافها .

الحواشي

(١) لقد عالجت كثيرا من هذه الجوانب في كتابي: « التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الاسلام » ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ١٩٨٥ .

(٢) نذكر على سبيل المثال تأثير هذه القضية في الحياة العسكرية ، والسياسية الاقتصادية، في المجتمع الاندلسي من خلال نص الطرطوشي اذ يقول : « وسمعت بعض شيوخ الاندلس من الاجناد وغيرهم يقولون ما زال أهل الاسلام ظاهرين على عدوهم ، وأمر العدو في ضعف وانتقاض لما كانت الارض مقطعة في أيدي الاجناد فكانوا يستغلونها ، ويرفقون بالفلاحين فيربونهم كما يربي التاجر تجارته ، وكانت الارض عامرة ، والاموال وافرة ،والاجناد متوافرين والكراع والسلاح فوق ما يحتاج اليه الى أن كان الامر في آخر عهد ابن أبي عامر فرد عطايا الجند مشاهرة بقبض الاموال على النطع ، وقدم على الارض جباة يجبونها فأكلوا الرعايا ، واجتاحوا أموالهم، واستضعفوهم ،فتهاربت الرعايا وضعفوا عن العمارة فقلت الجبايات المرتفعة الى السلطان ، وضعفت الاجناد ، وقوي العدو على بلاد المسلمين حتى أخذ الكثير منها ، ولم يزل أمر المسلمين في نقص وأمر العدو في ظهور الى أن دخلها المتلثمون فردوا الاقطاعات كما كانت في الزمان القديم ولا أدري ما يكون وراء ذلك » (سراج الملوك، القاهرة ١٣١٩ ، ص ١٠٧) .

يتضح من النص أن أسلوب توزيع الارض على الاجناد قبل التغيير الذي ادخله المنصور ابن أبي عامر هو نفس الاسلوب الذي طبق في الشرق العربي في مرحلة صدر الاسلام ، أي اقطاع الارض للمقاتلة الذين وقع توطينهم في مناطق الثغور بصفة خاصة .

(٣) انظر في هذا الصدد : الشيباني ، محمد بن الحسن « الكسب » دمشق ، نشر وتوزيع عبد الهادي حرصوني ، ١٩٨٠ ، ص ٤٨ وما بعدها .

وروى أنس بن مالك قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع يجري أجرهن للعبد ، وهو في قبره : من علم علما ، أو أجرى نهرا ، أو حفر بئرا ، أو غرس نخلا، أو بنى مسجدا ، أو ورث مصحفا ، أو ترك ولدا يستغفر له بعد موته » . عبد الحي الكتاني (التراتيب الادارية) دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٤٧ هـ ، ج٢ ، ص ٤٢ .

(٤) ن٠م ٠ ج٢ ص ٤٢

(٥) ن٠م٠ وذكر ابن الجوزي في كتابه « تلبيس ابليس » عن عمر أنه قال : « لان أموت من سعيي على رجلي أطلب كفاف وجهي أحب الي من أن أموت غازيا في سبيل الله » ، ن٠م٠ ، ج٢ ص ٢٣ وما يليها .

(٦) الطبري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ — ١٩٦٩ ، ج٢ ، ص ٢٣٠ .

(٧) التراتيب ٠٠٠٠ ، ج٢ ص ٢٠ .

(٨) من المعروف أن عمر بن الخطاب « قد حجر على أعلام قريش من المهاجريـن الخروج في البلدان الا باذن وأجل ، فشكوه فبلغه ، فقام فقال : ألا انني قد سننت الاسلام سن البعير يبدأ فيكون جذعـا ، ثم ثنيا ، ثـم رباعيا ، ثم سديسا ، ثم بازلا ، الا فهـل ينتظر بالبازل الا النقصان ! ألا ان الاسلام قد بذل ، الا وأن قريشا يريدون أن يتخذوا مال الله معونات دون عباده ، ألا فاما وابن الخطاب حي فلا، اني قائم دون شعب الحرة، آخذ بحلاقيم قريش وحجزها أن يتهافتوا في النـــار » .

أما عثمان بن عفان رحمة الله عليه فقـد استجاب الى طلب أشراف أهل الكوفة فأمر باخراج جماعة من الثائرين بها ، وارسلهم الى معاوية في دمشق ، وقد خاطبهم معاوية قائلا : «.... وقد بلغني أنكم نقمتم قريشا، وان قريشا لو لم تكن عدتم أذلة كما كنتم..». راجع : الطبري ، ج٤، ص ٣١٩ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ .

ان السؤال الذي يفرض نفسه هنا بعـد قراءة هذه الاشارة : هل كانت هذه النقمـة على قريش نتيجـة احتكارهـا للامتيازات السياسية والاقتصادية (لا شك أن الملكيـة الشاسعة لاراضي السواد قد غذت حركـة المعارضة في الكوفة ، ونذكر هنا بجملة عامل عثمان على الكوفة ، سعيد بن العاص : انما هذا السواد بستان قريش ، وأجابه زعيـم المعارضة الكوفية الاشتر قائلا : « أتقف ما أفاء الله بستانا بأسيافنا بستانـا لـك ولقومك » ، وأيدته في ذلك القبائل والشرائح الاجتماعية المهمشة قائلة : « وفقـك اللـه فيما صنعت وقلت ، فوالله لئن رخصنا في هؤلاء قليلا لزعموا أن دورنا ،ومواريثنا التي ورثناها عن آبائنا في بلادنا لهم من دوننا »، ابن أعثم الكوفي « فتوح » . ج٢ ص ١٧٢ .

(٩) الطبري ، ج٤ ص ٢٧٩ .

(١٠) «مروج الذهب» منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٧٠ ، ج٣ ص ٧٧ .

(١١) الطبري ، ج٤ ص ٣٣ وما يليها .

(١٢) أبو يوسف « كتاب الخراج » ، دار الشروق بيروت ١٩٨٥ ص ١١٣ .

(١٣) ن.م. ص ١١٥ .

(١٤) الدرهم يومئذ درهم ودانقان ونصف ، وكان وزن الدرهم يومئذ وزن المثقال .

(١٥) الجريب حين يكون مقياس مساحة يساوي ١٥٩٢ مترا مربعا ، وحين يكون مقياس كيل يساوي ٧ أقفزة ، أي ٢٢٫٧ كيلو غرام ، أو ٢٩٫٥ لترا .

(١٦) أبو يوسف ، ص ١٣٢ .

* * *

الآراميون والملكية العقارية في المجتمع الآرامي في القرن الخامس قبل الميلاد
من خلال وثائق آراميــة

د. محمد حرب فرزات
جامعــة دمشــق

يدور البحث حول وثائق قانونيــة آرامية عثر عليها في مصر ، تتعلق بالعلاقــات الشخصية بين أفراد من أصول آرامية مقيمة هناك في القرن الخامس ق.م .

وقد يطرح بادىء ذي بدء سؤال من اين جاء الآراميون الى مصر وكيف وجدت هذه الوثائق الآرامية ؟

الآراميون واللغة الآرامية :

الآراميون هم في أصولهم أجيال من العرب القدماء ظهروا على مسرح التاريخ في المشرق العربي القديم منذ الالف الثاني ق.م ، وربما منذ اواخر الالف الثالث قبـل الميـلاد ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يؤسسوا لهم دورا سياسيا ودوليا في المنطقة الا في الالف الاول ق.م . وكانت لهم دول في ســورية وفي الجزيرة وبابل . وجـاء ظهور الآراميين تاريخيا بعد الاكاديين ، وربما كانوا معاصرين لهم ولكن لا توجد وثائق كافية عن هذه الفترة المبكرة لأنه لم يكن للآراميين دور سياسي في تلك المرحلة .

كانت الاكادية لغة الدولة الاكادية وهي أقدم صيغة مكتوبة لكلام العرب (في حوض الرافدين) عرف في التاريخ ، لكن هذه الصيغة تأثـرت جدا بمؤثرات لغويـة أخرى اهمها التأثير السومري مما أوجد للأكادية بنيتها اللغوية الخاصة وقـد تفرعت الـى لهجتين : البابلية والآشورية . وقد انتشرت الاكادية بلهجتيها الآشورية والبابلية على نطاق جغرافي واسع بتوسع النشاط التجاري ، والثقافي ــ الديني ، والدبلوماسي ، للمجتمعات الآشورية ــ الامورية ــ البابلية ، ما بين الاناضول ومصر وما بين وادي الرافدين والساحل السوري (أجاريت) . والنصوص الاكادية انتشرت على نطـاق واسع ، وأضحت الاكادية المكتوبة بالمسمارية أهم عامل لغوي لوحدة حضارة المشـرق

« ملكية الارض وآثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنـة كتابـة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ ــ ١٩٨٨/١١/٣٠ .
دراســات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

العربي القديم . أما الآراميون فقد انتشروا بعدئذ في كل أرجاء المشرق العربي منذ اواسط الالف الثاني ق.م وانتشرت معهم لغتهم بلهجات مختلفة . وفي حين كانت تتردى اللغة الاكادية كانت تتقدم اللغة الآرامية .

اكتسبت الآرامية من اللهجات السابقة في غربي الفرات وهي الكنعانية بأقدم مراحلها كما اكتسبت من اللغة الاكادية في شرقي الفرات . وقد أثرت هذه المؤثرات المختلفة على تشكل لهجات آرامية متعددة فيما بعد .

واخذت الآرامية تحتل مكانها بين اللغتين الرئيستين في المشرق العربي وهما الاكادية والمصرية وصار يذكر في المصادر الآشورية الكاتب لآرامي : طوبشار ارمايا ويرد ذكر الكاتب الآرامي بالبابلية باسم سيبيرو ، ومنها جاءت كلمة سفرا = الكاتب بالآرامية .

(Stiehl u. Altheim, Die Araber in der Alten Welt, I er Band Berlin 1964 P. 182 .
Aramaisch als Weltsprache , 181 - 236 .)

وصار يشار الى الوثيقة الآرامية (نبذو أرمايا) (نبذو = نبذة) في السجلات البابلية . وفي ظل الدولة الآشورية التي أضحت أقوى دولة في المنطقة في القرن السابع ق.م. أضحت الآرامية لغة ثانية للدولة الى جانب الاكادية الآشورية ، وتشير الدراسات الاخيرة الى الطبيعة المزدوجة للدولة الآشورية في اواخر ايامها بكونها دولة آشورية ــ آرامية . ألم تكن حرّان القاعدة الآرامية التجارية والدينية في الجزيرة المعقل الاخير للدولة الآشورية قبل أن تتهاوى ام الميديين وخلفائهم البابليين؟ .

في ذلك الوضع الدولي أضحت الآرامية لغة متداولة على نطاق واسع في فلسطين وحلت في مصر محل الاكادية في الديوان الفرعوني للتخاطب مع دول المشرق في فلسطين وسورية والجزيرة . وبدأت تتشكل في المنطقة منذ ذلك العصر وحدة ثقافية لغوية بعد أن أزاحت الآرامية أمامها الكنعانية بلهجاتها الفينيقية والعبرية . وكان للآرامية اشعاع خارجي أكبر مما كان معروفا ، حتى ان الاغريق عرفوا بعض الاسماء الجغرافية عن طريق الآرامية لا عن طريق الفينيقية مثلا كاسمي صور ، وقرطاجة بصيغتهما الآرامية لا بصيغتهما الفينيقية (كما لوحظ عند شتيل والتهايم) . واحتلت الآرامية مكانة أكبر في العصر البابلي الثاني (الكلداني) بعد أن تعاظم دور العناصر الآرامية (المتكلمة بالآرامية) والعربية (القبائل العربية ، من حضر العرب الذين دخلوا المجتمع الرافدي وتثقفوا بالثقافة البابلية بكل عناصرها) . ومن علائم مدى تزايد السمات العربية للدولة البابلية اتخاذ آخر ملوك بابل نابونيد وهو آرامي حرّاني المنشأ مقرا له طوال سنوات في تيماء شمال الحجاز عندما اشتدت الظروف الحرجة التي أخذ

يواجهها في بابل نفسها . هكذا أضحت الآرامية لا لغة الدول الآرامية وحسب بل لغة ادارية ثانية في آشور وبابل واهم لغة في المنطقة العربية في أواسط الالف الاول ق.م.

اما في العصر الفارسي الذي حل بعد العصر البابلي الكلداني عندما استولى قوروش الاخميني على العاصمة البابلية فلم يقتصر دور الآرامية على كونها لغة ادارية في دواوين الدولة وولاياتها بل أصبحت لغة دولية في ذلك العصر منذ القرن السادس ـ القرن الثالث ق.م. (نصوص مراسيم العاهل الهندي البوذي أشوكا (ق٣) الذي عثر على نقوشه في تاكسيلا وقندهار ، ووجدت نصوص آرامية في كيليكية ، وتيماء وفي الاناضول وكبادوكية) . وكان المصريون يخاطبون الادارة الفارسية بالآرامية .وهذا طبعا مع بقاء اللغة المصرية في مرحلتها الديموطيقية .

الآرامية في مصر : المصادر :

منذ مطلع هذا القرن بدىء بالعثور على نصوص آرامية في مصر وكان ماسبيرو قد عثر على وثيقتين آراميتين في الفنتين (فيلة) ، ونشر سايس A. H. Sayce ، وكولي A. E. Cowley عام ١٩٠٦ أول مجموعة من ملفات البردي الآرامية المكتشفة في مصر وهي نصوص تعود الى القرن الخامس ق.م. وتضم ١١ ملفا .

(- Aramaic Papyri discovered at Assuan London , 1906 .)

ثم نشر سخاو E. Sachau مجموعة اخرى لنصوص عثر عليها في ١٩٠٦ و ١٩٠٧ نشرها ١٩١١ .

وبعد هذه الدراسة الاولية نشر كولي كتابه عن ملفات البردي الآرامية في القرن الخامس ق.م (طبع أوكسفورد ١٩٢٣) ويضم مجموعتي سايس ـ كولي وسخاو .

ثم نشر كريلنغ Kraeling كتابا عن وثائق البردي الآرامية من القرن الخامس في متحف بروكلين في نيويورك (نيوهافن ١٩٥٣) . وهي نصوص كان عثر عليها باحث المصريات ويلبور في ١٨٩٣ ، وهي تعود الى عصر الملك الفارسي أرتاحشويرش الثاني ٤٠٤ ـ ٥٣٩ ق.م .

ونشر دريفر C. R. Driver دراسة لمجموعة من النصوص الآرامية في مصر من القرن الخامس (عام ١٩٥٧) وأعيد نشر بعض هذه النصوص في مصنف ليدزبارسكي بالالمانية (الذي أعيد طبعه في ١٩٦٠) .

وكان النشر المشترك الذي قام به مراد كامل مع إدا برتشياني للنصوص الآرامية

المكتشفة في هرموبوليس حدثا هاما عندما نشرت قبل أكثر من عقدين بالايطالية
(Breschiani - Kamil , Le Lettre Aramaiche di Hermopoli , Roma 1966).
وهي تشمل نشر ثماني رسائل لعائلة آرامية كانت تقيم بين اسوان والاقصر عثر عليها في هرموبوليس .

اما احدث مجموعات النصوص المنشورة فهي ما نشره بورتن B. Porten, Aramaic Texts (1976) مع شروح بالانكليزية .

وقد بلغنا مؤخرا أن بورتن نشر سجلا كاملا للنصوص الآرامية من العصر الفارسي المنشورة حتى الآن(١) .

هذا فيما يتعلق بمجموعات النصوص الآرامية لهذا العصر الذي نتحدث عنه ،أما أهم الدراسات التي قامت حول هذه النصوص فهي :

B. Porten, Archives from Elephantine, Berkeley (1968) .
P. Crelot, Documents Arameens d' Egypte, Paris (1972) .

يتبين من هذه النصوص أن الآرامية كانت لغة الحياة اليومية لجاليات سورية كانت تقيم في مصر في الالف الاول ق.م . والنصوص التي ذكرناها تعود الى زمن الادارة الفارسية في مصر بين القرنين السادس والرابع ق.م . ويعرف الآن أن مجموع النصوص الآرامية التي عثر عليها في مصر وهي موزعة حاليا في المتاحف وخزائن الآثار يقرب من (١٠٠,٠٠٠) وثيقة (مئة ألف) باللغة الآرامية كتبت على البردي والرّق والحجر والفخار أو على أوان فضية ، وقد عثر على أهم مجموعات هذه النصوص في الفنتين وأسوان وهرموبوليس ، وبين النصوص مجموعات من الوثائق التي تتعلق بالعلاقات القانونية والشخصية بين بعض الاسرات المقيمة في أسوان والفنتين .

لبعض هذه النصوص قيمة قانونية وهي تتضمن قوائم أسماء أعلام ونسخة من قصة الحكيم (أحيقار) التي نشرنا دراسة عنها ضمن دراسة عن الادب الآرامي القديم في أحد أعداد مجلتنا « دراسات تاريخية »(٢) . ومن النصوص الهامة نسخة آرامية من نقش بهيستون المنقوش بالعيلامية والبابلية والفارسية المسمارية على جرف صخرة بهيستون . وقد نشر النص الآرامي مؤخرا بورتن وغرينفلد . وقد اطلعت على دراسات وتعليقات على النص في الدوريات التي وصلت الى أيدينا دون أن نتمكن من الاطلاع على الدراسة نفسها حتى الآن(٣) .

---

(١) انظر : أحدث ما نشره بورتن ويارديني من هذه النصوص .
B, Porten and A. Yardeni : Textbook of Aramaic Documents From Ancient Egypt (Copied and Translated) 1989 .

(٢) دراسات تاريخية ، العدد المزدوج ٢١/٢٢ .

(٣) J. C. Greenfield - B. Porten, The Bisitun Inscription of Darius The Creat, Aramaic Version, London 1932 .

تقدم لنا النصوص الآرامية التي حملتها الينا هذه الوثائق مادة هامة لدراسة اللهجة الآرامية المقيمة في أقصى الجنوب المصري (القرن الخامس ق.م) والعوامل المؤثرة فيها . ومن أحدث الدراسات حول خصائص هذه اللهجات والعوامل المؤثرة المتبادلة فيما بينها تلك الدراسة القيمة التي نشرها كوفمان والتي تعين الباحثين على فهم النصوص فهما أفضل وهي رسالة دكتوراه في الفلسفة :

S. A. Kaufman, The Akkadian Influences on Aramaic, Chicago, (1974) P. 159 - 164 .

ويوضح الباحث تكون ما يعرف بآرامية الامبراطورية وهو ما يمكن أن ندعوه **بالآرامية العامة** . وهي اللغة الآرامية التي ليست هي الآرامية الشرقية الرافدية المتأثرة بالعامل السومري ــ الاكادي (البابلي الآشوري) ــ الفارسي . وليست هي الآرامية السورية الغربية المتأثرة بالعامل اللغوي الكنعاني ، هي شيء بين الاثنين كما يقول كوفمان . وينبغي الا ننسى هنا تأثير العامل المصري وهو تأثير اللغة المصرية على اللغة الآرامية في مصر وبالعكس،اي تأثير الآرامية على المصرية في مرحلتها الديموطيقية، وهذا ما يدل على وجود نصوص ووثائق مزدوجة اللغة مصرية (ديموطيقية) ــ آرامية في مصر (نشرها دوبون ــ سومر) كما وجدت في بابل نصوص مزدوجة بابلية ــ آرامية نشرها دلابورت .

ومع وجود لغة آرامية امبراطورية عامة لا يمنع هذا وجود بعض الخصائص التعبيرية واللغوية الخاصة في آرامية وثائق فيلة (إلفنتين) واسوان .

ويعتقد كوفمان ان اللهجة التي أضحت اللهجة الآرامية العامة الامبراطورية هي تلك اللهجة الآرامية التي تطورت في حوض البليخ والخابور في الفترة الاخيرة من الامبراطورية الآشورية اي فيالقرن السابع ق.م. ،وربما كانت نصوص النيرب الآرامية (التي نشرها المرحوم الاب ستاركي) هي أقدم صيغة من العصر الآشوري لهذه الآرامية الامبراطورية العامة التي انحدرت من اللهجة الآرامية الاقدم التي نجد أمثلة عنها في نص غوزانا / تل حلف (مزدوج اللغة الاكدي ــ الآرامي) الذي نشره الدكتور أبو عساف مع بوردروي قبل سنوات .

ومن خصائص آرامية مصر هذه ما لحق اللغة من تطورات صوتية ومن دخول مفردات ايرانية المصدر عليها . ولهذه الوثائق الآرامية المصرية خصائصها التي نجد دراسة عنها عند نافه (J. Naveh) في دراسته المنشورة بالانكليزية عام ١٩٧٠ .

وحول هذه الدراسات اللغوية المتبادلة يجب العودة الى دراسة فون سودن : مفردات آرامية في الآشورية الحديثة وفي البابلية الحديثة والمتأخرة .

W. Von Soden, Aramaische Wörter in Neuassyrischen, u. Neu und Spätbabylonischen Texten in Or. (1966) 1 - ff.

ويكشف تعدد مراكز العثور على الوثائق الآرامية في مصر على مدى انتشار العناصر الآرامية في مصر منذ الالف الاول ق.م. وتتوزع هذه العناصر الآرامية فيأسوان وإلفنتين بالاضافة الى عدد من مراكز مصر الكبرى في طيبة وابيدوس وفي منف (الجدار الابيض) . وقد ذكر هيرودوت مراكز هؤلاء الآراميين في الصعيد وفي الدلتا ، في مواقع دفنه ، وفي مجدل (پلوزيوم) قرب بور سعيد . وقد عثر في تل المشخوطة شرقي الدلتا على وثائق تدل على وجود مجموعات معاصرة عربية في تلك المنطقة يرد بينها اسم حجّاج بن عبلات (عبد اللاّت) وغيره . وقد عاشت هذه المجتمعات الآرامية المقيمة في مصر في وئام وتفاهم مع المجتمع المصري على الرغم من الخصوصيات الثقافية والدينية ، الا أن مصادمات عنيفة هامة وقعت بين المصريين والجالية اليهودية في إلفنتين في تلك الفترة . ويدل هذا على وجود مجمع آرامي اللغة والمنشأ متعدد العقائد الدينية فيه جالية يهودية . وقد سلطت الاضواء حتى الآن على المجموعة اليهودية من هذه الجالية الآرامية التي كانت توحدها اللغة والثقافة ولكن بدات تظهر دراسات مرموقة على الهوية الثقافية العامة للمجتمع الآرامي بخاصة عند جرولو . وفي أواخر القرن الخامسق.م. وقعت أحداث عنيفة في مصر ضد الادارة الامبراطورية الاخيمينية ، وكان من ضحاياها الجالية اليهودية التي كانت تقيم في إلفنتين التي تعرضت لهجوم المصريين بتأثير كهنة معبد خنوم وبتأييد ممثل الحاكم الفارسي في الصعيد (مصر العليا) ، وتحلل إدّا برتشياني هذه الاحداث وترى انها ذات طابع سياسي أكثر من كونها ذات طابع ديني .

Bresciani in Fischer Weltgeschichte 5 (1974) - Agypten u. das Perserreich p. 317 - 18 .

انظر أيضا : Grelot p. 398 .

ويقدم لنا كثير من هذه النصوص وثائق عن الاجراءات القضائية . وهذه الاجراءات لا بد انها كانت متأثرة بما قبلها من اجراءات في القضاء المصري وفي العالم الآرامي . وهي تطلعنا على تعدد العقائد والاديان ، فالى جانب عبادة يهو في إلفنتين كان يعبد نابو وبنيت وبيت إل وملكة شمين وبعل اشمون وعنات وهي معبودات من العالم الكنعاني ـ الآرامي .

وتدل هذه المؤشرات على تعدد المؤثرات الثقافية والتقاليد القانونية في المجتمع المصري في ذلك الدور .

٢ ـ حول المصادر والدراسات الحديثة ـ الوضع الراهن للبحث :

أخذت تظهر في السنين الاخيرة دراسات استنبطت من النصوص ما صار يدعى

الآن بالقانون الآرامي الى جانب القانون المصري والقانون البابلي والآشوري حيث كانت توجد في هذه المصادر الاخيرة قوانين مكتوبة عثر على نصوص منها ،اما الوثائق الآرامية فهي وثائق تمثل عقودا قانونية لا بد أنها كانت تطبيقا لقوانين كانت قائمة ومرعية .

ومن أهم الدراسات بهذا الصدد :

R. Yaron, The Law of The Elephantine Documents (1961) .

يـارون ، القانون في وثائق إلفنتين .

ثم له دراسة مختصرة عن هذا المؤلف بعنوان :

— Introduction to The Law of The Aramaic Papyri (Oxford 1961) .

— The Schema of The Aramaic Legal Documents, JSS. (1957) P.33-61.

ـ ثم هناك دراسة مفس الهامة وهي بعنوان :

Muffs, J. Y. , Studies in The Aramaic Legal Papyri from Elephantine (Studia et Documenta ad Jura Orientis Antiqui Pertinentia VIII, Leiden (1968) .

نجد عنده دراسة لأصول كثير من المصطلحات القانونية الآرامية التي يعيدها الى التشريع الآشوري . مثلا (عبارة لا اجراءات ولا ادعاء) مأخوذة من الصيغة الاكادية ـ الآشورية (لن أكون أهلا لتوجيه اجراءات بحقك او اقامة الدعوى ضدك).

كما ظهرت دراسات توضح مدى تأثير الصيغ القانونية الآرامية في تطور الصيغ القانونية المصرية في العلاقات الشخصية مثلا في دراسة الامير في دراسته عن أرشيف عائلة مصرية من طيبة (١٩٥٩) بالانكليزية .

ان اهتمامنا بالموضوع يعود الى تلك السنة ١٩٦٨ :

عندما نشـرنا بحثا في مجلـة معهد الدراسـات السامية في باريس (Semitica) عـن كلمة آراميـة في نصوص إلفنتين هـذه وهي كلمة TQM = تقـم حين كنـا ندرس هذه النصوص على الاب غرولو قبل أن ينشر محصلة دراساته في مؤلفه الهـام الذي أشرنا اليه بعد ذلك بسنين .

ثم نشرنا قبل سنتين دراسة عن الحياة اليوميـة في بلاد الشـام (خلال الالف الاول ق.م) أي في العصر الآرامي اوردنا فيها عدداً من الرسائل الآرامية الخاصة نقلت

الى العربية لأول مرة بعد الرجوع الى النصوص الآرامية الاصلية (التراث العربي ، دمشق ١٩٨٦) .

لقد اخترنا لدراستنا هذه عددا من الوثائق الهامة التي نقدمها لهذه الندوة وهي تنشر لأول مرة باللغة العربية .رجعنا في دراستها الى نصوصها الآرامية والى الترجمات والدراسات العلمية التي صدرت عنها وبخاصة أعمال بورتن وغرولو .

وفي البحث نماذج من نصوص الوثائق القانونية الآرامية تعود الى هذه المرحلة من تاريخ المجتمع الآرامي درست (الملكية الخاصة ومعاملات الارث) من خلال نصوص قانونية تتعلق بالعلاقات الشخصية لهذا المجتمع الآرامي المقيم في مصر وهي نصوص تمثل صورا من الحياة اليومية في المجتمع الآرامي وهذه النصوص تتناول طرق نقل الملكية العقارية وهناك وثائق أخرى تلقي الضوء على بعض أشكال استثمار الاراضي الزراعية(١) ، وتدل هذه النصوص على وجود تقاليد تشريعية عريقة ترقى الى العصر الاكدي حملها الآراميون الذين استقر بهم المطاف في أقصى جنوب مصر نظرا لاضطراب الاوضاع في المشرق نتيجة التحركات الآشورية في المنطقة منذ القرن الثامن ثم نتيجة لنقل السكان والقطعات العسكرية في أيام الامبراطورية الاخمينية .

وتتضح من هذه النصوص الاجراءات القانونية واصول التسجيل والتوثيق لتثبيت حق الملكية العقارية في عقود البيع والتنازل ، ونصت هذه العقود على الغرامات المالية المتوجبة على التجاوزات التي يرتكبها الطرف الذي يتجاوز حدود العقد المتفق عليه والموثق أصولا . وهي غرامة تتراوح ما بين ١ قرش واحد الى ١٠٠ قرش وهو يتراوح بين ١ ـ ١٠٠٠ ثقل / مثقال ، والثقل يعادل نحو ٨ غ فضة .

٣ ـ الوثائق والنصوص :

نص يتعلق بتسوية خلاف على مسألة عقارية :

مسألة الجدار الفاصل نشره سخاو ثم غرولو نص رقم ٣٢ ص ١٧١ ـ ١٧٤ ،

(Cowley , Aramaic Papyri = AP. 5) .

---

(١) هناك أيضا نص عقد المزارعة : استئجار أرض يتقاسم به المؤجر والمستأجر غلتها . نشر هذا النص لاول مرة الالمانيان هانس باور و ب. مايسنر (١٩٣٦) ثم أعاد دراسة الموضوع دوبون ـ سومر ونشر عنه دراسة بالفرنسية (١٩٤٤) ثم نشره غرولو في عام (١٩٧٢) .

النص :

....

ماحسيا بن يدونيا مالك لأرض تصلح للبناء في حصن فيلة إلفنتين وهذه الارض كانت بيتا آل الى الخراب فيما بعد والعقد يتضمن ما اتفق عليه بينه وبين جاره في ١٢ أيلول ٤٧١ ق.م. أذن ماحسياه لقونياه بن صادق ببناء جدار داعم (جدار استنادي) على مدخل الارض التي يملكهـا . وقـد تحدد في العقـد أن الجدار هو ملك له وانـه سيحتفظ بحق المرور للدخول الى بيته . قد يكون هذا الجدار مدعما لجـدار بيت قونياه وهو يبدأ من الشارع الى نهاية قطعة الارض حيث يلاصق منزلا ماحسيا وقونيا منزل جار ثالث هو زكريا .

وقد أعتمد غرولو في تحديد تاريخ العقد على نتائج تقديرات بورتن(١) .

ملاحظات حول هذا النص :

- التأريخ الدقيق .
- تسجيل اسمي الطرفين المتعاقدين وهما آراميان من أسوان من سريـة آرامية في جيش الامبراطورية .
- التأكيد على نقاط الاتفاق ، والملكية .
- اسم الكاتب .
- اسماء الشهود من أصول مختلفة أربعـة أسماء أكادية ، اسـم آرامي وخمسـة اسماء ايرانيـة .
- في النص دلالة على اختلاط السكان وتمازجهـم في العصر الامبراطوري الفارسـي الاخميني .

وثيقـة أخـرى :

قضية تملك بيت ثان

النص ٣٦ في غرولو — Grelot P. 184 .

بورتن (ارشيف) ص ٢٤٤ — Porten Archives P. 244 .

بورتن (نصوص) ص١٥ عن كولي ١٣ — Porten Texts P. 15 ; Cowley 13 .

---

(١) انظر فيما بعد :
النص بالآراميـة في : Porten, Aramaic Texts; P. 5 , Cowley , 5 .

وترجع هذه الوثيقة الى نحو أواسط القرن الخامس ق.م. ، وبعد أن وصف ما حسياه بأنه يهودي من فيله وصف في نص آخر رقم (٤٤) عند غرولو بأنه آرامي من أسوان . فالمجتمع الذي ندرسه آرامي المنشأ والثقافة ، متعدد العقائد الدينية .

وفي النص مسائل قانونية هامة تتضمن تأكيدا دقيقا على الواقعة وتطورها وتسليم الوثائق المتعلقة بالملكية الى البنت مبتاحية التي تنازل لها والدها عن ملكية بيته لها بموجب نص قانوني واعترف لها فيه بحق التملك والتوريث وباسقاط حقه بأي ادعاء في المستقبل وكذلك حق عقبه في ادعاء او امكان اتخاذ أي اجراء قانوني ضدها. ويتضمن تحديدا دقيقا لموقع العقار بشكل يحدد مواصفاته ويمكن التعرف عليه .

نص ثالث :

(النص رقم ١٥٣ انظر : غرولو ، وثائق آرامية من مصر).
Grelot , 53 P. 255 B. P. 12 (Brooklyn Museum) .

يتعلق ببيع بيت عائلي بيعا نهائيا :

وثيقة تنص على بيع بيت عائلي تعود الى نحو ٤٠٢ ق.م بيعا نهائيا بين طرفين هما عنان بن عزريا وقرينته تابيموت وصهرهما عنانيا بن حجي الذي اشترى منهما الجزء الباقي من البيت .

وتدل الدراسات على أن هذا العقد يشبه مضمون عقد مماثل كان عقد قبل نحو ٣٥ عاما وكان المبلغان المدفوعان في الحالتين متساويين قرش = ٤ مثاقيل وقرش =٣ مثاقيل ، لكن في المرة الاولى كان البيت بحالة سيئة وفي المرة الثانية كان البيت مأهولا وكان مملوكا بسبب توزيع حصص فيه بصورة متتابعة ولم يبق للاب العجوز سوى الصالة الكبيرة من الدار التي كان منح نصفها لزوجه في ٣٠ تشرين الاول ٤٣٤ ق.م . وعقد منح هذه الحصة يلحظ حق ولدي عنانيا بن حجي بالارث ، وهو ملك غير قابل للقسمة .

وهذا الوضع القانوني اقتضى اشتراك المالكين المنتفعين عنانيا وزوجه تابيموت في عقد البيع هذا .

وتلاحظ في صيغ النص دقة التسجيل ، فبعد أن كتب الكاتب عشرة أسطر طلب صاحب الافادة الغاء افادته والعودة الى الكتابة من جديد .

ويلاحظ من النص دلالات على بداية استخدام العملة اليونانية في مصر منذ اواخر القرن الخامس ق.م .

ويحدد النص أبعاد العقار بصورة دقيقة وكذلك الضمانات الممنوحة للمشتري والمعترف بها قانونيا .

ويعد هذا النص مثالا على صيغ عقود البيع التي كانت متبعة في العصر الفارسي ، وفيها نجد العبارات المألوفة في مثل هذه الوثائق وتعطي الوثيقة المعطيات عن الابعاد ، ويتضح ذلك من المخططات التي يمكن رسمها على هذا الاساس وبالمقارنة مع وثائق مشابهة تتعلق بالعقار نفسه .

ويمكن لنا كذلك أن نستنبط معلومات نقدية :

١ قرش = ١٠ مثاقيل = ٥ ستاتير

ووثيقة البيع كانت تسلم للمالكين الجدد .

وتعود هذه الوثيقة الى ٤٥١ ق.س السنة الرابعة من حكم الملك أرثا حشويرش وبعد زمن وجيز من هذا قام أميرته باسترداد استقلال مصر كلها وبسط سيطرته عليها ليبدأ فترة انتقالية من تاريخ مصر المضطرب في أواسط القرن الخامس ق.م .

النصوص :

١) ــ قضية الجدار الفاصل(١) :

نقدم فيما يلي ترجمة عربية للنص بعد الرجوع الى النص الآرامي (انظر بورتن، نصوص) والى الدراسات الحديثة المنشورة عنه (انظر غرولو ، وثائق وبورتن ، أرشيف إلفنتين) .

١ ــ في ١٨ أيلول (الشهر السادس في التقويم البابلي ، الاضافة (بين قوسين من المترجم) أي في اليوم الثامن والعشرين من باحونس = بع خونصو (الشهر التاسع من التقويم المصري ، الاضافة من المترجم) = العام الخامس عشر من ملك الملوك سرخس / حشويرش .

٢ ــ قونيا بن صدوق ، آرامي من أسوان ، من سرية فاريازاتا قال لماحسيا بن يدونيا . آرامي من أسوان .

٣ ــ من سرية فاريا زاتا : أتيت اليك وانت أعطيتني مدخل بيتك لابني عليه .

٤ ــ جدارا ، هذا الجدار يخصك ، وهو يلاصق بيتي عند زاويته العلوية .

(١) تنشر هذه النصوص لاول مرة بالعربية .

٥ ـ هذا الجدار يقع بجانب بيتي من الاسفل الى الاعلى من زاوية بيتي العليا الى بيت زكريا (تعيين الاتجاه ليس واضحا وهو يحتمل اختلاف وجهات النظر).

٦ ـ غدا أو في أي يوم آخر لن استطيع منعك من البناء على هذا الجدار الذي يخصك .

٧ ـ اذا منعتك ادفع لك مبلغ ٥٠ قرش بالعيار الملكي من الفضة الخالصة (والقرش قطعة نقد فارسي = قطعة العشرة = ١٠ مثاقيل من الفضة) وهذا الجدار .

٨ ـ مرة أخرى يخصك واذا ما مات قونيا ، غدا أو في اي يوم آخر لن يقدر أحد من أبنائه أو بناته ولا أخ ولا أخت ولا أحد

٩ ـ من ذويه الاقربين أو الابعدين عسكريا كان أم مدنيا أن يمنع محسه (ماحسيا) او ابنه من البناء على

١٠ـ هذا الجدار الذي يخصك (تعود ملكيته اليك) ومن يقدم منهم على منع البناء يدفع المبلغ المذكور أعلاه والجدار

١١ـ يخصك مرة أخرى ولك الحق ان تبني عليه وأن تعلي البناء بينما أنا قونيا لن أستطيع

١٢ـ ان أقول لمحسه : هذا المدخل لا يخصك ولن تخرج الى الشارع الذي يقع

١٣ـ بيننا وبين بفطع أنيت (= نفسه في يدي نيت) ، المراكبي على النيل اذا منعتك علي ان ادفع لك المبلغ المذكور أعلاه .

١٤ـ ولك الحق بأن تفتح هذا المدخل وأن تخرج الى الشارع الذي يقع بيننا .

١٥ـ بلاطيا بن أخيا كتب هذه الوثيقة حسبما أفاد قونيا .

١٦ـ١٩ـ ثم ذكرت أسماء الشهود وهم ستة ، وتدل هذه الاسماء على تعدد أصول الجاليات المقيمة في منطقة أسوان آنذاك وهم آراميون وايرانيون .

٢٠ـ الخلاصة : وثيقة بشأن الجدار الذي كتبه قونيا لمحسه .

٢) ـ عقد بتمليك بيت ثان :

ماحسيا يمنح ابنته مبتاحيه بيتا .

(انظر النص الآرامي في بورتن،نصوص. وكذلك غرولو.النص رقم ٣٦ ، وبورتن، أرشيف ص ٢٤٤) .

١ ـ في ٢ كيسلو (الشهر التاسع من السنة البابلية) أي في ١١ من ميسور (في التقويم المصري) ، العام التاسع عشر للملك أرتاحشويرش حسيا بن

٢ ــ يدونيا ،آرامي من أسوان من سرية فاريازاتا قال لمبتاحيه ابنته: أعطيتك البيت.

٣ ــ الذي أعطانيه بقيمته ميشلم بن زكور بن آطر آرامي من أسوان ، وهو ما كتبت لنفسي بشأنه وثيقة .

٤ ــ أعطيته لمبتاحيا ابنتي بمقابل ممتلكاتها التي أعطتني اياها عندما كنت محجوزا في القلعة وقد استهلكتها .

٥ ــ ولم اجد مالا ولا ممتلكات لتسديدها ثم أعطيتك هذا البيت

٦ ــ لرد مقابل هذه الممتلكات التي صدرت منك بقيمة ٥ قرش وأعطيتك الوثيقة القديمة التي

٧ ــ كان مشلم كتبها لي بشأنه . هذا البيت أعطيك اياه وأنا متنازل عنه انه يخصك لك ولاولادك

٨ ــ من بعدك وانت تعطينه لمن تريدين وانا لا استطيع ولا يستطيع اولادي ولا أحد من عقبي ولا اي شخص آخر

٩ ــ ان يقيم الدعوى أو أن يتخذ اية اجراءات بشأن هذا البيت الذي اعطيتك والذي بشأنه كتبت لك هذه الوثيقة .

١٠ــ ان من يقيم الدعوى ويتخذ اجراءات ، سواء أكنت أنا نفسي أم أخ لي أم أخت أم اي من أهلي الاقربين أو الابعدين وسواء أكان عسكريا أم مدنيا .

١١ــ عليه أن يدفع لك مبلغا من ١٠ قرش والبيت يبقى مرة أخرى خاصا بك . وعلاوة على ذلك ان أي شخص آخر لن يستطيع أن يبرز ضدك أية وثيقة .

١٢ــ جديدة كانت أم قديمة ، إلا هذه الوثيقة التي كتبتها والتي أعطيك اياها . ولئن ابرز أحد ضدك وثيقة فلن أكون أنا الذي كتبها .

١٣ــ وعدا عن ذلك ففيما يلي أبعاد هذا البيت في أعلاه (ربما في شماليه ؟) بيت يأو أوش بن بانوليا وتحته (جنوبه ؟)

١٤ــ معبد الآله والى الشرق منه بيت جدول بن أوشيع والشارع بينهما

١٥ــ الى الغرب منه أرض مردوك بن بالطو كاهن الربين خانو وآتي .

١٦ــ هذا البيت أعطيتك إياه واني متنازل عنه ، وهو يخصك دائما . أعطه الى من تريدين .

١٧ــ ناتان بن عنانيا كتب هذه الوثيقة حسب إفادات ماحسيا (الذي وقع بنفسه على الافادة) . ثم يأتي ذكر أسماء الشهود وهم أربعة شهود .

وعلى ظهر الورقة خلاصتها كما يلي : وثيقــة تتعلق بماحسيا بن يدونيا وبابنته مبتاحيه .

٣) ـ عقد بيع بيت بيعا نهائيا :

(انظر غرولو ، النص رقم ٥٣ = B. Porten , Texts , 12 .

The Brooklyn Museum Aramaic Papyri, (E. C. Kraeling, New Haven 1953)

الصياغة الاولى للعقـد :

١ ـ في ١٢ من شهر تحوت (الشهر الاول من السنة الشمسية المصرية ، المترجم) السنة الرابعة للملك أرتاحشويرش ، عناني بن عزريا خادم المعبد .
والسيدة تابيموت

٢ ـ قرينته خادمة بمعبد رب البيت المقيم في فيله (إلفنتين) القلعة ، قالا لعنانيا بـن حجي بن مشلم بن بساس آرامي

٣ ـ من فيلة ـ القلعة من سرية نابوكودوري : أنا وتابيموت ابنة باتـو كلانا بعنا لك وأعطيناك بيتنا الذي كنـا

٤ ـ اشتريناه بثمن من الفضة من باغازوشتا بن بلين القزويني أي بيت امبوليا بـن مسدايا القزويني الذي كان مستوطنا

٥ ـ في فيله (إلفنتين) وأنت أعطيتنا ثمنا لبيتنا مبلـغ ١ قرش (أي ١) ٣ مثاقيـل (أي ٣) بالفضة (العملة) الايونية أي ٦ ستاتير (١)

٦ ـ ثقل (مثقال) واحد ، وقلبنا مطمئن لأنه لم يبق لنا أي دين عليكم من الثمن . هذه هي مقاييس البيت الذي بعناه لكم .

٧ ـ وأعطيناكم اياه : من الشرق الى الغرب بطول ١٦ ذراعا ، . .

٨ ـ ومن تحت الى فوق بعرض خمسة أذرع . . المحيط ١٥٠ ذراعا وها هي حدود

٩ ـ البيت الذي أعطيتك اياه مهرا (في وثيقة زواجك) .

(ثم أعيدت صياغة الوثيقة كما يلي :

(١) ستاتير : وزن يعادل ليبرة = ٤ دراهم فضة = ثقلان ، مثقالان . لكن القيمة النقدية قد تختلف وتتعدد .

سطر ١٠ – في ١٢ تحوت من العام الرابع للملك أرتاحشويرش ، عناني بن عزريا خادم معبد

١١– الاله ، وتابيموت امرأته ، عتيقة مشلم بن زكور اتفق كلاهما (بلسان واحد) قالا لعناني بن حجي بن بساس (يلاحظ اختلاف في الاسم عن السطر الثاني).

١٢– نحن بعنا لك وأعطيناك بيتنا الذي اشتريناه من باغازوشتا بن بلين القزويني في الطابق الارضي بناء

١٣– يشتمل على عضائد ، نوافذ ، له مصراعان ، بناء في الطابق الارضي ، يعني صالتي الكبرى ، وانت اعطيتنا ثمنها

١٤– مبلغ ١ قرش واحد = ٣ مثاقيل بالعملة الايونية أي مبلغا يعادل ٦ ستاتير لكل مثقال . وقد ارتضينا الثمن الذي

١٥– اعطيتنا اياه . هذا هو مقياس البيت الذي بعناه لك وأعطيناك اياه .
من الشرق الى الغرب بطول

١٦– ١٦ ذراعا (مزدوجا) (الذرع = ٢٤ اصبعا) .. ومن فوق الى تحت بعرض خمسة أذرع (مزدوجة) المحيط ١٥١ ذراعا (مفردا) .

١٧– هذه هي حدود البيت الذي بعناه لك واعطيناه لك : الى الشرق منه بيتك أنت عناني بن حجي ، الذي أعطيناه

١٨– الى يهو يشمع ابنتنا مهرا لعقد زواجها ، الحائط يلاصق الحائط والى الغرب منه

١٩– المعبد بينهما الطريق الملكي وفوقه بيت فرنايا بن زيليا ومردء اخيه يلاصقه

٢٠– جدارا بجدار وتحته بيت باحي وبيمط اخيه مراكبي المياه ابني طاوية ،

٢١– وبينهما طريق الملك ، والنافذة الوحيدة لهذا البيت مفتوحة باتجاه الصالة الكبرى . والباب العالي يفتح على طريق الملك .

٢٢– من هنا نخرج وندخل الى هذا البيت المعينة ابعاده في هذه الوثيقة ، أنت عناني

٢٣– لك حق فيه ابتداء من هذا اليوم ودائما ، وأولادك لهم حق فيه بعدك وأنت تعطيه الى من تريد أو الى من

٢٤– تبيعه اليه بثمن . أنا عناني وتابيموت امراتي التي كانت خادمة مشلم بن زكور والذي اعطاني اياها

٢٥ـ زوجة . لن نقدر أن نرفع دعوى ضدك ولا أن نتخذ اجراءات بخصوص هذا البيت الذي بعناه وأعطيناه اليك والذي أعطيتنا أنت ثمنه

٢٦ـ مالا برضانا وعلاوة على ذلك لن نقدر على أن نقيم ادعاء على أولادك أو بناتك أو على من تعطيه أنت له بالمال أو بالمجان

وعلاوة على ذلك

٢٧ـ لا ولد من أولادنا ولا بنت من بناتنا ولا أخ ولا حليف ولا ابن بلد ولا دائن لنا لن يقدر على ذلك . ان من يقيم الدعوى ضدك ويقيم الدعوى

٢٨ـ ضد أولادك أو من تعطيه له . ومن يتقدم بشكوى ضدك أمام حاكم أو سيد أو قاض بشأن هذا البيت الذي

٢٩ـ سجلت مقاييسه أعلاه . ومن يبرز ضدك وثيقة جديدة أو قديمة تتعلق بهذا البيت الذي بعناه اليك وأعطيناك اياه ، ان من يفعل هذا يرتكب خطأ .

٣٠ـ وعندئذ عليه أن يعطيك لك ولاولادك تعويضا قدره ٢٠ (قرش) بالمعيار الملكي من الفضة الصرف ، والبيت تعود ملكيته اليك لك ولاولادك

٣١ـ ولمن تعطيه اليه مجانا . وعلاوة على ذلك أعطيناك الوثيقة القديمة التي كتبها باغازوشتا لنا .

٣٢ـ وثيقة عقد البيع التي اعدها لنا والتي أعطيناه أجر اعدادها مالا من الفضة كتب هذه الوثيقة حجي .. في إلفنتين الحصن (القلعة) .

٣٣ـ بناء على افادة عناني خادم المعبد ، وتاييموت زوجه كليهما باتفاق تام وبلسان واحد .

ثم يأتي ذكر أسماء ثلاثة شهود .

وخلاصة الوثيقة : وثيقة بيع بيت .

نتائج :

لا أود أن أستخلص نتائج كثيرة ، لكنني أعتقد ان هذه النصوص تقدم معلومات قد تغني القدرة على استخلاص نتائج أو اجراء مقارنات فيما بعد من وجوه متعددة .

ان هذه الوثائق لا تكفي لأي تعميم ولكنها تشكل دلالات على بعض أشكال الملكية العقارية والاجراءات القانونية لتوثيقها . وهي مادة اذا ما أمكن التوسع في دراستها يمكن أن تفيد في تعميق فهم بنية مجتمع مصر القديم في العصور الطويلة قبل الاسلام، وفي فهم بعض الصيغ القانونية التي دخلت حتى في ظل الاحتلال المتعاقب الهليني والروماني والبيزنطي في الاعراف والتقاليد القانونية التي حكمت المجتمع المصري طويلا.

وقد تدخل هذه المعطيات التي أمكن استخلاصها من دراسة بعض وثائق هذا المجتمع الآرامي المقيم في مصر في تكوين صورة عن بعض أوضاع المجتمعات الآرامية في ذلك العصر .



أهم المصادر والمراجع (بالاضافة الى ماذكر في البحث) :

(١) التهايم وشتيل ، **العرب في العالم القديم** .
F. Altheim u. Stiehl, **Die Araber in der Alten Welt,** 1 er Band (Berlin 1964) .

(٢) دانيال أرنو ، **الشرق الادنى القديم** .
D. Arnaud, Le Proche - **Orient ancien,** (Paris 1970) .

(٣) أ. برتشياني ، **مصر والامبراطورية الفارسية في فيشر ٤** .
E. Bresciani, **Ägypten u. das Perserreich in Fischer Weltgeschichte 4,** Griechen u. Perser, Frankfort am Main (1974) .

(٤) ج. ر. دريفر ، **وثائق آرامية من القرن الخامس** ، أوكسفورد ١٩٦٥ .
G.R. Driver, Aramaic Documents of fifth Century B.C. Oxford (1965)

(٥) فرزات ، محمد حرب ، بحث في **مجلة سيميتيكا** باريس ١٩٦٨ .
H. Farzat, Encore sur le mot TQM. in Semitica XVII, (1968) .

(٦) غرولو ، **وثائق آرامية من مصر** .
P. Grelot, **Documents Arameens d' Egypte,** Paris (1972) .

(٧) س. كاوفمان ، **التأثيرات الاكادية في الآرامية** ، شيكاغو (١٩٧٤) .
S. A. Kaufman, **The Akkadien Influences on Aramaic,** Chicago (1974)

(٨) بورتن ، **نصوص آرامية** .
B. Porten, **Aramaic Texts** (1976) .

(٩) بورتن ، أرشيف الفنتين .
B. Porten, **Archive from Èlephantine,** Berkeley (1968) .

(١٠) فرانتز رونتال ، **الدراسات الآرامية** ، ليدن (١٩٦٤) .
F. Rosenthal, **Die Aramaistische Forschung,** Leiden (1964) .

* * *

الحيازة الزراعيـة وآثارها في مجتمع الهـلال الخصيب

في عصر الممالك القديمـة

(٣٠٠٠ ــ ٥٣٥ ق.م)

د. علي أبو عسـاف

المديرية العامة للآثار والمتاحف بدمشق

تمهيـد :

... نقرأ في قوائم الملوك السومرية ــ الاكدية اسماء ملوك وزعـوا على سلالات حكمت مددا طويلة أو قصيرة في مدن كثيرة : مثل كيش والوركاء ، ولجش ، وأور ، وماري . ولا ترتبط بدايات هذه المدد بحدث يسعفنا في تحديدها . كما أن سني حكم بعض الملوك كثيرة تتجاوز الرقم المعقول .

وبالاعتماد على الآثار أمكن تحديد زمن حكم هذه السلالات مـن عـام ٢٩٠٠ ــ ٢٤٠٠ق.م ،وأطلق الباحثون الاجانب على هذه المدة الزمنية اسم (Early Dynastic) الذي ترجم الى العربيـة (عصر فجـر السلالات) وأفضل أن اسميه (عصر نشـوء الممالك) الذي فيه تأسست ممالك سومرية واكدية وحدها شروكين الاكدي نحو عـام ٢٣٥٠ ق.م وأسس أول مملكة قوية في المنطقة شملت الجنـاح الشرقي لبلاد الهـلال الخصيب ، والمناطق الشمالية لجناحه الغربي وعاشت حتـى عام ٢١٥٠ ق.م . حين تفككت البلاد وتجزأت وعادت الى ممالك حكم فيها شيوخ القبائل الكنعانية والامورية حتى عام ١٢٠٠ ق.م . كما حكمت في بدايتها (٢١٥٠ــ١٩٠٠ ق.م) سلالة أور الثالثة السومرية . وخلال الالف عام هذه كانت الممالك تتخاصم وتتصالح وتتحالف مع القوى الخارجية بعضها ضد بعضها الآخر ، ولم تتوحد .

ومن عام ١٢٠٠ الـى ٥٣٥ ق.م ، ساد الآراميون والآشـوريون في بلاد الهـلال الخصيب ، وهيمنت المملكة الآشورية على المشـرق العربي بأكمله تقريبـا . ويلاحظ

« ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » لجنـة كتابة تاريـخ العرب بجامعة دمشق **ندوة** ، ٢٨ ــ ١٩٨٨/١١/٣٠ .

دراسـات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

الباحث في حضارة المشرق العربي خلال هذه العصور الاربعة ، أن النصوص والوثائق التاريخية وفيرة ، وأن النصوص التي تخص موضوعنا قليلة جدا . ومع ذلك علينا أن ننطلق من بعض النصوص التي تتضمن معلومات مباشرة أو غير مباشرة توضح جانبا من جوانب حيازة الارض .

أولا — أنماط الحيازة :

آ — في عصر نشوء الممالك :

عثر بمدينة شورباك (موقع فارة الى الجنوب من بابل) على وثائق هي صكوك بيع أراضي نقشت كلماتها في الحجر ولم تسطر على الطين . ويبدو أن صكوك بيع الاراضي هامة حتى كتبت على الحجر الذي يصمد لعاديات الزمن أكثر من الطين . تعود الوثائق الى القرن السادس والعشرين ق.م (٢٦٠٠ ق.م) . وقد كتبت بالاكدية ، وتنبئنا بأن الشاري لم يكن شخصا ، بل أسرة أو فخذا من عشيرة . ولم تكن الوثائق محفوظة في دار محفوظات رسمية بل عثر عليها مبعثرة بين البيوت . اذن ترينا هذه الوثائق أمرين هامين هما : المالكون أسرة أو فخذ من عشيرة وأن الصكوك بيد أصحابها . وهذه الحالة ملفتة للنظر ، وقد ينشأ عنها نزاع بين أفراد الاسرة أو العشيرة على توزيع العمل ، أو توزيع الانتاج ، واستثمار الارض . والواقع أن حيازة الارض لم تكن مقصورة على الاسر والافخاذ ، بل حاز الافراد على الارض كما حاز عليها المعبد وادارة المملكة . ونتبين ذلك من الوثائق التي عثر عليها في معابد المدن السومرية ، وخاصة في معبد مدينة لجش ، التي تشير الى أنه كانت للمعبد حقول يعمل فيها العبيد بأجر زهيد ، أو في مقابل قوت يومهم . أما الآثار التي خلفتها ملكية المعبد للارض في المجتمع ، فيرويها لنا الملك السومري أوروك اجينا ملك لجش الذي كان حاكما في نحو عام ٢٣٥٥ ق.م ، وحصل على لقب مصلح اجتماعي .

لقد أدت حيازة المعبد لحقول زراعية الى ثراء كهنته ومعاونيهم ، مثل الكتبة والمراقبين والخزانين على حساب المعبد والعبيد ، الذين كانوا يعملون في الارض . وقد استغل الكهنة والاداريون جهد العمال الزراعيين والعبيد ، وخانوا الامانة فتصرفوا بالمواد التي قدمت للمعبد وخزنت فيه ، وحرموا ذوي الحقوق من حقهم في الانتاج . ولا شك أن هذه الاوضاع غير الطبيعية والشاذة خلقت جوا متوترا بين الكادحين والمستغلين ، وعمقت الفجوة بين الطبقات . وطبقا لما ورد في وثيقة أوروك اجينا سادت المجتمع السومري في لجش طبقة السادة أو الاشراف أو الاعيان ، وعلى رأسها الحاكم ، يليها المراقبون أو المفتشون الذين حصلوا من المزارعين على النصيب الاوفر من انتاجهم ، وقدموه للحاكم وحاشيته .

ولم يكتف الحاكم بنصيبه من انتاج المزارعين ، بل أخذ نصيبا اضافيا من حصة المعبد ، الذي لعب كهنته دورا خسيسا مثل دور الحاكم وحاشيته ، فاضطهدوا السكان والاتباع ، وأخذوا مكافآت مجزية على الحفلات الدينية ، وكادت الكارثة تحل في البلاد من جراء هذه الاوضاع ، ومن جراء تسلط الاغنياء ورجال الحاشية على الناس ، فأتى أوروك اجينا ليصلح الاوضاع ، ويعيدها الى ما كانت عليه في السابق . وهذه العبارة الاخيرة (اعادة الاوضاع الى سابق عهدها) تبين لنا أن المعبد كانت له ملكية ، وله أملاك يديرها الكهنة وأعوانهم . والحاكم له أملاك تديرها الحاشية . ولم يكن نصيب هؤلاء من الفلال بأحسن من نصيب الكادحين ، بدليل أن أوروك اجينا قد ألغى الرقابة عليهم ورفع عنهم سياط المراقبين ، واكتفى منهم بنصيب المعبد ، ولم يسمح للكهنة بتقاضي أجور على أعمالهم الدينية ، كما لم يسمح لكبار الموظفين بأخذ اتاوة .

ويبدو من هذا كله ، ومن التدقيق في وثيقة أوروك اجينا اياها ، أن ثورة فلاحية قامت في البلاد قادها أوروك اجينا ، قضت على نفوذ وتسلط الفئات التي ذكرت ، وسوت بينهم وبين الناس اذا جاز التعبير(١) .

وخلاصة القول أن حيازة الارض خلال عصر نشوء الممالك ٢٩٠٠ ـ ٢٣٥٠ ق.م. كانت للمعبد والحكام والاسر وبعض الافراد(٢) .

ب ـ العصر الاكدي (٢٣٥٠ ـ ٢١٥٠) :

وبعد هذا العرض لحيازة الارض خلال عصر نشوء الممالك ، ننتقل الى العصر الاكدي (٢٣٥٠ ـ ٢١٥٠ ق.م) لنرى ما آل اليه الحال خلاله . وأول ما نلاحظه في هذا الصدد ، أن الملوك الاكديين قد ابتدعوا نظام الاقطاع . أي أن الملك الاكدي كافأ أعوانه المخلصين بمنحهم ارضا زراعية ، أو رعوية ، يتصرفون بها كما يشاؤون . وكان لهم الحق في استثمار اقطاعاتهم مباشرة بوساطة العبيد ، أو بوساطة الناس الذين يأتمرون بأمرهم أو تأجيرها . وفي كلا الحالين تدفع حصة الملك من الانتاج .

لقد تغير أسلوب حيازة الارض في هذا العصر اذاً . وعن طبيعة هذا التغيير تحدثنا الكتابة المنقوشة على مسلة الملك مانيشتوزو (٢٢٧٥ ـ ٢٢٦٠ق.م)(٣) التي تروي أن الملك قد ابتاع أراضي واسعة ، تقدر مساحتها بنحو ٣٣٠ هكتارا ، بقنطار من الفضة ، وهي أربعة حقول كانت تخص ٩٨ مالكا ، ثم وزعت على ٤٩ مستفيدا جديدا، كان من بينهم أحد أحفاد الملك ، وأولاد حكام مدن سابقين ، نقلوا من محل اقامتهم الاصلي الى محلات اقامة جديدة في الاجزاء الشمالية من المملكة . لقد احتفظ الملك بالملكية ، وسمح للمستفيدين باستغلالها كما يشاؤون .

وفي هذا النقش دليل على حق الافراد في تملك الارض وحيازتها ، وبرهان على أن حق الملك في استملاك الارض ــ ان صح التعبير ــ لا اعتراض عليه. ولا شك بأن في هذا النص أيضا البرهان على ثراء الملك.واذا رأينا في النص صورة جديدة لحيازة الاراضي، تنقصنا المعلومات الوثيقة الاكيدة عن نتائج هذه الحيازة . ومع ذلك فهي تتيح لنــا أن نستنتج بأن الملك لم يصادر الارض ، بل اشتراها ، ليضعها تحت تصرف حفيــده ، وتصرف أبناء حكام المدن السابقين . فهؤلاء لهم حق التملك . وقد لا تكون مخطئين اذا قلنا ان هذه الصفة كانت منتشرة في جميع مناطق الهلال الخصيب ، أو على الاقــل في المناطق التي خضعت للاكديين .

وحين نفترض ذلك ، نعتمد على بعض النصوص الايبلوية (العبلوية) التي تفيد بأن عددا كبيرا من السكان كان يعمل في الزراعة ويعتمد عليهــا في معاشه . وفي أحــد النصوص نجد توزيعا للمساحات المزروعة فيمدينة (عبلا) على النحو التالي : ٦٧٪ من أصل ۲۲۹٫۰۰۰ هكتار خصص للعاملين في الارض ، و ۹٪ للموظفين و ۹٪ للشيوخ ، ونحو ۲٪ لنجاري القصر ، و٤٪ للذين حول المدينة ، و ۷٪ لمراقبي الانتاج . ويتبين من هذا النص ، أن الادارة كانت تتحكم في توزيع الايرادات الزراعيــة ، وأن رقابتهــا عليها كانت شديدة وفعالة ، وأن الاسرة الحاكمة مستثناة من هذا التوزيع .

واذا ما أخذنا هذه الظاهرة بعين الاعتبار ، لقلنا ان أملاك الاسرة الحاكمة الزراعية مفصولة عن أملاك المملكة العامة ، ولها ادارة خاصــة .

وفي نص آخر ذكر أن ٤٣٠٫٠٠٠ هكتار كانت من نصيب الاسرة الحاكمة . وهذا يعني أن مساحة اراضي الاسرة الحاكمة هي ضعف مساحة أراضي مدينة ايبلا (عبلا) كلها تقريبا(٤) .

والواقع أن ادارة مملكة (عبلا) لم تكن لتدير كل الحقول الزراعية في المملكة ، ولم تكن لتتحكم بجميع السكان . فالقرى كانت لها ادارات أو سلطات خاصــة ، وعليهــا التزامات نحو القصر ،كانت عبارة عن حصة من انتاجها تدفع للقصر ،وربما كانت ضريبة تحدد من قبل موظفي القصر ، ويستفيد منها العاملون فيه . وفي الحقيقة ان الوثيقــة اياهــا ، تذكر أن مساحة كذا من الاراضي المزروعة أشجارا مثمرة ، أو عنبا في القرية كــذا ، تخصص للموظفين فلان وفلان . والواقع أنــه ليس مــن الضروري أن يكون هؤلاء الموظفون مقيمين في القصر ، بل قد يكونوا في القرى والارياف .

ومهما يكن الامر فان خصائص عدة يمكن أن تستبين من هذه النصوص :

١ ــ تمتلك أسرة الملك ارضا زراعية خاصة تؤجرها ، أو تستخدم فيهــا العبيد والاسرى ، أو الفلاحين ، في مقابل حصة من الانتاج .

٢ ـ يمتلك الفلاحون المقيمون في العاصمة ثلثي المساحات المزروعة ، في حين يوزع الثلث الباقي على فئة من الموظفين والشيوخ ونجاري القصر ، والمقيمين حول المدينة ومراقبي الانتاج .

٣ ـ الاراضي في الارياف ملك للمزارعين وعليهم دفع ضريبة للموظفين .

والحق أن هذه الامور هي أمور مشتركة بين (ابلا وأكد) ، وتؤكد ما قلناه في أن ملكية الاراضي متشابهة بين جناحي بلاد الهلال الخصيب ، وتعكس صورة طبقات المجتمع في الالف الثالث ق.م .

ت ـ عصر الممالك السومرية الاكدية :

بعد سقوط مملكتي عبلا وأكد استقلت بعض الاسر السومرية الحاكمة في الوركاء وأور ولجش خلال الحقبة من ٢١٥٠ ـ ١٩٠٠ ق.م . وخلال هذه الحقبة لم تتغير الاحوال ولم تتبدل ، الا في المدن السومرية ، حيث عادت للمعبد وللحكام ملكياتهم ، أو على الاصح حيث حافظ المعبد والقصر على أملاكها ، حتى خلال حكم الملوك الاكديين .

وقبل أن نقارن بين نوعية الحيازة الزراعية عند السومريين والاكديين ، لا بد من أن نورد هذه الملاحظة التي لاحظها الباحثون في الحضارة السومرية منذ زمن : لقد خلت وثائق المحاكم السومرية التي تعود الى عصر سلالة أور الثالثة (٢١٥٠ ـ ١٩٠٠ ق.م) من أية اشارة لنزاع على شراء وبيع الارض وانطلاقا من هذه الحقيقة يظن كثير من الباحثين ان الارض في سومر كانت ملكا للمعبد والملك ، وتؤجر للافراد ، وهذا ما أيده الملك أوروك أجينا كما أسلفنا . ومما يعزز وجهة النظر هذه أنه أكتشفت في مدينة اسين بين بابل والوركاء صكوك بيع وشراء حقول بعد عهد الملك أورنينورتا ١٩٢٣ ـ ١٨٩٦ ق.م. وغياب السومريين عن المسرح السياسي الى الابد .

من كل ما تقدم نستنتج أن ملكية الارض عند السومريين كانت للمعبد والملك ، وعند الاكديين للملك والسلطة والعوام .

ث ـ عصر الممالك الكنعانية الامورية :

واذا مضينا مع الزمن، نصل الى العصر البابلي القديم ،أي عصر الممالك الكنعانية الامورية خلال الالف الثاني ق.م، وفيه قامت ممالك كثيرة في جناحي الهلال الخصيب، كشفنا عن وثائق بعضها مثل بابل وآشور وماري وايمار والالاخ وأوجاريت ، ولم نكشف عن وثائق معظمها لانها لا تزال مطمورة بين أنقاض عواصمها . ومن دراستنا

لهذه الوثائق نرى أن قانون حمورابي هو أفضل مصدر يرشـدنا الى أوضاع حيـازة الارض في النصف الاول للالف الثاني ق.م، وأن وثائق مملكة أوجاريت تفيدنا في دراسة أحوال حيازة الارض خلال الحقبة نفسها .

وحسب مفهوم ذاك العصر، لم يهمل قانون حمورابي أية ناحية من نواحي الحياة، بل وضع الاحكام لها ، وأشرف حمورابي بنفسه على تطبيقها كما سنرى . لقد كان هذا القانون مرآة ذلك العصر لان فقراته قد وضعت لتعالج المشاكل القائمة ، وتصيغ لهـا الاحكام ، ومنها بالطبع حيازة الارض والمسائل المرتبطة بها . ويتضح من مواد هـذا القانون ان الفئات التالية كانت تحوز على الارض :

١ ـ الجنود الذين اقطعهم الملك حقولا وبساتين يستغلونها . واذا ما وقع أحدهم في الاسر وآل حقله وبستانه لشخص آخر عاد اليه الحقل والبستان بعد اخلاء سـبيله (المادة ٢٧) .

ويحق لابنه أن يرث الحقل والبستان اذا تطوع للعمل في خدمـة جيش الملـك (المادة ٢٨) .

أما اذا كان الولد قاصرا فيخصص له نصف الحقل والبستان لتتمكن والدته من تربيته بايراد هذه الحصة . وخلاصة القول ، ان للجندي الحق في استثمار اقطاعيته ما دام في خدمة جيش الملك هو وورثته من بعده . ولا يحق له البيع (المواد ٢٩ــ٣٠) كما لا يحق له أن يهبها للزوجة والبنات . ومما يسترعي الانتباه أن الجندي قد سمي رايد وقد يكون ضابطا أو جنديا .

٢ ـ النادبات أي الراهبات اللواتي ينقطعن للعمـل في المعابد ، ويحق لهن بيـع اقطاعاتهن مقابل الفضة على أن يتعهد الشاري بالوفاء بالالتزامات المترتبة علـى الحقل من ضرائب وغيرها (المادة ٤٠) .

٣ ـ الافراد العاديون الذين يحق لهم تأجير أرضهم . وفي حال اهمال المستأجر للحقل عليه أن يعوض للمؤجر عن الغلال بكمية تساوي انتاج حقل الجار . وعليه أن يعيد الحقل للمالك محروثا خاليا من الاعشاب . وأجرة الحقل لا تكون حصة من الغلال فقط ، بل قد تكون كمية متفق عليها بين المؤجر والمستأجر تدفع سـلفا ، ولا تسترد اذا أمحل الحقل ، أو جرف الفيضان المزروعات . أما اذا لم تكن قـد دفعت سـلفا ، وحصلت الاضرار ، يأخذ المؤجر من المستأجر نصيبا من الغلة قدره النصف أو الثلث.

واذا لم يستفد المستأجر أو الفلاح من الغلال في السنة الاولى ، يحق له زراعـة الحقل سنة ثانية من غير معارضة المالك ، الذي يأخـذ نصيبه المتفق عليـه (المـواد ٤٢ ـ ٤٨) .

وفي ذلك ضيم واضح للفلاح ، الذي يستأجر بأجرة معلومــة . فذ لا يســتطيع انتاجها من الحقل فيقع في دائرة الاستعباد .

هذه هي الفئات التي تحوز الارض في قانون حمورابي . وتنبئنا رسائل حمورابي مع ولاته أن مشاكل كثيرة كانت تنجم عن مخالفة المواطنين لهذه الاحكام . وعلى سبيل المثال نذكر برسائل سن ادينام والي مدينة لرسا لحمورابي ، الذي كان يسأله فيهـا الفصل في القضايا . وكان حمورابي يبت بها ، ويطبق أحكام قانونه بدقة . والواقـع أن حمورايي لم يكن الاوحد الذي تولى حل المشاكل بنفسه ، وألزم ولاته بالكتابة اليه في مواضيع كثيرة ، بل أيضا شمشي هدد ملك آشور ـ ١٨١٥ ـ ١٧٨٢ق.م الذي كان يرسل الرسائل لولاته ويسألهم في قضايا كثيرة .

والحق يقال أن الشكوى المباشرة لحمورابي، وفصله بها لا يعني اطلاقا أن العدالة قد سادت في المجتمع . فوجود الشكوى دليل على الظلم . وقــد تكون المواقف مجرد دعاية،ويؤيد وجهة نظرنا هذه بقاء طبقات معدمة فيالمجتمع،وهي المساكين والمحرومون، واستمرار سيطرة القوي على الضعيف . فحسب قانون حمورابي ينقسم المجتمع الـى الطبقات التاليــة :

١ ـ الاوائل اي طبقة الاسياد وهي حرة في تصرفاتها تأخذ ثلثي انتاج الارض وتستعبد الناس المثقلين بالديون وتستخدمهم في الارض .

٢ ـ المساكين اي الطبقة غير المالكة والتي غالبا ما كانت في خدمة القصر .

٣ ـ الاوراد وهم العبيد (وفي العربية الاوراد الجيش) الذين لا حقوق لهم .وقد تكونت هذه الطبقة في جزء منها من المزارعين أو الفلاحين ، الذين لم يستطيعوا سداد ايجار الاراضي للمالكين فقبلوا الاستعباد ، ليفوا ديونهم ويبقوا على قيد الحياة .

والى جانب الفئات المالكة كانالقصر مالكا كبيرا . وعندما نقول القصر نعني الاسرة الحاكمة وأفراد حاشية الملك . وقد استخدم القصر المساكين (الموشكينم) في زراعة الارض مسخرين أو مؤجرين ، كما أجر الارض أيضا للفلاحين بشروط مماثلة لشروط المالكين الآخرين .

وفي الختام أورد نموذجا من رسائل حمورابي الى ولاته ، وهي رسالة الى حاكم مدينة لرسا تتعلق بالفصل في تقسيم أرضه ، وتقول :

الى شمش شازير ومردوث ناصر يقول حمورابي في هذه القضية : لقد أعلمني (أبي هدد) المواطن ما يلي : لقد نازعني شبب سن بن ابياتوم ملكية حقل أبي ، فاجتمع

شمش شازير وشيوخ القرية ونظروا في الامر ، وقرروا أن ابياتوم أبو الحمامة لا يملك الحقل ، وأن الحقل ملكنا (يعني ملك أبي هدد) . وثبتوا ذلك في وثيقة وقع عليها ابياتوم ـ والآن ينازعني الحمام ابن ابياتوم الملكية ، ويستولي على محصولي . واذا كان ما قاله أبو هدد صحيحا تسلموه الحقل والمحصول . واذا ما قيل غير صحيح يحكم الرب في القضية . يستشم من الرسالة أن احد الطرفين كان القوي، فحاول نزع ملكية حقل من يد مالكه ، ولم ينصره الوالي ، فاشتكا الى حمورابي كما اشتكا اليه أدين نانا من أن أوراش موبليط قد وضع يده على حقله ومنعه من الوصول اليه ، بقوة رجاله الذين وضعهم فيه ، فأمر حمورابي باعادة الحقل الى أدين نانا ، وابعاد أوراش موبليط ورجاله عن حقله .

واذا تساءلنا لماذا سمح الوالي بحدوث مثل هذه التعديات ؟ ستكون الاجابة حتما ان القوي ورجاله كانوا يسلبون الضعفاء حقولهم امام اعين السلطة بلا مبرر ، والسلطة تتفرج وتبارك ذلك .

هذه بعض ملامح الواقع الزراعي في عهد حمورابي ، واظن أن هذه الملامح عامة في بلاد الهلال الخصيب . اما عن تشكل الاسر الاقطاعية، وظهور المالكين الكبار ، فنتعرف اليها من خلال وثائق مدينة أوجاريت التي تعود الى القرن الرابع عشر ق.م . الى عهد الملكين عمستمرو ونقم هدد الثاني الذين حكما في القرن الرابع عشر ق.م. حفظت وثائق المملكة الاوجاريتية التي تعود الى القرنين الرابع والثالث عشر ق.م . في القصر الملكي ، وكانت موزعة على ثلاثة مواضع في القصر : الارشيف الغربي قرب مدخل القصر ، والارشيف الشرقي في الجناح الشرقي منه ، والارشيف المركزي في وسطه . والذي يهمنا هنا الارشيف المركزي الذي ضم الوثائق الحقوقية التي كان من بينها اضبارة السيد نوريانو الموظف الكبير في البلاط الملكي الذي لم يذكر اسم والده فبقي نسبه مجهولا . وتضم اضبارته سبعة صكوك ارث وشراء ومبادلة حقول وبيوت تمت في عهد الملك نقم هدد الثاني (القرن الرابع عشر ق.م) .

في الصك الاول تبادل نوريانو مع لايا بن نمليخ الحقول ودفع زيادة مقدارها ٤٠٠ ثقل فضة لان حقله على ما يبدو أقل مساحة أو جودة . ولا ندري هل تمت المبادلة طوعا أم قسرا . ومهما يكن الامر فان دفع الزيادة التي مقدارها ٤٠٠ ثقل فضة ، دليل على غنى نوريانو وحبه في تملك مساحات واسعة .

وفي صك ثانٍ تبادل نوريانو والملكة يزدكي الحقول من غير دفع زيادة . ليس هذا وحسب ، بل وهب الملك نقم هدد الثاني نوريانو تسعة حقول وكرمي عنب في تسعة قرى مختلفة . ولا نعرف مساحة هذه الحقول لان الصكوك الثلاثة التي تثبت الهبة لم

تذكرها ، غير أنها على أية حال كبيرة وكثيرة ، وكان يحق لاولاده وأحفاده التمتع بها ، واستثمارها دون منازع .

ويطالعنا الصك السادس بهبة ثلاثة حقول من الملك نقم هدد الثاني الى نوريانو كان قد تنازل عن ملكيتها أخو ايمو شيني الى الملك . ولا ندري ما هـو السبب الذي دفع بهذا المواطن الذي لم يذكر اسمه بل ، وصف بأنه (أخو ايمو شيني) للتنازل عـن حقله للملك . والواقع أن هذه الصكوك التي حصل بموجبها نوريانو على حقـول كثيرة او قام بأبدال حقلا بحقل ، تسعفنا هي وغيرها مـن الوثائق المشابهة في فهم المجتمـع الاوجاريتي وطبيعة النظام فيه .

يقف الملك على رأس السلطة او على راس المجتمع ، يعاونه أفراد الاسرة المالكة ، وافراد الحاشية ويتصرفون بموارد المملكة المتنوعة . ومن حيث الشـكل تمركزت في شخص الملك جميع السلطات . وفي الممارســة العملية ناط الملك بأفراد مـن أسرتـه وبالشيوخ والمتنفذين بعض الاعمال الهامة ، كما تشير الوثائق القانونية التي اكتشفت بالقصر الملكـي(٥) .

ومن مطالعتنا لنماذج الصكوك التي تؤلف اضبارة نوريانو نتبين الحقائق التالية:

١ ــ يعتبر الملك وأفراد أسرته من مالكي الحقول .
٢ ــ لأفراد الحاشية حق تملك الاراضي .
٣ ــ يمتلك الافراد العاديون حقولا زراعية .
٤ ــ مبادلة الحقول وبيعها وشراؤها حق للجميع .
٥ ــ يهب الملك الحقول والكروم .
٦ ــ يرث الوارثون الشرعيون الحقول والكروم .
٧ ــ لا سقف للملكيـة .

هذه هي الملامح العامة للملكية الزراعية في مملكة أوجاريت ، وتتضح من الصكوك اياها أشياء أخرى نعددها فيما يلي :

كان نوريانو من الشخصيات البارزة في أوجاريت وكانت له حقول يبادلها بحقول الآخرين . وفوق ذلك وهبه الملك حقولا اخرى فزادت ملكيته الزراعية بهذه الهبة ، وما لبثت أن توسعت حينما ورث حقولا عن أخيه .وبوساطة هذين العاملين: الارث والهبة .اصبح نوريانو من كبار ملاك الاراضي . فمن الناحية الشكلية لم يسلب نوريانو حقل احد ، بل وهبه الملك الحقول أو ورثها عن أخيه . ولكنه في حقيقة الامر أصبح اقطاعيا، ولا بد له من استخدام الناس في حقوله . وقد يترتب على هذا الاستخدام أشياء كثيرة ضـارة ونافعـة .

والواقع أن هبات ملوك أوجاريت لم تكن محدودة ، فقد وهبوا الاراضي أو قل أقطعوها أناسا آخرين من الجنسين غير نوريانو أذكر منهم ، حسب الوثائق المنشورة حتى الان (راجع المصدر المذكور تحت رقم (٥) في الهوامش) الملكة (يزدكي) السيدة دلبتـوم ، السيدة أخت ملكو ، السيدة خيبات شيخورتي ، المواطن بينتو ، المواطن ياريمو وآخرين . وحقيقة الامر أن اقطاع هؤلاء الناس أراضي زراعية ، قد تم بعد أن أخذها الملك من الاخرين ، كانوا يستثمرونها ، فاذا تجاوزنا حقيقة أن الملك كان يقطع الاملاك للناس بالتتالي أو بالتناوب ، نصل الى الحقيقة الثابتة ، وهي أن اقطاع الارض من الاسس الهامة للملكية في مملكة أوجاريت .

فالاقطاع الزراعي اذن ظاهرة تمتد جذورها بعيدا في أعماق التاريخ .

واذا ما انتقلنـا مـن عصـر الممالـك الكنعانيـة الى عصـر الممالـك الآراميـة ١٢٠٠ ـ ٥٣٠ ق.م لرأينا ان أنماط حيازة الحقول لم تتغير في جوهرها ، انما نشطت الاسر في استثمار الارض واختص الكثير منها بحقول عمل بها أفرادها . كما أن الملك وحاشيته امتلكوا الحقول وأقطعوها المتنفذين .

ثانيـا ـ وسائل الانتاج وطرائقه :

آ ـ **تمهيد** : في السطور السابقة عرضنا الى انماط الملكية ورأينا أنها على أنواع: ملكية المعبد ، ملكية القصر ، ملكية الافراد ، وفيما يلي نعرض الى كيفية الانتاج وهـي قضية مرتبطة بالحيازة وتملكها . ومن خلال النماذج التـي سقناها رأينا أن القصـر والاسرة كانا من أهم المالكين . وسوف نرى انهما الفاعلان في الانتاج أيضا .

ويلاحظ المتتبع للدراسات في حضارة المشرق العربي القديمة أن هذا النوع مـن الابحاث قليل ، لان مادته قليلة ومتفرقة ويحتاج جمعها الى جهد وصبر وأناة . ومـع ذلك قام عدد من الباحثين بتسطير مقالات خاصة تناولت طبيعة الانتاج وماهيته في بعض المدن أو الممالك (مثل الالاخ وأوجاريت) أو عرضوا لهـا في الكتب التي تجمع البحوث في حضارة المشرق(٦) . ومن خلال ذلك كله سوف نلملم الاجزاء ونعطي فكرة عن كيفية الانتاج بوساطة القصر أو الاسرة . وعن الاختلاف وأوجه التقارب والتأثيرات بينهما .

يمثل القصر أو المعبد ، وتمثل الاسرة ، وحدة منتجة لا يتساوى عدد أفراد كل منها . فأتباع القصر كثيرون وأفراد الاسرة قلة . ويتبع ذلك عبور القرار خلال سـلم موظفي القصر وضياع الوقت ، واتخاذه في الاسرة من قبل ربها . وحتى لو اتخذ الملك القرار ، فهو لا يصل مباشرة الى المنتجين . وفي جميع الاحوال يلعب انتقال الحيازة من مجموعة الى أخرى ، أو من أسرة الى أسرة دورا هاما في ذلك .

ان دور الفرد في الانتاج يرتبط ارتباطا وثيقا بعدد أفراد الوحدة التي ينتمي اليها. كما أن علاقة أفراد الخلية المنتجة ببعضهم تكون قوية ومتينة كلما صغر عددها . ففي الاسرة يتحاور الجميع بسهولة ويسر في أمور حقولهم ، وفي الادارة تكون الاولوية للنظام ، وغالبا ما يكون الحوار بوساطة الخطابات الخطية المتبادلة . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية قد تكون المشاكل المرتبطة باستغلال الحقول غير متشابهة ، فحقول الاسرة صغيرة المساحة وانتاجها متجانس ، في حين أن حقول القصر واسعة واستغلالها متنوع . وتستغل الاسرة حقلها مباشرة ، ويستغل القصر حقوله بوساطة الوكلاء . يقرر رب الاسرة وسائط ووسائل الانتاج بينما تقرر المكاتب في القصر هذه الامور . .

ب ـ عوامل التقارب بين الخليتين : القصر والاسرة ، اللذان هما في حقيقة الامر منفصلان ، تجمعهما بيئة واحدة ذات طابع اجتماعي واحد . ومهما كانت خلية الانتاج صغيرة أم كبيرة ، أسروية أو ملكية ، تبقى الاتصالات بينهما قائمة ، تتبادل الآراء فيما بينهما ويتبادل أعضاء الخليتين الخبرات ، وينتقلون من خلية لأخرى ، فالاسرة تتكاثر وتقدم للقصر يدا عاملة منتجة ، والقصر ، بالرغم من سيادته على أتباعه ، من مصلحته تقوية اقتصاد الاسرة وحثها على الانتاج .

ويلعب الفرد والمبادهات الفردية الدور الهام في خلق ظروف التقارب بين وحدتي الانتاج وتقرير ماهية النظام الذي يتبعانه . ولا يمكن أن تبقى مقومات تطوير الانتاج منخفضة أو مقصورة على وحدة بعينها ، بل تستفيد منها الوحدات كلها ، وغالبا ما يكون القصر المستفيد الاول رغم أن الوحدتين تتأثران ببعضهما .

ت ـ تأثير القطاع الاسروي في قطاع القصر : الاسرة هي الخلية الاساسية في المجتمع، وتكافىء أفرادها بحصص متساوية ، وتوزع عليهم الطعام أو يشترك الجميع في الطعام الواحد . وهذا ما يجري تقريبا في القصر . فالعامل يحصل على نصيبة من المحصول المشترك ويأكل مع غيره بالتقنين . ومع ذلك تبقى الخصائص الاساسية لكل وحدة انتاج متميزة ، فعدد أفراد الاسرة أقل من عدد العاملين في القصر، كما أن العلاقة بين العاملين في القصر غير شخصية يفرضها حفظ النظام ، على عكس ما يجري داخل الاسرة . ينتسب العاملون في الاسرة الى أسرة واحدة ، بينما ينتسب العاملون في القصر الى أسر كثيرة وبفعل نموذج وحدة انتاج الاسرة حدث تطور في وحدات الانتاج الاكبر، التي يرعاها القصر ، فالفرد لم يعد يكافأ بحصة من المواد الغذائية ، بل بحصة من الحقل تساوي حصة من الانتاج ، أي (الربع) من الانتاج = (الربع) من الحقل ، ومن حقيقة أن القصر سمح بهذا النوع من الملكية الخاصة ، كان عليه اعادة النظر في أمر توزيع الحقول وتغيير الاسر المستأجرة لأن توزيع حقول القصر على أسر ثم رفع أيديها

عنها ووضعها تحت تصرف أسر أخرى ، وربما قوض أسس ترابط المجتمع . ولقد حدث هذا التغيير في العصر الاكدي العبلوي ، أي في النصف الثاني من الالف الثالث ق.م.

اما الانقلاب الثاني الذي حدث في النصف الاول من الالف الثاني ق.م . فنـراه في نظـام :

ث ـ الارث في قطاع القصر : تمنح ادارة القصر الفرد أجرة أو حصة اذا أتم عمله بدقة واتقان ، وتطرده أو تفصله من عمله اذا تقاعس واهمل وتختار العاملين حسب مؤهلاتهم . أما في نطاق الاسرة فالفرد منتسب أصلا لهذه الخلية الانتاجية بالولادة ، ومع الزمن تصبح له حقوق الارث واضحة لا غبار عليها . على عكس ما يجري في وحدة القصر اللهم الا فيما يخص الاتباع والخدم ، وفيما يخص ازدياد أجرهم . ومهما يكن الامر فان طبقات المجتمع الدنيا لاعتبارات القرابة أو فرص العمل الضيقة قاموا بنقل عملهم الى أولادهم . وهذه الظاهرة في الشرق لا تزال قائمـة ، وتستحق الاهتمام . وقد كان لدرجةالقرابة أهمية خاصة عند نقل العمل بين أتباع القصر ،بينما كان لفرص العمل أهمية عند الاسر . ومن الاهمية بمكان أن نلاحظ انه حتى عندما كان الاجر مواد غذائية ، حافظ تقليد احلال الابن محل الاب في الصنعة على استمراره . لكن عندمـا أصبح للعامل سهم في الحقل أدى الى حلـول الابن محل الاب وتوثيق ملكية الاسـرة المسـتفيدة .

وقاد هذا الانقلاب الى تقويض وتفتيت ملكية أمراء البلاط والى اضعاف قـدرة القصر على سحب حق الحيازة عند انتهاء مدة العمل أو الاستخدام .

ـ أما الانقلاب الثالث الذي حصـل في قطاع القصر بفعل تأثير الاسـرة فيتمثل بالاعفاء من السخرة أو الخدمة المجانية . ففي الاسرة يعمل الجميع ويكافؤون ويرثون لكونهم من أفرادها ، أما داخل القصر فالاجر مقابلعمل أو خدمة قد يكون مادة غذائية، وقد يسخر الناس للعمل بلا أجر . وسـرعان ما تغيرت هـذه الحالة وأصـبح الناس يخدمون داخل القصر بأجر يدفع نقدا . ومن ثم كانت الخطوة الاخيرة الهامة وهي الغاء السخرة وهذا يعني استغلال حقول القصر من غير التعهد في الخدمة المجانية ، وقـد أدى ذلك الى الضرر بمكانة القصر والى دعم الشعور بأن مالك الارض الاب قد تغيرت صفته وأصبح يدفع ضريبة بدلا من أجر يتقاضاه ،وأصبحيشعر بأنه وارث شرعي ليس عليه أن يلتزم بالخدمة في القصر .

وفي الختام بقي أن نقول أن هذا الانقلاب قد حصل في النصـف الثاني من الالف الثاني ق.م .

ثالثا ــ بعد أن عرضنا الى تأثير الاسرة في القصر نعرض الى تأثير القصر في الاسرة وخاصة تأثيره في تقسيم الميراث أو تفتيت الملكية .

آ ــ تضم الاسرة ــ في الاحوال العادية ــ عددا من الاخوة يديرون الارض ، ويستفيدون جميعا من انتاجها ، أما العاملون الذكور في القصر فينتسبون الى أسر كثيرة يحصل ربها على سهم من أرض القصر . فأرض القصر وزعت على أسر فقلدت تلك الاسر . ومن خلال ذلك حدثت الخطوة الاولى باتجاه تثبيت الملكية وحق التملك ، وأصبح الفرد مستقلا فيعمله ينتج ما يريد سواء كان فردا أو كان يعمل لحساب القصر. ومن خلال ذلك أيضا نشأ نظام تقسيم الميراث ، وتفتيت الملكية . كما نراه من قانون حمورابي ومن وثائق أوجاريت خاصة .

ب ــ التأثير الثاني حدث في اجراءات توزيع حصص الميراث :

كان من حق كل ابن أن يرث حصة من ابيه تساوي حصة أخيه . والاولاد جميعهم متساوون بالحقوق وفي حال وفاة الوالد يحل الولد الاكبر محله في ادارة الحقول التي لا تقسم . اما اذا كان تقسيم الحقول جائزا ، فيمنح الولد الاكبر سهما من الميراث يساوي ضعف سهم اي من اخوانه . وفجأة رفع شعار « لا كبير ولا صغير » . الاولاد جميعهم متساوون . حتى في أحوال الزواج . وفي حال كون الاولاد من أمَين أو أكثر وفي حال تبني الوالد للاولاد ، عليه أن لا يقبل في أن تكون حصة الولد الاكبر الضعف وعليه أن يساوي بين الجميع . ويحق للاولاد بالتبني الميراث في حال عدم وجود اولاد شرعيين . والى جانب هذه البداءة قد يرث المرء اذا كان حسن السيرة والتصرف . واول ما تنطبق هذه الحالة على الامراء ، يجزى العامل في البلاط لخدمته واطاعته وقد يحرم من الانتفاع بالارض اذا تكاسل أو فشل في القيام بواجباته . أما في الاسرة فيحق لكل فرد ذكر أن ينتفع ويرث . ومع مرور السنين تأصلت عادة التبني وسادت ظاهرة الحرمان من الميراث واثرت على العلاقات العائلية . وخاصة عندما يتوفى الاب ويكون الاولاد من أم ثانية صغارا ، ولم تكن حصتهم محددة ، فيستأثر الكبار بحق الصغار . عندها يلجأ الصغار الى القانون أو الى الاعتماد على الذات في كسب الحقول خاصة اذا اتيح لهم العمل في البلاط .

هذا في أحوال الارث أما اذا تعداه الى بيع أرض الى فرد من خارج الاسرة فينشأ عن ذلك تفتيت الملكية وتمزق الاسرة . وقد حدث هذا الشيء بتأثير من القصر حيث لا ارتباط بين أسهم الحقل والاسرة ولان الحصص تنتقل من أسرة لأخرى .

وعلى العكس من ذلك كان الوضع خارج القصر . اذ كان انتقال الملكية مكروها في

العصور الاولى . وفي بعض الاحوال اذا انتقلت الملكية بالشراء لآخر ، دخل الشاري في نقابة التجار الملكية ، وحق للملك التدخل للحفاظ على ملكية الاسر . ويمكن القـول أن أشكال انتقال الملكية قد تطورت مع الزمن واخضعت للانظمة وكـان نتيجتها في بعض الاحوال حرمان اسر من ملكياتها وتخصيص أسر بحقول كثيرة فنشأ الاقطاع كما رأينـا في أوجاريت .

الحواشـــي

(1) S. N. Kramer , Geschichte Beginnt mit Sumer (1959) P. 45-49 .

(2) Fischer Weltgeschichte, Die Altorientalischen Riche I, vom Paleao-litikum bis zu Mitte des 2. Jahr,t .

(3) H. Hirsch, Die Inschriften der Könige von Agade, In AFO 20 (1963) P. 14 - 15 .

(4) A. Archi. Les archives de Palais Royal d' Ebla, dans Archéologie No 83 Mai 1984 , P. 36 FF.

(5) Mission de Ras Shamra, Tome VI, le Palais Royal d' Ugarit III textes Accadiens, par J. Nougayrol (1955) .

(6) M. Liverani, Land Tenure and Inheritance in the Ancient Near East. The interaction between palace and famly, See Tors .



الارض والانسان في آلالاخ

في القرنين الثامن عشر ، والخامس عشر ق.م.

د. فيصل عبد الله
جامعة دمشق

آ ـ مقدمات :

١ ـ أدبيات الملكية :

الملك لله ، ربما كانت هذه خلاصة أدبيات الديانات التوحيدية ، فالشرعية هنا ، الهية مصيرية . أما في الديانات القديمة ، وبالرغم من أن الشرعية الالهية هي حجة السلطة في التملك ، الا أن ذلك لم يتخذ مكانة هامة في أدبيات النصوص المسمارية ، بل نلاحظ أن الكاهن والملك هما المالكان الحقيقيان ، وهما اللذان يمنحان الملك و يقطعانه . وكانت الارض ، من جهة أخرى ، ملكا لمن يضع يده عليها ويعمل بها ، كما تشهد على ذلك نصوص العصور القديمة . واذا التفتنا الى عصرنا الحاضر نجد أن شعار تملك الارض هو الارض لمن يزرعها ويعمل بها ، ولكل حسب مجهوده . وهكذا نلاحظ تباين وتبدل مفهوم الملكية ، وتطوره باتجاه واقعي وهو أن الارض يجب أن تكون بالدرجة الاولى لمن يعمل بها . لقد ظهر التملك الفردي والرسمي والجماعي منذ أقدم العصور التاريخية في الرافدين وسورية ، أو في المشرق العربي القديم بعامة ، وظهرت الوثائق المسمارية حديثا لتبرهن من خلال المسجلات الادارية وعقود البيوع والشراء على تعدد الملكيات بتعدد الالهة المعبودة في عصور ما قبل المسيح .

٢ ـ الواقع الحضاري :

كان تاريخ سورية الحضاري والسياسي خاصة مجهولا في عصر خلفاء حمورابي قبل اكتشاف نصوص مدينة آلالاخ . وكانت مدينة حلب أو خلب « يالاكادية » ، قد

« ملكية الارض وآثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ ـ ١٩٨٨/١١/٣٠ .
دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

لعبت دورا حضاريا هاما في عصر حمورابي البابلي . كشفت عن هذا الدور وثائق مدينة ماري ،وهي الفترة التي تؤرخ بالنصف الاول من القرن الثامن عشر .بعد سقوط ماري على يد حمورابي كضحية بين نفوذه والنفوذ الحلبي ، كان العلماء يعتقدون باستمرار الاتصال بين بابل وحلب وهما المتنافسان القويان والوحيدان في أعلى الفرات وجهات الغرب منه . وجاء اكتشاف نصوص مدينة آلالاخ ، التابعة للعاصمة حلب والقريبة منها ، اثباتا لهذا الاعتقاد ، اذ تبين أن حلب قد أصبحت مملكة كبرى في العصر الحثي القديم ، وكانت الحصن الاول الذي هدمه الحثيون للاستيلاء على سورية وبابل(١) .

٣ ــ المصادر :

مدينة آلالاخ وتكتب بالمقطعية المسمارية (a - la - la - ah) هي اليوم تل عطشانة في سهل العمق على منتصف أقصر الطرق بين حلب والبحر المتوسط . تمتعت المدينة وما زالت بموقع جغرافي ممتاز ، فهي مطلة على وادي العاصي ، محاطة بسهول العمق الخصبة الكثيفة السكان ، ويبدو أن مركز المدينة القديم المنخفض قد غطي بمستنقعات بحيرة العمق. من جهة أخرى تعكس لنا بقايا قصر أميرها المزين بالرسوم الجدارية ،فكرة على ازدهارها . لقد اكتشفت المدينة ومبانيها واهمها القصر الملكي ، على يد L. wolley الانكليزي(٢) خلال عشر سنوات (١٩٣٩ ــ ١٩٤٩) وتم اكتشاف ما يزيد على أربعمئة نص مسماري أكادي في المباني الملكية ،نسخها ونشر موجزا مترجما للانكليزية العالم D. J. Wisenan في مؤلفه المعروف AT=The Alalakh Tablets London 1953 , ونشرت حتى الان دراسات عديدة شملت اعادة لترجمات العالم السابق الذكر . ولكن أيا من هذه الدراسات لم تتناول موضوع الارض وملكيتها ، كما أن هنالك جوانب كثيرة من معلومات النصوص تحتاج لمن يقرؤها ويدرسها(٣) .

٤ ــ معلومات عامة للرقم :

كانت السيادة ــ كما تعكس النصوص ــ للامراء الحلبيين من أصل أموري وكان هؤلاء يتكلمون لهجة اكادية غربية ويكتبون بكتابتها المسمارية المعروفة . اما السكان فقد كانت الغلبة للعنصر الاموري الاكادي ، وهم بالطبع من أحد أسلاف عرب اليوم والامس ، بينما تأرجح الميزان في القرون التالية : اي منذ القرن السادس عشر لصالح عناصر حورية ، قادمة من الشمال ، تتكلم لغة هندو ــ أوربية ، اذ احتلت مراكز مهمة ، في مجتمع المدينة دون أن تكون لها السيادة السياسية . CAH II/135

لا نعلم شيئا عن واقع سورية الداخلية والجنوبية في فترة نصوص آلالاخ . الا أننا نجد أسماء مدن وأماكن معروفة ، مثل قطنة ، أوجاريت ، أمورو ، ماري. ونلاحظ

غلبة الاسماء الاكادية الامورية . ولا نجد في نصوص آلالاخ ما له علاقة بالهكسوس الذين يفترض أنهم احتلوا دلتا النيل في حوالي ١٧٢٠ ق.م .

ب ـ الشـــواهد :

١ ـ الرقم المسمارية ، وتاريخها :

تقسم النصوص التي وجدت في آلالاخ الى قسمين رئيسيين : الاقـدم ويقع في الطبقة السابعة ويرمز لذلك بالمصطلح AT VII ويرمز لرقمها بـ +AT وتعود الى نهاية القرن الثامن عشر ، ويبلغ عددها قرابة مئة وخمسة وسبعين رقيما ، أما رقم الطبقـة الاحدث الرابعة AT IV فيرمز لنصوصها بـ AT فقط (دون اشارة +) وتعود الـى نهاية القرن الخامش عشر وعددها يصل الى مئتين وخمسين رقيما أو نصا (سنستخدم كلمة نص من الآن فصاعدا لأننا سنعالج المحتويات المكتوبة على الرقيـم وبالتالي فهـو نص) . تغطي النصوص السابقة الذكر فترة هامة من تاريخ شمال سورية ، لانهـا تقع بين فترة انهيار ماري وتوقف معلومات محفوظاتها في نهاية النصف الاول من القرن الثامن عشر ق.م، وبين ظهور محفوظات أوجاريت ـ راس شمرا ،ونوزي ، وشكر بزر وبوغاز كوى وتل العمارنة ، اعتبارا من نهاية القرن الخامس عشر ق.م .

٢ ـ شواهد نصوص القرن ١٨ :

آ ـ **تملك واقطاع** : يسمح لنا نص شهير وهو (AT 1 +)(٤) بالتعرف بصـورة مبكرة على نوع خاص من اقطاع القرى . حيث يمنح الملك قرية بكاملها لمنفعة أفـراد العائلة المالكـة .

تفيدنا الوثيقة أن مدينة آلالاخ قد اعطيت من قبل ابائيل ملك حلب الى اخيـه ياريم ليم . نعلم من خلال وثائق أخرى ان ملك حلب كان معاصرا لخليفـة حمورابي البابلي(٥) سمسو ايلونا ، يبدو أن هذا العطاء قد تم في أعقاب ثـورة قامت في مدينـة تدعى ارّت Irrit واقعة شرقي الفرات ، فقـام الملك بهدم المدينة التي كانت فيما يبدو تحت ادارة أخيه ياريم ليم فأرضاه معوضا اياه بمدينة آلالاخ القريبة من حلب التي تشرف على طريق التجارة بينها وبين البحر(٦) .

يوضح لنا هذا النص أن أراضي العائلة الملكية الحلبية تمتد حتـى وادي الفرات شرقا والى سهل العمق غربا .

ونلاحظ ، وربما للمرة الاولى في تاريخ المنطقة ، عادة تبديل اقطاع بآخر ، هذه العادة التي مورست في فترة الغزو الصليبي في مناطق متعددة من سورية ، والهدف هو

الحفاظ على السلطة المركزية ومراقبة طرق التجارة ، وتحركات القوى المعادية . وربما كان‌هذا أيضا بدافع تحصيل الرسوم والضرائب. ويبدو أن ياريم ليم قد استقام كحاكم للمدينة ، بعد أن اقطعت لـه باحتفال ديني في معبـد ادد و /اشتار (Adad, Istar) ونظمت في هذا الخصوص شروط المنح والاقطاع(٨) .

يظهر لنا حاكم آلالاخ ، فيما بعد ، كتابع لقصر الملك في حلب (+ 15 , + 11) حيث يتلقى حصة من المواد التي توزع من مستودعات القصر . هذا يعني أن عائدات المنطقة المقطعة تعود للملك الذي يقوم بتوزيع الحصص للعاملين وعلى رأسهم الحاكم ، ومما يدعم‌هذا الاعتقاد أن حصصا اخرى سجلت باسم حاكم مدينة مجاورة تدعى‌تونيب(٩).

لقد تحولت ادارة المدينة فيما بعد من ياريم ليم الى ابنه اميتكوم . Ammitakum وقد دعى نفسه بملك آلالاخ احيانـا(١٠) .

لم يحصل اميتكوم على أي اقطاع من ياريم ليم ، خلاف ما يدل عليه النص + 79 حيث يذكر ابدال مدينة اترات Atrate ب اياشول Iasul وهي المدينة التي تعـود اليه بكامل أراضيها ومواسمها ، والنص هنا مهشم لا يوضح لنا ، ان كان هذا العطاء منحا أو بيعا من قبل ياريم ليم . وتذكر الوثيقة أسماء خمسة شهود على العملية .

نجد في نص آخر +86 ، ان اميتكوم قد حصل على قريـة تدعى سوخاروا Suharuwa كحصة له ن. +80

تعكس لنا نصوص اخرى ، دور الحاكـم في فض النزاعات ، أو عقد البيوعات ، فقد قام اميتكوم بفض خصومة بين امرأة تدعى أشات ــ خرصيم Assat - hurasim وأباتوم Appatum من اجل خمسة آلاف ثقل(١١) من الفضة؟ أي ما يزيد على أربعين كيلو غرام من الفضة ، أليس هذا برهان على الغنى الفاحش لهذه المراة في ذلك العصر.؟

نجـد في النص +61 ان اميتكـوم حاكـم آلالاخ قـد اشـترى أولاد السـيد Arpa - adu وامهم السيدة Adira ب ٢٠٠ ثقل من الفضة و ١٠٠ مكيال Parisi من الشعير وثلاث‌قطع من الثياب وجرة من الزيت، تم الشراء بحضور ستة من‌الشهود، وسجلت عقوبة الابوين في حال اخلالهما بعقد الشراء ، وهي دفع جزء من ميراثهما ذهبا أو فضة الى معبد اشتار ، وقد أرخ عقد البيع في الشهر الثامن من السنة التـي كان فيها ياريم ليم ملكا (في حلب) .

نلاحظ أن العائلة الواقعة تحت وطأة الدين قـد تتعرض لفقدان الملكية ، وبيـع

---

* S = ش

الاولاد لفترة مؤقتة ، ويجب الا تصدمنا هذه الحالة ، اذ يجب فهمها هنا على أن عقد البيع هو الزام الطرف المدان بتسديد دينه من عمله ، وبعدها يعتق .

ب ـ الاراضي والمزارع :

تقدم لنا نصوص القرن الثامن عشر أسماء ثمانين من الامكنة والتجمعات البشرية المحيطة بمدينة آلالاخ ، من بينها ثمانية وخمسون قرية أورو URU ، ظلت نشطة ومعروفة خلال ثلاثة قرون تالية. من جهة أخرى تقدم لنا النصوص أسماء مئتين واثنين وعشرين من الامكنة معظمها غير معروف حتى الان ، وهي على الارجح ، تمثل القرى والتجمعات البشرية المنتشرة حول مدينة آلالاخ ، وأخرى منتشرة في سهل العمق القريب من المدينة ، هذا ونعلم أن هذه المنطقة الزراعية الهامة بالامس واليوم ، والتي ما زالت تزرع ذات الاصناف الزراعية ، كانت تابعة للكية يمحاض الكبرى وعاصمتها حلب ، وتذكر لنا المدينة أسماء مدن أخرى معروفة مثل كركميش Karkamis وبلاد القوطيين (؟) Gutti ، ادنات Adanat (? Adana) أضنة ، وابيشال Apisal .

ج ـ المزارعون والافراد وهوية السكان اللغوية :

بلغ مجموع الاسماء التي ذكرتها نصوص آلالاخ بكاملها الفين ومئة اسم . وهذا الرقم لا يمكن ان يكون دليلا على عدد سكان المدينة ، كل ما في الامر ، أن المعلومات المستمدة من النصوص وتلك المستمدة من عمليات التنقيب الاثري تسمحان بتقدير عدد سكان مدينة آلالاخ بثلاثة آلاف نسمة. نلاحظ من خلال التحليل اللغوي للاسماء المدونة، وجود خليط بشري ممثل بالحوريين القادمين من الشمال ولغتهم هندو-أوربية ، وبالاموريين الناطقين بلهجة أكادية غربية ذات قرابة بالعربية اللاحقة والمعاصرة. ونلاحظ أن كلا الطرفين يستخدمان الكتابة المسمارية السومرية الاكادية، ونصوص كلا الطرفين تتضمن تعابير وكلمات الطرف الاخر ، ولكن لغة أكاد (ليشانوم أكاديتوم Lisanum akkaditum وكتابتها هي الغالبة كما تشهد النصوص. نجد جذور الاسماء الحورية الهندو ـ أوربية في نصوص آلالاخ الاقتصادية والادارية مثل : ارتا arta ، أرنا arna ، بير Bir ، بينتي وانتي Penti/wanti ، اخلي ehli ، اويري ewiri ، اري ari ، موش mus ، تالما talma واري wari الخ ...

أما الاسماء الاكادية الامورية فنجد منها خمسمائة وأربعة وعشرين اسما في نصوص القرن الثامن عشر ق.م . وعناصرها الرئيسية هي : شمش Samas ، ملك Malik ، آمو Ammu ، إلو Ilu شرو Sarru

وتبرهن أسماء النساء على وجود أغلبية حورية ، وتعكس هذه الحال أن شمال

سورية كان منذ ذلك الوقت المبكر موطنا لقادمين من جهة الشمال يأتـون ويسـتقرون طلبا للعيش والسـلطة في أوقات الضـعف .

٣ ـ شواهد نصوص القرن ١٥ :

آ ـ أسماء العلم الحورية :

تقدم لنا نصوص القرن الخامس عشر معلومات أخرى حول التركيب البشـري في آلالاخ حيث بلغ عدد أسماء العلم الحورية ألفا وسبعمائة وثلاثة عشر (AT , P. 9)

معظم تلك الاسماء معروفة في نصوص نوزى وتل العمارنة وشكربزر وتل براك ، ولكن مع اختلاف اللهجة المحلية وقد وجدت أسماء قليلة حثية ، وأمورية عديدة مثـل ليم ، ادو ، ملك ، ولكن نلاحظ أن السيادة السياسية ظلت بيـد العناصر الامورية ، ولا بد من الاشارة هنا الى أن النصوص لم تعكس أي نزاع عرقي بين هـذا الخليـط البشري ، بل عكست انسجاما عقائديا دينيا واقتصاديا . كما أن كبار الملكيات الزراعية تعود للمستويات الحاكمة المكتبية وهي امورية الاصل .

ب ـ مراتب المجتمع :

لنقل أن هناك فئات اجتماعية مقسمة حسب وظائف وأعمال تميزها عن الاخرى. فقد ضمت اللوائح الاحصائية لثلاثة وخمسين لوحة فخارية أسماء سكان أربعة عشر قرية زراعية تخضع مباشرة لمدينة آلالاخ في القرن الخامس عشر ق.م . وقـد نظمت هذه المراتب الاجتماعية مبتدئة بالمرتبة الادنى .

نلاحظ هنا ، أن مثيل هذه المراتب قد وجد في أنحاء أخرى من الرافدين ، وخاصة في بابل وفي مراحل سابقة ، ووجدت في آشور ، ووجدت فيما بعد لدى الرومان ثـم الساكسون والفرانك ، وكلها تصنف ثلاث مراتب اجتماعية :

أما هذه المراتب في آلالاخ فهي :

١ ـ تسابه نامه Sabe namé وهي المرتبة الادنى ، ويطلق على بعض أفرادهـا أحيانا خبشو hupsu أيضا ويمكن للفرد امتلاك كرم عنب أو حقل صغير . ويسجل اسم الفرد بعد اشارة Sabe namé ويذكر الى جانب اسـمه اذا كان لا يملك أرضـا وبعد التحليل اللغوي للكلمة نجد أن namu هي الجذر الاكادي(١٢) na'wu نأى بالعربية أما (سب) sab فهي فريق أو مجموعة .

ربما يمكن القول أن أفراد هذه الجماعة كانوا قادمين من مناطق نائية بعيدة . وربما كانوا بدوا أو أنصاف بدو .وكان أفراد هذه الفئة يعيشون على أطراف المدينة وفي القرى ويبدو أنهم كانوا أنصاف أحرار وربما قاموا بأعمال سخرة(١٣) .

تسمى المرتبة الثانية التي يمكن التعرف عليها باسم خاني آخو haniahu وقد عرفنا منهم أهل خانا في نصوص ماري وهم بني سمأل أو سكان الضفة اليسرى للفرات كما تشير الى ذلك دراسات المجلد السابع والعشرين من محفوظات ماري(١٤). وصنفت الى جانبهم جماعة تسمى ehel إخل ، وكان لهؤلاء تجارتهم الخاصة ، وكانوا حراسا في القصر ، مما جعلهم فعلا في مرتبة متوسطة بالنسبة لأهل خانا . ويذكرنا اسم إخل بالاخيليين المذكورين في ملحمة الاغريق « الالياذة » .

ـ اما المرتبة الاولى فهي جماعة تسمى ماريانو Marianu

ويذكر النص (128) ان هؤلاء يمتلكون عربات النقل ، وقد دون الى جانب كل اسم العبارة السومرية (sa GIS. GIGIR) أي مالك عربة . وفي حالات نادرة نجد عبارة « لا يملك عربة » .

وليس من الواضح فيما اذا كانت العربة تستخدم لاغراض حربية أم أنها تستخدم لاغراض النقل الزراعي والمدني وحسب .

يبدو أن هذه الجماعة كانت طبقة أو مرتبة قائدة في جميع وظائف المجتمع بما في ذلك وظيفة الخازن hazannu الهامة في ذلك العصر . ونلاحظ قلة الاسماء من أصل أموري الى جانب تلك من أصل حوري .ونذكر ان لقب marianu يمكن أن يورث وينتقل بمكتسباته الى الورثة (15 , 91) .

يجب التنويه هنا الى المعنى اللغوي لكلمة ماريانو marianu . لقد وردت الكلمة في النصوص مكتوبة بالمسمارية السومرية وتلفظ بالمقطعية الاكادية maru اي امرؤ ونلاحظ ان الكلمة الاكادية باقية في لغتنا العربية . ويمكن لها أن تعني صاحب ومالك. لاننا نقول بالعربية رجل (كذا) وامرؤ (كذا) وكذلك الحال في الاكادية عند استخدام كلمة maru التي صارت تستخدم في نصوص آلالاخ كاصطلاح يرد في معظم النصوص على الشكل التالي(١٥) :

1 — amélu (mes) ma-ri-ia-ni-ma

2 — (GIS. GIGIR) ....

ونلاحظ أن amélu تعني رجلا ، وانسانا أيضا ، واستخدمت هنا في حالة الجمع للدلالة على مرتبة الماريانو ، والتي تعني أيضا الرجال . والعبارة التي تلي وهي (GIS. GIGIR) السومرية تعني العربة المجرورة بحصان كما أسلفنا فهؤلاء الافراد يأتون في طليعة المراتب التي ذكرت في القوائم الاحصائية . ولقد أراد بعض المتخصصين لهذه الفئة أن تكون طبقة الفرسان ، وأرادوا تشبيهها بفرسان العصور الوسطى وخاصة وأن اللغة الحورية التي تكلمتها العناصر السكانية في آلالاخ في هذه الفترة تربط بالعائلة اللغوية الهندو ــ أوربية . ولكن واقع هذه الوثائق لا يدلنا حقيقة اذا كان هؤلاء هم فرسان أو أنهم مجرد مالكي عربات ولا تدلنا النصوص أيضا فيما اذا كانت العربات تستخدم في أغراض عسكرية . ولكن ترتيب هؤلاءوحيازتهم واسطة النقل الهامة في ذلك الوقت يبرهن على أهميتهم ، فلماذا يجب أن يقارنوا بفرسان العصور الوسطى(١٦) .

على أية حال يجب القول أن ظهور الحصان ولاول مرة في نصوص مكتوبة او في أثر فني لا يعود لابعد من القرن الثامن عشر قبل الميلاد . وهي تتوافق مع ظهور عربات الهكسوس وفرسانهم في أواخر هذا القرن .وكذلك ظهور بعض النصوص في ماري تبين لنا أهمية هذا الحيوان من خلال ارتفاع ثمنه .

تضم نصوص آلالاخ ، العائدة للقرن الخامس عشر وهي (من ١٨٥ الى ٢٠٢)لوائح فخارية وجدت في قصر نقميا سجلت فيها البيوت والابنية في القرى الواقعة تحت سيطرة اميرها ويعتقد أن هذا التسجيل هو بقصد ، فرض الضرائب وتحصيلها او تصريف الشؤون الادارية .

تدعى مثل هذه القرى بالتعبير السومري URU. AS. AS ، ولا ندري اذا كان هذا الاسم يعني ملكية خاصة ، وقد أوصى الملك اميتكوم بعدد من هذه القرى الى ابنه .(697)

ظهرت في هذه النصوص اسم جماعات أخرى مثل خبشو hupsu ، شوزبو suzubu ، اخل ehele ولم يظهر الى جانبها اسم ماريانوا . ونجد في النص 185 مجموع عدد من البيوت في اثنين وعشرين قرية قرب مدينة آلالاخ . وتتألف القرية من ٤ ــ ٧٤ بيتا ، وهذا مطابق لبعض اللوائح التي تسرد أسماء أفراد من الذكور من سكان قرى ، ربما كانوا عبيدا وتتراوح أعداد تجمعاتهم بين ١١ الى ٥٠٠ فرد ، فلربما كانوا يسكنون في مثل تلك القرى(١٨) .

أما الفائدة من هذه اللوائح فكان يهدف الى احصاء الملكيات وتوزيع الضريبة ولا شك . أما نحن فتفيدنا في فهم طبيعة التركيب السكاني وتوزيع القوى العشائرية

والعائلية في القرى والارياف فنجد مثلا : رجلا من جماعة تدعى بالسومرية SA. GAZ وتعني بالاكادية habatu habru = خبرو = غزاة ، بدو ، خباطون، انه كان يملك١٤٣٦ محاربا الخ . وهذا اشارة الى أشخاص يؤجرون خدماتهم الحربية . وقد امتلك هؤلاء الاغنام وتبعهم لصوص يمتلكون عربات (النص 180) ويذكر هذا النص اثنين من جماعة مشكينو الواردة في شريعة حمورابي mas-ki-en (mev) 2 sabu وكان أفرادها يهاجمون القرى وقام أحدهم بالاستيلاء على قرية مرمارو Marmaru بكاملها 185 وكانت تضم ١٩ عمارة و ٢٩ رجلا . وقام أحد أفراد SA. GAZأي خبرو وهو من قرية تسمى اناشة Annase ،بتجنيد عشرين رجلا قادمين من حقول كنعان وامار على طريق حماة Hamath ونوماخ Numahhe . ويرد اسم رجل آخر من ذات الجماعة SA.GAZ ، بأن له اتباع من سبعة عشر رجلا وسبع عربات مع الخازن وأربعة من المشكينو(١٩) .

وكانت جماعة السويتين Sutuوهم فصيلة بدوية امورية الاصل تطوف بين القرى والارياف . وقد اشير اليهم كغزاة نهابين وغالبا ما ميزتهم النصوص عن جماعة SA. CAZ . وقد ذكر الحوريون في أرض آلالاخ sabé hur-ri-en-ni (2, 73) وكذلك الاموريون amel mar amurri (10 , 5 , +422) مرة واحدة وذكر فرد من جماعة الكاشيين 7 , +412

ج ـ حياة القصر ووظائفه :

لدينا واحد وخمسون لائحة بتوزيع الحصص التموينية في قصر آلالاخ ، وهي تعطينا صورة جيدة عن السكان وانشطتهم وملكيتهم في الفترة المعنية . اي أواخر القرن الثامن عشر .

يعيش الملك اميتكو Ammitaku في القصر مع زوجته وهي ابنة حاكم مدينة ابيشال Apisal وشقيقة تدعى سومونبي Samunabbi ، ويعيش معه أيضا ابنان وابنة كانت قد تزوجت مؤخرا (+411) . كان يقود أعمال القصر موظفان كبيران يدعيان تلما آمو Talma-ammu وبنتا موشوني Penta-musuni اما وكيل الخرج فاسمه شاتاموم Satammum وهو الذي يدير اقتصاد القصر وأملاكه . وكان يرافق كل فرد من أفراد البلاط وكيلا خاصا يسمى GIR gersequ .ويهتم بأعمال الزراعة والتجارة لحساب سيده . وكان يعمل في خدمة القصر اداريون وحجاب وعبيد وهم QA. SU. DUG أو amél ekallin

وكان المدعو ارب ـ ادو irpa - adu رئيس التجار هو الذي يبتاع أملاك الملك ، وكان ابنه سمسي ـ ادو Samsi - Adu يعمل لحسابه أحيانا ، وكان يقوم بأعمال

التدوين كتاب متمرسون ،ووجد في المدينة سبعة كتاب، ونعرف مثلا اسم كاتب نصب ادريمي وهو شاروا(٢٠) Sarruwa ، اضافة الى هؤلاء نعرف أسماء الرعاة والصيادين ومربي الدواجن والطيور ، ونعلم بشكل خاص اسم سائس الخيل وهي مهنة خاصة وهامة (281+ 355)

اذا ما حاولنا رسم صورة آلالاخ في القرن ١٨ ق.م فانها تشبه الى حد كبير ـ كما يقول وايزمن (ص AT 12) قرية سورية معاصرة ، حيث نرى سوق القرية بحوانيته وبائعيه وصناعه وحرفييه (حلاق gallab ونجار nagaru) . ونرى صانع مركبات النقل وعمالا يؤمون قصر الملك ونجد عمالا تركوا أرضهم في فصل الشتاء بحثا عن عمل في القرية ، وبين هؤلاء وأولئك نرى قوافل قادمة من حلب وايمار وزائرين أموريين . وأعدادا من العبيد الذكور والاناث ، صغارا أو صغيرات Suhartu (230) ، وحاضنات ومربيات museniqtun ، ولا تخلو المدينة من سجن يحصل السجناء فيه على حصصهم الغذائية من القصر .

د ـ المقاييس :

أما بيع وشراء الملكيات والاراضي في آلالاخ فقد كان يتم بمثاقيل الذهب hurasu والفضة Kaspu واستعمل النحاس والبرونز . والمثقال هو Seqel أو ثقل ويساوي حوالي ٨ر٣ غ واستخدمت وحدة أخرى وهي SE وتساوي ١٨٠ غ . كانت الفضة هي الاكثر رواجا في عمليات البيع والشراء . وكانت اوزان حلب هي المستخدمة في آلالاخ .

أما مكاييل المحاصيل فهي (PA-is (Parisis المقياس الاكادي المعروف في المنطقة واسمه مشتق من الفعل Parasu قسم . وقد ساد هذا المقياس في الالف الاول قبل الميلاد وذكر في أدبيات اليهودية في القرن الثالث ق.م (ن. دانييل ٥ر٢٨) واستخدم لدى الحثيين ، وكانت عبارة SE / Sa'iru شعير دلالة على كل ما هو حبوب . كانت الحبوب تكال في قصر الملك عند دخولها الى المستودع سواء كانت ضريبة أو كانتاج خاص . وتسجل كمياتها ، وتعاد الكرة لدى خروجها للتوزيع أو للتصدير .

أما البيرة وكان انتاجها غزيرا على ما يبدو فكانت تكال بالجرة DUK وكان سعر جرة البيرة مثقالا واحدا من الفضة فقط ونعلم أن الملك اميتكو قد انفق ذات مرة سبعة مثاقيل من أجل شراء البيرة AT 269+ وكيل الزيت بذات المكيال وقد تم نقل انتاج الزيت من قرية مورار Murar قرب آلالاخ وكانت الكمية ٢٧٦٨ جرة 322+ وهذا يدل على كثافة الانتاج في المنطقة واتساع كروم الزيتون ، أما مقاييس السطوح أو

الاراضي فنجد في اللوائح (206-203) الاحصائية ، ان قياسها يتم بالسهم والقصبة GI : qanu وقيست كروم العنب بـ ايكو iku وكان كرم عادي يتألف مـن ٦ ــ ٢١ ايكو وهذا يساوي ٣٦٠٠م٢ (٢١) ، اضافة الى ملكية الارض ومنتوجاتها هناك ملكيـات الدواب والاغنام والطيور التي تعتبر مقياسا للثروة . لقد دونت ملكيات الاغنام مـع الاراضي ، وكان الملوك أول من امتلك القطعان . فقـد سجلت عملية انتقال قطعـان الاغنام من مدينة كركميش (شمال حلب) الى آلالاخ في عهد الملك Ammitaku وعددها ٢٨ر٨٠٠ رأس غنم ربمـا كان الرقم مبالغـا فيه الا أنـه مدون في النص AT, 349+ وقد أرسلت من قبل حاكم كركميش الى آلالاخ كما هو مذكور . وهذا ان دل على شيء انما يدل على ثراء تلك المنطقة بالمراعي والاغنام على حـد سواء . وهناك العديد مـن النصوص (347-33) تدون ملكيات أعداد غير قليلة من الاغنام ، يصل بعضها لبضع مئات وآلاف . ولا ننسى الارقام المدونة عن مبيعات الاصواف في ذلك الوقت فهـي كبيرة 360+ . وقد حملت الاصواف ونقلت من آلالاخ الى جميع الجهات : حلب ، اوجاريت ، كركميش ، ومدن أخرى صغيرة على الفرات . يمكن لنا ذكر ملكية متواضعة لاحد الافراد في ذلك الوقت ، عدا الارض فلديه ٦٠٠ رأس غنم و ١٤ بقـرة و ٨ حمير asses (354) كان لبعض ملاك الاغنام ثلاثة رعاة وكان ثمن ثلاث غنمات يعادل ثمن امرأة عبدة . وسجلت الاحصنة والثعابين كهدايا نادرة . (344)

ت ــ اهم ميزات العصر في سورية الشمالية والمناطق المجاورة :

آ ــ ظهور الحصان والعربة بعجلتين :

ان أهم ما يميز تطور الحضارة في عصرنا (النصف الاول من الالف الثانية ق.م) ظهور وانتشار الحصان على نطاق واسع، واستخدامه في جر العربة الملقبة «بالكنعانية» السريعة ذات العجلتين . ظهر الحصان في نصوص القرن ١٨ (ماري وآلالاخ) ولاول مرة في التاريخ المكتوب ، ثم شمل مناطق آسية الغربية والمناطق العربية خاصة ونقلت مع الحصان العربة الكنعانية فقلدت في كل من مصر وكريت في نهاية هذا القرن عند ظهور الهكسوس في دلتا النيل . وتدل معلومات النصوص ان سكان شمال سـورية في ذلك الوقت والحوريين بصورة خاصة قد اشتهروا كسائسي خيل(٢٢) ، أما أصول الحصان فلا شيء مؤكد لدينا ،وانما يمكن أن تحدد مراعيه الاولى في أواسط السهول والهضاب الروسية الايرانية اليوم وقد انتقلت كلمة Sisu سيسو (حصان) وصارت سائس لتعني الرجل الذي يعنى بالخيول ،وترينا النصوص والنقوش اهتمام ماري وأوجاريت وقطنة وآشور بالحصان ، ولدينا فكرة عن أسعاره في عصر ماري وكان ثمنه أغلى من ثمن امرأة ويعادل مثقالين من الفضة . أي قرابة ١٧ غ من الفضة . ولقد عرفنـا أن

الحصان العربي اليوم يشبه حصان تلك الايام بمقارنته مع عظام حصان وجدت قرب أنقرة ـ بوغازكوى . وقد صنفت نصوص آلالاخ الخيول وفق اعمارها وألوانها وأصولها .

ب ـ ظهور طبقة الفرسان الملاك :

لقد استخدم الملوك والامراء العربة ذات العجلتين المجرورة بحصانين كأسرع واسطة نقل في ذلك الوقت ، واستخدموها لصيد النمور والاسود ، واستخدمت في الحرب ، كما كانت عاملا أساسيا في تصريف ونقل الانتاج منذ ذلك الوقت المبكر في أراضي شمال سورية ،وقد احتلت فئة ماريانو كما رأينا فينصوص آلالاخ مكانة مرموقة كونها تمتلك وتهتم بالخيول والعربات ، ويمكن القول ان ظهور الفرسان الذين يُقطعون ارضا لقاء خدماتهم قد ظهر مع هذه الفئة ، ولقد رأى بعض العلماء في ذلك اشارة لانتشار هذه العادة في أوروبا العصور الوسطى انطلاقا من مدينة آلالاخ . على اية حال، لا يمكننا تجاهل هذه الفئة من فرسان أو ملاك العربات الماريانو لانها كانت تمتلك أفضل التجهيزات الحربية في ذلك الوقت . ومن خلال ذلك استطاعت ولا شك أن تحصل على اقطاعات من الارض ، ونلاحظ أن هذه الفئة تحصل على اقطاعها من الملك مباشرة . ولكن حالات امتلاك الارض قليلة ولهذا لا يمكن مقارنتها مع نظام ترسيم الفرسان في اقطاعيات العصور الوسطى . وقد اختلط مع فئة الماريانو في آلالاخ (كما رأينا) فئات أخرى شعبية هي (خبشو) و (نامة) أو النآة البداة . وكان هؤلاء أحرارا يمتلكون الارض ويؤدن خدمات حربية فقط . الى جانب هذا التطور الالي الزراعي الذي عكسته نصوص آلالاخ كانت المنطقة تعيش عصرا دبلوماسيا شهيرا تشهد عليه مراسلات محفوظات ماري ونصوص آلالاخ وكانت علاقات المدن وملوكها كثيفة ومتشعبة تبدأ بالزواج السياسي وتنتهي بالصراع على الاراضي الخصبة في شمال شرق سورية أي سهول الجزيرة الخصبة الماطرة . لقد شهدت الفترة بين القرن ١٨ و ١٣ اقتصادا زراعيا يقوم علىالاستغلال المكثف للارض من قبل جميع السكان ،وذكرت لنا النصوص ان كميات الحبوب نقلت على ظهور آلاف الحمير والمراكب التي كانت تمخر نهر الفرات والذي كان يستخدم للملاحة بكثافة أكثر بكثير مما هي عليه اليوم ، يشهد على ذلك نصوص ماري .

ج ـ الارض والوعد الالهي :

لقد بلغت اهمية الارض وملكيتها شأوا عظيما ، وحافظ الناس وقاتلوا من أجل كل شبر أرض . وكان بعض الملوك يوقعون على بيع وشراء أصغر القطع من الاراضي

وعكست لنا نصوص ماري وآلالاخ المثال المبكر على أقدم النزاعات الانسانية من أجل تملك الارض ، وانعكس هذا في أدبيات الرسائل السياسية منذ القرن الثامن عشر ق.م وخاصة رسالتين من مندوب ملك ماري زمري ليم المقيم في حلب والذي ينقل له فيهما ظهور الاله أدد ، اله حلب ، للكاهن ومطالبة هذا الالـه ملك ماري بالاسراع بتقديم الاضاحي والتي وعد بها ربه ، وكذلك المكان أو الارض التي ستكرس له كهبة أو كوقف، والا فان غضبه سيكون كبيرا(٢٤) .. الخ .

ان فكرة الوعد بالارض موجودة في أدبيات أقدم من التوراة وهي جزء من التراث الادبي الديني القديم الذي لا يمكن أن يربط بالحقيقة التاريخية . وقد استغل كهنة اسرائيل هذه الفكرة واتخذت لديهم شكلا عدائيا وعنصريا عندما ادعوا في أدبياتهم التوراتية أن الههم قد وعدهم بأرض كنعان(٢٥) .

النتائج وخلاصة :

ان وثائق القرن ١٨ في بابل وسومر وماري وآلالاخ ، تبرهن على أن العصر قد تميز باتساع نطاق الملكية الخاصة (CAH II/1 129) ، في حين نلاحظ أن العصر السومري المبكر ، (النصف الاول من الالف الثالث) ، قد تميز باتساع نطاق ملكية المعبد وكهنته ، وقد حاول ملوك سلالة أور الثالثة أن يضطلعوا بملكية الالهة والمعبد ، وابدالها بملكية مكتبية ادارية تقليدية وهذا يعني الحد من الملكية الخاصة .

لقد تجدد العنصر البشري في المنطقة في العصر البابلي القديم ، وبلغ ذروة تجربته الحضارية في القرن الثامن عشر ق.م. اذ سرعان ما ظهر الاموريون في دول مدن طموحة عسكريا وسياسيا مثلها شمشي أدو وحمورابي وياريم ليم،وازدهرت التجارة والزراعة وتم الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، ووزعت على العشائر والافراد من ذوي المراتب أو العاديين ، واستثمرت استثمارا مكثفا ، ونشأت مجمعات مثلها الى حد ما قانون حمورابي . وبعد اكتشاف نصوص ماري وآلالاخ ، نجد أن مجتمع حمورابي ليس الا جزءا من مجتمع الدول الامورية التي انتشرت في كل من سورية والعراق القديمين. لقد تميز عصر حمورابي والذي نسميه اليوم عصر المالك الامورية ، ببلورة مفهوم الملكية الخاصة ، واتخاذ صفة تقليدية طبعت حضارتنا القديمة بطابعها ، وفي ذلك العصر حل القصر محل المعبد في تصريف الملكيات الكبرى الموقوفة للمعابد سابقا وللملوك وحاشيتهم في مرحلتنا المنوه عنها .لقد صارت قصور الملوك مستودعات وورش للعمل. لقد اكتشف قصر زمري ليم احد أشهر ملوك تلك الفترة فاذا بقصره يتألف من ٢٠٠ غرفة وصالة . فهو أقدم وأضخم قصر في العالم .

لقد جدد الاموريون التراث السومري الاكادي،وطوروا المكتبية وكدسوا الموظفين التابعين لهم الى جانب الموظفين السومريين التقليديين .

كانت تتم عمليات البيع والشراء بين سكان القرية الواحدة ، وبين القرى المجاورة على الاغلب . وكانت التجارة حرة والاستدانة بالفائدة ، واستخدم أولئك الاسلاف كل ضروب الاستثمار والاستغلال الذي ننعته بالراسمالية . واذا كانت سمة امبراطورية شروكين/صارغون ، الامبريالية والمركزية فان سمة عصرنا المدروس هنا هي المستشارية القوية والتطور المدني السريع ، ضمن نظام مكتبي عشائري محسوبي.

لقد احترمت العقود ، أي عقود البيع والشراء ، ووقعت بأعداد كبيرة من الشهود ، وكثيرا ما مهرت بخاتم الملك ، وهذا دليل حضوره عقد الصفقات التجارية.

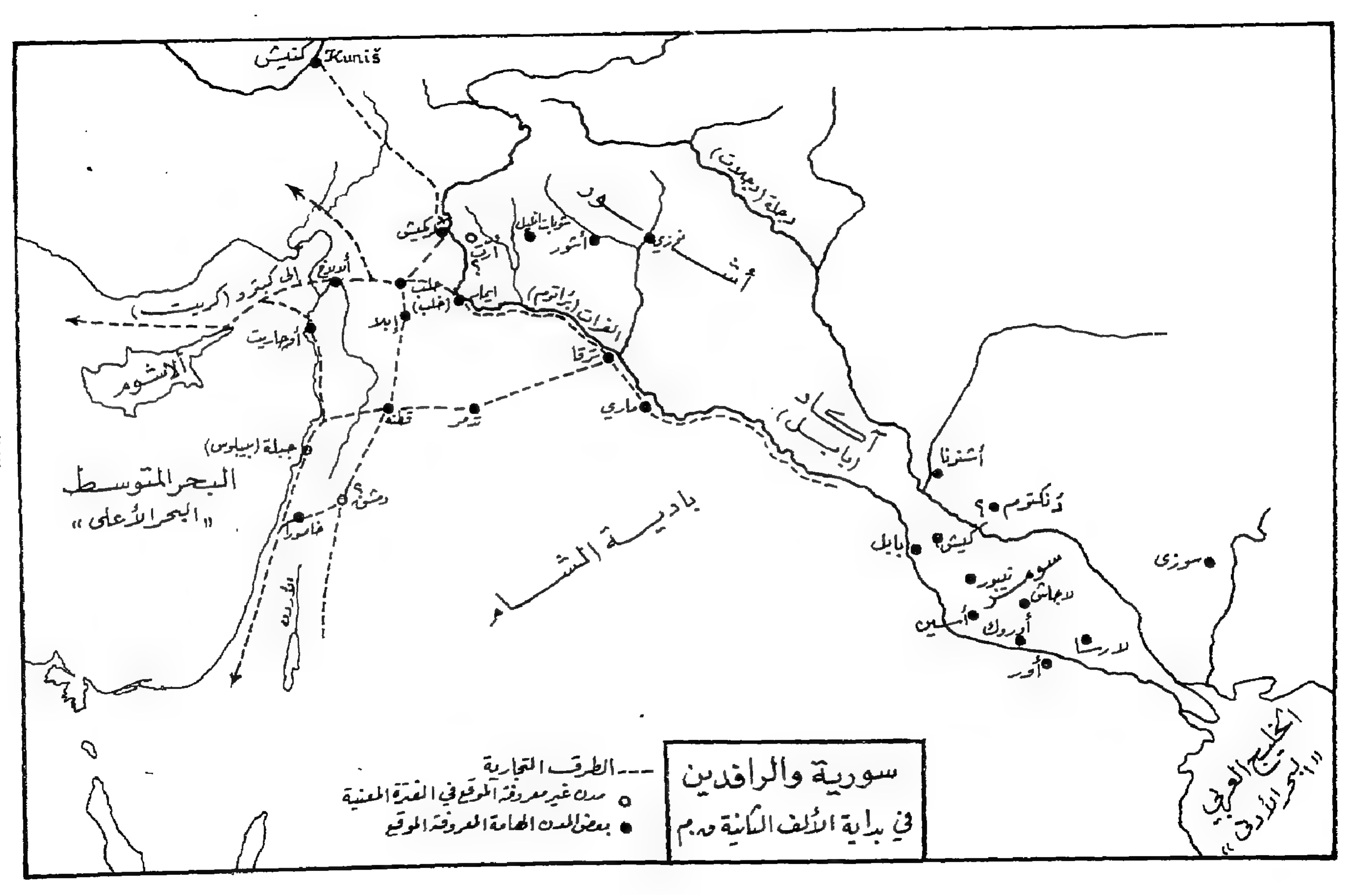
لقد اتسم ملوك هذا العصر بحس مسؤولية نقل خبرتهم لمن سيملك بعدهم ، فجرت عادتهم على كتابة ما يسمى بالاكادية ميشروم misarum وهو الوصايا وليست شريعة حمورابي الا وصاياه الخاصة به التي سطرها في اخريات أيامه ، في حين كانت أعراف شريعته ، مطبقة في جميع أنحاء المنطقة دون أن يسمعوا بوصاياه ، كما انها ليست الاولى من نوعها في تاريخ الرافدين . وكان كل ملك يدعي اصلاح ما افسده سابقوه أو انه انجز ما لم ينجزوه .

لقد استفاد الانسان العادي / الحر وشهد مرحلة ازدهار وغنى ، وكانت قصور الملوك في ماري وآلالاخ وحلب وكركميش متخمة بمنتجات العصر . أما العبيد فلم يكونوا ليشكلوا الا أعداد قليلة من الاسرى والمفلسين .

أخيرا ان فكرة الوعد الالهي بالارض التي وردت في التوراة ، لم تكن في الحقيقة سوى انعكاسا أدبيا دينيا لواقع النزاعات السياسية القبلية . وقد وجدنا أصولا لها في الادبيات المسمارية التي وصلتنا من القرن الثامن عشر وما قبله بزمن طويل حيث ترقى الفكرة الى عصر البطولة الباكر ، ونقرأ عنها في أدبيات سومر التي تعود لبداية الالف الثالث قبل الميلاد .

بعض أسماء المهن والاشغال التي ذكرت في نصوص آلالاخ
ويلاحظ القارى التشابه بين الاكادية والعربية

agru : hired labourer	أجـير
amtum : (SAL. GEME) slave-girl	أمــة
askapu (ASGAB) : leather, worker	بسـتاني
as / ziru : captive, prisoner	أسـير
asu : doctor	طبيب ، مواس
askapu (ASGAB) leather, worker	اسـكافي
atu : janitor	بواب ، حارس
ba' iru (SU-HA) : fisherman	صياد (سمك)
bâru (U. ZU) : a priest	بـار ، راهب
epinn (LU. GIS e-pi-nu) : ploughman	حراث او قائد العربة
hazannu : sheriff	خـازن
ikkaru : farmer	مزارع ، مكـار
mâr bi'ti : house - born, slave	امرؤ البيت (عبـد)
sarru : prince	امـير
sipru : messenger	مبعوث ، سفير
museniqtum : foster, mothers	حاضـنة
nagaru : wood worker	نجــار
nappahu : smith	الحداد ، النفاخ (الذي ينفخ النار)
akli : chief	وكيــل
redum (UKUS) : a class soldier	طبقـة جنـد
re'um (SIB) : shepherd, herdsman	راع
re'um sa sisi :	راعي ، سائس الخيل
suhartu : girl slave	عبـدة ، صغيرة


سورية والرافدين
في بداية الألف الثانية ق.م
الطرق التجارية
مدن غير معروفة الموقع في الفترة المعنية
بعض المدن الهامة المعروفة الموقع
Kuniš
كنيش
البحر المتوسط
«البحر الأعلى»
الخليج العربي
«البحر الأدنى»
بادية الشام
آكاد
(بابل)
سومر
أشور
الفرات (براتوم)
دجلة (ديجلات)
أوجاريت
جبلة (ببلوس)
قطنة
تدمر
ماري
ترقا
إيمار
حلب (حلب)
إبلا
كركميش
أشور
نوزي
بابل
كيش
أشنونا
سوزى
أورور
أوروك
لارسا
نيبور
لاجاش
أسين

الحواشـــي

(١) I — The cambridge Ancient History - CAH II/I .
margaret s. Drower ch. x syria c. 1550 - 1400 Syria in the sixteenth century B. c. p 417 ...

2 — CAH II/I. J. R. Kupper, Northern Mesopotamia and syria, p. 1-30

(٢) من أجل مزيد من المعلومات حول حفريات المدينـة وموقعها الجغرافي يجب العودة الى مؤلفـات مكتشـف المدينـة :

1 — Woolley, L. Alalakh, an Account op the Excavations at Tell Atchana 1937-1940 Oxford, 1955.

2 — Woolley, L. A forgotten kingdom, London, 1953.

– يجب الاشارة الى أن المدينة تقع في لواء اسكندرون المحتل من قبل تركية منذ عام ١٩٣٩ بمساعدة من فرنسـا المنتدبة على سورية في ذلك الوقت .

(٣) نجد ثبتا بهذه الدراسات حتى عام ١٩٧٣ في :
1 — CAH II/I p. 722; 777 - FF.

كما نجد ثبتا لها حتى عام ١٩٨٥ في

2 — F. ABDALLAH, les relations internationales entre le Royaume d'Alep/yamhad et les villes de Syrie du nord 1800 A 1594 avant J. C. , Université paris 1,1985.

(٤) انظر صورة النص المنسوخة باليد فيما يلي وتقدم هنا ترجمة وقراءة بالعربية للمرة الاولى .

قراءة النص المكتوب بالمسمارية وباللغة الاكادية بالاحرف اللاتينية :

1 — i-nu-ma ah-hu-su (m) Ab-ba-El be-el-su-nu ib-ba-al-ki-tu.

عندما ثار أخوة أبائيل ضد سيدهم .

2 — (m) Ab-ba-(an)-El sarru (ru) ? i-na tu-ku-u (l-t) i (d) Tesub.

بعد الاتكال على (الاله) تيشوب (أدد) فان الملك أبائيل :

3 — (d) Hé-pat ù (gis) sukur[......] a-na (uru) Ir-ri-di (ki) il-lik-ma

(وبعد الاتكال على) خبات (الاله) وأسلحته (المقدسة) ، قد توجهت الى مدينة ارد أو أرت .

4 — (uru) Ir-ri-di-(ki) Ab-ba-E [l ù s] a-ab-su ik-su-ud.

لقد وصل ابائيل وجيشه الى مدينة ارّد .

5 — i-na [um]i (mi)-su (m) [Ab-b] a-El a-na pu-ha-at.

وبارادته ، فان أبائيل ، قد أبدل ،

6 — (uru) Ir-ri-di-(ki) [...ur u] A-l [a-la-ah] id-di-na-am.

مدينة ارّد / ت بمدينة آلالاخ عطاء .

7 — i-na na-ra-a [m] li-ib-bi-su (uru) A-la-la-ah (ki).

وبارادة قلبـه ، فالمدينـة آلالاخ قد . . .

8 — (id)-di-in4 [i]-na ùmi(mi)-su (m) Ya-ri-im-li-im .

أعطى . وقام (بتنصيب ياريم ليم

9 — m[ār sarri (?) Ha-am-mu]-ra-pi warad(m) Ab-ba El.

بن حمورابي ، خادم (تابع ، عبـد) أبائيل .

10— [a-na- bit] (d) Istar ú-se-li.

بتنصيبه في معبد عشـتار / اشـتار

11— [...Ab]ba-El sa Ya-ri-im-li-im.

أبائيـل سيد ياريم ـ ليـم

12— S[arru sú-u-ma ù] a-la-am pu-ha-at a-li-im.

انـه (أي ياريم ليم) ملك ؛ وابدل (له) مدينة بمدينة

13— i (d-di-in-na-as)-su.

عطـاء لـه

« تتعلق بقية الاسطر حتى السطر عشرين بالقسم وأسماء الآلهة ، انظر المتن أعلاه » .

ملاحظات حول نقل النص والترجمة :

١ ـ من أجل العودة الى الرقم الاصلية لا بد من الذهاب الى متحف أنطاكية .

٢ ـ نشر النص لاول مرة بالمسمارية كما هو مبين أعلاه من قبل وايزمن .

من أجل ترجمتنا العربية ومقارنتها بالترجمات الاوربية لا بد من العودة الى :

D. J. Wiseman, AT 1+; W. Albright, RASOR 146 p.27; S.Smith,RSO 32, P. 177 s;GSI, p. 136s; J.N.E.S. 39,p. 209; Pouvoirs Locaux; p. 120s

ان العودة الى أسماء المؤلفين السابقين تغنينا عن ذكر المختصرات التي لا طائل منها . ومن المعلوم أن جميع مختصرات علم الآشوريات أو الاكاديات معروفة وتذكر في معظم الكتب المتخصصة .

AT+1 PLATE I.

obv

5

10

rev

15

20

(٥) الدوريتان : Syria XIX 1938, p. 117s; RA XXXVI,46s.

(٦) للمزيد من النقاش حول هذا النص وترجمته انظر أعلاه المصدر المذكور في اللاحظة رقم /٣/ ، ص 248, 134, 41

(٧) ن. AT 75+-76+

(٨) ن. النص المنشور أعلاه AT 12+, AT I+

(٩) ن. AT 282+

(١٠) ن. AT 79+, 35+, 20+, 19+

(١١) نحو ٨٫٣ غ = 180 SE = ثقل = GIN=Siqlum GIN

(١٢) G. Dossin, Syria, 19 , 109 , nawu = campement

والافضل ترجمتها ، البادية النائية . انظر أيضا :

مضرب / قبيلة » ، بادية . Melange Dussaud , 11 , 987 territoire, campement

(١٣) ن. AT. P. 10

(١٤) صدر المجلد السابع والعشرون من مجلدات ماري ARM 27 الذي يتضمن معطيات جديدة تغير كثيرا من المفاهيم المتعلقة بتوزيع السكان في القرن الثامن عشر ق.م في شمال سورية .

(١٥) انظر : 1 — AT, P. 11

امرؤ 2 — Analecta Orientalis 26 , 66 ; AFO VI , 217 , 221 , maru/marya

وهناك ترجمة حورية تعني مالك ـ عربة أو حصان، A. Gustavs, ZA (NF 2) , 297 .

وقد استخدم وايزمن أعلاه marya/maru (AT , 11)

بمعنى مالك أو صاحب ،وهو الامر المقبول .

(١٦) حول هذا الموضوع انظر : CAH II/I 495

(١٧) انظر المصدر السابق فيما يتعلق بظهــور الحصان والنص المتعلق بسعره من مخطوطات ماري.

(١٨) AT , P. 15

(١٩) بدو ; hapiru خباطون (خبط) LU. SA. GAZ=habbatu

انظر مقالنا في العدد (٣٢/٢١) من دراسات تاريخية ـ دمشق١٩٨٩. بعنوان خبرو ـ خبيرو الذي يوضح الخطأ الذي وقع به بعض هواة كتابة التاريخ القديم وبعض المتخصصين أيضا ، بقبولهم وجود الصلة اللغوية بين خبرو والعبريين ، وفي ذلك شهادة من خارج التوراة على وجود العبريين في جميع أرجاء الوطن العربي القديم وحيثما وجدت كلمة SA . G A Z في النصوص المسمارية ، وهو ما تهدف اليه الحركة الصهيونية ، أي ايجاد شواهد تاريخية على وجود العبريين من خارج التوراة كتدعيم لها . لانها (أي التوراة) لا تعتبر الا شاهدا لغويا من طرف واحد .

ن. أيضا بحث زميلنا الدكتور عيد مرعي المقدم الى الندوة الثالثة لكتابة تاريخ العرب أعلاه حول وضع / مشكينو / في التركيب الاجتماعي في شريعة حمورابي .

(٢٠) ن. مرعي ، ادريمي ملك آلالاخ ، دراسات تاريخية ٢٩/٣٠ ١٩٨٨ ص ١٠٣ .

(٢١) قصبة = GI , qanu [cuneiform] ٣ متر =

[cuneiform] = Kar , ikar gãm = 100 SAR

= ٣٦٠٠ م٢

(٢٢) CAH II / 1 P. 493

(٢٣) المصدر السابق 494 - 495

(٢٤) من أجل هاتين الرسالتين ترجمة وتعليقا . المصدر المذكور في اللاحظة رقم ٣ ، ٢ P. 77 , 220 ورقمهما A. 1121+A. 2731 ، وانظر المصدر نفسه ص٢٢٤ من أجل جميع الاراء والتعليقات حول نصوص النبــوة هذه .

(٢٥) لقد كتب كثيرا من متخصصي التاريخ القديم حول هذا الموضوع ومن أجل تلك الدراسات انظر ثبتا لها في المصدر السابق . وخاصة :

G. Dossin , La Divination en Mésopotamie , P. 77 .

وانظر مؤلفات A. Malamat المتعلقة بمحاولة المقارنة بين النبوءة في ماري والتوراة ، وانظر ملاحظتنا رقم ٢/٣ .

ملكيـــة الارض في عهـــد حمورابي

د. عيــد مرعــي

جامعة دمشق

احتلت ملكية الارض أهميــة خاصة في مختلف مراحــل التاريخ الرافدي ، لأن الارض كانت القاعدة الاساسية للحضارة الرافدية. ففيها استوطن الانسان منذ عصور مبكرة ومارس الزراعة . وكانت الاراضي الزراعية تشكل مساحات واســعة في بــلاد الرافدين ، وبخاصة في القسم الجنوبي منها ، وساعدت مياه دجلة والفرات على تطور الزراعة وازدهارها .

حاولت السلطات الحاكمة ، منذ فترات التاريخ الرافدي الباكرة ،أن تكون ملكية الارض في يدها أو تحت اشرافها . ففي العصر السومري كان المعبــد هو المالك لكــل الاراضي الزراعية أو القابلة للزراعة وسادت اشتراكية الدولة المبنية على أساس ديني، والتي تسمى « اقتصاد المعبد » ان اقتصاد الجماعة المرتبط بالمعبد أخذ مــع الزمــن يتحول الى « اقتصاد قصر » نتيجة انفصال القصر عن المعبد ، لا سياسيا فحسب ، بل واقتصاديا أيضا ، وبذلك أصبح القصر يملك أراضي زراعية الى جانب المعبد ، وتحول المواطن عبــر تطور بطيء من رجل يعمل على أراضي المعبد الى رجل يعمل على أراضي القصر .وصار القصر ، مع مرور الايام ، أغنى من المعبد .

فعلى عهد حمورابي (١٧٩٢ ــ ١٧٥٠ ق.م) كــان القصر هو المالك الرئيســي للاراضي الزراعية ، والى جانبه المعبد أو معابد . بالاضافة الى ذلك كانت هناك ملكيات خاصة ، بين حمورابي في قانونــه الاسس الواجب اتباعهــا في استثمارها وتأجيرهــا (المواد ٤٢ ــ ٦٦) ويظهر من العديد مــن النصوص أن الملك يتدخل أحيانــا لفض الخلافات بين ملاكها .

وكانت الاراضي التابعة للقصر تعطى لأشخاص لاستغلالها بصفة اقطاعات ، مقابل تأدية ضرائب وخدمات للدولة . وسمي هذا النظام بنظام الايلكو ILKU . وكلمــة « ايلكو » في الاكدية مشتقة لغويا من الفعل الاكو (م) alaku (m) = « يذهب » بالمعنى العام و « يخدم » أو « يؤدي خدمة » بالمعنى الخاص ، وتعني « واجب الخدمة » أي

« ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » لجنــة كتابة تاريـخ العرب بجامعة دمشق نــدوة ، ٢٨ ــ ١٩٨٨/١١/٣٠ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار ــ حزيران ١٩٩٠ .

« تأدية واجب عن اقطاع الارض »(١) . وبذلك فهي تشبه الخراج إي ضريبة الارض في التاريخ العربي الاسلامي .

استخدمت كلمة « ايلكو » أحيانا في العصر البابلي القديم للملزمين بخدمة اراضي الاقطاع أنفسهم (إليك ايلكيم ILIK ILKIM) ، أو للحقل الذي يعطيه لـه المالك كاقطاع لاستغلاله (إقيل ايلكيم eqel ILKIM) . ونظام « الايلكو » ليس جديدا من حيث المبدأ ، ولكنه أخذ على عهد حمورابي معنـاه الحقيقي كشكل تنظيمي للانتـاج الزراعي ، خاصة في منطقة جنوبي بلاد بابل ، وقد عرف أيضا في ماري ، وفي العصـر الآشوري الوسيط ، وفي آلالاخ ونوزي وأوجاريت وحاتوشا(٢) .

يظهر الملك في العصر البابلي القديم كسيد للاقطاع فقط . وكانت الاقطاعات ، أو حقول « الايلكو » ، تعطى لأفراد ذوي مهن مختلفة ، كما يظهر من مواد قانون حمورابي (المواد ٢٦ ــ ٤١ ، ١٨٢) ، كانا ملزمين بتأدية الخدمات الناجمة عن ذلك . وبذلك كان جزء كبير من السكان يخضع للملك كسيد مباشر للاقطاع . ومن بين الذين كانت تعطى لهم أراضي « ايلكو » صيادو الاسماك الذين تتوافر عنهم معلومات جيدة . وكان هؤلاء مقسمين الى مجموعات ، لكل منها وكيل مسؤول عنها ، ويخضعون أخيرا لـ (وكيـل اموريم Wakil ammurim) ، وهكذا لم يكونوا مستقلين عن الدولة بل يقومـون بأعمالهم بتكليف منها وتحت اشرافها . وكان عليهم توريد كميات محددة من الاسماك ، أو نسبة سنية معينة من الفضة . وبسبب ارتباط المهنة بالاحوال الخارجية سمح لهم بتقديم منتجاتهم بديلة كانوا ينتجونها على أرض الايكلو ، مثل التمور ، والبصل والصوف . وتشير نوعية هذه المنتجات الى أن الصيادين كانوا يملكون غالبا أراضي ايلكو لانه كان مفيدا أن يسكنوا مباشرة على ضفاف الاذرع والقنوات المائية .

لم تكن مساحات حقول الايلكو متساوية . انما كأساس ، ولتغذية عائلة واحدة ، كان يعطي حقل مساحته (بور bur) واحد (نحو ٦٫٥ هكتار) . ولا تعرف حقـول أصغر مساحة من ذلك ، كما ان الحقول التي تتجاوز مساحتها ٣ (بور) (نحـو ٢٠ هكتارا) كانت قليلة .

وهناك علاقة واضـحة بين الوضع الاجتماعي للملـزم بخدمة الاقطاع ومساحة الحقل المعطى له(٢) . كذلك كان يمكن أن يحصل الشخص الواحد على أكثر من حقـل كاقطاع ، اضافة الى ما يمكن أن يكون لديه من أراض كملكية خاصة . وأراضي الايلكو هي أراض تابعة للتاج ، وتعطى للافراد بشكل دائم ، ويثبت ذلك في وثيقة . وتسمي بعض مواد قانون حمورابي (المواد ٣٦ ــ ٣٨ ، ٤١) الملزمين بأداء واجب الاقطاع وهم :

١ ــ الريدوم redum : مرافق ، عسكري ، شرطي(٤) .

٢ ــ البائيروم bairum : صياد ، صياد سمك ، صنف من العساكر(٥) .

٣ ــ الناشي بيلتيم nashi biltim : فلاح مستأجر ، ملزم بالضريبة(٦) .

وقد حرمت هذه المواد على هؤلاء التصرف بأراضي الايلكو بيعا أو رهنا أو تبادلا، أو سدادا لدين ، أو بالوصية للزوجة أو الابنة . ولكن على العكس من ذلك ، كانت أراضي الايلكو العائدة لغير هؤلاء ، من الملزمين بالخدمة ، كالتاجر ، وكاهنة ناديتوم ، قابلة للبيع ، انما بشرط قيام شاريها بواجب الاقطاع . تنص المادة ٤٠ : « ويسمح للناديتوم وللتاجر ولصاحب الاقطاع الخاص أن يبيع حقله وبستانه وبيته مقابل فضة، ويجب على الشاري أن يؤدي واجب الاقطاع المرتبط بالحقل والبستان والبيت الذي اشتراه»(٧) . ويتضح من ذلك أن واجب الاقطاع مرتبط بالارض وليس بشخص معين. وتجدر الاشارة الى أن كاهنة ناديتوم لعبت دورا مهما في الحياة الاقتصادية في عهد حمورابي ، وبخاصة في مدينة سيبار ، فكانت تملك الاراضي والعقارات والبيوت ، وتمول الصفقات التجارية أحيانا . وكانت ، كالتاجر ، تستثمر الاراضي الزراعية عن طريق أجراء أو عبيد .

وتبعا للمعلومات المتوافرة حاليا ، يصعب معرفة الواجبات الملقاة على عاتق من يأخذ أرضا ك « ايلكو » . ولكن انطلاقا من أن أرض الايلكو كان الهدف منها اعالة الذين يخدمون الدولة ، يمكن أن نستنتج أن(٨) واجب خدمة الاقطاع ، كان بالنسبة لموظفي الدولة ،يتضمن انجاز الاعمال الموكولة اليهم .أما أصحاب المهن الاخرى فيقدمون خدماتهم ومنتجاتهم الخاصة للدولة ، كجنود وحرفيين وصيادين ورعاة . . . الخ .

وكان على الفلاحين أو المستأجرين أن يقدموا من محصول « حقل الضريبة » eqel biltim منتجات عينية ،لذلك سماهم قانون حمورابي ناشي بيلتيم = ملزمين بضريبة . ومن المحتمل أن واجب خدمة الاقطاع كان يمكن تأديته نقدا أيضا بدفع كمية من الفضة .

أما العساكر (ريدوم ، بائيروم) فقد أفرد لهم قانون حمورابي عددا من المواد (٢٦ ــ ٤١) تبين الشروط الواجب اتباعها في استثمارهم للاراضي الزراعية المنوحة لهم .

المادة ٢٦ : اذا أمر ريدوم أو بائيروم بالذهاب في حملة الملك ولم يذهب أو استأجر أجيرا وأرسله بديلا عنه (فان) هذا الريدوم أو البائيروم يقتل ويأخذ الشخص الذي استأجره بيته(٨) . لا تأخذ هذه المادة بعين الاعتبار ما اذا كان (الريدوم أو البائيروم)

منشغلا بالعمل في حقله ، فعليه أن يكون دائما جاهزا لتلبية نداء الملك للمشاركة شخصيا في الحملات العسكرية ، لانه أفضل خبرة وتدريبا في الامور العسكرية من الاخرين وهو مدين للملك بمورد رزقه ، ولذلك ربما كان يعد ، من خلال ذلك ، محاربا جيدا ، لشعوره بأنه يدافع عن ممتلكاته(٩) .

وتحدد المواد (٢٧ – ٣١) قواعد استثمار الارض اذا وقع العسكري في الاسر أو ترك أرضه .

المادة ٢٧ : اذا وقع ريدوم أو بائيروم في الاسر أثناء حملة الملك وأعطي حقله وبستانه بعد غيابه الى آخر وقام هذا بواجباته الاقطاعية (أي بدفع ما يترتب على الارض من ضريبة) ثم عاد ووصل الى مدينته ، فيجب أن يعاد له حقله وبستانه ، وعليه أن يقوم بأداء واجباته الاقطاعية .

المادة ٢٨ : اذا وقع ريدوم أو بائيروم في الاسر أثناء حملة الملك وكان لديه ابن يستطيع أن يقوم بواجباته الاقطاعية ، فيجب أن يعطى الحقل والبستان له ، وأن يقوم بواجبات أبيه الاقطاعية .

المادة ٢٩ : اذا كان ابنه صغيرا لا يستطيع القيام بواجبات أبيه الاقطاعية ، فيعطى ثلث الحقل والبستان الى أمه ، وعلى أمه أن تربيه حتى يصبح كبيرا .

هنا يتضح حرص المشرع على تربية ابن العسكري حتى يكبر ويرث أباه في مهنته .

المادة ٣٠ : اذا ترك ريدوم او بائيروم حقله وبستانه وبيته بسبب (ثقل) الواجبات الاقطاعية وغاب وأخذ آخر حقله وبستانه وبيته بعد غيابه وأدى واجباته الاقطاعية ثلاث سنوات . ثم عاد (الريدوم أو البائيروم) وطالب بحقله وبستانه وبيته فلا يعادوا له . (ويستمر) الذي أخذهم وقام بأداء واجباته الاقطاعية بتأدية (واجباته الاقطاعية) .

المادة ٣١ : اذا لم يغب الا سنة واحدة وعاد ، فيعاد اليه حقله وبستانه وبيته ويقوم بأداء واجباته الاقطاعية .

والمادة ٣٢ : تبين امكان عتق العسكري من الاسر ليعود الى عائلته ولاداء واجباته نحو الملك : « اذا افتدى تاجر ريدوم أو بائيروم وقع في الاسر خلال حملة عسكرية للملك ، وجعله يصل مدينته ، فيجب عليه (الريدوم أو البائيروم) ، اذا كان لديه في بيته فضة لدفع الفدية ، أن يفتدي نفسه . أما اذا لم يكن لديه في بيته فضة لفديته ، فيجب أن يفتدى من قبل معبد اله مدينته . واذا لم يكن لدى معبد اله مدينته فضة لفديته ، فعلى القصر أن يفتديه . ولا يسمح له بأن يدفع حقله أو بستانه وبيته فدية عنه » .

بهذا الاجراء منع القانون انتقال الأرض من يد الى يد أخـرى ، وبالتالي جنب العسكري الوقوع في أزمة عندما لا يبقى لديه أرض يعمل عليها ، وحافظ القصر بذلك على الواجبات الاقطاعية المترتبة على الارض . في هذا السياق يمكن أن نذكر رسالة من حمورابي تنقلنا من نصوص القانون الى الممارسة العملية . وهي موجهة الى شخصين أمرا أن يدفعا ، من أجل عتق عسكري وقع في أيدي العدو ، عشرة شيقلات فضة من أموال معبد سين إله القمر للتاجر الذي اشتراه . ويتبين من ذلك أن حمورابي كان له الحق بالتصرف بأموال المعبد(١٠) .

والمواد ٣٣ ــ ٣٤ : تفرض عقوبة الاعدام بحق القادة العسكريين اذا قبلوا أجراء في الخدمة، أو اذا ألحقوا أذى بعسكري أو لم يدافعوا عنه في قضاياه مع أقوياء . ومنها يتضح حرص الملك على أن يقوم الجندي بواجباته العسكرية بنفسه .

المادة ٣٥ : تمنع شراء الحيوانات التي أعطاها الملك للعسكري « اذا اشترى انسان بقرا وغنما أعطاه الملك الى ريدوم ، من يد ريدوم ، فانه يفقد فضته » أي ماله .

ربما كان الملك يعطي العساكر ثيران الفلاحة وادوات للزراعة ، على سبيل الاعارة ليستطيعوا استغلال حقول الايلكو ، لذلك كان بيعها وشراؤها ممنوعا(١١) .

المادة ٣٦ : تمنع بيع حقل أو بستان أو بيت الريدوم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم ، وتؤكد المادة ٣٧ ان من يشتريه يخسر ماله .

المادة ٣٨ : تحرم على الريدوم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم أن يكتب (شيئا) من حقل أو بستان أو بيت اقطاعه (شاايلكيشو) لزوجته أو ابنته ، ولا يسمح له باعطائها سدادا لدين ولكن المادة ٣٩ تسمح له بذلك ، اذا كان قد اشترى الحقل ، أو البستان ، أو البيت ، وتملكه .

من هذا يتبين انه كان بامكان الريدوم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم أن يكون له ملكية خاصة .

المادة ٤١ : تمنع مبادلة الريدوم أو البائيروم أو الناشي بيلتيم لحقله أو بستانه أو بيته: « اذا تبادل انسان حقل أو بستان أو بيت ريدوم أو بائيروم أو ناشي بيلتيم ودفع الفرق ، فان الريدوم أو البائيروم أو التاشي بيلتيم يجب أن يعود الى حقله وبستانه وبيته ويحتفظ بالفرق الذي دفع له » .

يتضح من المواد السابقة ان منع بيع اقطاعات العساكر كانت له عدة أهداف :

١ ــ المحافظة على مصدر دائم للجند وتأمين نفقات حياتهم دون الحاجة لدفع المال لهم مباشرة من خزينة الدولة .

٢ ــ حماية الاراضي التابعة للقصر من التفتت الى ملكيات صغيرة .

٣ ــ تأمين مورد دائم للملك من حصيلة ما يقدمه العساكر من خدمات أو ضرائب عن اقطاعاتهم .

الحواشي

(١) **Akkadisches Handworterbuch,** S. 31 B. , 371; Chicgo. **Assyrian Dictionary** A/I , P. 309 f.

(٢) B.kiensst. **« Ilku »** , in : **Realle- xikon der Assyriologie,** Band 5 (1976 - 80) , S. 52 f.

(٣) Ibid . , s . 55 .

(٤) Akkadisches Handworterbuch, S. 968 a .

(٥) Ibid . , S. 108 a .

(٦) Ibid . , S. 126 a .

(٧) ترجمت قانون حمورابي الواردة في هذا المقال من الاكادية مباشرة (الباحث) .

(٨) B. Kienast , **Reallexikon der** Assyrioligie , 5 , S. 56 .

(٩) H. Klengel , **Hammurapi von Babylon und seine zeit ,** Berlin 1978 , S. 170 .

(١٠) Ibid . , S . 172 .

(١١) B. Kienast , **OP. C it** . , S. 56 .

وقفة تاريخية نقدية عربية مع مقولة

أسلوب الانتاج الاسيوي

د. نجاح محمد

جامعة دمشق

١ ـ مقدمة :

الارض ، سواء كأداة عمل أو كوسيلة انتاج ، هي من أقدم القوى الانتاجية ومن أكثرها أهمية على الاطلاق . انها لا تكون أساس الاقتصاد فحسب بل هي ضرورة الحياة الانسانية وشرط وجودها ، وبالتالي فان من يملكها قادر على التصرف بهذا الاقتصاد وهذه الحياة . من هنا أتت أهمية طابع وشكل ملكيتها على مختلف بنى المجتمع الانساني في مراحله التاريخية المتطورة ، واللذين لا يمكن أن ينفصلا عن طابع وشكل ملكية وسائل الانتاج عموما في هذا المجتمع او ذاك ، أو بتعبير آخر لا يمكن ان ينفصلا عن طابع وشكل علاقات الانتاج المهيمنة في هذه المرحلة أو تلك . فقد يكون طابعها خاصا ذا شكل عبودي أو اقطاعي أو رأسمالي، وقد يكون اجتماعيا عاما ذا شكل مشاعي أو اشتراكي أو شيوعي ، وفي كل الحالات هذه أو غيرها ، مما تفرضه الخصوصية القومية ، فان الخاص الملموس للواقع الاجتماعي هو الاساس والمنطلق في تحديد الطابع والشكل معا .

صحيح أن أهمية ملكية الارض هذه قد أجمع عليها كل الباحثين ، لكن مؤيدي مقولة « أسلوب الانتاج الآسيوي » هم من أشدهم تركيزا وتأكيدا عليها . ونظرا لميل الكثيرين منهم ، وخاصة في أوساط العداء والتنكر لكل معطيات الحضارة العربية ، لادراج واقعنا الاجتماعي العربي، في قديمه ووسيطه ، تحت مظلة مقولتهم هذه ، ونظرا لما لهذا الادراج من خطورة على هوية تراثنا وتاريخنا القومي العربي ومن تزييف لحقائقه ولحقائق حضارة أمتنا العربية فاننا رأينا ان نبحث في هذه المقولة ،التي هي في أساسها شكل من أشكال ملكية الدولة للارض ، وذلك لنعرف مصداقيتها التاريخية ، أو بتعبير

« **ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي** » لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ ـ ١٩٨٨/١١/٣٠ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

آخر لنعرف مدى انطباقها على قوانين التطور التاريخي ، من جهة ، وعلى معطيات واقعنا الاجتماعي العربي في جزء عينة من مكانه وزمانه ، وبالتحديد في الواقع الاجتماعي العربي القديم لسورية وبلاد الرافدين ، من جهة أخرى .

٢ ـ « أسلوب الانتاج الآسيوي » ووقفة نقدية نظرية :

بعض الباحثين رأى في « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، كما رأى فيه ماركس ، مرحلة انتقالية من المشاعة البدائية الى العبودية ، أي من مرحلة المجتمع اللاطبقي الى مرحلة المجتمع الطبقي ، واقترح تسميته بأسلوب الانتاج « الاستبدادي ـ الزراعي ـ المشاعي »(١) ، أو « المشاعي القروي »(٢) ، والبعض أكد على تميزه بالشكل القبالي للاستغلال والذي هو «وحدة عضوية غير متمايزة لعناصر من العبودية والاقطاع والعمل الاجير »(٣) أو « أجنة الرأسمالية »(٤) . وآخرون اعتبروا أن مفتاح هذا الاسلوب هو « العبودية المعممة »(٥) التي تواجدت ، برأيهم في أوروبا القديمة جدا أيضا(٦) ، المهم أن غالبية مؤيديه قد اتفقوا على معطياته الاساسية الآتية :

١ ـ وجود النظام المائي القائم على الري الاصطناعي وما يترتب عليه من نتائج أهمها :

آ ـ وجود الدولة المركزية القادرة ، وحدها ، على التنظيم وعلى التعبئة الواسعة للجماهير من أجل القيام بكل ما يتعلق بأعمال الري وضبط مياه الانهار وحماية المزروعات وبناء المنشآت وغيرها من الاشغال العامة .

ب ـ غياب الملكية الخاصة للارض التي تصبح ملكا للدولة لتستطيع القيام بمهمتها الاقتصادية المذكورة الموكولة اليها . وهذه الدولة هي التي تقوم بتوزيعها على الفلاحين على شكل حيازات مقابل حصولها على الريع وعلى الالتزام بالخدمة العسكرية وقت الحاجة والطلب . هذا يقود الى اندماج صفة الدولة كمالكة مع وظيفتها كحاكمة والى اندماج الريع بالضريبة . كل هذا ، بالاضافة الى الصفة الدينية للدولة أيضا ، يبرر سلطتها غير المحدودة ويفسر بالتالي ، صفتها الاستبدادية المتمثلة بممارستها للقهر السياسي والاقتصادي اتجاه كافة رعاياها .

ج ـ وجود المشاعات القروية أو الزراعية ذات الاقتصاد الطبيعي الراكد والمغلق .

٢ ـ وجود علاقات انتاج مشاعية وطبقية دون أن يكون لاحداها موقع الحسم والهيمنة .

٣ ـ اتصاف تطور المجتمع بالبطء الذي يكاد يصل الى حد الثبات والركود

الاقتصادي المتمثل بضحالة في الانتاج البضائعي ، واتصافه بالتخلف الذي يبقيه في مستوى البربرية ، أي دون مستوى التحضر والمدنية .

ان وجود هذه المعطيات ، كوحدة متكاملة ، في مجتمع انساني ما يعني خضوعه لهيمنة « أسلوب الانتاج الآسيوي » فيه . والآن وقبل أن نناقش ادعاء هيمنته في المجتمع العربي القديم نرى أن نقف قليلا عند مصداقيته من الناحية النظرية .

كما وان تأييد هذه المقولة ، سواء في الوطن العربي أو خارجه ، لم ينحصر ضمن صفوف الماركسية اللينينية ، وانما تجاوزها ليشمل كثيرا من الباحثين من مدارس اخرى فكرية مختلفة ، فكذلك الامر بالنسبة لرفضها . ونحن لسنا بصدد اختلاف منطلقات وتوجهات معارضيها ، وانما بصدد نقاط اعتراضهم الاساسية عليها(٧) . واننا اذ نستعرض هذه النقاط باختصار شديد فاننا نضيف الكثير مما نراه جوهريا وهاما في وقفتنا النقدية لهذه المقولة :

١ ــ أولى نقاط النقد الموجهة الى مقولة « أسلوب الانتاج الآسيوي » هي انطلاقها من نظرة مركزية أوروبية متعصبة بعيدة عن الروح العلمية والموضوعية ، تجسدت في رؤيتها للشرق أو لآسيا كموطن دائم للتخلف والركود والعبودية والاستبداد والبربرية(٨) . ان هذه النظرة هي نفسها التي انطلق منها ايديولوجيو الدول الاستعمارية الغربية في محاولتهم لتبرير فعلهم الاستعماري للشرق ، لقد كان ، كما يزعمون ، بهدف « انجاز رسالة الغرب الحضارية في هذا الشرق المتخلف » .

وهنا نرى من المفيد التذكر بأن الاصول التاريخية لهذه المقولة تعود الى فترة القرنين السادس عشر والسابع عشر(٩) ، أي فترة تصاعد نمو الرأسمالية التجارية الغربية ، بزعامة البرتغال واسبانيا ثم انكلترا وفرنسا خاصة ، وانهزام الرأسمالية التجارية الشرقية تماما بزعامة العرب . لقد خدمت هذه المقولة فعلا كاحدى الصيغ التي لجأت اليها الدول الغربية في ظل هيمنة رأسماليتها التجارية لتبرير فظائعها وجرائمها أمام شعوبها والتي ارتكبتها بكل قسوة ضد العرب وضد دول وشعوب الشرق عموما « المتخلف المستبد البربري » حسب ادعائها .

٢ ــ تناقضها مع مبادىء الماركسية ــ اللينينية في أمور ثلاثة جوهرية : الامر الاول هو تناقض مضمونها الجغرافي والفلكي الذي تقوم عليه بمختلف تسمياتها ، « أسلوب الانتاج الآسيوي » أو «الاستبداد أو الاقطاع الشرقي» أو «المجتمع الآسيوي» أو غيرها ، مع قانون العلاقة الديالكتيكية ما بين العام المجرد والخاص الملموس . فكما أنه لا يمكن الحديث ، ولا بأية صيغة كانت ، عن وجود واقع اجتماعي « آسيوي » أو « شرقي » خاص واحد ، فكذلك لا يمكن الحديث ، ولا بأية صيغة كانت ، عن عام

شامل لهذا الواقع ، اذ « بموجب تغير الظروف التاريخية (أي الخاص) يتغير شكل ظهور القوانين العامة ومتطلباتها (١٠) (أي العام) » . والامر الثاني هو أن الركود والثبات في تطور « المجتمعات الآسيوية » ، تبعاللمقولة ، يتناقض مع قانون التطور المستمر والمتجدد والصاعد للمجتمعات الانسانية ، انه يتناقض مع ديالكتيك التاريخ . والامر الثالث هو تناقض مضمون « الدولة الآسيوية » أو «الشرقية » ، التي تتحدث عنها المقولة كطبقة فوق كل الطبقات ، مع المضمون الطبقي للدولة في المنظور الماركسي ـ اللينيني ، والذي يؤكد على أنه لا يمكن لأية دولة أن تكون الا مؤسسة فوقية تعكس مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية المهيمنة في هذا المجتمع أو ذاك وفي هذه المرحلة أو تلك (١١) .

٣ ـ عدم انسجامها مع المعطيات الجديدة الحالية للمكتشفات الاثرية والتاريخية والتي كانت معدومة في فترة انتشارها الاولى ، وخاصة ما تعلق منها بالواقع العربي القديم . والحقيقة أنها لم تكن لتنسجم حتى مع المعطيات التاريخية القديمة المعروفة آنذاك والمتعلقة بهذا الواقع وبكثير من مجتمعات آسيا أو الشرق . قد يكون انسجامها الكامل والوحيد مع الواقع الاجتماعي الهندي الذي كان الخاص الملموس المنطلق الاساسي لواضعيها . لقد درسوه ثم عمموا مقولتهم عنه على الواقع الخاص لكل المجتمعات الشرقية الآسيوية ، فكان الخرق الصارخ لقانون العلاقة ما بين العام والخاص وكان الخطأ الفادح(١٢) . مثالنا الذي نورده للبرهان على هذا الخرق والخطأ هو الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ، اذ أن دراسة هذا الواقع الخاص الملموس تعطينا التقويم الصائب لمدى صحة انسجام معطياته مع المعطيات المذكورة لـ «أسلوب الانتاج الآسيوي» وبالتالي ، التقويم الصائب لمدى الصحة العلمية والتاريخية لهذه المقولة التي اعتبرها أصحابها كاحدى مقولات العام « الآسيوي أو الشرقي » الاكثر أهمية .

٣ ـ الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ونفي « أسلوب الانتاج الآسيوي » :

في الحقيقة لم يتعامل معظم الباحثين ، من عرب واجانب ، مع الواقع الاجتماعي العربي القديم عموما كخاص قومي مستقل ، وانما كجزء من واقع « آسيا » ومن « واقع الاقوام ما قبل الرأسمالية » أو كجزء من واقع « الشرق » ، سواء بمضمونه الجغرافي الواسع أو الضيق كالشرق الادنى والشرق الاوسط . ولم يتفقوا حول تحديد الهوية التشكيلاتية لواقع هذا « الشرق الآسيوي » ، ولهذه الاقوام ، وبالتالي لواقع العرب الاجتماعي القديم . فطرف اعتمد مقولة « أسلوب الانتاج الآسيوي» معتبرا اياها

تجسيدا لها . وطرف آخر اعتمد المقولة الماركسية المعروفة حول «اللوحة الخماسية»، معتبرا اياها صيغة شاملة لحركة تطور عموم البشرية ، وبناء عليه رأى فيها تفسيرا لحركة تطور الواقع الاجتماعي العربي بشكل عام .

الحديث عن هذا الواقع في كليته أو في جزئيته يعني الحديث عن أساليب الانتاج المهيمنة عليه بعنصريها الرئيسيين : القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . فالعلاقات هي التي تعطي التحديد النوعي لأسلوب الانتاج ، وبالتالي ، للتشكيلة أو للمرحلة التاريخية ومن هنا أتى اعتبار القاعدة التحتية الاساس في تطور التاريخ ، الا ان القوى المنتجة هي التي تحدد هذه العلاقة ، ومن هنا أتى دورها الفاعل المؤثر في الواقع الاجتماعي ، مما يبرر ضرورة بدء الحديث بها . ولكن قبل المباشرة بهذه البداية نرى أن نذكر ببعض الحقائق العلمية التاريخية الاساسية العامة .

١ — حقائق تاريخية أساسية عامة :

آ — ان قانون ملاءمة علاقات الانتاج لطابع ومستوى تطور قوى الانتاج يعمل كمنحى تاريخي ضروري ، فقوى الانتاج تتطور عند وجود علاقات الانتاج الملائمة ، وعلاقات الانتاج تتطور عند وجود تناقضات معينة بينها وبين قوى الانتاج ، « وان شكل علاقات الانتاج لا يتغير الى شكل جديد ما دام يساعد على تطوير القوى المنتجة ، تماما كثياب الطفل التي تبقى ملائمة له الى أن ينمو الى حد تصبح معه ضيقة عليه»(١٣).

ب — ان تطور قوى الانتاج يحدث عموما بشكل مستمر بينما يكون تغير علاقات الانتاج ذا طابع متقطع .

ج — التقدم التكنيكي هو أساس تطور القوى المنتجة . وهنا لا بد من التأكيد على أن قيمة هذا التقدم قيمة نسبية مرتبطة بطبيعة المرحلة التاريخية التي تتواجد فيها هذه القوى أو تلك ، مما يعني أن تقويم مقدار التقدم التكنيكي في هذا العصر أو ذاك لا يقاس بمنطق عصرنا الحالي وانما بمنطق العصر الذي وجد فيه . بناء عليه فان قيمة التقدم التكنيكي للادوات الحجرية ثم البرونزية ثم الحديدية في كل من العصر الحجري وعصر البرونز وعصر الحديد لا تقل أبدا عن القيمة المعطاة للتقدم التكنيكي الآلي في عصرنا . ومن الممكن اعتبار اختراع العجلة والادوات الحديدية وطواحين الماء وأنوال النسيج من قبل العرب القدماء ، مثلا ، بمثابة ثورات صناعية في العصور القديمة ولا تقل قيمتها وأهميتها أبدا عن قيمة وأهمية الثورة الصناعية الآلية في العصور الحديثة والمعاصرة .

د — ان تطور القوى المنتجة يتضمن أيضا تطور الانسان ، أي تحسين خبرته ومعرفته وثقافته .

هـ ـ أن التطور الهائل الذي حققته أدوات العمل ، بدءا بأبسط فأس حجري وانتهاء بالاجهزة الميكانيكية الحديثة المعقدة ، يقوّم حسب المنظور المادي للتاريخ من ناحيتين : كمية ونوعية ، فعندما نقرر أن القوى المنتجة ذات تطور مرتفع أو منخفض فاننا بهذا نعطي وصفا كميا لوضعها ونقارن بين مستويات تطورها .أما الوصف النوعي لهذه القوى فيحدد بطريقة تشغيل أدوات العمل وطريقة استخدامها ، فيكون هناك أدوات ذات طابع خاص وأخرى ذات طابع اجتماعي(١٤) . وكما ان علاقات الانتاج القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى التنافس والصراع هي الشكل المناسب للقوى المنتجة ذات الطابع الخاص فان علاقات الانتاج القائمة على الملكية العامة لوسائل الانتاج وعلى المساعدة والتعاون هي الشكل المناسب للقوى المنتجة ذات الطابع الاجتماعي .

و ـ ان تطور الانتاج يعني خلق انتاج جديد أكثر اتساعا ، أي زيادة حجم الانتاج وأدوات وسبل العمل الاخرى ، وتحسين تكنولوجيا الانتاج ، وتحسين الخبرة والمعلومات المتعلقة بالعمل ، وزيادة انتاجية العمل الاجتماعي ، وتغيير علاقات الانتاج(١٥) . والتطوير يضم عنصرين : التواصل وظهور الجديد .

وفي ضوء هذه الحقائق العامة والمجردة الشاملة نعود لندرس ونقوّم الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ، والبداية ، كما قلنا ، ستكون حول القوى المنتجة في هذا الواقع .

٢ ـ القوى المنتجة في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين :

مرت آلاف السنين على ممارسة العرب القدماء فيما قبل التاريخ ، أي قبل فترة سومر ، للصيد والزراعة وتدجين الحيوان والتجارة والحرف ، فكان أن ازدادت خبرتهم ومعرفتهم ، وتطورت ، بالتالي ، أدوات انتاجهم من العصر الحجري الى عصر البرونز ثم الى عصر الحديد ، وكان أن تحولت هذه الادوات من طابعها الفردي ذي الاستخدام الجماعي ، في ظل هيمنة المشاعة البدائية حيث انتفاء وجود الملكية الخاصة وحيث ظروف الحياة القاسية المرعبة حتمت التحرك والعمل كجماعة ، الى طابعها الفردي ذي الاستخدام الخاص(١٦) ، وذلك بعد فترة من هذا التطور ، فظهرت مع تحولها هذا علاقات الملكية الخاصة ، مما أدى ، بالنتيجة الى انتقال العرب القدماء من مرحلة الوجود المشاعي البدائي الى مرحلة الوجود والتمايز الطبقي .

. أستمرت حركة التاريخ التصاعدية واستمر معها تحسين مستوى القوى الانتاجية ، وتطور تقسيم العمل ، فازدهرت الزراعة والصناعة الحرفية ، وازداد الفائض الانتاجي وتوسعت حركة التجارة داخليا وخارجيا ، وظهرت الحاجة الى

تسجيل الحسابات والعقود والاتفاقات، فظهر معها أحد الاسباب الهامة لاختراع الكتابة فكانت الكتابة ومعها عرب سومر وبداية العصور التاريخية العربية القديمة في الالف الرابع قبل الميلاد ، والتي امتدت حتى ظهور الاسلام في القرن السابع الميلادي، وشملت كمحتوى بشري كل الاقوام العربية التي دعيت « زيفاً وخدعة » بالاقوام السامية(١٧) والتي ساهمت في صنع التاريخ العربي القديم سواء في مشرق الوطن العربي أم مغربه، بدءا من عرب سومر(١٨) ، ومرورا بالعرب الاكاديين والبابليين والآشوريين والفينيقيين والآراميين والمصريين والبربر(١٩) ، وانتهاء بعرب شبه الجزيرة العربية .

نستطيع معرفة مستوى تطور القوى المنتجة في الواقع الاجتماعي لهؤلاء العرب القدماء من خلال دراسة ما اكتشفته الآثار من أدوات انتاج ، أولا ، ومن خلال دراسة المستوى الذي وصل اليه النشاط العربي الانتاجي الحضاري ، المادي والروحي، ثانيا، والذي لا يمكن له الا أن يعكس درجة تطور هذه الادوات التي « تخدم كناقل مباشر لتأثير الانسان على الطبيعة ، والتي تحدد بالشيء ذاته القوة الانتاجية لعمله »(٢٠). هذا وان الحجر والبرونز والحديد والمعادن النادرة ، وغيرها من المواد التي تركت بصماتها الهامة على صناعة أدوات الانتاج ، يمكن أن تخدم جميعها كمعيار لتطور الانتاج . وان نسبة استخدام الحديد، بالنسبة لعصورنا القديمة التي يتناولها البحث هي معيار تقويم مستوى هذا التطور . وما يهمنا بالطبع في دراستنا هذه هو مستوى تطور القوى المنتجة عند العرب القدماء في سورية وبلاد الرافدين .

كما استخدم هؤلاء العرب ، منذ دولة سومر وحتى دولة الاسلام ، النحاس والقصدير والبرونز في صنع أدوات انتاجهم فقد استخدموا الحديد والذهب والفضة والعاج الخ . . . أيضا . يقول ديورانت أن السومريين كانوا من «حين الى آخر يصنعون من الحديد آلات كبيرة ويصنعون الدقيق من الادوات ، كالابر والمثاقب ، من العاج والعظم(٢١) . ولقد وجدت في الآثار السومرية « كميات كبيرة من الذهب والفضة بينها ما هو حلي ومنها ما هو أوان وأسلحة وزخارف ، بل ان منها ما هو عدد وآلات »(٢٢). هذا المستوى المتطور لادوات الانتاج عند عرب سومر استمر في التحسن أكثر فأكثر عند العرب القدماء اللاحقين ، بحيث لم يأت عام ٧٠٠ ق.م أو حواليه الا وأصبح الحديد المعدن الاساسي في الصناعة والتسليح(٢٣) . ولم يكن اختراع العجلة والانوال النسيجية وطواحين الماء والسفن وكثير من الادوات الهندسية والحرفية ، والتي اصبحت تصنع في معظمها من الحديد، الا بعض أهم اختراعات أدوات الانتاج عند العرب القدماء . ومما عكس تطور هذه الادوات واستخدامها الواسع ذلك المستوى العالي من النشاط الانتاجي العربي القديم ، سواء من حيث الفعالية الانتاجية أو من حيث التنظيم . نستطيع أن نتلمس هذا المستوى من خلال خمسة دلائل رئيسة هامة :

آ ــ مستوى التطور والتنظيم الكبير الذي وصلت اليه الصناعة والحرفة ، كصناعة النسيج وأدوات المنزل وأثاثه ، وصناعة الخزف والزجاج والآجر ، وصهر المعادن وخلطها ولحامها وصقلها وطرقها وترميمها ، وصناعة مواد البناء ، وصناعة العجلات والرافعات والمناشير والمثاقب والانوال والهراسات والاسلحة والقوارب والسفن والجلود الخ ... لقد كثرت هذه الصناعات والحرف وانتشرت الورشات فانتشر معها العمل الاجير(٢٤) . وازداد العمال والصناع فنظموا أنفسهم في نقابات منذ دولة حمورابي البابلية في الالف الثاني قبل الميلاد(٢٥) . وان قوانين هذا الملك ، أي حمورابي ، اذ تحدد شروط الصناعات وأجور الصناع والعاملين فيها والعقوبات التي من شأنها حمايتها واتقانها ، فانها تعكس المستوى المتطور الذي وصلت اليه الصناعة العربية القديمة في ظل هذه الدولة ، وكذلك بالنسبة للعمل الاجير فيها(٢٦) .

ب ــ التطور الرفيع المذهل الذي وصل اليه نظام الري والزراعة في سورية وبلاد الرافدين وهو تطور معروف ولا داعي للامثلة عليه .

جـ ــ التطور العالي في ميداني الزراعة والصناعة يعني تطورا لأدوات الانتاج ، أولا ، ويعني ازديادا في الفعالية الانتاجية وفي الفائض الانتاجي ، ثانيا ، مما يستتبع ، بالضرورة تطورا عاليا في النشاط التجاري ، ثالثا . وفي الحقيقة كان العرب القدماء في سورية وبلاد الرافدين هم أول الشعوب التي عرفت هذا النشاط ، وقد وسعوه وطوروه واستطاعوا أن يحافظوا على هيمنتهم عليه على المستوى العالمي منذ ذلك الحين ، أي منذ آلاف السنين قبل الميلاد وحتى بداية عصورنا الحديثة في القرن الخامس عشر ، ولنا عودة للحديث عن هذا النشاط ثانية لأهميته .

د ــ وجود القوانين الناظمة لمختلف أشكال وصيغ المعاملات الاقتصادية ولأمور التنظيم النقابي أو غيره ، مما يعكس مستوى تطور هذه المعاملات ، من جهة ، ومستوى تطور أدواتها ، من جهة أخرى . فكما عالجت قوانين حمورابي في الالف الثاني قبل الميلاد ، على سبيل المثال ، الامور المتعلقة بالزراعات وبالصناعات واتقانها وأجورها ، كما قلنا سابقا ، فقد عالجت الامور المتعلقة بالتجارة ، من بيع وشراء وعقود واتفاقات والامور المتعلقة بالديون والرهون والاجور والملكية والخلافات والعقوبات الاقتصادية الخ ... (٢٧) .

هـ ــ التطور الملموس لكثير من العلوم ، وخاصة الفلك والرياضيات والكيمياء والهندسة . هذا بالاضافة الى تطور الفنون من موسيقى ونحت وغيرها والى تطور البناء . ويكفي أن نذكر بالحدائق المعلقة وبالزقورات والقصور والمعابد والحصون والجسور والاسوار الخ ..

ان النتيجة العامة التي نخرج بها من استيعابنا لهـذه الدلائل هي وجود قـوى منتجة عربية قديمة في الواقع الاجتماعي في سورية وبلاد الرافدين ذات مستوى متطور عال وفعالية انتاجيـة كبيرة ، أيضا نسبيا ، أي حسـب معطيات العصور التاريخية القديمة وبالمقارنة بينها وبين القوى المنتجة الاخرى خارج بلدان الوطن العربي القديم. ولقد شهد هذا الواقع كما يقول أحد الباحثين الغربيين المعاصرين : « ثورات حقيقية : تكنولوجية واقتصادية واجتماعية وسياسية هي التي جعلت منه قطبا لتطور اقتصادي اجتماعي هام ، وكان ، في غالب الحالات ، وهو السباق في مجال التطور »(٢٨) .

أما بالنسبة لطبيعة القوى المنتجة العربية في الواقع الاجتماعي القديم في سورية وبلاد الرافدين فقد كانت فيغالبيتها ذات طابع فردي خاص، سواء ما تعلق منها بأدوات الانتاج الزراعية أو الصناعية أو الحرفية ، وكانت في قليلهـا ذات طابـع اجتماعي ، كطواحين الماء والسفن والارض، التي هي موضوع وأداة انتاج في آن واحد ، والرافعات وجميع أدوات الري من سدود وقنوات وغيرها .

٣ ـ علاقات الانتاج أو الملكية العربية القديمة في سورية وبلاد الرافدين :

اذا كان تواجد القوى المنتجة ذات الطابـع الفردي والاستخدام الخاص يفسـر تواجد علاقات الملكية الخاصة في الواقع الاجتماعي العربي القديـم فان وجود القـوى المنتجة ذات الطابع الاجتماعي يفسر تواجد الملكية العامة فيه . لقد عرف هذا الواقع ، اذن ، نوعين من علاقات الملكية : الخاصة والعامـة .

بالنسبة للملكية الخاصة ، دلت المكتشفات الاثرية الحديثـة على وجودها وعلى نطاق واسع في مختلف أنحاء الوطن العربي القديم ، سواء عند البدو أو عنـد الحضر وبمختلف المستويات ، الكبيرة والمتوسطة والصغيرة . وان في قيام قوانين أوركاجينا السومرية وقوانين حمورابي البابلية والقوانين الآشـورية وغيرها باقرار الاجراءات والعقوبات الكفيلة بحماية هذه الملكية الخاصة وبتحسينها وتطويرها دليلا ناطقا علـى دورها الهام في الواقـع العربي آنذاك(٢٩) .

وضحت هذه القوانين وغيرها من المكتشفات الاثرية الحديثة أن حق الملكية عند العرب القدماء بشكل عام وعند عرب سورية وبلاد الرافدين بشكل خاص كان حقا مقرا ومحترما ، وأنهم عرفوا الملكية الخاصة بنوعيها المنقولة وغير المنقولة(٣٠) . ولقد انتشرت ملكية الارض الخاصة وعلى نطاق كبير في جميع أنحاء الوطن العربي القديم ، وكانت من أصول مختلفة منها الشراء ، ومنها الوراثة ، ومنها السلطوية ، ومنها ما كان أصله هبة من رؤساء المعابد أو الملوك الذين كانوا يقطعون الارض من أملاكهم الخاصة أو من أملاك الدولة أو من أملاك المعابد ، الوقف ، لمن يشاؤون من الناس . وهذا النوع من الاقطاع

التمليكي المطلق كان معروفا عند جميع ملوك العرب القدماء . وقد أكدت قوانين حمورابي ، على سبيل المثال ، هذا النوع من الاقطاع المطلق ، كما أكدت وجود الملكية الخاصة في شتى حدودها الكبرى والمتوسطة والصغرى عند عرب بابل(٣١) .

لم يكن وجود الملكية الخاصة في مجال الانتاج الحرفي والصناعي والتجاري بأقل منه في مجال الانتاج الزراعي ، فكثرت الورش الصناعية والحرفية الخاصة وازدادت المشاريع التجارية الحرة .

أما بالنسبة لأشكال الملكية التي هيمنت على الواقع الاجتماعي القديم في سورية وبلاد الرافدين فاننا سنراها من خلال معرفتنا لمواطن الخصوصية في هذا الواقع عبر دراستنا لمواطن الخصوصية في الواقع الاجتماعي العربي القديم ككل .

٤ ـ الخصوصية في الواقع الاجتماعي العربي القديم ونفي « أسلوب الانتاج الآسيوي » :

أول عوامل هذه الخصوصية هو العامل التاريخي المتمثل بالقدم ، القدم في وجود التجمعات البشرية ، القدم في المدنية والحضارة العربية التي هي أقدم المدنيات والحضارات والاساس لها جميعا(٣٢) . هذا القدم كان يعني ، من جملة ما يعني ، النمو المتواصل للتجربة والخبرة والتراكم المستمر للمعرفة وتطوير الواقع المادي ، الطبيعي والاجتماعي معا ، وازدياد الوعي . هذا القدم كان يعني ، بالنهاية ، التحول النوعي والسبق الحضاري التاريخي ،وبالتالي ، السبق في تطور قوى الانتاج العربية بعنصريها البشري والاداتي ، أي تطور العرب وتطور أدوات انتاجهم . فكانوا الاسبق في معرفة الزراعة وفي تنظيمها وتنظيم شؤون الري، وكانوا الاسبقين في معرفة الحرف والصناعة والتجارة ، وكانوا الاسبق ، بالتالي ، في معرفة الملكية الخاصة والتقسيم الطبقي ومعرفة الدولة وما تبعها من مؤسسات حكومية وقانونية وشعبية ، وكانوا الاسبق في معرفة تقسيم العمل وتنظيمه وتطوير الانتاج كماً ونوعاً ، وكانوا الاسبق في معرفة العمل الاجير والصراعات والنقابات والثورات الجماهيرية الخ ...

العامل الثاني في الخصوصية العربية يتعلق بالوضع الجغرافي للوطن العربي ، هذا الوضع الذي كان وما يزال له أكبر التأثير على الواقع العربي الاجتماعي . تجسد ذلك، بشكل رئيسي ، في ثلاثة معطيات هامة : أولها هو التنوع في البيئة ، حيث يحتوي على البيئة الجبلية والساحلية والصحراوية والسهلية ، مما يفسر ،على سبيل المثال ،تنوع وتكامل اقتصاده ، ويفسر التواجد المستمر للمجتمعات البدوية الى جانب المجتمعات الحضارية فيه .

ثاني المعطيات الجغرافية هو موقع الوطن العربي في وسط القارات الثلاث ، آسيا

وافريقيا وأوروبا ، وعلى بحار ومحيطات هامة ثلاثة ، المحيط الاطلسي والبحر الابيض المتوسط وبحر العرب . وتجسدت أهمية هذا الموقع في ابراز الوطن العربي ، قديما وعلى مر العصور ، كشبكة اتصال عالمية هامة ، وبمختلف أشكال ومضامين هذا الاتصال السلمية منها والحربية ، المادية منها والثقافية . ولنقف قليلا عند شكل هام من أشكال هذا الاتصال وهو الشكل التجاري الذي لعب دورا أساسيا في تحديد بنى وعلاقات الواقع الاجتماعي العربي القديم ، بدءا من عرب سومر وانتهاء بعرب شبه الجزيرة العربية ، وذلك من خلال المستوى العالي الذي وصل اليه والذي لم يعرفه أي شعب آخر قديما ووسيطا على وجه الاطلاق . فكما هو معروف فان العرب قد سيطروا على التجارة العالمية منذ العصور التاريخية القديمة وحتى العصور الحديثة وبالتحديد حتى انجاز الاكتشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر الميلادي ، ولنتذكر أن السبب الاساسي لهذه الاكتشافات كان بحث الاوروبيين عن طريق تجارية جديدة الى الهند ليست تحت سيطرة العرب كوسيلة للافلات من احتكارهم للتجارة الدولية بين الغرب والشرق .

منذ سومر والتجار المتنقلون في سورية يمارسون ، كما يقول كريمر ، « تجارة مزدهرة رابحة في البر والبحر(٢٢) . وكان التاجر يحصل على قطعة أرض كمكافأة على جهوده التي يبذلها لصالح المجموع في عملية الاستيراد والتصدير(٢٤) . وكان تجار إيبلا في الالف الثالث قبل الميلاد يجوبون البلاد من الاناضول الى فلسطين ومن ساحل المتوسط الى الرافدين ، أي كانوا يحتضنون عالم الجهات الاربع آنذاك »(٢٥) . أما النشاط التجاري الداخلي والخارجي الاكادي فقد وصل ذروته ، والى درجة لم يشهد لها مثيل في عهد سرجون(٢٦) . وقد أثبتت بعض المستندات الآثارية في آسيا الصغرى أن جماعات من الاشوريين كانوا يتعاطون اعمال السمسرة للاستيراد والتصدير ، وكانوا يديرون شؤونهم كما لو كانوا جمهوريات صغيرة مستقلة(٢٧) ، طبعا مع الاحتفاظ بصلاتهم مع الوطن الام في بلاد ما بين النهرين(٢٨) .

يستنتج من قوانين حمورابي انه كان للتجار العرب البابليين وكلاء لهم في بعض فروع المحلات التجارية ، وانهم كانوا يشكلون أحيانا شركات مساهمة(٢٩) . فكان التاجر الكبير الممول (تامكار) يقتسم الارباح مع التاجر الصغير (شامالوم) الذي يرتحل مع البضاعة الى المدن والمناطق البعيدة ليبيعها مقابل حصة من الربح . ولكن القسم الاكبر من الارباح لـ « التامكار » أي للتاجر الكبير الممول(٤٠) ، وقد نظمت هذه القوانين كيفية وشروط التعامل بين التاجر الكبير والصغير بما من شأنه حماية رأس المال التجاري(٤١) .

أما في شبه الجزيرة العربية فقد توزعت المراكز التجارية اليمنية المعينية (١٣٠٠

ـ ٦٣٠ ق٠م) الطريق الممتدة من اليمن الى شمال الحجاز وأيضا على ضفاف نهر الفرات السفلى . لكن المنطقة الهامة التي كان لها الدور الاساسي في التجارة العالمية خلال القرون التي سبقت ظهور الاسلام كانت منطقة الحجاز ، حيث كانت تمر الطريق التجارية البرية العالمية وتمر بمحاذاتها طريق بحرية عبر البحر الاحمر تنقل فيها البضائع من الهند وجزيرة سيلان وجنوب شرق افريقيا الى البلدان المطلة على البحر الابيض المتوسط . وكان من الطبيعي أن تنشأ في هذه المنطقة مراكز تجارية هامة ، كمكة والطائف ويثرب .

اذا كان عرب بلاد ما بين النهرين وعرب شبه الجزيرة العربية ومصر وراء تطوير التجارة البرية فقد كان العرب الفينيقيون رواد تطوير التجارة البحرية . لقد برزت تقنية الملاحة عندهم وتفوقت على كل تقنية أخرى ما بين القرن الثامن عشر وأواخر القرن الثامن قبل الميلاد . « ان بحثهم عن المواد الخام وعن الاسواق لبيع سلعهم قد دفع بتجارتهم الى الامام . فتعاطوها منذ عهد سحيق ، قائمين ، بالاضافة الى مقتضيات ضرورياتهم الخاصة ، بدور السماسرة ، فجنوا الارباح من سلع غيرهم أيضا التي أخذوا على انفسهم أمر تصريفها : هكذا سلك الجبيليون مع مصر في الالف الثالث قبل الميلاد ، وهكذا غدت أوغاريت في الالف الثاني قبل الميلاد مستودعا حقيقيا للعالم الايجي »(٤٢) .

انطلقت الحركة التجارية العربية السورية الفينيقية الى قبرص ، حيث الحصول على المنتوجات الزراعية والنحاس،والى مصر ،حيث اقتضت الضرورة بناء المستودعات والمحطات التجارية ، والى رودس وكريت ومنطقة البحر الاسود وبحر ايجة ، حيث الرصاص والقصدير والذهب والفضة والاسماك المملحة ، ثم الى مالطة وصقلية وسردينية وجزر الباليار . وعبروا بعد ذلك مضيقا سموه « عمودي ملقارت » ، وهو المضيق الذي أطلق عليه أحفادهم العرب المسلمون الفاتحون لاسبانيا « مضيق جبل طارق » . بعد اجتياز الفينيقيين لهذا المضيق أكملوا مسيرتهم عبر الاطلسي ليصلوا الى ساحل اسبانيا الغربي حيث أسسوا مدينة قادش . وقد تعاونوا مع الاسبانيين على استغلال مناجم الفضة والرصاص والنحاس المتوفرة بكثرة لديهم .

من اسبانيا انطلق الفينيقيون الى بروتونية في فرنسا ثم الى سواحل انكلترا الجنوبية الغنية بالقصدير ، فأطلقوا عليها اسم بريطانيا ، أي بلاد القصدير . ووصلوا الى البلدان الاسكندنافية . بعد ذلك اتجه التجار الفينيقيون ، وتجار صور على وجه التحديد ، الى الساحل الغربي لافريقيا حيث أسسوا مدينة ليكسوس وحيث جعلوها مركزا لنشاطهم التجاري مع الافارقة . وفي سنة ٨١٤ ق.م انشأوا مدينة قرطاجة على

ساحل المغرب العربي في تونس ، فسيطرت هذه المدينة على التجارة البحرية غربي المتوسط في أقل من قرن واحد من الزمان فقط .

لم يكتف التجار العرب الفينيقيون بالهيمنة على التجارة في غالبية الوطن العربي، وخاصة في سورية ومصر وبلاد ما بين النهرين والمغرب العربي ، اذن ، وانما امتدت سيطرتهم الى جميع انحاء العالم القديم المعروفة آنذاك والممتدة من الهند وايران شرقا الى فرنسا وانكلترا واسبانيا غربا . لقد انتشرت معمراتهم التجارية في جميع سواحل البحر الابيض المتوسط الذي أصبح بفضلهم بحرا عربيا سوريا فينيقيا(٤٣) .

أوردنا كل ذلك لنؤكد المستوى العالي الذي وصلت اليه التجارة في الواقع الاجتماعي العربي القديم عموما وفي واقع سورية وبلاد الرافدين على وجه الخصوص. ونضيف ، زيادة في التأكيد ،أن الصراع من أجل السيطرة على الطريق التجارية في الوطن العربي أصبح منذ ذلك الحين السبب الاساسي ليس للحروب والغزوات الخارجية فقط ، مع الفرس واليونان والرومان والاحباش وغيرهم من الطامعين في بلاد الثروة والخيرات ، وانما كان المحرك الجوهري للصراع الداخلي بين الدول العربية نفسها ،كما كان الحال ، مثلا ، بالنسبة للصراع بين إيبلا واكاد(٤٤) .

والآن ما الذي نستطيع استنتاجه من ذلك ؟ طبعا الكثير ولكن نكتفي بالاهم :

آ ـ ان وجود هذا المستوى العالي من النشاط التجاري في الواقع العربي الاجتماعي القديم يعني ، بالضرورة ، وجود مستوى مماثل له على الاقل في الانتاج البضائعي في مجال نشاط الزراعة والحرف والصناعة . وبالفعل فقد كانت هذه الانشطة الاقتصادية في ازدهار مستمر استطاعت معه تغطية حاجة التجار من البضائع الغذائية والحرفية والصناعية . وقد رأينا كيف عكست قوانين حمورابي المستوى المتطور الذي وصلت اليه الحرف والصناعة العربية البابلية والعمل الاجير فيها . وهذا طبيعي وقد توافرت لهذا العمل وللعمل الاجير الرأسمالي عموما كل شروطه : مستوى مناسب من تطور قوى الانتاج ، انتاج بضاعي متطور ، سوق لقوة العمل الحرة ، نفسانية اجتماعية مناسبة لتحول قوة العمل الى بضاعة .

لا يمكن الحديث ، اذن ، عن وجود ضحالة في الانتاج البضائعي في الواقع الاجتماعي العربي القديم ، حيث وجود هذا المستوى العالي في النشاط التجاري ، فمستوى الانتاج البضائعي لا يمكن الا أن ينعكس على مستوى هذا النشاط ان سلبا أو ايجابا . ونذكر هنا أن تقويم مستوى هذا الانتاج ، أن كماً أو نوعاً ، يجب أن ينطلق من معطيات ومنطق العصر آنذاك وليس من معطيات ومنطق عصرنا والا وقعنا في خطأ كبير ، أي كما هو الحال بالنسبة لمستوى قوى الانتاج .

ب ـ وجود هذا المستوى العالي من النشاط التجاري من قبل أصحاب الملكية الرأسمالية التجارية الخاصة ، الذين كانت الغالبية العظمى من المشاريع التجارية لحساب قطاعهم الخاص الحر ، كان يعني ، بالنتيجة ، وجود برجوازية قوية في الواقع العربي الاجتماعي القديم ، لقد وصل مستواها في فترة الاشوريين ، مثلا ، الى درجة سمحت بتحول قسم منها الى برجوازية مصرفية ، بحيث أن المصارف الخاصة لبعض الافراد كانت تقوم بتمويل بعض التجارة والصناعة مقابل فوائد على قروضها تبلغ ٢٥٪(٤٥) . في نمو العلاقات الرأسمالية التجارية هذه تكمن احدى أهم معطيات الخصوصية في الواقع العربي القديم . وكان من المفروض ، حسب قوانين التطور التاريخي ، أن يتزامن هذا النمو مع ضمور العلاقات الاقطاعية ، أي أن يكون على حساب تراجع واندحار هذه العلاقات ، لكن ذلك لم يحصل حيث بقيت محتفظة بقوتها ونفوذها . وفي هذا الاحتفاظ تكمن ثانية أهم معطيات الخصوصية في الواقع الاجتماعي العربي القديم .

تحليل ذلك يمكن اختصاره في سببين أساسيين : أولهما ارتباط الاقطاع بالمؤسسات الدينية ذات التأثير الكبير والامتيازات الواسعة ، وثانيهما استمرار وجود المصدر الممول بالاقطاعات الجديدة وهو الغزو والحرب . فالحرب كانت تزود الملك بأراض جديدة ، في حالة الانتصار طبعا ، فيقوم ، كالعادة بالاحتفاظ ببعضها لنفسه ولعائلته كملكية خاصة ، وباقطاع بعضها اقطاعا مطلقا ، اي كملكية خاصة أيضا ، للمقربين منه أو لاعوانه أو كمكافأة لمن يستحق ، وأما المتبقي فكان يوزعه كملكية حيازة على الفلاحين مقابل التزامهم بدفع الربع وبالخدمة العسكرية حين الطلب. والحال هذا نفسه كان يستمر في فترات الاحتلال الاجنبي للوطن العربي القديم ، حيث كان الحاكم الاجنبي يقوم بنفس دور الملك هذا ، أي ملكية الاقطاعات وتوزيعها ، وبالتالي ، تعميق العلاقات الاقطاعية .

من الممكن القول ، انطلاقا من كل ما ذكرناه ،أن البنية الاجتماعية للعرب القدماء، في سورية وبلاد الرافدين (٤٥مكرر) ، كانت مؤلفة من الطبقات والفئات الاجتماعية الآتية :

طبقة الاقطاعيين ، طبقة التجار الكبار أو البرجوازية التجارية الكبيرة ، الفئات الوسطى في صفوف الحرفيين والصناعيين والتجار والموظفين والمثقفين والفلاحين وغيرهم ، الفئات الكادحة في صفوف الفلاحين الصغار والحائزين والعمال والاجراء والعبيد الذين كان عملهم وتواجدهم الرئيسي في مجال الخدمة في المنازل والبساتين المحيطة بها ،ولم يمارسوا دورهم كقوة انتاجية اقتصادية كبيرة مباشرة وانما كموضوع للتجارة بالدرجة الاولى .

الصراع الاجتماعي الاساسي الذي كان يدور في الواقع الاجتماعي العربي القديم كان بين العلاقات الاقطاعية بقيادة ارستقراطية عقارية مدعومة بكهان المعابد وبالمتواجدين في السلطة من أصحاب الاقطاع ، من طرف ، وبين العلاقات الرأسمالية التجارية بقيادة البرجوازية مدعومة بالمتواجدين في السلطة من أصحاب المشاريع التجارية ، في الطرف الآخر . الطرفان كانا يتجاذبان السلطة والملك الى أن ترجح كفة أحدهما لفترة محددة يستطيع خلالها الطرف الثاني اعداد نفسه ليكون صاحب الكفة الراجحة في فترة لاحقة ، محددة أيضا ، وهكذا .

واذا كانت هيمنة الفئات الاقطاعية قد ارتبطت بتعدد الحاضرات ، أي المدن ـ الدول ، فقد ارتبطت هيمنة الفئات البرجوازية التجارية بالوحدة السياسية في دولة مركزية واحدة . ولم تكن دولة سرجون الاكادي وآشور بانيبال الاشوري وحمورابي وهانيبال القرطاجي الا أمثلة واضحة على هذه الدولة البرجوازية الموحدة المركزية .

كان هناك في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ، اذن ، علاقة تزامن وتوازن وصراع بين أسلوبين هما : أسلوب الانتاج الاقطاعي واسلوب الانتاج الرأسمالي ، بشكله التجاري طبعا . كان بينهما توازن ديناميكي محدد دون أن يكون لأحد منهما دور مسيطر دائم . وقد بررنا ذلك نظريا وتاريخيا من خلال معطيات الملموس الخاص لهذا الواقع . وهنا لا بد لنا من ملاحظة هامة وهي أن واقع الوجود الثنائي هذا المتمايز لاسلوب الانتاج ، الاقطاعي والراسمالي التجاري ، هو مختلف تماما عن واقع مدلول « القبالة » في نظرية « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، والتي تعني وجود « وحدة عضوية غير متمايزة لعناصر من العبودية والاقطاع والعمل الاجير »(٤٦)، اي ان جوهر الاختلاف متعلق بوجود التمايز أو عدمه .

ثالث المعطيات الجغرافية في خصوصية الوطن العربي هو وجود الانهار فيه واعتماده ، بالتالي ، على الري الاصطناعي النهري . أداة الانتاج هنا ، اي هذا الري، كانت بالضرورة ، ذات طبيعة اجتماعية سواء من حيث الصنع أو الاستخدام ، وملكيتها وبالضرورة أيضا ، يجب أن تكون عامة ومن قبل الدولة بالذات باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي كانت تمثل مجموع المواطنين في نظرهم ، ووحدها التي كانت تستطيع القيام بشؤون هذه الوظيفة الاقتصادية الهامة ، سواء من حيث القدرة على الحشد العمالي أو التمويل المادي ، أو التنظيم أو التطوير .

وجود الانهار الكبيرة كان بدون شك عاملا هاما في صبغ الواقع العربي القديم بصبغة ما سمي بـ « الثقافة النهرية »(٤٦ مكرر) ، ولكن فقط من حيث التسريع في اغناء وتطوير فعل الزراعة عند العرب وفي معرفتهم بالدولة المركزية وفي تطويرها أيضا . لقد كان عاملا في تزويد هذه المؤسسة بوظيفة اقتصادية خاصة بها وهامة وهي وظيفة الري

والبناء ، وكان عاملا في ازدياد نسبة ملكية الدولة العامة من الاراضي ، الا أنه من الخطأ الكبير ، نظريا وفعليا ، أن نختزل كل العوامل المادية والروحية الاخرى ، التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والثقافية ، في هذا العامل « النهري » ، لنرى من خلاله فقط كل مواصفات الواقع الاجتماعي العربي القديم والوسيط ، كما فعل أصحاب ومؤيدو مقولة « اسلوب الانتاج الاسيوي » .

لم تكن ملكية الدولة لوسائل وأدوات الري ولقسم من الاراضي ومن الانتاج الحرفي والصناعي والتجاري هي الشكل الوحيد للملكية العامة في الواقع الاجتماعي العربي القديم ، بل كان هناك شكل آخر هام جدا وهو المشاعة . ولنا وقفة قصيرة عند هذه المشاعة نعرف من خلالها طبيعتها واختلافها عن « المشاعة الزراعية » أو « المشاعة القروية »(٤٧) التي يعتبرها أصحاب « أسلوب الانتاج الآسيوي » كاحدى السمات الجوهرية لهذا الاسلوب .

عرف العرب القدماء عموما ، في سورية وبلاد الرافدين وفي غيرها من أنحاء الوطن العربي القديم ، نموذجين من نماذج المشاعة المتعددة : النموذج الاول هو النموذج القبلي البدوي الذي ما زال وسيبقى مستمرا طالما وجدت الصحارى ووجدت معها البداوة . المشاعة هنا قبلية بدائية قامت على أساس القرابة ، والارض هنا تأتي أهميتها من كونها مصدر الكلأ والماء ، وبالتالي ، فقد كانت مصدرا غير ثابت يتبدل بنفاذ هذا الكلأ والماء فيها وبرحيل القبيلة الى أرض أخرى . عدم الثبات هذا مضافا الى ضرورة العمل الجماعي في طبيعة الصحراء القاسية والمخيفة تفسر الطبيعة الاجتماعية لملكية الارض . ومنذ ذلك الحين تكرس قانون الصحراء المعروف والذي أكده الاسلام : مشاعة الماء والكلأ والنار . أما فيما عدا ذلك فقد كان من ضمن الملكية الخاصة للبدوي، كالخيمة والادوات الحرفية البسيطة والحيوانات المدجنة وغيرها .

الاقتصاد في المشاعة البدوية مغلق ، أي انه لسد حاجات القبيلة بالدرجة الاولى، ولو وجد الفائض الانتاجي لكان محدودا ، أو لكانت التجارة الناشئة عنه ضيقة على أساس المقايضة ليس الا . اتصف هذا النموذج من المشاعات بالبطء في التطور الى حد الثبات والبقاء دون مستوى المدنية والتحضر . والقانون فيها كان قانون العادات والتقاليد .

نموذج المشاعة القبلية البدوية هذا هو النموذج المثالي للمشاعة المعنية في « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، أنه يحمل كل مواصفاتها الاساسية(٤٨) : التجمع على أساس القرابة ، غياب الملكية الخاصة للارض ، الاقتصاد الطبيعي المغلق ، الطابع الركودي للنشاط الاقتصادي ولكل نمط الحياة ، سيطرة العادات والتقاليد .

النموذج الثاني للمشاعة عند عرب سورية وبلاد الرافدين القدمـاء كان النموذج التعاوني الذي انتشر بشكل خاص عند عرب سومر في فترة دولتهم الاولى . ولنقف قليلا عند مشاعات سومر التي لم تكن سوى معابدها الدينية. لم يكن المعبد يعني آنذاك مكانا للعبادة وتقديم الذبائح ، وحسب ، بل كان يعني مشغلا أيضا وبالمضمون الحديث لكلمة مشغل اليوم . ففعل « عبد » الذي اشتقت منه كلمة « معبد » كان يعني في جميع اللهجات العربية القديمة « عمل » و « اشتغل » . وهكـذا فان معابد سـومر كانت مشاغل انتاجية وهياكل دينية في آن واحد ، وقد توزعت على أساس السكن جميـع مواطني سومر والجوار(٤٩) .

كان كل معبد « يهيمن على ملكية الارض بهيئة أمانة أو وديعة لجميع المواطنين »، كما يقول كريمر(٥٠) ، وكذلك الامر بالنسبة لجميع أدوات الانتاج الاخرى . والارض كانت مقسمة الى ثلاثة أقسام : قسم مخصص للتوزيع على الاعضاء لسد حاجاتهم ، وقسم مخصص لصالح المجموع لسد نفقات المعبد ، وكان الفائض منه يوزع كحصص منتظمة على الاعضاء ،وقسم ثالث كان أيضا لصالح المجموع ولكنه للمؤونة الاحتياطية. وكل عضو في المعبد كان يضع مهارته في التخصص في حرفة او تجارة ما لخدمة مجموع المعبد . وكان الاعضاء المواطنون عندما يعملون ينتظمون في جماعات ونقابات . يقول هويل : « كل مواطن سواء أكان الكاهن أم التاجر أم المهني كان في الواقع فلاحا يعمل في قطعته لتأمين قوته وقوت المتوجب عليه اعالتهم . وبعد البذر وجمع الحصاد يبقى متسع كبير من الوقت لتطوير المهارات الخاصة واستغلالها »(٥١) ، أي أنه كان هنـاك المجال ، بالاضافة الى العمل الجماعي ، للعمل الفردي المتنوع ، وكان الفائض مـادة لتجارة ناجحة ، والتاجر الناجح كان يكافأ باعطائه قطعة ارض ، كما قلنا سابقا ، مديرو المعابد كانوا وكلاء الملك الذي هو وكيل الله ، وكان لهؤلاء المديرين ، الذين توضعوا على راس تنظيم العمل والانتاج والتوزيع والحقوق والواجبات وشؤون الادارة عموما ، دور سياسي بارز في شؤون الحاضرة ، ولعلهم ، كما يقول كريمر ، « كانوا ينتخبون مـن المواطنين الاحرار في مدينتهم »(٥٢) .

نستطيع الاستنتاج بسهولة أن مشاعات سومر التعاونية هذه لم تكن تحمل من مواصفات المشاعة في « أسلوب الانتاج الآسيوي » سوى صفة واحدة هي غياب ملكية الارض الخاصة ، وتختلف عنها في جميع المواصفات الاخرى : فالتجمع فيها على أساس المكان والجوار وليس القرابة ، الانتاج البضاعي فيها متنوع متطور بحيث يسمح بوجود السوق والتجارة المزدهرة(٥٣)، أي أن اقتصادها لم يكن طبيعيا مغلقا ، أما القوانين فيها فلم تكن العادات والتقاليد ، وانما القوانين المتطورة المكتوبة والتـي كانت اول قوانين في العالم(٥٤) .

واذا عرفنا أن المشاعة البدائية ، التي هي التشكيلة أو المرحلة الاولى في تطور تاريخ البشرية ، تحمل نفس المواصفات الاساسية المذكورة للمشاعة في « أسلوب الانتاج الآسيوي » والتي هي بعيدة كل البعد ، كما رأينا ، عن مواصفات مشاعات سومر ، عرفنا أن هذه المشاعات لا يمكن اعتبارها ، من أي منطلق كان ، كمشاعات بدائية خاصة اذا أدركنا المستوى العالي من التنظيم الذي ساد فيها والذي لا يمكن الا أن يكون انعكاسا لمستوى عال في الانتاج وقواه ، لقد كانت كما يقول فرانكفورت : « جهدا تعاونيا منظما الى أبعد دقائق التنظيم »(٥٥) . وان الملكية العامة فيها بالاضافة الى التنظيم المتطور وتحقيق العدالة والمساواة ، نسبيا بالطبع ، قد دفعت بكثير من الباحثين ، ومنهم كريمر ودافيد و فرانكفورت ، الى تأكيد الوجود الاشتراكي في سومر منذ الالف الثالث قبل الميلاد(٥٦) .

ان الحديث عن وجود مشاعات خارج هذين النموذجين في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين، كالمشاعات « الآسيوية » ، «الزراعية» أو «القروية» ، هو ضرب من الخيال والوهم ، الا اذا اعتبرنا أن وجود ظاهرة حيازة الارض بهذا القدر أو ذاك كاف وحده للبرهان على وجود هذه المشاعات . يجب أن نعرف هنا أن هذه الحيازة قد تواجدت مع الملكية الخاصة للارض وللمشروع الاقتصادي في شتى ميادينه المختلفة عموما ، ومع المستوى العالي في تطور قوى وفعالية الانتاج ، ومع سيادة القانون والتجمع على أساس الجوار والعمل ، ومع التطور في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل عام ،والذي وصل حدا كبيرا من المدنية والتحضر في جميع مجالات الحياة المتنوعة . ويجب أن ننتبه الى حقيقة أخرى هامة وهي أن الفروق بين حيازة الارض وبين الملكية الخاصة لها ، عمليا ، كانت ثانوية جدا ، فالحائز على الارض له الحق في التصرف بها كالمالك لها تماما فيما عدا حق البيع فقط .

اذا أضفنا حقيقة انتفاء وجود نموذج المشاعات «الآسيوية» في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين الى ما سبقه من معطيات تاريخية بينت وجود الملكية الخاصة للارض ولغيرها ، وأكدت تواجد العلاقات الاقطاعية والرأسمالية التجارية المتمايزة والمتصارعة ، ووجود المستوى العالي من تطور القوى المنتجة ، وبالتالي ، ارتفاع مستوى الفعالية الانتاجية في شتى الميادين الاقتصادية ، الزراعية والحرفية والصناعية والتجارية ، وما نتج عنه من مدنية وحضارة شملت جميع عوالم الحياة المادية والروحية ، فكانت الام والاساس لكل حضارات العالم ، فاننا نكون قد برهنا على انتفاء وجود معظم معطيات « أسلوب الانتاج الآسيوي » في هذا الواقع . ولا يبقى علينا سوى مهمة مناقشة معطى أخير واحد فقط هو الدولة « الآسيوية » ذات الصفة الدينية والمدنية المالكة الحاكمة والمركزية المستبدة ، والتي هي فوق كل الطبقات .

والسؤال الآن : ما هو مدى انسجام مواصفات الدولة هذه مع مواصفات الدولة في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ؟

٥ ـ الدولة في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين :

انطلاقا من قناعتهم بهيمنة ما يسمى بـ « الثقافة النهرية » في الواقع الاجتماعي العربي القديم فان مؤيدي « أسلوب الانتاج الآسيوي » قد أكدوا اتصاف الدولة فيه بكل مواصفاتها المرتبطة بهيمنة هذه الثقافة وهذا الاسلوب ، وخاصة من حيث ملكيتها للارض ولوظيفة الري ومن حيث ارتباطها بالدين واتصافها بالاستبداد . وقبل البدء بالحديث عن الدولة العربية في سورية وبلاد الرافدين في العصور القديمة نرى من المفيد أن تلفت النظر هنا الى أن مقولة « الثقافة النهرية » بشكل عام هي مقولة بعيدة عن العلمية وتتناقض مع قوانين حركة التطور التاريخي ، وذلك من زاوية اعتمادها على العامل الجغرافي ، وبالتحديد على الجزء « النهري » فيه ، كعامل وحيد في تحديد الثقافة لهذا الشعب أو ذاك ،واهمالها لبقية العوامل الاخرى، الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والفكرية وغيرها . ان العامل « النهري » وحده لا يستطيع أن يخلق خصوصية ثقافية ولكنه عامل من جملة العوامل الاخرى في تحديد طبيعة وبنية الدولة. ونعود الى الدولة العربية القديمة عند عرب سورية وبلاد الرافدين .

لا شك أن ملكية الدولة عندهم لأدوات ووسائل الري الاصطناعي قد ساهمت ، بالاضافة الى أسباب ذكرناها سابقا(٥٧) ، في ازدياد نسبة ملكيتها العامة من الاراضي، ولكن علينا أن ننتبه الى ضرورة التمييز ما بين ملكية الملك وأعوانه وأقربائه ومقربيه للارض أو للمشروع الحرفي والصناعي والتجاري وغيره على وجه العموم، والتي هي ملكية خاصة بحتة كغيرها من الملكيات الخاصة تماما في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين . وبين الملكية العامة للدولة باعتبارها تمثل مصلحة جميع مواطنيها الذين هم المالكون الحقيقيون غير المباشرين لها . وكان على الدولة مهمة المحافظة على استمرار مستوى ملكيتها العامة هذه في حدود معينة كفيلة بتزويدها بالامكانيات اللازمة لقيامها بوظيفتها الاقتصادية والحربية ، فالاولى تتطلب حشدا عماليا للبناء وكادرا اداريا للتنظيم ورصيدا ماليا للتمويل ، والثانية تتطلب حشدا للقوة الدفاعية والهجومية ، وكلاهما يستلزم الاقطاعات اللازمة الكفيلة بتأمين الحشد البشري والمالي معا ، حيث أن عملية الحشد كانت تتم من خلال قيام الدولة ، ممثلة بالملك ، باقطاع الاراضي ، كحيازة ، الى من يلتزم بالقيام بالخدمة العسكرية وقت الطلب والحاجة ، ويتكفل بتقديم الريع الذي كان أحد الموارد الاساسية لخزينة الدولة .

ويجب التأكيد على أن تواجد الملكيتين المذكورتين في الدولة العربية القديمة في

سورية وبلاد الرافدين لم تكن لتحدد وحدها طابعها الطبقي ،فهي لم تكن مؤسسة فوق المجتمع ومستقلة عن واقعه ، بل كانت جزءا هاما منه تتحدد ، كغيرها من الاجزاء ، بهوية العلاقات الانتاجية السائدة فيه في هذه المرحلة أو تلك ، وتحتوي ما تحتويه من طبقات وفئات اجتماعية . ان وجود العلاقات الاقطاعية والراسمالية التجاريةالمتمايزة والمتصارعة فيهذا الواقع قد انعكس علىطبيعةوبنيةالدولة فيه،فتواجد فيهاالاقطاعيون الى جانب الراسماليين التجاريين ، وانعكست صراعاتهم ، بأسبابها ونتائجها ، على المنازعات الداخلية فيها ، من جهة ، وعلى تحديد هويتها العامة ، من جهة أخرى. فكانت هويتها حسب العلاقات الانتاجية المهيمنة في هذه الفترة الزمنية أو تلك ، تارة راسمالية تجارية كما هو الحال في دول سرجون وحمورابي وآشور بانيبال ونبوخذ نصر ، وتارة اقطاعية ، كما هو الحال في دول جميع الفترات التي سبقت قيام هذه الدول الراسمالية والتي شهدت سيطرة كهان المعابد الاقطاعيون بشكل خاص . هذا وان طبيعةالدولة العربية القديمة فيسورية وبلاد الرافدين ،اقطاعية كانت أم راسمالية تجارية،لا يمكن الا أن تنعكس على قطاعات الملكية العامة فيها ،بحيث يخدم في النتيجة، مثل غيره من القطاعات ، مصالح الفئة المهيمنة ، مما ينعكس ، بالضرورة ، على طبيعة علاقات الدولة ليس مع الفلاحين الحائزين على الاقطاعات ولا مع عمال الورش الحرفية والصناعية فقط ، وانما مع جميع طبقات وفئات المجتمع .

لم تكن الدولة العربية القديمة في سورية وبلاد الرافدين ، وبمختلف هويتها وبنيتها الاجتماعية ، لتتوانى عن استخدام سلطتها الدينية في توطيد سلطتها المدنية ، الا أن تأثير هذه السلطة في البنى التحتية كان ثانويا جدا ، على عكس ما يؤكده مؤيدو « أسلوب الانتاج الآسيوي » اذ أن مضمون تمتع الملك ، باعتباره الها أو وكيلا للاله ، بملكية الكون الارضي، بما فيه من أرض وبشر ومادة وروح ، كان مضمونا مجردا نظريا لم يرافق الا بترجمة ثانوية جدا على أرض الواقع الاجتماعي ، حيث بقي التموضع الملموس في عملية الانتاج العامل الاساسي في تحديد المالك والمملوك والملكية . تماما كما هو الحال مع فكرة الملكية الالهية في يومنا هذا والتي هي امتداد تاريخي لفكرة الملكية الالهية في يومنا هذا والتي هي امتداد تاريخي لفكرة الملكية الالهية القديمة هذه ، فلله ملك السموات والارض ، لكن الملكية الملموسة في الواقع الارضي لاصحابها المباشرين ، أفرادا كانوا أم جماعات أم دولا .

أما بالنسبة للسلطة فان الصفة الدينية الالهية للملك قد لعبت دورا أساسيا في توطيده ولكن ليس بصفتها الاستبدادية . فاذا عرفنا أن الصفة الدينية الالهية هذه قد اقترنت عند العرب القدماء بقيم الحكمة والعدل والمساواة والرحمة ومحاربة الظلم ومناصرة الضعفاء والفقراء(٥٧مكرر)، الىجانب اقترانها بالقيم الاخرى كالقوة والقدرة،

أدركنا أن اتصاف الملك بها يعني اتصافه بقيمها هذه ، مما يعني ، بالنتيجة ، التزامه والتزام دولته بالقيام باجراءات العدل والمساواة والحرية . وندرك بناء عليه أن الصفة الدينية قد لعبت ، على عكس ما يعتقده مؤيدو « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، دورا أساسيا في وجود الحرية ، النسبية دائما ، في الواقع الاجتماعي العربي القديم . هذا وان أية دراسة للحرية عند العرب القدماء ، النظرية والممارسة ، تؤكد أنهم أول من عرفوها وطوروها ومارسوها بمختلف أشكالها ومضامينها(٥٨) . وان المقارنة الموجزة الآتية بين وضع الحرية عند العرب الفينيقيين وعند اليونان تبرهن على هذه الحقيقة التاريخية .

الجمعية الوطنية في قرطاجة ، أعظم مدن هؤلاء العرب ومنافسة روما على زعامة البحر الابيض المتوسط ، قد ضمت في صفوفها جميع أهلها بدون استثناء(٥٩) ، لأن ديمقراطية العرب الفينيقيين كانت ضد أي استثناء طبقي أو عرقي . بينما الجمعية الوطنية الاثينية (الاكليزيا) حرمت على العبيد والمراة وجميع العاملين بيدهم وكل من كان من أصل غير اغريقي ، لأن ديمقراطية اليونان حرمت هؤلاء من حق المواطنة ، وبالتالي من جميع حقوقهم المدنية والسياسية(٦٠) . والجمعية الوطنية في قرطاجة هي التي كانت تنتخب مجلس الشيوخ المكون من ثلاثمائة عضو من أهل المدينة الكبار ، وهي التي كان لها الحق في قبول أو رفض قراراته(٦١) ، بينما كان أعضاء مجلس الشيوخ في أثينا يختارون بالقرعة وبالدور من سجل الموظفين(٦٢) . وقد وصف ارسطوطاليس دستور قرطاجة بانه « أرقى من سائر دساتير العالم في كثير من نواحيه »(٦٣) .

ولم تكن ديمقراطية العرب الفينيقيين هي الوحيدة التي سبقت ديمقراطيةاليونان هذه الحقيقة يؤكدها اطلاع بسيط على اجراءات دولة أوركا جينا السومري ، الذي كان يفتخر منذ الالف الثالث قبل الميلاد بأنه «وهب شعبه الحرية»(٦٤) ، وعلى اجراءات سرجون (شيروكين) الاكادي في الالف الثالث قبل الميلاد أيضا ، وعلى قوانين واجراءات حمورابي في الالف الثاني قبل الميلاد ، والتي كانت في معظمها ، ونسبيا دائما بالطبع ، ضد الظلم الاجتماعي ولصالح قيم العدل والحرية والمساواة(٦٥)

مما تقدم نستطيع التمييز وبالتالي التأكيد على نفي وجود ظاهرة الاستبداد كطابع مميز للدولة العربية القديمة في سورية وبلاد الرافدين . ونحن اذ نذكر بأن هذه الظاهرة ذات وجود نسبي ، بالنسبة لجميع دول العالم وعلى مر العصور والازمنة ، فاننا نؤكد أيضا على أن هذا الوجود في مؤسسات الدولة العربية القديمة كان في أضعف وأصغر نسبه ، وخاصة اذا ما قورن مع وجودها في بقية دول العالم .

الخاتمـــة :

بعد تقديمنا للمعطيات التي تنفي اتصاف الدولـة في الواقع الاجتماعي العربـي القديم في سورية وبلاد الرافدين بمواصفات الدولة « الآسيوية » الاستبدادية ، دولـة « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، نكون قد قدمنا جميع الحقائق التاريخية التي تدحض وجود هذا الاسلوب فيه من جهة ، وتؤكد خصوصيته الحضارية ، مـن جهة أخرى . أهم مكونات هذه الخصوصية قـد تمثل بقدم الحضارة العربيـة التي سبقت جميـع حضارات العالم القديم بآلاف السنين والتي كانت أساسا لها جميعا في شتى ميادين الحياة الانسانية المادية والروحية . ان الاساس العروبي لهذه الحضارات التـي أتت كلها من الشرق هو الذي دفع الباحث الفرنسي المعروف بيير روسي الى القول : «يجب علينا أن نعرف العروبة كثقافة الشرق الوحيدة »(٦٦) .

بناء على ما تقدم ، ومن منظور علمي موضوعي بحت ، لا يجوز مطلقا وضع الواقع الاجتماعي العربي ذي المستوى الحضـاري العالي على مستوى واحد مع أي واقـع آخر متخلف سواء تحت مظلة « أسلوب الانتاج الآسـيوي » المقترن وجوده بوجـود التخلف والبربرية والاستبداد ، أو تحت مظلة واقع المجتمعات « ما قبل الرأسمالية في آسيا وافريقيا وأمريكا ما قبل كولومبس »(٦٧) المتضمن تناقضـا صارخا مع قانـون العلاقة الجدليـة ما بين الخاص والعام ، وذلك من خـلال تجاوزه لخصوصية هـذه المجتمعات التي تؤكد اختلاف واحدها عن الآخر ، وخاصة ما تعلق منها بالخصوصية العربية القومية المتميزة للوطن العربي القديم ، سواء على المستوى الواقـع الانتاجي المادي أو على مستوى الوعي الاجتماعي ، والتي بها وحدها نلج أبواب معرفته الحقيقية التي غابت طويلا في جهل الكثير من الدراسات الحديثة والمعاصرة .



مراجع البحث

(١) راجع يوري ف. كاتشانفسكي ، عبودية ، اقطاعية ، ام اسلوب انتاج آسيوي ، موسكو ١٩٧١ ، ترجمة د. عارف دليلة ، الطبعة الاولى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠ .

(٢) انظر طيب التيزيني ،الفكر العربي في بواكيره وآفاقه الاولى ، الطبعة الاولى ، دار دمشق دمشق ، ١٩٨٢ ، ص ٨٧–٨٩ .

(٣) كاتشانفسكي ، المصدر السابق ، ص١٤٠ .

(٤) نفس المصدر .

(٥) استخدم شارل بارن هذا التعبير في دراسته: « ما قبل التاريخ في حوض البحر الابيض المتوسط وأسلوب الانتاج الاسيوي » ، وذلك في مجلة :. la Pensées , Juil . 1966 وقصد به تلك العلاقات العبودية التي تربط كافة الجماهير المنتجة بالدولة في مجتمعات الثقافة النهرية .

(٦) كاتشانفسكي ، ص ١٤٦ .

(٧) راجع كتاب : الماركسية والتراث العربي الاسلامي ، تأليف مجموعة باحثين ، الطبعة الثانية ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، وراجع ايضا كتاب : نمط الانتاج الاسيوي وواقع المجتمعات العربية ، تأليف مجموعة باحثين ، دار الكلمة ، بيروت ، ١٩٨٤ ، وهو نشر لابحاث ندوة حول نفس موضوع عنوان الكتاب .

(٨) راجع كاتشانفسكي ، المصدر السابق ،ص ١٤٦ – ١٥١ و ١٩٥ – ٢١٢ وص ٢٤٩–٢٥٧.

(٩) انظر موسوعة الهلال الاشتراكية ، الطبعة الاولى ، دار الهلال ، ١٩٧٠ ، ص ٤٨ .

(١٠) ف. كيللي وم. كوفالزون ، المادية التاريخية، موسكو ،ترجمة أحمد داوود ،الطبعة الثانية دار الجماهير ، دمشق ، ١٩٧٠ ، ص٤ .

(١١) راجع نفس المصدر ، ص ٨٤ و ٢٩٦–٣٣٣.

(١٢) انظر مداخلتنا على بحث الدكتور طيب التيزيني الذي قدمه في الندوة الفكرية حول الحرية والتي نشرت في كتاب بعنوان : الندوة الفكرية الثانية حول الحرية ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، القطر العربي السوري، القيادة القطرية ، مكتب الاعداد الحزبي القطري ، دار البعث ، دمشق ، ١٩٨٦ ، والمداخلة في ص ٤٠ – ٤٢ .

(١٣) كيللي وكوفالزون، المصدر السابق ، ص١٣٠

(١٤) نفس المصدر ، ص ١٣١ .

(١٥) نفس المصدر ، ص ١٢٣ .

(١٦) طابعها الفردي أتى من كون تقنيتها معتمدة على التشغيل الفردي لها ، لكن ظروف الحياة القاسية هي التي سببت استخدامها جماعيا.

(١٧) انظر بيير روسي ، مدينة ايزيس أو التاريخ الحقيقي للعرب، ترجمة فريد جحا ،منشورات وزارة التعليم العالي ، دمشق ، ١٩٨٠ ، ص ١٢ – ٦٦ .

(١٨) حول البرهان على عروبة السومريين التي نجح الاستعماريون والجهلة في حجبها طويلا راجع: أحمد داوود ، تاريخ سورية القديم ، تصحيح وتحرير ، دار المستقبل ، دمشق ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٩ – ٢٨٨ ، وانظر : محمد أسعد طلس ، تاريخ العرب ، المجلد الاول ، الطبعة الثانية ، دار الاندلس ، ١٩٧٩ ، ص ١٥ .

(١٩) ان جميع المصادر التاريخية القديمة وجميع الدراسات الحديثة تؤكد عروبة البربر التي لم تكن مثار التشكيك الا في فترة الاستعمار الفرنسي لدول المغرب العربي بهدفي التفرقة وعزل البربر واستغلالهم لصالح ترسيخ وجود هذا الاستعمار في المنطقة ، انظر ، على سبيل المثال ، محمد عابد الجابري ، « يقظة الوعي العروبي في المغرب ، مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية» (في كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي ،مجموعة

باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٣٣ — ٦٨) .

(٢٠) كيللي وكو فالزون ، المصدر السابق ص٥٢.

(٢١) راجع ول ديورانت ، قصة الحضارة ، الجزء الثاني من المجلد الاول، ترجمة محمد بدران، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٤ .

(٢٢) نفس المصدر .

(٢٣) نفس المصدر ، ص ٢٨٠ .

(٢٤) ايفلين كلنيكل — براندت ، رحلة الى بابل القديمة ، ترجمة زهدي الداوودي ، دار الجليل ، دمشق ، ١٩٨٤ ، ص ٨٩—١٠٣ .

(٢٥) نفس المصدر ، ص ٢٠٢ .

(٢٦) راجع هذه القوانين في المجلد الاول من كتاب نعيم فرح ، تاريخ الفلاحين في الوطن العربي دار البعث ، دمشق ، بدون تاريخ ، ص ٦٦٣ — ٦٩٧ .

(٢٧) نفس المصدر .

(٢٨) انه الباحث الايطالي ماريو ليفراني .انظر : Tarif Khaldi (Ed.) Lande Tenure and Iransformation in the Midlle East , Beirut , A.U.B. 1984 .

انظر ملخص مسعود ضاهر في مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٧٦ ، ١٩٨٥ ، ص ١٦١ — ١٦٧ ، وملخص نقولا زيادة في (مجلة الوحدة ، باريس ، العدد ١٢ ، ١٩٨٥ ، ص ١٤١ — ١٥١) .

(٢٩) راجع فرح ، المصدر السابق ، ص ٦٦٣ — ٧١٦ ، ولنفس المؤلف ، التاريخ القديم وما قبله ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٨١ ، ص ٣٤٥ — ٣٩١ .

(٣٠) فرح ، تاريخ الفلاحين ... ص ٧٦ — ٨١ وص ١٠١ و ١١٣ — ١١٤ و ٢٠٢ — ٢١٢ و ٢٦٧ — ٢٦٩ و ٢٩٠ — ٢٩٦ و ٣٠٠—٣١٣ و٤٠٤—٤١٠،وانظر البحثين القدمين الى الندوة من قبل د. عيد مرعي ود. فيصل عبد الله ، وانظر محمد علي نصر الله ، تطور نظام وملكية الاراضي في الاسلام ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٥ — ٤٨ .

(٣١) راجع فرح ، تاريخ الفلاحين ... ، ص٣٠١.

(٣٢) انظر روسي ، المصدر السابق ، ص١٤—٣٧ وانظر ديورانت ، المصدر السابق ، المقدمة، ص ٩ — ١٠ ، وراجع : Khaldi, op. cit.

(٣٣) صمويل كريمر ، من ألواح سومر ، ترجمة طه باقر ،مؤسسة فرانكلين للطباعة، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، وبدون تاريخ ،ص ١٠٧ .

(٣٤) انظر هنري فرانكفورت ، فجر الحضارة في الشرق الادنى ، ترجمة ميخائيل خوري ، دار الحياة ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ٨٢ وداوود ، المصدر السابق ، ص ٣٤٦ .

(٣٥) عفيف بهنسي ، وثائق ايبلا ، دمشق ١٩٨٤ ص ٢٨ .

(٣٦) فرح ، تاريخ الفلاحين ... ص ٢٥٥.

(٣٧) أندريه ايمار وجانين أوبوايه،تاريخ الحضارات العام ، الجزء الاول ، الشرق واليونان القديمة ، ترجمة مزيد م. داغر وفؤاد ج. أوريحان ، الطبعة الثانية ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٦ ،ص ١٥٨ .

(٣٨) نفس المصدر .

(٣٩) فرح ، تاريخ الفلاحين ... ، ص٣٠٢ .

(٤٠) المواد ٩٩ — ١٠٦ من شريعة حمورابي ،انظر نفس المصدر ، ص ٣٠٢ و ٦٧٧ — ٦٧٨ .

(٤١) نفس المصدر ، وانظر عيد مرعي ، « التاجر ونشاطاته في العصر البابلي القديم » (مجلة دراسات تاريخية ، دمشق ، العدد ٢٣ و٢٤ ١٩٨٦ ، ص ١٣٨ — ١٥٧) .

(٤٢) ايمار وأوبوايه ، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٤٣) راجع فرح ، تاريخ الفلاحين ... ص ٣٨٤ — ٣٩٠ .

(٤٤) بهنسي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٤٥) ديورانت ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

(٤٥مكرر) راجع فرح ، تاريخ الفلاحين .. ص ٢١٩ — ٤٠٣ وانظر لنفس المؤلف : « العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ما بين النهرين

السورية » (مجلة دراسات تاريخية ، دمشق العدد ٢٣ ــ ٢٤ ، ص ١٠٣ ــ ١٣٧ والعدد ٢٥ ــ ٢٦ ، ص ٨٠ ــ ١١١) .

(٤٦) كاتشانفسكي ، المصدر السابق ، ص١٤٠.

(٤٦مكرر) انظر لاحقا ، ص ٢٤ .

(٤٧) تيزيني ، المصدر السابق ، ص ٨٧ــ٨٩ .

(٤٨) كاتشانفسكي ، المصدر السابق ، ص١٨٠ ــ ١٩٤ .

(٤٩) فرانكفورت ، المصدر السابق ، ص٨٥ .

(٥٠) كريمر ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٥١) ب. هويل ، (مجلة الانسان ، عدد ١٤٤ ، ١٩٤٧) .

(٥٢) كريمر ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٥٣) نفس المصدر ، ص ١٠٧ .

(٥٤) نفس المصدر ، ص ١١٥ــ١٢٢ ، وفرح ، تاريخ الفلاحين ... ، ص ٢٦٠ ــ ٢٦٩ .

(٥٥) فرانكفورت ، المصدر السابق ، ص٧٢ .

(٥٦) انظر كريمر ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ وم. دافيد (مجلة تاريخ الحقوق) ، جزء ١٤ ، ص ٣ــ٤ ، وفرانكفورت ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(٥٧) انظر سابقا .

(٥٧مكرر) راجع بحثنا المقدم الى الندوة الفكرية الثانية حول الحرية ، والذي كان بعنوان : « الحرية في التاريخ العربي القديم » ، نفس المعطيات السابقة ، ص ٥٣ ــ ٨٣ .

(٥٨) نفس المصدر .

(٥٩) انظر ديورانت ، قصة الحضارة ، الجزء الاول من المجلد الثالث ، ترجمة محمد بدران جامعة الدول العربية ، القاهرة ، دون تاريخ ص ٩١ .

(٦٠) نفس المصدر ، الجزء الثاني من المجلد الثاني الكتاب الثالث ، ترجمة محمد بدران ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٢١ــ٢٣ وص ٦٣ ــ ٦٤ ، وانظر مجموعة مؤلفين ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة علي مقلد ، الطبعة الثانية ، الدار العالمية للنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٣ــ٢١ .

(٦١) ديورانت ، المصدر السابق ، الجزء الاول من المجلد الثالث ، نفس المعطيات السابقة ، ص ٩١ .

(٦٢) نفس المصدر ، الجزء الثاني من المجلد الثاني ، نفس المعطيات السابقة ، ص ٢٥ ــ ٢٦ .

(٦٣) نفس المصدر ، الجزء الاول من المجلد الثالث نفس المعطيات السابقة ، ص ٩١ .

(٦٤) نفس المصدر ، الجزء الثاني من المجلد الاول نفس المعطيات السابقة ، ص ١٧ .

(٦٥) راجع داوود ، المصدر السابق ، ص ٣٧٤ ــ ٣٨١ .

(٦٦) بيير روسي ، المصدر السابق ، ص٣٤ .

(٦٧) كاتشانفسكي ، المصدر السابق ، حيث تتردد هذه المقولة باستمرار .

* * *

توصيات الندوة

وفي ختام أعمال الندوة ، ونتيجة الحوار وتعبيرا عما دار فيها من مداولات ، رأى المشاركون أن يتقدموا بالتوصيات التالية :

١ ـ طبع البحوث ونشرها وتوزيعها على أقسام التاريخ في الجامعات العربية .

٢ ـ تسيير سبل الافادة من مكتبة لجنة كتابة تاريخ العرب في جامعة دمشق للمؤرخين والباحثين العرب، أياً كانت مواطن عملهم، بعد تجهيزها بكل ما يساعد على تعميق الدراسات ، من مصادر ومراجع ، عربية وأجنبية ، ومن أجهزة مكتبية حديثة .

٣ ـ متابعة عقد الندوات العلمية المتخصصة وجعلها دورية ،وتوسيعها بقدر الامكان.

٤ ـ أن يكون محور الندوات القادمة « البنى الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي ، في عصوره المختلفة » .

٥ ـ تيسير مشاركة المؤرخين في الندوات والمؤتمرات العربية والدولية التي تتصل أعمالها بالتاريخ العربي وتوسيعها .

٦ ـ التمني على الجهات المسؤولة والمختصة في القطر العربي السوري انشاء المركز العلمي للدراسات والبحوث التاريخية ، يعمل على درس وتحليل تراثنا ونشره وربطه بحاضرنا وتطلعاتنا المستقبلية ، وتسهيل سبل احداث جمعية علمية تاريخية في القطر .

٧ ـ توجيه الشكر والامتنان العميق لسيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية ، لما يوليه من اهتمام ورعاية للعلم والعلماء ، وبخاصة لتاريخ الوطن العربي ، وللسيد وزير التعليم العالي الدكتور كمال شرف لرعايته لهذه الندوة .

فهرس الموضوعـــات

الصفحة

دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكّمة

تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب

تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق

DIRASAT TARIKHIYYAH

Revue historique trimestrielle

S'interesse a L'histoire des Arabes

Pubièe par la Commission de Redaction de l'Histoire des Arabes

11e année, No 35 - 36, Mars - Juin 1990